عدد 177 — 21 جمادى الآخرة 1446 (23 ديسمبر 2024)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2024–2025 : دورة أكتوبر 2024

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2024

صفحة

• محضر الجلسة رقم 196 ليوم الأربعاء فاتح جمادى الآخرة 1446هـ (4 ديسمبر 2024م)..... 15060

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025:

- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛
- الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

• محضر الجلسة رقم 197 ليوم الأربعاء فاتح جمادى الآخرة 1446هـ (4 ديسمبر 2024م)..... 15088

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025:

صفحة

- مواصلة المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين؛
- رد الحكومة.

• محضر الجلسة رقم 198 ليوم الخميس 2 جمادى الآخرة 1446هـ (5 ديسمبر 2024م)..... 15098

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025.

• محضر الجلسة رقم 199 ليوم الخميس 2 جمادى الآخرة 1446هـ (5 ديسمبر 2024م)..... 15130

جدول الأعمال: تتمة الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025:

- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية ورد الحكومة عليها؛
- التصويت على الجزء الثاني؛
- التصويت على مشروع قانون المالية برمته؛
- تفسير التصويت.

محضر الجلسة رقم 196

التاريخ: الأربعاء فاتح جمادى الآخرة 1446هـ (4 ديسمبر 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد أخشيشين، النائب الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثمان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين صباحا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025:

- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛

- الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

تطبيقا لأحكام الدستور، ولمقتضيات القانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين ومداولات ندوة الرؤساء ذات الصلة، يخصص المجلس هاته الجلسة للاستماع لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، للشروع كذلك في المناقشة العامة للمشروع.

وقبل مباشرة جدول أعمال هته الجلسة، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية وللسادة والسيدات رؤساء اللجن الدائمة، ولجميع السيدات والسادة أعضاء المجلس، وكذا للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية ولجميع السيدات والسادة الوزراء وموظفي وأطر المجلس على المجهودات التي بذلوها جميعا في سبيل المناقشة المعمقة لمشروع قانون المالية، وكذا مشاريع الميزانيات الفرعية منذ إحالة المشروع على مجلس المستشارين.

وأود أن أذكر المجلس الموقر ببرنامج دراسة مشروع قانون المالية على مستوى الجلسات العامة، بحيث سنخصص له أربع جلسات عامة، سنستهل أولها بجلستنا الصباحية هته التي ستخصص لتقديم مشروع المناقشة العامة، وتعقبها بعد ذلك جلسة تخصص لاستكمال المناقشة العامة والاستماع لرد الحكومة عليها.

بعدها سيعقد المجلس جلستين للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية، ثم مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية والتصويت على الجزء الثاني وعلى مشروع قانون المالية برمته.

وإذا سمحتم، سأعطي الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية لسنة 2025.

طبعا في حدود 20 دقيقة السي عابد.

تفضل.

المستشار السيد عابد بادل، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، بمناسبة انتهائها من دراسة مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، كما وافق عليه مجلس النواب.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت ابتداء من يوم الثلاثاء 19 نونبر 2024 في دراسة الجزء الأول من هذ المشروع، وعقدت بشأنه 7 اجتماعات مطولة بتاريخ: 19 و20 و21 و22 نونبر وكذلك 2 دجنبر 2024، حيث استغرقت الدراسة والمناقشة ما يناهز 21 ساعة عمل ونصف.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، على ما تقدموا به من معطيات اقتصادية واجتماعية متنوعة، معززة بالعديد من الأرقام والتوضيحات والإحصائيات.

الشكر موصول كذلك للسيدات والسادة أطر وزارة الاقتصاد والمالية على مساهمتهم القيمة في تحسين ظروف مناقشة مشروع قانون المالية وقراءة مضامينه والوقوف عند مقتضياته بشكل دقيق، حيث ساد نوع من التوافق الإيجابي والتعاون المثمر أثناء مختلف مراحل دراسة هذا المشروع.

كما لا تفوتني الفرصة لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة على حسن تسييره وتدبيره لأشغالها، وللسيدات والسادة المستشارين الذين أسهموا في مناقشة

مشروع القانون بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني والإكراهات الناتجة عن كثرة الوثائق وتنوع التقارير المصاحبة لهذا المشروع والتي يتطلب الإطلاع عليها مدة زمنية أطول، وإلى جانبهم أشكر الطاقم الإداري للجنة على كل المجهودات التي بذلها ويبذلها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

إن الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025 كما وافق عليه مجلس النواب المعروض على أنظارنا، يستمد مرجعيته من التوجيهات المتضمنة في الخطب الملكية السامية، والبرنامج الحكومي.

هذا، وفي اجتماع اللجنة المنعقد يوم 19 نونبر 2024، قدم السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية عرضا مفصلا أبرز من خلاله سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025، بما في ذلك السياق الدولي المتسم بنمو عالمي معتدل مع استمرار تراجع الضغوط التضخمية ومعدلاته، ناهيك عن التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي بمنطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الأساسي لبلادنا.

فضلا عن استمرار التوترات الجيوسياسية وتفاقم الظواهر المناخية، وارتفاع أسعار غاز البوتان خلال الفترة الممتدة من شهر يونيو إلى غاية شهر أكتوبر.

كما ذكر السيد الوزير بالظرفية الوطنية التي تميزت بتوالي سنوات الجفاف مما أدى إلى ضعف إنتاج الحبوب.

وفي المقابل، أشار إلى أن الأنشطة غير الفلاحية واصلت ديناميتها سواء على مستوى مبيعات الإسمنت، النقل الجوي، أو توافد عدد السياح.

وصرح السيد الوزير أنه تم التحكم في معدل التضخم بنسبة 1.1% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2024 بفضل اتخاذ الحكومة لمجموعة من التدابير، بتعليمات ملكية سامية، عبر إقرار دعم أسعار المواد الأساسية، وتقديم دعم استثنائي لفائدة مهني قطاع النقل، دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لتغطية كلفة إنتاج الكهرباء، ثم الحوار الاجتماعي، ومكافحة آثار الجفاف على القطاع الفلاحي.

وبخصوص الفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، فقد اعتمدت التوقعات الآتية:

- ✓ نمو الناتج الداخلي الخام: 4.6%؛
- ✓ محصول الحبوب: 70 مليون قنطار؛
- ✓ سعر غاز البوتان: 500 دولار للطن؛
- ✓ معدل التضخم: 2%؛
- ✓ الطلب الدولي الموجه للمغرب (دون احتساب منتوجات الفوسفاط ومشتقاته): 3.2%؛
- ✓ سعر صرف الأورو مقابل الدولار: 1.085.

كما تطرق السيد الوزير للتوجهات العامة لمشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025 الذي استند على أربع مرتكزات أساسية متمثلة في:

- ✓ مواصلة تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية؛
- ✓ توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل؛
- ✓ مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية؛
- ✓ الحفاظ على استدامة المالية العمومية.

كما ذكر السيد الوزير بأهم تدابير مشروع قانون المالية لسنة 2025 مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب سواء في مجالات:

- ✓ الضريبة على الدخل؛
- ✓ واجبات التسجيل؛
- ✓ التدابير الجمركية
- ✓ إدماج الرسوم شبه الضريبية في المدونة العامة للضرائب؛
- ✓ تدابير مشتركة.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، استحضر المتدخلون السياق الدولي الموسوم باللايقين، بالاضطرابات والحروب، واستمرار التوترات الجيو - سياسية، مما أدى إلى استمرار ارتفاع معدل التضخم العالمي وانعكاسه على ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وتأثر سلاسل الإنتاج الشيء الذي أثر سلباً على الاقتصاد العالمي، وكذا على الاقتصاد الوطني.

فضلا عن السياق الوطني الصعب الذي تميز بضعف إنتاج الحبوب بسبب توالي سنوات الجفاف وتداعيات أزمة كوفيد 19، ارتفاع أسعار الطاقة، وكذا تداعيات زلزال الحوز وفيضانات الجنوب الشرقي للمملكة.

كما عبر المتدخلون عن الفخر والاعتزاز لما حققته الدبلوماسية المغربية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، من انتصارات ونجاحات دبلوماسية من خلال تنامي الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء، وبوجاهة مقترح الحكم الذاتي الذي تقدمت به بلادنا كحل واقعي وجدي ووحيد لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، منوهين في هذا الإطار بالموقف التاريخي الفرنسي والمتمثل في الاعتراف بالسيادة الكاملة للمغرب على صحرائه.

وبهذه المناسبة، توجه السيدات والسادة المستشارون بتحية إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية، الدرك الملكي، الأمن الوطني، القوات المساعدة، الوقاية المدنية، نساء ورجال الإدارة الترابية، ومختلف الأجهزة الأمنية على تضحياتهم ومجهوداتهم الجبارة لحماية مصالح المملكة عبر وأد كل المخططات والمؤامرات الدنيئة التي تحاك ضد الوحدة الترابية للمملكة.

هذا، وقد تمت إدانة استمرار العدوان الصهيوني الذي تمارسه دولة الاحتلال الإسرائيلي في حق أبناء غزة والضفة وجنوب لبنان، وما يتعرضون له من إبادة جماعية وحصار شامل في تحد سافر لكل القوانين والمواثيق الدولية، مع الإشادة بالمواقف الثابتة لجلالة الملك من القضية الفلسطينية من خلال المبادرات المتواصلة الرامية إلى تخفيف الظروف الإنسانية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الشقيق.

هذا، وقد عرفت مناقشة الفرضيات التي بني عليها مشروع قانون المالية لسنة 2025، سواء تعلق الأمر بفرضية سعر النمو، معدل التضخم، نسبة العجز، سعر البوتان، والطلب الدولي الموجه للمغرب، محصول الحبوب، تبايناً في الآراء بين مختلف المتدخلين.

إذ اعتبر جانب من المداخلات أنها فرضيات متفائلة وواقعية، طموحة وقابلة للإنجاز بالرغم من السياق الدولي الموسوم باللايقين وتداعياته على الاقتصاد الوطني، فضلا عن أزمة الجفاف والفيضانات.

وفي المقابل، اعتبرت مداخلات أخرى أن الفرضيات التي بني عليها مشروع قانون المالية غير واقعية وصعبة التحقيق، وأنها فرضيات بالغت في التفاؤل وتسير عكس المؤشرات والمعطيات الواردة في التقارير الدولية والوطنية.

في الشق المالي، تم التذكير أن مشروع القانون المالي يواصل إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال تفعيل دور الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، وهو ما يساهم في تعزيز السيادة المالية الوطنية.

كما تمت مطالبة الحكومة بإعادة تقييم سياساتها المالية والنقدية، باعتبار أن لجوئها المفرط إلى الاقتراض لتمويل المشاريع الكبرى سيؤدي إلى ارتفاع العجز المالي الذي سيصل سنة 2025 إلى 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي، كما سيصل الدين العمومي إلى 75% من الناتج المحلي الإجمالي.

هذا، وتمت الإشارة إلى أن ما جاء به مشروع القانون المالي من التزامات كبيرة تخص الإنفاق الاجتماعي مثل مواصلة تعميم الحماية الاجتماعية والرفع من الاستثمارات في التعليم والصحة والبنية التحتية تهدد التحكم في العجز المالي، كون الزيادة في النفقات العمومية المتوقعة قد يؤدي إلى ارتفاع الدين العمومي ما لم يكن مشفوعاً بإصلاحات ضريبية وإقرار حكامة جيدة لضمان نجاعة وفعالية تدبير الموارد العمومية، مع نهج سياسة حقيقية في مجال محاربة الرشوة لما لها من أثر سلبي على موارد المالية العمومية.

من جهة أخرى، تم التذكير بأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الكبرى، لاسيما في تطوير القطاعات الحيوية كالماء والطاقة والصناعة الدوائية، وكذا في الرفع من نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار لكي يبلغ الهدف المحدد في الثلثين في أفق 2035، وكذا التخفيف من العبء على المالية العامة وتحقيق الفعالية والنجاعة في إنجاز المشاريع، مع الدعوة لإجراء تقييم شامل لهذه الآلية لاستجلاء أكبر لإيجابياتها وسلبياتها.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد تم التأكيد على أن الإجراءات الحكومية تهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني من خلال تقديم تسهيلات للمستثمرين وتبسيط الإجراءات الإدارية، لاسيما تلك المرتبطة بمراجعة هيكلية لمعدلات الضريبة على الشركات، تشجيع الاستثمار وضمان التوازن بين الموارد المالية للدولة ومتطلبات النمو الاقتصادي، والتخفيف من آثار الأزمات المستوردة، مما مكن الاقتصاد الوطني من الصمود.

بالمقابل، تمت المطالبة بإعادة هيكلة بنية الاقتصاد الوطني وتحويله إلى اقتصاد منتج ومستقل، مع الإشارة إلى غياب آثر الإصلاحات الهيكلية على النمو، وبالتالي غياب آثرها على المواطن.

وبخصوص الشق الضريبي، تمت الإشادة بمواصلة الحكومة التنزيل الفعلي للقانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي عبر اعتماد تدابير ملموسة من أجل تحقيق العدالة الجبائية وتحقيق مزيد من الإنصاف والشفافية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي، وكذا التخفيف من العبء الضريبي على الطبقات المتوسطة والضعيفة وخصوصا الأُجراء، عبر إصلاح الضريبة على الدخل.

كما تمت الدعوة إلى ضرورة تقييم مردودية الإعفاءات الضريبية التي تندرج في إطار النفقات الجبائية الممنوحة لمختلف القطاعات وانعكاساتها على المواطن.

واعتبر أحد المتدخلين أن حصيلة الضرائب غير المباشرة تفوق حصيلة الضرائب المباشرة مما يعتبر أمراً يمس بالعدالة الجبائية.

وفيما يرتبط بالاستثمار، تم التنويه باستمرار الحكومة في رفع المجهود الاستثماري للدولة، حيث سيصل إلى 340 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025، وبحصيلة أجرأة ميثاق الاستثمار ومواصلة تحسين مناخ الأعمال.

بالمقابل، اعتبر أحد المتدخلين أن الحكومات المتعاقبة منحت امتيازات كبيرة للقطاع الخاص بغرض تشجيع الاستثمار وخلق فرص شغل، إلا أن ذلك لم يحقق الأهداف المنتظرة.

كما تمت الدعوة إلى الإسراع في إخراج المرصد الوطني للاستثمار،

والإسراع في إخراج المرسوم المتعلق بنظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

وبخصوص الجانب الاجتماعي لمشروع قانون المالية، نوه العديد من المتدخلين بمواصلة الحكومة تنزيل وأجرأة المشاريع التنموية الإستراتيجية والاجتماعية التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من خلال مواصلة تنزيل تعميم ورش الحماية الاجتماعية في آجالها المحددة عبر توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد، وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل للأشخاص الذين لا يتوفرون على شغل قار، وتعميم التأمين الإجباري عن المرض.

وبالمقابل، تم الاستفسار عن مدى التزام الحكومة بالأجندة الزمنية التي سطرها القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، لاسيما تعميم التغطية الصحية التي كان من المفروض الانتهاء منها بحلول سنة 2022.

وفي الشق المرتبط بالحوار الاجتماعي، نوه العديد من المتدخلين بمأسسة الحوار الاجتماعي وبتخصيص غلاف مالي يقدر بـ 45 مليار درهم برسم الفترة الممتدة من سنة 2023 إلى سنة 2026، وبإخراج الحكومة لمضامين الحوار الاجتماعي كما تم التوقيع عليه بين الأطراف في اتفاق 30 أبريل 2022.

كما تمت الإشادة بإقدام الحكومة على وضع مشروع القانون التنظيمي رقم 95.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في إطار المسطرة التشريعية، مؤكدين على أن البرلمان هو المؤسسة المخولة لها دستوريا ممارسة السلطة التشريعية.

بالمقابل، أثارت مداخلات أخرى العديد من الإشكالات المرتبطة بعدم التزام الحكومة بتنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي، مسجلين تعطيل الحكومة للمأسسة، وكذا الإخلال بالالتزامات المتفق عليها مع الأطراف، مستدلين في ذلك بمباشرة المسطرة التشريعية لمشروع القانون التنظيمي للإضراب دون التوافق حوله على طاولة الحوار الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

في معرض جوابها على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أكدت السيدة الوزيرة على أن مشروع قانون المالية يترجم إرادة الحكومة لتنزيل وتفعيل الالتزامات التي جاء بها البرنامج الحكومي تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية.

كما أبرزت أن الاقتصاد الوطني يتسم بالمناعة والصمود مما ينعكس بالإيجاب على تمويل جميع المشاريع، داعية الى التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل إنجاح البرامج التي لا زالت لم تعرف تطورا وعلى رأسها الاقتصاد الاجتماعي التضامني والصناعة التقليدية، موضحة أن الحكومة مسؤولة على توفير فرص الشغل في المدن والقرى للشباب الحاصلين على دبلوم وكذا الذين لا يحملون شواهد.

وأفادت أن الحكومة تبذل جهودا مهمة من أجل تفعيل الإجراءات اللازمة لتكريس ركائز الدولة الاجتماعية، مستحضرة في هذا الإطار الاجتماع الأول الذي عقده مجلس إدارة الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي من أجل مأسسة الدعم الاجتماعي كخدمة عمومية وركيزة أساسية لتعزيز أسس الدولة الاجتماعية، حيث تتولى الوكالة مهمة تفعيل هذا السجل الاجتماعي الموحد بكل شفافية.

وفيما يخص الحوار الاجتماعي، أكدت السيدة الوزيرة على أن الحكومة كانت على موعد تاريخي للوفاء بالتزاماتها المعبر عنها في البرنامج الحكومي في إطار إرساء الدولة الاجتماعية، حيث حققت نجاحات مهمة تتمثل في الزيادة في الأجور وتخفيض الضريبة على الدخل، مبرزة أنه سيتم الانكباب على مجموعة من الإصلاحات لتأهيل بعض القطاعات الأخرى لتعزيز الدولة الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

في معرض جوابه، أشار السيد الوزير الى أن تزامن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025، مع الذكرى التاسعة والأربعين (49) للمسيرة الخضراء المظفرة والذكرى الخامسة والستين لعيد الاستقلال المجيد، فرصة لتجديد اعتزاز بلادنا بما حققته القضية الوطنية على المستوى الديبلوماسي، بفضل رؤية استراتيجية واستباقية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مشيدا في السياق ذاته بعمل مختلف القوات الأمنية والعسكرية، التي تقوم بمجهود جبار للحفاظ على الوحدة الترابية وعلى الأمن داخل بلدنا.

وفي إطار المسؤولية التضامنية، أشار السيد الوزير، على أنه لا فائدة للحكومة في تحديد فرضيات مبالغ فيها، مستحضرا بعض الأرقام، حيث يقدر إنتاج الحبوب الرئيسية بـ 70 مليون قنطار، بالنسبة لسنة 2025، في حين تم تحديد سعر غاز البوتان في 500 دولار للطن، ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام في 4.6%، ومعدل التضخم في نسبة 2%.

وفيما يخص ورش تعميم الحماية الاجتماعية، أكد على مجهودات الحكومة في إعداد ترسانة قانونية تمكن من استفادة جميع المغاربة، بالإضافة إلى تخصيص 9.5 مليار درهم لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالتغطية الصحية للمهنيين والعمال المستقلين، أفاد بأن ثلثي العدد غير مسجلين بنظام التأمين الاجباري عن المرض، مما يعادل 8.5 مليون نسمة، وعلى هذا الأساس ستعمل الحكومة على ادماج النسبة المذكورة في هذا النظام.

وعبر السيد الوزير عن فخره لما وصلت اليه المنظومة الصحية الوطنية من إنجازات، بمواصلة تأهيل 1400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية، وتعزيز الموارد البشرية، من خلال الرفع من المناصب المالية

المحدثة لتبلغ 6500 منصب جديد.

وفيما يخص الضريبة على الدخل، أكد على أهمية قرار الحكومة المتعلق بإصلاح هذه الضريبة مما سيمكن من الرفع من الأجور في القطاعين العام والخاص، وسيساهم في تخفيف العبء الضريبي عن الملزمين، لاسيما الطبقات المتوسطة والفقيرة وذوي الدخل المحدود.

وموازاة مع ذلك، حسب السيد الوزير، ستواصل الحكومة تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، مع رفع كلفته إلى 26 مليار درهم خلال سنة 2025، من أجل دعم حوالي 4 ملايين أسرة بمبلغ لا يقل عن 500 درهم لكل أسرة شهريا وبانتظام، فضلا عن تحديد الحكومة تعويض في القطاع العام يقدر بـ 350 درهم عن كل طفل.

كما تطرق السيد الوزير، الى بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة التضخم، حيث كلفت 8.5 مليار درهم لدعم مهني النقل الطرقي، بالإضافة الى 13 مليار درهم لدعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فضلا عن دعم استيراد الأغنام والذي كان يقدر بـ 500 درهم للرأس الواحد، بغية محاربة ارتفاع الأسعار والحفاظ على استقرار وتوازن الاقتصاد.

وأشاد السيد الوزير بالإجراءات الإصلاحية العميقة المتخذة في مجالات الضرائب والجمارك والاقتصاد، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشدد السيد الوزير، على أن الحصة المخصصة للجهات يؤطرها القانون التنظيمي للجهات، وهي محددة في نسبة 5% من حصيلة الضريبة على الشركات، و5% من حصيلة الضريبة على الدخل، و20% من حصيلة الرسم على عقود التأمين، تضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة، فضلا عن رفع حصة الجماعات الترابية من نسبة 30% إلى نسبة 32% من الضريبة على القيمة المضافة بارتفاع قدره 3 مليار درهم.

في إطار طالب السيدات والسادة المستشارين المحترمين بدعم الغرف المهنية بعدما قدوا تعديلات لتخصيص ميزانية إضافية من حصة الضريبة على الشركات لتشجيعها على مواكبة التجار والصناع والصيادين، كما طالبوا بمواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة في قطاع الصيد البحري.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار دراسة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2025، انكبت اللجنة على دراسة مختلف التدابير الجمركية والضريبية والمقتضيات المتعلقة بالميزانية، المرتبطة بالجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تضمنتها مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2025، تضمنها هذا التقرير، قدمت بشأنها مقترحات تعديلات من طرف مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والمستشاران السيد خالد السطي والسيدة لبنى علوي والتي بلغ عددها 231 تعديلا نوردها كما يلي:

- الحكومة: تعديل واحد؛
- فرق ومجموعة الأغلبية: 33 تعديلا؛
- الفريق الحركي: 29 تعديلا؛
- الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية: 55 تعديلا؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 40 تعديلا؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل: 18 تعديلا؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 30 تعديلا؛
- المستشار خالد السطي والمستشارة لبنى علوي: 25 تعديلا.

هذا، وقد عقدت اللجنة يوم 2 دجنبر 2024، اجتماعا مطولا استغرق 6 ساعات عمل، خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2025.

وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة 66 تعديلا، وتم رفض 55 تعديلا، فيما تم سحب 110 تعديلا من طرف مقدميها.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد مشروع القانون وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

هذا، وعند عرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025 على التصويت، وافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

الموافقون= 12؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 01.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي عابد على هذا التقرير المستفيض.

والآن نفتح باب المناقشة العامة، أعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس، في حدود 35 دقيقة.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين وعلى آله

وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحضور الكريم،

بسعادة وشرف بالغين، يطيب لي أن أشارككم هذه الجلسة السنوية، لكونها تحظى بأهمية بالغة في مسار ممارسة مهامنا التشريعية والرقابية كممثلين للأمة، وهي مناسبة تعودنا على أن نستثمرها لتقييم عمل الحكومة ولحظة للوقوف على مدى سير تنزيل برنامجها وفرصة لتقديم مقترحاتنا وتصوراتنا، تحسينا لأدائها.

مناسبة، تأتي بعد تخليد الأمة المغربية لذكرى وطنية غالية تجسد متانة أواصر وروابط البيعة الشرعية وعمق الصلة التي تربطنا كمغاربة بجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، رمز الأمة وموحدها وباعث نهضة المغرب الحديث، الذكرى 25 لاعتلاء جلالته عرش أسلافه الميامين، ذكرى نستحضر فيها ما بلغته بلادنا من نماء وازدهار وأمن وأمان بفضل حنكة وتبصر وسداد رؤية جلالته وتجند أبناء هذا الوطن الأبي.

تأتي كذلك بعد افتتاح الدورة الأولى من السنة الرابعة للولاية التشريعية الحادية عشرة الذي ترأسه جلالة الملك والقى، حفظه الله، خطابا ساميا بالمناسبة، خطاب ملكي توجيهي ومؤطر لعملنا البرلماني فيما تبقى من عمر هاته الولاية، جعل قضية الصحراء المغربية تحظى بأولوية اهتماماتنا كما كانت، خاصة فيما يرتبط بمزاولتنا لمهمة الدبلوماسية البرلمانية، كيف لا وهي معيار قياس صدق الصداقات وأحقية الشراكات التي تربط بلادنا بمحيطها القاري والدولي؟

لذلك، تستدعي منا جميعا هاته المرحلة، أغلبية ومعارضة، ومؤسسات حزبية ممثلة أو غير ممثلة بالبرلمان، تكثيف الجهود للترافع الأمثل والبناء عن عدالة قضية الصحراء المغربية، التي شهدت تحولا مهما بفعل الرؤية الحكيمة والمتبصرة لجلالة الملك حفظه الله، والدبلوماسية الرسمية التي يقودها جلالته، هذا التحول المبني على الانتقال من مرحلة التدبير إلى دينامية التغيير ومن منطق رد الفعل إلى أخذ زمام المبادرة.

تحول عشناه ونعيشه اليوم مكن من حصد مكاسب مهمة، تؤكد شرعية وعدالة القضية الوطنية، وتعزز من جدية وصدقية مقترح الحكم الذاتي كحل وحيد وأوحد وواضح المعالم لهذا النزاع الإقليمي المفتعل، مكاسب توجت باعتراف متوالي للعديد من الدول الصديقة والشقيقة بمغربية الصحراء بما فيها دول دائمة العضوية بمجلس الأمن كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

وهنا لابد أن أقف عند زيارة الدولة التي قام بها فخامة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لبلادنا، زيارة استثنائية تؤكد بما لا يضع مجالا للشك متانة وعمق الروابط التاريخية التي تجمع البلدين وتؤسس لعقد جديد ومستمر ودائم لكل أوجه التعاون بين المملكة المغربية وجمهورية فرنسا، بما يخدم نماء وازدهار البلدين ويراعي مصالحهما.

زيارة تؤكد أن حاضر ومستقبل الصحراء المغربية لن يكون إلا تحت السيادة المغربية، وأنه لا حل لهذا النزاع الإقليمي المفتعل إلا بمبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية.

كما لا تفوتني الفرصة لأشيد بالقرار الأخير لمجلس الأمن، القرار رقم 2756 الذي يتبنى من خلاله الدينامية الدولية التي يعرفها ملف الصحراء المغربية والتأييد المتواصل لمقترح الحكم الذاتي، مع تمديده مهام بعثة "المينورسو" لمدة سنة دون أن ينساق مجلس الأمن لحملات التضليل التي يقودها بلد يعيش عزلة دولية ويرفض الاعتراف بالشرعية والمنطق ويستمر في التشبث بعرقلة أي تسوية لهذا الملف.

إذ أيدت هذا القرار 12 دولة منها 4 دول دائمة العضوية بمجلس الأمن، في حين امتنعت عن التصويت دولتان، وهو ما نعتبره تأكيدا وتأييدا دوليين لوحدتنا الترابية وتعزيزا لموقفنا الدائم والصريح المبني على الشرعية التاريخية والمشروعية القانونية للصحراء المغربية بماضيها وحاضرها ومستقبلها، فلن أكون استباقيا في توقع استمرار الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء، فالأكيد أن الاعتراف بشرعية قضيتنا الوطنية سيتواصل بعملنا الجماعي والمشترك مؤسساتيا وحزبيا ومنظمات مدينة، تحت القيادة السامية لجلالة الملك حفظه الله.

وينبغي أن يحفزنا هذا الحصاد الإيجابي الذي تعرفه قضية الصحراء المغربية لنعمل جميعا على حسن استثماره، بما سيمكن من تغيير موقف دول، على قلتها، لازالت تسير خلف أطاريح مضللة تجاوزها المنطق والتاريخ وغير منصفة لعدالة قضية صحرائنا المغربية.

لذلك نقول أن عملنا البرلماني يجب أن يتكامل مع جهود الدبلوماسية الرسمية، وينبغي أن نعمل بنفس وطني ومواطن تغيب فيه كل أشكال التقاطع بين الأغلبية والمعارضة وكل الطموحات الحزبية للتموقع الانتخابي، ونستحضر المصلحة العليا والفضلى للوطن، وأن ننأى بأنفسنا عن كل ما من شأنه أن يعكر على المغاربة لحظات فرح بانتصاراتنا الدبلوماسية من بلاغات ورسائل مفتوحة تندرج في خانة سوء التقدير السياسي لحزب العائد الدبلوماسي المحصل، تتويجا للرؤية الملكية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2025، تزامنا مع احتفائنا بذكرى عيد الاستقلال المجيد والذكرى 49 لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة، نخلد هاتين الملحمتين لما تحملانه من دلالات عميقة ودروس بليغة وبطولات عظيمة وتضحيات جسام وأمجاد تاريخية خالدة، مسيرة

الوحدة التي قادها المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب له ثراه.

مسيرة لفتت انتباه العالم إلى عدالة وشرعية مغربية الصحراء، وعبرت عن الهوية المغربية الجماعية والشعور المشترك للمغاربة قاطبة بالانتماء للوطن وتضحيتهم بالحفاظ على وحدته.

مسيرة تواصلت بالبناء والنماء يقودها اليوم جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، مكنت بلادنا من تبوؤ مكانة تليق بتاريخها وحاضرها داخل المجموعة الدولية، وجعلت من الأقاليم الجنوبية بتاريخها وحاضرها داخل المجموعة الدولية.. وجعلت من الأقاليم الجنوبية وجهة استثمارية بامتياز وصلة وصل تربط المملكة بعمقها الإفريقي.

مسيرة تواصلت إحقاقا للحق وترسيخا للواقع، واقع يرفضه الخصوم ويأبى إلا أن يفرض نفسه بمتانة روابط البيعة والولاء التي تربط أبناء الصحراء بالعرش العلوي المجيد، وبالإجماع الوطني على وحدة الوطن وبالاعتراف المتواصل بسيادة المغرب على صحرائه، واقع نراه يأبى الانزياح حتى لا تترك هامشا لوهم نراه يتقلص ويتسمك به بلد جار ومؤيدوه بحضوره المسرحي في بعض المحافل الدولية تارة، وبعض المناوشات الإرهابية بالحدود الجنوبية للمملكة تارة أخرى، كما جرى بالمحبس والسمارة في وقت سابق، وهو ما نعتبره خرقا سافرا لوقف إطلاق النار.

ولا تفوتني هذه الفرصة بأن أستحضر في هذه المحطة حرصنا جميعا على تفعيل كل التوجيهات الملكية السامية بخصوص ملف الصحراء، للدفاع عن وحدتنا الترابية بكل الوسائل المشروعة، للتصدي للأجندة الانفصالية التي يرعاها الخصوم، وهي مناسبة نقف فيها وقفة إجلال وإكبار لقواتنا المسلحة الملكية الباسلة والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية ورجال ونساء الإدارة الترابية ومختلف الأجهزة الأمنية على تضحياتهم وعلى مجهوداتهم الجبارة لحماية مصالح المملكة عبر وأد كل المخططات التي تستهدف وطننا الغالي.

ولا يسعنا في هذا الصدد، إلا الإشادة بحرفية أجهزتنا الأمنية ويقظتها وفعاليتها ونجاحها في إحباط كل المؤامرات والمخططات التخريبية التي تستهدف أمن الدولة والمجتمع، من خلال تفكيك أجهزتنا الأمنية الباسلة للخلايا الإرهابية المرتبطة بالمنظمات الإرهابية العابرة للحدود، وتفكيك ودحر الأجندة الانفصالية التي ترعاها وتمولها قوات معادية ومتربصة بوحدتنا الوطنية والترابية، وهو ما يبين قوة وصلابة أجهزتنا الأمنية اليقظة في التعاطي مع كل التهديدات التي تهدد مصالح الأمة المغربية.

وهي مناسبة لتهنئة مؤسستنا الأمنية على ما تتمتع به من سمعة دولية رفيعة أهلتها لتقلد منصب النائب الأول لمنظمة الأنتربول.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن بصدد دراسة أهم وثيقة قانونية في مسار التشريع، لا يجب أن نفصل مناقشتها عن سياق عالمي يواجه معضلات معقدة، خاصة بالشرق الأوسط وشرق أوربا وما فرضته من تحولات جيوسياسية وعسكرية، انعكست سلبا على الاقتصاد العالمي الذي سجل مستويات مرتفعة للتضخم، خاصة في أسعار الخدمات، أزمة أرخت بظلالها أيضا على اقتصادنا الوطني.

وأمام هذا الاضطراب، نجدد دعوتنا إلى وقف كل أشكال العنف، خاصة بلبنان وقطاع غزة وإنهاء الكارثة الإنسانية التي تعرفها المنطقة بوقف عاجل ودائم لإطلاق النار وحماية المدنيين، في أفق إقرار سلام عادل وشامل يضمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة في إطار حل الدولتين.

وفي هذا الباب، ننوه بالمجهودات الكبيرة التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس الشريف، حماية للمدينة المقدسة وحفاظا على وضعها التاريخي والديني، وما يبذله جلالته في سبيل إنهاء الأزمة الإنسانية التي تعرفها قطاع غزة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

نحن بصدد دراسة رابع مشروع قانون مالية في ولاية الحكومة الحالية، الذي يأتي بعد محطة دستورية هامة مر منها مجلسنا الموقر، تتعلق بالتجديد النصفي لهياكله، واسمحوا لي أن أستغل هذه المناسبة لأهنئ السيد رئيس المجلس وأعضاء مكتبه وكافة هياكله على انتخابهم للمنتصف الثاني للولاية التشريعية الحالية، مع متمنياتي الصادقة للجميع بالتوفيق والسداد فيما يشغلونه من مهام.

كما لا تفوتني الفرصة في تجديد التزام فريقنا بالإسهام الإيجابي في كل المبادرات التي من شأنها الرقي بالمؤسسة وتيسير وتحسين وتجويد أدائها بما ينسجم مع المهام الدستورية المنوطة بها من قبل التشريع ومراقبة العمل الحكومي بمختلف مداخله، وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، لتفرض الضرورة أن نطور آليات اشتغالها بما يمكن من استثمار المكاسب الدبلوماسية لبلادنا وتحصيل مكاسب أخرى، دفاعا عن قضايانا المشروعة وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية.

يأتي كذلك مشروع مالية 2025 تزامنا مع تعديل حكومي يتجاوز تصنيفه كعرف سياسي، بقدر ما هو آلية دستورية فرضتها متغيرات مرحلية تستدعي تسريع العمل والفعالية لكسب الرهانات وتجاوز التحديات المطروحة، تعديل عزز تركيبة الحكومة بكفاءات من رحم الأحزاب السياسية ومن كنف الجالية المغربية المقيمة بالخارج ستشكل إضافة نوعية للفريق الحكومي، وستضفي لمستها الخاصة على تنفيذ البرنامج الحكومي، اعتبارا لما راكمته من تجارب وخبرات مهمة.

وبهذه المناسبة لا تفوتني الفرصة لتهنئة السيدات والسادة الوزراء على الثقة المولوية التي حظوا بها، متمنيا لهم التوفيق والسداد خدمة للوطن والمواطنين.

وفي ارتباط أيضا بالسياق الوطني الذي لا يمكن فصله عن إعداد ودراسة مشروع قانون المالية، لابد من الإشادة بالقدرة والتفاعلية والفعالية للحكومة في التعامل إيجابا مع مخلفات الأزمات الطبيعية والمناخية، بدءا بزلزال الحوز مرورا بموجة الجفاف وانتهاء بفيضانات الجنوب الشرقي الجنوب الشرقي، حيث عملت الحكومة على مواصلة تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز الممتد على مدى 5 سنوات، مما مكن من استفادة أزيد من 63.000 من المساعدات الشهرية على امتداد سنة كاملة، وتم تمديد أجل الاستفادة منها ل 5 أشهر إضافية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

إضافة إلى المنح المخصصة لترميم أو إعادة بناء المساكن المتضررة، كما تدخلت أيضا الحكومة للتخفيف من آثار الجفاف، عبر برنامج جديد برسم الموسم 2023-2024 بغلاف مالي قدره 10 مليار درهم، خصص لدعم الفلاحين وتوزيع الأعلاف.

وتفاعلا مع ما خلفته تلك الأمطار العاصفية من أضرار بشرية ومادية متفاوتة في عدة مناطق بالمملكة وبالجنوب الشرقي على وجه الخصوص، سارعت القطاعات الحكومية المعنية إلى تعبئة كافة الوسائل البشرية واللوجيستيكية استجابة لحاجيات الساكنة المتضررة.

كما عملت الحكومة على وضع برنامج متكامل لتأهيل تلك المناطق، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، فاسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة لأجدد تعازينا الحارة لأسر ضحايا وأعبر كذلك عن صادق مواساتنا لهم ولكافة المتضررين من تلك الفيضانات.

واستحضارا لما سبق، ينبغي أن نعترف للحكومة بمجهودها الكبير في التعامل الإيجابي مع هاته الظروف الصعبة بما تقتضيه الفعالية والسرعة والنجاعة في التدخل، فبالرغم من حدة مخلفات هاته الأزمات المتوالية، إلا أننا، ولله الحمد، تمكنا من تجاوزها بفضل التعليمات الملكية السامية والتجاوب الأمثل للحكومة لتنفيذها، دون أن يخل ذلك بالتزامها أو يؤدي إلى مراجعة أولويات برنامجها أو أن يؤثر ذلك على سير تنفيذ الأوراش الإصلاحية والتنمية الكبرى لبلادنا.

وينبغي كذلك أن نتوجه كسياسيين للرأي العام الوطني بخطاب صريح يقطع مع كل أشكال اللوم والتشاؤم الذي أضحى عادة البعض، خطاب موضوعي يجعل من الفعل معيارا للتقييم والنقد البناء، ويزرع الأمل بعد الأزمة، خطاب يستحضر الإكراهات القائمة ويبدع الحلول الممكنة ويقدر حجم المنجزات المحققة.

المنجزات التي نعتبرها مقياسا وحيدا لإنجاح هذه الحكومة، منجزات فرضت نفسها لتغيير واقع الحال الذي أفرط البعض في تشخيصه دون أن يحظى بالجرأة الكافية للاعتراف بما غيرته هذه الحكومة من واقع ليست مسؤولة عنه، منجزات أجد نفسي مضطرا للوقوف عند بعضها حتى لا نبخس الحكومة عملها، منجزات مهدت لأخرى ضمن هذه الوثيقة التي نحن بصدد دراستها.

لابد أن نشكر مجهودات السيدات والسادة النواب المحترمين الذين قدموا أكثر من 543 تعديل، قبلت الحكومة 30 تعديل في ليلة بيضاء قضى فيها وزير الميزانية 23 ساعة من الصمود للرد على مقترحات السيدات والسادة النواب، الذين رابطوا بدورهم داخل المجلس.

من جهتها أبانت جميع مكونات مجلس المستشارين عن حس وطني مقدر وانخراط جدي في مدارسة هذا المشروع من خلال المناقشة المارطونية والشاقة طيلة 22 يوم، توجتها بتقديم تعديلات مهمة في حجمها ومضمونها والتي وصلت إلى حوالي 231 تعديلا، قبلت الحكومة مشكورة حوالي 66 تعديلا، وهو ما يؤكد على أهمية الدور المحوري والنوعي الذي يقوم به مجلسنا الموقر في الفعل السياسي النبيل لبلادنا، ويبين بالملموس العمل الجبار الذي يقوم به البرلمان في إعداد قوانين المالية ومساهمته الواضحة في تطوير أدائها.

وإذ نسجل باعتزاز التعبئة التي أبانت عنها مختلف الأطقم الحكومية والوزارية المرافقة للوزراء أثناء تقديم مشاريع الميزانيات، نشيد بهذه المناسبة بجهودكم السيد الوزير والسيدة الوزيرة، في تدبير هذه المرحلة الصعبة والدقيقة، وهي مناسبة نتقدم فيها بالشكر والامتنان إلى أطر وزارة الاقتصاد والمالية على تفانيهم وانضباطهم في الحفاظ على أمننا المالي، ونهنئهم بالمناسبة بصدور نظامهم الأساسي الجديد.

تبنت بلادنا بتعليمات ملكية سامية مشروع الدولة الاجتماعية، هذا المشروع المجتمعي الكبير المبني على أسس جعلت من الإنسان محور استهداف الفعل العمومي، مشروع تتفوق فيه جودة الخدمات الاجتماعية على تعددها وتنتصر له سرعة النمو الاقتصادي ويساهم في بناء واقع أفضل لنا وللأجيال القادمة، بما يليق بإنسانية الإنسان ويحفظ أمنه وكرامته ويحقق رفاهه واستدامته، مشروع مجتمعي كبير سيساهم بلا شك في تقليص العجز الاجتماعي وتجميع التدخلات الاجتماعية التي أثبتت تفرعها في وقت سابق وعدم تحقيق الغاية من تنزيلها، تدخلات قوامها النجاعة ومعيارها الاستحقاق وفق منظومة استهداف شاملة مبتغاها تعميم الحماية الاجتماعية إصلاح منظومتي التعليم والصحة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

فبلغة الأرقام والبرامج، نسجل:

- أزيد من 4 مليون أسرة تتحمل الدولة اشتراكاتها برسم نظام "AMO التضامن"؛

- أزيد من 11 مليون مستفيد؛

- استفادة أكثر من 3.9 مليون أسرة من الدعم الاجتماعي المباشر عند متم شهر 2024؛

- ولوج أزيد من 24.000 شخص للسكن إلى حدود نهاية شتنبر 2024، بفعل برنامج الدعم المباشر للسكن؛

- اعتماد برامج مبتكرة لدعم التشغيل: برنامج "أوراش" و"فرصة"؛

- التحكم في عجز الميزانية الذي انتقل من 5.5% سنة 2021 إلى 4.3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2023؛

- تقليص معدل التضخم من 10.5% سنة 2023 إلى 1.7% متم غشت 2024؛

- توطيد برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية شمل 1243 جماعة ترابية وساكنة قروية تجاوزت 14 مليون نسمة؛

- إقرار زيادة عامة في الأجور قدرها 1000 درهم؛

- مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار وتطوير مناخ الأعمال؛

- الرفع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب، من خلال استكمال بناء السدود وتسريع إنجاز مشاريع نقل المياه بين الأحواض؛

- مواصلة تنزيل استراتيجية "الجيل الأخضر"؛

- مواصلة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية؛

- تنزيل خارطة طريق استراتيجية لقطاع السياحة؛

- تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي.

ومما لا شك فيه أن لغة الأرقام أكثر صدقا وأكثر إقناعا تجافي التقيد المستكين بتأويلات ذهنية غير واقعية وادعاءات بالية متحجرة، بعيدة عن التطور المنجز الذي عرفه التدبير العمومي للشؤون الاجتماعية ببلادنا.

تدبير ارتكز على تحقيق طفرة نوعية في قطاع الصحة والتعليم، حيث ارتفعت ميزانية الصحة بحوالي 19 مليار درهم سنة 2021 إلى ما يقارب 33 مليار درهم سنة 2024، وميزانية التعليم من 58 مليار درهم إلى 85 مليار درهم خلال نفس الفترة.

فلكم أن تتخيلوا هذا الجهد الجهيد الذي بذلته الحكومة لتغيير واقع قطاعين يعرفان تحديات متزايدة وشكل إصلاحهما أولوية وطنية على مدى سنوات.

فعلى مستوى قطاع الصحة، ظل إصلاح هذا القطاع هاجسا وتحديا كبيرا لدى الحكومة، تفرضه ضرورة مواكبة الورش المجتمعي الكبير للحماية الاجتماعية، خاصة في الشق المرتبط بتعميم التأمين الإجباري عن المرض.

فنجاح هذا الأخير مرهون بمنظومة صحية قوية ومتكاملة تستند على مقاربة ثلاثية الركائز: تأهيل البنيات التحتية الصحية، تثمين وتعزيز الموارد البشرية وتعزيز حكامة القطاع.

وارتباطا بالمرتكز الأول، باشرت الحكومة إطلاق برنامج تأهيل 1400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية، تم تسليم 872 منها و524 مركزا صحيا ستنتهي أشغال تأهيلها قبل أبريل 2025، إضافة إلى مراكز استشفائية ومستشفيات جامعية جديدة، بغية تعزيز العرض التكويني.

وفيما يتعلق بالموارد البشرية، حرصت الحكومة على تحسين الأوضاع المادية لشغيلة القطاع بمختلف مستوياتهم الوظيفية وتسوية الوضعية الإدارية لأكثر من 23 ألف مهني في مختلف التخصصات، دون أن ننسى الرفع من نسبة التكوين في كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والمعاهد المتخصصة من أجل بلوغ هدف المستوى المطلوب للتغطية المعتمد عالميا.

وفي هذا الباب، لا يفوتني الإشادة بالاتفاق التي وصلت له الحكومة في وقت وجيز بعد هيكلتها الجديدة لحل ملف طلبة كليات الطب والصيدلة، بتعاون مع مؤسسات ساهم فيها البرلمان ليعود أطباء الغد إلى مدرجات العلم والتحصيل وتنتهي هاته الأزمة إلى نقطة اللا عودة.

وفيما يخص المرتكز الثالث الذي يشكل سر نجاح أي إصلاح والمتعلق بآلية الحكامة بما في ذلك إحداث هيئات التدبير والحكامة وتنظيم عمل الفاعلين وتوطيد الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي مع تعزيز حضور الرقمنة.

وجدير بالذكر، أن هذه الرؤية الفريدة لإصلاح منظومتنا الصحية ستمهد بالتأكيد لإنجاح ورش الحماية الاجتماعية، بما يحقق التناغم والانسجام بين مختلف الأوراش الإصلاحية الكبرى التي باشرتها بلادنا تتويجا للخيار الملكي للدولة الاجتماعية.

وعلى نفس المنوال، ارتكز المجهود الحكومي على تجاوز الإكراهات الكبرى والمعقدة والمتداخلة التي يعرفها قطاع التعليم بمستوياته المختلفة، وفق مقاربة تستهدف ثلاث أسس لتحقيق الإصلاح:

- ✓ مسار وظيفي محفز؛
- ✓ بيئة تربوية ملائمة؛
- ✓ ومناهج دراسية جيدة.

ولتحقيق هذه الغاية، اعتمدت الحكومة نظام أساسي جديد موحد ومحفز لأسرة التربية والتعليم ونظام تكويني جديد، مع زيادة شهرية صافية في أجور موظفي القطاع لا تقل عن 1500 درهم، وتهدف بذلك إلى حفظ بريق مهنة الأستاذ باعتباره مربي وصانع للنجاح.

كما عملت أيضا على الاهتمام بالوسط التربوي، من خلال إطلاق

مشروع المدارس الرائدة برسم الموسم الدراسي 2023-2024 وتعميمه بشكل تدريجي لينتقل من 626 مدرسة ابتدائية إلى حوالي 2626 مدرسة ابتدائية، و232 إعدادية برسم الموسم الدراسي الحالي وإحداث 189 مؤسسة تعليمية وتعزيز البنية التحتية الرقمية بالمدارس العمومية، بالإضافة إلى مواصلة إعادة بناء وتأهيل المؤسسات التعليمية بالمناطق المتضررة من زلزال الحوز.

ومن جانب آخر، ساهمت التدابير الحكومية في الرفع من معدل الولوج إلى التعليم الأولي وتعزيز الدعم التربوي واعتماد منهجيات وأساليب بيداغوجية فعالة، والأكيد أن جملة الإجراءات المتخذة في هذا الباب حققت نتائج جد إيجابية بالوسط التعليمي عموما.

وبنفس روح الإصلاح، باشرت الحكومة تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وفق توجه جديد قوامه التميز والابتكار، كما عملت على تحديث منظومة التكوين المهني، تلبية لحاجيات سوق الشغل وتحسين قابلية تشغيل الشباب بحزمة من الإجراءات التي وردت مفصلة في مذكرة التقديم المصاحبة لمشروع قانون المالية الذي نحن بصدد دراسته.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سيرا على هذا التوجه الاجتماعي المحض، وضعت الحكومة هدف تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية في صدارة أولويات هذه الوثيقة موضوع الدراسة والمناقشة، التي نعتبرها وثيقة بتوجه اجتماعي محض، تجمع بين ترسيخ ما تحقق وتحقيق الارتقاء الاجتماعي الذي سينهي مع كل أشكال الهشاشة، بما في ذلك مواصلة منظومة الاستهداف الاجتماعي عبر ضمان الولوج المنصف المبني على الاستحقاق لمختلف برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التأمين الإجباري عن المرض والدعم الاجتماعي المباشر ودعم السكن، إضافة إلى توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل.

كما ستعمل الحكومة على مواصلة نهجها الإصلاحي لقطاع الصحة والتعليم وفق رؤية يحظى فيها العنصر البشري بألوية خاصة، وتستحضر كذلك تطلعات المواطنات والمواطنين لقطاع صحي ريادي وتعليم ذو جودة ومتاح للجميع.

فسيرا على نفس الإرادة الإصلاحية، تؤمن هذه الحكومة بأن الرافعة الأساسية للوضعية الاجتماعية هي إنتاج الثروة وأن المقاولة رافعة أساسية للتشغيل وتحسين الدخل، وتركز في هذا المجال على تعزيز المجهود الاستثماري للقطاع العام، حيث خصصت مبلغ 340 مليار درهم، رقم كبير جدا وغير مسبوق، في إطار التوجه نحو تحقيق الالتزامات المؤطرة بميثاق الاستثمار، مع إطلاق دينامية متسارعة لمعالجة كافة العوائق التي تعترض الاستثمار الخاص وتحسين جاذبية بلادنا لاستقطاب الاستثمارات الخارجية، وإطلاق مجالات الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية لتعزيز السيادة الوطنية على المجالات ذات الأولوية.

كما تعمل الحكومة على تعزيز دور مغاربة العالم في تعزيز دينامية الاستثمار ببلادنا، تفعيلا لتوجيهات جلالة الملك، في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 49 للمسيرة الخضراء المظفرة، إلى إحداث تحول جديد في مجال تدبير شؤون الجالية، بهدف تعزيز ارتباط هذه الفئة بالوطن، لفتح المجال أمام الكفاءات والخبرات المغربية بالخارج ومواكبة أصحاب المبادرات والمشاريع، ولفتح آفاق جديدة أمام استثمارات أبناء الجالية داخل وطنهم، ونَلْتَقِط في تعيين وزير من مغاربة العالم وتكليفه بملف الاستثمار إشارة مهمة في هذا المجال، وهو التوجه الذي سيتعزز في الإطار المؤسساتي الجديد الذي تعده الحكومة بتوجيهات ملكية سامية، والذي يشمل القانون الجديد لمجلس الجالية المغربية بالخارج، وإحداث المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج.

وهي مناسبة كذلك للتذكير بمطلب فريقنا المتعلق بإحداث لجنة موضوعاتية حول مغاربة العالم، للمساهمة في تعزيز هذه الدينامية التي فتحها خطاب جلالة الملك في هذا الموضوع.

السيد الرئيس،

التحديات التي تواجه بلادنا والرهانات التي نطمح لها جميعا، تدعو الجميع، حكومة وبرلمانا، إلى ضرورة وضع جيل جديد من الإصلاحات لخدمة المقاولة المغربية، ومواصلة تحسين مناخ الأعمال الذي سيمكن من خلق الجو الملائم للاستثمار، وذلك عبر تجويد النصوص القانونية لتسهيل الاستثمار وتبسيط المساطر ورقمنتها، وتعبئة العقار العمومي الموجه للاستثمار والذي وصل إلى مساحة 2400 هكتار، خاصة بالمناطق الصناعية.

كما نحتفي معكم بما يحمله مشروع القانون المالي من إجراءات لتشجيع التشغيل، إجراء استثنائي وغير مسبوق سيسهل من إدماج الشباب العاطل في سوق الشغل، وسيشجع المقاولة الناشئة على الانخراط في هذا الإجراء، حيث سيقلص من نسب البطالة في صفوف هذه الشريحة الواسعة، خصوصا في العالم القروي الذي تضرر بفعل توالي سنوات الجفاف.

السيد الرئيس،

إن الدينامية الملكية التي بعثها جلالة الملك في خطبه السامية حول السياسة المائية لبلادنا، حققت نتائج جد إيجابية وضخت نفسا جديدا، استنفرت معه كل أجهزة الدولة، المرتبطة بتدبير سياسة الماء، ما مكن من إخراج العديد من المشاريع المائية إلى حيز الوجود.

في هذا الإطار، نشيد عاليا بالالتزام الحكومي التام لهذه الحكومة الجادة والمسؤولة في تنزيل البرنامج الملكي والتوجيهات الملكية السامية بخصوص قضية الماء، والعمل على إشاعة نمط الاستهلاك العقلاني للموارد المائية، مع الاستمرار في المجهود الجبار لتعزيز قدرات تعبئة

المياه ومختلف البنيات التحتية والمنشآت الفنية المائية، من خلال مواصلة إنجاز السدود الكبيرة والمتوسطة والمنشآت الفنية المرتبطة بها، إلى جانب إنجاز المشاريع المرتبطة بتحلية المياه، وتعبئة المياه الاعتيادية وغير الاعتيادية.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نشيد بالتنزيل المحكم للبرنامج الوطني للماء والشروب 2020-2027، وبالبرنامج الوطني للتخفيف من آثار الجفاف على القطاع الفلاحي.

السيد الرئيس،

نؤمن في فريقنا بأهمية تعزيز الجماعات الترابية ودورها المحوري في التنمية الترابية، ونسجل بكل ارتياح تعزيز الموارد المالية للجماعات الترابية، عبر رفع حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة من 30% إلى 32%، وتخصيص حصص معتبرة من الضرائب على الشركات والضريبة على الدخل للجهات، وهو ما من شأنه المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المجالية، في أفق الإصلاح التشريعي لمنظومة الجبايات المحلية.

وفي هذا الإطار، نطالب بضرورة تعميم هذا الدعم على الغرف المهنية باعتبارها مؤسسات دستورية تسعى إلى النهوض بقطاع التجارة والصناعة والخدمات وبأوضاع كل المهنيين في القطاع، حيث اقترح بمعية فرق ومجموعة الأغلبية تخصيص نسبة 5% من الضريبة على الشركات إضافية لدعم هذه الغرف، حيث وعدتنا الحكومة مشكورة بدراسة هذا الاقتراح مع العمل على استدراكه مستقبلا.

نستثمر هذه المناقشة كذلك، للتعبير عن الدعم الكامل لكل الجهود التي تقوم بها الحكومة من أجل ترسيخ أسس وثوابت الأمة المغربية ودعم الخيار الديمقراطي والتعددية الثقافية واللغوية في إطار وحدة الهوية المغربية متعددة الروافد، مشيدين بما توليه الحكومة من أهمية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مفتخرين بالقرار التاريخي لصاحب الجلالة بإقرار السنة الأمازيغية عطلة رسمية مؤدى عنها، داعمين لجهود الحكومة لتسريع وتيرة التنزيل السليم للقانون التنظيمي المتعلق بأجرأة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، باعتبارها لغة رسمية للدولة المغربية ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة.

في إطار هذا التراكم الإيجابي الذي حققه ملف الأمازيغية خلال هذه الولاية الحكومية، لا يسعنا إلا أن ننوه بالمبادرة التاريخية وغير المسبوقة التي قام بها السيد فوزي لقجع، بصفته رئيسا للجامعة الملكية لكرة القدم، عندما قدم وبكل مسؤولية وغيرة وطنية القميص الجديد للمنتخب الوطني في شكله الجديد المستوحى من عمق الثقافة المغربية الأمازيغية الأصيلة والمرصع بحروف "التيفيناغ" وزخرفة الزليج المغربي وطروز الصناعة التقليدية الوطنية، إضافة إلى الناقل الوطني الخطوط الملكية المغربية باعتبارها ناقل رسمي لمنتخبنا الوطني ومؤسسة وطنية عمومية يجب علينا جميعا دعمها، لأنها تمارس عليها ضغوط كبيرة من طرف أعداء وحدتنا الترابية والتي تحاول يائسة محاصرتها في العمق الإفريقي على وجه الخصوص.

ويمكن أن نلخص ما جاء به هذا المشروع باعتباره:

- ✓ قانون مالي اجتماعي:
- ✓ المشروع ترجمة مالية للسياسات الاجتماعية لهذه الحكومة بجدية وواقعية ومسؤولية؛
- ✓ المشروع دعامة للقدرة الشرائية لكافة المواطنات والمواطنين؛
- ✓ المشروع خطوة لإعادة توزيع الثروة وتوطيد التماسك الاجتماعي؛
- ✓ المشروع دعامة للتشغيل وللمقاولة المشغلة.
- ✓ قانون مالي لخلق الثروة:
- ✓ المشروع يحمل تدابير جبائية وجمركية جديدة تروم تحصيل المزيد من الموارد وضمان استدامتها؛
- ✓ المشروع يحمل تدابير جمركية لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي والصحي؛
- ✓ المشروع يتضمن تدابير جبائية لتحصيل أموال نزع الملكية للمنفعة العامة؛
- ✓ المشروع يواصل إدماج الاقتصاد غير المهيكل في أفق تحقيق العدالة الجبائية؛
- ✓ المشروع ركيزة لتوطيد المالية العمومية من خلال الاستمرار التراكمي وإرساء للحكامة الجيدة؛
- ✓ المشروع يستمر في تنزيل الإصلاحات الاستراتيجية الكبرى ويواصل المحافظة على السيادة المالية الوطنية.

في ختام هذه المداخلة، لا يسعنا في فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نثمن مضامين هذا المشروع الذي يتضمن إجراءات حكومية ثورية وغير مسبوقة، ستساهم بلا شك في تعزيز التراكم الإيجابي لكل المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوقية التي ميزت 25 سنة من العهد المحمدي الزاهر، 25 سنة من البناء والنماء، جعلت من بلادنا نموذجا تنمويا رائدا ارتقى بمكانة المغرب الإقليمية، القارية والدولية.

وهو المشروع الجريء والطموح الذي سندافع عليه، بل وسنتملكه، لأنه يعزز من حصيلة المكتسبات التي تحققت لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

أطال الله في عمر سيدنا الهمام جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي الحسناوي.

في حدود 25 دقيقة السي الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025، الذي يأتي في لحظة دقيقة من تاريخ بلادنا، إن لم نقل لحظة مفصلية، لاسيما على مستوى التطور الكبير الذي تعرفه قضية الوحدة الترابية لبلادنا، التي تعيش تقدما وتفهما واضحين وسط الرأي العام الدولي، بفعل لغة الوضوح التي يخاطب بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، جميع المسؤولين المعنيين بالملف، حيث سبق أن دعا جلالته شركاء المغرب، التقليديين والجدد، إلى الوضوح في مواقفهم تجاه قضية الصحراء المغربية، ووجه حفظه الله عبر خطاب ذكرى المسيرة الخضراء دعوته هذه المرة إلى الأمم المتحدة، حيث قال جلالته: "**لقد حان الوقت لتتحمل الأمم المتحدة مسؤوليتها وتوضح الفرق الكبير بين العالم الحقيقي والشرعي الذي يمثله المغرب في صحرائه وبين عالم متجمد بعيد عن الواقع وتطوراته**" انتهى كلام جلالة الملك.

وبهذا دخل المغرب مرحلة متقدمة في مسار تعزيز شرعية الحق المغربي، ومن تجلياته التطورات الإيجابية التي وردت في حيثيات قرار مجلس الأمن الأخير، وفي سحب الاعتراف بجمهورية الوهم من طرف دولة بنما، وما لهذا القرار من انعكاسات إيجابية داخل أمريكا اللاتينية، وقبلها مخرجات زيارة الرئيس الفرنسي لبلادنا التي رسخت سيادة المغرب على صحرائه، وأسست لمرحلة متقدمة في العلاقات الاستراتيجية المغربية الفرنسية على جميع المستويات.

وهي مناسبة نثمن فيها كذلك، الموقف الراسخ لأشقائنا في المجلس الأعلى لدول التعاون الخليجي الذي جدد التأكيد الأحد الماضي مواقف هذه الدول الثابتة والراسخة من مغربية الصحراء، والحفاظ على أمن واستقرار المملكة المغربية ووحدة أراضيها.

وبهذه المناسبة، نعتبر القرار الملغوم الذي صدر عن محكمة العدل الأوربية يناقض كل شهادات الفاعلين السياسيين والحكوميين الأوربيين، الذين يجب عليهم ترجمة حسن نواياهم على أرض الواقع، من خلال الوضوح في تعاملهم مع المغرب والسعي بجدية لحماية الشراكة مع بلادنا من هذه التصرفات التي تسيء بالعلاقة الممتازة التي ظلت تجمع الاتحاد الأوربي بالمغرب، كشريك موثوق به، برهن أكثر من مرة ولايزال على وفائه بكافة التزاماته مهما كلفته من تحديات، وعلى رأسها تحدي الضغط الأمني المتمثل في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

السيد الرئيس المحترم،

لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى تثمين المقاربة الملكية الحكيمة والمتبصرة في تدبير قضية الوحدة الترابية لبلادنا، التي تتم بالموازاة مع الثورة التنموية التي تعيشها أقاليمنا الجنوبية، التي خصص لها صاحب الجلالة كذلك خطاب افتتاح البرلمان لهذه السنة.

وبهذه المناسبة، لا تفوتنا الفرصة للتأكيد على تجاوبنا الفوري في فريقنا مع التوجيهات الملكية السامية وخارطة الطريق الواردة في خطابه والداعية إلى تنسيق الجهود في مجال الدبلوماسية الموازية، حيث ساهم فريقنا بمذكرة مفصلة لرئاسة مجلس المستشارين، تتضمن مقترحات هامة لتطوير آليات الدبلوماسية الموازية والرفع من كفاءتها وتدخلاتها، والحرص على استمرار اليقظة ضد مختلف المناورات التي يقوم بها أعداء وحدتنا الترابية في العديد من المحافل الدولية، وكذا الاستفزازات المتكررة التي تقوم بها ميلشيات البوليساريو ضد قواتنا المسلحة الملكية الباسلة المرابطة على الحدود.

والتي بهذه المناسبة نتوجه إليها بتحية إجلال وإكبار وللدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، فخر بلادنا ورموزُ التضحية والتفاني في خدمة أمن واستقرار وطننا العزيز.

السيد الرئيس المحترم،

إن توجه المملكة المغربية الشريفة نحو العمق الإفريقي، ليس شعارا للاستهلاك أو علاقات مصلحية ضيقة مبنية على الإساءة للغير، أو حتى على مجرد بناءِ علاقات تجارية سطحية تزول حسب المزاج، بل هي رؤية حكيمة وعميقة يتم بناؤها على أسسٍ متينةٍ تُبنى عليها علاقات شراكة استراتيجية تستند على أوراش دائمة ومربحة للجميع، مثل قرار جلالته في إطلاق مشروع ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي، ثم مبادرته الاقتصادية الرائعة المتمثلة في أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب، وغيرها من المبادرات التي تستجيب بصدق لتطلعات الشعوب الإفريقية وتبني علاقات استراتيجية واعدة معها.

السيد الرئيس المحترم،

نعتبر في فريقنا أن مناقشة القانون المالي هي مناسبة للوقوف على ما حققته بلادنا بصفة عامة طيلة السنة، وفي هذا السياق لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى التقدير العالي للمبادرات الملكية الحقوقية والاجتماعية القوية التي ميزت السنة الحالية مثل مبادرة جلالته في العفو على مجموعة من الصحافيين والمُدونين والنشطاء، وكذلك العفو على 4831 شخصا في قضايا متعلقة بزراعة القنب

الهندي، الأمر الذي يعكس التزام المملكة الراسخ بإرساء قواعد الدولة الاجتماعية التي يرعاها جلالته.

كما يجسد كذلك إيمان المملكة الثابت باحترام الحريات وحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونيا، وهو المسار المتقدم الذي لمس فيه المجتمع الدولي جدية وصدق المملكة، فبوأها لأول مرة عن جدارة واستحقاق رئاسة مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في رسالة دولية تحمل أكثر من دلالة.

السيد الرئيس المحترم،

إنه لمن دواعي سرورنا وابتهاجنا ونحن نرى كيف أصبحت بلادُنا محط ثقة الفاعلين الكبار في العالم، والتي جسدتها زيارة الرئيس الفرنسي لبلادنا ثم زيارة الرئيس الصيني واستقباله من طرف ولي العهد الأمير الجليل مولاي الحسن، حفظه الله، وتأكيده على دعم الصين لأمن واستقرار بلادِنا، وكذلك القمة الخُلوة التي نظمها أكبر مجلس لحقوق الإنسان بالعالم قبل أسبوعين بالرباط في حدث ليس بالهين، بل هو شهادة أخرى على المكانة والسمعة الريادية التي تعرفها صورة بلادنا حقوقيا على الصعيد الدولي.

زد على هذا، انتخاب بلادنا عن جدارة واستحقاق نائبا لرئيس الأنتربول، بل منح الدول الأعضاء بالأنتربول وبالإجماع المغرب شرف احتضان الدورة الثالثة والتسعين للجمعية العامة للأنتربول بمراكش وهي المرة الثانية التي ستتحول فيها بلادنا إلى قبلة الدول الأعضاء لبحث القضايا الأمنية العالمية، الأمر الذي يعزز من افتخارنا وثقتنا في بلادنا وفي المجهود العام الذي تبذله تأهبا لأحداث دولية أخرى مثل القمة العالمية الكروية في كأس العالم 2030، حيث أن بلادنا على موعد مع التاريخ الكروي لترسيخ المكتسبات التي حققتها الجامعة الملكية لكرة القدم بقيادة السيد فوزي لقجع، وبتوجيه وبحرص وتتبع ورعاية شخصية من جلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن عاليا مخرجات الإحصاء العام للسكان والسكنى الذي عرفته بلادنا قبل شهرين، والذي أثمر أرقاما هامة لها دلالات عميقة، تعكس التحول الذي بدأ يطرأ على الكثير من المناطق بسبب التغيرات الديمغرافية والجغرافية والمناخية.

وعليه ندعو الحكومة وجميع المؤسسات إلى اعتماد هذه الأرقام بعين الاعتبار في كل تخطيط وبرامج عمل في المستقبل، شاكرين في نفس الوقت السلطات العمومية والمنتخبين ومختلف المهندسين والأطر المشاركة في هذه العملية الوطنية الناجحة.

السيد الرئيس المحترم،

تأتي مناقشة مشروع القانون المالي الحالي في سياق دولي مطبوع بالتقلبات وبالسير نحو المجهول، بسبب زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، نتيجة الاعتداءات السافرة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية في حق الشعبين الفلسطيني واللبناني، والتي تجاوزت كل الحدود القانونية والإنسانية، وباتت تدوس بكل وقاحة على الضمير العالمي وعلى مؤسساته وعلى كل القيم البشرية والإنسانية.

ولا يسعنا في هذا الإطار، سوى التنديد مجددا بهذا العدوان السافر على الشعبين الفلسطيني واللبناني، داعين ما تبقى من الضمير العالمي إلى اليقظة ووقف التجويع والترحيل والإبادة الجماعية في حق الفلسطينيين.

كما لا تفوتنا الفرصة من أجل التنويه عاليا بالمبادرات والمساعي المتواصلة التي يبذلها جلالة الملك رئيس لجنة القدس لفائدة القضية والشعب الفلسطيني الشقيق، آخرها المضمون العميق للرسالة التي وجهها حفظه الله إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الكاملة وغير القابلة للتصرف.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وإذ نثمن كل التقدم الكبير الذي تحقق لفائدة الشغيلة المغربية مع الحكومة الحالية بناء على نتائج الحوار الاجتماعي غير المسبوقة وما تُرَسِّخه من استقرار اجتماعي، نرى أن الظرفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية مواتية لإخراج القانون التنظيمي المنظم للحق في الإضراب إلى الوجود بعد مختلف الخطوات التشاورية المحمودة التي قام بها السيد الوزير الوصي على القطاع مع المركزيات النقابية ومع الشركاء الاقتصاديين حتى وصل المشروع بين أيدينا اليوم كمشرعين.

ونحن متيقنون أن وعي كل الفاعلين والشركاء بأهمية هذا القانون في التزاماتنا الدولية، يجعلنا جميعا أمام المسؤولية التاريخية التي نحن على يقين أننا عندها، وسنحققها اليوم بخيار جماعي لا رجعة فيه، لاسيما وأن الحكومة الحالية بكل مكوناتها منفتحة ومنصتة ومتفهمة، لذلك نجحت في تقديم الكثير عبر الحوار الاجتماعي وعبر القرارات الاجتماعية المتعددة لفائدة الشعب المغربي والفئات الهشة في سلوك معطاء وحكيم، سخي ومسؤول لا يصدر سوى عن الحكومة المواطنة وعن الحكومة كذلك الاجتماعية.

أما التغول الحقيقي الذي نعيشه اليوم، فليس في الحكومة ولا في الفاعل السياسي ولا حتى الأمني، كما كان ينعت في السابق، بل التغول الحقيقي اليوم بات في الرأي الشعبوي الرخيص الذي يهدم الثقة في الفاعل السياسي، ويشكك في قيم التعاون وقيم التآزر وقيم الوطنية، ويمس بالثقة في المؤسسات وفي بلادنا عموما ويبخس كل شيء، هذا هو التغول الحقيقي اليوم الذي يعيش على فوضى وسائل التواصل الاجتماعي والذي يجب الاحتياط منه.

إن حجم التشكيك غير المسبوق والشعبوية الرخيصة والضرب في الحكومة وتصويرها كجماعة انتهازية رأسمالية تنهب الشعب دون

حسيب ولا رقيب، خطير وخطير جدا، فهو لا يهدم الثقة في المؤسسات وفي الفاعلين السياسيين وفي الأحزاب، بل يصبح قوة جر إلى الوراء ويزرع الانقسام والتشويش الذي يتجاوز الحكومة إلى التشويش على استقرار بلادنا وعلى نجاحاتها الجماعية في العديد من المجالات وعلى صورة مؤسساتها وتميزها الدولي، وعليه نقول للسيد رئيس الحكومة ولباقي أعضائها بالتواصل أكثر ليس لفضح زيف وادعاءات هذا الخطاب السطحي الرخيص، بل لتنوير الرأي العام الوطني بالحجم الحقيقي للمجهودات التي بذلت ليس من الحكومة وحدها، بل من جميع مؤسسات بلادنا لفائدة مواطنينا بقيادة حكيمة ورشيدة من صاحب الجلالة، أيده الله ونصره.

السيد الرئيس المحترم،

تأتي مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة في ظرفية دقيقة من عمر الحكومة الحالية، حيث تأتي بعد أزيد من سنتين ونصف على تنصيب الحكومة، أي بعد وقت كاف لِتُقدم الحكومة حصيلتها دون الاختباء وراء أي مبرر، ونحن كجزء مسؤول من الأغلبية الحكومية الحالية، لن نوضح هذه الحصيلة المشرفة بوجه مكشوف فقط، بل سَنُبرز بالملموس كل الأوراش الواعدة التي يحملها المشروع الذي بين أيدينا والذي يبرهن على مواصلة تنزيلنا لكافة الالتزامات المحددة في البرنامج الحكومي.

وفي هذا الإطار، نؤكد بكل وضوح أن الحكومة الحالية ورغم مواجهتها لانعكاسات الظرفية الدولية وسنوات الجفاف بقرارات استعجالية جريئة، تمكنت كذلك من قطع أشواط كبيرة في الوفاء ببرنامجها الحكومي الذي تعاقدت مع البرلمان حوله وتقديمها بين أيدينا لمشروع واعد.

ونظرا لضيق الوقت فسأكتفي بالعناوين الكبرى التالية:

أولا: الحكومة واضحة وعازمة على تحقيق المزيد من المكتسبات في مجال بناء الدولة الاجتماعية، من خلال الاستمرار في تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية بميزانية عامة تناهز 37 مليار درهم، وتخصيص غلاف مالي لقطاع الصحة بما يقارب 33 مليار درهم. ودعم التعليم بغلاف مالي إضافي يقدر بـ12 مليار درهم وتخصيص ما يقارب 17 مليار درهم لصندوق المقاصة، و20 مليار درهم لتنزيل التزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات في الجنوب الشرقي للمملكة بمبلغ 2.5 مليار درهم.

ثانيا: الحكومة انطلقت من خمس مرجعيات جامعة مانعة في مجال السكن كأحد الركائز الأساسية للدولة الاجتماعية، مما يؤكد بُعد الرؤية السياسية لها لتدبير هذا القطاع والذي مكنها اليوم من حصد النتائج المُتَكَلِّمة عن نفسها دون حاجة لمن يدافع عنها.

ومن هذه المنطلقات سطرت الأهداف الاستراتيجية الكبرى، وهذه الرؤية الواضحة هي التي جعلتها تواصل خلال السنة المقبلة ضمان ولوج المواطنين إلى سكن لائق بغلاف مالي قدره 9 ملايير درهم، وتخصيص ما يقارب 4 المليار درهم لمواصلة تنزيل برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي و2.3 مليار درهم لتسريع تنزيل برنامج مدن بدون صفيح و2 مليار درهم لفائدة صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضاري.

ثالثا: الحكومة السياسية المؤمنة بدور المنتخبين أقرت إجراء غير مسبوق على مستوى التدبير الجماعي ببلادنا، من خلال الرفع من حصة الجماعات الترابية من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة من 30% إلى 32%، الذي ستستفيد منه الجماعات، خاصة ضعيفة الموارد والصغيرة.

رابعا: الحكومة تواصل تسريع المشاريع والأوراش الإصلاحية الاستراتيجية ببلادنا في الأوراش المهيكلة الكبرى، كورش إصلاح العدالة والفلاحة والصناعة كصناعة السيارات والطائرات والصناعة العسكرية، وفي مجال تحقيق الانتقال الرقمي والتعليم العالي وتحديث وتطوير المنظومة القانونية لهم.

خامسا: الحكومة أبصمت على إعادة الوهج للثقافة المغربية، وجعلت منها رافعة أساسية لخدمة الهوية والاقتصاد الوطني، من خلال إعادة الاعتبار للصناعات الإبداعية والثقافية وخلق فرص للشغل عبر الثقافة، وتصدير الثقافة المغربية للعالم، انطلاقا من القطاعات الأساسية كالقراءة ومعارض الكتاب والنشر والموسيقى والمسرح، إلى القطاعات التي تم تجديدها كالسينما وصناعة الألعاب الالكترونية، طبعا دون إغفال العناية غير المسبوقة بالشباب المغربي الذي بات في قلب برامج الحكومة الساعية لإدماجه اجتماعيا وتمكينه اقتصاديا، من خلال تعميم جواز الشباب وبرنامج متطوع وإعادة الاعتبار لمآوي الشباب والمخيمات الصيفية وغيرها.

صحيح أنها لم تستهدف كل الشباب المغربي لأن الخصاص مهول والتراكمات كبيرة، ولأن الجهود المستقبلية تتطلب انخراط جميع المكونات العمومية والقطاع الخاص، وهنا نثمن التوجه الجديد للحكومة الذي استهدف لأول مرة فئات الشباب العاطل غير الحاصل على أي تكوين أو شواهد، بعدما ظلت السياسات العمومية لعقود من الزمن تستهدف فقط الشباب من حملة الشواهد العليا، وهذا الإغفال هو الذي جعلنا اليوم ندفع الثمن عبر صور الهجرة الجماعية المؤسفة لهذا النوع من الشباب.

لذلك نثمن إبداع الحكومة وتحملها المسؤولية بتخصيص 14 مليار درهم مستعجلة لإنعاش التشغيل، لاسيما بالعالم القروي ولفائدة الشباب غير المكون والذي لا يحمل أية شهادة عليا.

سادسا: نعلم جميعا الأزمات الاستراتيجية التي واجهتها الحكومة الحالية على المستوى الطاقي، مباشرة بعد تنصيبها، ومنها الارتفاع المهول لأسعار الطاقة في السوق الدولية وتوقيف أنبوب الغاز من الجارة نحو

المغرب، أملها في ذلك إغراق المملكة المغربية الشريفة في الظلام.

وكلنا نشعر بأن الأزمة لم تقع بفضل حكمة وتبصر جلالة الملك، نصره الله، وتعبئة الحكومة عامة والوزارة الوصية بكل إمكانياتها، فاستمر المغرب مضيئا منيرا رغم كيد الكائدين، بل حتى التعريفة والتكلفة الباهظة في السوق الدولية لم يتحملها المواطن تحملتها الدولة في إنجاز كبير من الحكومة الحالية وازاه كذلك إسرارها على تسريع تطوير مشاريع الطاقات المتجددة، ووضع مخطط تجهيز وطني أخضر، ومواكبة الشبكة الكهربائية للانتقال الطاقي، وتعزيز الاندماج الجهوي للشبكات الكهربائية، معززة بعدد من الإجراءات المتخذة في مجال تأمين الحاجيات من المحروقات.

السيد الرئيس المحترم،

من منطلق تحلينا بالمسؤولية الكاملة تجاه وطننا، نقول بصدق: إن ما حققته الحكومة من مكتسبات وإصلاحات ومنجزات واضحة ومعززة بالأرقام، هي بفضل الاختيار الديمقراطي والاستقرار الأمني والمؤسساتي الذي تنعم فيه بلادنا، وهو نتيجة اجتهاد وجدية كل مكونات الأغلبية وتضامنها وتماسكها من ميثاق التحالف في بعده الأخلاقي المبني على الاحترام والوضوح والثقة، بعيدا عن الضرب تحت الحزام وعدم الثقة فيما بين مكوناتها كما كان في التحالفات السابقة والذي عطل الإصلاحات التي ندفع ثمنها اليوم، مثل النقص الحاد في الماء الصالح للشرب وضعف الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية للمواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

لقد انكببنا في فريق الأصالة والمعاصرة رفقة إخواننا في الأغلبية على المناقشة المواطنة الجدية لكل تفاصل مشروع القانون المالي الذي بين أيدينا بعيدا عن المزايدات، ووضعنا مختلف التعديلات والاقتراحات التي يمكن أن تجوده.

وفي هذا الإطار، نشكر الحكومة على تفاعلها مع التعديلات الضرورية التي طرحتها جميع الفرق بمجلسنا الموقر والتي همت جوانب أساسية ستسهم لا محالة في تخفيف العبء على المواطنين، مثل التعديلات التي همت المتقاعدين وبسطاء الفلاحين المنتعشين من الزراعات المعاشية كالزعفران والقنب الهندي وحماية صناعتنا الوطنية في الأدوية، مما يجعل من مؤسستنا، مجلس المستشارين، رافعة حقيقية في تجويد النصوص القانونية وفضاء حقيقيا محترفا لمناقشة القضايا الترابية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم الرأي العام الوطني.

وفي هذا السياق، سجلنا بفخر كبير قيام الحكومة لأول مرة بدعم مالي إضافي من الضريبة على القيمة المضافة لفائدة الجماعات الترابية، وكان أملنا في الأغلبية الحكومية كبير بدعم كذلك الغرف المهنية التي نعتز بأدوارها الدستورية والاجتماعية الهامة.

لذلك، نؤكد في فريقنا أننا فخورون بما جاء في المشروع، وفي نفس الوقت نثير انتباهها بكل صدق إلى بعض التوصيات التي نراها مهمة في مسار تعزيز النجاحات ومنها:

أولا: ضرورة العمل الفوري الجماعي على تفعيل خارطة طريق الخطاب الملكي حول الصحراء المغربية باعتبارها أولى الأولويات من أجل ضمان التنسيق بين كل مكونات بلادنا، تعزيزا للمكتسبات وسعيا لتحقيق المزيد من الانتصارات.

ثانيا: رغم الجهود الجبارة التي قامت بها الحكومة في مجال تدبير الخصاص في الماء سواء الصالح للشرب أو المخصص للسقي كأساس للتنمية والسيادة الغذائية الوطنية لابد من الانكباب بنجاعة وسرعة أكبر في معالجة هذه الإشكالية.

ثالثا: لا بد من التفكير داخل الأغلبية من إجراء تقييم موضوعي لأوجه الدعم العمومي الباهظ الذي قدمته الحكومة لحماية القدرة الشرائية، والتي مع كامل الأسف لم تعط نتائجها بسبب جشع الوسطاء وضعف الرقابة وما وقع في عيد الأضحى ودعم الغازوال لنقل البضائع خير مثال على ذلك.

رابعا: لابد من الانكباب بسرعة أكبر على معالجة بعض الاختلالات التي تعوق ورش الحماية الاجتماعية لكافة المواطنات والمواطنين، وإعمال نوع من الليونة في بعض الحالات التي سبق وقدمت معطيات شخصية غير دقيقة.

خامسا: لابد من تركيز جهود الحكومة نحو المناطق الأكثر فقرا وكذلك التوجه بشجاعة وتركيز نحو دعم أكبر للفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة.

سادسا: لابد من العناية والدعم الأكبر للمقاولات الصغرى، باعتبارها المشتل الحقيقي للتشغيل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وكذلك لقطاع التكوين المهني المعول عليه في تسهيل إدماج الشباب العاطل وغير المكون بسوق الشغل.

سابعا: لابد من تواصل أكبر من الحكومة مع الرأي العام وانتباهها إلى المستوى غير المسبوق الذي وصله خطاب التشكيك وتعميم اليأس مستغلا الفوضى الرقمية التي تنقل المغالطات تهم...

ختاما..

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الحسناوي عن فريق الأصالة والمعاصرة.

خلي لنا التقرير.

شكرا الأستاذ الحسناوي. التقرير متوفر عند الرئاسة.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السي لحسن.. حوالي 23 دقيقة السي لحسن.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025.

يأتي هاذ المشروع في فترة تتميز باللايقين على المستوى الدولي، واستمرار عوامل التوتر والاضطراب، رغم بروز بعض مظاهر التعافي، تعافي الاقتصاد الدولي وانخفاض مستوى التضخم وانخفاض أسعار المواد الطاقية والغذائية.

وعلى المستوى الوطني، نلاحظ استمرار آثار الجفاف المزمن على وضعية المخزون المائي وعلى الإنتاج الفلاحي ووضعية الماشية.

وفي الوقت ذاته، نلاحظ استمرار القطاعات غير فلاحية والصادرات في الانتعاش والنمو، والذي هو نتيجة مباشرة لسياسة الحكومة الناجحة في المجال الصناعي والسياحي وفي مجال جلب الاستثمارات.

كما نلاحظ استمرار الاقتصاد الوطني في إبراز مظاهر الصلابة والمناعة، وهذا يعني أن المقومات الأساسية ما فتئت تتقوى، خصوصا التنوع والانخراط في سلاسل الإنتاج والتجارة العالمية والاستغلال الجيد للموقع الجغرافي المتميز لبلادنا وتحسين التنافسية والقدرة التصديرية للمقاولة الصناعية والفلاحية والسياحية المغربية.

نعم هناك إفلاس للعديد من المقاولات، واستمرار الضغط على القدرة الشرائية للأسر وارتفاع منسوب البطالة، وهي نقط ضعف، علينا الوقوف عند أسبابها لمعالجتها معالجة فعالة وناجعة.

وهذه الحكومة لها من المقومات والانسجام السياسي ما يمكنها من اعتماد المقاربة والملاءمة في هذا الإطار.

وبهذه المناسبة نهنئ رئيس الحكومة والوزراء على نيل حكومتهم في صيغتها المعدلة الثقة المولوية، ونتمنى للوزراء الجدد منهم والقدامى كل التوفيق والنجاح.

بهذه المناسبة، لا يمكن إلا أن نهنئ أنفسنا بالريادة المثلى والقيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، ووضعه للبنات الإصلاح المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي وتأطيره لرؤى واضحة لمغرب الغد وتوجيهات جلالته لكيفية الوصول إلى هذا المبتغى عبر سياسة جريئة وواقعية تتجاوب مع انتظارات المواطنين وطموحاتهم.

والمناسبة شرط، فإننا نقدر عاليا ريادة جلالة الملك، نصره الله، للمجهودات الدبلوماسية الناجحة والانتصارات الكبرى التي يحققها المغرب لضمان اعتراف دولي بمشروعية السيادة المغربية على أقاليمه الجنوبية وكل أجزاء الوطن من طنجة إلى الكويرة، وما الموقف الفرنسي الذي عبر عنه فخامة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وأكده أمام ممثلي الأمة إلا حلقة أخرى نوعية وذات دلالة كبرى من حلقات النجاحات التي يحققها المغرب بحكمة وتبصر وقيادة من جلالة الملك.

كما أن دور جلالة الملك، أيده الله، القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس أركان الحرب العامة في الذود عن حوزة الوطن هو صمام أمان لضمان أمن واستقرار البلاد وطمأنينة العباد.

وفي هذا الإطار، نشيد بما تقدمه قواتنا المسلحة الملكية الباسلة وعناصر الأمن الوطني والأجهزة الأمنية والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال ونساء الوقاية المدنية، من تضحيات جسام لينعم الوطن والمواطنين بالأمن والأمان وليعيش أهله في عزة وطمأنينة.

كما أن دور جلالة الملك رئيس لجنة القدس في رفع المعاناة عن الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية وتقديم يد العون للفلسطينيين في غزة الذين يتعرضون لكل أشكال التنكيل والتقتيل من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلي، هو دليل على الموقف اللامشروط والثابت للمغرب فيما يخص دعم حقوق الشعب الفلسطيني، مؤكدا على أن الحل الوحيد هو حل الدولتين على حدود 1967 وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

لقد رحب المغرب بقرار مجلس الأمن رقم 2756 الصادر في 31 أكتوبر 2024، والذي يمدد ولاية بعثة "المينورسو" حتى 31 أكتوبر 2025، والذي أتى في سياق الدعم المتزايد من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والدول المؤيدة المؤثرة لمغربية الصحراء ومبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب، بالإضافة إلى استمرار سحب الاعترافات بالجمهورية الوهمية.

ومن الغريب أن دولة عضو غير دائم في مجلس الأمن لم تصوت على هذا القرار فهي تدعي الدفاع عن الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، لكنها في الوقت نفسه ترفض دعم جهود الأمم المتحدة وتستمر في سياسة العرقلة.

ومن جانب آخر، فإن المغرب بقيادة جلالة الملك وحسن تدبير من الحكومة، ما فتئ يحصل على الدعم الأوروبي لصالح قضية وحدته الترابية، وإذ نشيد بتوالي اعترافات الدول الأوروبية بشرعية السيادة المغربية على الصحراء، فإن المغرب لا يقبل أي مزايدات قانونية أو غيرها من أي كان.

وفي هذا الإطار، نشيد بكل عبارات الدعم للعلاقات المتميزة مع المغرب والتي عبر عنها المسؤولون الأوروبيون بعد صدور أحكام محكمة العدل الأوروبية الأخيرة، ونثمن عاليا رغبتهم في الاستمرار في تطوير

هذه العلاقات، في إطار حوار سياسي ومسؤول يحترم سيادة المغرب وقضاياه الحيوية والمصيرية.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لعب المغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس دورا محوريا وريادية في إفريقيا، حيث عزز مكانته كفاعل أساسي في القارة اقتصاديا وسياسيا ودينيا وثقافيا، وما المبادرة الأطلسية التي أطلقها صاحب الجلالة للتعاون بين الدول الإفريقية المطلة على الأطلسي واليد الممدودة لدول الساحل والصحراء للانخراط فيها، إلا دليل على التزام المغرب ببناء مستقبل قائم على التضامن والتنمية والتكامل بين الدول الإفريقية.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة،

إن إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية أظهرت أن المغرب بقيادة جلالة الملك قادر على تنفيذ أمثل لها وأن هذه الحكومة رائدة في التدبير والرد السريع والتعاطي مع كل الظواهر، سواء تعلق الأمر بمخلفات جائحة كورونا أو زلزال الحوز أو توالي سنوات الجفاف وفيضانات الجنوب الشرقي للمملكة، وغيرها من أوجه التأثير السلبي للتحولات المناخية، كما أن تجند المغاربة قاطبة وتضامنهم هو عنوان لأصالة قيمهم وقوة تماسكهم في وجه الأزمات بكل عزم وثقة وتفاؤل.

السيدات والسادة،

إن تدبير الحكومة للمسألة المائية بأمر وتوجيه من صاحب الجلالة، دام نصره، تنم كذلك عن روح الجدية التي تتميز بها هذه الحكومة وقدرتها على تحويل التحديات المطروحة إلى فرص للتنمية.

وفي هذا الإطار، لابد أن نشيد بالمبادرات الخلاقة التي يعرفها قطاع الماء، هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي.

نعم، تأثرت الأنشطة الفلاحية بالجفاف وارتفعت البطالة في العالم القروي، لأن الحكومة اضطرت إلى تحويل ماء السقي إلى ماء شروب لتزويد مناطق تعرف خصاصا حادا في الماء، ونتمنى أن ترجع الأمور إلى وضعها الطبيعي فيما يخص السقي في القريب العاجل إن شاء الله،

السيدان الوزيران،

شهدت قوانين المالية خلال السنوات الثلاث الأخيرة تحولات جوهرية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، من أبرز هذه التحولات توسيع الوعاء الضريبي من خلال إصلاح ضريبي شامل يهدف إلى تحقيق العدالة الجبائية والعمل على إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد الوطني.

كما شمل الإصلاح تبسيط الإجراءات الضريبية وتعزيز مكافحة التهرب الضريبي إلى جانب توفير حوافز لدعم الشركات وتشجيع الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى ذلك تم التركيز على رقمنة الخدمات الضريبية لتحسين الشفافية وتعزيز الكفاءة، مما يتطلب منا الإشادة والتنويه.

على صعيد آخر، تم توجيه جهود كبيرة لدعم تنفيذ النموذج التنموي الجديد ومواكبة المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية الكبرى، مثل تعميم الحماية الاجتماعية، وتم إدراج تمويل هذا المشروع ضمن أولويات الميزانية إلى جانب تعزيز الاستثمارات في قطاعات الصحة والتعليم والانتقال الطاقي.

كما ركزت قوانين المالية على إدارة أكثر استدامة للديون العامة وتحسين تخصيص الموارد لدعم المناطق والفئات الأكثر تأثرا بالأزمات، خاصة تلك الناتجة عن جائحة كورونا وزلزال الحوز والتغيرات المناخية.

ولا شك أن المدخل الطبيعي لبناء نموذج تنموي مرتكز على تعزيز شمولية النمو وقدرته على الإدماج، يكمن في تقوية صلابة الاقتصاد ومناعة المجتمع، وهذا تحديدا ما نعتبره في الفريق الاستقلالي حجر الزاوية في مشروع قانون المالية لسنة 2025، وفي اختيارات الحكومة، خاصة وأن مستقبل الاقتصادات سيتحدد ليس فقط من خلال تحسين الأداء والفعالية الاقتصادية في الأوقات العادية، ولكن أساسا بمدى جاهزيتها وصلابتها لمواجهة الأزمات.

ولهذا، فإن الاستثمار في تعزيز صلابة الاقتصاد الوطني وقدرته على التحمل والمواجهة أصبح مسألة مصيرية، بالنظر إلى المنعطفات الحاسمة التي يشهدها العالم وخاصة المرتبطة بالتغيرات المناخية والتغير التكنولوجي والتغير الديمغرافي والتغيرات الجيو - استراتيجية وغيرها من التحديات الكبرى.

السؤال الذي يطرح نفسه هي كيف يدعم مشروع قانون المالية لسنة 2025 صلابة الاقتصاد الوطني وتدعيم النمو والاحتواء؟

نرى في الفريق الاستقلالي أن ذلك يتم من خلال حلول مبتكرة تتجلى في:

أولا: ترصيد نتائج الاستجابة السريعة للحكومة لمواجهة الضغوط التضخمية: نجحت الحكومة في تقليص التضخم إلى حدود 1.1% عند متم شهر غشت 2024، مقارنة بذروة بلغت 6.6% عام 2022، وقد خصصت موارد مالية استثنائية لدعم استقرار الأسعار، أسعار المواد الأساسية والطاقة بلغت عشرات الملايير من الدراهم؛

ثانيا: إعادة بناء الهامش المالي: خلال جائحة كورونا قفز عجز الميزانية إلى 7.6% من الناتج الداخلي الخام، وهو مستوى غير مسبوق خلال العقدين الأخيرين، وقد ساعدت جهود الترشيد المالي والسياسات الإصلاحية على تقليص العجز ليصل تدريجيا إلى 4.3% في 2023، مع استهداف خفضه إلى 4% في نهاية 2024.

ثالثا: الإعادة التدريجية لاستقلالية النمو عن الصدمات

الخارجية: يهدف المشروع إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو داخلي متوازن ومستقل. في هذا السياق سجل الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي نموا بنسبة 3.8% في 2024 مقارنة بـ 2.5% فقط في عام 2021، مع تعزيز الاستثمارات الصناعية والتكنولوجيا كمحركات رئيسية للنمو؛

رابعا: تعميق الوظيفة التوزيعية لميزانية الدولة: تم تخصيص أكثر من 54 مليار درهم لدعم القطاعات الاجتماعية، بما في ذلك 25 مليار درهم لتوسيع الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى 85 مليار درهم لدعم قطاع التعليم و32 مليار درهم لتعزيز الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية، مما يساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق أسس الدولة الاجتماعية.

في هذا الإطار يجدر التأكيد على أن مقاربة الدعم المباشر، سواء تعلق الأمر بالدعم الاجتماعي أو دعم السكن أو المنح المنصوصة عليها في مدونة الاستثمار أو غيرها من آليات الدعم المباشر، تعتبر أدوات فعالة لتعزيز تثبيت الأوتوماتيكي لميزانية الدولة.

هذه الأدوات ستسهم في تعزيز الوظيفة المعاكسة للدورة الاقتصادية، مما يتيح دعم قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أثناء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار تعزيز صلابة الاقتصاد الوطني وقدرته على مواجهة التحديات، يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2025 مجموعة من التدابير الرامية إلى تحقيق نمو احتوائي ومستدام، يشمل ذلك تخفيف العبء الضريبي على الطبقة المتوسطة، من خلال تعديل الشرائح الضريبية وزيادة الخصومات للأسر التي تتحمل مصاريف طبية وتعليمية، مما يدعم القدرة الشرائية لهذه الأسر، كما يخصص المشروع 2% إضافية من قيمة ما يتم تحويله لصالح الجماعات المحلية وتحسين الخدمات الأساسية، خاصة في المناطق القروية.

ولتعزيز التشغيل، يهدف المشروع إلى توفير 150 ألف فرصة عمل سنويا، عبر إصلاح البرامج النشيطة وتفعيل مدونة الاستثمار.

وفي مجال الانتقال الطاقي، يواصل المغرب ريادته عبر خطط استثمارية بقيمة 40 مليار درهم في مشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية.

ولمواجهة ندرة المياه، يشمل المشروع خطة وطنية بقيمة 10 مليارات درهم، لتطوير البنية التحتية وتحسين الولوج إلى المياه، مما يعزز استدامة الموارد ومشاريع التنمية.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أدى قطاع السياحة ولا زال دورا محوريا في انتعاش الاقتصاد، حيث شهد نموا ملحوظا، وذلك بفعل السياسة الإرادية التي نهجتها الحكومة لتجاوز مخلفات كوفيد -19، وكذا التفعيل الناجح للخطة التي وضعتها الحكومة لضمان إقلاع حقيقي لقطاع السياحة والوصول إلى 26 مليون من الوافدين في أفق 2030.

نعم هناك تحديات كبرى يعرفها القطاع، مثل ضعف قدرات المقاولات السياحية وتدني الجودة على مستوى بعض السلاسل وتدني الجودة على مستوى المطارات والنقل الحضري والخدمات على مستوى المدن والمدارات السياحية، وهذا يقتضي استثمارا أكثر في الصلابة والجودة والتنافسية والرفع من جودة الخدمات على مستوى جميع سلاسل القيم، خصوصا في ظل توفير الحكومة لمبالغ مهمة لدعم القطاع السياحي، وهي أمورا يجب أن تعود بالنفع على جاذبية وقوة وشهرة الوجهة المغربية.

وتعتبر صناعة السيارات في المغرب قصة نجاح بارزة، نهنئ أنفسنا ونهنئ الحكومة عليها، حيث أصبح القطاع الأول من حيث الصادرات الوطنية بإنتاج يتجاوز 700 ألف سيارة سنويا سنة 2023، مع التوقع ببلوغ مليون سيارة بحلول 2026، يعتمد هذا النجاح على استثمارات ضخمة من شركات كبرى، إلى جانب توفر يد عاملة مؤهلة ومناطق صناعية متطورة مثل طنجة المتوسط، فضلا عن اتفاقيات التبادل الحر التي تسهل الوصول إلى الأسواق الدولية.

ومع ذلك، لا تزال هناك نقاط ضعف أبرزها الاعتماد الكبير على استيراد المكونات الأساسية وضعف التكامل المحلي في التكنولوجيا المتقدمة، ويتمثل التحدي الأساسي للقطاع، قطاع السيارات في تطوير سلسلة قيم مكتملة ومتكاملة وتسريع التحول نحو تصنيع السيارات الكهربائية لمواكبة التطورات العالمية.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

التحديات كاينة، واردة، خصوصا في وضعية اللايقين التي يعيشها العالم، وعلينا ترجمة هذه التحديات إلى فرص كما عهدنا به الحكومة.

أولا، مواجهة الاقتصاد الوطني لتحدي ارتفاع معدل حالات الإفلاس التجاري للمقاولات، هذا أتى بعد كورونا، ولكن هذا كيتطلب منا وكيتطلب من الحكومة دعم صلابة المقاولات، عبر البرامج مثل القروض منخفضة الفائدة، أو المنح أو تأجيل الضرائب لمساعدة الشراكات على إدارة التدفق النقدي والتعافي من الأزمات المالية، ويجب كذلك، تبسيط قوانين الإفلاس لتسهيل عملية إعادة الهيكلة، مما يمكن الشركات القادرة على الاستمرار في إعادة تنظيم أوضاعها ومواصلة العمل؛

التحدي الثاني، رغم ارتفاع نسبة النشاط الفلاحي بنسبة 1.4%،

إلا أن المناطق القروية شهدت فقدان 198 ألف منصب شغل في عام 2023، وارتفع معدل البطالة لدى الشباب والنساء جراء ذلك، وهذا لن يمنعنا من تثمين ما أتت به الحكومة من إجراءات لدعم التدريب وتحويله إلى عقود شغل طويلة الأمد، ودعم القطاعات المنتجة لفرص الشغل مثل السياحة والخدمات والرقمنة والصناعات الثقافية والبناء والصناعة والفلاحة.

ولكن يجب كذلك مكافأة المقاولات الكثيفة العمالة ودعم المشاريع الريادية والتي تشمل الشركات الناشئة والشركات الصغيرة، وخاصة في مجالات التكنولوجيا والخدمات والتجارة المحلية والرقمية.

كما يجب الاستثمار في القطاعات ذات النمو المرتفع، مثل الطاقات المتجددة والرعاية الصحية والتعليم والتقنيات الرقمية، هذه القطاعات لا تخلق فرص عمل فقط، ولكن كذلك تعزز الابتكار والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، بالإضافة إلى الدعم المباشر للتسهيلات الضريبية، يمكن للحكومة تيسير كذلك برامج تدريبية لتأهيل وتدريب العمال وملاءمة مهاراتهم مع متطلبات السوق إلى غير ذلك.

أما فيما يخص التدابير الفعالة لتحسين دمج النساء في سوق الشغل، فهذا يقتضي تبني سياسات صديقة للأسرة، مثل إجازة الولادة مدفوعة الأجر، ساعات عمل مرنة، خدمات رعاية الأطفال منخفضة التكلفة، مما يقلل من العوائق أمام مشاركة النساء في سوق الشغل، وقد أثبتت الحوافز الموجهة للشركات لتوظيف النساء وترقيتهن نجاحها على المستوى الدولي في زيادة تمثيل النساء في المناصب القيادية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق قوانين مكافحة التمييز وتعزيز مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي يعتبر من الأساسيات لضمان عدالة ببيئة العمل.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تهدف الإجراءات المنصوص عليها في مشروع قانون المالية لسنة 2025، ولاسيما تعليق الرسوم الجمركية على استيراد بعض الحيوانات الحية واللحوم إلى ضمان تزويد السوق الوطنية باللحوم الحمراء بأسعار معقولة، ونثمن هذا الإجراء، ومع ذلك فالفعالية في تجديد القطيع تعتمد على إدارة حصة الاستيراد والمراقبة الصحية للحيوانات المستوردة ودمج الحيوانات كذلك في البرامج الوطنية لتطوير قطاع تربية المواشي.

السادة الوزراء،

لابد من التنويه بمستوى النقاش الذي طبع جلسات مناقشة مشروع القانون المالي داخل اللجنة، والذي اتسم بالمسؤولية والمهنية والمقاربة العميقة لقضايا الأمة، بعيدا عن الضوضاء والنجومية السياسية.

وبهذه المناسبة نثني على تفاعل الحكومة بالإيجاب مع مقترحات السادة المستشارين وتعديلاتهم.

وفي هذا الإطار، لابد أن نهئ أنفسنا، حكومة وأغلبية ومعارضة، على اعتماد تدبير داخل اللجنة، سيصوت عليه المجلس يقضي بإعفاء التقاعد كليا من الضريبة على الدخل، وهذا حدث تاريخي لمجلس المستشارين، الفخر باقتراحه وللحكومة الفضل في قبوله رغم تكلفته المالية، كما أن إرجاع الأمور إلى نصابها فيما يخص استيراد العسل والاستمرار في تطبيق 40% كضريبة جمركية من شأنه حماية الإنتاج المحلي، وكذلك هو إنجاز يحسب لمجلسنا.

كما نثمن تفهم الحكومة ضرورة حماية منتجي الزعفران من المنافسة، عبر فرض رسم جمركي يصل إلى 40% على الزعفران المستورد.

كذلك نشيد باقتراح الحكومة فرض رسوم جمركية تصل إلى 10% لاستيراد المواد المستعملة في صناعة خيوط البولستير، وذلك لحماية الصناعة الوطنية في هذا المجال.

ختاما، نتمن النقاش البناء والمسؤول الذي انخرط فيه السادة المستشارون وكل مكونات الحكومة حول مشروع قانون المالية 2025، في جو غلبت عليه روح تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية، وهو نقاش يمثل فرصة ثمينة لتوحيد الرؤى والعمل معا لبناء مغرب أفضل لأجيالنا القادمة.

وفقنا الله لما فيه خير البلاد والعباد، تحت القيادة السديدة لملك البلاد، جلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ حداد.

الكلمة للسيد الرئيس، الاستاذ مبارك السباعي باسم الفريق الحركي.

تفضل الأستاذ السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بحس وطني صادق، لا يمكننا في الفريق الحركي، ونحن نناقش هذا المشروع الهام في هذه اللحظة الدستورية، إلا أن نتوقف عند السياق الوطني المطبوع بتوالي الانتصارات الدبلوماسية لبلادنا في مجال تحصين

وحدتنا الترابية، وذلك بفضل الحكمة والرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وجهود الدبلوماسية الوطنية بمختلف مستوياتها، مما رسخ جدية وصواب الموقف المغربي الحاسم والثابت، في مختلف المحافل الإقليمية والجهوية والدولية، وكرس نهاية مزاعم الانفصال ووضع حدا لأطروحات الخصوم المتجاوزة.

هي مناسبة كذلك للإشادة بالتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الواردة في خطاباته السامية في افتتاح الدورة التشريعية الحالية ومناسبة الذكرى 59 للمسيرة الخضراء بعناوين: الصرامة في الموقف، والانتصار للشرعية والمشروعية، والتغيير في تدبير المقاربات الدبلوماسية في مختلف واجهاتها.

وهي رؤية ملكية حكيمة تجعلنا اليوم، حكومة وبرلمانا وأحزابا سياسية وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين ومجتمع مدني، مدعوين جميعا، لاستثمار كل المسارات الدبلوماسية الموازية السياسية والاقتصادية والثقافية، بغية تحقيق هذه الغاية الدبلوماسية الاستراتيجية، متطلعين في هذا الإطار إلى أن تستلهم الحكومة هذا الأفق الاستراتيجي، الذي رسم جلالة الملك، نصره الله، معالمه الأساسية وتحويله إلى فرص، لتعزيز جاذبية الاستثمار وتثمين الأجيال الجديدة في المجال الدبلوماسي، وفي صدارتها الدبلوماسية الاقتصادية.

السيد الرئيس المحترم،

في هذا السياق، نتقدم مجددا في الفريق الحركي بتحية إكبار وإجلال للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والسلطات الترابية وأعوان السلطة، وغيرهم على التضحيات الجبارة لحماية الوطن، وعلى مجهوداتهم الوطنية الصادقة لحماية الأمن والاستقرار.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي هذا المشروع مؤطرا، مثل سابقيه، بمنطق المحاسباتي الضيقة، مركزا على التوازنات الماكرو اقتصادية على حساب التوازنات الاجتماعية، مشروع مبني على مؤشرات وتوقعات غير واقعية وغير قابلة للتحقق، وهو ما تجسد في القوانين المالية للسنوات الثلاث السابقة، حيث توقف سقف النمو سنة 2022 عند عتبة 1.5% بدل 3.2%، وسنة 2023 عند 3.4% بدل 4%، وسنة 2024 عند عتبة 2.9% بدل 3.7%، وقس ذلك على سقف التضخم الذي تجاوز السقف المتوقع بفارق كبير، بشهادة الواقع الملموس لمنطق الأسواق وقفة المغاربة اليومية وحجم القدرة الشرائية للأسر وتقارير المؤسسات الوطنية ذات الاختصاص.

وفي المقابل، ووفق الموضوعية التي تؤطر مواقفنا، نسجل بإيجاب مجهودا في التحكم في نسبة العجز، رغم أن تقليص العجز أو توسيعه يبقى رهين رؤية سياسية وغاية اقتصادية أو اجتماعية، وهو ما لا نلمسه في توجه الحكومة بعمقها السياسي المحدود.

وبنفس الحس الإيجابي، نسجل كذلك مجهودا مهما في توسيع الوعاء الضريبي ونموا في رصيد الضريبة على القيمة المضافة، مما رفع من الرصيد الإجمالي للميزانية العامة، وهو ارتفاع لا ينعكس على بنية الاقتصاد الوطني ولا على المعيش اليومي للمواطنين.

كما أن هذا الارتفاع في رصيد الميزانية بفعل مجهودات مغاربة العالم، وعائدات السياحة كذلك، لا يترك مبررا للحكومة لرفض كل مقترحات تعديلات الميزانية العامة، والحرص على استعمال الهوامش المالية لخدمة الهوامش الاجتماعية والمجالية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

في نفس الإطار، نسجل كذلك أن هذا المشروع لازال مطبوعا بخلفية البحث عن حلول تقنية لقضايا ذات طبيعة سياسية واجتماعية، عبر استعمال نوع من المقاصة في ضبط التوازنات، وذلك من خلال توسيع قاعدة التضريب لمجموعة من المواد والسلع والخدمات، مقابل تخفيضات في الرسوم الجمركية، دون قياس الآثار على العديد من الفئات والمنتوجات المحلية، مما يوسع قاعدة الاستيراد لتقديم حلول مؤقتة تغطي عن العجز في ضمان الاكتفاء الذاتي وتأجيل القرار السياسي المطلوب لإعادة النظر في المخططات القطاعية، التي ثبتت محدودية اختياراتها، من قبيل السياسة الفلاحية التي ظلت على مدى أزيد من 17 سنة تركز على الزراعات التصديرية المستنزفة للثروة المائية والمالية، والنتيجة اليوم هي حاجة الوطن إلى استيراد كل المواد الغذائية الأساسية، وفي صدارتها اللحوم والزيوت والعسل والحبوب وغيرها.

رغم أن تجربة السنوات الماضية أثبتت عدم نجاعة هذه الإجراءات وعجزها عن ضبط الأسعار، وعن حماية القدرة الشرائية للمواطنين، فضلا عن مواصلة التماطل في تفعيل الإجراءات الوقائية لضبط سوق المحروقات، والحد من الغلاء الشامل في العديد من المواد الأساسية، والتي يخولها قانون حرية الأسعار والمنافسة من قبيل التسقيف المؤقت لأسعار المواد الأساسية، والتدخل الضريبي لتقليص هوامش المستفيدين، على قلتهم، من هذه الأرباح.

وعلى هذا الأساس، ومن موقع البديل الحركي، نتطلع، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى إقدام الحكومة على إطلاق حوار وطني لرسم معالم سياسة فلاحية جديدة، تتكيف مع التغيرات المناخية، وتقوم على مخططات فلاحية وزراعية جهوية، وكذا التوافق على التوجه الاستراتيجي للاقتصاد الوطني، فهل نريده فلاحيا أم صناعيا أو متعدد التوجهات؟

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

رغم كل الإجراءات المتخذة لدعم المقاولات الوطنية، فإن مسلسل إفلاس العديد منها لازال متواصلا، خاصة على مستوى المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، وهو ما يستدعي اليوم إعادة النظر في النظام الجبائي المسطر، وكذا توسيع الأفضلية في الصفقات العمومية، عبر تعزيز الخيار الجهوي في هذا الاتجاه، وكذا العمل على بناء منظومة بنكية مواطنة تبسط مساطر التمويل وتقدم التحفيزات.

كما يتطلب الوضع الحرص على التنزيل الأمثل لميثاق الاستثمار ولأدوار المراكز الجهوية للاستثمار في صيغتها الجديدة، رغم عدم التفاعل الإيجابي مع مقترحاتنا في هذا الإطار.

كما نتطلع إلى جرأة سياسية حكومية لتنزيل الجيل الثاني من مسار الجهوية المتقدمة والخروج بهذا الورش الاستراتيجي من شروط التأسيس، من خلال إعادة النظر في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، ورفع يد القطاعات الحكومية عن اختصاصاتها الذاتية، آملين أن توجه الزيادة المعتمدة في حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة إلى مجال الاستثمار المحلي، حتى لا تكون وقودا للتسيير للحملات الانتخابية سابقة لأوانها، وعدم ربط هذه الرفع من حصة الجماعات لمستلزمات الزيادة المشروعة في أجور موظفات وموظفي الجماعات الترابية.

وبنفس الحرص، نتطلع، السيد الرئيس المحترم، إلى أن تنال المناطق القروية والجبلية حقها المشروع في الاستثمارات العمومية، عبر خيار التمييز المجالي الإيجابي لصالحها، واستلهام دروس الزلزال والفيضانات الأخيرة ونتائج الإحصاء المسربة خارج القنوات الرسمية، في ظل الصمت غير المفهوم للحكومة، والتي تدق ناقوس خطر تنامي الهجرة القروية في ظل غياب حلول سياسية واقتصادية واجتماعية، لترسيخ المجتمع القروي والجبلي المستقر.

وفي نفس السياق، نتطلع، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى مراجعة شاملة لمدونة الضرائب ومدونة الجمارك، بدل مواصلة لدس التعديلات الجزئية بمناسبة كل قانون مالي.

وفي نفس المنحى، ندعوكم إلى مراجعة مدونة تحصيل الديون، وتقييم إجراء الاقتطاع من المنبع، وحصره في حدود معقولة لا تلحق الضرر بالمقاولات والمواطنين، في ظل صعوبة تفعيل المعاملة بالمثل مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

وإننا واعون أن القانون المالي يبقى هو المحك الحقيقي لتقييم السياسات العمومية وقياس التعهدات الحكومية وإن كل سياسة حكومية لها أربع غايات، كما حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، منذ اعتلاء عرش أسلافه الميامين، وهي: تعليم ناجع، سكن لائق، صحة للجميع، وشغل قار.

وعلى هذا الأساس، نسجل أن مضامين المشروع، كما السياسات العمومية المتبعة إلى حد الآن، تبقى غير قادرة على بلوغ هذه الغايات، فالسياسة القطاعية في مجال التعليم فقدت البوصلة التي حددها قانون الإطار للتربية والتكوين، وفي المؤشرات الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية، خير دليل عن فشل الحكومة في مجال التعليم بكل أسلاكه.

أما برنامج دعم السكن، ورغم أهميته، فهو يفتقر إلى روح العدالة والإنصاف المجالي، لأن شروطه وضعت على مقياس ساكنة المدن، بعيدا عن الخصوصيات المجالية وساكنة البوادي والجبال، التي لم تستفد تاريخيا من أي برنامج حكومي للسكن، وفي نتائج الزلزال والفيضانات عبرة ودليل.

أما السياسة الصحية، ورغم المجهودات القانونية والتأسيسية المبذولة، فالتخوف القائم هو أن تفقد تدريجيا طابعها العمومي.

وبخصوص التشغيل، فأرقام البطالة غير المسبوقة في المدن كما في القرى، تكشف غياب حلول جادة لتشغيل مستدام، وأن برامج من قبيل "أوراش" و"فرصة" تضل عابرة وغير مؤثرة، ونتطلع فعلا أن تجعل الحكومة من المدة القصيرة المتبقية من عمرها من رهان التشغيل أولوية عبر التأسيس لأفق جديدة، تسهر الحكومة المقبلة على تنزيله.

وفي نفس هذا المسار الاجتماعي ندعو، السيد الوزير، السيدة الوزيرة المحترمة، ومن خلالكم الحكومة، إلى تقييم موضوعي لآليات تنزيل الورش الملكي الاستراتيجي، المتعلق بالحماية الاجتماعية، عبر مراجعة الأسس المحددة للمؤشر الاجتماعي المتحول، وذلك عبر اعتماد مؤشرات جهوية منصفة، وكذا الكف عن الحلول التقنية المؤقتة لسد العجز في تمويل هذا الورش الاستراتيجي، عبر إجراءات من قبيل، البحث عن التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على حساب القضاء على (CNOPS[1]).

وعن طريق مواصلة الاصلاح المقياسي لملف التقاعد على حساب الأجراء، من خلال تنزيل إصلاحات قانونية وحقوقية بشكل أفقي، بعيدا عن منهجية الحوار الوطني والمؤسساتي الموسع، من قبيل قوانين الاضراب والنقابات والمحاماة والقانون الجنائي وغيرها.

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدة الوزراء،

ولأن الغاية من الاستراتيجية لكل سياسة عمومية هي تحصين كرامة

[1] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale.

المواطن وصون هويته، فإننا نسجل أن الحكومة، رغم المؤشر المالي الإيجابي المخصص لترسيم الأمازيغية، لازالت مترددة في تفعيل هذا الترسيم وعاجزة عن بناء سياسة لغوية وطنية متكاملة، ومدخل ذلك هو الكشف عن المخططات القطاعية الملزمة قانونا لكافة القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، لتفعيل هذا الترسيم، إلى جانب الكشف عن التدابير المتخذة لأنصاف الحسانية وباقي التعابير اللغوية الوطنية، تنزيلا لمغرب دستور2011.

شكرا لكم.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الأستاذ السباعي.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد الرئيس في حدود 13 دقيقة.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

بسم الله الرحمان الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في المناقشة العامة لقانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، وهي لحظة سياسية قوية ومناسبة مثلى لنقاش الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، ومدى تأثيرها على أوضاع المواطنين والمواطنات بشكل عام وعلى الطبقة الشغيلة على وجه التحديد.

طبعا، لا يمكننا أن ننتقل لبسط مواقف ورؤى الاتحاد العام للشغالين بالمغرب من مضامين هذا المشروع، قبل التوقف على مستجدات القضية الوطنية، والتي خلدنا هذا الشهر الذكرى التاسعة والأربعون للمسيرة الخضراء المظفرة.

وفي هذا الإطار، نجدد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب اعتزازنا بالانتصارات المتوالية التي حققتها وتحققها الدبلوماسية الملكية، والتي كان آخر حلقاتها الاعتراف الفرنسي الواضح والصريح بمغربية الصحراء.

ونجدد في هذا الإطار، التعبئة وراء جلالة الملك للدفاع عن وحدة البلاد وحقوقها المشروعة، كما نؤكد انخراطنا في المجهود البرلماني لتفعيل التوجيهات الملكية السامية التي حملها خطاب افتتاح جلالة الملك لهذه السنة التشريعية.

وعطفا على كل ذلك، وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فإننا نعبر عن اعتزازنا بالمواقف الثابتة لجلالة الملك من القضية الفلسطينية، حيث دعا جلالته غير ما مرة المنتظم الدولي إلى تحمل مسؤولياته لحماية المدنيين ووقف إطلاق النار واستئناف العملية السياسية على أساس حل الدولتين وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

السيدات والسادة،

لقد أعلن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، منذ سنة 2021، غداة تشكيل الحكومة عن دعمه لها، وهو الأمر الذي عبر عنه بالوضوح اللازم أثناء مناقشة البرنامج الحكومي، وهو الأمر الذي حرصنا الوفاء به على امتداد السنوات الماضية، على الرغم من الإكراهات الكثيرة التي واجهت الطبقة الشغيلة، لا سيما ما يتعلق بالقدرة الشرائية.

غير أن إيماننا الراسخ بفضيلة الحوار، يجعلنا نؤكد أن الوسيلة الفضلى لتعزيز المكاسب التي حققتها الطبقة الشغيلة، هو استمرار الحوار الاجتماعي، وحرص جميع الأطراف على حسن تنزيل مخرجاته، ولاسيما القضايا والمواضيع والالتزامات التي مازالت لم تعرف طريقها للتنزيل.

لقد آلينا على أنفسنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في النئي عن المزايدات التي لا طائل منها، ولاسيما أننا اليوم أمام مكسب مأسسة الحوار الاجتماعي، والذي ندعو الحكومة إلى الحرص على احترام تواريخ عقد جولاته.

تنطلق مواقفنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب من إدراك واع ومسؤول للسياق الدولي الذي مازال مطبوعا باللايقين وبالاضطرابات والحروب والنزاعات الإقليمية.

وانطلاقا من قراءة واعية لمضامين مشروع قانون المالية، لا يسعنا إلا التنويه بالتوجيهات الأربع الكبرى التي حملها، ولاسيما ما يتعلق بمواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية، وهو الأمر الذي يعكس وعي الحكومة بالأسئلة الملحة التي تفرضها ولاتزال المسألة الاجتماعية في بلادنا، وكذا بالمطالب العادلة والمشروعة للطبقة الشغيلة.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

سوف نحاول التفاعل في هذه المناقشة العامة مع مضامين مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، من خلال المحاور التالية:

أولا، الحوار الاجتماعي:

لقد سبق لنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وأثناء الجلسة

الشهرية لمساءلة رئيس الحكومة التي خصصت لهذا الموضوع، أن نوهنا بالمقاربة الحكومية التي اعتمدت فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي والتي أخرجته من غرفة الإنعاش الذي ظل بها لمدة عشر سنوات وارتقت به إلى المأسسة وهو المطلب الذي ظل معلقا لسنوات طوال.

ومن المؤكد كذلك أن التاريخ سيحفظ لهذه الحكومة ليس فقط مأسستها للحوار الاجتماعي وتعاملها مع النقابات كشريك وليس خصما، ولكن أيضا سيحفظ لها ما حققته للشغيلة المغربية، رغم السياق الدولي الصعب من مكتسبات، وهو الأمر الذي تدل عليه التكلفة المالية السنوية للحوار الاجتماعي والتي بلغت ما مجموعه 45 مليار درهم، وهي أكبر كلفة في تاريخ الحوارات الاجتماعية منذ انطلاقتها سنة 1996.

هذا فضلا عن تخصيص الدولة لمبلغ مليار و200 مليون درهم، وذلك وعيا منها بالأهمية القصوى التي تكتسيها تحسين الوضعية بالنسبة للمتقاعدين، حيث سيتم الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل لكافة المتقاعدين على دفعتين خلال سنة 2025 و2026، وبهذا فإن الحكومة ليست دولة اجتماعية كشعار، بل نحن نعتبرها بأنها حكومة اجتماعية بكل ما تحمل الكلمة من معنى وبامتياز.

وبفضل نضالات الشغيلة وتغليب الحركة النقابية للمصالح العليا للبلاد وتفهم الحكومة، تمكننا من توقيع اتفاقات قطاعية تاريخية سواء في التعليم أو الصحة أو التعليم العالي، ويحوذنا أمل كبير أن تتقيد القطاعات المعنية بتنفيذ مخرجات تلك الاتفاقيات وفق الجدولة الزمنية المتفق عليها.

وفي الآن ذاته، ندعو وبإلحاح إلى انطلاق الحوار الاجتماعي القطاعي في العديد من القطاعات والمؤسسات العمومية، والتي ظل الحوار فيها جامدا بفعل عدم استيعاب بعض المسؤولين لهذه الروح الجديدة وعدم مسايرتهم لمتطلبات هذه اللحظة التاريخية.

وبالإضافة إلى كل ذلك، وقد سبق ونبهنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، سواء عبر الأسئلة الشفوية أو الكتابية أو في مداخلاتنا أمام السيد رئيس الحكومة، فإن وضعية الحرية النقابية بالقطاع الخاص لا تشرف بلادنا، ولا تساير هذا المنحى الذي اتخذه الحوار الاجتماعي، لذلك فإنه من مسؤولية الحكومة التدخل لفرض احترام القانون في العديد من المصانع والشركات، وضمان وصون الحريات النقابية، وزجر أي خرق لقانون الشغل أو المساس بالحد الأدنى للأجر، وكذا عدم التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وفيما يتعلق بقانون الاضراب، والذي تتبعنا عن كثب تفاصيل وأطوار مناقشته العامة كما التفصيلية أمام لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، فإننا متفائلون للوصول إلى صيغة توافقية لجميع القضايا الخلافية.

وندعو الحكومة كذلك إلى الإسراع في إحالة قانون النقابات، وذلك من أجل سد الفراغ الحاصل وتقوية العمل النقابي في بلادنا.

ثانيا، حماية القدرة الشرائية:

نقدر في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أهمية الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها لحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، ونقدر أن الحكومة مطالبة باتخاذ المزيد وبأخذ الدروس والعبر من بعض التدابير التي تم اتخاذها والتي كان تأثيرها جد محدود، إذ لم نقل منعدم، بفعل إشكالية المضاربات والتضخم الجشعي، الذي تمكن من إفراغ بعض التدابير من معناها وتحريفها عن مقاصدها الاجتماعية النبيلة.

ثالثا، التشغيل:

لقد تلقينا بارتياح بالغ قرار الحكومة بجعل موضوع التشغيل على رأس أولويات عملها خلال ما تبقى من هذه الولاية الحكومية، وإننا ندرك الإشكاليات المرتبطة بالجفاف وانعكاساته على سوق الشغل، وبالتالي على معدل البطالة، ومع كل ذلك، فإن هناك حاجة إلى إحداث رجة حقيقية في هذا المجال.

طبعا إن تخصيص المشروع لمبلغ 14 مليار درهم كخارطة طريق للنهوض بالتشغيل أمر مبدئي ومهم، ولكنه يحتاج تفسيركم كي تكونوا على بينة كاملة من أوجه صرفه.

رابعا، التعليم والصحة:

عطفا على ما عبرنا عنه بالاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه المداخلة في المحور الخاص بالحوار الاجتماعي، يهمنا التنويه بكل الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من طرف الحكومة لمباشرة إصلاح التعليم والصحة في بلادنا، وفي الآن ذاته إن لا إصلاح دون إنقاذ شغيلة هاذين القطاعين.

نحن نتابع باهتمام سير تنزيل الاتفاق الاجتماعي في قطاع التعليم، الذي تم برعاية السيد رئيس الحكومة، ويحدونا أمل كبير في أن تنتقل الحكومة إلى السرعة في تنزيل مضامينه من أجل جميع المطالب الفئوية.

خامسا، الاقتصاد الوطني:

نثمن كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحيين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات، ونعتبر بأن هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ العديد منها، في هذا الإطار نحيل على تقرير الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والذي أورد دراسة تتضمن أرقام صادمة تم إجراؤها وسط المقاولات.

إننا إزاء مشروع قانون طموح وإرادي يروم تحقيق نسبة نمو 4.6%، وهي نسبة جد مهمة إذا ما قرئت في سياق تطور الاقتصاد العالمي البطيء الذي يسم نمو العديد من الاقتصادات القوية.

غير أننا نتمنى أن تعود ثمار هذا النمو على جميع المواطنين والمواطنات وعلى جميع جهات البلاد في إطار الحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية التي مازلنا في أمس الحاجة إليها للوصول

إلى المجتمع التعادلي الذي ننشده جميعا.

ووفقكم ووفقنا الله جميعا لما فيه خير ومصلحة لوطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في حدود 13 دقيقة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين أن أتناول الكلمة في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون المالي للسنة المالية 2025، وهي مناسبة لإبداء الرأي في التوجهات السياسية للاختيارات الاقتصادية للحكومة، انطلاقا من الواقع الذي نعيشه جميعا على الأرض، وليس انطلاقا من الأرقام المضللة، وانطلاقا من رؤية وطنية تقدمية، تُسائل الحكومة عن مدى التزامها فعليا بتعهداتها والتزاماتها المعبر عنها في برنامجها الحكومي أو من خلال قوانين المالية.

السيد الرئيس المحترم،

أود في البداية التنويه بما حققته بلادنا على مستوى تعزيز موقفها ومصداقيتها لدى المنتظم الدولي، في إطار دينامية شاملة تميزت بالدعم المتزايد للمخطط المغربي للحكم الذاتي وبالعديد من الاعترافات الصريحة بالسيادة المغربية على الصحراء، من خلال فتح أزيد من ثلاثين قنصلية في العيون والداخلة، وتنامي تعليق عدد من الدول اعترافها السابق بالجمهورية الوهمية، كان آخرها الإكوادور وبنما.

مما يفرض على الحكومة اليوم، اعتماد مقاربة تشاركية تروم الإشراك الحقيقي والفعال للبرلمان بمجلسيه والأحزاب السياسية والهيئات المدنية في الدفاع عن القضية الوطنية، والتصدي لمناورات خصوم الوحدة الترابية لبلادنا، وتعزيز العلاقات مع فضاءات الانتماء الإفريقي، المغاربي، العربي والإسلامي، وتطوير نموذج للتعاون جنوب-جنوب، قوي ومتضامن.

السيد الرئيس المحترم،

لازال الشعب الفلسطيني البطل يعاني الويلات جراء استمرار آلة الفتك الإسرائيلية في التنكيل بالعزل والأطفال والنساء، وبقدر اعتزازنا بالمواقف الرسمية لبلدنا في دعم صمود الشعب الفلسطيني ومناهضة العدوان، بقدر ما نجدد التنديد بجرائم الحرب المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

ونثمن عاليا المواقف المعبر عنها من طرف العديد من الأحرار في العالم المساندة لحق الشعب الفلسطيني، الرافضة للعربدة المجنونة لدولة الاحتلال، ونطالبها بتحويل هذه المواقف إلى خطوات إجرائية لتمكين الشعب الفلسطيني من حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو المدخل لتحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة.

السيد الرئيس،

إن الاقتصاد ليس أرقاما وتوقعات فقط، بل هو رؤية وأهداف تنموية يتم تفعيلها من خلال قوانين المالية، فهل مشروع قانون المالية لسنة 2025، يندرج في إطار أهداف البرنامج الحكومي في المجال الاقتصادي الهادفة إلى تحقيق نمو قوي ومستدام ومنتج لفرص الشغل ومتضامن، يقوم على دعم الطلب الداخلي بتحسين القدرة الشرائية وتدعيم الاستثمار وتقوية الطلب الخارجي، بالرفع من تنافسية المقاولات المغربية وقدرتها على اختراق الأسواق، وجعل الاقتصاد الوطني قادرا على التموقع الجغرافي والتنموي ضمن مصاف الدول الصاعدة خلال السنوات القليلة المقبلة.

هل مقتضيات وأهداف قانون المالية 2025، تندرج ضمن تحسين الحكامة ومحاربة المضاربة والاحتكار والريع، وتطوير نجاعة الإدارة وتحسين مناخ الأعمال ودعم الاستثمار وتقوية البعد الترابي والجهوي للتنمية ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؟

هل مقتضيات قانون المالية 2025 تحمي المواطنين وتضمن كرامتهم وتستجيب لأولوياتهم، في إطار مغرب قوي وأكثر إنصاف؟

هل مقتضيات وأهداف مشروع قانون المالية 2025، تندرج في إطار ركائز الدولة الاجتماعية التي توفر الحماية لمواطنيها مدى الحياة، سواء بإحداث الدخل الاجتماعي لتماسك وكرامة الأسرة أو الرعاية الصحية الجيدة لصون كرامة المواطن؟

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2025 في نظرنا هو وثيقة محاسبية وليس وثيقة رقمية لتصريف السياسات العمومية، بسبب احتوائه على خليط من الإجراءات الاقتصادية، مما يدفعنا إلى التساؤل:

هل هذا المشروع يعبر فعلا عن سياسة إرادية لبسط نموذج اقتصادي تنموي معين؟ فهو يفتقد لمرجعية اقتصادية تحدد فلسفته وماهيته، بل إنه مشروع نمطي، لا يعكس العلاقة الجدلية بين التدبير المالي والهدف الاقتصادي والأثر الاجتماعي والبعد التنموي.

فمشروع قانون المالية لسنة 2025 غارق في العموميات وتكرار للأهداف والمبادئ التي أسست عليها مختلف قوانين المالية السابقة، فهو لا يتضمن أي إجراءات عملية لإرساء الحكامة الاقتصادية، وتحسين مناخ الأعمال ومحاربة المضاربات والاحتكار المضر بالنظام الاقتصادي، ولا يتضمن أي إجراءات لتفعيل التتبع والتقييم لعقود الاستثمار والتزامات المستثمرين، فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية المستفيدة من التحفيزات العمومية، كما لا يتضمن أي إجراءات لاعتماد البرامج التعاقدية ودفاتر التحملات لمحاربة اقتصاد الريع والحد من الاحتكارات.

السيد الرئيس المحترم،

في غياب أي إجراءات لإصلاح النظام الجبائي إصلاحا شمولياً، لتحقيق مبدأ العدالة الضريبية، جاء مشروع قانون المالية بمراجعة جدول الأسعار وأشطر الضريبة على الدخل، ونحن إذ نؤكد على أهمية هذا الإصلاح الجزئي، خاصة أمام واقع الارتفاع المهول لتكاليف العيش، فإننا ننبه إلى ضرورة الانكباب على ورش إصلاح النظام الجبائي، باعتبار السياسة الجبائية عاملا حاسماً في دعم الاستثمار المنتج وفي التحفيز على إنتاج الثروة وإحداث فرص الشغل، من خلال قواعد وآليات للإنصاف الجبائي، وملاءمة قواعد القانون الجبائي مع القواعد العامة للقانون وتكثيف عمليات محاربة الغش والتملص الضريبيين.

هذا الورش الإصلاحي لازال مؤجلاً كغيره من الأوراش الإصلاحية الكبرى، إلى حين توفر الإرادة السياسية الحقيقية لمباشرة الإصلاحات الهيكلية غير القابلة للتسويف والانتظار.

وإذا كانت الحكومة قد اعتبرت في برنامجها "محاربة الفساد أولوية وطنية"، والتزمت بالعمل على تطبيق الآليات الرقمية بالمصالح الإدارية لتقليص فرص الفساد الإداري، فما هو تفسيركم لتراجع المغرب في مؤشر إدراك الفساد بخمس نقاط خلال السنوات الخمس الأخيرة؟

وأنتم تعلمون أن ظاهرة الفساد تكلف المغرب ما يفوق 50 مليار درهم سنويا، إلا أننا لا نرى تدابير جدية للحد من تفاقم وضع الفساد، ونسجل بكل أسف، ضعف فعالية الجهود الحكومية للتصدي لهذه الآفة الخطيرة.

لقد كان من بين أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، جعل الفساد في منحى تنازلي بشكل ملموس وبصفة مستمرة وتعزيز ثقة المواطنين، وتحسين مناخ الأعمال وتموقع المغرب دولياً، لكن للأسف، ظلت هذه الأهداف بعيدة المنال.

لقد نهنا غير ما مرة لهذا القصور البيّن في توطيد قيم النزاهة والحد من الفساد، لقد نهنا أكثر من مرة لتجاوزات تحديد الأسعار، خاصة الارتفاع المهول لأسعار المحروقات والتي حققت معه الشركات هوامش ربح مفرطة، مما أضر غاية الضرر بالقدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، فضلا عن تأثيراته الكارثية على القدرة التنافسية للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

لقد نهنا في غير ما مناسبة، لملفات نهب المال العام وتبديده، من نهب الرمال ونهب المعادن والاستيلاء على الثروتين الغابوية والبحرية، فضلا عن استباحة المال العام بواسطة الرشوة واستغلال النفوذ، وشيوع اقتصاد الريع، سواء الريع الناجم عن الاحتكار أو الحصول على امتيازات غير مشروعة أو استغلال التأثير الذي توفره السلطة السياسية على القرار الاقتصادي، والتحكم في المعلومة الاقتصادية وشتى أنواع الممارسات التحايلية التي تقوم بها بعض اللوبيات الجشعة وبعض الفئات المتنفذة والمستفيدة.

كما توسعت دائرة الرشوة، سواء في مجال الصفقات العمومية أو التفويتات المشبوهة، ومما يذكي هذا النوع من الممارسات غياب آليات دقيقة للمحاسبة، والخطير أن المال العام يستباح في بلد هو في أمس الحاجة لإنجاز أوراشه التنموية وتلبية المطالب الاجتماعية للمواطنين.

لقد شككت تقارير المجلس الأعلى للحسابات في شفافية التدبير الحالي للعديد من المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، وبدون السقوط في كيل الاتهامات وانتهاك قرينة البراءة، نحملكم، مسؤولية وضع حد لنظام الامتيازات الذي ينخر الجسم الاقتصادي الهش.

نحملكم مسؤولية توفير المناخ الملائم للمنافسة الشريفة ولحرية المبادرة وتكافؤ الفرص ومكافحة اقتصاد الريع وصنوف المضاربة والاحتكار.

السيد الرئيس،

لازال سوق الشغل يتميز بهشاشة قوية مع استمرار هيمنة القطاع غير المنظم، إلا أن الحكومة تدير ظهرها لهذا الملف الشائك، بما يعنيه من آثار سلبية على النمو الاقتصادي، تتجلى في هشاشة العمل وغياب شبكات الحماية الاجتماعية والتهرب الضريبي.

فهل لدى الحكومة خطة واضحة لوضع نظام شامل ومتكامل للإدماج؟

هل لديها برامج لمواكبة وتشجيع هذه الفئة على الاندماج في النسيج الاقتصادي المهيكل حتى تتمكن من الاستفادة من المزايا القانونية والاجتماعية والجبائية والولوج إلى التمويلات؟

أما آن الأوان لإعادة النظر ومراجعة النصوص القانونية المنظمة لمهام جهاز تفتيش الشغل؟

ونحن إذ نؤكد على ضرورة تشديد العقوبات في مواجهة الرفض أو التهرب من المساهمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتنقية سوق الشغل من الشوائب، ندعو الحكومة، للعمل سوياً، وبأقصى ما يمكن من جدية وإبداع، من أجل ملاءمة قوانين الشغل المحلية مع القانون الدولي للشغل، عبر تغيير جذري لها بما يضمن حقوق الشغيلة ويكفل حقوقها ويحميها من جشع جزء من الباطرونا، في اتجاه ضمان

استقرار العمل.

ندعو الحكومة كذلك للعمل على احترام الحريات النقابية وحماية حق الإضراب على المستوى القانوني، عبر إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، والفصل 5 من مرسوم 5 فبراير 1958.

السيد الرئيس المحترم،

سبق لصاحب الجلالة نصره الله في افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان في أكتوبر 2022 أن وضع للحكومة هدف خلق 500 ألف منصب شغل بحشد 550 مليار درهم من الاستثمار الخاص في أفق 2026، فما هي حصيلة هذا الالتزام؟

السيد الرئيس،

إن الفجوة عميقة، بين التوقع والواقع الذي لا يرتفع، بين الأحلام والحقائق الدامغة على الأرض، رغم كل الظروف المساعدة الدولية منها والوطنية (كاستقرار أسعار الطاقة وثباتها في مستويات مقبولة) ومع ذلك لم يكن لهذه المؤشرات الإيجابية انعكاس إيجابي على ظروف ومستوى معيشة المواطنين.

لقد دعا جلالته في ذات الخطاب، إلى "الاستثمار المُنتج كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني" انتهى قول جلالته.

غير أننا لا نرى على أرض الواقع مؤشرات قابلة للقياس لاستثمار منتج لفرص الشغل، بل فقط استثمارات لا تهمها سوى الربح السريع والعائد المضمون، وإلا كيف نفسر نسبة البطالة التي بلغت أزيد من 13.6%؟

فأينكم من وعود وبرنامجكم الحكومي في امتصاص البطالة في صفوف الشباب، ومواكبة المقصيين من سوق الشغل؟

السيد الرئيس،

إننا بحاجة إلى "ميثاق وطني" تُحدد فيه الأهداف العامة والتوجهات الاستراتيجية في مجال التنمية البشرية والحماية الاجتماعية، يعمل على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب".

فهل تستجيب الحكومة لهذا المبدأ، وتكرس جهودا مضاعفة لتحقيقه.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السي رضى.

<u>المستشار السيد محمد رضى الحميني:</u>

بسم الله الرحمان الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة2025.

واسمحوا لي في البداية أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية طيلة مراحل دراسة مشروع هذا القانون، وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر للسيد رئيس اللجنة وجميع أعضاء لجنة المالية.

كما أتقدم بجزيل الشكر للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المكلف بالميزانية والسادة مديري إدارة الضرائب والجمارك ومكتب الصرف والميزانية والخزينة العامة للمملكة وكل أطر الوزارة على التفاعل الإيجابي مع تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، والتعديلات المقدمة والهادفة في مجملها إلى تجويد وإغناء مشروع هذا القانون.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن مشروع قانون المالية لهذه السنة يأتي في سياق لحظة فارقة تعيشها بلادنا، عنوانها البارز "تعزيز وحدتنا الترابية وتعزيز حقوق التاريخية المشروعة في أقاليمنا الجنوبية".

من خلال تنامي الدول المعترفة بمغربية الصحراء وبِوَجَاهَةِ مُقترح الحكم الذاتي الذي تقدمت به بلادنا، كان آخرها اعتراف الجمهورية الفرنسية بسيادة المغرب على صحرائه، كتتويج لمسار من الدبلوماسية الفاعلة والحازمة التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بكل حكمة وتبصر.

كما يأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة، متميزا بتأشير الانطلاقة القانونية للإعداد لتنظيم بلادنا لكأس العالم 2030، ودعم وإنجاز المشروع القاري المتعلق بأنبوب الغاز الافريقي الأطلسي نيجيريا-المغرب عبر المواكبة الضريبية لهذين المشروعين الاستراتيجيين.

كما يأتي أيضا في سياق المواصلة في تنزيل وأجرأة المشاريع الاستراتيجية والتنموية لبلادنا التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله برؤية متبصرة وحكيمة، على غرار المشروع الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية والذي يشكل ثورة اجتماعية حقيقية في مسار بناء نموذجنا التنموي والاجتماعي.

والسعي إلى تدشين عهد صناعي جديد يرتكز على السيادة الصناعية، ففي الوقت الذي يشهد الاقتصاد العالمي تحولا دائما، أضحت السيادة الصناعية والاستقلال الاقتصادي أولويات استراتيجية، وهو ما يستدعي الإسراع في إخراج "استراتيجية صناعية جديدة لبلادنا".

والأكيد أن تنزيل هذه الرهانات يصطدم بالعديد من الصعوبات والتحديات، والتي لن تستقيم مواجهتها سوى بالعمل الجماعي، وتوفر الإرادة السياسية الجماعية والنظر إلى المستقبل بعزيمة وشجاعة وتبصر.

في مقدمة هذه التحديات تقف أزمة ندرة المياه، حيث تعاني بلادنا من نُقص مائي يزداد تعقيدا بسبب الجفاف وتأثير التغيرات المناخية والتزايد الطبيعي للطلب، وقد أثرت سنوات الجفاف المتعاقبة تأثيرا عميقا على الاحتياطات المائية السطحية والجوفية، مما جعل الوضع المائي أكثر خطورة وتعقيدا.

وبهذه المناسبة نحيي التدابير العملية والمبتكرة التي تقوم بها الحكومة من أجل إيجاد حلول فعالة ومستعجلة على غرار مشروع الربط البيني بين الأحواض المائية، وإحداث محطات تحلية مياه البحر.

ويتمثل التحدي الثاني في تعزيز التحول الاقتصادي لبلادنا، لمواكبة التحولات التي يشهدها العالم اليوم، سيما فيما يخص التطور التكنولوجي والذكاء الاقتصادي، والتغييرات المناخية.

وفي هذا الإطار، لابد أن نشيد بالتدابير الحكومية المتخذة تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية والرامية إلى تقوية اقتصادنا الوطني، والتي بفضلها استطاعت بلادنا التصدي والتخفيف من آثار هذه الأزمات المستوردة، وأبانت منظومتنا الاقتصادية على مناعة كبرى، حيث سجلنا:

- ✓ تقليص عجز الميزانية من 4.3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2023 إلى 4% سنة 2024؛
- ✓ التحكم في معدل التضخم بنسبة 1.1% خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2024؛
- ✓ استمرار جاذبية اقتصادنا الوطني للاستثمارات الأجنبية، حيث سجلت التسعة الأشهر الأولى من سنة 2024 مداخيل صافية بلغت 16.4 مليار درهم، بارتفاع يقدر بـ 50.7% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

وهي كلها مؤشرات تُعبر عن ثقة دولية نعتز بها، وتؤكد المكانة التي يحظى بها المغرب عالميا كتجربة متفردة ذات آفاق كبرى.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن الاستمرار في دعم المقاولات الوطنية، وتعزيز منافستها وإنتاجها لخلق مناصب الشغل، وكذا تيسير ولوجها للتمويل.

لأنه وكما نعلم جميعا، فلكي يحقق المغرب أهدافه التنموية المحددة في النموذج التنموي الجديد من الضروري تعزيز إنتاجية القطاع الخاص، وتقوية نسيجنا المقاولاتي وتوفير كافة الشروط اللازمة له من أجل المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني عبر خلق القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل.

فدفاعنا على المقاولة الوطنية المسؤولة والملتزمة جبائيا واجتماعيا، هو دفاع قبل كل شيء على توفير وإنتاج فرص شغل كافية لإدماج شبابنا في سوق العمل.

وذلك إيمانا منا بأن دعم المقاولة هو قبل كل شيء دعم للتشغيل، وبأن تقوية مكانة النسيج المقاولاتي هو تحسين للوضعية الاجتماعية للأجراء، ففي نجاح المقاولة نجاح للأجير.

ولأجل ذلك، ومقابل هذه الالتزامات، ومن أجل تحفيز مقاولاتنا على الاستثمار وتعزيز إنتاجها لفرص الشغل، فإننا ندعو لمواصلة الإصلاحات الذي باشرته الحكومة في عدة مجالات وتنزيل الأوراش المتعلقة بإصلاح مدونة الشغل، إصلاح منظومة التكون المهني، وتعزيز مهام وأدوار الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

واستحضارا منا للدور المنتظر أن يقوم به القطاع الخاص، تقدّم فريقنا بتعديلات تَرُومُ في مُجملها إلى:

- ✓ تكريس أسس الدولة الاجتماعية؛
- ✓ تقوية اقتصادنا الوطني وتعزيز جاذبية للاستثمار؛
- ✓ وتخفيف العبء الضريبي من خلال توسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل.

وفي هذا الإطار، لابد أن أنوه بالتفاعل الإيجابي للحكومة مع معظم هذه التعديلات، ومن أبرزها:

- ✓ الاستمرار في تكريس أسس الدولة الاجتماعية من خلال القرار التاريخي المتمثل في الإعفاء الكلي للمعاشات والإيرادات العمرية المدفوعة في إطار أنظمة التقاعد الأساسي، وذلك على دفعتين: يناير 2025، ويناير 2026؛
- ✓ دعم تحسين جودة التعليم والتكوين في المغرب، من خلال توسيع الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل مع

الحق في الخصم المتعلق بالسلع التجهيزية المعدة للتعليم الخاص والتكوين المهني التي يجب أن تُقَيد في حساب الأصول الثابتة المقتناة من طرف المؤسسات الخاصة للتعليم أو التكوين المهني؛

✓ مراجعة النظام التحفيزي المخول لإعادة هيكلة مجموعات الشركات من خلال:

• إعادة النظر في النظام الضريبي الخاص بمجموعة الشركات من خلال اعتماد الحياد الضريبي بين الشركات المنتمية لنفس المجموعة بهدف تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل، ودعم المقاولات الوطنية الرائدة(les Champions Nationaux)؛

• إضافة إمكانية اختيار تقييم عمليات نقل المستعقرات بين الشركات بالقيمة الصافية المحاسبية؛

• إعفاء عمليات التحويل والمساهمة المنجزة بين الشركات من الضريبة شريطة أن تستثمر زائد القيمة (la plus-value) في شركات الأخرى مع خفض نسبة تملّك الشركة الأم من 80% إلى الثلثين بهدف تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل؛

• تشجيع الشركات على إعادة استثمار المبلغ الإجمالي لعائدات تفويت عناصر أصولها الثابتة بما فيها الأراضي والبنايات، وذلك من خلال تمديد فترة الاستفادة من تخفيض بنسبة 70% المطبق على زائد القيمة المحقق نتيجة تفويت عناصر الأصول الثابتة إلى غاية سنة 2030؛

• توضيح وضبط فرض الضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع على مكاسب ألعاب الحظ عبر الانترنت ذات المنشأ الأجنبي المدفوعة من طرف الشركات الأجنبية.

وغيرها من المقترحات وكلها تهدف إلى إصدار نص تشريعي متوازن، يمَكِّنُ بمقتضياته من الرفع من قدرات وأداء منظومتنا الاقتصادية، وجعله أداة حقيقية لبلورة الأوراش الإصلاحية لبلادنا وأَجْرَأَةِ أهدافها على أرض الواقع، بالفعالية اللازمة لتسريع وتيرة الإصلاح وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نشكركم السيدة الوزيرة والسادة الوزراء على المجهودات الإصلاحية التي تتقومو بها اليوم رغم كل التحديات والإكراهات، وندعوكم لمواصلة ورش الإصلاح الجبائي ومباشرة إصلاح الجبايات المحلية، وذلك وفقا للأهداف المسطرة في القانون الإطار، والذي يعتبر ورشا مفصليا في المنظومة الجبائية الوطنية.

وفي الختام، نعبر لكم عن انخراطنا الكامل في تنزيل كل هذه الأوراش الاستراتيجية لبلادنا والرامية إلى:

✓ إرساء أسس الدولة الاجتماعية؛

✓ تحقيق الأمنين المائي والغذائي؛

✓ تحقيق السيادة الصناعية؛

✓ والنهوض بالاستثمار المنتج للقيمة المضافة وفرص الشغل، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا سيدي رضى.

بهذا نكون قد استوفينا مختلف التدخلات المبرمجة في حصة هذا الصباح.

أذكر فقط، بأنه اعتبارا لالتزامات طارئة للسيدات والسادة أعضاء الحكومة، سيتم إرجاع انطلاق الحصة المسائية إلى ما بعد الساعة الخامسة.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 197

التاريخ: الأربعاء فاتح جمادى الآخرة 1446هـ (4 ديسمبر 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد أخشيشين، النائب الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة ودقيقة واحدة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة التاسعة عشرة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025:

- مواصلة المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين؛

- رد الحكومة.

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

تطبيقا لأحكام الدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، ووفقا لبرنامج الدراسة المسطر بناء على مداولة مكتب المجلس وندوة الرؤساء ذات الصلة، وبعد أن استمعنا صباح هاذ اليوم للشطر الأول من تدخلات الفرق بالمجلس، في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025؛

نستأنف أشغالنا بمواصلة المناقشة العامة للفرق والمجموعات النيابية وأعضاء المجلس غير المنتسبين لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، وبعدها رد الحكومة على المناقشة.

أعطي الكلمة في البداية لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيد الرئيس، السي نور الدين، في حدود 12 دقيقة.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، لابد أن نعبر في فريق الاتحاد المغربي للشغل عن اعتزازنا بما حققه المغرب تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك، من إنجازات وانتصارات دبلوماسية هائلة تأكيدا لمغربية صحرائه، وهو ما يتضح جليا من خلال الاعترافات المتتالية للعديد من الدول، اعتزاز نابع عن قَناعةٍ ومن مبادئ ثابتة لهوية فكرية وتنظيمية عمالية منبثقة من رحم الكفاح والمقاومة من أجل استقلال المغرب وإحقاق سيادته على كافة ترابه.

إذ أن الاتحاد المغربي للشغل جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية الأصيلة والمستقلة، وارتكازا على ذلك، نعبر عن دعم ومساندة النضال المتواصل، منذ عقود من أجل بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى أرضهم.

الاعتزاز كذلك بالمجهودات التي يوليها صاحب الجلالة، باعتباره رئيس لجنة القدس، في إحياء فرص السلام في المنطقة، ونصرة الشعب الفلسطيني في مواجهة حرب الإبادة.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2025 في ظل تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة على المستويين الوطني والدولي المتميز أساسا بما يلي:

على مستوى الرؤية المؤطرة للمشروع:

فقد طبعت المشروع رؤية طموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة للتحديات المطروحة استنادا على مؤشرات إيجابية:

- ✓ انخفاض نسبة التضخم واستقرار مستوى أسعار الغاز والمحروقات؛
- ✓ ارتفاع نسبة النمو مع عودة الطلب الخارجي على المنتجات والخدمات المغربية؛
- ✓ انتعاش عدد من القطاعات وفي مقدمتها صناعة السيارات والقفزة غير المسبوقة للقطاع السياحي؛
- ✓ ثم الارتفاع الملحوظ في مداخيل الفوسفاط والصناعات الاستخراجية.

غير أن هذا التفاؤل المبني على هذه المعطيات يبقى في سياق حذر ويتطلب اليقظة لارتباطه من جهة بالسياق الدولي والتحولات الجيوسياسية، ومن جهة أخرى بالسياق الداخلي الذي لا يزال يطبعه:

- ✓ تراجع في الإنتاج الفلاحي، خاصة إنتاج الحبوب؛
- ✓ تراجع نسبة إنتاج اللحوم نتيجة التغيرات المناخية وندرة المياه؛

✓ البطالة التي وصلت نسبة مرتفعة؛

✓ الأداء المتعثر لمجموعة من القطاعات الخدماتية.

على مستوى الأولويات والتدابير:

تعتبر سنة 2025، سنة تنزيل واستكمال عدد من الأوراش الكبرى كالحماية الاجتماعية ومواجهة ندرة الماء، والاستثمار بشكل أكبر في القطاعات الحيوية والمشاريع الاستراتيجية، وقد حدد لذلك العديد من الأولويات التي فرضتها الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي الجانب الاجتماعي، ترجم المشروع الالتزام الحكومي ببعض مخرجات الحوار الاجتماعي الوطني لجولة أبريل في جانب تحسين أوضاع عموم الموظفات والموظفين بالزيادة العامة في الأجور بقيمة 1000 درهم، في انتظار دفعتها الثانية لشهر يوليوز 2025 لكافة موظفي الدولة، ومستخدمي الجماعات المحلية الترابية والمؤسسات العمومية.

كما تمت الاستجابة للمطالب الملحة للحركة النقابية وفي مقدمتها الاتحاد المغربي للشغل من أجل تخفيف الأعباء الضريبية على الموظفين، عبر مراجعة جدول الضريبة على الدخل (IGR[1]) في دفعة يناير 2025، وإن كانت هذه المراجعة مجرد خطوة أولى غير كافية لتحقيق العدالة الجبائية، لكونها لن تحسن إلا دخل الموظفين ذوي الدخول المرتفعة، مما يستوجب مزيدا من تضريب الشركات الكبرى وأصحاب الأرباح المرتفعة وتضريب الثروة، وتحويلها لصالح توسيع منظومة الحماية الاجتماعية.

ونثمن تجاوب الحكومة مع مطلب الاتحاد المغربي للشغل التاريخي بإعفاء معاشات المتقاعدين من الضريبة على الدخل في أفق أن يشمل هذا الإعفاء الصناديق التكميلية.

أما على مستوى تحسين الإيرادات الجبائية:

فمن حسنات هذا المشروع مكافحة التهرب الضريبي وتوسيع وعائه، وإقرار إجراءات جمركية جديدة، مما سيؤدي بحسب توقعاتكم، السيد الوزير، السيدة الوزيرة، إلى زيادة الموارد العامة وتقليص العجز المالي.

السيد الرئيس،

لا زالت العديد من الأوراش الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تتطلب تعبئة الجهود من أجل مواجهة كل التحديات التي تعترضها، والتي تتطلب إعداد وصياغة مشروع قانون المالية لسنة 2026 وفق مقاربة تشاركية عبر إشراك الفرقاء الاجتماعيين، وفي مقدمة هاته التحديات:

- ورش النهوض بالرأسمال البشري والحرص على اندماجه الاقتصادي والاجتماعي؛

فالبطالة لا تزال معضلة بنيوية وهيكلية حيث ارتفع معدلها إلى 13.1%، خاصة لدى النساء والشباب والأشخاص الحاصلين على الشهادات، وفقدان حوالي 198 ألف منصب شغل سنة 2023، تنضاف إلى 400 ألف منصب شغل المفقودة لسنتي 2021-2022؛

- ارتفاع معدل الشغل الناقص جراء تقليص ساعات العمل والمرتبط بالدخل غير الكافي أو بعدم ملاءمة الشغل مع المؤهلات، وهي المعضلة التي ما فتئت تتفاقم مع ارتفاع اعتماد التشغيل بالمناولة.

الهشاشة الشغلية:

إذ بالرغم من المجهودات المبذولة على مستوى جلب الاستثمارات وارتفاع نسبة التصنيع، لا زال قطاع التشغيل يسجل ضعف التصريح بالأجراء، ففي الوقت الذي يصل عدد أجراء القطاع الخاص إلى 6 مليون و700 ألف أجير، فإنه حسب آخر تقرير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يتجاوز عدد الأجراء المصرح بهم 3 ملايين و800 ألف أجير، وفقط 2.5 مليون منهم يصرح بهم بشكل مسترسل، وأن 47% من المتقاعدين يتقاضون أجورا ومعاشات تقل عن الحد الأدنى للأجور.

وتعرض أزيد من 180 ألف عاملة وعامل بشركات المناولة لأبشع أنواع الاستغلال في قطاعات النظافة والحراسة ومختلف الخدمات في خرق سافر لكل القوانين الشغلية وفي غياب دفاتر تحملات في القطاع الخاص وفي الإدارات والمؤسسات العمومية وعدم الالتزام بها حتى وإن وجدت، حيث تتقاضى العاملات والعمال أقل من 160 درهم (المقصود: 1600 درهم) شهريا بساعات جد مقلصة تحرمهم من الأجر الكريم والحماية الاجتماعية، أو ساعات عمل تصل إلى 12 ساعة في اليوم دون تعويضات ودون عطل، وكل ذلك يتم على مرأى ومسمع كل من السلطات العمومية والسلطات المكلفة بالمراقبة والتفتيش.

انتشار القطاع غير المهيكل الذي بات يتغول على النسيج الاقتصادي الوطني متهربا من الواجبات الجبائية والاجتماعية ويستحوذ على 30% من الناتج الداخلي الخام، وفقا لأرقام بنك المغرب.

تدهور القدرة الشرائية لفئات واسعة من الطبقة العاملة والفئات الهشة، إذ بناء على تقرير للمندوبية السامية للتخطيط فإن 80.6% من الأسر صرحت بتدهور مستوى معيشتها خلال 12 شهرا الأخير، وأن 78.7% من الأسر غير قادرة على شراء سلع مستديمة.

استمرار الفجوة بين الجنسين، خاصة في ولوج النساء والفتيات إلى التعليم والصحة والشغل وملكية الأرض والسكن والحماية الاجتماعية ومختلف الخدمات العمومية، وفي المشاركة في صنع السياسات العمومية وفي مختلف المستويات الإدارية.

حرمان فئات عريضة من الحماية الاجتماعية، إذ رغم كل المبادرات والبرامج الهادفة إلى تعميم ورش الحماية الاجتماعية لا تزال فئة عريضة

[1] **I**mpôt **G**énéral sur le **R**evenu.

من العاملات والعمال دون أي تغطية صحية ولا حماية اجتماعية:

- كعاملات وعمال الإنعاش الوطني؛

- العمال والعاملات المنزليين؛

- مساعدي التجار؛

- النساء ربات ومعيلات الأسر؛

- الأشخاص في وضعية إعاقة والمسنات؛

- مسيرو الوكالات البريدية بالعالم القروي؛

- الأشخاص الذين لا يتوفرن على أية حماية، وجميع من يتواجدون في وضعية فقر وهشاشة، مما يستوجب إعادة النظر في «المؤشر» وفي «الاستهداف» المحددين لاستحقاق التغطية الصحية والدعم من عدمهما.

دون أن ننسى التحديات المرتبطة بالبيئة بالنظر لندرة المياه والتصحر التي لا تنعكس فقط على مستوى النمو وعلى وثيرة الاقتصاد الوطني، بل أيضا على وضعية العاملات والعمال في ظروف صحتهم وسلامتهم، وفي الجانب الاقتصادي:

للأسف، لا يزال المغرب يستورد أكثر من 60% من حاجياته من الحبوب وأكثر 80% من الزيوت وأكثر من 50% من السكر، إلى جانب استيراد عدد من المنتجات الصناعية الأخرى.

وهي مؤشرات اقتصادية واجتماعية تفرض الانتباه إلى أن كل البرامج التي وضعتم لدعم القدرة الشرائية تظل محدودة، وأن توفير الكرامة والعيش الكريم لفائدة الأسر المغربية لن يستقيم إلا عبر:

- إرساء سياسة اجتماعية شاملة تجعل من الإنسان محور التنمية؛

- سياسة اقتصادية مهيكلة تقوم على تحفيز الاستثمار المنتج الذي يخلق فرص الشغل القار واللائق للجميع؛

- وضع إجراءات صارمة لتحسين ظروف العمل، ولضمان شروط الصحة والسلامة والانتقال العادل والاستقرار المهني والسلم الاجتماعي؛

- رفع الظلم والقهر عن الفئات الهشة والمستبعدة اجتماعيا ومحاربة الفقر بالعالم القروي، والاهتمام بأوضاع أكثر من مليون عامل زراعي يشتغلون في الضيعات الكبرى في ظروف صعبة ولساعات طويلة مقابل أجور زهيدة، ولنا في صرخة اشتوكة آيت باها أكبر دليل على درجة القهر والاستغلال الذي تعيشه هذه الفئات؛

- الرفع من نسبة ولوج النساء لسوق الشغل في أفق الوصول إلى نسبة 30% التي وعدت بها الحكومة في برنامجها؛

- تخصيص غلاف مالي كفيل بتنفيذ استراتيجية وطنية لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء، خاصة في أماكن العمل ودعوة الحكومة للتسريع على المصادقة على الاتفاقية 190 والتوصية 206.

كان أملنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل كبير، في أن تأتي دراسة هذا المشروع بعد جولة شتنبر للحوار الاجتماعي، كما تم الاتفاق عليه في الميثاق الوطني لهذا الحوار، وتتم صياغته وفق مقاربة تشاركية مع الحركة النقابية، وأن يتضمن بعضا من الأجوبة للإشكالات الحقيقية الملحة للطبقة العاملة وعموم المواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، السي نور الدين.

الكلمة الآن لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، وهي مناسبة لأؤكد فيها تشبث مجموعتنا بالمؤسسة الملكية، باعتبارها رمزا لوحدة الأمة وضامنة لدوام الدولة المغربية واستمرارها وتماسك شعبها، مباركين لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، كل المبادرات وكل الإنجازات التي تعرفها بلادنا على جميع الأصعدة داخليا وخارجيا.

مجموعة من الأوراش الكبرى التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، التي ما فتئ جلالته يؤكد عليها خلال مجموعة من الخطب الملكية، نذكر منها:

- تحديات إشكالية الماء؛

- النهوض بالاستثمار؛

- الدعم الاجتماعي المباشر؛

- الحماية الاجتماعية؛

- للاتمركز الإداري.

بالإضافة إلى أمور أخرى مرتبطة أساسا بمختلف قضايا الوطن وانشغالات المواطنين، والتي نذكر منها على سبيل المثال:

- الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية؛

- تنظيم كأس العالم.

بالإضافة إلى العديد من البرامج، كلها أوراش تستلزم تعزيز الاستدامة المالية العمومية لتوفير الهوامش المالية الكفيلة بتمويلها، وهو ما يزيد من صعوبة التحدي أمام الحكومة اليوم، التي لا تدخر جهدا للقيام بواجبها على أحسن وجه وإنجاح كافة الأوراش، رغم كافة الصعوبات والإكراهات التي يرتبط جزء منها بالمشاكل التي عاشها العالم خلال الآونة الأخيرة، بما فيها استمرار التوترات الجيوسياسية والتي لازلنا نعاني من تبعاتها، والتي تلقي بثقلها على السياسات النقدية والميزانياتية.

لكن، ورغم كل هذا، وبكل موضوعية، فالحكومة عازمة على تحقيق النجاح بما يتماشى والتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة.

كما نود أن نقر بأن جل القوانين المالية المرتبطة بالولاية التشريعية الحالية تعتبر استثنائية، استثنائية لأنها جاءت في ظرفية جد صعبة، رغم كل هذا بقيت الحكومة صامدة وملتزمة ببرامجها ومتشبثة بتنفيذ التوجيهات الملكية السامية.

فالمغرب بالرغم من هذه الظرفية الصعبة راهن على تحديات مستقبلية كشرف تنظيم كأس العالم وتنزيل ورش الحماية الاجتماعية أمام تداعيات الزلزال وآثار الجفاف وآثار تقلبات الأسواق الدولية وتفاقم الظواهر المناخية، وهو ما ترجمه ارتفاع الأسعار لمجموعة من المواد الحيوية، خير مثال: ارتفاع أسعار غاز البوتان خلال الفترة الأخيرة والتي عرفت زيادة قدرها 27%.

لكن، بالرغم من كل هذا فالنمو العالمي المعتدل واستمرار تراجع الضغوط التضخمية مؤشرات إيجابية تبعث بشيء من الارتياح، لأنه وبكل صراحة احتمال نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.2% سنة 2025.

بالإضافة إلى تراجع التضخم العالمي من 6.7% سنة 2023 إلى 5.8% سنة 2024 و4.3% سنة 2025، شيء إيجابي ويشجع على الاستمرار في الإصلاح، دون أن ننسى التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي بمنطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الأساسي لبلدنا، وكذلك توقع تسجيل نمو نسبة 0.8% سنة 2024 ونسبة 1.2% سنة 2025 مقابل 0.4% سنة 2023.

صراحة، كلها مؤشرات إيجابية مرتبطة بالسياقين الدولي والوطني تبعث بشيء من الارتياح.

وبالرجوع إلى مشروع قانون المالية لهذه السنة، فإن التوجهات التي استند عليها والإجراءات الجريئة التي جاءت بها الحكومة تعكس عزمها على مواصلة الإصلاح، والتي نذكر منها على سبيل المثال:

- ✓ مواصلة دعم المواد الأساسية من السكر المكرر والدقيق الوطني للقمح اللين؛
- ✓ مواصلة تنزيل التدابير الهادفة لمكافحة آثار الجفاف.

هذه التوجهات التي تروم الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، ناهيك عن مواصلة تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية ومواصلة تنزيل الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية، وإصلاح منظومة العدالة وتعزيز الجهوية المتقدمة.

وبالحديث عن الجهوية المتقدمة، نثمن ما جاء به هذا القانون من مواصلة دفع الاعتمادات المالية المخصصة من الميزانية العامة للدولة لفائدة الجهات، وكذا الرفع من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة المخصصة لميزانية الجماعات الترابية من 30% إلى 32%.

هذه الخطوة بالضبط بعثت أملا لدى الجماعات الترابية، خاصة ونحن نعلم ما تعانيه هذه الأخيرة من مشاكل مرتبطة بالعجز البنيوي بميزانيات أغلبها.. لأنها لا يمكن الحديث عن ورش الجهوية المتقدمة وعن التنمية الترابية دون معالجة وسد العجز بميزانية الجماعات الترابية.

حضرات السيدات والسادة،

صحيح، أن هذه المرحلة مرتبطة أساسا بعدة تحديات منها الاقتصادية والاجتماعية، وجب التذكير في الشق المتعلق بأحد توجهات وركائز قانون المالية الحالي والمرتبط بتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل، أود أن أسلط الضوء على فئة من الشباب تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة يوجدون خارج نطاق منظومة التعليم والتكوين وسوق الشغل، والتي قدرته تقارير رسمية في 1.5 مليون فردا تقريبا، والتي نتمنى أن يتم أخذهم بعين الاعتبار خلال إعداد وتنزيل السياسات العمومية.

وفي الأخير، نحن في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نمتلك كل الثقة في قدرة بلادنا على تجاوز الأزمات وتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس، السي عبد الكريم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

<u>المستشار السيد لحسن نازهي:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مناقشة مشروع قانون المالية 2025.

وبهذه المناسبة، لابد أن نجدد إدانتنا واستنكارنا بأشد العبارات لحرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، ونطالب بوقف الحرب ووقف كل أشكال التعامل والتطبيع مع الكيان الغاصب.

كما نؤكد مجددا على المواقف الثابتة والمبدئية لقضية وحدتنا الترابية وأهمية تقوية الجبهة الداخلية في مواجهة تحديات العصر، فيما يخص أبعادها الإنسانية والترابية والحضارية وكل مناورات الخصوم في قضية وحدتنا الترابية.

كما نعبر عن ارتياحنا للموقف الفرنسي الأخير "لا حاضر ولا مستقبل في الصحراء إلا تحت السيادة المغربية".

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

نناقش مشروع قانون المالية في ظل ارتفاع مهول للأسعار بسبب التضخم الذي دمر القدرة الشرائية للمواطنين التي صارت مع الزيادة الأخيرة للأجور غير ذات أثر، حيث أصبح من اللازم اعتماد سلم متحرك للأسعار والأجور.

وهنا لابد أن نقف عند التزامات الحكومة، ونسجل باستغراب كبير تعطيل مؤسسة الحوار الاجتماعي خلال دورة شتنبر 2024، فهو تنصل واضح وصريح وسافر لالتزاماتها في اتفاق أبريل 2022.

وقد شهدت بلادنا الأسبوع الماضي كمثال حدث غير مسبوق، حيث خرج مئات العمال الزراعيين في منطقة اشتوكة آيت باها في مسيرات احتجاجية مطالبين برفع أجورهم وتحسين ظروف عملهم ونقلهم، ونحن نغتنم هذه المناسبة للتضامن معهم والمطالبة بإنصافهم.

ومعلوم أنه رغم الاتفاق على مساواة (SMIG[2]) و(SMAG[3]) منذ سنوات بشكل تدريجي، لكن الحكومة لم تلتزم بهذا الاتفاق، مثل باقي الاتفاقات التي وضعتها النقابات مع الحكومات المتعاقبة، في عوض أن تباشر حوارا جادا ومسؤولا ومنتجا ومؤثرا، وضدا على كل ما تم الاتفاق عليه، قامت الحكومة بمباشرة المسطرة التشريعية لمشروع قانون الإضراب وزادت عليه مشروع قانون 54.23 المتعلق بإسناد مهمة تسيير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالقطاع العام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بدل صندوق منظمات الاحتياط الاجتماعي، والذي يلغي أيضا التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة.

قامت بكل هذا، في تحدي صارخ لميثاق الحوار الاجتماعي والاتفاقات السابقة مع الحركة النقابية والذي يلزم الحكومة بالتوافق حول كل القوانين ذات الطبيعة الاجتماعية قبل عرضها على المسطرة التشريعية.

[2] **S**alaire **Mi**nimum **I**nterprofessionnel **G**aranti.

[3] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

وعليه، فالكونفدرالية الديمقراطية للشغل تستنكر الاستفراد الحكومي في تهييئ وعرض مشاريع القوانين الاجتماعية، بعيدا عن مؤسسة الحوار الاجتماعي، وتطالب بضرورة المناقشة والتوافق على كل القوانين الاجتماعية، والحكومة مطالبة بهذا السلوك مع كل المشاريع والإجراءات ذات الطابع الاجتماعي، وقد تابعنا ما وقع مع رجال ونساء التعليم وطلبة كليات الطب، موظفي الصحة، قطاع المحاماة.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

بالنسبة لأولويات مشروع قانون المالية 2025، والمتعلقة بتعزيز الدولة الاجتماعية، هل التزمت الحكومة بالأجندة التي سطرها قانون الإطار للحماية الاجتماعية؟

أين نحن من تعميم التغطية الصحية؟ التي من المفروض أن تتم بحلول نهاية 2022، اليوم "أمو تضامن" والمشاكل التي يعاني منها المواطنون المعنيون.

أما عن التعويضات العائلية التي أكد القانون الإطار أنها ستهم 7 ملايين طفل في سن التمدرس، والتي من المفروض أنها ستتم خلال سنتي 2023 و2024، فقد تم الخلط بين الدعمين الاجتماعيين للأسر والتعويضات العائلية، وصار صعود المؤشر ونزول الهوامش سيف مسلط على رقاب الفئات الهشة من المواطنين.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أما عن الأولويات التي سطرتها الحكومة والمتعلقة بتوضيب دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل، فمنذ سنوات والحكومات المتعاقبة تمنح امتيازات كبيرة للقطاع الخاص بغرض تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل، والتي لم تعط مردودية تساهم في رفع مستوى النمو وتطوير الناتج المحلي الإجمالي للمغرب، فالاستثمار الخاص لا يصل حتى إلى الثلث والباقي هو استثمار عمومي، والمفروض أن يكون العكس هو الواقع.

ولن يكون الاستثمار ذا قيمة، إذا لم يوفر مناصب الشغل، عندنا البطالة 13.6%، النمو راه معروف، ويخلق الثروة الذي يجب أن يصل أثر ونصيب منها إلى المواطن البسيط.

أما عن السياحة كقطاع لخلق فرص الشغل، فلابد من التذكير أنه بالرغم من الأرقام المعلنة، فالقطاع يعد من القطاعات الأكثر هشاشة في مجال التشغيل، وأكثر خرقا لقانون الشغل، كما أنه لا يولي الاهتمام للسياحة الداخلية.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

وكذلك من الأولويات لمشروع قانون المالية والمتعلقة بمواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، فقد كنا نأمل أنه مع المصادقة على النموذج التنموي الجديد، أن تتغير الأمور وتتوجه الإصلاحات الهيكلية إلى إعادة هيكلة بنية للاقتصاد الوطني، وتحويله من اقتصاد تابع إلى اقتصاد مستقل، منتج وفاعل.

ففي سنة 2020 اندحر النمو بسبب الجائحة إلى ناقص 8، (-8) ثم عاد إلى 8.8 سنة 2021، وهي سنة المصادقة على النموذج التنموي الجديد، لكن سنة 2022 ينزل هذه السنة إلى 1.5% وتنتقل إلى 3.4% في 2023، لتستقر عند هذه السنة الحالية 2024، 3.3%، حيث لا يبدو أي أثر للإصلاحات الهيكلية على نسبة النمو من خلال المعطيات، وبالتالي لا يصل أثر الإصلاحات إلى المواطن المغربي.

وبناء على ما سبق، السيد الوزير، السيدة الوزيرة، على المعطيات، فالكونفدرالية الديمقراطية للشغل ستصوت ضد مشروع قانون المالية لسنة 2025.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس السي لحسن.

آخر تدخل الأستاذ خالد، تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في هذه الجلسة الدستورية ذات الأهمية.

هذه الجلسة، بطبيعة الحال، تأتي في سياق انتصارات الديبلوماسية التي حققتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله، آخرها اعتراف فرنسا بالحكم الذاتي وبالوحدة الترابية.

ولابد أن نشيد بالمناسبة بالقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والإدارة الترابية والوقاية المدنية على ما يقومون به من مجهودات جبارة للحفاظ على الوحدة الترابية وعلى الأمن داخل الوطن، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة.

كما نعبر عن اعتزازنا بدعم صاحب الجلالة والدولة المغربية بصفة عامة للقضية الفلسطينية، وندين الجرائم الصهيونية الجبانة في حق الفلسطينيين، ونقول أنه آن الأوان لوقف التطبيع مع الكيان الصهيوني.

أيضا، لا يفوتني بالمناسبة أن أنوه يعني بمشاعر الفرح والسرور بعد الإفراج عن عدد من الصحافيين والمدونين، وكذلك مزارعي نبتة القنب الهندي.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أكيد، المؤشرات الاقتصادية لقانون المالية لهذه السنة تأتي في سياق إيجابي مهم، فيه مجموعة دالمؤشرات الدولية، ولكن مع كامل الأسف هذا لم ينعكس بشكل إيجابي على المشروع اللي جيتو به، كان ممكن تكون فيه مجموعة من الأمور الأساسية والمهمة لفائدة المغاربة.

أكيد ما غنذكرش نسبة البطالة وصلت 13.6%، هذا إعلان واضح لبرنامجي "فرصة" و"أوراش"، اللي بشرت بهم الحكومة ودرت لهم مجموعة ديال الإعلانات، هذه نقطة.

أيضا تآكل الطبقة المتوسطة بسبب الغلاء ومحدودية الزيادة في الأجور، رغم أهمية هاذ الزيادة في الأجور، وهنا غادي نهضر على الحوار الاجتماعي، السيد الوزير، السيدة الوزيرة، كما قلت، فعلا حققتو يعني مبلغ أساسي 45 مليار زائد الأمور ديال التخفيض الضريبي، ولكن الأثر ديالها ما انعكسش على المواطنين، باقي الناس مقلقين، باقي ما عاجبهومش الحال، باقي الفئات تتحتج، إلى آخره.

أكيد ما نهضر على مأسسة الحوار الاجتماعي بالرغم أن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب مقصي من الحوار الاجتماعي، وحتى من التشاور الاجتماعي، ولكن لم تلتزموا بالتنزيل ديال الحوار الاجتماعي خصوصا الجولة ديال شتنبر، كاين مجموعة دالنقط اللي عندها علاقات بما هو تشريعي ما نفذاتوش الحكومة.

فنفس السياق، كاين مجموعة دالإصلاحات الكبرى الأساسية لعل منها القانون ديال الشغل والمدونة ديال الشغل بصفة عامة، القانون الأساسي للوظيفة العمومية، التعويض عن المناطق النائية والصعبة والدرجة الجديدة وهاذي كاينة في اتفاق 2011 و2019، إلى آخره.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

باختصار شديد، عندنا مجموعة ديال المطالب غادي نذكروها وباختصار جديد نظرا لضيق الوقت:

أولا القضية ديال الإصلاح ديال التقاعد، خصكم تمشيو فإصلاح التقاعد، ولكن دون المساس بالمكتسبات ودون ما يكون هاذ الإصلاح على حساب المنخرطين.

المسألة الثانية نوجهو الدعوة للسيد رئيس الحكومة لعقد اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد والرشوة، وبذل المزيد من الجهود لتعزيز أسس الوقاية من الفساد الذي يكلف أزيد من 50 مليار درهم سنويا، وهذا يفوق المبلغ الذي خصصتموه للحوار الاجتماعي.

أيضا، لابد من دعم كذلك هيئة النزاهة والوقاية من الرشوة؛

مراجعة المنظومة القانونية المؤطرة للشغل.

القانون ديال النقابات، ما عرفتش علاش الحكومة كتهرب من قانون النقابات، خصكم تجيبو قانون النقابات، (normalement) قبل قانون الإضراب، أنتوما سبقتو قانون الإضراب دون حتى يكون التشاور الحقيقي أو الموسع مع المركزيات النقابية.

- العمل على إقرار الحريات النقابية وتمكين النقابات.. عيب نهضرو على النقابات ما عندهاش وجمعيات ما عندهاش وصولات، والله حتى عيب؛

- تحسين دخل الشغيلة، سواء بالقطاعين العام والخاص؛

- التعجيل بإخراج المدونة ديال التعاضد، ما غندخلش في التفاصيل ديال دمج (CNOPS[4]) و(CNSS[5]) دابا جا المشروع دالقانون، يمكن يكون فيه مناقشة، ولكن موقف الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أنه من البداية رفض، لأنه ما درتوش معنا التشاور القبلي؛

- كذلك خلق شراكة حقيقية بين السلطة الحكومية والتعاضديات، تروم إلى تعزيز العمل والتعاضد وتشجيعه وإخراج المدونة ديال التعاضد، الأصل كنا خصنا نخرجو مدونة التعاضد عاد نتذاكرو في (CNOPS) و(CNSS).

في الختام، السيدة الوزيرة، الوزير، ندعوكم إلى مراجعة عتبة الاستهداف التي حرمت فئات واسعة من الاستفادة من برامج الدعم بعدما استفادت من المنحة الأولى، كما حرمت فئات واسعة من الاستفادة من نظام "أمو تضامن" بعدما كانت تستفيد من نظام "راميد" (RAMED[6]).

وتأسيا بقرارنا في لجنة المالية سنصوت ضد مشروع قانون المالية لـ 2025.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.

وبهذا نكون قد استوفينا مختلف المداخلات المبرمجة باسم الفرق والمجموعات.

أحيل الكلمة الآن للحكومة لترد على تدخلات السيدة والسادة ممثلي الفرق والمجموعات.

تفضل السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، أنا سعيد بأن ألتقي بكم مجددا، في هاذ التمرين الديمقراطي الراقي لاستكمال النقاش وتبادل الرأي حول مشروع قانون المالية لسنة 2025.

وهي فرصة لأنوه بكل صدق بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغالنا داخل اللجنة، وبجودة كل المداخلات التي عرفها هذا النقاش الصريح دون استثناء.

وكان دائما، وهي سعادة متجددة باللقاء مع السيدات والسادة المستشارين، لإغناء هذا النقاش وإغناء المشروع، والهدف واحد هو أننا نتمكن جميعا من إخراج أحسن مشروع لقانون المالية لبلادنا.

بطبيعة الحال، أضم صوتي لصوتكم لأن هذا النقاش يصادف ذكرى عيد الاستقلال المجيد وذكرى المسيرة الخضراء للتعبير عن اعتزازنا جميعا بما حققته القضية الوطنية من تقدم وترسيخ لحقوق نعتبرها واعتبرناها شرعية وتاريخية لمغربية الصحراء.

كل هذا في إطار مسار يخطط له ويقوده جلالة الملك حفظه الله، بتبصر ورؤية سديدتين.

نعم، هي فرصة أيضا لننوه ونجدد الشكر والتقدير لقواتنا الأمنية بمختلف مؤسساتها، سواء القوات المسلحة الملكية أو قوات الأمن الوطني، القوات المساعدة والدرك الملكي والوقاية المدنية لما يقومون به من مجهود يومي ومضني خدمة للوحدة الترابية.

السيدات والسادة المستشارون،

نعم، قد نختلف في قراءة قانون المالية، وقد تتعدد قراءاتنا لمضامينه، ولكن علينا أن نستحضر الأمور كما هي وكما هي منزلة على أرض الواقع.

أولا، الظرفية التي اشتغلت وتشتغل فيها الحكومة وتم فيها إعداد مشروع قانون المالية، لا أعتقد بأن اليوم يختلف اثنان على أن الأجواء أو الظروف العالمية يعني تعرف اهتزازات يومية، نعرف أسبابها جميعا، وإيلا بغينا نذكرو بخلاصة الظروف التي اشتغلت فيها الحكومة منذ

[4] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale.

[5] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

[6] **R**égime d'**A**ssis**t**ance **Méd**icale.

تنصيبها كانت ما بعد جائحة كوفيد واندلاع الحرب الجيو-استراتيجية، ثم توالي سنوات الجفاف داخل بلادنا، وما كان له من أثر على اقتصادنا وعلى التشغيل وعلى مردودنا وعلى فلاحينا وعلى العالم القروي بشكل عام، لا يمكن أن نختلف في قراءة هذه الظروف.

نعم، كانت هناك ظروف إيجابية حاول واستفادت منها بلادنا، من بينها استقرار المواد الأولية وأسعار المواد الأولية خلال السنتين الأخيرتين، ومن المتوقع إن شاء أن يستمر هذا الاستقرار للسنة المقبلة.

وفي ظل هذه الظروف تم إعداد هذا المشروع، ومن الثوابت التي لا أعتقد أنها هوامش قراءتها تتعدد وتختلف، هي الفرضيات.

الفرضيات تحتكم إلى منطق المحصول الزراعي، بطبيعة الحال - احنا كما قلت دائما - بلادنا تزرعو 5 دالمليون نتاع الهكتار حسب الظروف المناخية التي نتمناها جميعا إن شاء الله، أن تكون مناسبة خلال هذه السنة، 5 الملايين هكتار ملي تنديرو المعدل، كاين المنتوج العادي في غياب هذه الرؤية التي تغيب عنا جميعا اليوم، المعدل نتاع 10 سنين هو 70 مليون قنطار، سعر الغاز هو ما تم التعامل به منذ بداية السنة إلى اليوم، وهو ما حددته كل المنظمات العالمية خلال السنة المقبلة، وهو 500 دولار للطن.

هاذ الفرضيات التي قد نستفيض في قراءتها وشرحها، أعتقد بأنه يعني القراءة نتاعها تستند إلى معطيات تقنية وعلمية مضبوطة، ثم لا تفيد لا الحكومة ولا القراءة المختلفة يعني ترسيخ توجه أو قراءة معينة، الفرضيات هي الفرضيات والحكومة لا تربح أي شيء سواء يعني في تضخيمها في مجالات أو تبخيسها في مجالات أخرى.

فيما يخص الفلسفة نتاع مشروع قانون المالية، نعم، نحن متفقون على أن التنزيل نتاع الحماية الاجتماعية كمشروع ثوري وطني يقوده جلالة الملك، نحن متفقون على أننا لن نصل إلى حل 100% نتاع المشاكل، لا فالسنة الأولى نتاع التنزيل ولا فالسنة الثانية.

أعتقد بأن هاذ المشروع يحتاج لوقت ولعمل سيتحقق فيه من التراكمات ما يلزم حتى يعني أنه يوصل للأهداف نتاعو المسطرة كاملة.

الآن ما يمكنش نقولو أودي بأن ما قامت به الحكومة ما كاينش، لأن الناس اللي كيستافدو من الدعم المباشر هوما 11 دالمليون، وهاذ المبلغ اللي كيستافدو منه فاق، غادي فوق 30 مليار نتاع الدرهم، والاستفادة من التغطية الصحية الإجبارية دخلنا لها كاع أصحاب "الراميد"، واليوم كاين أكثر من الثلث نتاع الناس اللي عندهم دخل وماشي أجراء اللي كيستافدو من النظام.

أكيد، خصنا مجهود باش الثلثين نتاع هاذ الفئة يدخلو، وتولي عندنا التغطية الصحية الشاملة.

ولكن هذاك الشي اللي كتخلص عليه الحكومة حوالي 10 مليار سنويا، بالإضافة إلى المليار اللي كتدير لقطاع الصحة العمومي، باش هاذوك الناس اللي كانو ف"الراميد" ما يخلصوش (tiers payant) مايمكنش نقولو لا شيء.

نعم، خصنا بناء، خصنا مجهود، وهو مجهود جماعي.

وبالمناسبة، وبحكم استثنائية التمثيلية داخل مجلس المستشارين، هي دعوة واضحة للعمل جماعة وجماعيا مع الحكومة، باش نستثمرو كل الطرق ونتجاوزو كل الصعاب، لأن هذا المشروع يهمنا ويهم الأجيال اللاحقة، وهو مشروع ملكي، عرف تطورات ماضية وسيعرفها إيجابا إن شاء الله في المستقبل.

القطاع ديال الصحة والقطاع نتاع التعليم، ما يمكنش تطوير دالميزانيات نتاعهم بأكثر من النصف خلال 3 سنوات الأخيرة، لا نعتبره اهتماما وأولوية، نعم، هناك مشاكل مازالت عالقة، متفقين على أننا الوضع نتاع الأطر الصحية والعرض الصحي مازال يتطلب مجهودا إضافيا ومسترسلا، وقد يدوم لسنوات تتجاوز الولاية التشريعية والحكومية الحالية.

ولكن، الحكومة رصدت هاذ الإمكانيات، دارت برنامج لتدارك الخصاص فالأطر، قامت بمجهود استثنائي فالتعليم، باش.. وهنا غادي ندير الربط مع الحوار الاجتماعي، مايمكنش نقولو أودي ما نخسره في الفساد نتاع 50 مليار نتاع الدرهم درنا أقل منه في الحوار الاجتماعي.

أنا بعدا الرقم نتاع الفساد، وهي دعوة صريحة وواضحة باش نشرحو منين جاية هاذ 50 مليار، حتى أنا سمعت لها ولكن بغيت التفصيل نتاعها يكون دقيق، باش نقدرو ندراكها، لأن 50 مليار راه احنا تنتحدثو على 4 دالنقط نتاع الناتج الداخلي الخام.

وبالتالي 44 مليار هي.. نقول لكم التفاصيل نتاعها ولو أنها.. وهذا واقع، هذا دقيق، الآن واش هي قد ذاك الشي اللي خسرنا ولا ما تنخسروش؟ هذا نقاش آخر.

الحوار الاجتماعي اللي في الواقع كلف 45 مليار نتاع الدرهم، فيها زائد 3800 للأطباء، مشكل كان عالقا لمدة سنوات وسنوات، زائد 3000 درهم بالنسبة للأساتذة نتاع التعليم العالي، ما بين 1500 و4800 درهم لموظفي وزارة التربية الوطنية.

وهذا في حوار اجتماعي مع القطاع كان تاريخيا بكل المقاييس، وأعتقد بأنه كان بداية لإعادة الاعتبار لرجل التعليم الذي يستحق منا جميعا كل العناية والثناء، لأنني - وقلتها سابقا في جميع الحالات والأحوال - يبقى رجال ونساء التعليم، ورجال ونساء الصحة هم العمود الفقري، هم الركيزة الأساسية لبناء أو لإنجاح الإصلاح الاجتماعي الذي يقوده جلالة الملك وتعمل الحكومة على إرسائه.

الإصلاح الضريبي، ما يمكنش اليوم نقولو أودي الحكومة ما نزلاتش الإصلاح الضريبي، نزلنا فالسنة الموالية لتولي الحكومة المسؤولية، نزلنا الإصلاح نتاع الضريبة على الشركات، وقلنا يا ودي هاذ الإصلاح نتاع

الضريبة على الشركات كيف جا فالمناظرة الوطنية، وهوما 2 بالمناسبة، الخلاصات نتاع المناظرة واللي شاركو فيها كل الفرقاء، بما فيها كل التمثيليات نتاع مجلس المستشارين والبرلمان برمته، وشاركو فيها رجال الأعمال، وشاركو فيها المجتمع المدني وأعطت خلاصات، الحكومة نزلناها كما هي.

الضريبة على الشركات، الحكومة نزلاتها من 30 لـ 20% على كاع الناس اللي تيربحو أقل من 100 مليون، ياك هاذو هوما الشركات المتوسطة واللي هي في طور التطور وخصها المساعدة والمواكبة، واللي تيربح فوق من 100 مليون نتاع الدرهم هو اللي تنقولو احنا جميعا بأن المبدأ الدستوري تيقول أودي اللي تيربح بزاف خصو يخلص بزاف، الحكومة طلعاتو من 30 لـ 35% واللي كان في 35 ونعتبره كاملين ودائما نردده في القطاع المالي وتيربحو بزاف طلعناهم من 35 لـ 40، وبسطنا المقروئية نتاع الضريبة على الشركات، ووسعنا الوعاء بإدراج الحجز في المنبع فهاذ الضرائب، ومكننا هاذ الإصلاح لبلادنا، دارتو الحكومة حاليا وغادي تستافد منه فالمستقبل البلاد، حاضرا ومستقبلا، أننا اليوم التطور نتاع الضريبة على الشركات يتم بـ 2 دالأرقام.

ما يمكنش نقولو أودي ما درناش الإصلاح الشامل، من بعد السنة الموالية صلحنا الضريبة على القيمة المضافة، وأنا قلت فاللجنة ونعاود نقول، بأنني حظيت بشرف أنني شاركت فأكثر من 25 مشروع قانون مالية، كان دائما الضريبة على القيمة المضافة يعني يطرح حاجزا معنويا لكل الإصلاحات نتاع القطاع ديال الجبايات، الحكومة صلحاتو، درنا كيف جا فالمناظرة 0% لكل المواد الأساسية التي يستهلكها المواطنون والمواطنات، وقلنا يا ودي نديرو 10 و20% ودرناها بالتدريج، حتى هي بحال نفس المبدأ ديال (IS[7]) وهاذ الإصلاح، ودرنا الحجز في المنبع.

ونحن متفقون على أن الناس أو لا الناس اللي تيشتغلو داخل مختلف المجالات الاقتصادية، وما عندهومش التصريح الضريبي وما عندهومش (quitus fiscal) وما تيخدموش بوضوح وشفافية، ما كاين علاش نعطيو لهم 20% دالضرائب ومن بعد عاد نقولو لهم أعطوها للدولة، لأن هذاك حق نتاع الدولة، هذاك غير تياخذوه باش يرجعوه.

إذن فين هي الإكراهات التي مورست؟

فين هي الإكراهات التي مورست على رجال الأعمال أو على الناس اللي فالاقتصاد؟ لا الحجز فالمنبع كان فيه إكراه؟

حجزنا فالمنبع واحد الحق نتاع الدولة دون أن تكلف من يستفيه عناء إيداعه مرة أخرى للدولة، لخزينة الدولة، قلنا له بلا ما تعذب راسك، غادي ناخذوه فالمنبع، فين هو الإكراه؟ فين هو الممارسة نتاع الإكراهات على هاذ القطاع الخاص؟

وهاذ الإصلاحات اللي درنا فالضريبة على القيمة المضافة مكنتنا جميعا ومكنت بلادنا أننا حتى هي المضاعفة أو لا الارتفاع نتاع هاذ القيمة المضافة بـ 2 دالأرقام، وصلنا لـ 24% في أكتوبر، فالسنة كلها غادي نكونو أكثر في ارتفاع يفوق رقمين، وهاذ ارتفاع نتاع الضريبة على القيمة المضافة تستفيد منها، كتستافد منها مباشرة الجماعات المحلية، لأن أصلا تتمشي لها 30%.

ونحن متفقون على أن الجماعات المحلية ببرامجها التنموية، بأدوارها الرائدة فالتنمية المحلية، احنا متفقين وعندنا هاذ القناعة، ولهذا ارفعنا هاذ النسبة من 30 إلى 32%.

وهاذ السنة جينا للضريبة على الدخل، السنة الثالثة على التوالي فالإصلاح، قلنا يا ودي ذاك الشي اللي اتفقنا عليه فالحوار غادي ننزلوه، طلعنا الإعفاءات الخاصة بالأطفال من 350 إلى 500، 500 بزاف قليل المهم راه طلعت بـ 30%، كانت لمدة 50 سنة فـ 350، ولات 500، ما كانش عدد الأطفال ف 4 طلعناه لـ 6.

بطبيعة الحال، راجعنا الجدول من بدايته إلى آخره، والقيمة نتاع هاذ الإصلاح هي 5 دالمليار و200، معناه أن الحكومة بغات تخلي 5 دالمليار و200 نتاع الدرهم كدخل عند الموظفين والأجراء وما تخذهاش هي فالمداخيل نتاعها، هذا هو المعنى نتاع هذاك الإصلاح.

هل يتطلب جرأة أكثر؟

اللي أكيد أن الموظفون والأجراء يستحقون أحسن، ولكن راه كاين واحد التطور وكاين واحد الاسترسال فالإصلاحات، جينا بتفهم لمطالبكم ولقراءاتكم فالبرلمان كامل من الغرفة الأولى والغرفة الثانية، وعمقنا النقاش، وقلنا المتقاعدين، الحكومة قالت مع النقابات وتذاكرنا وقبلنا هاذ التعديل، الذي نعتبره تاريخيا، أنه لأول مرة بلادنا، الحكومة قررت أن تعفي كليا ونهائيا المتقاعدين من الضريبة على الدخل، إجراء مهم وأساسي ويستحقه الناس المتقاعدين لأنهم، كما قلتم دائما، أفنوا حياتهم في خدمة الوطن، في خدمة البلاد، سواء في القطاع الخاص أو لا العام.

وبالتالي، كان من الضروري أن نترجم، الأثر المالي نتاع هاذ الشي راه هو مليار و200 مليون نتاع الدرهم، ملي تنرجعو للإصلاحات اللي درنا هاذي عامين على الضريبة المهنية، اللي كلفتنا 2 دالمليار ونصف، اليوم الإصلاح نتاع الضريبة على الدخل سيكلف حوالي 9 مليار نتاع الدرهم، عن.. ملي تنديرو قراءة جزئية وكندخلو في مقارنات ناخذوها مع أرقام كتجي فالتقارير اللي هي تقديرية وكذا، ونديرو هاذ القراءة الجزئية باش نبينو بأن هاذ الشي ما قابطش، ولكن خصنا نديرو واحد المجموع، نديرو واحد المجموع نتاع الحوار الاجتماعي 45 مليار، هذا إرادي، دارتو الدولة، دارتو الحكومة، نجمعو مع الإصلاح اللي جبنا نتاع الضريبة على الدخل، نشوفو الدعم نتاع السكن اللي الحمد لله اليوم الأعداد تتنامى يعني بشكل سريع والدولة تستجيب، نشوفو البرامج اللي دارتها الحكومة باش تحيد المدن دالصفيح ودير إعادة الإيواء في الرباط والدار

[7] Impôt sur les Sociétés.

البيضاء، على أي أنا درت هاذ الحساب ولقيتو فايت 100 مليار، معناه أن الحكومة وعن طواعية خصصت حوالي 10% من الناتج الداخلي الخام، لضخها في الدخول نتاع الشرائح الهشة الاجتماعية والطبقات المتوسطة، هاذي هي الفلسفة وهذا هو البناء اللي خضع له مشروع قانون المالية.

لما وهاذ الإصلاح نتاع الضريبة، نتاع الجبايات بطبيعة الحال سيتواصل، وقلتها فاللجنة، بالإصلاح نتاع الضرائب أو الجبايات المحلية، وقلت بأنه فرق العمل د وزارة الاقتصاد والمالية مع فرق العمل د وزارة الداخلية اشتغلو لمدة شهور، المشروع جاهز وبنفس الطريقة التشاركية، غادي نجيبوه ونتذاكرو معكم في قراءة أولية، ونجيبوه للتشريع، ترسيخا لهذه الثقافة، وبعيدا عما تم الحديث عنه على أن الحكومة تشرع خارج هذا الحوار وخارج هذا الإطار.

نؤمن بأننا مجتمعين، تجمعنا ويجمعنا قاسم مشترك وهو خدمة صالح بلادنا، وبالتالي أنا ما تنشوفش علاش ما غاديش نوضعو أي مشروع للنقاش؟ وبلا ما ندخل فالتفاصيل نتاع المشاريع التي أشير إليها، السيد وزير التشغيل مشكورا، يقضي ما يكفي من الوقت لتوسيع هذه المشاورات وترسيخها.

ولكن غادي نتكلم على الدمج، على أي دمج نتحدث؟ ياك القانون الإطار اللي جبنا وصوتنا عليه كاملين بالإجماع، قلنا ياودي ما يمكنش بلادنا يكونو فيها مجموعة نتاع المؤسسات اللي غادي تدبر التغطية الصحية الإجبارية، ما يمكنش، لأن (effectivement) كاينين جوج دالسلة دالعلاجات، كاين جوج نتاع المبالغ نتاع الاسترداد، ما يمكنش هاذ المواطنين يكون كاينة جوج دالفلسفات نتاع التعامل؟ قلنا كمحطة أولى ما كاين لا دمج لا والو، كاين التدبير نتاع (la CNOPS)، التدبير بالالتزام في القانون على أن كل الحقوق اللي كاينة عند المنخرطين في (la CNOPS) غادي يبقاو هما هما.

التدبير خصو يتجمع في إطار تحسين هذه السلة إلى ما يوجد من أفضل، وفي إطار تحصين هذه الخدمات إلى ما يوجد من أفضل، لأن احنا الهدف هو تعميم التغطية الصحية الإجبارية ويستافدو بها المغاربة، يستافدو بأحسن ما يوجد لدينا، والاستفادة من كل الطرق أو من كل الآليات، ومن كل التطورات اللي عرفها هاذ المجال أو آخر.

(Donc)، الأمور علينا أن نتحدث عنها بواقعية، هدفنا ماشي نقولو بأن هاذ الدمج راه صافي ساليناه، لا، ماشي هو هذا، المشروع أضخم وأنبل، وقلت أنا فالعديد من المناسبات، هاذ المشروع الملكي اللي بدا بالتجريب نتاع نظام "راميد" فجهة بني ملال، اليوم الحمد لله الحكومة نزلات مع التوجيهات اللي جات فالخطب نتاع سيدنا الله ينصرو بالتفصيل، وفق الأجندة اللي كانت.

نحن في السنة الأخيرة وخصصناها لمراجعة شقين، هو التعويض عن فقدان الشغل غادي نجيبوه.

وكاين المسألة نتاع تمكين الناس اللي عندهم دخل دون أن يكونو أجراء من الاستفادة بنظام يضمن لهم التقاعد بعد ينهو حياتهم العملية داخل مختلف أنشطتهم الاقتصادية التي يزاولونها.

بشكل عام، أعتقد بأن التفاعل ديال الحكومة مع اقتراحاتكم كان إيجابيا، ونجد له تبريرا أساسيا وهي فلسفة تكرست مع مرور السنين.

أولا، مشروع قانون المالية بعد نقاشه في الغرفة الأولى تيكون اخذا الوقت، ما يكفي من الوقت لاستعراض تفاصيله وتكوين رؤى متطورة عن المشروع الأول الذي يعرض.

ثم يجب الإقرار بأن التمثيلية أو غنى التمثيلية داخل مجلس المستشارين، حيث أن كاع النقابات موجودة ورجال الأعمال ومختلف الحساسيات السياسية يمكننا من استحضار أمور تهم جوانب دقيقة داخل مشهدنا، سواء الاجتماعي أو الاقتصادي، وبالتالي فهذا التفاعل، أولا هنيئا لكم عليه، والحمد لله كان وحتى الاقتراحات، وهذا هو إيلا رجعنا للسنوات الماضية، حتى الاقتراحات التي تأتي من المعارضة أو لا من فرق الأغلبية وما كنستاجبولهاش الحكومة فهاذ السنة، يعني دائما تناخذوها بعين الاعتبار في المشاريع المقبلة ودراستها بطريقة أعمق وأدق، وتكون مجموعة من هذه الاقتراحات هي في صلب مشاريع القوانين المالية المستقبلية.

مرة أخرى شكرا لأعضاء لجنة المالية.

شكرا للسيد الرئيس.

شكرا على سعة صدركم ورحابته.

نقاشاتنا كانت وستظل إن شاء الله دائما في خدمة بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على تقديم رد الحكومة على إثر هذه المناقشة العامة.

بهذا نكون قد استوفينا مختلف النقاط المدرجة في جدول أعمالنا لهذا اليوم.

قبل أن أرفع الجلسة، أود فقط التذكير بأننا سنواصل أشغالنا يوم غد الخميس ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا للبت في التعديلات والتصويت على الجزء الأول من المشروع، قبل مباشرة المحطة الثانية في مناقشتنا حول قضايا الميزانية.

شكرا لكم جميعا.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 198

التاريخ: الخميس 2 جمادى الآخرة 1446هـ (5 ديسمبر 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وعشر دقائق، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الرابعة والأربعين صباحا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تخصص هذه الجلسة للتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025.

وإيلا اسمحتو، السيدات والسادة المستشارين، نبقاو في القاعة، باش يمكن لينا أننا نضبطو التصويت، باش يمكن لنا أننا نستمرو يعني بشكل مضطرد.

إذن، **الجزء الأول**: في مشروع القانون، هو **المعطيات العامة للتوازن المالي**.

الباب الأول: الأحكام المتعلقة بالموارد العمومية؛

المادة الأولى: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة 3:

سأعرض على المجلس بنود وفصول مدونة الجمارك والضرائب غير مباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة المضمنة بالمادة 3 من مشروع قانون المالية.

ونبدأ **بالبند الأول**، المغير أو المتمم، ابتداء من فاتح يناير 2025 لأحكام الفصول التالية من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

الفصل 95-1: (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

الفصل 164-1: (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

الفصل 164-1 مكرر: (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

الفصل 182-1: (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

الفصل 279 المكرر ثلاث مرات: (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

الفصل 281: (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

الفصل 282 المكرر: (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

أعرض البند الأول من المادة 3 برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

البند الثاني: المتمم، ابتداء من فاتح يناير 2025، لمدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالفصل التالي:

الفصل 95 المكرر:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

أعرض المادة 3 من مشروع قانون المالية برمتها للتصويت (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 4 من مشروع قانون المالية: (كما عدلتها اللجنة) والمتعلقة

بتعريفة الرسوم الجمركية:

الموافقون= 47؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

المادة 5 من مشروع قانون المالية:

البند الأول: المغير أو المتمم، ابتداء من فاتح يناير 2025، لأحكام الفصول التالية من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي:

الفصل الأول (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

الفصل 9 ورد بشأنه تعديل من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

التعديل رقم (1).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل السي يوسف.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل يأتي في سياق السعي إلى الزيادة في موارد الدولة المالية، وأيضا اعتبارا لما يسببه التبغ من أضرار وأمراض مزمنة للمتعاطين لهذه المادة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هو التعديل اللي تقدم به السيد المستشار نتفق عليه جميعا هو أن التبغ له ضرر كبير بصحة المواطنين، ولكن ملي تنوضعو هاذ التعديل في الإطار نتاعو العام، فيجب أن نقول بأن التبغ عرف خلال السنوات الأخيرة وبشكل متوالي ارتفاعا فالتسعيرة نتاعو، هاذ السنة جبنا ما تبقى من أنواع التبغ ليشملها نفس التضريب، وبالتالي قد نعتقد بأن الإفراط فالتضريب بشكل متسارع قد يؤدي أو قد يرجعنا إلى سنوات كان فيها التهريب ظاهرة قوية.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق المحترم.

المستشار السيد يوسف ايذي:

كنتشبثو السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نمر إلى **التصويت على التعديل**:

الموافقون= 08؛

المعارضون= 45؛

الممتنعون= 04.

أعرض الفصل 9 للتصويت (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون= 46؛

المعارضون= 08؛

الممتنعون= 00؛

الفصل 10: (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

الفصل 56-1: (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

أعرض البند الأول من المادة 5 برمته للتصويت:

الموافقون= 46؛

المعارضون= 08؛

الممتنعون= 00.

أعرض المادة 5 من مشروع قانون المالية برمتها للتصويت: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 46؛

المعارضون= 08؛

الممتنعون= 00.

المادة 6 من مشروع قانون المالية:

ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي التعديل رقم (1) عندكم

السيد الرئيس.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضلوا السي مبارك السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

تمسكنا بهذا التعديل لأننا لا نرى مبررا لتسقيف عدد الأبقار والأغنام والماعز والجمال في قانون المالية المعنية بالاستيراد في غياب دراسة دقيقة للخصاص، ونظرا لعدم صدور نتائج الإحصاء الذي أطلقته وزارة الفلاحة مؤخرا.

لهذا، نرى أنه الأفيد ترك الأعداد المطلوبة للاستيراد لنص تنظيمي تحدده الحكومة بموجب حجم الحاجيات حسب الظرفية والخصاص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال، أتفهم موقف السيد المستشار، لأنه تحديد من العدد ماشي الهدف نتاعو هو أننا نحددو الكمية المستوردة ونخلقو خصاصا فالسوق الوطنية، بالعكس.

الهدف هو أنه تكون متابعة من مصالح وزارة الفلاحة تكون دقيقة للخصاص وتحدده في أعداد قد تتغير بمراسيم، كيف جا بنص تنظيمي، كيف قال السيد المستشار، وهذا هو اللي شهدناه أنه منذ يعني اتخاذ القرار فهاذي أسبوعين، الحكومة بدلات الأعداد، لما بان لها بأن الخصاص خصو يكون، لأن كما قلنا دائما بأن الهدف هو أننا نرجعو القطيع الوطني إلى طبيعته وأعداده.

والهدف من هذا الاستيراد هو أننا نحميو هاذ القطيع، ثم أيضا نحميو القدرة الشرائية ونخليو الأثمان.

وبالتالي فلا داعي لهاذ التعديل لأن الفحوى نتاعو هو ما يهدف إليه السيد المستشار، هو الذي تعمل به الحكومة حاليا.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

رأي الفريق المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

بهذا الإقناع اللي جابو لنا السيد الوزير.

غادي نسحبو احنا التعديل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تتسحبوه.

شكرا.

أعرض المادة 6 للتصويت: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 7 من مشروع قانون المالية:

المغيرة للفقرة الأولى من المادة 10 من قانون المالية رقم 33.85 للسنة المالية 1986:

المادة 10 (الفقرة الأولى).

ورد بشأنها تعديل من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

التعديل رقم 2، عندكم السي يوسف.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد يوسف ايذي:

التعديل المقترح يهدف إلى فرض رسم الاستيراد بنسبة 15% على الأخشاب والمصنوعات الخشبية المستوردة بهدف حماية الإنتاج المحلي وتشجيع استهلاك المنتجات بأسعار معقولة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا، الخشب المستورد يخضع لتضريب نتاع 12% وعملنا بهاذ

التضريب لمدة عقود، ومكننا باش نزاوجو بين هدف الحفاظ على المنتوج الوطني من الخشب، وعلى الكميات التي تحتاجها السوق الوطنية كاستيراد.

الجديد فهاذ المشروع دالقانون المالية هو ماشي الخشب كمادة مستوردة، هو المواد التي تحتوي على الخشب، هذا الحكومة تتشوف بأنه كاين مجموعة دالمواد فيها جزء قليل من الخشب، ويستعملها المواطنون بشكل كبير، تخضع اليوم لواحد التضريب نتاع 12%، هبطناها لـ6%، باش هاذ المواد المستعملة من فئات عريضة من المجتمع يتمكن من اللجوء إليها ومن اقتنائها بأثمان مخفضة.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

رأي الفريق.

المستشار السيد يوسف أيذي:

تنسحبوه السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا.

أعرض المادة 10 للتصويت: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 7 من مشروع قانون المالية برمتها للتصويت: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن نمر الآن إلى:

المادة 8 من مشروع قانون المالية:

"المدونة العامة للضرائب"

سأعرض على المجلس مواد المدونة العامة للضرائب والتعديلات الواردة عليها، كما هي مصنفة في البنود الأربعة التي تتألف منها المادة 8 من مشروع قانون المالية، على أن نصوت في الأخير على المادة 8 برمتها مدمجة فيها التعديلات المعتمدة من لدن المجلس.

ونبدأ بـ

البند الأول من المادة 8 من مشروع قانون المالية المتعلق بالمواد المغيرة والمتممة للمدونة العامة للضرائب:

المادة 2 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة).

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 3 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 18 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 20-I من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20 المكررة من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

الآن المادة 22 من المدونة العامة للضرائب:

ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل التعديل رقم (1) عند الفريق.

الكلمة لأحد مقدمي الفريق.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل تهدف إلى إضافة يعني الثروة الشخصية لدخول الأرباح المفروض عليها الضريبة، والغاية منه هي غاية تضامنية بحتة، فأصحاب الدخول مرتفعة، ما فيها باس إيلا ساهمو معنا في بناء الدولة الاجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

رأي الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

ونحن نتفق مع السيدة المستشارة في أن أصحاب الدخول عليهم أن يساهموا مع الدولة باش تواجه النفقات، خاصة الاجتماعية منها، وهذا هو الأساس اللي بنينا عليه الإصلاح الجبائي، اللي تتقوم به الحكومة.

وكيف قلت، في النقاشات دائما على أن هذا الإصلاح درناه بشكل تدريجي، سيصل إلى سنته الأخيرة، السنة المقبلة، إن شاء الله، وآنذاك يدار واحد التقييم شامل لهذه الإصلاحات، وإن ظهرت دخول لم يشملها التضريب في هذا الإصلاح سيكون موضوع تضريب مستقبلي، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل مرفوض.

رأي الفريق.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

تيسجل بإيجاب التجاوب ديال السيد الوزير.

وتيسحب التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للفريق المحترم.

أعرض المادة 22 من المدونة العامة للضرائب للتصويت: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 26-II من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 28 لم ترد بالمشروع ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

التعديل رقم (2).

السيدة المستشارة المحترمة.

المستشار السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل تهدف على أن الخصم في حدود 20% على أن يطال مجموع الدخل المفروض عليه الضريبة، بغرض تغطية مصاريف التمدرس.

حقا أن المدرسة العمومية هي الهدف أنها تكون مزيانة، خصوصا مع هاذ برامج الريادة، وأن جميع أطفال المغاربة عندهم الحق في تعليم مدرسي يكون ذو جودة.

ولكن في انتظار ذلك، فإننا تنطلبو من الحكومة على أنها تدير واحد الخصم لمساعدة الآباء في تحمل الأعباء ديال الدراسة ديال أولادهم في المدارس الخاصة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

رأي الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

هو في الحقيقة المداخلة نتاعك في جزئها الأول هي اللي كتحمل الجواب على الموضوع.

هناك إصلاح شامل لقطاع التعليم العمومي، وهذا هو المكان الحقيقي للفئات العريضة من أبناء المغاربة فهاذ التعليم العمومي المجاني، وكيف قلت بأنه الإصلاح نتاع الضريبة على الدخل هاذ العام عرف واحد التغييرات جذرية.

الموضوع اللي تتكلمو عليه موضوع أساسي وحقيقي، غادي ندرسوه بالتدقيق وبشكل شامل وبشكل تشاركي، وغادي نجيبو فيه إن شاء الله تصور واضح في السنة المقبلة كما قلت.

والتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

رأي الفريق المحترم.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

مرة أخرى، يعني تعودنا من عند السيد الوزير ملي كيلتزم معنا فهو كيوفي بالوعد ديالو، بذلك نسحب هذا التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

إذن نمر إلى المادة 34 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 39 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 42 المكررة لم ترد بالمشروع، ورد بشأنها تعديل من فريق الحركي.

التعديل رقم (2).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

السيد الرئيس السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

نقترح من خلال هذا التعديل رفع السقف المعني بالخضوع للضريبة على الدخل عن طريق الحجز من المنبع على رقم الأعمال السنوية للأنشطة المهنية الذاتية، بما فيها المقاولين الذاتيين من 80.000 درهم إلى 100.000، وفي ذلك دعم لهذه الفئات، خاصة في ظل تراجع التصريحات الضريبية للمعنيين سنة بعد أخرى.

هنا، السيد الوزير، مادام احنا تنهبطو لهم هوما تيتهربو من التصريح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

رأي الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

هو هاذ الموضوع نتاع المقاولات الذاتية عرف تطورات منذ أن وجد البرنامج، وكنا اتفقنا جميعا السنة الماضية على أن 80.000 درهم، لأن ملي تنقولو 80.000 درهم للمقاول الذاتي مع واحد (prestataire)، معنى أن بإمكان هاذ المقاول الذاتي أنه يشتغل مع مجموعة بدون حدود نتاع الشركاء، ويدير 80.000 فـ 10 ولا فـ 20 ولا فـ 30.

الأساسي أنه ملي تندوزو هاذ المستوى تيرجع التشغيل اللي خصو يضمن الحقوق نتاع الموظفين ونتاع هاذوك الشباب اللي خصو يدار بحقوق نتاع التصريح، إلى غير ذلك، تيرجع وسيلة لتشغيلهم في هذا الإطار باش يربحو الضريبة على الدخل.

وبالتالي هاذ 80.000 ولا 100.000 ماشي الهدف منها هو أننا نحدو من نشاط المقاول الذاتي، بل بالعكس، لحماية هاذ المقاول الذاتي، والهدف الأساسي هو أنه يطور النشاط نتاعو ويرجع مقاولة متوسطة وكبيرة في المستقبل.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

نسحب السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن نمر الآن للمادة 47 لم ترد بالمشروع ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

التعديل رقم (1).

تفضل السي لحسن نازهي.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

هذا كيعني الإعفاء الدائم والتخفيض على الضريبة، كنستثنيو من هاذ الإعفاءات الدخول الفلاحية المتأتية من نشاط المتعلق باستغلال دورة الإنتاج النباتية التي تستنزف الفرشة المائية تحدد لائحتها بنص تنظيمي، يهدف هذا التعديل إلى حماية الفرشة المائية وانخراط مجهودات الدولة الرامية إلى ترشيد استهلاك الماء عبر رفع الإعفاء الدائم عن الدخول الفلاحية الناتجة عن الفلاحات المستنزفة للماء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي لحسن.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

هو احنا متفقين جميع على أن النشاط الفلاحي، وجا هاذ الشي في الخطب ديال سيدنا الله ينصرو، وهذا هو الهاجس نتاع المصالح دالوزارة الفلاحة، هو أنها يعني تحافظ على الفرشة المائية في إطار الاستغلال نتاع الثروة المائية للإنتاج الفلاحي.

وبالتالي، فكيف قلنا فاللجنة فالنقاش مع السيد المستشار، على أن ماشي الجبايات هي الوسيلة المثلى أننا ندبرو بها الفرشة المائية، الفرشة المائية والتدبير نتاعها راه من اختصاص المصالح دالوزارة الفلاحة، المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، وهذا ما تقوم به يعني فكل دورة زراعية.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي لحسن.

المستشار السيد لحسن نازهي:

كنتشبثو السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمر إلى التصويت، إذن:

الموافقون= 08؛

المعارضون= 45؛

الممتنعون= 08.

إذن رفض التعديل.

إذن نمر الآن إلى المادة 57 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

ورد بشأنها 3 تعديلات:

- الأولى من الفريق الحركي، التعديل رقم 3؛

- والثاني من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، التعديل رقم 3؛

- والثالث من الفريق الاتحاد المغربي للشغل، التعديل رقم 3.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

يهدف هذا التعديل إلى تقليص أجل إعفاء المساهمات في التقاعد التكميلي من الضريبة على الدخل من 8 سنوات إلى 5 سنوات، والغاية من ذلك تشجيع هذا النظام، وفي أفق إصلاح شمولي لملف التقاعد.

وهي مناسبة للتنويه بقبول الحكومة إعفاء التقاعد الأساسي من الضريبة، متطلعين إلى توسيع دائرة هذا الإعفاء مستقبلا، ليشمل المعاش في شموليته، بما فيه الأساسي والتكميلي مع تحديد سقف محدد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

هو كيف قال السيد المستشار المحترم، الحكومة تجاوبت مع الطلبات المتكررة للسيدات والسادة المستشارين، بإعفاء التقاعد من الضريبة على الدخل بشكل كلي، والتقاعد والتقاعد (de base).

الآن، التقاعد التكميلي اختياري، وكيهم واحد الشريحة اللي عندها إمكانيات نتاع الادخار، كتدخر ملي كتكون تخدم، باش فالتقاعد يكون عندك تقاعد مرتفع، هذا هو التقاعد التكميلي.

وهاذ التقاعد التكميلي اليوم باش تستافد من التخفيض الضريبي، هذاك الادخار ما عندو معنى، إلا إيلا بقى 8 سنين، كيتكبيطاليزا، الدول كلها فالعالم عندها مدة أكبر بهذا بكثير، وإيلا هبطنا هاذ المدة غادي ما يرجعش ادخار وغادي نكونو في مفهوم آخر.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمر إلى التصويت على التعديل ديال الفريق الحركي:

الموافقون= 11؛

المعارضون= 45؛

الممتنعون= 05.

إذن نمر الآن الكلمة لأحد مقدمي التعديل من الفريق الاشتراكي - للمعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

يهدف هذا التعديل إلى التماشي مع توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الرامية إلى دعم التشغيل والتكوين ومحاربة البطالة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي السالك.

رأي الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

هو التعديل تهدف أنه السيد ملي كيكون (stagiaire) تتدخلو المقاولة تيكونو عندو الإعفاء من كل شيء، الدخل اللي حدداتو الحكومة هو 6000 درهم.

التعديل يهدف إلى الرفع من هذا الدخل إلى 8000، الواقع هو أن اليوم هذاك الشباب اللي تيكونو في فترة التدريب، الدخول اللي تتعطى لهم من المقاولة هي في حدود 3000 درهم، لا داعي للرفع من هاذ 6000، الهدف هو توسيع القاعدة، وهاذي يلاه فترة تدريب، لأن الهدف هو الإدماج نتاع هاذ الشباب فيما بعد.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

رأي السي السالك؟

المستشار السيد السالك الموساوي:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمر إلى التصويت على تعديل الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

الموافقون= 11؛

المعارضون= 45؛

الممتنعون= 05.

الكلمة الآن لأحد مقدمي التعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل كان دائما فريق الاتحاد المغربي للشغل كيطالب به وهو أن مبلغ السندات في حدود 50 درهم، تعفى من الضريبة على الدخل.

هاذ العام استجابات الحكومة، وليني ما عرفناش علاش جابتها غير لـ 40 وما طلعاتهاش لـ 50؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

هو لأن الاتحاد المغربي للشغل وباقي النقابات كانو تيطالبو دائما بالرفع من هاذ السندات، الحكومة جابت هاذ العام من 30 لـ 40 والخير أمام.

وبالتالي، فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

رأي الفريق؟

المستشارة السيدة مينة حمداني:

كنشهدو دابا المجلس كامل على الالتزام ديال السيد الوزير.

ونسحب التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

إذن أعرض المادة 57 من المدونة العامة للضرائب للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 50؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 05.

المادة II-58 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 59 لم ترد بالمشروع، ورد بشأنها تعديل من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية التعديل رقم (4).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

هاذ التعديل يأتي في سياق الدعم ديال قدرة الأسر على الولوج للمدرسة الخصوصية، ودعم تمدرس الأطفال، احنا استمعنا للتبريرات اللي قدم السيد الوزير على أساس أن الأولوية اليوم هو لدعم المدرسة العمومية وتقويتها.

ولكن، إلى أن يتحقق ذلك لابد من ضمان الحد الأدنى من العدالة في الولوج للخدمات ديال القطاع الخاص لجميع المغاربة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي يوسف.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

نفس الاعتبارات اللي قلت قبيلة، أن الأهمية والأولوية للقطاع العام، وغادي نديرو تقييم موضوعي ودقيق وندرسو الموضوع ونجيبو اقتراحات مستقبلية.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

المستشار السيد يوسف ايذي:

كنتشبثو السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمر إلى التصويت على التعديل للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

الموافقون= 16؛

المعارضون= 45؛

الممتنعون= 00.

المادة II-61 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 62 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 64 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 65 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 73 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

ورد بشأنها تعديلان:

- الأول من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، التعديل رقم (5)؛

- والثاني من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم (2).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

السي أيذي تفضلوا.

المستشار السيد يوسف أيذي:

يأتي هذا التعديل في سياق دعم الموارد ديال الدولة أولا.

وثانيا، في سياق ما أكده السيد الوزير ديال الميزانية على أنه اللي تيربح بزاف يخلص بزاف، هاذو عندهم بزاف خصهم يخلصو بزاف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

الأمر يتعلق بالدخول العقارية، احنا تنقولو بأن هاذي نوعان، ودرنا فيها طريقتين اللي يعني استيفاء هذه الضرائب.

أولا الناس اللي ما عندهومش الطريقة باش يديرو المحاسبة، تنقول لهم غادي تخلصو 20% وعندك بطريقة إبرائية، والناس اللي عندهم نظام محاسباتي تيخلص 15% في البداية في المنبع، ومن بعد لما تيدير التصريح يقدر يكون فوق 20% ويقدر يكون أقل من 20%.

وللتذكير، بأن المعدل نتاع الضريبة على الدخل هي اليوم تراوح 20، وما ننساوش بأن حتى الضريبة على الشركات فأقل من 100 مليون نتاع الدرهم هي 20%.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

نتشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن **نقوم بالتصويت على التعديل المقدم من طرف الفريق المحترم (الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية):**

الموافقون= 13؛

المعارضون= 47؛

الممتنعون= 03.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل رقم (2) من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السي لحسن تفضلوا.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل، إعادة النظر في جدول الحساب الضريبي، حيث أنه شريحة الدخل، بطبيعة الحال 60 ألف درهم معفاة من الضريبة، وتخفيض المعدل الأقصى إلى 35%.

هاذ التعديل يهدف إلى تحقيق التوازن في مساهمة كل أشطر الدخول، بطبيعة الحال تخفيف الضغط على الضريبة على الفئات المتوسطة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

المراجعة نتاع الجدول منذ سنتين كانت بداية وكانت كلفة نتاعها هي 2 مليار ونصف ديال الدرهم.

هاذ السنة الحكومة جابت بمراجعة الكلفة نتاعها هي 5 مليار و200 مليون نتاع الدرهم، وزدنا في استجابة وتجاوبا مع التعديلات المقدمة للمتقاعدين في حدود مليار و200 مليون نتاع الدرهم.

نعتقد بأن الإصلاح نتاع الجدول دالضريبة على الدخل اللي جابت به الحكومة واللي الكلفة نتاعو 9 مليار نتاع الدرهم، يستجيب لجزء كبير من العدالة الضريبية، خاصة وأنه كان موجه للدخول الصغيرة والمتوسطة.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

رأي الفريق المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

نتشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نمر إلى التصويت على التعديل المقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

الموافقون= 08؛

المعارضون= 47؛

الممتنعون= 08.

أعرض المادة 73 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 52؛

المعارضون= 08؛

الممتنعون= 03.

شكرا.

المادة I-74 من المدونة العامة للضرائب: ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

التعديل رقم 4.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل تهدف إلى إضافة الوالدين، الأطفال والزوجة فالخصم على الأعباء العائلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

رأي الحكومة؟

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

هو أؤكد ما قلته في اللجنة للسيدة المستشارة، بأن الوالدين كيجيو قبل الاعتبارات نتاع الخصم من الدخول، وهاذي هي التقاليد والعادات نتاع الأسر المغربية، وبالتالي لا داعي لإدخال هذه المصاريف في خصم، نعتبر كما قلت الوالدين والاعتناء بهم في غنى عن هذا.

فبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

رأي الفريق.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

والوالدين ما معاهمش اللعب.

نتشبث.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمر إلى التصويت على تعديل فريق الاتحاد المغربي للشغل:

الموافقون= 17؛

المعارضون= 46؛

الممتنعون= 00.

أعرض المادة I-74 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت على مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 78 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة I-82 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 83 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 86 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 88 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 89 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

وورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التعديل رقم (3).

الكلمة للسي نازهي.

تفضلوا السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

أنا مباشرة الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للتجار اللي كيساوي الضريبة المفروضة عليه 2 المليون ديال الدرهم.

كنقترحو 3 مليون ديال الدرهم، هذا التعديل الرفع من رقم الأعمال المفروضة على الضريبة بالنسبة للتجار الصغار واستحضار طبيعة أنشطتهم التجارية، لنرفع رقم المعاملات دون أن يكون لذلك أثر على الأرباح المحققة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي لحسن.

رأي الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

اليوم التجار محددين فـ2 دالمليون عاد باش يديرو نظام محاسباتي، العدد أكثر من 85% تيديرو ماشي حتى 2 دالمليون، تيديرو قل من مليون نتاع الدرهم.

وبالتالي نعتقد بأننا نرفعو السقف نتاع هاذ الحد من 2 لـ 3 لا مبرر له.

والتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق.

المستشار السيد لحين نازهي:

نتشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن **نمر إلى التصويت على تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:**

الموافقون= 05؛

المعارضون= 47؛

الممتنعون= 11.

أعرض المادة 89 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 91 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 92 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)،

ورد بشأنها تعديل من المستشارين لبنى علوي وخالد السطي، التعديل رقم (1).

السي خالد تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال التعديل يهدف إلى الإعفاء من الخصم على غرار مجموعة من المعدات والمركبات، والقصد بها السيد الوزير هو سيارات الإسعاف وسيارات نقل الأموات والمعدات الطبية، خصوصا وأن هاذ الشريحة من المهنيين أصلا مستثنين من الدعم اللي خصصته الحكومة لمختلف وسائل النقل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

السيارات اللي تحدثتو عليها في التعديل هي سيارات اليوم كتقتنيها وزارة الصحة والمصالح نتاعها، وكتقتنيها من السوق الداخلي، وحتى لما كيكون قطاع خاص كيقتني هاذ السيارات، فهي من السوق الداخلي ولا تشكل الواردات إلا حالات استثنائية، سواء القطاع العام أو القطاع الخاص.

وبالتالي لا نرى مبررا لإعفاء بعض السيارات وإحداث رسم خاص لها في هذا الأمر.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

هو كاين السيارات ومعدات طبية، وما إلى ذلك.

كنتشبثو السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نمر إلى التصويت على التعديل (للمستشارين لبنى علوي وخالد السطي):

الموافقون= 11؛

المعارضون= 47؛

الممتنعون=05.

إذن **أعرض المادة 92 من المدونة العامة للضرائب**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا

المادة 99 لم ترد في المشروع ورد بشأنها تعديل من طرف المستشارين لبنى علوي وخالد السطي، التعديل رقم 2.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل السي خالد السطي.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

في نفس السياق، ونظرا لأهمية تقديم خدمات صحية وإنسانية لمختلف شرائح المجتمع، بما فيهم بطبيعة الحال فالمناطق النائية كذلك لها نفس يعني الهدف هو إضافة كذلك خدمات النقل الصحي إلى الاستفادة من..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

رأي الحكومة؟

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

هو نفس الموضوع نتاع التعديل السابق، ونفس الاعتبارات اللي سلفت الذكر نتاعها.

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

نتشبثو السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نمر إلى التصويت على التعديل (للمستشارين لبنى علوي وخالد السطي):

الموافقون=11؛

المعارضون= 47؛

الممتنعون=05.

إذن **المادة 102 من مدونة العامة للضرائب**: (كما أضافتها اللجنة)

هاذي فقط للملاءمة مع التعديل الوارد في 92.

الموافقون: بالإجماع.

المادة 103 لم ترد بالمشروع ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم 4.

تفضلوا السيد لحسن نازهي.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

التعديل أنه يستفي الطلب من حق اسرتجاع 50% من الضريبة على القيمة المضافة، المؤداة عن عقود الكراء المبرمة من أجل السكن الجامعي وفق الشروط وإجراءات محددة بالنص التنظيمي.

التعديل تخفيف العبء المالي على الطبقة خلال الحياة الجامعية للأبناء من خلال تمكينهم من استرجاع الضريبة على القيمة المضافة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على الموضوع المطروح.

السكن الجامعي هو مشروع كاين فالأولويات نتاع قطاع التعليم العالي والحكومة، الهدف هو الرفع بشكل سريع من وتيرة إنجاز هاذ الأحياء في علاقة تشاركية مع القطاع الخاص لمواجهة الخصاص اللي كاين فالأحياء الجامعية.

واللجوء إلى الكراء، والكراء يكون بالفوترة وتكون فيه القيمة المضافة، اليوم نعتقد بأنه يشكل، يمكن استثناء، إن لم أقل غير موجود، وبالتالي إدراج هاذ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في عقود كراء يعمل بها الطلبة في كراء مساكنهم خارج الأحياء الجامعية، لن يحل المشكل في شيء.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

رأي الفريق.

المستشار السيد لحسن نازهي:

اللي وضح السيد الوزير، تنسحبو هاذ التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن **نمر إلى المادة 115 المكررة من المدونة العامة للضرائب**: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 123 من المدونة العامة للضرائب ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التعديل رقم (5).

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد، تنضيفو المنتجات الصيدلية، المستلزمات الطبية التي تدخل في العلاج الطبي المدني، المستلزمات الطبية المستعملة في عملية علاج المياه البيضاء، العدسة، إلى آخره.

هاذ الإعفاء، السيد الرئيس، المنتجات الصيدلية، المستلزمات الطبية، على القيمة المضافة حسب الاستيراد، إعفاء المستلزمات الطبية من الضريبة على الدخل حسب الاستيراد، من شأن هذا التعديل أن يساهم في التخفيض كلفة العمليات على شريحة المسنين، خاصة وأن 45.000 عملية تظل معلقة بسبب الهشاشة الاجتماعية لهاته الفئات من المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

أقول المقاربة نتاع القيمة المضافة عند الاستيراد نتاع المستلزمات الطبية، واللي كترتبط لا في المدونة الجمارك في الفصل 30 ولا القيمة المضافة على الأدوية، على هاذ المنتجات بشكل عام فالمادة 8 من مدونة الضرائب، تخضع لواحد العمل بديناه السنة الماضية.

واصلنا هاذ السنة بمجموعة من الإجراءات، تواصل اللجنة المشتركة اللي فيها كل المتدخلين سواء المهنيين، سواء قطاع الصحة أو لا المصالح نتاع وزارة الاقتصاد والمالية والتجارة.

وكلما تبين الأمر بأنه فيه حاجة أن نسترد بكلفة أفضل راه تناخذو الإجراءات، لأن ما ننساوش بأن كاين صناعة وطنية، كاين منتوجات وطنية، وبالتالي الحفاظ على هاذ التوازن شيء أساسي.

فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي لحسن نازهي.

المستشار السيد لحسن نازهي:

تنتشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن **نمر إلى التصويت على التعديل (لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)**:

الموافقون= 04؛

المعارضون= 48؛

الممتنعون= 11.

أعرض المادة 123 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 124 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 125 من المدونة العامة للضرائب ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي، التعديل رقم (4)

الكلمة للسي مبارك السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

تمسكنا بهاذ التعديل الخاص بالرفع التدريجي لحصة الجماعات الترابية على القيمة المضافة في نقطتين كل ثلاث سنوات، لتصل إلى 36% من هنا إلى 2030.

واحنا تنشكرو الحكومة على الزيادة ديال 2% للجماعات المحلية، لأن فالحقيقة السيد الوزير، الجماعات المحلية الاعتمادات دياولها، وخصوصا القروية منها واللي ما عندهاش، هذا هو الطلب ديالنا، باش حتى هاذ الجماعات باش تقوم بالدور ديالها المنوط بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد المستشار على الملاحظة نتاعو.

أهمية الجماعات المحلية لا يجادل فيها اثنان، وللتذكير فالحكومة اليوم يعني رفعت من حصة الضريبة على القيمة المضافة للجماعات المحلية لأول مرة منذ إحداث هذا الرسم، يعني 30% راوحت نفسها لمدة عقود، الحكومة بمجرد ما درنا الإصلاح نتاع الضريبة على القيمة المضافة وبانت البوادر الأولى لنتائج هذا الإصلاح، بادرت إلى الرفع من هذه الحصة من 30 لـ 32.

أذكر بأن كل نقطة نتاع (TVA) هي مليار ونص نتاع الدرهم، ونعتقد بأنها بداية عملات عليها الحكومة إن شاء الله، ستترسخ بترسيخ نتائج الإصلاح الضريبي مستقبلا.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

ما نتمناوه السيد الرئيس، نتمناو من الحكومة يكون عندها فائض حقيقي وتروف على الجماعات المحلية.

وكنسحبو هاذ التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن **أعرض المادة 125 من المدونة العامة للضرائب**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 127 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 129 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 131 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 133 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 135 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 137 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 139-I من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 145-X من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 160 المكررة من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 161 المكررة من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 173 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 174 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة III-180 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 186 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 201 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 208 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة II-219 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 222 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة I-225 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة I-228 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 230 المكررة من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة I-241 المكررة من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 247 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

ورد بشأنها تعديلان من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم (6) والتعديل رقم (7).

تفضلوا السي لحسن نازهي.

المستشار السيد لحسن نازهي:

بالنسبة للتعديل رقم 6 دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية، بالنسبة للأجير كاين التعديل محل نديرو 35 سنة عند تاريخ إبرام أول عقد شغل، كنقترحو 45 سنة عن تاريخ إبرام أول عقد الشغل.

يهدف هذا التعديل إلى تمديد الآجال والرفع من السن القانوني للاستفادة من هاذ المقتضى بالنظر لما خلفته الجائحة فيما بعد من قبل ارتفاع معدل البطالة وما قد يشكله الإعفاء من دعم المقاولات من أجل إحداث مناصب الشغل.

بالنسبة للتعديل رقم 7، في نفس السياق تقريبا السيد الرئيس، يتم تشغيل الأجير، كاين عندنا تعديل بالنسبة للمدة من فاتح يناير 2021 إلى 31 ديسمبر 2030، حسب مدونة الضرائب يعفى بصفة انتقالية من الضريبة على الدخل الأجير المدفوع من طرف المقاولة أو الجمعية أو التعاونية الأجير بمناسبة أول تشغيل له خلال 36 شهرا الأولى ابتداء من تاريخ التشغيل.

هاذ التعديل كهدف لتشجيع لهذا الإجراء، نقترح تمديد شرط تشغيل الأجير في إطار عقد شغل غير محدد المدة والمبرمة في الفترة من فاتح يناير 2021 إلى غاية 31 ديسمبر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي لحسن نازهي.

رأي الحكومة في التعديلين.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

هو هاذ الإجراءات كلها مرتبطة بتشجيع التشغيل، التعديل الأول باش نطلعو السن لابد من التذكير بأنه 2022 كنا في 30 سنة طلعناها لـ 35 سنة، معتقدين جميعا بأن 35 سنة يعني عمر نعتبره أنه خص يكون فيه الشاب يعني قطع أشواط في كاع المراحل المهنية نتاعو، ماشي عاد غادي يدخل للتشغيل.

التعديل الثاني لم يسمح له أي تبرير، لأن العدد أو السنة نتاع خلق المقاولة ما بقاش فهاذ الأمور اللي جابت الحكومة الجديدة، لأن ما تتحددش لا سنة خلق المقاولة ولا العدد ولا الدبلوم، بالتالي ما بقاش

عندو تبرير.

التعديلين غير مقبولين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

بما أن التعديلين مرتبطين بالتشغيل كنتشبثو بهم.

السيد رئيس الجلسة:

نمر إلى التصويت على التعديلين (لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل):

إذن **أبدأ بالتعديل رقم 06**:

الموافقون= 04؛

المعارضون= 48؛

الممتنعون= 12.

أعرض التعديل رقم 7 للتصويت:

الموافقون= 04؛

المعارضون= 48؛

الممتنعون= 12.

أعرض المادة 247 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 250 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 261 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن **أعرض البند الأول من المادة 8 من المدونة العامة للضرائب برمته للتصويت كما عدلته اللجنة:**

الموافقون= 52؛

المعارضون= 08؛

الممتنعون= 03.

إذن، **بعدما صوتنا على جميع المواد المغيرة والمتممة للمدونة العامة للضرائب، ننتقل للبند الثاني من المادة 8 الخاص بتتميم المدونة العامة للضرائب بمواد الفرع السادس من الباب الثالث من القسم الثاني من الجزء الأول من الكتاب الأول، ومواد القسم السابع من الكتاب الثالث ومواد القسم الثامن، كما أضافته اللجنة والمتعلق بالمساهمة الاجتماعية للتضامن على أرباح منشآت ألعاب الحظ:**

المادة 70 المكررة المتممة للمدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

أعرضها للتصويت:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 04.

المادة 70 المكررة مرتين المتممة للمدونة العامة للضرائب: (كما نسختها اللجنة)

الموافقون= 55؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 04.

المادة 154 المكررة ثلاث مرات المتممة للمدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 54؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 04.

المادة 160 المكررة مرتين المتممة للمدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 160 المكررة ثلاث مرات المتممة للمدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 203 المكررة مرتين المتممة للمدونة العامة للضرائب: (كما

عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 206 المكررة المتممة للمدونة العامة للضرائب ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي، التعديل رقم (5).

تفضلوا السي مبارك السباعي.

السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

تمسكنا بهاذ التعديل، يهدف لحذف الجزاءات والغرامات المنصوص عليها في هذه المادة على الأشخاص الذين يقومون بإجراء التسجيل بطريقة إلكترونية، مراعاة لكون الأخطاء في بعض الأحيان ترد خارج إرادتهم.

ولهذا نقترح كذلك على الأقل تقييد تسليم شهادة التسجيل، هاذ الإنسان يجيب شهادة التسجيل وما نعطوهاش ليه حتى يصحح الخطأ ديالو، هذا هو الهدف ديالنا من هاذ التعديل بلا ما نديرو ليه جزاءات ولا، هذا هو اللي كاين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

هو العمليات ديال التسجيل والأشخاص اللي كيقومو بها معروفين، سواء محامين أولا العدول أولا (les notaires).

اليوم العمليات نتاع التحفيظ تيديروها بطريقة إلكترونية، نفس العملية خصها تقدم لإدارة الضرائب فعملية التسجيل، ما شي الهدف نتاعها غير الأداء دالواجبات التسجيل، الهدف نتاعها أيضا هو تكون واحد القاعدة نتاع المعلومات عند الإدارة نتاع الضرائب، لأن ملزمة أولا باش تحافظ على ذاك المعلومات لخمس سنوات إلى غير ذلك.

هاذ المسألة دالخطأ، خاصنا ناخذو الإجراء ككل، تنقولو أودي بنفس الطريقة اللي كتدير التحفيظ دير معلومات التسجيل بطريقة إلكترونية، إيلا غلطتي عندك شهر باش تصلح الغلط نتاعك، ولكن والجزاء وبطريقة تشاركية ماشي الهدف نتاعو هو أننا نضربو أولا نديرو شي غرامة، هاذيك الغرامة كان المقترح هي 10.000، هبطناها إلى غرامة رمزية نتاع 1000 درهم، وهاذ الشي تم بالتشارك مع هاذ المعنيين بالأمر.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

المستشار السيد مبارك السباعي:

نسحب التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا، يسحب التعديل.

أعرض المادة 206 المكررة المتممة للمدونة العامة للضرائب: (كما وردت على مجلس المستشارين)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 221 المكررة مرتين المتممة للمدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 293 المتممة للمدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 294 المتممة للمدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 295 المتممة للمدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 296 المتممة للمدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 297 المتممة للمدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 298 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

وورد تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم (8) يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم 298 بشأن إحداث الضريبة على الثروة.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

السي لحسن نازهي.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

المادة إحداث الضريبة على الثروة خصوصا فيما يتعلق بالودائع، الحسابات البنكية والعقارات والأسهم والمستندات، 0.20 بالنسبة لـ 10 مليون إلى 100 مليون درهم، 0.25 لـ 100 إلى 500.

يهدف هذا التعديل إلى إحداث مساهمة فعلية للأغنياء في التكاليف العمومية وتنمية البلاد بهدف تحقيق مداخيل إضافية لخزينة الدولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

رأي الحكومة..

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

هو كما سبقت الإشارة كيف شرحت قبل، فالضريبة على الشركات ولا الضريبة على الدخل تتعرف إصلاح مازال ساري المفعول، ننتظر سنة 2025 لأن أصحاب 35 طلعو إلى 40، 30 طلعناهم إلى 35، الضريبة التضامنية باقي كاينة لإجراء تقييم شامل، وآنذاك نشوفو اشنو هي الإصلاحات التي سيتم إدخالها على هذا النظام.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي لحسن.

المستشار السيد لحسن نازهي:

تنتشبثو السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن **نمر إلى التصويت على التعديل المقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:**

الموافقون= 09؛

المعارضون= 47؛

الممتنعون= 08.

المادة 299 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 300 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 301 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 302 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 303 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن **أعرض البند الثاني من المادة 8 من المدونة العامة للضرائب برمته للتصويت:** (كما عدلته اللجنة)

الموافقون= 55؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

إذن **نمر للبند الثالث من المادة 8 الخاص بنسخ أحكام 4 من المادة 3 و4 من المادة 30 من المدونة العامة للضرائب والمادة 12 من قانون المالية رقم 44.01 للسنة المالية 2002:**

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

ونمر للبند الرابع من المادة 8 الخاص بتاريخ دخول حيز التطبيق:

(كما عدلته اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

أعرض المادة 8 برمتها للتصويت (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون= 53؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 03.

إذن بعدما انتهينا من مواد المدونة العامة للضرائب نمر إلى باقي المواد المتعلقة بالميزانية العامة.

المادة 9 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 10 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

وورد تعديل من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، التعديل رقم (6) يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم 10 مكررة.

الكلمة للسي يوسف تفضل.

المستشار السيد يوسف إيذي:

يهدف هذا التعديل إلى توسيع العرض بالنسبة للسكن ودعم القدرة ديال المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود للاستفادة من هاذ الامتيازات اللي كتقدم الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

لابد من وضع هذا الإجراء فالإطار نتاعو التاريخي.

أولا، كان الدعم ديال السكن عبر الإجراءات الضريبية، سلات في 2021 جا إجراء جديد بالدعم المباشر للأسر لتقتني سكنها، كما قلت، لحد اليوم الحمد لله الأعداد في تصاعد كبير والاستفادة من الأسر، سواء الفقيرة والمتوسطة يتزايد.

اليوم علاش اخترينا 22، لأن فذاك الوقت اللي تسالا، ولكن تفتح المجال لكل هذه المساكن اللي كانت قبل لاستعمالها في إعادة الإسكان نتاع الناس اللي كاينين فدور الصفيح في كل المدن، وهذا برنامج يكمل هذا ويجيب على هاذ التساؤل.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

كنسحبوه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن **نمر إلى المادة 11 من مشروع قانون المالية:** (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 12 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 13 من قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 14 من مشروع قانون المالية: ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي، التعديل رقم (6).

السي مبارك السباعي، السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

كنقترحو من خلال هاذ التعديل تخصيص منحة شهرية للشباب حاملي الشواهد العليا لدعمهم اجتماعيا وتمكينهم من البحث عن الشغل، مستحضرين الورش المقبل في ملف الحماية الاجتماعية المتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل، ونقترح تحديد أفق زمني محدد للاستفادة من هذه المنحة.

احنا تنقولو هاذ الشباب حاملي الشواهد على الأقل نعطيوهم واحد المنحة غير باش يتنقل من مدينة إلى مدينة ولا من مكان إلى مكان، تكون عندو باش يقلب على الشغل، هذا هو اللي تنطلبو احنا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

نتفهم الاهتمام اللي كاين للجميع، ولكن الحكومة كيف قال السيد الرئيس الحكومة من أولى الأولويات هي المعالجة السريعة لإشكالية تشغيل الشباب بشكل عام، وهذا هو المغزى من مجموعة من الإجراءات جابتها الحكومة، لا للشباب اللي عندو الدبلوم ولا اللي ما عندوش الدبلوم، بالمنح نتاع فرص التدريب فين ما كان والإدماج فين ما كان، وعلى ودها جبنا ذاك التعديل نتاع حتى التدريب أنه كيرافق الشاب باش يتنقل باش تسهل عليه هاذ العملية نتاع أنه ماشي يكون مضطر يدير ذاك التدريب فواحد المدينة معينة، إلى غير ذلك.

بالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

كنتشبثو السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نمر إلى التصويت على التعديل المقدم من طرف الفريق الحركي:

الموافقون= 17؛

المعارضون= 48؛

الممتنعون= 00.

شكرا.

أعرض المادة 14 من مشروع قانون المالية: (كما وردت على مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 15 من مشروع قانون المالية: ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي، التعديل رقم (7).

الكلمة للسي مبارك السباعي، السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

نتشبث بهذا التعديل والهادف إلى إدراج أسطول النقل المزدوج ضمن المركبات المعنية بالاستفادة من صندوق مواكبة إصلاح النقل الطرقي الحضري والربط بين المدن بنفس الشروط، أي اللي تنقولو احنا النقل المزدوج اللي فات 15 سنة حتى هو خصو يجري عليه ما جرى على عدد ديال الحافلات والطاكسيات، هذا هو اللي تنطلبو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

رأي الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

لأن كيف قلنا في النقاشات نتاعنا على الإصلاح نتاع هاذ الصندوق، هاذ السنة ضفنا فيه النقل المدرسي الذي اعتبره السيدات والسادة المستشارين أساسيا، وقولت فالاجتماع فاللجنة بأن النقل المزدوج نؤمن بدوره في كل ما قال السيد المستشار، وغادي راه يتدرس مع القطاع المعني، وغادي نشوفو الآليات واش هاذ الصندوق ولا آليات أخرى لمعالجة هاذ الإشكال مستقبلا.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

رأي الفريق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

نتشبث.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمر إلى التصويت على التعديل المقدم من طرف الفريق الحركي:

الموافقون= 18؛

المعارضون= 48؛

الممتنعون= 00.

إذن أعرض المادة 15 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 16 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16 المكررة من مشروع قانون المالية: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

إذن الآن أعرض الباب الأول من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون= 48؛

المعارضون= 13؛

الممتنعون= 05.

شكرا.

الباب الثاني: أحكام تتعلق بالتكاليف.

أعرض المادة 21 للتصويت: (كما وردت على المجلس)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

أعرض المادة 22 للتصويت: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23: (كما وردت من مجلس النواب)

ورد بشأنها عشر (10) تعديلات: الأول من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية رقم (7)، وتعديلان من فريق الاتحاد المغربي للشغل (5 و6)، وثلاثة تعديلات من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (9؛ 10؛ 11)، وأربع تعديلات من المستشارين البرلمانيين لبنى علوي وخالد السطي (3؛ 4؛ 5؛ 6):

إذن الكلمة لأحد مقدمي التعديل من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية لعرض التعديل رقم 7.

تفضلوا السي يوسف أيذي.

<u>المستشار السيد يوسف أيذي:</u>

السيد الرئيس المحترم،

هاذ التعديل يأتي في إطار تنزيل أول نقطة من الاتفاق الحكومي ديال 23 يوليوز 2024، والذي جاء فيه الالتزام بالحفاظ على جميع الحقوق والمكتسبات لفائدة مهنيي الصحة في الوظيفة العمومية، مع تخويل القانون المتعلق بالوظيفة الصحية، الحفاظ على صفة الموظف العمومي لفائدة مهنيي الصحة.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

السيد الوزير..

<u>السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:</u>

فيما يخص هاذ التعديل قلنا بأنه الإصلاح اللي تدار فقطاع الصحة فجميع المراحل نتاعو أولا تم بشكل تشاركي.

والتعديل اللي جبناه فمجلس النواب كان هو النتيجة ديال الحوار اللي كان تدار خلال المناقشة نتاع مشروع قانون المالية بمجلس النواب مع الفرقاء الاجتماعيين، وكما قلت، في جميع الحالات والأحوال لن يكون هناك إصلاح إلا بطريقة تشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين لقطاع الصحة واللي في نهاية المطاف كل العاملين في قطاع الصحة راهم موظفين عموميين لقطاع الصحة ولن تزول عنهم هذه الصبغة في جميع التطورات، وكما قلت هوما الركيزة الأساسية لإنجاح هاذ الإصلاح.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

إذا اسمحتو هناك اقتراح لتقديم جميع التعديلات مادام أنها مرتبطة فيما بينها ونسمع لرأي الحكومة جملة بالنسبة لجميع التعديلات، ما رأيكم؟

<u>المستشار السيد خالد السطي:</u>

التعديل اللي متقارب هو ديال الصحة كان المفروض يقدمو السيد المستشار ديال الفريق الاشتراكي ونقدموه كذلك لأنه نفسو باش السيد الوزير يعطينا الجواب.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نستمر تعديل من بعد تعديل، ولا كان رأي الحكومة مشابه غيقول لنا نفس الرأي وغادي نسمعو لو، بالنسبة لرأي الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد يوسف أيذي:

نتشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن **نمر إلى التصويت على التعديل رقم 7 ديال الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:**

الموافقون= 18؛

المعارضون= 47؛

الممتنعون= 00؛

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم التعديل رقم 5.

المستشارة مينة حمداني تفضلوا.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

فيما يخص التعديل رقم 5 هو كيخص الرفع ديال المناصب المالية المحدثة برسم الميزانية من 28.906 المناصب إلى 45.106 المناصب.

طبعا، هناك خصاص كبير في الموارد البشرية بمختلف الوزارات والمصالح المركزية، لكن التعليم والصحة كتبقى، كما أكدتم على ذلك السيد الوزير أكثر من مرة، من أهم القطاعات في بلادنا.

لذلك، فالاستقرار المهني لشريحة موظفي الأكاديميات هو مهم جدا، ومن جهة أخرى فإن مختلف المشاكل التي يعرفها قطاع التشغيل راجع لعدم التطبيق السليم لمدونة الشغل، والسبب في نظرنا هو ضعف عدد مفتشي الشغل.

لذلك، فإن توظيف مفتشي الشغل هو حاجة ماسة لتسوية جميع هذه المشاكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

احنا متفقين مع السيدة المستشارة، بأن الموظفين دالقطاع الصحة والتعليم هوما الركيزة وهوما اللي يكونو فقلب الإصلاح.

الحل فالقطاع نتاع التربية تم بشكل قطعي، أتحدث اليوم عن نظام أساسي واحد، أينما وجد رجل التعليم ترقيته وإدماجه وانتقاله من الدرجات، وانتقاله بين المناطق يخضع لنفس النظام.

تمت مراجعة هاذ النظام الأساسي بشكل جذري، كانت عندنا الفرصة البارح تحدثنا بالأرقام، لا بأس بإعادة ذكرها، لأن كل الفئات نتاع رجال التعليم وتستحق ذلك، استفادت من هذه الزيادات.

نفس المنطق ونفس المقاربة هي التي سيتم بها معالجة الموظفين نتاع وزارة الصحة، الهدف هو ليس الاستقرار لوحده، بل أننا نخليوهوم، وهاذي هي القناعة نخليوهوم هوما المحرك الأساسي نتاع الإصلاح، وهوما اللي حملو الإصلاح، لأن بدونهم ما كاينش هاذ الإصلاح.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

إذن **أعرض التعديل المقدم من طرف الاتحاد المغربي للشغل للتصويت:**

الموافقون= 18؛

المعارضون= 43؛

الممتنعون= 00.

الكلمة كذلك للاتحاد المغربي للشغل لتقديم التعديل رقم 6.

المستشارة المحترمة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يروم هذا التعديل الحفاظ به:

أولا، على صفة الموظف العمومي والتي نطالب بصونها في الجامعة الوطنية للصحة المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، كما تم الاتفاق عليه في محضري الاتفاق ديال 29 دجنبر 2023 و26 يناير 2024؛

ثانيا، صرف أجور الموظفين مباشرة من الميزانية العامة للدولة،

فصل نفقات الموظفين، كما هو الشأن حاليا ودون الحاجة إلى نص تنظيمي، لأن الأصل هو صرف الأجور من الميزانية العامة للدولة وربط كيفية تطبيقه بصدور نص تنظيمي قد يفقد الموظفين مركزية أجورهم في السنوات المقبلة.

بالنسبة للفقرة 4، نفس التعليل السيد الوزير، مع ضرورة استثناء موظفي وموظفات مديرية الأدوية والصيدلة، الذين لم يتقدموا بطلب إدماجهم بالوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية، وسيتم إعادتهم إلى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بحكم القانون ويبقون خاضعين للنظام القانوني الذي كانوا يحوزونه قبل إجراء عملية الإلحاق.

بالنسبة للفقرة 5، السيد الوزير، نفس التعليل السابق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

رأي الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

أنا فرصة لأؤكد مرة أخرى، بأن صفة الموظف العمومي لم يتحدث فيها أي أحد، ما يمكنش اليوم، الطبيب بطبيعة الحال والممرض والتقني وكل موظفي قطاع الصحة، هم موظفون عموميون، الأجور نتاعهم الدولة هي اللي كتكلف بها من ألفها إلى يائها، أنا لا أعرف موظفا واحدا في قطاع الصحة العمومية اللي كيتخلص بشي حاجة أخرى.

اليوم، الطابع القانوني، المراكز الاستشفائية اليوم اللي كاينة الجامعية، هي مؤسسات عمومية اليوم، اليوم، المستشفى الجامعي ديال ابن سينا وابن رشد وديال وجدة وديال مراكش، كلها مؤسسات عمومية، ولكن هاذوك الموظفين أو لا الأطباء الذين يزاولون داخل هاذ المؤسسات أو لا الممرضين اللي كيزاولو هم موظفون عموميون.

واللي مهم وأساسي هو هاذ الإصلاح المؤسساتي اللي غيتدار، غيتدار بتشارك مع هاذ الناس وغادي يشوفو الصيغة اللي تكون أفضل مما هو عليه اليوم، لا من حيث التحفيزات، لأن الحكومة تؤمن، نؤمن إيمانا قاطعا على أن بدون انخراط هاذ الفئات نتاع الموظفين العموميين اللي هوما كنفتخرو بيهم وكتفتخر بيهم بلادنا، ما يمكناشاي ننجحو الإصلاح نتاع قطاع الصحة.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نثمن موقفكم وشرحكم الوفي لموقفكم، والذي يؤكد موقفنا السيد الوزير، ومع ذلك نتشبث بموقفنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن **نمر إلى التصويت على التعديل رقم 6 المقدم من الاتحاد المغربي للشغل**:

الموافقون= 18؛

المعارضون= 42؛

الممتنعون= 00.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم 9.

السي لحسن نازهي تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل جاء في البند اللي كيعلن رئيس الحكومة توزيع 500 منصب مالي في مختلف الوزارات والمؤسسات، تيقول بأن تخصيص 200 لفائدة أشخاص في وضعية إعاقة، كنضيفو 100 منصب مالي لفائدة مفتشي الشغل، نظرا للخصاص المهول اللي تيعرفو قطاع مفتشي الشغل، تنقترح هاذ 100 لهذه الفئة، بحيث يجب العمل على تزويد جهاز تفتيش الشغل بالموارد البشرية واللوجيستيكية بما يضمن السير العادي للجهاز خلال ممارسته المتعددة والسهر على تنفيذ مدونة الشغل في القطاعات والمقاولات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

رأي الحكومة؟

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

نعم المراقبة دالشغل والمراقبين والمفتشين أساسيين باش نراقبو المقاولات والتصريحات نتاعهم.

يجب أولا أن نسجل بأن هاذ التصريحات دالمقاولات يعني عرفت

في السنوات الأخيرة تطور جد إيجابي، وتعطت مجموعة من المناصب المالية لقطاع الشغل في هذا الاتجاه، وإيلا كان تطور وضرورة لتحويل مناصب من عند السيد رئيس الحكومة لهذا القطاع راه كتدار خلال السنة.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

رأي الفريق المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

كنعتبروها ضرورة حالية وراهنية.

كنتشبثو.

السيد رئيس الجلسة:

إذن **نمر إلى التصويت على التعديل المقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية للشغل**:

الموافقون= 18؛

المعارضون= 41؛

الممتنعون= 00.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التعديل رقم 10.

تفضلوا السي نازهي.

المستشار السيد لحسن نازهي:

بالنسبة للتعديل يروم في سياق بناء الدولة الاجتماعية، مجموعة القطاعات اللي كتعتبر من أسس تعزيز الدولة الاجتماعية، خصوصا الصحة والتعليم، تنقترحو مجموعة ديال المناصب، أولا بالنسبة للقطاع ديال، هذا بالإضافة ديال الشغل وقطاعات متنوعة كاينة الأرقام، تنضيفو التعليم 20.000 منصب مالي، يتم إضافتها.

التعديل يروم تحويل مناصب مالية خاصة بأطر الأكاديمية من ميزانية التسيير والمعدات إلى مناصب ممركزة في إطار تفعيل اتفاق الوزارة مع النقابات، وكذا إحداث 10.000 منصب مالي لفئة المربيات ومربي التعليم الأول.

أولا، لأن التعليم الأولي كيتعتبر الحجر الزاوية في المنظومة التعليمية وتيتعبر المرحلة التأسيسية، التي تؤثر بشكل كبير على مسار التعليم والتكوين لدى الأطفال، لذلك من أجل إنجاح هاذ المنظومة والمحور ديالها هو المربيات، لابد من إدماجهم والنهوض بأوضاعهم المادية والاجتماعية عبر إدماجهم في الوظيفة العمومية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

كما قلت بأن قطاع التعليم ولا الصحة، أولا في إحداث المناصب المالية الحكومة تمدهم بما يحتاجون من المناصب، قطاع الصحة وصلنا اليوم لـ 6500، التعليم نفس الوتيرة، وهاذ الشي تيخضع لواحد الدراسات محينة ودقيقة حسب عدد المدارس اللي خلقنا من جديد، حسب العدد نتاع الأطفال اللي من المحتمل أنهم يجيو لهاذ المدارس، فالصحة نفس الشيء، الخريجين والعرض الصحي، إلى غير ذلك.

وبالتالي فهاذ التعديلات غير مقبولة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

رأي الفريق؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

كنتشبثو السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نمر إلى التصويت على التعديل:

الموافقون = 17؛

المعارضون= 43؛

الممتنعون= 00.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

التعديل رقم 11.

السي لحسن نازهي تفضلوا.

المستشار السيد لحسن نازهي:

في نفس السياق، المسألة ديال أولا أن هذا التعديل يروم إلى تنزيل أول نقطة في الاتفاق الحكومة لـ 23 يوليوز 2024 مع النقابات، التزام بالحفاظ جميع الحقوق المكتسبة لفائدة مهني الصحة في الوظيفة

العمومية، بإضافة كذلك التوظيف الذي يروم حول توظيفهم، طبقا للمادة 15 من الفقرة 08.22، وكذلك توظيفهم طبقا للمادة 18 نظرا لأداء الأجور..

كذلك، بالنسبة للتطبيق السليم للمادة 17 من القانون 08.22 الذي ينص: لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون الوضعية النظامية المخولة بموجب النظام الأساسي لمهني الصحة بالمجموعة للأشخاص الذين تم نقلهم تطبيقا للمادة 16 أقل من تلك التي كان يستفيد منها المعنيون بالأمر في إطارهم الأصلي في التاريخ القديم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

هي المجموعات الصحية الجهوية مازال ما تخلقاتش، مازال ما تعينولهاش المدراء نتاعهم اللي تيتعينو في مجلس وزاري، ومازال القانون دالوظيفة الصحية ما جاش هو اللي قلت غادي يتدار بطريقة تشاركية واللي غادي يضمن الحقوق والامتيازات والتحفيزات اللي غادي تجعل من هاذ الأقطاب ومن الفاعلين، من الموارد، يعني من الأطباء والممرضين، غادي تجعل منهم ركيزة أساسية في النهوض بالعرض الصحي العمومي بشكل عام.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

رأي الفريق؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

نتشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمر إلى التصويت على التعديل رقم 11 لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

الموافقون= 17؛

المعارضون= 44؛

الممتنعون= 00.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من المستشارين البرلمانيين لبنى علوي وخالد السطي، التعديل رقم 3.

الكلمة للسي خالد السطي.

تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال السيد الوزير في إطار المناصب المالية اللي عند السيد رئيس الحكومة بغينا نخصصو منها 100 منصب لتوظيف تخصص أو أساتذة اللغة الأمازيغية، بالإضافة إلى تخصيص 20 منصبا لمجلسي البرلمان.

أكيد، السيد الوزير، الحكومة سبق خصصت مليار درهم لتعليم وتنزيل اللغة الأمازيغية في أفق 2025، أيضا المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تحدث مرارا وتكرارا عن وجود خصاص في أساتذة اللغة الأمازيغية وفي تأخر ورش الأمازيغية اللي انطلق بطبيعة الحال في 2003.

أكيد لذلك، ومن منطلق الإلحاح إن الله يحب العبد الملحاح هادي هي المرة الثالثة ونحن نتقدم إليكم بهذا المقترح حول توسيع عرض وتعليم اللغة الأمازيغية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

وكلما كان الطلب نتاع السيد المستشار، كلما كانت استجابة الحكومة، فسنويا تنخصصو المبالغ المالية الضرورية واللي التزمت بها الحكومة لتنزيل الأمازيغية، باش توصل لمليار درهم في الولاية الحكومية.

الموارد البشرية شيء أساسي، ولكن العلاج نتاعها راه تيتم في كل القطاعات الوزارية، الأساتذة وهذا راه كاينين عند التربية الوطنية، الإدارات الأخرى وفي مقدمتها وزارة العدل باش تزود المحاكم بالأمازيغية راه كيتعطاو فالمناصب المالية لوزارة العدل، وبالتالي فالمعالجة ماشي تتم من عند رئيس الحكومة ويعطيو واحد 100 منصب، كاين خصاص، كاين نقاش، كاين ضرورة لخلق مناصب، تخلق داخل الأمور، وبالتالي لا داعي لهاذ التعديل.

فهو غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

رأي الفريق، المجموعة.

المستشار السيد خالد السطي:

نتشبثو السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

نمر إلى التصويت على التعديل المقدم من المستشارين لبنى علوي وخالد السطي:

الموافقون= 12؛

المعارضون= 45؛

الممتنعون= 05.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من المستشارين البرلمانيين لبنى علوي وخالد السطي، التعديل رقم 4.

تفضلوا السي خالد السطي.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال كذلك التعديل يهدف إلى تعزيز جهة التفتيش ديال الشغل، كنعرفو السيد الوزير، عدنا أقل من 400 مفتش شغل في المغرب اللي تيزاولو المهام ديال التفتيش والمراقبة، عندنا عشرات الآلاف من المقاولات في حاجة إلى مراقبة وتأطير.

فقط خلال سبعة أشهر مثلا في 2024 وحسب المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية تم إحداث 54 ألف مقاولة، هاذو كلهم بطبيعة الحال وغيرهم في حاجة إلى التفتيش إلى التأطير إلى المواكبة، حل النزاعات ديال الشغل، إلى آخره، لكن تيبقى العدد ديالنا أقل من المعدل الدولي لمفتشي الشغل، خصوصا على أن المعدل اللي عندنا حسب السيد وزير ديال التشغيل هو مفتش شغل واحد لكل 11.000 أجير.

كيف غادي يدير مفتش مع 11.000 أجير؟

شكرا السيد الرئيس.

شكرا الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأي الحكومة..

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

نفس الاعتبارات اللي قلت قبيلة على التشغيل والمراقبة.

فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق.

المستشار السيد خالد السطي:

نتشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نمر إلى التصويت على التعديل المقدم من المستشارين لبنى علوي وخالد السطي، التعديل رقم 4:

الموافقون= 16؛

المعارضون= 47؛

الممتنعون= 00.

الكلمة أيضا لأحد مقدمي التعديل من المستشارين البرلمانيين لبنى علوي وخالد السطي.

التعديل رقم 5 السي خالد.

تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل بطبيعة الحال تهدف إلى الرفع من المناصب المالية وفق الجدول.

اقترحنا كذلك 16.000 منصب لموظفي الأكاديميات لهاذ السنة خارج الجدول ديال المناصب المالية اللي كتعطى من الميزانية العامة ديال الدولة أو كمناصب مالية مركزية.

صحيح، السيد الوزير، كاين نظام أساسي موحد وأنه حاول ما أمكن يساوي ما بين الأساتذة أطر الأكاديميات والأساتذة الرسميين، صحيح كذلك العدد ديالهم يتجاوز ربما 160.000 واحد على المستوى الوطني، لكن لازال مطلبهم هو أداء الأجور ديالهم من الخزينة، يعني كمناصب مالية مركزية.

الشق الثاني في نفس التعديل، يهدف إلى تطوير التعليم الأولي،

كنعرفو، السيد الوزير، على أن عدد المربيين والمربيات على الصعيد الوطني كيتجاوز 50.000 مربية ومربي.

كنعرفو كذلك، السيد الرئيس، الأهمية ديال التعليم الأولي باعتباره مشتل لتكوين الأجيال، هو الأمر التمهيدي ديال التعليم أو المدرسة العمومية بصفة عامة.

أيضا هاذ المربيين والمربيات، السيد الوزير، ياك معايا السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

معاك السيد الوزير، غير السيد وزير العدل أتى ليعزز صفوف الحكومة.

المستشار السيد خالد السطي:

قلت السيد الوزير، هؤلاء المربيين والمربيات كيعيشو الهشاشة، كاين إشكاليات في عقود العمل محددة، عندهم كذلك حتى الإشكالية ديال (SMIG) ربما ما تيوصلوش أحيانا.

لذلك، فكرنا على أنكم تعطيوهم مناصب مالية مركزية من وزارة التربية الوطنية باش يقويو التعليم الأولي اللي محتاجين ليه كاملين فبلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

هاذ الإشكالات تيظهر لي بأنه فالتعديلات السابقة كلها أثرناها.

الخصاص فالتعليم وتوحيد النظام الأساسي لنساء ورجال التربية الوطنية، الموظفين اللي تحدث عليهم السيد المستشار تياخذو الأجور نتاعهم من الخزينة العامة للمملكة بحال كاع الموظفين، الظروف نتاع الاشتغال والترقية كلها خاضعة لنظام موحد، معناه نتحدث اليوم عن نظام موحد.

التعليم الأولي أساسي، اليوم تيدار بشكل تشاركي، الملاحظات اللي بداو بها السيدات والسادة المستشارين على اشتغال بعض الفئات في مناطق معينة اخذيناها بعين الاعتبار، سلمت للسيد وزير التربية الوطنية غادي تعالج في إطار تشاركي بنفس الشكل اللي تدارت به.

وبالتالي فهاذ التعديلات غير مقبولة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

كنتشبثو السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل المقدم من طرف المستشارين لبنى علوي وخالد السطي (رقم 5):

الموافقون= 16؛

المعارضون= 46؛

الممتنعون= 00.

الكلمة لنفس المستشارين المحترمين، خالد السطي تفضلوا، التعديل رقم 6.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعديل رقم 6 يتعلق بالموظفين ديال الصحة، وحتى يتجنب ما حدث في قطاع التعليم، السيد الوزير، وكاين كذلك اتفاق حكومي في 23 يوليوز 2024 واللي جا فيه بالحرف الالتزام بالحفاظ على جميع الحقوق والمكتسبات لفائدة مهنيي الصحة في الوظيفة العمومية مع تخويل القانون المتعلق بالوظيفة الصحية الحفاظ على صفة الموظف العمومي لمهنيي الصحة وأن أداء أجور مهنيي الصحة من الميزانية العامة للدولة في فصل نفقات الموظفين من طرف الخزينة العامة للمملكة.

أيضا، بالإضافة كذلك، التطبيق السليم للمادة 17 من القانون 08.22 والتي تنص على أنه "لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن تكون الوضعية النظامية المخولة بموجب النظام الأساسي لمهنيي الصحة بالمجموعة، للأشخاص الذين تم نقلهم، تطبيقا للمادة 16 أقل من تلك التي كان يستفيد منها المعنيون بالأمر، في إطارهم الأصلي في تاريخ نقلهم".

أيضا، السيد الوزير، لابد نثمن التعديل اللي وافقت عليه الحكومة في مجلس النواب بخصوص هذا الملف ديال الحفاظ على صفة الموظف العمومي للموظفين والأطر الطبية وشبه الطبية.

ونتمنى لكم أنكم تجاوبو كذلك مع هاذ المقترح اللي تم إغفاله في مجلس النواب.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

أعتقد بأنه على مسار دائما فين ما كيكون هناك انتقال من وضعية قانونية لموظفين في أي قطاع كان دائما المبدأ هو الحفاظ على الحقوق المكتسبة وتحقيق حقوق أفضل.

وكما قلت وأكرر بأن لا الأطباء ولا الممرضين اليوم الظروف اللي تيشتغلو فيها في المستشفيات الجامعية، الهدف هو أن تخلق لهم إطار عمل وقانوني محفز أكثر واللي يجعلهم حقيقة يكونو في قلب هذا الإصلاح الثوري الذي أراده جلالة الملك نصره الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي خالد؟

المستشار السيد خالد السطي:

نتشبث.

السيد رئيس الجلسة:

إذن **نمر إلى التصويت على التعديل (للمستشارين خالد السطي ولبنى علوي):**

الموافقون= 16؛

المعارضون= 46؛

الممتنعون= 00.

إذن **أعرض المادة 23 للتصويت: (كما وردت من مجلس النواب)**

الموافقون= 46؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 09؛

المادة 24: ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم (12)، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

السي لحسن نازهي، تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

بالنسبة للمادة 24 لحذف المناصب المالية الشاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين يشغرون على التقاعد، كاين عندنا المادة 43 الفقرة 3 ما كتطبقش على الوقاية المدنية والمناصب المالية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

نضيفو: "لا تطبق أيضا على المناصب الخاصة بقطاع الصحة"، لتدارك الخصاص الكبير في الموارد البشرية في قطاع الصحة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

احنا تنقولو بأن وزارة الصحة تنمدوها بكل الطلبات بـ 6500 اللي كتطلب وزارة الصحة، ولو كان العرض عندنا اليوم نتاع التكوين فيه أكثر، لخلقنا أكبر عدد، أكبر من هاذ العدد نتاع المناصب.

وبالتالي نرجعو للعهد الماضي اللي كنا كنستعملو المناصب الشاغرة باش نوظفو الناس، لا يتيح ولا يساعد في أي شيء هذه الوزارة.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

السيد رئيس الفريق؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

كنتشبثو السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن **نمر إلى التصويت على التعديل المقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (رقم 12):**

الموافقون= 16؛

المعارضون= 46؛

الممتنعون= 00.

أعرض المادة 24 للتصويت: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

أعرض المادة 25 للتصويت: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

أعرض المادة 26 للتصويت: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 27: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 28: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 29: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 33: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

نمر الآن إلى المادة 34 ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي، التعديل رقم 8.

الكلمة السي عبد الرحمان الدريسي.

تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني الحضور،

كما كتعرفو السيد الوزير، هاذ الصندوق ديال التنمية القروية والمناطق الجبلية هو الصندوق الوحيد اللي نقدر نقول، الوحيد، واحنا تنعرفو بأن هاذ المناطق كلها متضررة بالحالة ديال الجفاف، وجميع الصناديق تقريبا اللي دارو كلهم تيكبو فواحد المناطق اللي هي معروفة.

وبالتالي هاذ الصندوق اللي اعطاه صاحب الجلالة الانطلاقة من 2017، كان خصو يكمل في 2022 ولكن كما كتعرفو كانت "كوفيد"، ومن بعد كان تعثر فمجموعة ديال المشاريع وحاليا درتو العام الفايت 2 مليار و 500 مليون ديال الدرهم، اليوم هاذ المشروع جايبين 500 مليون الدرهم.

تنطلب من السيد الوزير، وتنعرف الصدر ديالو كبير بالنسبة لهاذ الشريحة ديال الساكنة اللي فالحقيقة فأمس الحاجة لأي حاجة ديال التنمية، وبالتالي هاذ الصندوق تنتشبثو أنه تكون هاذيك 2 مليار و500 مليون ديال الدرهم، باعتبار أنه مجموعة ديال المشاريع راه مازال ما كملتشاي السيد الوزير.

وكنتمناو أن الحكومة تجيب واحد التصور آخر جديد فهاذ الصندوق اللي يمكن يجاوب على مجموعة ديال التساؤلات فهاذ المناطق اللي هي متضررة بزاف، وانتوما كتعرفو الفيضانات أشنو دار فيها والزلزال أشنو دار فيها، تنعرفو بأن كاينة الوكالة، تنعرفو الحمد لله هاذ 2 مليار و500 مليون درهم، ولكن غير كافية.

كنتمنى أن السيد الوزير أنكم تكون سعة الصدر فهاذ الميزانية وتقبلو منا هاذ التعديل هذا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا مولاي عبد الرحمان.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

كيف التزمت معاك فاللجنة، مشيت راجعت الحساب.

فالمشاريع اليوم اللي باق فالصندوق باش تنجز هي مليار و800، هي مليار و300 اللي جات ك (crédit de paiement) و500 مليون اللي جات ك (crédit d'engagement).

كنتحدث على الصندوق في الصفة نتاعو الحالية، ماشي على الآفاق المستقبلية نتاعو اللي كيف قلت، نتمنى إن شاء الله أننا على ضوء هاذ التجربة الناجحة اللي اعطات نتائج جد إيجابية خاصة فالعالم القروي، فالمناطق النائية، تكون يعني تطوير لهذه الفكرة نحو تدخل أوسع.

ولكن من ناحية الميزانياتية لم نكن في حاجة في الصيغة الحالية للمشاريع الحالية أننا نطلعو فوق 500 مليون، ولو كان الأمر كذلك كنت اخذيت معاك التزام على أنني غادي نجيب تعديل بسمية الحكومة اليوم، ما كانش الحال ودققت الحساب ولقيت بالضبط بأننا محتاجين لـ 450 مليون نتاع الدرهم كاعتمادات التزام، درنا ماجوريناها بـ 500.

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الوزير على التوضيح.

وبالتالي تنسحبو وكنتمناو إن شاء الله أننا تكون واحد المشروع مهم بالنسبة لهاذ المناطق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن نمر الآن:

أعرض الآن المادة 34: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 35: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 36: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 40: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

إذن أعرض الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون= 47؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 05.

إذن الآن نمر إلى:

الباب الثالث: أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة.

أعرض المادة 41 وضمنها الجدول (أ) المتضمن لمداخيل الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وأصناف الحسابات الخصوصية للخزينة للتصويت:

وعليه، أعرض أولا للتصويت تقديرات مداخيل الميزانية العامة برسم السنة المالية 2025:

الموافقون= 47؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 09.

أعرض ثانيا للتصويت تقديرات مداخيل ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم السنة المالية 2025:

الموافقون= 48؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 09.

أعرض ثالثا للتصويت تقديرات مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة برسم السنة المالية 2025، وذلك بحسب كل صنف منها:

و أبدأ بتقديرات مداخيل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية:

الموافقون= 48؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 09.

تقديرات مداخيل حسابات الانخراط في الهيئات الدولية:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

تقديرات مداخيل حسابات العمليات النقدية:

الموافقون= 60؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

تقديرات مداخيل حسابات التمويل:

الموافقون: بالإجماع.

تقديرات مداخيل حسابات النفقات من المخصصات:

الموافقون: بالإجماع.

إذن أعرض للتصويت المادة 41 برمتها:

الموافقون= 47؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 09.

المادة 42: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 44: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 45: (كما وردت من مجلس النواب).

الموافقون: بالإجماع

أعرض الباب 3 من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون= 48؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 09.

أعرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025 للتصويت:

الموافقون= 48؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 09.

إذن **وافق مجلس المستشارين على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية** 2025.

وسنمر الآن إلى التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية داخل اللجان الدائمة.

نقطة نظام؟

شكون اللي عندو نقطة نظام؟

السي سليك تفضل.

<u>المستشار السيد نورالدين سليك (نقطة نظام):</u>

شكرا السيد الرئيس.

كنظن، السيد الرئيس، من المصلحة باش نربحو حتى الوقت أننا نستمرو في الأشغال ديالنا، أقترح، أقترح.. أنا توجهت للسيد الرئيس، الله يخليكم.

يجاوبني السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

تفضلوا.

السي عبد الرحمان، مولاي عبد الرحمان الإدريسي تفضل، تفضل.

إذن الاقتراح اللي كاين وهو أنه غادي نمشيو للقاعة باش نصوتو ونرجعو مباشرة باش نكملو الجلسة.

متفقين؟ بلاتي، بلاتي، القاعات أنا غادي نعطيكم أشنو هي القاعات اللي كاينة، كولشي عارفه؟

إذن 10 دقائق ونرجعو للجلسة.

شكرا.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 199

التاريخ: الخميس 2 جمادى الآخرة 1446هـ (5 ديسمبر 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد يحفظه بنمبارك، النائب الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وست دقائق، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الثمانية والعشرين زوالا.

جدول الأعمال: تتمة الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025:

- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية ورد الحكومة عليها؛
- التصويت على الجزء الثاني؛
- التصويت على مشروع قانون المالية برمته؛
- تفسير التصويت.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، وفق البرنامج التالي:

- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية ورد الحكومة عليها؛

- التصويت على الجزء الثاني؛

- التصويت على مشروع قانون المالية برمته؛

- تفسير التصويت.

وقبل ذلك، أتقدم بالشكر الجزيل إلى اللجان الدائمة، رؤساء وأعضاء وأطر وموظفين، على انخراطهم وتعبئتهم في المناقشة لساعات طويلة، بغية دراسة برامج عمل كل وزارة ومؤسسة واستراتيجيتها في السنة القادمة، وهو ما تم توثيقه في التقارير المحالة على المجلس.

وسنبدأ بتقديم تقارير اللجان الدائمة الست بشأن مشاريع الميزانيات الفرعية في حدود خمس (05) دقائق لكل مقرر:

الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

وزع.

والآن نمر **لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية**، ولكم الخيار في تناول الكلمة أو تسليمها للرئاسة لإدراجها في المحضر.. ستسلم.

وعليه، نمر مباشرة للتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية:

الجزء الثاني: وسائل المصالح:

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة:

طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 55 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية "يجري في شأن نفقات الميزانية العامة تصويت عن كل باب وعن كل فصل داخل نفس الباب".

أولا: الميزانية العامة:

المادة 46: وضمنها الجدول "باء"

سأعرض للتصويت فصول الباب الأول المتعلق بالتوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2025، المضمنة في الجدول "باء" الملحق بمشروع قانون المالية:

ونبدأ بالتصويت دفعة واحدة على **الفصول المتعلقة بنفقات التسيير الخاصة بجلالة الملك، (القوائم المدنية ومخصصات السيادة) وبالبلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني، الموظفون، الأعوان، المعدات والنفقات المختلفة:**

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بمجلس النواب:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 49؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 60؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بمجلس المستشارين:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون=60؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=03.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 60؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون=03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة برئيس الحكومة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 56؛

المعارضون=07؛

الممتنعون=00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 56؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمحاكم المالية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 61؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 61؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة العدل:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان.

الموافقون= 56؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 56؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: بالإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الداخلية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 61؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة.

الموافقون= 61؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 56؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 56؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 58؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 56؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الاقتصاد والمالية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 58؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 58؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة:

الموافقون= 58؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية:

الموافقون= 58؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 56؛

المعارضون= 08؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 56؛

المعارضون= 08؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالأمانة العامة للحكومة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: بالإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة التجهيز والماء:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04؛

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04؛

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة النقل واللوجيستيك:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 51؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 04.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 51؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 61؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 61؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 48؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 06.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 48؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 06.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 60؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 60؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 04.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 59؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 59؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية من الجدول "باء" المتعلق بنفقات التسيير، الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2025:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 08؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: بالإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 52؛

المعارضون= 08؛

الممتنعون= 04.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 52؛

المعارضون= 08؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 06.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 06.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة.

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: بالإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: بالإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: بالإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: بالإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: بالإجماع.

بعدما صوتنا على جميع فصول الباب الأول الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة، أعرض للتصويت الباب الأول برمته:

الموافقون= 48؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 09.

أعرض المادة 46 برمتها للتصويت:

الموافقون= 48؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 09.

المادة 47: وضمنها الجدول "جيم"

ويتضمن هذا الجدول الباب الثاني المتضمن للتوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2025

أعرض للتصويت الإجمالي الفصلين المتعلقين بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالبلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمجلس النواب:

الموافقون= 63؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمجلس المستشارين:

الموافقون= 63؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة برئيس الحكومة:

الموافقون= 59؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمحاكم المالية:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة العدل:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الداخلية:

الموافقون= 63؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الاقتصاد والمالية:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04؛

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الاقتصاد والمالية:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04؛

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الاقتصاد والمالية-التكاليف المشتركة:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04؛

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالأمانة العامة للحكومة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التجهيز والماء:

الموافقون= 59؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة النقل واللوجيستيك:

الموافقون= 59؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

الموافقون= 52؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

الموافقون= 62؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

الموافقون= 61؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط.

الموافقون= 61؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 07.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الباب الثاني برمته المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2025:

الموافقون= 48؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 09.

أعرض المادة 47 برمتها للتصويت:

الموافقون= 48؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 09.

المادة 48 وضمنها الجدول "دال"

المتضمن للباب الثالث المتعلق بنفقات خدمة الدين العمومي للسنة المالية 2025:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بوزارة الاقتصاد والمالية- فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بوزارة الاقتصاد والمالية- استهلاكات الدين العمومي المتوسط وطويل الأجل:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الباب الثالث برمته الخاص بالنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي للسنة المالية 2025:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض المادة 48 برمتها للتصويت:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

ثانيا: ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 55 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية "يجري في شأن نفقات ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تصويت إجمالي بحسب القطاع الوزاري أو المؤسسة التابعة لها هذه المرافق".

المادة 49، وضمنها الجدول "هاء"

المتضمن للتوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2025:

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:

الموافقون= 63؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 08؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والماء:

الموافقون= 57؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة النقل واللوجيستيك:

الموافقون= 57؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

الموافقون= 57؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

الموافقون= 57؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

الموافقون= 57؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

الموافقون= 48؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

الموافقون= 52؛

المعارضون= 08؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 49 برمتها للتصويت:

الموافقون= 46؛

المعارضون= 08؛

الممتنعون= 09.

المادة 50، وضمنها الجدول "واو"

المتضمن للتوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2025:

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 08؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 08؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 04؛

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 04؛

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والماء:

الموافقون= 58؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة النقل واللوجستيك:

الموافقون= 58؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

الموافقون= 49؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بسورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة لمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان وسياسة المدينة:

الموافقون= 52؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 50 برمتها للتصويت:

الموافقون= 52؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 08.

ثالثا: الحسابات الخصوصية للخزينة:

طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 55 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية "يصوت على نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة **بحسب كل صنف من أصناف هذه الحسابات**."

المادة 51، وضمنها الجدول "زاي"

المتضمن لنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2025

أعرض للتصويت نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت نفقات حسابات الانخراط في الهيئات الدولية:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت نفقات حسابات العمليات النقدية:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت نفقات حسابات التمويل:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت نفقات حسابات النفقات من المخصصات:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 51 برمتها للتصويت:

الموافقون= 50؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 06.

أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025:

الموافقون= 45؛

المعارضون= 13؛

الممتنعون= 04.

احنا ماعندنا مع المعارضة..

أعرض للتصويت مشروع..

<u>المستشار السيد يوسف أيذي:</u>

.. وأنت تترأس الجلسة خصك تكون مسؤول على كلامك، فرجاء خلينا نشتغلو وفق الأعراف ووفق الاحترام المتبادل.

الكلام احنا ما عندنا مع المعارضة، هذا كلام غير مسؤول، السيد الرئيس، وانتوما تترأسو الجلسة.

.. ما موجهش لك الكلام أنت، السيد الرئيس، انا موجه الكلام للسيد رئيس الجلسة بصفته القانونية.

خليونا نكونو مسؤولين، رجاء.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

أعرض للتصويت مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025 برمته:

الموافقون= 46؛

المعارضون= 13؛

الممتنعون= 04.

وبذلك، **يكون مجلس المستشارين قد و افق على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025.**

ونمر الآن إلى تفسير التصويت من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وعضوي المجلس غير المنتسبين.

وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 5 دقائق.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات الوزراء والوزيرات المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أسعد بالتدخل بعد مناقشة عميقة للميزانية العامة والميزانيات الفرعية في مختلف اللجان البرلمانية الدائمة، والتي اشتغلت بشكل مكثف طيلة الأيام السابقة لأوقات متأخرة وبجدية كبيرة، أبانت عنها مختلف مكونات المجلس الموقر، امتثالا واستحضارا للتوجيهات الملكية السامية، المتضمنة في خطب جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس،

دعمنا لقانون المالية يستند إلى الثقة السياسية الإرادية، القوية لتجاوز صعوبات الظرفية، المتسمة باستمرار حالة الاحتباس وتزايد المخاطر الطبيعية من جهة، والجيو-سياسية من جهة ثانية، والتي تؤثر بشكل قوي على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا، وهو ما يتطلب منا، بجميع مواقعنا، التحلي بنكران الذات، لنكون في مستوى هذه اللحظة التاريخية الدقيقة، وأن نستحضر دائما توجيهات جلالة الملك ورؤيته السديدة لتخليق الحياة السياسية والعمل البرلماني، بشكل خاص، وذلك من أجل تحصين تجربتنا الديمقراطية وتقوية مناعة مؤسساتنا الوطنية.

السيد الرئيس،

لقد شكلت مناقشة قانون المالية فرصة للجميع للتداول والنقاش وتقديم الاقتراحات التي من شأنها تسريع وثيرة تنزيل السياسات العمومية المختلفة ومواكبتها بالتقييم المستمر، لتجويدها وتقليص تكاليفها ورفع مستويات النتائج وتحسين الأثر التنموي على المواطن والتراب الوطني.

والأكيد أن التجاوب السريع للحكومة مع مقترحات مجلسنا الموقر، يعزز مكانة مجلس المستشارين في البناء الدستوري للمملكة، ويحفظ التوازن بين مجلسي البرلمان، لما فيه مصلحة العمل التشريعي الوطني، وهي من العوامل التي تعزز ثقتنا في هذا المشروع، خاصة أن مكونات المجلس أظهرت حسا وطنيا مقدرا وانخراطا جديا في مدارسة هذا المشروع.

لحظة تفسير التصويت هي كذلك، لحظة للوقوف عند المكتسبات الاجتماعية الكبيرة التي حملها هذا القانون، لفائدة مواطني هذا البلد الأمين، ونذكر بالخصوص:

نحن أمام قانون مالي اجتماعي كرس تعميم الحماية الاجتماعية بـ37 مليار درهم؛ فصل الموظفين: 180مليار ديال الدرهم؛ إصلاح منظومة الصحة: 32 مليار ديال الدرهم؛ إصلاح منظومة التربية والتكوين المهني: 103 مليار درهم؛ الحفاظ على القدرة الشرائية: 40 مليار ديال الدرهم؛ دعم السكن: 9 مليار ديال الدرهم؛ برنامج الماء: 18 مليار ديال الدرهم؛ خارطة الطريق للتشغيل: 14 مليار ديال الدرهم.

السيد الرئيس،

والسادة المحترمون،

ندعم هذا المشروع كذلك، لأنه يجسد قناعة سياسية تعتبر المقاولة والاستثمار رافعة مركزية للوضعية الاجتماعية وللتشغيل المنتج ولتحسين الدخل، ونذكر في هذا المجال بتعزيز المجهود الاستثماري للقطاع العام، حيث خصص له المشروع مبلغ 340 مليار ديال الدرهم.

فنحن أمام قانون مالي لتنمية ثروة بلادنا، المشروع يحمل تدابير جبائية وجمركية جديدة تروم تحصيل المزيد من الموارد وضمان استدامتها، يحمل تدابير جمركية لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي والصحي، يواصل إدماج الاقتصاد غير المهيكل في أفق تحقيق العدالة الجبائية، يواصل استمرار تفعيل قانون الإطار للإصلاح الجبائي وركيزة لتوظيف المالية العمومية، يواصل الاستمرار في تنزيل الإصلاحات الاستراتيجية الوطنية الكبرى.

المشروع يعبر كذلك عن إرادة حاسمة للحفاظ على السيادة المالية الوطنية.

لذلك، السيد الرئيس، في ختام هذه المداخلة لا يسعنا في فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نجدد تثميننا لمضامين هذا المشروع المالي، الذي يتضمن إجراءات حكومية إصلاحية ستساهم بكل تأكيد في تعزيز التراكم الإيجابي لكل المكاسب السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي ميزت 25 سنة من العهد المحمدي الزاهر، قاد فيها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، البلاد نحو مصاف البلدان الصاعدة، وعزز ريادة بلدنا على المستوى الإقليمي والدولي.

إنه مشروع إرادي يتميز بجرأة سياسية ترتكز على رؤية واضحة للمستقبل، وهو ما يجعلنا فخورين بالدفاع عنه، ودعمه والتصويت له إيجابيا، لما سيشكله من دفعة قوية لتعزيز المكتسبات التي تحققت ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 5 دقائق.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هاته الجلسة الدستورية الهامة، المتعلقة بتفسير تصويتنا الإيجابي على مشروع القانون المالي لسنة 2025، وتفاعلنا الإيجابي مع مضمونه الهام.

وفي هذا الإطار، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة أننا صوتنا بالإيجاب على المشروع لأنه يضع الدفاع على قضيتنا الترابية الأولى على رأس الأولويات، ويجعلها قضية استراتيجية يتطلب الحفاظ على النجاحات المحققة وحصد المزيد من المكتسبات الدولية على درب ترسيخ شرعية الحق المغربي على كافة ترابه.

صوتنا بالإيجاب على المشروع، لأنه يستجيب لتطلعاتنا في بناء دولة اجتماعية حقيقية، يتمتع فيها جميع المواطنين والمواطنات بحماية اجتماعية واسعة وتغطية صحية حقيقية، تكون في مستوى الكرامة التي يطمح ويتطلع لها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره، لفائدة شعبه الوفي.

صوتنا بالإيجاب على المشروع، لأنه ينطلق من 5 مرجعيات جامعة مانعة في مجال السكن كأحد الركائز الأساسية للدولة الاجتماعية، ويؤكد بعد الرؤية السياسية لتدبير القطاع، والذي مكن اليوم من حصد النتائج المتكلمة عن نفسها دون حاجة لمن يدافع عنها.

وهذه الرؤية الواضحة هي التي جعلت المشروع يواصل خلال السنة المقبلة ضمان ولوج المواطنين إلى سكن لائق، ويسرع من تسجيل برنامج "مدن بدون صفيح" وتعزيز صندوق التضامن لدعم الاندماج الحضاري.

صوتنا بالإيجاب على المشروع، لأنه يعزز من هوية تراث بلادنا، ويعزز من الهوية والثقافة واللغة الأمازيغية، ولأنه يعطي الأهمية الكبيرة للشباب، عبر مشاريع وبرامج طموحة، ولأنه يوضح بالملموس أن المجهودات الجبارة أعطت أكلها، خاصة فيما يتعلق بالأثر الإيجابي للمشاريع والبرامج الثقافية المتنوعة على جميع المستويات، في مجال تشجيع القراءة ودعم النشر والكتاب وتشجيع الإبداع الفني، ودعم الفرق المسرحية وتشجيعها على المشاركة الدولية.

صوتنا بالإيجاب على المشروع لأنه واصل تنزيل مضمون الحوار الاجتماعي المتفق حوله والذي أعطى إمكانيات هائلة وغير مسبوقة لفائدة الموظفين والشغيلة في مختلف المجالات، عبر عدة تدابير وإجراءات مستدامة، وعبر كذلك أنظمة أساسية، كما حصل في قطاع العدل والمالية والتربية الوطنية.

صوتنا بالإيجاب على المشروع لأنه رفع من وثيرة الإصلاحات الهامة التي يعرفها ورش إصلاح العدالة ببلادنا والتعليم العالي والفلاحة والرقمنة والتجهيز والماء وغيرها من القطاعات الهامة ببلادنا.

صوتنا بالإيجاب على المشروع لأنه استهدف لأول مرة الشباب العاطل عن العمل غير الحاصل على أية شهادة أو تكوين، بوضع برامج تكوين هامة ومستعجلة وإحداث فرص شغل جديدة بقيمة 14 مليار درهم إضافية.

صوتنا بالإيجاب على المشروع لأنه رفع من الرسوم الجمركية على استيراد منتجات كانت تنافس المنتجات الوطنية، لاسيما التي تهم الفئات الهشة من الفلاحين البسطاء كالمشتغلين بزراعة القنب الهندي والزعفران.

صوتنا بالإيجاب على المشروع لأنه نزل التعليمات الملكية السامية في دعم المناطق المتضررة من الفيضانات بمبلغ 2.5 مليار درهم، وكذلك مواصلة الوفاء بكامل البرنامج المخصص لتجاوز تداعيات زلزال الحوز.

صوتنا بالإيجاب على المشروع لأنه تجاوب مع مقترحات المستشارين البرلمانيين والمستشارات عبر قرارات تاريخية وغير مسبوقة، تهم إعفاء معاشات المتقاعدين من الضريبة على الدخل، وعلى الإعفاء الكلي للمعاشات والإيرادات العمرية المدفوعة في إطار أنظمة التقاعد الأساسي.

صوتنا بالإيجاب على المشروع لأن الحكومة السياسية المؤمنة بدور المنتخبين أقرت إجراء غير مسبوق على مستوى التدبير الجماعي ببلادنا من خلال الرفع من حصة الجماعات الترابية من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة من 30% إلى 32%، الذي ستستفيد منه الجماعات، خاصة ضعيفة الموارد والصغيرة.

تلكم بعض الدوافع الأساسية التي جعلتنا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع الواعد والهام.

وفقنا الله لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم، في حدود 5 دقائق.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيرتان،

السيدان الوزيران،

يشرفني أن أتدخل في إطار تفسير التصويت لبيان موقف الفريق الاستقلالي وإطلاع الرأي العام على حيثيات وأسباب التصويت بالموافقة على مشروع القانون المالي للسنة المالية 2025.

صوتنا بالموافقة على المشروع لأن الحكومة، وبالرغم من تداعيات السياق الإقليمي والدولي المضطرب والمطبوع باللايقين والأزمات المتتالية، رغم كل ذلك لم تستكن إلى الحلول السهلة والبسيطة التي تفرضها الظرفية، بل أبدعت في تقديم إجراءات وحلول مالية على قدر كبير من الأهمية، قادرة على تحويل التحديات المطروحة إلى فرص للتنمية وعلى تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية.

صوتنا بالإيجاب على المشروع لأنه مشروع ذو مضمون اجتماعي صرف، بالنظر إلى حجم وقيمة الإجراءات والتدابير المقترحة لتطوير ميكانيزمات الحماية الاجتماعية ودعم مختلف القطاعات الاجتماعية، والتي خصها المشروع بغلاف مالي استثنائي وغير مسبوق.

صوتنا بالإيجاب لأنه مشروع عملي يتوخى تنزيل جل الإصلاحات المندرجة في سياق قوانين الإطار، خاصة تلك المتعلقة بالتعليم وبميثاق الاستثمار والإصلاح الجبائي والتي صادق عليها البرلمان بالإجماع.

صوتنا بالإيجاب لأنه مشروع يروم دعم القدرة الشرائية للمواطنين، عبر مواصلة الدعم المباشر وتخفيض الضريبة على الدخل وإعادة توجيه وتعبئة موارد إضافية إلى المسألة الاجتماعية والإصلاح المرتقب لصندوق المقاصة.

صوتنا بالإيجاب لأنه مشروع يعزز ثقتنا في قدرة هذه الحكومة على تنفيذ التزاماتها الدولية فيما يرتبط باستضافة أكبر التظاهرات القارية (كأس العالم وكاس إفريقيا) وأيضا التزاماتها الوطنية في الصحة والتعليم والتشغيل بالجودة المطلوبة.

صوتنا بالإيجاب لما أبانت عنه هذه الحكومة من قدرة على الإنصات إلى مختلف الفرقاء داخل مجلس المستشارين.

هذه المؤسسة التي تمكنت اليوم من إدخال تعديلات على قدر كبير من الأهمية، خصوصا فيما يتعلق بالإعفاء الكامل للمعاشات من الضريبة على الدخل، حماية المنتجين المحليين في قطاعات مثل العسل والزعفران من المنافسة الخارجية، دعم الصناعة الوطنية من خلال فرض رسوم جمركية على الموارد المستوردة التي تنافس المنتجات المحلية.

صوتنا بالإيجاب لأننا وجدنا في هذا القانون نفسا اجتماعيا، استمرارا لدعم القدرة الشرائية واستمرارا كذلك لتنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي.

صوتنا بالإيجاب لأنه قانون استدام ويستديم عملية الحفاظ على الثروة المائية.

صوتنا بالإيجاب لأنه قانون يعكس مضامين البرنامج الحكومي، ويعكس كذلك الالتزامات الزمنية في علاقته بكل الفرقاء.

ختاما، السيدات والسادة، نؤكد لكم أن تصويتنا بالإيجاب على مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025 وهو دعوة صريحة للحكومة لمواصلة عملها بالتميز والفعالية اللازمة وعلى تقوية الجبهة الداخلية.

وفقنا الله لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الآن الكلمة للفريق الحركي في حدود 5 دقائق.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد ساهمنا بكل جدية والتزام في مناقشة القانون المالي لسنة 2025 في كل مراحله، وسجلنا مواقفنا في شأن مضامينه ومقتضياته، سواء داخل لجنة المالية أو من خلال دراسة مشاريع الميزانيات القطاعية، مستحضرين أن هذا المشروع هو الأخير بالمنطق السياسي لتنزيل التزامات البرنامج الحكومي قبل مشروع ميزانية 2026، الذي ستطبعه قواعد الزمن الانتخابي.

وعلى هذا الأساس، ورغم بعض الإجراءات الإيجابية المحدودة التي حملها المشروع، خاصة في ضبط التوازنات الماكرو اقتصادية وبعض الإجراءات الاجتماعية من قبيل تخفيض الضريبة على الدخل، فإننا نسجل:

أن المشروع ظل محدودا في مجالات دعم العديد من الفئات والقطاعات؛

كما نسجل أن المشروع يفتقر إلى عمق اجتماعي أمام طبيعته المحاسباتية، بحيث لم يحمل حلولا ملموسة لإشكالية التشغيل ولا لتنزيل رؤية واضحة المعالم لإنصاف المناطق القروية والجبلية؛

كما لم يطور مقاربة الحكومة بترسيم الأمازيغية والتفعيل الأمثل لخيار الجهوية المتقدمة؛

ولأن الحكومة كذلك لم تتفاعل إيجابا مع مجموعات من المقترحات والتعديلات، التي تقدمنا بها داخل لجنة المالية وعلى مستوى الجلسة العامة والهادفة إلى تجويد المشروع وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، فاخترنا التفاعل إيجابا مع بعض مشاريع الميزانيات القطاعية والفرعية ذات الطابع الاستراتيجي والمؤسساتي، كما اخترنا التصويت بالرفض على مشروع القانون برمته، لأنه دون مستوى التطلعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين والمواطنات.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

الآن الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في حدود 5 دقائق.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسيادة الوزراء المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في تفسير التصويت على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025.

ولعل السؤال المركزي الذي نُدعى إلى الجواب عنه الآن، هو: لماذا صوت الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالإيجاب على هذا المشروع؟

والجواب متعدد الأبعاد والعناصر، ولكن خلاصة القول فيه، ما سبق وأن قلناه مرارا وتكرارا هو الوضوح والمصداقية التي تحكم سلوكنا وخطابنا النقابي والسياسي، فنحن نرفض ازدواجية الخطاب وازدواجية المواقف، وكنا ولا زلنا مع الوضوح ومع الشفافية في التواصل مع قواعدنا النقابية والحزبية ومع الرأي العام الوطني.

إن تصويتنا على هذا المشروع الهام لا ينفصل عن مواقفنا الداعمة لهذه التجربة الحكومية، وهو ليس دعما أعمى ولا مطامع وراءه، وليس شيكا على بياض، بل هو نابع من منطق النقابة المواطنة الذي ينتصر للقضايا الكبرى للوطن ولمصلحته العليا، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك نصره الله.

إنه دعم لصالح الشغيلة المغربية، لأن الحوار ظل جامدا لسنوات، وعرف تحولا كبيرا على عهد هذه الحكومة، بل تمت مأسسته، طبعا نحن نقولها بوضوح: إن عدم احترام الجدولة الزمنية يمس بمبدأ المأسسة ويشوش على هذه العلاقات الاستثنائية ما بين الفرقاء الاجتماعيين وما بين الحكومة.

إن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب الذي يجر وراءه عقودا طويلة من النضال اليومي الملتحم بالطبقة الشغيلة في القطاع العام كما في القطاع الخاص، في فترات الرخاء كما في فترات الشدة، والذي ظل همه الوحيد هو الدفاع عن الشغيلة المغربية دون أن يزيغ عن هذا المذهب الذي وضعه الآباء المؤسسين له، يتعهد اليوم بأن تظل بوصلة عمله هو حل مشاكل الشغيلة والعمل على تحصين مكتسباتها التي لا يمكن إنكارها في عهد هذه الحكومة.

صوتنا على هذا المشروع لأنه مشروع اجتماعي يأتي في إطار إرساء الدولة الاجتماعية، وفقا للتوجهات الملكية السامية، سواء ما يتعلق بالدعم الاجتماعي المباشر، أو التغطية الصحية، أو ما يهم الصحة والتعليم والشغل وحماية القدرة الشرائية، وقد تفضل الإخوة من قبلي في هذا الموضوع.

وفي هذا الإطار، نسجل تفاعل الحكومة الإيجابي مع مطلب، ظلت الحركة النقابية ومعها الشغيلة المغربية، تطالب به لسنوات، والذي يهم إعفاء المتقاعدين من الضريبة على الدخل، وهنا لابد من أن نوجه تحية إلى الحكومة بكل مكوناتها لهذه الالتفاتة.

كل هذه المواضيع رصد لها المشروع اعتمادات مهمة وطائلة، نحن إذن أمام التزامات دقيقة باعتمادات مالية مهمة، يكفي هنا أن نعيد التذكير أن تكلفة الحوار الاجتماعي ستبلغ 45 مليار درهم.

لكل ذلك، أيها السادة، صوتنا بالإيجاب على هذا المشروع وسنواصل النضال والكفاح إلى جانب الشغيلة وسنظل معها على العهد والوعد.

ونتمنى التوفيق للحكومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الآن الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في حدود 5 دقائق.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، بداية أريد فقط توضيح للسيد الوزير المكلف بالميزانية أن ما جاء في مداخلتنا بالأمس، بخصوص الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، هي من تقرير الهيئة الوطنية للنزاهة، والذي أكد فيه أن المغرب بحصوله على 38 نقطة من 100 في مؤشر مدركات الفساد لعام 2023 يكون قد

تراجع بـ 5 نقط خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهو الذي انعكس على ترتيب البلاد، حيث انتقل من الرتبة 73 من أصل 180 دولة فالعالم سنة 2018، إلى الرتبة 97 ف 2023.

التقرير كذلك أكد على أن تكاليف الفساد المرتفعة تتحملها الفئات الضعيفة، وأن الفساد يمتص بين 4 إلى 6% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الحساب اللي طالب به السيد الوزير المكلف بالميزانية.

وفي هذا السياق، نود الإشارة إلى عدم عقد رئيس الحكومة لأي اجتماع للجنة الوطنية لمكافحة الفساد منذ تنصيبها سنة 2017، وهي التي تلعب دورا حاسما في التنسيق والتكامل المؤسساتي في مجال مكافحة الفساد وإلى ضعف تفاعل الحكومة مع توصيات الهيئة بصفتها مؤسسة دستورية رقابية.

وحتى نكون واضحين مع أنفسنا ومع الرأي العام، حرص الفريق الاشتراكي، على أخذ الكلمة في إطار الحق في تفسير التصويت، ونؤكد على أننا صوتنا ضد هذه الميزانية، لأن ليس فيها ما يقنع بأي شكل من الأشكال عدد كبير من الشرائح الاجتماعية المغربية، واللي الوعود الحكومية - واحنا بصدد القانون المالي ما قبل الأخير من انتهاء الولاية الحكومية - الوعود الحكومية كيف أكدنا في البداية ديال الولاية الحكومية رفعت السقف عاليا، وفتحت طموحات كبيرة للمواطن المغربي، الشيء اللي يوم ونحن كيف قلت بصدد القانون المالي ما قبل الأخير، ما استجبات لوش الحكومة.

صوتنا ضد الميزانية لأنها ليست في مستوى حل ملفات عاجلة وحارقة تستدعي معالجة سريعة وتتطلب الجرأة السياسية لاتخاذها وإعمالها.

صوتنا ضد الميزانية لأن ما جاءت به لن يحل مشاكل البطالة، بطالة الشباب حاملي الشهادات الجامعية على وجه الخصوص.

لا نقول بالضرورة التوظيف في الإدارات العمومية ولكن بإيجاد آليات وتحفيزات لتحفيز النمو وخلق فرص الشغل، صوتنا ضد مشروع قانون المالية بعد أن تبين أن شعار محاربة الفساد والريع الاقتصادي والإداري بقي مجرد شعار انتخابي لأحزاب الأغلبية لاستعطاف الناخبين.

صوتنا ضد الميزانية لأنها لا تقدم جوابا مقنعا على تطلعات الطبقات الوسطى ولن تيسر حقوق الطبقات المحرومة في تعليم جيد وخدمات عمومية جيدة في المرفق العمومي الذي يتآكل في عهد هذه الحكومة.

صوتنا ضد مشروع قانون مالي نعتبره يرهن مستقبل المغرب للاستدانة الخارجية وللمؤسسات المالية الدولية، وبالتالي يسلب سيادة القرار الاقتصادي الوطني.

لكل ما سبق، نصوت بالرفض على مشروع القانون المالي لسنة 2025.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في حدود 5 دقائق.

تفضل السيد المستشار المحترم.

<u>المستشار السيد محمد عموري:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة الختامية لتفسير تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، طبقا لمقتضيات المادة 249 من النظام الداخلي لمجلسنا.

واسمحوا لي أن أنوه في البداية بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال اللجان الدائمة طيلة مراحل دراسة مشروع قانون المالية وبروح المسؤولية والجدية، التي أبانت عليها مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والأعضاء غير المنتسبين، من خلال حرصها على أن يستجيب مشروع قانون المالية لمختلف انتظارات وتطلعات المواطنين والمواطنات والنسيج المقاولاتي ببلادنا.

كما لا تفوتني المناسبة دون أن أتقدم بالشكر للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية والسادة مديري إدارة الضرائب والجمارك والضرائب غير المباشرة ومكتب الصرف والخزينة العامة للمملكة وكل أطر الوزارة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

يأتي تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون المالية، تقديرا منا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بأن مشروع هذا القانون يؤسس لاستقرار وشفافية نظام جبائي يقدم رؤية مستقبلية وواضحة للمستثمرين ومن خلال الاستمرار في النهج الإصلاحي التدريجي المتفق عليه، عبر تخصيص هذه السنة لإصلاح الضريبة على الدخل، وفي انتظار استكمال تنزيل الإصلاح الجبائي بالشروع في ورش إصلاح الجبايات المحلية.

ويأتي أيضا تقديرا منا للتدابير والمضامين الإيجابية التي جاء بها هذا المشروع، بحيث سجلنا بكل إيجابية استمرار الحكومة في رفع المجهود الاستثماري للدولة، بحيث سيصل إلى 340 مليار درهم، أي بزيادة 5 مليارات درهم عن سنة 2024 و40 مليار درهم عن سنة 2023.

مصادقة اللجنة الوطنية على 74 مشروعا استثماريا بقيمة

استثمارية تتجاوز 51 مليار درهم، مما سيخلق فرص شغل تصل إلى حدود 13.000 منصب شغل قار، وتخصيص مشروع قانون المالية لهذه السنة لتنزيل خارطة الطريق لتعزيز التشغيل، والذي جعلته أولوية قصوى في النصف الثاني من ولايتها، وذلك عبر تخصيص مبلغ 14 مليار درهم برسم سنة 2025، يخصص لتحفيز دينامية الاستثمار، خصوصا في القطاعات الأكثر وقعا من حيث إحداث فرص الشغل، كالفلاحة والبناء والأشغال العمومية والسياحة، بالموازاة مع تقوية الدعم المعزز والملائم للمقاولات الصغرى وجدا والمتوسطة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

إن تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون المالية، يأتي أيضا اعتبارا لكونه تضمن تعديلات الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إضافة إلى باقي مكونات المجلس، أغلبية ومعارضة، بحيث قبلت الحكومة مشكورة معظم التعديلات التي تقدمنا بها، ولقد حرصنا من خلال هذه التعديلات على:

- أولا؛ تكريس أسس الدولة الاجتماعية، على غرار القرار التاريخي المتمثل في الإعفاء الكلي للمعاشات والإرادات العمرية المدفوعة في إطار أنظمة التقاعد الأساسي، وذلك على دفعتين؛

- ثانيا؛ ودعم الصناعة الوطنية والقدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، على غرار دعم قطاع تربية النحل والصناعات الغذائية؛

- ثالثا؛ تعزيز مواكبة القطاع الخاص لانخراطه بشكل فعال في الأوراش الإستراتيجية لبلادنا؛

- رابعا؛ تقوية اقتصادنا الوطني وتعزيز جاذبيته للاستثمار.

ولكل الاعتبارات السالفة، صوتنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالموافقة على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، في حدود 5 دقائق.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تشكل الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين المالية لحظة دستورية هامة في التشريع المالي، لتعميق النقاش حول الأولويات الوطنية والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ووضع وتنفيذ السياسات العمومية، ارتباطا بالسياقات الوطنية والدولية.

وبمناسبة هذه الدراسة والتصويت، انخرط فريق الاتحاد المغربي للشغل كعادته بقوة في مناقشة مشروع القانون المالي، حيث تقدمنا بالعديد من التعديلات، وساهمنا في أشغال اللجن الدائمة لمناقشة الميزانيات الفرعية، وسجلنا بذلك كون المشروع جاء بإيجابيات لصالح المغاربة ولصالح الطبقة العاملة وعموم الأجراء، حيث ترجم تعهدات الحكومة المتضمنة في اتفاق 30 أبريل 2024:

1- الزيادة العامة في الأجور، رغم أنها تظل محدودة أمام الارتفاع الصاروخي للأسعار، خاصة المواد الاستهلاكية الأساسية وتدهور القدرة الشرائية لعموم المغاربة؛

2- التخفيف من العبء الضريبي على الأجراء، عبر مراجعة الجدول التصاعدي لاحتساب الضريبة على الدخل، رغم أنها غير كافية ويبقى العبء الضريبي يثقل كاهل الطبقة المتوسطة وعموم الأجراء؛

3- الزيادة المرصودة في ميزانيات قطاعات اجتماعية استراتيجية، كقطاع الصحة والتعليم والتشغيل وعدد المناصب المحدثة والميزانية المرصودة للتسيير والتجهيز، وإن كانت هذه الزيادات لا ترقى للإجابة على كل الاختلالات التي تعرفها هذه القطاعات والخصاص الكبير في الموارد البشرية والبنيات التحتية ومختلف الإصلاحات التي تنتظرها؛

4- استجابة الحكومة للمطلب والتعديل التاريخي الذي تقدم به الاتحاد المغربي للشغل في كل سنة مالية، والمتعلق بإعفاء معاشات المتقاعدين من الضريبة على الدخل.

وبعد دراسة مستفيضة لمشروع قانون المالية لسنة 2025، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نسجل أن تهيئ مشروع القانون المالي جاء وفق مقاربة أحادية استفردت بإعداده الحكومة دون تشاور مع الفرقاء الاجتماعيين عبر آلية الحوار الاجتماعي.

أما من حيث فعالية الإجراءات والتدابير وقدرتها على النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فإن الواقع لا يزال ينطق بالأرقام في قراءة الواقع الاقتصادي والاجتماعي، حيث تدهور القدرة الشرائية للطبقة الوسطى وعموم المغاربة واتساع رقعة الفقر والهشاشة والتهميش لفئات عريضة دون أدنى مقومات العيش الكريم.

ونسجل ارتفاع نسبة البطالة، خاصة وسط الشباب والنساء، وكذا استفحال الهشاشة الشغلية والشغل الناقص وضعف التصريح الكامل بالأجراء في (la CNSS[1]) واستغلال اليد العاملة الرخيصة في عدد من القطاعات، خاصة العاملة بشركات المناولة والإنعاش الوطني والنسيج، دون أن تتحمل الجهات المعنية مسؤوليتها في حمايتها،

[1] Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

وحرمان فئات عريضة من الحماية الاجتماعية ومن الاستفادة من خدمات اجتماعية أساسية ومن حقوق مكتسبة، خاصة على مستوى التغطية الصحية، مما يستوجب إعادة النظر في معايير استحقاق الدعم والاستفادة من نظام "AMO تضامن[2]".

كما نسجل غياب إصلاحات جذرية قادرة على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وجعله أكثر قدرة على خلق الثروة وتوفير فرص الشغل القار واللائق.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

باعتباره صوت الطبقة العاملة المستقل والمعبر الصادق والأمين عن همومها وانشغالاتها، الثابت على مواقفه، تقدمنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل بـ 18 تعديلا باللجنة، استجابت الحكومة منها لتعديل واحد، يهم إعفاء معاشات المتقاعدين من الضريبة على الدخل، واعتبر تعديلا بصيغة اللجنة، وتشبثنا بعدة تعديلات اعتبرناها في فريق الاتحاد المغربي للشغل مهمة، كالخصم من الضريبة اعتبارا لمصاريف الوالدين وتعديلات أخرى متعلقة بحقوق الموظفات وموظفي قطاع الصحة والتعليم، وعدم المس بصفة الموظف العمومي للقطاع، والحكومة رفضت جميع هذه التعديلات.

وبناء على ما سبق، وبالنظر لمحدودية الإجراءات التي تم وضعها للتخفيف من تدهور القدرة الشرائية وامتصاص البطالة وغياب إجراءات كفيلة بخلق فرص الشغل القار واللائق والمستدام.

فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لن يكون تصويتنا لصالح مشروع قانون المالية لسنة 2025.

وشكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

توصلت الرئاسة بطلب من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، ستقدم التفسير الخاص بها للتصويت مكتوبا، وسيدرج في محضر الجلسة.

شكرا.

الآن الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في حدود 3 دقائق.

تفضل السيد المستشار المحترم.

[2] نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك.

<u>المستشار السيد لحسن نازهي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السادة أعضاء وعضوات الحكومة،

بداية، أود التأكيد على أهمية النقاش حول مشروع قانون المالية، باعتباره وثيقة سياسية واقتصادية واجتماعية ترسم معالم السياسات العمومية للعام المقبل، لكن للأسف بعد دراسة وتحليل مشروع قانون المالية نرى أن هذا المشروع لا يرتقي إلى مستوى التحديات التي تواجهها بلادنا، ولا يستجيب على انتظارات المواطن المغربي مما يدفعنا إلى رفضه.

رفضنا مشروع قانون المالية لأنه مشروع قانون لا يعكس الأولويات الاستراتيجية للنموذج التنموي، الذي يهدف إلى تحقيق عدالة اجتماعية وتقليص الفوارق المجالية.

رفضنا مشروع قانون المالية، لأنه فيه غياب تدابير ملموسة لدعم القدرة الشرائية في ظل ارتفاع الأسعار، حيث لم تقدم الحكومة حلولا لتخفيف العبء عن الأسر المغربية.

رفضنا مشروع قانون المالية لأنه رغم الحديث عن إصلاح التعليم، فإن المخصصات المالية لهذا القطاع لا تزال دون الطموحات، لا يمكن تحقيق تعليم ذو جودة في استمرار المشاكل الهيكلية كالاكتظاظ، نقص الأطر، ضعف البنية التحتية.

رفضنا مشروع قانون المالية، لأن ميزانية الصحة غير كافية لتجاوز الاختلالات الكبرى، خاصة في المناطق القروية والهامشية التي تعاني من نقص حاد في التجهيزات والأطر الطبية.

رفضنا مشروع قانون المالية، لأن المشروع يظهر استمرار هيمنة المحاور الاقتصادية الكبرى على حساب المناطق القروية والمهمشة، لا توجد رؤية واضحة لتنمية الجهات وتحقيق التوازن المجالي، مما يفاقم التفاوتات وعمق الاقصاء.

رفضنا مشروع قانون المالية في ظل أزمة ندرة المياه، لم يقدم المشروع حلولا استراتيجية لدعم الفلاحين الصغار وضمان الأمن الغذائي.

رفضنا مشروع قانون المالية، لأنه لا توجد تدابير ملموسة لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة أو تعزيز القطاعات المبتكرة، القادرة على خلق فرص شغل مستدامة، كذلك غياب آليات واضحة لتتبع صرف الميزانيات الفرعية وضمان تنفيذ مشاريعها.

كذلك، رفضنا مشروع قانون المالية لأنه رغم تقديم مقترحات وتعديلات واقعية، موجهة من طرف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتحسين هذا المشروع، فإن الحكومة لم تتجاوب مع هذه المطالب، ما يعكس غياب أو تغييب الحوار الاجتماعي والروح التشاركية، خاصة في

المشاريع ذات الطابع الاجتماعي، قانون الإضراب، (CNOPS[3])... إلخ.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أعضاء الحكومة،

مشروع قانون المالية لسنة 2025، لم يرق إلى مستوى التحديات الوطنية، ولم يقدم الحلول الحقيقية للتخفيف من معاناة المواطن المغربي أو تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

بناء على ذلك ووفاء لمسؤوليتنا، فإننا نرفض ورفضنا هذا المشروع، مع التأكيد على استمرارنا في الدفاع عن حقوق المواطنين واقتراح البدائل التي تخدم مصلحة المواطنين والوطن.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الآن الكلمة للسيد المستشار المحترم خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي، في حدود 3 دقائق.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة الدستورية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2025، والذي اخترنا كمستشارين برلمانيين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن نصوت ضد هذا المشروع، لأنه لم يتضمن إجراءات ملموسة تروم تحسين الدخل وظروف عيش المواطنين، في ظل ارتفاع الغلاء واستمرار ارتفاع أسعار المحروقات، رغم انخفاضها دوليا، لازالت وطنيا مرتفعة.

أيضا كاين إشكالية الاحتكار وغياب المنافسة الحرة والبطء في إقرار تدابير حقيقية لمحاربة الفساد، التفكير بعدم عقد السيد رئيس الحكومة للجنة الوطنية لمحاربة الفساد، عدم عقد السيد رئيس الحكومة للجنة الوطنية للتربية والتكوين، عدم عقد السيد رئيس الحكومة للجنة الوزارية للتشغيل، وهذه كلها مؤسسات تيمكن تعاونك في التشغيل وفي التعليم وفي محاربة الفساد.

كما أن التحديات الهيكلية المعروفة دوليا وتوقعات الحكومة، القضية ديال النمو 4.6%، أنا نتمنى تحققو أكثر، ولكن انخفض التضخم لـ 2%... إلخ.

وأخذا بعين الاعتبار كذلك، النسبة ديال البطالة 13.6%، وهذا دليل على فشل - نعاود نذكرها - برنامجي "فرصة" و"أوراش"، بالرغم من الالتزام ديال الحكومة في توفير مليون منصب شغل، هذا كان التزام من البداية، ولكن اعتقد فقدنا الآلاف ديال المناصب ديال الشغل، وبطبيعة الحال أيضا نظرا لضعف تجاوب الحكومة مع التعديلات اللي قدمها الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، واللي هو منحاز دائما إلى جانب الطبقة العاملة منذ أزيد من 50 سنة من التأسيس ديالو.

تقدمنا بتعديلات تهم التخفيض الضريبي.

صحيح، الحكومة استجابت لـ 25 تعديل اللي قدمنا كاتحاد وطني للشغل بالمغرب، قبلت لنا الحكومة تعديلين مدمجين في تعديل واحد، اللي هو عندو علاقة بالتخفيض الضريبي للتقاعد، وشكرنا الحكومة عليها، ولكن تنقولو أن المتقاعدين بقاو لنا 96% ينتظرون كذلك الاستفادة إذا كانت إمكانية تكون عندهم الزيادة في الأجور على غرار الموظفين النشيطين.

أيضا، كاين بعض التعديلات الأخرى اللي ناقشناها اليوم في الجلسة العامة واللي عندها علاقة بتعزيز الجهاز ديال التفتيش ديال الشغل، تعزيز اللغة الأمازيغية، أيضا بالإدماج أو توفير مناصب مالية مركزية للأساتذة أطر الأكاديميات ولمربيات ومربي التعليم الأولي.

بالإضافة إلى مخرجات الاتفاق أو الحوار الاجتماعي وعدم المأسسة ديالو، الدليل ما عقداتش الجولة ديال شتنبر.

أيضا، مجموعة دالأمور اللي ما عندها علاقة بالفلوس، ولكن الحكومة مع كامل الأسف لم تستجب لها، لذلك قررنا التصويت بالرفض ونتمناو لكم التوفيق.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحقات:

المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

الملحق ا:

• مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في إطار تفسير التصويت:

[3] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، لتفسير التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2025.

حضرات السيدات والسادة،

بعد التصويت لصالح مشروع قانون المالية لهذه السنة، نود أن نذكر بأن الحكومة عازمة على تحقيق النجاح، بما يتماشى والتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، لكن الأحداث التي مر منها العالم مؤخرا والمغرب خاصة، تدفعنا إلى التذكير مرة أخرى بمضمون ما جاء في خطاب جلالته السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة والذي شدد فيه جلالته على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد.

وعليه، فالكل مطالب من موقعه، بالتعاون من أجل تحقيق الغايات والأهداف المرجوة من خطابات جلالته، حتى نتمكن من إنجاح هذه المرحلة المرتبطة أساسا بعدة تحديات منها الاقتصادية والاجتماعية والرياضية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتدال والتوازن في جميع النواحي، بما ينسجم وتوجهات وركائز قانون المالية الحالي، والمرتبط بتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل لفائدة أبنائنا.

فصوتنا لصالح مشروع قانون المالية اليوم، استند على أسس منطقية، لأنه وبلا شك قادر على مواجهة كل التحديات الداخلية المتعلقة بتعزيز السلم الاجتماعي، ومواجهة تداعيات وآثار الجفاف، وإنجاز البرامج والاستراتيجيات الكبرى الوطنية، سواء تعلق الأمر بتعزيز الاستثمار وتحريك سوق الشغل، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وتوطيد أسس الدولة الاجتماعية كما جاء في البرنامج الحكومي الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان في أكتوبر 2021، وكذا توصيات التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد.

وفي الأخير، نحن في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نؤمن بأن الكمال لله سبحانه وتعالى، إلا أننا اليوم كلنا أمل وثقة في قدرة بلادنا على تجاوز كل الأزمات وتحقيق الإقلاع الاقتصادي، ومواجهة الآثار السلبية للجفاف وندرة المياه والفقر والهشاشة والاختلالات الاجتماعية والمجالية، ومواجهة كل التحديات الدولية والإقليمية، وكسب رهان الوحدة الترابية، وبناء مغرب متضامن وقوي بفضل السياسة الرشيدة والمتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل الكفاءات الوطنية الموجودة بهذه الحكومة وبتضافر جهود كل مكونات الشعب المغربي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الملحق II:

مداخلات الفرق والمجموعتين والعضوين غير المنتسبين في مناقشة الميزانيات الفرعية:

I- مداخلات فريق التجمع الوطني للأحرار:

• مداخلات الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

1) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الأمين العام للحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة أطر الأمانة العامة للحكومة وأطر مجلس المستشارين،

الحضور الكريم،

نَسْعَدُ اليوم بتجديد اللقاء في هذا الموعد السنوي الهام، مداخلتنا حول فحوى ومضامين الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة، حيث نادرا ما تتاح الفرص للتواصل معكم خارج إطار هذا الموعد السنوي.

وإذ أغتنم هذه الفرصة التي أتشرف فيها بإلقاء مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار للتنويه بجهودكم الجبارة في سبيل إرساء منظومة قانونية ذات جودة، وتستجيب لمعايير التشريع وخصوصياته وكذا المساهمة في نشر الثقافة القانونية وتوثيقها المحكم عبر الجريدة الرسمية. إلى جانب سهركم على حسن تدبير الصلاحيات المخولة لكم في التراخيص المتعلقة بالمهن الطبية والشبه الطبية والإحسان العمومي والجمعيات ذات النفع العام، ومن خلالكم نثمن جهود كل الاطر التي تواكب معكم مختلف المهام المنوطة بكم.

كما يطيب لنا التنويه والإشادة بمناخ التفاعل والنقاش الهادئ الذي ميز اللجنة بمناسبة هذه المناقشة، والتي تجلت فيها مبادئ وقيم العمل السياسي الجاد من قبل مختلف الفرقاء حول موضوع علمي جد متميز يهم مداخل تطوير الممارسة التشريعية ببلادنا وسبل تجويد النص التشريعي ليستجيب للتحديات والرهانات المجتمعية، كما أن التفاعل المستفيض من قبل السيد الأمين العام المحترم كان له وقع خاص لدى السيدات والسادة المستشارين، من حيث دقته والإضافة النوعية التي تضمنها.

لقد اطلعنا على حصيلة منجزات الامانة العامة للحكومة طيلة هذه السنة التي سنودعها والرؤية المستقبلية التوقعية للسنة المقبلة والمشاريع المبرمجة خلالها، ولا نخفيكم سرا أن هذا اللقاء يشكل محطة نوعية لتملك وتجديد المفاهيم والتصورات حول مستجدات آليات التشريع والمتغيرات التي تطرأ عليه.

السيد الأمين العام للحكومة المحترم،

إن القطاع الذي تشرفون عليه، له عدة مميزات بامتياز، وخصوصيات تتمثل في جوهرها في كونه عمل علمي يحتاج لخبرات وتراكمات لضمان جودة الانتاج التشريعي ببلادنا ونشر الثقافة القانونية، وفي شق آخر هو عمل إجرائي مسطري وتقريري يتطلب القيام بالتحريات اللازمة والنباهة في منح التراخيص.

إن ما تعيشه بلادنا اليوم من طفرة كبيرة ونوعية في مختلف المجالات والميادين تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره يظل نجاحها في حيز كبير منها رهين بمدى القدرة على بلورتها في إطار قانوني مهيكل وحديث يستجيب للمعايير الواجب توفرها في المنتوج التشريعي ويساير هذا التطور النوعي زمنيا ونوعيا.

إن بلادنا منذ إقرار دستور 2011 لا زالت تواجه تحد ورهان أجرأة أحكامه، وضمان الولوج للحقوق والحريات التي أقرها، وهو إنتاج تشريعي ضخم جدا، مرد ذلك لمطلب التحيين الذي تستوجبه جل النصوص القانونية القديمة من جهة، ثم تنزيل ما هو مستجد وملاءمة التشريع الوطني مع الالتزامات والمواثيق الدولية التي أقر دستور المملكة بسموها على التشريع الداخلي مع التحفظ حول تلك التي تتنافى والمقتضيات الصريحة للشريعة الإسلامية.

إن الدينامية الكبيرة التي تبصم بها هذه الحكومة ولايتها بإرادة وعزيمة السيد الرئيس عزيز أخنوش وفريقه الحكومي يفسر المنحى التصاعدي للإنتاج التشريعي والذي حتما أثقل كاهل هذا القطاع بأوراش قانونية مهيكلة متعددة وبحمولة جد ثقيلة ما يتعلق بالمساطر المدنية والجنائية والقانون الجنائي وقوانين المهن القضائية والالتزامات والعقود إلخ... تفرض عليكم ايجاد الصيغ والسبل الكفيلة للاستجابة لها، وحسنا فعلتم بتأكيدكم على ضرورة إرفاق مشاريع القوانين التي تعدها القطاعات الوزارية بمسودة لنصوصها التطبيقية، دعما لمصداقية العمل التشريعي ونجاعته وتطويره بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وضمان تحقيق العدالة والفعالية في النظام القانوني، إلى جانب أهمية تجميع النصوص في منظومات قانونية كبرى تتسم بالتكامل والانسجام والالتقائية والعقلنة نظير ما أصبحت عليه المنظومة القانونية للحماية الاجتماعية والتربية والتكوين والعدالة وتعزيز الحقوق والاقتصاد والمالية والاستثمار.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نشيد بجل المبادرات الحكومية الساعية إلى الارتقاء بجودة العمل التشريعي وجعله محتضن من قبل المخاطبين به سواء تعلق الأمر بعميات التقييم المسبق ودراسة الأثر التي تدعم متخذي القرار ببيانات واقعية هامة.

وفي سياق تجويد الانتاج التشريعي ببلادنا، فإننا نشيد بِسَنِكُم لمرسوم تحيين ومراجعة اختصاصات وتنظيم الأمانة العامة للحكومة لمواكبة التطور الحاصل، وبإخراج هيكلة تنظيمية على أسس جديدة تتوخى التحديد الدقيق للمهام الموكولة لها ومسايرة للسياسة التشريعية الوطنية.

وإذ نثمن أيضا جل مساعيكم الرامية لتعزيز قدرات الأطر العاملة بهذا القطاع بإحداث مركز لتطوير الكفاءات واليقظة القانونية والتعاون، ومن خلال دورات تكوينية وتبادل الخبرات مع التجارب المقارنة والممارسات الفضلى في مجال اليقظة القانونية والذكاء القانوني، فكما سبق وأن استهلنا مداخلتنا هاته بكون مجال اشتغالكم ذي طابع علمي متجدد ومتطور يتطلب معه حركية دائمة على مستوى حقيبة التكوين.

وفي هذا الباب نجدد ملتمسنا لكم، لتوسيع هذه المبادرة لتشمل علاقتكم مع البرلمان في سبيل التعاون معه بالمساهمة في تأطير دورات تكوينية مشتركة في مجال الصياغة القانونية والذكاء القانوني واليقظة القانونية.

فكما لا يخفى عليكم السيد الامين العام المحترم، فإن للقوانين كلفة اقتصادية ومالية، وبالتالي أصبح التعاطي معها يجب أن يتم وفق رؤية متكاملة تراعى فيها هذه الجوانب، وهذا يزيد من ثقل المهام الملقاة على عاتق الأمانة العامة للحكومة، بل الأحرى من ذلك أيضا أصبح وضع مشاريع أو مقترحات القوانين مرهون بدراسة الجدوى من جهة ثم مواكبتها بعد الإصدار ودخولها حيز التطبيق بتقييم ودراسة الأثر على الفئات المستهدفة به والمجتمع.

ففي ظل التطور الحاصل في مجال تدبير المنظومة القانونية ومجال التشريع بشكل عام، وسيادة أنماط التدبير المحكم والرشيد لم يعد مقبولا التشريع من أجل التشريع، بل يتوجب التشريع لتحقيق أهداف مرسومة وبكلفة مالية تتلاءم وتلك الأهداف.

السيد الامين العام المحترم،

المؤكد أن المجتمع المدني ببلادنا أصبح شريكا أساسيا واستراتيجيا في مسار التنمية، ويكفي أن نستحضر ما خصته به الوثيقة الدستورية من حيز في فصولها، ثم ميدانيا بالانخراط الكبير الذي أبان عنه في كل المحطات التضامنية الكبرى سواء خلال فيضانات الجنوب الشرقي ونكبة الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز، وقيم التضامن والتآزر التي تعززت بواسطته. انطلاقا من هاته الادوار، نحن مطالبين بضرورة دعمه ومواكبته وفق تصور محكم، يفضي إلى استثمار قدراته في الوصول والتواجد بمختلف المناطق ببلادنا.

كما أصبح يشكل مصدرا مهما في توفير فرص الشغل، إلى جانب المبادرات التحسيسية والتوعوية حول العديد من القضايا والإشكالات والظواهر المجتمعية المستجدة، بل شكل آلية جد مهمة للتأطير والتربية على قيم المواطنة، وفي محطات عدة التصدي للمساس بالوحدة الترابية للمملكة.

وانطلاقا من هذه الأدوار، نعتقد في فريق التجمع الوطني للأحرار أن الواجب يفرض الدفع قدما بجمعيات المجتمع المدني النشيطة والحية والمناضلة لتمكينها من صفة المنفعة العامة والإحسان العمومي كلما توفرت المعايير والشروط اللازمة بقدر من المرونة (هذه السنة 6 تراخيص ليصل العدد 250 جمعية معترف لها بصفة المنفعة العامة و18 ترخيص للالتماس الإحسان العمومي) وأنتم تعلمون أن منحها هذه الصفة يسمح لها بالحصول على امتيازات أكبر، وبالتالي تنفيذ برامج ومبادرات بأثر مهم على المواطنات والمواطنين.

وبالنسبة لبرنامج التحديث والرقمنة، نحيي مبادرتكم الرامية لإحداث مديرية لهذا الغرض بهدف تعزيز جهود الرقمنة بالأمانة العامة للحكومة، ودعم وتطوير منظومتها المعلوماتية وتحديث مناهج وآليات العمل بها وتوسيع نطاق اعتماد التكنولوجيات الحديثة في مختلف مجالات نشاطها، نظرا للحاجة الملحة لمواكبة التطور الحاصل في مختلف المجالات ومسايرة التحولات المتسارعة.

وفي هذا الباب لا بد من رفع القبعة لكم، لما تقدمه بوابة الأمانة العامة للحكومة من مساهمة إذكاء الوعي القانوني لدى عموم المواطنين خاصة في القوانين ذات الارتباط الوثيق بعديد القضايا اليومية التي تواجههم بشكل مستمر ودائم، وفي نفس إطار توسيع دائرة نشر الوعي القانوني ندعوكم لمباشرة تفعيل اللغة الأمازيغية بتلكم النصوص التي أسلفنا الذكر بشأنها كخطوة أولى، ولما لا إعداد وصلات إشهارية تحيل على الموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة من أجل التنبيه للنصوص القانونية المستجدة والمحينة.

السيد الامين العام المحترم،

إننا نسجل بكل فخر سيادة نهج الحكامة الجيدة والتدبير الرشيد لميزانية الأمانة العامة للحكومة، ونؤكد مساندتنا لكم لكل ما تسعون له من أجل تنفيذ برامجكم الهادفة لتطوير التشريع ببلادنا، ومختلف مجالات تدخلكم كما جاء في محاور عرضكم القيم. إن ضعف الميزانية المخولة لهذه الهيأة، لا ينفي بأي حال من الأحوال أهمية ومكانة الصناعة التشريعية وضرورات تجويدها في مسار تحصين وتمتين المنظومة القانونية، باعتبارها الأساس الهيكلي لأي إصلاح عميق وشامل ودائم، بل هو أداة وآلية لحماية الحقوق والحريات وترسيخ دولة الحق والقانون وضمان الاستقرار المجتمعي لما فيه من رفع لمؤشر الثقة وجلب الاستثمارات.

وفي الختام، لا يسعنا الأمين العام المحترم في فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نعرب لكم عن خالص الامتنان والاعتراف لجهودكم الرامية لتطوير التشريع وضمان الأمن والذكاء واليقظة القانونية ومن خلالكم لكافة الأطر العاملة بالأمانة العامة على اختلاف درجاتها ومهامها.

2) مداخلة الفريق في مناقشة الميز انية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بإصلاح الإدارة والانتقال الرقمي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بإلقاء هذه المداخلة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والانتقال الرقمي. وتعتبر محطة مناقشة القانون المالي محطة بارزة في مسار ممارسة العمل الرقابي البرلماني لما تتيحه من إمكانية الاطلاع الواسع والحيز الزمني الكافي للمناقشة المستفيضة لحصيلة تنزيل السياسات العمومية القطاعية والاستراتيجيات والبرامج والأوراش المنبثقة عنها، والرؤية التوقعية للسنة المقبلة.

وفي مستهل هذه المداخلة لا توفتني الفرصة السيدة الوزيرة أن أهنئكم بالثقة المولوية السامية بتعينكم لقيادة سفينة هذا القطاع المتجدد والمعاصر، الذي يعتبر أحد الأولويات الإستراتيجية لهذه الحكومة للتصدي لمواجهة التحديات والرهانات الكبرى لبلادنا على جميع المستويات، متمنيا لكم التوفيق والسداد في مسعاكم لخدمة الصالح العام تحت القيادة الرشيدة لعاهل البلاد أيده الله ونصره.

كما يطيب لنا التنويه والإشادة بمناخ التفاعل والنقاش الهادئ الذي ميز اللجنة بمناسبة هذه المناقشة، والتي تجلت فيها مبادئ وقيم العمل السياسي الجاد من قبل مختلف الفرقاء، كما أن التفاعل المستفيض من قبل السيدة الوزيرة كان له وقع خاص لدى السيدات والسادة المستشارين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن الرهان على ورش الرقمنة في البرنامج الحكومي يجد تفسيره في طابعه الأفقي، وخطوط التماس المتعددة مع باقي القطاعات الاخرى، وأن أجرأة استراتيجية المغرب الرقمي تتطلب من الحنكة والمثابرة والحكمة والتبصر في تدبيرها وحسن التنسيق بينها.

ومن حسنات الهندسة الحكومية الحالية أنها قامت بجمع ورش إصلاح الادارة مع الانتقال الرقمي داخل قطب واحد هيكل واحد وفي إطار الانتداب لدى رئيس الحكومة الأمر الذي ييسر إمكانية الرصد والتنسيق بين مختلف القطاعات الاخرى.

وبحول الله وعونه سوف تتوزع مداخلتي على محورين، الأول يهم ورش الإصلاح الإداري والثاني يرتبط بالانتقال الرقمي فبالنسبة لورش

إصلاح الإدارة السيدة الوزيرة المحترمة؛ فقد ظل هذا الورش يشكل أحد الإشكالات العميقة، حول مدى قدرته على الاستجابة للتحديات والرهانات الكبرى التي تواجه بلادنا عالقا منذ عقود، ما كرس العديد من الممارسات البيروقراطية والرتابة بالعديد من الإدارات والمؤسسات العمومية المركزية واللامتمركزة.

وسوف نظل أوفياء لنفس السؤال الإشكالي المركزي الذي انطلقنا منه السنة الماضية في مقاربة واقع هذا القطاع المتمثل في: أي إدارة نريد لمغرب يخطو بثبات نحو التموقع في مصاف الدول الصاعدة؟

وهل إصلاح الادارة وإنجاح الانتقال الرقمي شأن رهين بالسياسة العمومية القطاعية فقط أم رهين أيضا بانخراط فعلي للمواطنات والمواطنين ومختلف الفرقاء، أي له أبعاد ثقافية واجتماعية يجب الانفتاح عليها؟

إن المنعطف الكبير الذي تعرفه بلادنا اليوم الرامي لنهضة اقتصادية واجتماعية والتوجه نحو ترسيخ أسس الدولة الديمقراطية الاجتماعية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة أيده الله ونصره الذي يولي عناية كبيرة لإصلاح الادارة إيمانا منه بأنها مفتاح الاستقرار وترسيخ قيم المواطنة والثقة بين المواطن والدولة.

إن صورة الإدارة المغربية وفقا لبعض التقارير الصادرة حول يتضح أن هناك بوادر إيجابية لا من حيث تحسن وتقدم مؤشرات مناخ الاعمال حيث أشار تقرير حديث صادر عن مؤشر الأعمال الشهير Doing Business لعام 2023 حصل فيه المغرب على تصنيف مشرف بوصوله إلى المرتبة 53 عالميًا، والمرتبة 3 في القارة الإفريقية وراء كل من جزر موريس ورواندا وكذا يلاحظ تحسن صورة المغرب على المستوى العالمي وفقا للتقرير الأخير الذي نشره المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية والذي يؤسس مكانة هذه الصورة على مؤشرات جد موضوعية.

هذا لا ينفي، بعض المآخذ على مناهج وأنماط التدبير الاداري، حيث أن بعض التقارير السالفة لا زالت ترى بأن المؤشر المؤسساتي والثقة في الإدارات والمؤسسات العمومية لا يرقى للمنسوب الذي نطمح إليه جميعا.

وثقتنا فيكم السيدة الوزيرة كبيرة لإعطاء نفس جديد في المنحى ومواصلة جهود سلفكم، التي ننوه بمساهمتها ومجهوداتنا الكبيرة في سبيل إرساء خارطة الطريق في هذا المنحى الإصلاحي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن الوقوف على مسار تنزيل ورش اللاتمكز الاداري لا يزال يسجل بشأنه استمرار المركزية المفرطة في اتخاذ القرارات لا زالت راسخة في ذهنية وعقيدة المدبر الاداري، يكون من نتائجها المزيد من التماطل وتعقد الاجراءات وطول الانتظار، بل تشكل حجر عثرة أمام تنزيل سليم لورش الجهوية المتقدمة التي يراهن عليها مغربنا لتكون مفتاح ومدخل أساسي للتنمية الشاملة على المستوى الترابي وتعزيز أسس الديمقراطية.

وفي نفس الإطار نسجل بارتياح التوجه اللامتمركز في مجال الاستثمار استنادا، لما تضمنه الميثاق الجديد الذي خول صلاحيات واسعة للهيئات اللامتمركزة، وما أحوجنا لمثل هكذا اصلاحات هيكلية لأنها تؤسس وترسخ لممارسات فضلى بالإدارة المغربية وهو ما أشاد به تقرير بنك المغرب الذي دعا السلطات إلى مواصلة العمل من أجل تحسين مناخ الأعمال.

كما ننوه بالمبادرات التي همت جوانب تبسيط المساطر الادارية المتعلقة بالاستثمار واستكمال الاطارين القانونيين المنظم للمنافسة في السوق.

وفي نفس السياق لقد شكل ورش اللامركزية بعدا إصلاحيا كبيرا انخرطت فيه بلادنا منذ عقود وحقق بشأنها تراكمات كبيرة عززت الديمقراطية على المستوى الترابي.

فالإدارة الترابية اليوم اعتبارا للصلاحيات المخولة لها مع دستور 2011، ومختلف القوانين التنظيمية الخاصة بالجماعات الترابية المنبثقة عنه، أصبحت حلقة محورية في مسار تحديث وإصلاح الادارة العمومية.

فهي المخاطب الأول بالنسبة للمواطنات والمواطنين في قضاياهم اليومية الاعتيادية، بل من خلالها تنطلق الانطباعات الأولية حول واقع إدارتنا ونظرا للإمكانات المالية المرصودة والمستخلصة للجماعات الترابية خاصة تلك المتواجدة في الأوساط القروية تظل جد ضئيلة مقارنة مع الحاجيات الأساسية والتي لا تتماشى ورهان الرقمنة سواء تعلق الأمر بالوسائل اللوجيستيكية أو الموارد البشرية المؤهلة إضافة إلى إشكالية ضعف شبكة الانترنيت.

وهنا وجب التنويه والإشادة ورفع القبعة لهذه الحكومة، على رفعها لحصة الضريبة على القيمة المضافة المحولة للجماعات الترابية بشكل غير مسبوق في تاريخ الحكومات المتعاقبة لـ 32%.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نود أن نشيد وننوه بالعودة إلى مأسسة الحوار الاجتماعي الذي عرف سنوات من الجمود والفتور، نعتبره إحدى المكتسبات في إطار تعزيز وترسيخ الدولة الاجتماعية، الذي تمخض عنه عدة تدابير جريئة ومحفزة لكل العاملين بالإدارات والمؤسسات العمومية من أجل النهوض بالأوضاع الاجتماعية للموظفين والمستخدمين بها، ولسنا هنا في حاجة للتذكير بكل الإجراءات التي بدأ فصول تنفيذها ابتداء من السنة الماضية. فبالرغم من كون الكلفة المالية جد مهمة وثقيلة، وتستحق عليها هذه الحكومة الثناء والتقدير للشجاعة في اتخاذ هكذا

قرارات في ظل سياق اقتصادي دولي وإقليمي يتسم باللايقين وفي ظرفية وطنية متأزمة في أعقاب مخلفات الزلزال المدمر بالحوز ومتزامنة مع فتح أوراش اجتماعية ضخمة على رأسها ورش الحماية الاجتماعية.

وبالنسبة للانتقال الرقمي السيدة الوزيرة المحترمة؛

لا أحد يجادل اليوم الدور الذي لعبته الثورة الرقمية في مختلف المجالات ثقافيا سياسا واقتصاديا واجتماعيا، والذي مكن من تحسّن ملحوظ في تصنيف المغرب في مؤشر الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية (EGDI)، حيث انتقل من المرتبة 140 في سنة 2008 إلى المرتبة 101 في سنة 2022. وهنا نسجل بكل فخر واعتزاز، داخل فريق التجمع الوطني للأحرار الزيادة غير المسبوقة التي عرفتها ميزانية هذا القطاع بشكل يعكس قناعتنا الراسخة بأن جميع الأوراش الاجتماعية الكبرى والتاريخية ببلادنا، رهينة بترسيخ عقيدة الرقمنة لما تتيحه من إمكانية الوصول إلى أبعد نقطة جغرافية في مسار التواصل مع المواطنات والمواطنين ورصد جميع البيانات الضرورية للمعالجة الآنية والفورية للملفات وتبسيط المساطر والإجراءات وتسريع الإجراءات.

وعليه لا يسعنا داخل فريقنا بمجلس المستشارين، إلا أن نثمن كل المجهودات الحكومية الرامية لعصرنة وتحديث الإدارة والمؤسسات العمومية، وسوف نظل قوة اقتراحية ومواكبة في تنزيل مختلف المحاور الإستراتيجية في هذا المجال في مسعى لجعل الادارة قاطرة للتنمية ومسايرة للدينامية المتوهجة التي تعرفها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى السيد رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد بتجديد اللقاء بكم اليوم ونحن بصدد هذه المحطة التشريعية السنوية الهامة من أجل المساهمة، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في إثراء النقاش حول مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى السيد رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

هذه الوزارة التي نوليها أهمية خاصة، اعتبارا لدورها المحوري في تنفيذ مخطط الحكومة في شقه المتعلق بالعلاقة التكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وفي تعزيز سبل التعاون والحوار بينهما بهدف دعم العمل التشريعي والرقابي للبرلمان وتعزيز المبادرات التشريعية. هذا إلى جانب مهمة تنسيق العمل بين الحكومة وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الشأن العام والسهر على تعزيز حكامتها، ناهيك عن الدور المحوري للناطق الرسمي باسم الحكومة في تعزيز التواصل الحكومي.

واسمحوا لي في بداية هذه المداخلة أن أتوجه بخالص التهاني لكم السيد الوزير على إثر تجديد الثقة المولوية السامية فيكم للاستمرار في إدارة هذا القطاع المحوري، مما يعكس الجهود الكبيرة التي تبذلونها في خدمته بكل كفاءة ومسؤولية، متمنين لكم موصول التوفيق والنجاح في قادم مهامكم.

كما لا يفوتني الإشادة بعرضكم القيم الذي بسطتم من خلاله حصيلة ومنجزات القطاع بالإضافة لبرنامج عملكم في أفق سنة 2025.

السيد الوزير المحترم،

نسجل بكل اعتزاز الطفرة النوعية التي شهدها قطاع العلاقات مع البرلمان في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتفعيل المقتضيات الدستورية القائمة على التوازن والتعاون والتكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، في إطار احترام كل سلطة لصلاحياتها. فأوراش عديدة فتحت وإنجازات مهمة تحققت بفضل حكامة تدبيركم لهذه الوزارة وتفاعلكم الإيجابي مع كل القضايا الجوهرية المرتبطة بها وتعاطيكم المسؤول مع مختلف التحديات والإشكاليات المطروحة.

كما نشكر تفاعلكم المتواصل مع المؤسسة التشريعية. فأنتم من أكثر الوزراء حرصا على مد جسور تواصلية مع البرلمانيين.

وما كان هذا القطاع ليعرف هذه الدينامية لولا ما تتمتعون به من خبرة وكاريزما سياسية ساهمت في إنجاز حصيلة تتجاوز ما تم تحقيقه منذ احداث هذه الوزارة.

فعلى الرغم من بعض المحاولات لتبخيس هذه المنجزات، فان المؤشرات الرقمية النوعية توضح بجلاء الجهد المبذول لتحقيق تفاعل مثمر ومنتج بين الحكومة والبرلمان، سمح بخلق دينامية حقيقية تجسدت من خلال التفاعل الحكومي مع مختلف انشغالات المؤسسة التشريعية ومع المبادرات البرلمانية، سواء فيما يتعلق بمقترحات القوانين او اجتماعات اللجن البرلمانية الدائمة أو في المجال الرقابي، من خلال الأسئلة الشفهية والكتابية والجلسات العمومية، بالإضافة للجن الاستطلاعية والمجموعات الموضوعاتية، مما أثمر عن إنتاج تشريعي ورقابي مهم.

وهذه مناسبة لنلتمس منكم مواصلة جهودكم الحثيثة في سبيل تعزيز هذا التعاون بما يسمح بالرفع من نسبة التجاوب الحكومي ومن الإنتاج التشريعي للبرلمان، وعلى وجه الخصوص مقترحات القوانين، حيث بالرغم من تسجيلنا لاستجابة الحكومة لعدد لا بأس به منها، إلا أن حجمها يبقى دون المستوى المأمول مقارنة بما يصادق عليه البرلمان من تشريعات، مما يعطي انطباعا بمحدودية الدور البرلماني في طرح المبادرات التشريعية.

ومع ذلك، فلا بد أن ننوه في هذا الباب بمصادقة الحكومة على

المرسوم رقم 2. 23. 965 الذي يروم تعديل منهجية دراسة مقترحات القوانين بتحديد الإجراءات المسطرية لدراستها والرفع من مستوى تمثيلية اللجنة التقنية الدائمة التي يعهد لها بإبداء رأيها وملاحظاتها واقتراحاتها مع تنسيق مواقف القطاعات الحكومية المعنية قبل تحديد موقف الحكومة بشأنها، مما يزكي توقعاتنا بأن هذه الولاية ستكون مرحلة فارقة في تعزيز الإنتاجية التشريعية والرقابية وفي تفاعل الحكومة مع المبادرة التشريعية.

السيد الوزير المحترم،

اعتبارا لكون الديمقراطية التشاركية التزاما دستوريا ثابتا، فإننا نثمن الجهود المتواصلة للوزارة في تطوير منظومة الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني وفي تعزيز أدواره كفاعل أساسي في صنع السياسات العمومية وبلورتها والرفع من قدرات الجمعيات ودعم جهودها وتسهيل ولوجها للتمويل وضمان حكامته، وذلك من خلال عدد من المبادرات الهامة التي تم إطلاقها وعلى رأسها استراتيجية نسيج والتشغيل الجمعوي الرامية لمواكبة إرساء الدور الجديد المخول دستوريا للجمعيات في حكامة الشأن العام، وذلك في أفق دعم 650 جمعية بكل جهة في خطواتها الهيكلية والتنظيمية بحلول سنة 2026.

كما ننوه بالتصور المبتكر لجائزة المجتمع المدني الهادفة إلى تثمين المبادرات الإبداعية، بالإضافة للجهود التي تبذلونها من خلال المشروعين الموجهين لتشجيع ولوج الجمعيات لمجال الرقمنة بغرض تطوير عملها وتعزيز قدراتها وحكامتها. هذا ونأمل أن تساهم الدراسة التشخيصية التي بادرتم الى القيام بها حول واقع الجمعيات في توضيح الرؤية بشأن الإشكاليات القائمة في الميدان وكيفية معالجتها بما يسمح بجعلها شريكا حقيقيا في مسلسل التنمية الشاملة ويعزز أدوارها الترافعية بشأن القضايا الوطنية وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية للمملكة.

ولابد أن نشير هنا إلى ضرورة توسيع المجال الجمعوي ليشمل كل المكونات بما فيها جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج. كما نؤكد على أهمية تكريس شفافية التمويل استنادا على معايير أكثر صرامة للقطع مع ما يسمى بالريع الجمعوي والتفكير في استراتيجية تروم الحد من تعدد المتدخلين في تدبير العلاقة مع الجمعيات التي تحتاج منكم المزيد من الدعم لتجاوز عدد من الإكراهات خصوصا المتعلقة بالإجراءات الضريبية غير المنصفة، علما بأنها تشغل عددا مهما من اليد العاملة وتساهم في توفير العملة الصعبة في إطار مشاريع التعاون الدولي.

السيد الوزير المحترم،

لا يمكننا إلا أن ننوه بالعمل التواصلي المهم الذي تقومون به كناطق رسمي باسم الحكومة، حيث تمكنتم من بلورة مقاربة جديدة في التواصل تعتمد على عقد ندوات صحفية أسبوعية في بث مباشر عقب انتهاء أشغال كل مجلس حكومي من باب تنوير الرأي العام الوطني حول مجموعة من القضايا التي تهم مصالح الوطن والمواطن، بالإضافة لاعتمادكم للترجمة الأمازيغية ولغة الإشارة ضمن أشغال التصريح الحكومي لتوسيع جسور التواصل مع شرائح كبيرة من المجتمع والتزاما من الحكومة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مع اعتمادكم على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي لتوفير معطيات محينة عن البرامج الحكومية ومدى تنزيلها.

كما نشيد بمشاركاتكم المتميزة في عدد من البرامج التلفزية والإذاعية والتي تعكس حرصكم على إرساء سياسة تواصلية دائمة مع وسائل الإعلام ومع المواطنين، معتزين في هذا الباب بكفاءتكم الأخلاقية في ممارسة عملكم الحكومي والسياسي.

كما ان الجهود التي تقومون بها لتحسين وضعية الموظفين وتوسيع وعاء الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم تنم عن وعي عميق لديكم بأهمية خلق بيئة عمل تحفيزية للرفع من الأداء وتعزيز الإنتاجية في العمل بما يسمح بالارتقاء بمؤسستكم.

تلكم، السيد الوزير، أبرز الأفكار التي ارتأى فريق التجمع الوطني للأحرار إثارتها خلال هذا اللقاء، وإذ نثمن عاليا منجزاتكم في هذا القطاع، فإننا نؤمن بأن تدبيركم الرشيد سيساهم حتما في تنزيل برنامج عملكم الطموح على الرغم من محدودية الاعتمادات المرصودة له برسم السنة المالية 2025.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى السيد رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان (قطاع المجتمع المدني):

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لنا تقديم المداخلة في الشق المتعلق بالمجتمع المدني وقبل الخوض في تفاصيل هذه المناقشة، أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم بتجديد الثقة المولوية في شخصكم على رأس هذه الوزارة، هذا التجديد في شخصكم لدليل على المثابرة والاجتهاد والتجديد الذي تباشرون به تدبير هذا القطاع المركب، الذي يجمع بين العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة. التهنئة أيضا موصولة للسيد الكاتب العام الجديد الذي نتمنى له بهذه المناسبة مسار مهني موفق.

ومثلما هو معهود فيكم من جدية ومصداقية في العمل انعكس فيما تضمنه عرضكم أمام اللجنة من غزير المعطيات التفصيلية والدقيقة حول أنشطة الوزارة ورؤيتها التوقعية للسنوات المقبلة، وفق رؤية منهجية سديدة وهي مناسبة لأتقدم من خلالكم بجزيل الشكر لكافة الأطر التي تسهر معكم وتحت توجيهاتكم لإنجاح عمل هذه الوزارة.

كما يطيب لنا التنويه والإشادة بمناخ التفاعل والنقاش الهادئ الذي ميز اللجنة بمناسبة هذه المناقشة، والتي تجلت فيها مبادئ وقيم العمل السياسي الجاد من قبل مختلف الفرقاء حول موضوع جد متميز يهم مداخل تطوير الممارسة الدستورية والديمقراطية التشاركية ببلادنا وسبل تطويرها لتستجيب للتحديات والرهانات المجتمعية، كما أن التفاعل المستفيض من قبل السيد الوزير المحترم كان له وقع خاص لدى السيدات والسادة المستشارين من حيث دقته والإضافة النوعية التي تضمنها.

إن موقع الوزارة كرابط وصل بين بنيتن أساسيتين للنظام السياسي والدستوري المغربي، ومع المجتمع المدني الذي أصبح أكثر من أي وقت مضى آلية وسائطية محورية بين الدولة والمجتمع، يجعل منها ذاك السهل الممتنع الذي يتطلب حس ومهارة حسن التنسيق وتدبير التفاوض بين أطياف متعددة.

السيد الوزير المحترم،

لقد أبينا إلا أن نواصل معكم مناقشة هذه الميزانية الفرعية غير منفصلين عن جزء من الإشكالية القارة التي انطلقنا منها منذ السنة الماضية حول؛ إلى أي حد تمكنت هذه الوزارة المنتدبة من تمتين مكانة المجتمع المدني كوسيط فعال بين الدولة والمجتمع؟ وهل توفقت في بلورة مقاربة تواصلية قلصت هامش الاشاعة والاخبار الزائفة؟

لا يختلف اثنان في أن المجتمع المدني اليوم بالمغرب، قطع أشواطا جد مهمة في مسار تثبيت مكانته كمكون أساس في الحقل المجتمعي، بعد ما يناهز أربعة عقود من التراكم والتجربة الميدانية العملية زكته الوثيقة الدستورية عبر عدة فصول إلى جانب مأسسته وترسيخ الديمقراطية التشاركية كخيار استراتيجي أمام انحسار إن لم نقل أزمة الديمقراطية التمثيلية التي تظل ظاهرة تكتسح أعتد الديمقراطيات في العالم.

كما يحق لنا أن نقول أيضا أن الديمقراطية التشاركية اليوم ليست بديل للديمقراطية التمثيلية، بل هي مكملة لها من أجل تحقيق الغايات المثلى المنشودة، وهي بناء وطن التنمية والديمقراطية، الذي يوفر مقومات الأمن والعيش الكريم لكل أبنائه من مواطنات ومواطنين ولكل المقيمين فيه من المهاجرين من مختلف الجنسيات.

إن التزايد الكبير الذي يعرفه المجتمع المدني كميا يطرح معه التساؤل حول فعاليته ونجاعته، وهل حضور المجتمع المدني على المستوى المجالي هو بنفس التوهج والدينامية؟

اليوم المغرب يقارب حوالي 270 ألف جمعية أسهم في هذا التزايد الكبير مع مطلع الألفية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والبرامج المتنوعة التي تضمنتها عبر مختلف محطاتها المتواصلة إلى يومنا هذا تحت الرعاية السامية لجلالته، والدسترة والمأسسة التي رسخت من مكانة هذا المكون.

قد نتفق أن المجتمع المدني، لم يعد بتلك الهشاشة التي كان عليها في السابق، بل أصبحت بصمته بارزة في العديد من المحطات التضامنية الكبرى سواء خلال فيضانات الجنوب الشرقي مؤخرا ونكبة الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز السنة الماضية، وقيم التضامن والتآزر التي تعززت بواسطته. استطاع خلالها أن يبرز عمق ثقافة وقيم التعاون والتآزر والتضامن المتجذرة في قلوب المغاربة، شيوخا وشبابا وأطفالا ونساء.

هذه المتانة والاحترافية التي أصبحت من سمات المجتمع المدني هي نتاج مجهود بُذل وتضاعف بشكل كبير معكم، السيد الوزير المحترم، بغية دعمه وتقويته لجعله في مستوى التحديات والرهانات المستقبلية لبلادنا وهي مقبلة على أوراش كبرى على مختلف الجهات. ونحن في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين متشبثين بمطلب بناء وتطوير مجتمع مدني منبثق من عمق موروثنا الثقافي والحضاري، اعتبارا لكون قيم التضامن والتعاون والتآزر فطرة متجذرة لدى المواطن المغربي.

لقد استطعتم خلال فترة تواجدكم على رأس هذه الوزارة بلورة استراتيجية عملية "نسيج" 2022-2026 وتنفيذ برامجها لتوحيد جهود المجتمع المدني الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى اليوم إلى تجميع شتاته.

وتجميع الشتات، لن يتم إلا من خلال الرصد وتجميع المعطيات الشاملة، حوله، ولعل التوجه نحو إعداد قانون خاص بالسجل الوطني للجمعيات الخطوة ثاقبة تستحقون عليها التنويه والإشادة. إذ من شأن هذا التوجه أن يدعم مسار الإصلاح الهيكلي وترشيد وعقلنة التمويل بناء على برامج ومشاريع قابلة للتنزيل والتقييم أيضا بما يمكن من تتبع ومواكبة ورصد الأثر، خاصة وأن هناك تصاعد نقاش لدى الرأي العام حول التناسب بين عدد الجمعيات والتمويلات الممنوحة لها والأثر على الفئات المستهدفة من أنشطتها.

في هذا السياق أيضا، دعني أتقاسم معكم هاجس يرتبط بمدى إمكانية مواصلة تدبير هذا الحقل الذي يتسع يوما بعد يوم من المركز، الرهان على المجتمع المدني هو رهان ترابي ومجالي بامتياز وبالتالي نعتقد أن وجود أنوية جهوية لوزارتكم أصبح مطلب أساسي لبلورة استراتيجيات تراعي البعد الجهوي، فمتطلبات تطوير المجتمع المدني ليست نفسها على الصعيد الوطني.

فحاجيات المجتمع المدني بالهامش أعمق مما هي عليه بالمناطق الحضرية والشبه حضرية خاصة بالمحاور الكبرى التي تعرف نهضة اقتصادية واجتماعية كبرى وتوفر الخدمات الضرورية للمواطن، سواء تعلق الأمر بالنخب المدبرة لهذه الجمعيات أو الإمكانيات المادية المتاحة لها ومجال وظروف اشتغالها وبالتالي من هذا المنبر نجدد ملتمسنا لكم السيد الوزير المحترم توجيه عنايتكم نحو الجمعيات المتواجدة

بالمناطق النائية بغية تقوية قدراتها ومواكبتها لتأهيلها خاصة تلك التي تنشط في مجال المرأة والشباب في نوع من التمييز الإيجابي وهنا أقترح جعل جوائز المجتمع المدني مبنية على المجال والنوع.

وقد أحسنتم صنعا، بتوجهكم نحو توفير عرض تكويني متنوع وهادف لفائدة الجمعيات باتفاق مع المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل ومنه أتساءل معكم ألم يكن حريا أن تكون انطلاقة البرنامج من الهامش إلى المركز؟

وكما سبق وأن عبرنا في محطة سابقة لمناقشة هذه الميزانية أننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر المجتمع المدني مكسب وربح كبير في سبيل خلق مناصب شغل كبيرة وفرص عمل دائمة ومؤقتة ولعل التوجه نحو إعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون حول التشغيل الجمعوي، فعلا هذه المبادرة تسير في المسار الإصلاحي المهيكل الذي تبنته هذه الحكومة منذ تعيينها والتي أيضا تسعى لتأسيس منظومات قانونية متكاملة ومتجانسة وعليه إلى تعتقدون أن يتم إدراج هذا المشروع ضمن مدونة التشغيل بإفراد باب خاص بالتشغيل الجمعوي تماشيا مع النهج المذكور، وفي نفس السياق، نعتقد أنه آن الأوان لمراجعة شاملة لظهير الحريات العامة وتأسيس الجمعيات.

إن الإصلاح الهيكلي الشامل للحقل الجمعوي ببلادنا اليوم ضرورة ملحة لتتماشى والصلاحيات التي خولها له المشرع الدستوري وترجمتها بباقي القوانين المكملة خاصة ما يتعلق بتقديم العرائض والملتمسات، ويعتبر هذا الورش أحد أهمها الذي يتناغم عمليا مع الأدوار الوسائطية التي يقوم بها بين الدولة والمجتمع وفي سبيل الترافع على القضايا والحاجيات الملحة للساكنة وبالتالي ترجمتها وتأطيرها على شكل مقترحات وملتمسات لتطوير المنظومة القانونية ومنها شرعنة وتيسير الولوج للخدمات العمومية على اختلافها.

وفيما يتعلق بمهام الناطق الرسمي:

أود أن أنوه بمنهجيكم التواصلية الرصينة، التي تشكل نافذة أسبوعية لتنوير الرأي العام بالمعطيات الرسمية الصحيحة، إذا أمام سيادة الخطاب الشعبوي والتهريجي وفي غياب أية ضوابط أثر على الخطاب السياسي لفترة ليست بالهينة، أصبح معه هذا الخطاب ملوث ويسوق مفاهيم ومصطلحات غير مضبوطة مستمدة من قواميس لا ترقى لمستوى العمل والممارسة السياسية التي نتوق إليها، لتظل كما أسلفت هذه النافذة الأسبوعية بارقة أعتقد يتوجب استثمارها عبر عدة آليات التواصل الاجتماعي للوصول إلى أكبر قدر من المواطنات والمواطنين.

وقبل أن أختم مداخلتي هاته، أجدد الثناء والتنويه بكل الأطقم الإدارية المواكبة معكم من مختلف الدرجات وعلى اختلاف المهام الموكولة لها على تفانيها ومجهوداتها، فالصلاحيات المخولة لهذا القطاع مقارنة مع حجم الإمكانيات المالية والبشرية المرصودة له يبرز بالملموس ثقل المهام الملقاة على عاتقكم، لذا فمسندتنا ودعمنا لكم في هذا الباب غير مشروط لتطوير القدرات والتحفيز والارتقاء بالحماية الاجتماعية للموظف.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المندوب العام المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعداء بتجدد اللقاء بكم بهاته المناسبة السنوية، لمناقشة فحوى ومضامين الميزانية المخصصة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، والتي بسطتم الخطوط العريضة لمضامينها في عرضكم القيم والغزير بالمعطيات سواء تعلق الأمر بالمنجزات المحققة خلال السنة الجارية، أو البرامج والمخططات المتوقع تنزيلها في غضون السنة التي نحن على مشارفها، حيث سأتولى تقديم هذه المداخلة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، الذي يقدر ويعي المجهودات الجبارة التي تبذلونها في تدبير هذا القطاع الذي يهم حياة فئة اجتماعية قادتها مطبات الحياة بتشعباتها لتكون خلف أسوار السجون، وهذه المجهودات تتضاعف أمام إكراهات موضوعية جد صعبة، ولا يسعني من خلالكم أيضا أنوه بمجهودات كل العاملين بالقطاع من مختلف الفئات والدرجات على تضحياتهم الكبيرة في سبيل ضمان السير العادي لهذا المرفق الاجتماعي والأمني.

وفي هذا الإطار يطيب لنا التنويه والإشادة بمناخ التفاعل والنقاش الهادئ الذي ميز اللجنة بمناسبة هذه المناقشة، والتي تجلت فيها مبادئ وقيم العمل السياسي الجاد من قبل مختلف الفرقاء حول موضوع يهم فئة اجتماعية تنتظر منا التفاتة خاصة، كما أن التفاعل المستفيض من قبل السيد المندوب العام المحترم كان له وقع خاص لدى السيدات والسادة المستشارين.

السيد المندوب العام المحترم،

لقد أصبح واقع السجون المغربية منذ فترة ليست بالهينة، يطرح العديد من الإشكالات والتساؤلات حول أنجع السبل لمعالجة ظاهرة الاكتظاظ ثم جعل هذه المؤسسة فعلا مؤسسة لإعادة الإدماج والإصلاح والتأهيل وليس مؤسسة لإعادة تفريخ مجرمين محترفين؟ هل الأمر يتعلق فقط بظروف إقامة النزلاء أم الأمر يتجاوز ذلك لبنية أعمق ترتبط بذهنيات وبأوضاع أخرى؟

هذه الإشكالات وغيرها رافقت هذه المؤسسة منذ سنوات، شأنها شأن العديد من القضايا المجتمعية التي يتطلب معالجتها مقاربات متعددة الأبعاد، يتداخل فيها التربوي بالاقتصادي بالاجتماعي بالثقافي.

مهما اختلفنا في أمر فلا يمكننا تجاهل التطور الكبير الذي عرفته البنية التحتية للمؤسسات السجنية، سواء تعلق الأمر ببناء مؤسسات جديدة وفق معايير تراعى فيها شروط وظروف أنسنة الحياة داخلها أو إعادة التأهيل التي طالت البعض الآخر.

وعلى مستوى الإصلاح الهيكلي، نسجل بإيجاب التجديد الذي طال الإطار القانوني المنظم لهذه المؤسسات خلال هذه السنة المنصرمة، إضافة لقانون العقوبات البديلة الذي حتما مهما قيل بشأنه سيشكل ثورة حقيقية في التعاطي مع المخالفين للقانون واعتماد رؤية أخرى تتجاوز أزمات العقوبات السالبة للحرية، ولعل اللقاء الذي عقده السيد رئيس الحكومة الذي يقود الحكومة بكل اقتدار ومسؤولية بمختلف الفرقاء المتدخلين من أجل إيجاد الصيغ التقنية لإنجاح تنزيل وتنفيذ هذا القانون يعكس الاهتمام والجدية لمعالجة موضوعية لواقع السجون، والتخفيف من ظاهرة الاكتظاظ من جهة ثم تجنيب فئة عريضة من المخالفين للقانون التواجد داخل السجون حول قضايا نسبيا بسيطة قد تؤدي بهم للاحتكاك مع مجرمين محترفين، ناهيك عن ما يمكن أن يسهم به ذلك من تخفيف العديد من الأعباء المالية والبشرية، أيضا هي مناسبة لأسوق التطور الكبير الذي تعرفه منظومة الحقوق والحريات ببلادنا منذ عقود وبخاصة مع صدور الوثيقة الدستورية لـ 2011 التي كرست جملة من الحقوق مفصلة ضمن محتوياتها.

إن تعمدنا سرد هذه المحطات يأتي في سياق إبراز أن هذا التحول والتطور يعكس أو يسير بشكل مواز للتحولات والأوراش الإصلاحية الكبرى التي تعرفها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

قد نتفق أن الواقع الذي وصلنا إليه، لا يصل لسقف الطموحات التي نريدها جميعا لهذا الوطن العزيز، وهو الأمر الذي يجب استثماره ليكون محفزا لنا جميعا لمواصلة العمل والاجتهاد كل من موقعه للدفع قدما نحو التجديد والتطور واستثمار كل الهوامش المتاحة.

السيد المندوب العام المحترم،

إن الارتفاع الكبير في عدد لسجناء بالمؤسسات السجنية، منذ سنوات وهو يسجل الارتفاع، والذي تجاوز سقف 100 ألف في السنوات الأخيرة، مقارنة مع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات السجنية حاليا لا تتجاوز 64 ألف و600 سرير، وفي تقرير أخير للمرصد المغربي للسجون أنّ معدل الاكتظاظ بالسجون بلغ 159%.

هذا الارتفاع المتزايد لهؤلاء هو في نسب كبيرة منه إذا ما رصدناه من حيث الأجيال قد نقول أنه جيل بداية الألفية، وهو الجيل الذي ترافق مع التراجع الكبير الذي أصاب بنية المؤسسات التربوية والتعليمية آنذاك.

فكلنا يعلم المجهودات المتواصلة التي بذلتها المندوبية العامة لتحديث وتوسيع حظيرة السجون بالمغرب فإنها لم تعد قادرة على مسايرة الارتفاع المتسارع في عدد السجناء، وهو ما يرجح صوابية فكرة إصدار قانون العقوبات البديلة السالف ذكره إن واقع الارقام المصرح واستنطاقها يدفع إلى التساؤل حول الظاهرة في مختلف أبعادها، ودلالاتها وأن السجين سوى أحد تمظهراتها.

لدينا اليوم في فريق التجمع الوطني للأحرار، قناعة راسخة أنه بدون اللجوء إلى تنويع مداخل الاستهداف في تناغم وتكامل والتقائية بين مختلف السياسات العمومية القطاعية فيما بينها، وتضافر المبادرات والتعاون وحسن التنسيق ستظل المبادرات المعزولة عقيمة وقاصرة عن المعالجة الملموسة لهذا الواقع. وسبق أن عبرنا في محطات سابقة أنكم السيد المندوب العام أمام واقع تدبير الندرة في ظل ضعف الإمكانات المالية والمادية المرصودة، وفي مواجهة حجم التحديات الملقاة على عاتق المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج لكن الثقة فيكم كبيرة ومعكم كل الأطر العاملة من مختلف الدرجات والمهام على رفع هذا التحدي ومثلما لا يخفى عليكم السيد المندوب العام المحترم، أن الحكومة الحالية تسعى بكل مكوناتها لتنزيل برنامجها الذي يضع تعزيز الدولة الاجتماعية أحد أبرز أولوياتها، وحتما ستكون آثاره ممتدة للفئات الاجتماعية التي حملتها ظروف ومطبات الحياة لأن تكون خلف أسوار السجون.

السيد المندوب العام المحترم،

إن موضوع ارتفاع أعداد الاعتقال الاحتياطي، يتداول بشكل كبير منذ فترة طويلة وأصبح داخل السجون لصيق بظاهرة الاكتظاظ بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف السلطات القضائية والتي بدورها لها من المبررات القانونية والمنطقية والمعقولة التي تفرض اللجوء له. إذ نعتقد أن الأمر يتطلب إعادة النظر في السياسة الجنائية كحاجة ملحة، وتبني مقاربة السياسية الجنائية في بعدها الترابي الجهوي، بمعنى صياغة سياسات جنائية جهوية تراعي الخصوصيات الجهوية.

وستكون لنا الفرصة سانحة للمزيد من تأطير ومعالجة هذه الإشكالية، عند المناقشة والمصادقة على قانون المسطرة المدنية الجنائية والقانون الجنائي الذي ينتظر إحالتها علينا في غضون السنة التي نحن على مشارفها، وهنا لا تفوتني الفرصة للتأكيد على النهضة التشريعية التي نحن بصددها خاصة ما يتعلق بالقوانين والتي لها ارتباط وثيق بالمؤسسات السجنية والتي حتما سيكون لها الأثر على واقعها.

السيد المندوب السامي المحترم،

إن مواصلة تنزيل الورش الاستراتيجي لإدارة السجون وإنجاحه، نتفق معكم أنه لا يمكن أن يتأتى إنجاحه إلا من خلال تعبئة مهمة للموارد البشرية الكافية، ونغتم هذه الفرصة لنجدد احترامنا وتقديرنا لها ولنحيي فيها روح التضحية والإيثار التي يبدونها في القيام بمهامهم المحفوفة بالمخاطر، وإذ نثمن معكم جل المبادرات الهادفة لتحسين

وضعية هذه الفئة وضمان الحماية الاجتماعية لكل العاملين بها.

في الختام، نؤكد لكم دعمنا لإرادتكم في مواصلة ورش الإصلاح والتحول الكبير الذي تعرفه المندوبية العامة لإدارة السجون خلال العقد الأخير، ولكل مبادراتكم الهادفة لتحديث وتطوير هذه المؤسسة الإصلاحية لجعلها مساهمة في تنشئة جديدة وإعادة إدماج لهذه الفئة الاجتماعية التي هي جزء لا يتجزأ من أبناء وبنات هذا الوطن العزيز على قلوبنا جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة أطر الوزارة والمجلس المحترمين،

يطيب لي في هذه الصبيحة المميزة، تناول مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي مستهل هذه المداخلة لا تفوتني الفرصة تهنئتكم بمناسبة تجديد الثقة المولوية فيكم على رأس هذا القطاع البنيوي، الذي يمثل أحد أضلع الرئيسية للسلطة، هذا التجديد يجد تفسيره في الحنكة السياسية والكفاءة والجرأة التي تتميزون بها في تدبير قضاياه الشائكة.

كما نود بهذه المناسبة التنويه والإشادة بالنقاش الموضوعي والهادئ والهادف والمستفيض الذي ساد أشغال هذه اللجنة، حول نشاط هذا القطاع الأساسي في بنيان دولة الحق والقانون وفي ببلادنا، والتعبير عن استعداد جل مكوناتها التعاون مع الأوراش التشريعية المقبلة.

إذ يعتبر ورش إصلاح العدالة أحد الأوراش الاستراتيجية التي تحظى بالعناية المولوية السامية منذ اعتلاء عرش اسلافه المنعمين، إلى جانب عدة أوراش استراتيجية كبرى وفق مقاربة إصلاحية شمولية وبشكل متواز ومتكامل تحت القيادة الرشيدة لجلالته.

وهو ما حذا بهذه الحكومة أن تجعله ضمن أولويات برنامجها الحكومي، من أجل إنجاح المنعطف الحاسم الذي يعرفه هذا الورش بالبلورة والترجمة الفعلية لمضامين دستور الفاتح من يوليوز الذي أسس المنظور جديد لاستقلالية السلطة القضائية، والثقة فيكم كبيرة لمواصلة تنزيل الورش التشريعي الضخم الذي باشرتموه منذ بداية هذه الولاية الحكومية، والذي سيجعل بصمتكم استثنائية وبارزة في مسار وزارة العدل ببلادنا.

وقد سبق وعبرنا عن ذلك في محطات سابقة أنه من حسن الصدف أن آلت تدبير قطاع العدل لشخصية سياسية وقيادية بارزة من قيمتكم تجر خلفها مسار طويل من التجربة والخبرة والحنكة في مجال العدالة.

كما نود في مستهل هذه المداخلة أن نثمن مجهودات لجنة إعداد مسودة مشروع مدونة الأسرة كأحد الأوراش التشريعية الحساسة التي يرعاه صاحب الجلالة أيده الله ونصره، هذا الورش الذي يعنى بنواة مجتمعنا ذي الهوية الإسلامية السمحة، من أجل ضمان أسرة متماسكة وَمُتَرَاصَة وبغية الحفاظ على القيم الفضلى لمجتمعنا، والذي نتمنى مناقشته وتدارسه بعيدا عن كل مزايدات أو خلفيات سياسوية ضيقة.

السيد الوزير المحترم،

إن ما يعرفه قطاع العدل من حركية وديناميكية كبيرة في سبيل تنزيل المحاور الكبرى لإصلاح منظومة العدالة بدون أدنى شك أن سيواجه بعدة أوجه للممانعة والمقاومة متعددة المشارب اجتماعية سياسية ومهنية، وهنا لم أجد من تعبير أفضل مما سبق وصرحتم به في هذا المجلس الموقر، نحن اليوم مطالبون بأن نجسد قيم المواطنة في تعاطينا مع هذه الأوراش الإصلاحية، وأن نساهم في تشريع يخدم مصالح الوطن وليس تشريع يخدم فئات معينة وفي هذا السياق أحييكم السيد الوزير على حسكم التفاوضي الناجع في تدبير بعض هيئات ملف بعض مساعدي القضاء وانفتاحكم على جميع المقترحات الموضوعية.

تأتي مناقشة هذه الميزانية في الثلث الأخير من عمر هذه الحكومة الواقعية في تصوراتها، والتي تبصم على نقلة نوعية في الشأن العام، وبحصيلة نصف مرحلية جد مشرفة في مختلف المجالات وفي مقدمتها وزارة العدل، الذي نفخر داخل فريقنا بما تحقق فيه من منجزات تُسهم في تعزيز ثقة المواطنات تدبير والمواطنين في عدالتهم.

يحسب لكم السيد الوزير إخراج قانون العقوبات البديلة الذي يؤسس لتصور وفلسفة جديدة لمفهوم العقاب، وإشاعة روح التسامح والمصالحة في ظل فشل مصوغات العقوبات السالبة للحرية في التصدي لظاهرة الإجرام وإعادة التأهيل والإدماج، كما نشيد وننوه بجدية تعامل الحكومة مع الموضوع الذي جسده مبادرة رئيس الحكومة في عقد لقاء مع الأطراف المتدخلة بغية الوقوف على مختلف الجوانب العملية والتقنية لإنجاح تنزيل هذا القانون المتفرد في تجربته ببلادنا.

وما أحوجنا إلى تسريع تنزيله، أمام الأرقام المرتفعة لعدد السجناء ببلادنا الذي يتجاوز المائة ألف خلال السنوات الأخيرة مع ما يوازيه من ارتفاع معدلات العود، بما يدل بشكل أو بآخر، أن إنجاح مقاربة التأهيل وإعادة الإدماج لا زالت تستعصي أمام عقبة ظاهرة الاكتظاظ بالسجون.

وعلى الرغم من محاولة تبرير هذا الاكتظاظ بإشكالية أخرى تتعلق بالاعتقال الاحتياطي، فإننا نعتقد أن معالجة هذا الأخير، يجب أن

يتم وفق تصور متكامل للسياسة الجنائية ببلادنا، التي نتمنى أن يكون مشروعي قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي المنتظر المصادقة عليها خلال ما تبقى من هذه الولاية إلى جانب مشروع قانون المسطرة المدنية الذي قيد الدرس بهذه اللجنة الموقرة وقانون العقوبات البديلة المذكور يحملان إجابات عملية في الموضوع.

إن جودة مشاريع القوانين المحالة على البرلمان رهينة بتعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وهو ما يحسب لكم من الزخم التشريعي ذي الميزة الكمية والنوعية الذي أعِدَ وِفْقَ قواعد التشاور داخل نسق مؤسساتي يجمع الأطراف الثلاثة الرئيسية المرتبطة بتدبير منظومة العدالة بشقيها الإداري والقضائي ومساعدي القضاء (موثقين ومحامين وعدول ومفوضين قضائيين...)، خاصة وأن النقاش اليوم، يمتد نحو ضرورات دراسة جدوى مختلف القوانين قبل سنها ومواكبتها بدراسة تقييم الأثر عند تنفيذها.

السيد الوزير المحترم،

إن سيادة مفهوم وتدابير نجاعة أداء الإدارة القضائية، نجد جزء كبير منه في التقارير التي أصبحت تصدر عن الهيئات القضائية من مجلس أعلى للسلطة القضائية ونيابة عامة وفق مؤشرات المردودية والنجاعة والفعالية، لدلالة واضحة على المسار الصحيح الذي تقطعه بلادنا في تحديث وتطوير منظومة القضاء ببلادنا.

كما يشكل ورش تبسيط المساطر وتحديث وتقريب الادارة القضائية من المرتفقين أحد مؤشرات قياس النجاعة المردودية، وذلك بسن سلسلة من الإجراءات المرتبطة ببرنامج الانتقال الرقمي الذي توليه هذه الحكومة اهتماما خاصا باعتمادات مالية كبيرة التي عرفت زيادة غير مسبوقة في تاريخ قطاع الانتقال الرقمي، وتعتبر وزارة العدل من القطاعات الوزارية الرائدة التي حققت تقدما كبيرا في هذا الباب بحسب ما تفضلتم بذكره، وأيضا ما صرحت به الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الادارة. ومن الآثار المباشرة لبرامج التحديث والرقمنة أنها ساهمت بنسبة كبيرة في تطهير محيط المحاكم من الوسطاء والدخلاء الذين يسيئون لسمعة القضاء ببلادنا، وإشاعة مناخ الشفافية والنزاهة في منظومة القضاء.

وفي نفس المنحى المرتبط بتحديث الإدارة نثمن وننوه بخطواتكم الرامية لتعزيز النهج اللامركزي وإرساء دعائم الإدارة القضائية الحديثة لتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية للوزارة بشكل يتماشى مع خصوصيات كل دائرة قضائية بشكل يعزز البعد الترابي والمجالي الذي تصبوا إليه بلادنا الذي يعتبر المدخل الأنجع للتنمية الشاملة.

كما نعتقد أن تعزيز البنية التحتية للمحاكم ورش جدير يأتي في سياق التقريب وتيسير الولوج للعدالة، وهي ما يستوجب التنويه به خاصة ما يتعلق بحجم التوسع والتهيئة الذي تشهده البنية التحتية في هذا المجال وبتعزيز القضاء المتخصص على المستوى المجالي بشكل أوسع، حيث أن إحداث محاكم جديدة هذا الصنف سيخفف من أعباء المتقاضين الذين كانوا من يضطرون للتنقل لمسافات طويلة للتقاضي حول حقوقهم وقضاياهم، ومن جانب آخر سيسهم في إشاعة ثقافة الحقوق والحريات خاصة مع المحاكم الإدارية والاستئناف الإدارية التي تم إحداثها.

وبهذا الخصوص نتساءل معكم كما تساءلنا السنة الفارطة والذي سيظل متواصلا؛ ألم يحن الوقت بعد لاستكمال منظومة القضاء الإداري ببلادنا بإحداث مجلس للدولة أو محكمة عليا على غرار بعض التجارب المقارنة؟ وإجرائيا ألسنا اليوم، بحاجة لمسطرة إجرائية إدارية تماشيا مع خصوصية المنازعات الإدارية مثلما هو الشأن في فرنسا طالما أننا استلهمنا تجربة القضاء الإداري منها؟

السيد الوزير المحترم،

إن التساؤل أعلاه يرتبط رأسا بحماية الحقوق والحريات، الذي كفلته الوثيقة الدستورية للفاتح من يوليوز بالتنصيص عليه ضمن فصول عدة جعلت من الدستور المغربي وفقا لتركيبته وأحكامه يُصنَف ويدخل ضمن دساتير الحقوق والحريات، حيث تسهر بلادنا أجرأة مضامينه عبر سلسلة من التدابير التشريعية والمؤسساتية بإحداث مندوبية وزارية لحقوق الإنسان تعنى بالسياسة الحقوقية ببلادنا ومؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يبصم على مبادرات نوعية في هذا المجال وطنيا برصده للوضعية الحقوقية ببلادنا وبتعزيز الممارسة الحقوقية بإسهاماته النوعية الاستشارية وبتقاريره والتوصيات الصادرة لمؤسساتنا الوطنية، والآراء التي يبديها في جميع القضايا الحقوقية والمشاريع ومقترحات القوانين والتي نستلهم منها العديد من المقتضيات إلى جانب الدراسات والأبحاث المنجزة من طرف هذه المؤسسات والهيئات.

وعلى المستوى الدولي يتعزز الحضور الوطني ويتقوى في المحافل الدولية والإقليمية والمحطات الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي مناسبة لننوه بمجهوداتكم في هذا الباب وحسن تواصلكم وانفتاحكم على جميع الفاعلين لضمان حضور قوي وفعال هذه المحافل، كما يعزز مواقفكم الصريحة والجريئة في العديد من القضايا.

وفي هذا الإطار، يجب استثمار تعزيز قيم دولة الحقوق والحريات ببلادنا في التصدي لكل مناورات الخصوم في النيل والتشكيك في مسار التحول الديمقراطي العميق الذي يعرفه المغرب، وَيَتَعَزز بِبَرَادِيغم (paradigm) التطور الاقتصادي والتعددية السياسية والاستقرار السياسي والأمني.

السيد الوزير المحترم،

ارتباطا بموضوع الموارد البشرية، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نشيد بجهود هذه الحكومة في توفير المناصب المالية اللازمة لإنجاح ورش الإصلاح الكبير، من مختلف الفئات قضاة وكتابة

الضبط، وبهذا الشأن قد أبدينا السنة الفارطة بعض الملاحظات بخصوص الحيف الذي يطال بعض التخصصات في اجتياز مباراة الملحقين القضائيين ولا يزال جزء من أبنائنا يمتعض من ذلك خاصة لما يتم استيفاء جميع المناصب المالية المتاحة نتيجة ضعف الكفاءة اللازمة.

وفي سياق مرتبط بالموارد البشرية، ندعم جل مساعيكم الرامية لتحسين الوضعية الاجتماعية للأطر العاملة بهذا القطاع، إيمانا منا بأن الموارد البشرية هي قطب وعصب الإدارة، ولن يتأتى إنجاح أي ورش إلا من خلالها وبانخراطها الكامل والذي بدوره لن يتأتى إلا بتوفير الظروف الملائمة لتحفيز عطائها سواء تعلق الأمر بالعلاوات والمنح والترقيات والخدمات الاجتماعية في سبيل منظومة قضائية محفزة وجذابة قادرة على استقطاب الكفاءات ومما لا شك فيك أنكم رجل قانون وحقوقي بامتياز سوف لن تدخروا أي جهد في هذا السبيل.

ختاما، يظل مسعانا جميعا السيد الوزير المحترم أن تنعم بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره بعدالة مستقلة منصفة مساهمة في ترسيخ قيم المواطنة وفي رفع منسوب الثقة لدى المواطنات والمواطنين كافة في منظومتهم القضائية، ثم أن تكون عدالتنا عنوان بارز لتشجيع الاستثمار وزيادة فرص الازدهار والتطور الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

7) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية للمحاكم المالية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة أطر المجلس الأعلى للحسابات وأطر مجلس المستشارين،

الحضور الكريم،

يطيب لي تناول هذه المداخلة باسم التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر، لمناقشة فحوى ومضامين الميزانية السنوية المخصصة للمحاكم المالية برسم سنة 2025.

وفي مستهل ذلك لابد من التنويه والإشادة بالنقاش الموضوعي والهادئ والهادف والمستفيض، الذي ساد أشغال هذه اللجنة، حول الحصيلة المشرفة لهذه الهيأة العليا للرقابة، كما نشكر السيد الكاتب العام المحترم لتجاوبه الشافي والدقيق مع تساؤلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وتنويرهم بمختلف الجزئيات التي تهم تدبير هذه المؤسسة الدستورية وآفاق اشتغالها وتطويرها من أجل حماية المال.

ولا تفوت الفرصة داخل فريقنا، للتنويه والإشادة بالمجهود الجبار الذي تقوم به هذه الهيأة العليا للرقابة في بلادنا لحماية المال العام من جهة، ثم لتوجيه وتصويب البرامج المنبثقة عن السياسات العمومية.

ونسجل بفخر الطفرة النوعية للأنشطة والتوجهات الرقابية لهذه المؤسسة الاستراتيجية، في تنزيل سليم للصلاحيات والمكانة المتميزة التي حولتها إياها الوثيقة الدستورية لفاتح يوليوز 2011.

إن التكريس الدستوري لهذه المؤسسة الرقابية النوعية ببلادنا، جاء في سياق تكريس آليات الحكامة وترشيد وعقلنة التدبير العمومي للرفع من أدائه، وبالتالي توطيد أسس دولة الحق والقانون التي ما فتئ جلالته يحث على تثبيتها وترسيخها لتساهم في الدينامية المؤسساتية التي تعرفها بلادنا لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي المنشود.

السيد الكاتب العام المحترم،

إنا بلادنا اليوم، تعيش على إيقاع تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة في أفق التنزيل السليم للدولة الاجتماعية، هذا الورش الكبير الذي يرعاه عاهل البلاد أيده الله ونصره، يحتاج منا جميعا كل من موقعه ووفق الصلاحيات المخولة له بذل الجهد والعناية اللازمين للاطلاع بأدواره بنجاعة وفعالية. فالمؤكد أن المال العام يعتبر الشريان الأساسي لتحريك العجلة التنموية الشاملة بالدولة، وبالتالي يحتاج إلى تحصينه وحمايته وتوجيهه على النحو الذي يحقق الأهداف الاستراتيجية المرجوة لإتاحة هوامش مالية إضافية للميزانية العامة بغية تغطية تكاليف الأوراش الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا.

وبهذا الشأن نثير انتباهكم بأننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، نعي حجم التحديات والرهانات التي تواجهونها لتنزيل رؤيتكم واستراتيجيتكم للنهوض وتطوير أداء المحاكم المالية لتضطلع بأدوارها الرقابية العليا.

ومن المفارقات والإشكالات العميقة التي تتعايشون معها ما يتعلق بقلة الموارد البشرية كما جاء في عرضكم داخل اللجنة التي أصبحت واقعا ملموسا في العديد من القطاعات الحيوية.

فعدد القضاة بالمحاكم المالية، سواء بالمجلس الاعلى للحسابات أو بالمجالس الجهوية للحسابات يظل جد محدود يظل نسبيا لا يتلاءم وحجم الاختصاصات المخولة في تتبع للإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني من حيث خضوعها للتدقيق والافتحاص وتقييم البرامج العمومية وتلقي التصريح بالممتلكات...

إننا نؤيد توجه تدعيم ورفع عدد القضاة بهذه المحاكم، خاصة وأن مهامها تشعبت وامتدت لإنجاز تقارير التقييم الموضوعاتية فمنح 60 منصب مالي برسم هذه السنة يظل محدودا، لكن إذا ما قارناه بالسنوات الماضية يظل نسبيا أفضل.

بالموازاة مع ما سلف، نسجل بارتياح أن المحاكم المالية، قد أرست تصور نوعي نحو التنزيل الإجرائي والفعلي للصلاحيات الممنوحة لها دستوريا.

وبذلك تكون أيضا قد دشنت ورشا مهما في نشاطها المهني بالتوجه نحو تحديث آلية الرقابة على المال العام كما هي متعارف عليها دوليا.

وعلى ما يبدو من التقارير الموضوعاتية الصادرة عن مؤسستكم تركيزها على موضوعات حيوية بالنسبة للدولة والمجتمع من جهة، وإعادة توجيه الرقابة موضوعيا ومنهجيا نحو قياس مردودية وآثار العمل العمومي على التنمية بمختلف أبعادها وتوازناتها المالية والاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن أي تأثيرات أو اعتبارات كيفما كان نوعها أو مصدرها.

لقد أصبحت تشكل التقارير الصادرة عن هيئاتكم الموقرة مرجعا أساسيا في مختلف أنشطة العمل البرلماني بل يصل أحيانا ليكون دليل المحاججة في العديد من المرافعات والمداخلات.

وعلى نفس النحو بالنسبة للتوصيات الصادرة التي استلهمت منها العديد من المبادرات الإصلاحية والتقويمية لبرامج ومشاريع في طور التنفيذ.

السيد الكاتب العام المحترم،

لقد آثرنا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس، المستشارين طيلة مناقشة هذا القانون المالي بمختلف الميزانيات الفرعية أن نخصص حيزا خاصا ومتفردا للموارد البشرية إيمانا منا بمحوريته في إنجاح أي ورش مهما كان.

ونعود لنؤكد أن الحماية الاجتماعية للموارد البشرية تظل أولوية لنا، ونحن مع كل مبادرة تسعى لتحسين وضعية العاملين داخل هيئاتكم الموقرة من كل الأسلاك والدرجات.

ونعتقد أيضا بأن مواصلة ورش التكوين وتعزيز القدرات والتداريب وتبادل التجارب خاصة مع التجارب الفضلى في هذا المجال، سيرفع حتما من جودة وأدوار هذه المؤسسة الرقابية العليا، وسيمكنها من تجاوز بعض الاشكالات إن لم نقل سيعزز من كفاءة قضاتها في التعاطي مع عديد الإشكالات التي قد تواجههم وفي مقدمتها ثقل المهام وحجم الملفات التي يتوجب معالجتها.

وفي هذا الباب نثمن مبادرتكم الهادفة لتعزيز المحاكم المالية بالموارد البشرية بمنح الفرصة لذوي الخبرة والكفاءة والشواهد العلمية العليا بالالتحاق بسلك قضاة المحاكم المالية وفق شروط ترتبط بأقدمية معينة في الإدارات العمومية وبشكل محفز والتي ستمكن المحاكم المالية من قُدُرَاتُ لها من التجربة والدراية بالعمل التدبيري والتنفيذي ما يجعل ممارستها لمهامها الرقابية والتقييمية أقرب لملامسة الاختلالات والإشكالات التي قد يعرفها تدبير العديد العديد من المجالات والمؤسسات.

ولعل أيضا التوجه نحو إعادة هيكلة بنية هذه المحاكم لمسايرة التحولات الجديدة وتنزيل استراتيجيتكم الجديدة سيساهم في التحفيز عبر إتاحة فرص الترقي وتحمل مناصب المسؤولية والذي سينعكس بالضرورة على تطوير الأداء الكلي لأنشطة الرقابة وتقييم الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع.

السيد الكاتب العام المحترم،

إن الممارس لتدبير الشأن العام الوطني أو الترابي، تواجهه العديد من الإشكالات العملية في تدبيره اليومي خاصة ما يتعلق بالمعاملات المالية، بل قد يتفاجأ بظروف طارئة وآنية يكون مطالبا فيها بإيجاد حلول آنية يصعب معها تتبع المساطر والإجراءات من هذا الباب نقترح عليكم إمكانية اعتماد مقاربة وقائية عبر انخراط المحاكم المالية على المستوى الجهوي وضع خلية يمكن اللجوء إليها لأخذ المشورة في بعض الحالات المستعصية وفق مقاربة استباقية لحماية وحسن صرف المال العام وترشيد الإنفاق العمومي.

وفي نفس المنحى، نرى وجاهة تبني مقترح الإشراف على دورات تكوينية موجهة للفاعل الترابي ولأطر الجماعات الترابية لمساعدتهم على تَمَلُك دقيق لأهم الإشكالات المرتبطة في عمليات صرف الاعتمادات والتي لاحظوا تكرارها عند افتحاص مالية هذه الجماعات الترابية، وأيضا تنويرهم بكل المستجدات التي قد تطرأ على مستوى القوانين المنظمة لمالية الجماعات الترابية وكيفية تطبيقها عمليا بشكل سليم خاصة وأننا أصبحنا اليوم أمام الارتفاع النسبي في الاعتمادات المالية المرصودة على المستوى الترابي.

كما نود إثارة انتباهكم، لأهمية توجيه التوصيات التي تصدرها المحاكم المالية للجهات الوصية على الجماعات الترابية أو على المؤسسات العمومية وذلك لكل غاية مفيدة اعتبارا للصلاحيات المخولة لجهة الوصاية في بعض القضايا والملفات فأحيانا تكون المسؤولية مشتركة بين هذه الأطراف.

في الختام، لا يسعنا السيد الكاتب العام المحترم في فريق التجمع الوطني للأحرار، إلا أن ننوه ونشيد بالعمل الكبير والجاد الذي تقومون به على رأس هذه المؤسسة الحيوية والاستراتيجية لحماية المال العام في ظل الإمكانات البشرية المحدودة بحسب الوثائق المدرجة 663 موزعة بين القضاة والمساعدين ومن خلالكم نشيد بمجهودات الأطر الساهرة والمواكبة معكم في مهامكم من قضاة وطاقم إداري، وفقكم الله لما فيه خير وصالح الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلات الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

1) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أشارككم هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع الميزانية القطاعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2025.

وعودة إلى مشروع الميزانية، فهي حقيقة مثالا للترشيد والاستغلال الأمثل للموارد المالية المخصصة لمصالح رئاسة الحكومة، ولم تعرف تغييرا كبيرا مقارنة مع ميزانية السنة الماضية، وإذا ما عدنا إلى تفاصيل عرضكم السيد الوزير فالاعتماد المالي المخصص لرئاسة الحكومة لا يتجاوز 16 مليون درهم والباقي مخصص للهيئات التابعة والمؤسسات الدستورية ومؤسسات وهيئات أخرى تطرقتم لها في مضمون عرضكم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

ونحن بصدد مناقشة مشروع هاته الميزانية، لابد من الإشادة بالمنجزات الكبيرة للحكومة والتي تحققت في زمن قياسي أمام تزايد حاجيات وانتظارات المواطنات والمواطنين وبروز اكراهات وصعوبات متجددة، تعاملت معها الحكومة بمنهجية قائمة على إرساء قنوات وتوطيد جسور الانصات والقرب من الانشغالات اليومية للمجتمع تنفيذا للتعليمات المولوية السامية.

فلقد تمكنت الحكومة بتدخل وإشراف مباشرين من السيد الرئيس عزيز أخنوش من التجاوب مع احتجاجات الأساتذة وطلبة الطب والمحامين، وفق مقاربة مبنية على النقاش المتواصل والانصات المتبادل والمسؤولية المشتركة.

وعلاقة بهذا الموضوع، نشيد بالتزام الحكومة بمأسسة الحوار الاجتماعي وجعلت منه ألية لحلحة كل أشكال الاختلاف التي أثارتها المستجدات القانونية التي جاء بها الإصلاح الشمولي الذي تعرفه عدة قطاعات حكومية، حيث ستبلغ كلفة هذا الحوار 45 مليار درهم في أفق 2026، وهو ما يعكس النفس الاجتماعي لهاته الحكومة ومقاربتها التواصلية المستمرة.

ولعل هاته المنهجية التواصلية، تجد تفسيرا لها في الحمولة الاجرائية المهمة للحكومة والانعكاس الايجابي لحصيلتها على عدة مستويات تنفيذا للبرنامج الحكومي الهادف إلى بناء مجتمع متماسك، خلق اقتصاد وطني قوي، وبناء إدارة حديثة في خدمة المواطن.

ومن نفس المنطلق، نثمن حرص السيد رئيس الحكومة على التتبع والاشراف المباشرين لتنزيل الأوراش الاجتماعية الكبرى المندرجة في إطار الخيار الملكي الاستراتيجي للدولة الاجتماعية تنفيذا للتعليمات المولوية السامية في هذا الشأن، تتبع مبني على اشراك القطاعات الوزارية المعنية، واحترام الأجندة الزمنية، بالإضافة الى تعزيز الفعالية والنجاعة وانسجام التدخلات القطاعية.

وهو ما يفسر عقد اجتماعات متتالية للجان وزارية، كان أخرها هذا الأسبوع اجتماع للجنة الوزارية لقيادة إصلاح منظومة التربية الوطنية والتعليم الأولي وقبل ذلك اللجنة الوزارية لقيادة اصلاح منظومة الحماية الاجتماعية وغيرها من اللجن الوزارية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

نثمن من خلالكم تجاوب السيد رئيس الحكومة مع المواضيع التي يقترحها البرلمان بغرفتيه للمساءلة الشهرية، والتي تشكل في مجملها مواضيع ذات أهمية وراهنية كبرى، نساهم فيها قدر الإمكان بمقترحات يتلقاها السيد رئيس الحكومة بأذان صاغية ويتجاوب معها.

وختاما، سأستغل هاته المناسبة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، لأطلب منكم إبلاغ تحياتنا وتقديرنا للسيد رئيس الحكومة معبرين عن دعمنا التام لشخصه وللحكومة لتنزيل مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية الكبرى التي تعرفها بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

سيرا على مسار دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025، نلتئم وإياكم اليوم لدراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2025.

وقبل الخوض في تفاصيل المناقشة، لابد من الإشادة والتنويه بالعمل المتميز والمجهود الجبار الذي تقوم به وزارة الاقتصاد والمالية بجميع مديرياتها حفاظا على الموارد المالية للدولة وضمان استدامتها وتوازنها وحكامتها، ناهيك عن العمل المهم الذي تقوم به الهيئات التابعة للوزارة بما فيها مكتب الصرف، الصندوق المغربي للتقاعد، الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة.

فهذه الإشادة المستحقة تأتي نظير ما جاء أيضا في عرضكم القيم السيدة الوزيرة المحترمة، من برامج نوعية قامت الوزارة بتنزيلها في إطار المهام المنوطة بها:

• برنامج تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك؛

• برنامج تنفيذ النفقة العمومية والتحصيل ومسك المحاسبة؛

• برنامج تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية؛

• برنامج السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية؛

• برنامج تدبير الملك الخاص للدولة؛

• برنامج المنافسة والأسعار والمقاصة؛

• برنامج دعم وقيادة الأوراش الأفقية.

وإذ نساند مسعى انخراط الحكومة في تنزيل الإصلاحات المرتبطة بتبسيط المساطر الجمركية ورقمنتها، وتعزيز التدابير الجبائية للرفع من علاقة الثقة مع الملزمين واعتماد تدابير تروم تشجيع الصناعة الوطنية ومواصلة إصلاح الطلبيات العمومية، فإننا نؤكد أن هذه الاصلاحات السالفة الذكر تبقى في نظرنا رافعات ذات راهنية تتيح بشكل أفضل لجميع الأطراف المعنية بهذه الأوراش التحكم في المخاطر المرتبطة بحكامتها ونجاعتها التدبيرية، والرفع من قدرات الإنجاز، ومعدلات النمو وإحداث مناصب الشغل.

ومن جهة اخرى، نثمن المجهودات المبذولة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية في هذا الباب لتبديد الضغوط التضخمية الشيء الذي مكن من الحد بشكل فعال من ارتفاع الأسعار على المدى المتوسط ومعالجة مشكل التضخم الذي يؤثر بشكل سلبي على النمو، والتشغيل، والادخار وديناميةالاقتصاد الوطني، والتخفيف من أثرها على القدرة الشرائية لجميع المواطنات والمواطنين على حد سواء في مجموع التراب الوطني.

لابد أن نشيد أيضا بمساهمة وزارة الاقتصاد والمالية، إلى جانب القطاعات الحكومية الأخرى، في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية الذي يمثل ثورة اجتماعية حقيقية، خاصة فيما يتعلق بالدعم الاجتماعي المباشر والتغطية الصحية الشاملة.

ورغم توالي الأزمات، حققت الحكومة أوراشا غير مسبوقة ولم تتنصل من مسؤوليتها أو تلغي أي ورش من الأوراش المتضمنة في البرنامج الحكومي وأن السمة الغالبة التي تطبع عملها هي الاستمرار في بناء النموذج الاجتماعي وترسيخ الدولة الاجتماعية بكل أبعادها وتجلياتها بنفس إيجابي وإرادي تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما نسجل بكل ايجابية حضور عناصر الشفافية والوضوح والتواصل المستمر الذي يطبع العمل الحكومي على عدة مستويات فيما يخص المجالات التالية:

• تنزيل مقتضيات القانون المالي على مستوى الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي؛

• تعزيز الشفافية المالية؛

• تعزيز آليات التحكم في مخاطر الدين العمومي؛

• تحسين ولوج المقاولات الى التمويل.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم مواصلة مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة خاصة الصناعية منها، المشكلة للجزء الكبير من النسيج المقاولاتي اعتبارا لما يحمله هذا التوجه من أبعاد مهمة في اتجاه توسيع هامش حرية المبادرة والمقاولة، وتكريس إطار شفاف يستند على احترام وتطبيق القانون وشفافية المساطر الإدارية.

ولا تفوتنا هذه المناسبة للتنويه بالنتائج الإيجابية التي حققتها وزارة الاقتصاد والمالية في مجال دعم الاستثمار والتجهيزات العمومية، وتصفية وحماية الرصيد العقاري والانخراط الارادي للحكومة في التمويلات المبتكرة لتمويل مشاريع الاستثمار العمومي، الشيء الذي يجعلنا نتطلع إلى تحقيق المزيد من المكتسبات والتدرج والتراكم في هذا الباب مما من شأنه خلق بيئة استثمارية تضمن النمو الاقتصادي المستدام وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

ونعتبر في هذا الصدد الخطوات التي أقدمت عليها الوزارة فيما يخص الاهتمام بالعنصر البشري من خلال مؤسسة الأعمال الاجتماعية، وتحسين ظروف العمل وكذا ترسيخ مقاربة النوع على مستوى الموارد البشرية يفتح آفاقا واسعة في مجال بلوغ أهداف الحكامة الجيدة بهذا القطاع الهام والرفع من مردوديته وتحديثه وتعزيز ثقة المواطنين في الإدارة.

وبالموازاة مع هذه المجهودات المقدرة من طرف الوزارة، نثمن كذلك انخراطكم الإرادي في مواصلة ورش اللاتمركز الإداري على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية من خلال نقل الاختصاصات اللاممركزة على مستوى الجهات والعمالات والأقاليم بهدف الرفع من فعالية التدبير الإداري وتجويد الخدمات المقدمة للمواطنين.

وفي إطار التفاعل الإيجابي مع مضمون عرضكم، ورغبة في تعزيز المجهود الكبير الذي تقوم به وزارة الاقتصاد والمالية، نرى أنه من المهم العمل مستقبلا على:

• الرفع من قدرات الانجاز لمخطط العمل الاستراتيجي لوزارة الاقتصاد والمالية؛

• مواصلة تعبئة العقار العمومي لتعبئة الاستثمار؛

• تعزيز دور الطلبيات العمومية كمحفز للاقتصاد الوطني ومشجع للتشغيل، بما يعالج التأخر الحاصل في بعض الجهات على مستوى

البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

نعبر عن تنويهنا في فريق التجمع الوطني للأحرار بحصيلة برنامج عمل وزارة الاقتصاد والمالية برسم هاته السنة والأوراش التي ستنخرط فيها برسم سنة 2025، وسنصوت إيجابا على مشروع الميزانية، داعين في هذا الباب إلى مواصلة العمل بالجدية المعهودة فيكم لتحقيق التوازن المطلوب بين تعزيز الهوامش الميزانياتية واستدامة المالية العمومية، موازاة مع المضي قدما في مواجهة إكراهات الظرفية الاقتصادية الراهنة، ومواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، التي من شأنها خلق فرص الشغل وتوطيد مقومات التنمية الشاملة لبلادنا تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل الشروع في تفاصيل مناقشة مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2025، أغتنم هاته الفرصة للتنويه بالعمل الجبار للسيدات والسادة المستشارين أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لهاته الوزارة

كما يسرني تهنئة السيد الوزير المحترم، بمناسبة تشريفه بالثقة المولوية الغالية وتعيينه على رأس هذا القطاع الحكومي الهام، هذا التعيين الذي نعتبره تتويجا لمسار مهني وعلمي حافل، ونعتبره كذلك إرادة حقيقية لتمكين مغاربة العالم من المساهمة في تنزيل النموذج التنموي الجديد لبلادنا.

والأكيد أن ما راكمه السيد الوزير المحترم من الخبرة المهنية والكفاءات العلمية والتجربة التقنية لعقدين من الزمن، سيشكل إضافة نوعية لهذه الوزارة التي نراهن عليها كثيرا لاستقطاب الاستثمار المنتج خاصة في القطاعات الواعدة، الخالق لفرص الشغل، والمعزز لموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية، كما نراهن عليها أيضا لضمان التقائية تدخلات المدبر العمومي وضمان الانسجام والتكامل فيما بينها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

ارتباطا بموضوع مشروع الميزانية، ننوه بالحصيلة المتميزة للوزارة خلال سنة 2024 فيما يخص تشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ويظهر ذلك جليا من خلال حزمة الاستثمارات التي صادقت عليها اللجنة الوطنية للاستثمارات وما ستخلقه من فرص شغل مهمة، ناهيك عن الإجراءات المهمة التي اتخذتها الوزارة تنفيذا لخارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال، فكما تعلمون يشكل الاستثمار دعامة أساسية لنهضة الأمم اقتصاديا واجتماعيا ويساهم في نمائها وازدهارها باعتباره رافعة أساسية لتحقيق التنمية، وتسريع الإقلاع الاقتصادي والألية الوحيدة لخلق فرص الشغل.

واعتبارا لهذه الأهمية، تبنت بلادنا ميثاقا جديدا ومحفزا للاستثمار تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي جعلت منه بلادنا رافعة مهمة لتحقيق انتعاش واقلاع اقتصادي وطني مهم، حيث عملت الحكومة في هذا الشأن، على تنزيل النصوص التطبيقية للقانون الإطار خاصة فيما يتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

وسيرا على هذا المنوال، ندعو إلى التسريع بإصدار وتنزيل ما تبقى من النصوص التطبيقية لتفعيل الميثاق الجديد للاستثمار خاصة فيما يرتبط بتفعيل أليات الحكامة، بالإضافة إلى تسريع تفعيل التصور الجديد لاشتغال المراكز الجهوية للاستثمار بعد مصادقتنا على مشروع القانون رقم 22. 24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47. 18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، وهو ما يجسد في اعتقادنا اللاتمركز الفعلي لعملية الاستثمار، والانسجام مع ورش الجهوية المتقدمة.

واستحضارا للبعد الترابي، ندعو إلى اعتماد التوزيع المجالي العادل لفرص الاستثمار والذي شكل غيابه مع الأسف عائقا كبيرا لتحقيق التنمية المحلية المنشودة بعدد من الجهات، التي تتوفر على مؤهلات بشرية وطبيعية وبنى تحتية تجعل منها جاذبة للاستثمار، الذي سيمكن من تجاوز التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بين الجهات، بل وحتى التفاوتات المجالية بين الأقاليم داخل الجهة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نشيد بما قمتم به من جولات ترويجية بعدد من الدول كاليابان وكوريا الجنوبية، والتي ستمكن بلا شك من التعريف بالمؤهلات الاستثمارية المهمة لبلادنا باعتبارها وجهة استثمارية بامتياز.

فمن شأن هذا العمل الترويجي، الاسهام في استقطاب استثمارات مهمة خاصة في قطاعات صناعة السيارات والطائرات والاقتصاد

الأخضر، على اعتبار أن بلادنا تبنت توجه مبني على تدشين عهد صناعي جديد يضمن سيادة وطنية في مجال التصنيع بتعليمات ملكية سامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

أما فيما يرتبط بالتقائية وتقييم السياسات العمومية، فلا تخفى عليكم أهمية هذا المحور في ضمان انسجام وتحسين أداء المدبر العمومي، لذلك ندعو الى بلورة دليل مرجعي يهم سبل تعزيز التقائية السياسات العمومية ويؤسس أيضا لمنهجية واضحة لتقييم السياسات العمومية.

وفي هذا الصدد، ندعو الى الانفتاح على تجربة البرلمان بغرفتيه في مجال تقييم السياسات العمومية، لكونه راكم تجربة مهمة في هذا الشأن، جعلت منه شريكا في تجويد وإنجاح السياسات العمومية من خلال التوصيات التقويمية التي قدمتها مختلف التقارير الصادرة عن المجموعات الموضوعاتية.

ختاما، لنا اليقين في أن هذه الوزارة ستعرف تحولا نوعيا يجعل منها تقوم بأدوارها لتنمية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وتحقيق الالتقائية بين السياسات العمومية وتقييمها. بما عهدناه فيكم من جدية ومسؤولية عالية ونكران للذات وروح الوطنية الصادقة في أفق تحقيق الأهداف التي التزمنا بها كأغلبية وعلى رأسها تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة وخلق 500 ألف منصب شغل في أفق 2026.

فاستنادا لما سبق، سنصوت إيجابا على مشروع ميزانية الوزارة متمنيين لكم التوفيق والسداد في عملكم، تحقيقا لما نطمح إليه جميعا من نمو وازدهار وتقدم لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

4) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المندوب السامي المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

يسرني مشاركتكم هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2025.

واسمحوا لي بداية أن أغتنم هذه المناسبة لتهنئة السيد المندوب السامي على الثقة الملكية الغالية بتكليفه على رأس المندوبية السامية للتخطيط، تكليف نجزم بأنه سيشكل لا محالة إضافة نوعية لعمل هذه المؤسسة، كما سيمكن بلا شك من إحداث إصلاح جدري للمندوبية السامية للتخطيط، والنهوض بعملها ليساير مختلف المتغيرات التي يعرفها مجال المعلومة الإحصائية في عالم يبني حاضره ومستقبله على المعلومات الصحيحة والدقيقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد المندوب السامي المحترم،

لا تفوتنا الفرصة كذلك، للإشادة بالمجهود الكبير الذي بذلته المندوبية السامية للتخطيط بكافة أطرها وشركائها المؤسساتيين لإنجاح الإحصاء العام للسكان والسكنى باعتباره ألية مهمة لمعرفة الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لجميع السكان، باعتماد التكنولوجيات الحديثة التي ساهمت في الرفع من الكفاءة والسرعة في جمع المعطيات ومعالجتها.

واعتبارا للأهمية الكبرى للبحوث الإحصائية والدراسات الموضوعاتية التي تقوم بها المندوبية السامية، والتي اطلعنا على جزء يسير منها، وندرك أن إنجاز هذا الرصيد من المعطيات ليس بالأمر السهل لارتباطها المباشر بكل أشكال مناحي الحياة المجتمعية ببلادنا والأنشطة الاقتصادية، ويفترض أن تنتج عنها أرقام ومعطيات إحصائية دقيقة ومبنية على قاعدة بحث حقيقية نظرا لكونها تشكل قاعدة الأساس لتدخل المدبر العمومي ولبنة الأساس كذلك لجلب الاستثمار الخاص.

واستنادا إلى ما سبق، ندعو إلى إعادة النظر في طريقة إنجاز البحوث والدراسات، والتي تسند غالبا لمراكز بحث خاصة، بشكل يمكن من تجويد عمليات الاستقصاء الإحصائي، والبيانات، واستخراج المؤشرات وتحليل النتائج.

كما ندعو أيضا إلى تسريع تحليل نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى ونشرها، خاصة ما يتعلق منها بالخرائط الموضوعاتية للإحصاء، نظرا لأهمية تحليل تلك البيانات في وضع وتقييم السياسات العمومية، وتصويب تدخلات الفاعل العمومي مركزيا ومحليا إن كان لذلك ضرورة، بالإضافة إلى التحقق من مدى تفاعل الفعل العمومي مع أهداف وتوجهات النموذج التنموي الجديد لبلادنا.

ويأتي مطلبنا بتسريع تحليل النتائج، لاعتبارات عدة، منها تنزيل الحكومة لعدة مشاريع تنموية كبرى وأنتم تدركون السيد المندوب السامي المحترم أن زمن التنمية لا ينتظر، بالإضافة إلى أن في ذلك مسايرة أيضا لعمل الجماعات الترابية خاصة الجهات التي أضحى لها دور كبير في خلق التنمية المحلية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد المندوب السامي المحترم،

نراهن عليكم كثيرا لتطوير أداء هذه المؤسسة نحو الأفضل بشكل يوسع من مردوديتها البحثية والاحصائية ويعزز من نجاعة وصدقية المعطيات والخلاصات الناجمة عنها.

وسنصوت إيجابا على مشروع هذا الميزانية برسم سنة 2025.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

5) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2024، منوهين في هذا الباب بالمجهودات التي تبذلونها في مواكبة المجلس للعديد من الأوراش والقضايا المجتمعية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والانفتاح على المواطن والجهات، والانخراط في الدينامية الدولية بتعاون مع البنك الافريقي للتنمية، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية وكذا المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها بإفريقيا.

ومن جهة أخرى، لا بد أن نشيد بالمكانة المتميزة التي يحظى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على الصعيدين الوطني والدولي ودورها الحيوي والإستراتيجي كمؤسسة مشهود لها بالكفاءة والخبرة العلمية في مجالات متنوعة نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر تعزيز مشاركة المرأة في التنمية، والنهوض بمجال الصحة، ودعم القدرة الشرائية للمواطن، وتنظيم سلاسل التسويق وتقنين دور الوسطاء...

نثمن في فريق التجمع الوطني للأحرار علاقة التعاون التي تجمع بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومجلس المستشارين باعتبارها رافدا مهما لإغناء الأدوار التشريعية والرقابية والتقييمية للبرلمان. كما نعتبر بكل موضوعية أن تنظيم زيارات ميدانية بمناسبة إعداد بعض أراء المجلس وقدرته على الانصات والتفاعل بشكل ملحوظ ودقيق يساهم في خلق دينامية تواصلية تترجم بالملموس حجم قدراته التواصلية العالية.

وبالموازاة مع ذلك، نؤكد أيضا أن تبني المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمقاربة تشاركية وانفتاحه على الجامعات، والجماعات الترابية، والمقاولة، والمؤسسات الدستورية، والقطاعات الحكومية يقوي حضوره على المستوى الوطني ويعزز شراكاته مع المؤسسات الوطنية بهدف الانفتاح على دراسة مواضيع وقضايا ذات راهنية كبرى بالنسبة لبلادنا.

وإذ ننوه بالعمل المتواصل الذي تقومون به، السيد رئيس المجلس المحترم، بخصوص جودة البحوث ودقتها العالية وقيمتها العلمية التي ينتجها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المجالات السالفة الذكر وخصوصا ورش الجهوية المتقدمة، والأمن المائي وحماية البيئة، وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني والنهوض بالقطاعات الواعدة.

كما نسجل بكل إيجابية أيضا المجهودات التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على مستوى التواصل مع الفاعلين والرأي العام والمواطنين على موقعه الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي مما يساهم في نشر تقاريره وأراء المجلس على نطاق واسع ويعزز إشعاعه وتموقعه الريادي وإسهاماته العلمية.

إننا نعتبر بكل موضوعية أن حصيلة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هي حصيلة إيجابية ومهمة برسم سنة 2023 سواء تعلق الأمر بمختلف الإصدارات والدراسات والإحالات الذاتية التي قامت بإنجازها أو في مجالات التعاون.

ولا تفوتنا بهذه المناسبة التنويه بانخراط المجلس بالاهتمام بالموارد البشرية كرافعة مهمة للارتقاء بعمله من خلال إرساء حكامة تدبيرية، وتحسين ظروف اشتغال موظفيها وتنظيم دورات تكوينية لفائدتهم لتعزيز مهاراتهم المهنية ومؤهلاتهم الفكرية.

وفي إطار الرفع من قدرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الشق المتعلق بالموارد البشرية، نؤكد في هذا الباب على ضرورة تخصيص مناصب مالية لسد الخصاص الذي تعاني منه هذه المؤسسة ووضع رهن إشارتها الاعتمادات المالية اللازمة لتوفير وسائل الاشتغال لمواكبة التحديث الإداري والنهوض بالأوضاع الإدارية والاجتماعية لفائدة موظفيها.

لقد لامسنا بعمق العمل والأنشطة التي يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومساهمته المتميزة وأنشطته المكثفة لتطوير علاقات الشراكة والتعاون للنهوض بعملها وتطويره وتعزيزه بشكل مستمر مع تعزيز قدراته ومكانته العلمية لتنير صناع القرار على الصعيدين الترابي والوطني وهذا ما يجعلنا ندعم التوجهات التي انخرط فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لتحديث بنيته الإدارية والتنظيمية، وتكثيف أنشطتها العلمية، وتنزيل برامج التكوين المستمر الذي نعتبره رافعة أساسية لتنمية مهارات موظفيها ومسؤوليها، وتبني استراتيجية للتحول الرقمي لتجويد عملها والحفاظ على تموقعها وريادتها في مجال القيام بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي الختام، إيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالمجهود الكبير الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبالنظر لأدواره الهامة كمؤسسة دستورية، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

6) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2025، منوهين في هذا الباب بالمجهودات والأدوار الهامة التي تقوم بها هذه الهيئة الوطنية لمكافحة الرشوة والفساد ببلادنا بمقتضى الفصل 167 من الدستور والتي يمكن تحديدها في ثلاثة أبعاد أساسية، البعد التخليقي المتمثل في نشر قيم النزاهة، والبعد الوقائي المتمثل في الإسهام في وضع سياسة وقائية من الرشوة، والبعد التدخلي من خلال الاسهام في مكافحة ظاهرة الفساد.

نسجل بكل أسف ارتفاع مؤشرات تطور الفساد المتضمنة في عدد من التقارير الدولية إلى مستويات مقلقة مما يجعلنا نستحضر بقوة التحديات والإكراهات التي يطرحها تفشي الفساد على مستقبل الشعوب بمختلف تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والبيئية.

وبالرغم من المجهودات التي تبذلها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها على الصعيد الوطني لضمان الشفافية والنزاهة والحكامة الجيدة، تبقى مؤشرات تطور وضعية الفساد في منحى تصاعدي مما يجعلنا نؤكد على ضرورة إيلاء أهمية كبرى للجوانب المرتبطة بالتنسيق وضمان الالتقائية والفعالية عبر التتبع والتقييم لجميع القطاعات والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد.

كما نعتبر الكلفة السنوية للفساد في المغرب بما يفوق مبلغ 50 مليار درهم هي كلفة مالية ثقيلة يؤديها الاقتصاد الوطني الشيء الذي ينعكس بشكل سلبي على مستوى المؤشرات الرقمية الوطنية والتي نعي بعمق آثارها الاجتماعية ووقعها على النمو الاقتصادي.

أبرزت نتائج البحث الوطني حول الفساد خلال الفترة الممتدة بين يوليوز 2022 وماي 2023 أن ظاهرة الفساد أصبحت تشكل عائقا حقيقيا أمام التنمية المنشودة مما يجعلنا نتفق معكم السيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بخصوص ضرورة العمل على تقوية العدالة الاقتصادية والجبائية.

ومن جهة أخرى، إننا نعتقد أن القضاء على آفة الفساد والنهوض بقيم النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة يقتضي المزاوجة بين التدابير الوقائية والزجرية والتوعوية والتواصلية في إطار الانسجام والتكامل بهدف الرفع من قدرات الفاعلين الوطنيين وكذا تجويد ممارسات الأجهزة والمؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد في مختلف تجلياته وجعلها تأخذ منحى تنازليا لإحداث التغيير المرتقب.

وفي نفس السياق، نؤكد على ضرورة تعزيز الحوكمة الاقتصادية والمالية، عبر تكريس المنافسة والشفافية في ولوج الصفقات العمومية، والحق في الحصول على المعلومة، ثم مواصلة رقمنة المعاملات الإدارية وتعزيز فرص الولوج المتكافئ إلى الخدمات العمومية وتمكين المرتفقين من الاستفادة منها على الوجه المطلوب، ومواصلة نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية، وكذلك التوظيف وفق محددات موضوعية تعتمد على معايير الكفاءة والنزاهة.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم للرفع من مؤشرات محاربة الفساد هو ضرورة العمل على الأخذ بعين الاعتبار لمسألة إزالة التعقيدات التقنية التي تحول دون تعميم استفادة المرتفقين من الخدمات الإلكترونية، مع تعزيز مؤشرات المواكبة الافتراضية لمستعملي المنصات والبوابات الرسمية. على هذا الأساس، نعتبر أن انخراط الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في هذا التوجه يعزز إنجازاتها في إطار التراكم والتدرج في هذا المجال.

وفي ظل المحدودية وضعف الأثر التي أبان عنها تقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة للفساد 2025 - 2015، نثمن التوصيات التي ستساهم في تقويم مستمر لهذه الاستراتيجية وفق أولويات سنوية واضحة وإعادة هيكلتها بشكل يضمن الالتقائية والانسجام، وتعزيز الحكامة وتقوية أليات التنسيق والتعبئة بين جميع المتدخلين، وتتبع التنفيذ لترصيد الإنجازات وتحقيق الأهداف المرجوة على المدى القريب وانعكاسها على المعيش اليومي للمواطن.

ووعيا منا بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعبر عن كامل دعمنا لهذه التوجهات الاستراتيجية من جيل جديد ذات أهداف طموحة ترتكز على التشاور والالتقائية والفعالية، ومنفتحة على جميع المتدخلين بهذا الورش الهام في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته التي من شأنها الرفع من قدرات الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وتعزيز شراكاتها مع المؤسسات الوطنية والدولية.

وبالموازاة مع ذلك، نساند أيضا تعزيز حكامتها المالية والادارية وخصوصا تطوير الأنشطة الوظيفية والتواصلية واللوجيستيكية، وتأهيل نظم المعلومات، ووضع رهن إشارتها الاعتمادات المالية اللازمة لتوفير وسائل اشتغالها في أحسن الظروف ومتمنين لكم كامل التوفيق والسداد في مهامكم.

وفي الختام، إيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالمجهود الكبير الذي تقوم به الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالنظر لأدوارها الهامة، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية المخصصة لها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

7) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

تجمعنا اليوم هذه الجلسة التي تكتسي طابعا خاصا، لكونها تشكل بالنسبة لنا محطة لتقييم شامل لمجلسنا الموقر، الذي نتشارك جميعا في ممارسته لأدواره ونتحمل كذلك جميعا مسؤولية تحسين وتجويد أدائه.

فهذه الجلسة التي تكتسي بالنسبة لنا طابع الخصوصية، يتجاوز بكثير المقاربة المحاسباتية والمالية إلى ما هو أعمق من ذلك، لكونه يتيح لنا فرصة لتقييم حصيلة عملنا التشريعية والرقابية والمرتبطة أيضا بالدبلوماسية البرلمانية وتقييم السياسات العمومية.

وارتباطا بمزاولتنا لهذه المهام الدستورية مستقبلا، ففي اعتقادنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، يجب أن تكون مؤطرة بالخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح جلالة الملك للدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة للولاية التشريعية الحالية، وكذا الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في الندوة الوطنية المنظمة تخليدا للذكرى الستون لقيام أول برلمان منتخب ببلادنا.

كما يأتي لقاؤنا اليوم، بعد مضي منتصف الولاية التشريعية الجارية وما ترتب عن ذلك من تجديد لهياكل المجلس، وبهذه المناسبة لا تفوتني الفرصة لأجدد التهاني للسيد الرئيس وأعضاء مكتب المجلس وهياكله بمناسبة انتخابهم متمنيا لهم التوفيق والسداد فيما يشغلونه من مهام.

وفي هذا الإطار، نراهن على السيد الرئيس المنتخب بتجربته السياسية والتدبيرية، ومكتب المجلس وكل مكوناته للرقي بعمل مجلسنا الموقر بشكل يساير متطلبات ورهانات المرحلة ويؤسس للممارسة البرلمانية الايجابية، كما يجيب عن ضرورات تطوير أدائنا البرلماني ويساهم أيضا في تيسير مهامنا خدمة للمصلحة العامة بما يتماشى مع التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

كما لا تفوتني الفرصة، لأشيد بما بذله السيد الرئيس السابق للمجلس من مجهود معتبر للرقي بالأداء الكلي للمؤسسة، حيث يحسب له التغيير المحدث في بناية المجلس، الذي جعل منها تعكس الهوية المغربية الأصيلة بتراثها المعماري والزخرفي الغني في أبهى صوره.

وهو ما طالبنا به داخل فريقنا في محطات عدة مؤكدين على ضرورة جعل مؤسساتنا الدستورية والحكومية عاكسة لتراثنا وهويتنا الثقافية التي تعبِّر عن كياننا ووجودنا وحضارتنا وأصالتنا المغربية.

فهذا التغيير المهم، مكن بلا شك من جعل المجلس فضاء محفزا للعمل وساهم بشكل كبير في تقليص مظاهر الاكتظاظ التي كنا نعيشها على مر سنوات خلت.

كما ينبغي التذكير أنه بفضل هذا المجهود، تمر اليوم دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2025 في ظروف مواتية بفعل تعدد قاعات الاجتماعات وجاهزيتها، مما جعل مجلس النواب يستعين بها لعقد بعض الاجتماعات المخصصة لمناقشة الميزانيات القطاعية في وقت كنا نحن نتنقل للغرفة الأولى لعقد جزء كبير من اجتماعات اللجن الدائمة في هاته الفترة.

والأكيد أن هذا المجهود سيتواصل بعمل وإرادة وجدية الرئيس الجديد المعهودة في شخصه بما يفضي إلى توفير فضاءات تستجيب بشكل أكبر لضرورات العمل البرلماني.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

ينتظرنا عمل كبير للرقي بأدائنا المقرون بمزاولتنا للمهام التشريعية والرقابية والتقييمية والدبلوماسية، خاصة فيما يرتبط بالدبلوماسية البرلمانية التي نراهن عليها جميعا لتكون ألية للترافع البناء والمثمر عن عدالة قضيتنا الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية، ولتشكل كذلك وسيلة للتعريف بالنموذج الديموقراطي والتنموي المميز لبلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

لذلك ندعو إلى تفعيل مجموعات الصداقة والأخوة البرلمانية وفق استراتيجية عمل تستحضر الأولويات ومؤَسَسَة على التنسيق بين الغرفتين ودَاعمَة كذلك لجهود الدبلوماسية الرسمية التي يقودها جلالة الملك.

كما ينبغي استحضار هذه الأولويات في مراجعة النظام الداخلي لمجلس المستشارين، خاصة فيما يرتبط بتخليق وتجويد الممارسة التمثيلية وتحديث أليات مزاولة مهمة الدبلوماسية البرلمانية لجعلها في خدمة الدفاع عن قضايانا العادلة وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية.

ففي اعتقادنا لن يتأتى ذلك، إلا ببناء إدارة برلمانية حاضنة للأطر والكفاءات ومحفزة للأداء الجيد والمردودية والفعالية المطلوبة، بناء يراعي الكفاءة والاستحقاق ويستحضر التطور الذي تعرفه الإدارات العمومية من تحول إداري ورقمي مهم.

وأود في هذا الباب، أن أشيد بالعمل الكبير الذي تقوم به إدارتنا البرلمانية بدأ بالسيد الأمين العام المحترم والأطر بكافة درجاتهم والأعوان وغيرهم من العاملين بمرافق المجلس، شاكرا لهم ما يبذلونه من جُهدٍ جَهِيدْ تيسيرا لعملنا وضمانا لحسن سير عمل المجلس.

كما لا تفوتني الفرصة لأشكر السيدات والسادة أفراد الأمن بمختلف رتبهم وتلاوينهم نظير ما يقومون به من عمل دؤوب في سبيل

الحفاظ على أمن المؤسسة وضمان سلامة وافيديها من برلمانيين وموظفين وزوار.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى التسريع بتنزيل منظام إداري جديد يتلاءم مع ما هو معمول به بمجلس النواب، باعتباره يشكل حافزا مهما لموظفي المجلس ويمنحهم فرصا أكبر للترقي وتحمل المسؤوليات الإدارية ويساهم أيضا في الرقي بعمل الإدارة البرلمانية.

كما ندعو الى تسوية بعض الوضعيات الإدارية للموظفين، حيث لا زلنا ننتظر تفعيل مراسلتنا بتعيين رئيسي مصلحة بمديرية الفريق.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

ينتظرنا عمل كبير وتحديات أكبر، تتطلب منا تكثيف الجهد الجماعي لمواصلة الدفاع والتعريف بعدالة قضيتنا الوطنية ومجابهة خصوم وحدتنا الترابية، والتفاعل إيجابا مع قضايا المجتمع، بما يعزز من الثقة في مؤسستنا ويمكننا من الرقي بمزاولة مهامنا التمثيلية تشريفا لبلادنا ومساهمة في مسار التنمية الشاملة التي تعرفها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ثالثا، مداخلات الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

1) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2025 (كما وافق عليها مجلس النواب)، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الأساسية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال.

ومن محاسن الصدف تزامن هذه المناقشة الدستورية مع احتفالات الشعب المغربي بعيد الاستقلال المجيد وعيد المسيرة الخضراء المظفرة، ومع توالي الانتصارات الدبلوماسية المغربية، التي يقودها جلالة الملك، مكنت بلادنا من حصد الاعترافات الدولية المتوالية بمغربية الصحراء، كان آخرها الاعتراف الفرنسي بالسيادة المغربية الكاملة على صحرائه. موقف جدده رئيس الجمهورية الفرنسية، خلال زيارة الدولة التاريخية التي قام بها للمملكة.

وإذ نشيد بكل الإنجازات والرهانات والتحديات التي أشرفتم من خلالها على وضع مخططات وبرامج واقعية، تماشيا مع تعليمات جلالة الملك، ومن بين هذه الرهانات الكبرى الحفاظ على أمن وسلامة الأرواح والممتلكات ودرء المخاطر والمخططات الإرهابية التخريبية للجماعات المتطرفة وللشبكات الاجرامية المنظمة العابرة للقارات.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلا نشيد عاليا بحرفية ويقظة وفعالية أجهزتنا الأمنية، التي تمكنت من إحباط كل المؤامرات والمخططات التخريبية التي تستهدف أمن الدولة والمجتمع، من خلال تفكيك أجهزتنا الأمنية الباسلة للخلايا الإرهابية المرتبطة بالمنظمات الإرهابية العابرة للحدود.

تدخلات أمنية بطولية مكنت من تفكيك ودحر الأجندة الانفصالية التي ترعاها وتمولها قوات معادية ومتربصة بوحدتنا الوطنية والترابية، وهو ما يبين قوة وصلابة أجهزتنا الأمنية اليقظة في التعاطي مع كل التهديدات التي تهدد مصالح الأمة المغربية.

هذا العمل الجاد والمسؤول الذي تقوم به مؤسستنا الأمنية بوأ المملكة لتقلد منصب النائب الأول لمنظمة الأنتربول، عرفانا بالمجهودات التي تقوم بها هذه المؤسسة المغربية في استتباب الأمن واستقراره على المستوى الوطني، الدولي، الإقليمي والقاري.

وإذ نؤكد في هذا الإطار بأن تدخلات أجهزتنا الأمنية تأتي في احترام تام لروح الدستور ولحقوق الإنسان والمواثيق الدولية ولالتزامات وتعهدات الدولة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحريات. سائلين الله العلي العظيم أن يحفظ بلادنا وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد الوزير المحترم،

لقد تابعنا باهتمام بالغ عرضكم المتميز، الذي يعكس منهجية اشتغالكم ودوركم المحوري في كل القطاعات وكل القضايا المجتمعية، وهي مناسبة تتيح لنا فيها إدراك حجم الرهانات والتحديات المطروحة، وسبل تجاوزها بما يضمن الانسجام، والتكامل بين مختلف المتدخلين ما يكرس للالتقائية في البرامج والمخططات ويضمن الحكامة الجيدة والتدبير الأمثل للشأن المحلي والوطني.

الكوارث الطبيعية:

تفرض التغييرات المناخية تحديات كبرى جراء تزايد مخاطر الكوارث الطبيعية التي تشكل خطرا كبيرا على الأرواح والممتلكات، وإذ نؤكد في هذا الإطار، بالدور الكبير لفرق الإطفاء التي تعاملت بمهنية عالية مع موجة الحرائق التي عرفتها غابات المملكة، ما يفرض مواصلة كل مجهوداتكم الرامية إلى تأهيل وتقوية قدرات مرفق الوقاية المدنية عبر:

- برامج طموحة لتطوير وإنجاز البنيات التحتية الضرورية؛

- تجهيز المجالات الترابية بالوسائل اللوجستيكية ومعدات الحماية والتدخل وغيرها من المعدات الضرورية لضمان حسن تدخلات فرق الوقاية والإنقاذ؛

- إيلاء عناية خاصة بأفراد الوقاية المدنية، والعمل على الاهتمام بهذا القطاع المهم من خلال تكثيف عدد العاملين به؛

- رصد المعدات الكافية والمتطورة التي تستجيب لحاجيات وضروريات المرحلة في بعض المجالات الحضرية التي لا تتوفر على مراكز للوقاية المدنية.

الجهوية المتقدمة:

إن ورش الجهوية المتقدمة، بلغ مستويات مهمة، غير أنها تبقى غير كافية لتمكين الجهة من ممارسة مهامها واختصاصاتها بالشكل الأمثل، كما أرادها جلالة الملك، محمد السادس، حفظه الله.

لذلك أصبح من الضروري، اتخاذ إجراءات ملموسة لتكريس خيار الجهوية المتقدمة، توطيدا للمقاربة المجالية الضامنة للتوازنات بين مختلف الجهات والأقاليم، عبر تسريع تنفيذ كل برامج التنمية الجهوية على مستوى جميع المناطق، باعتبارها دعامة أساسية لتنزيل كل المخططات والبرامج التنموية على المستوى المحلي، نظرا لوجود صعوبات مالية وإدارية، تحول دون تمكن الجهات من توفير موارد مالية ذاتية قارة تساعدها على القيام باختصاصاتها سواء المنقولة منها أو الذاتية.

الأراضي السلالية والمسار التنموي:

نشيد عاليا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجهوداتكم الكبيرة والمتواصلة لتسريع تنزيل مخطط العمل الاستراتيجي 2026. 2022 الذي يعد من الأوراش الاستراتيجية ذات الوقع المباشر على أعضاء الجماعات السلالية. حيث مكن تمليك الأراضي الجماعية البورية لفائدة أعضاء الجماعات السلالية، وإحداث مشاريع فلاحية بهاته العقارات المملوكة للجماعات السلالية.

مواصلة الإصلاحات الجبائية:

السيد الوزير المحترم لا يسعنا إلا أن نهنئكم على الإجراء الحكومي الشجاع بتمكين الجماعات الترابية من الحصول على موارد مالية إضافية لتعزيز التنمية المجالية، إجراء حكومي شجاع رفع حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة من 30% إلى 32%.

إنه إجراء حكومي جاء لتلبية مطالب المنتخبين، الذين ظلوا لسنوات يطالبون بزيادة نسب الاستفادة وذلك للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المجالية للوصول إلى تحقيق رهانات التدبير المحكم والفعال. على أمل أن يتم الزيادة فيه مستقبلا مع العمل على ضرورة إصلاح مدونة الجبايات المحلية، والإسراع في إخراجها إلى حيز الوجود.

تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية:

منوهين في هذا الإطار بالتزام الحكومة بمواصلة تنزيل محاور برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، عبر تعزيز ألية التعاون بين الدولة والجهة من خلال اعتماد عقود برامج ببعض الجهات للتقليص من التفاوتات التي تعرفها أقاليمها.

لقد ساهم برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية الى حد كبير في محو العديد من الفوارق بالعالم القروي، الا أن معالجة التفاوتات المجالية تفرض بذل المزيد من الجهود والتدابير، لفك العزلة على المناطق النائية والمجالات الجبلية، عبر بناء الطرق والمسارات وتعميم الخدمات الأساسية من الكهرباء والماء الصالح للشرب والصحة والتعليم. حيث تعرف هاته المناطق اختلالات كبيرة تؤثر على الاستقرار بها، خصوصا في فصل الشتاء والتي تزيد من معاناة ساكنة هاته المجالات، وترفع من مظاهر الهشاشة والفقر.

ومما لا شك فيه أن التنمية المحلية تنطلق من قاعدة تنمية " الدوار"، ولن تقوم قائمة لتنمية حقيقية بالجماعة الترابية إلا في إطار تحقيق شروط ذاتية وموضوعية ومتكاملة لتنمية الدواوير، مشيدين بالإنجازات التي حققها هذا البرنامج إلى حدود اليوم.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

شكل خطاب العرش لسنة 2018 المنطلق والمرجع الأساس للمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019 – 2023، أعطى من خلاله قائد الأمة جلالة الملك، الإشارة لإطلاقه، تعزيزا لمكاسبها وإعادة توجيه برامجها للنهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية للمواطن بهدف الرفع من مستواه المعيشي والارتقاء به، لتثمين كل المكتسبات الاجتماعية والاصلاحات الجوهرية التي يعرفها المغرب خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية النائية.

وفي هذا الإطار نؤكد على أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حققت منذ انطلاقتها سنة 2005 العديد من الإنجازات الهامة، والتي كان لها الأثر البليغ على ظروف عيش الساكنة، خصوصا بالعالم القروي. حيث ساهمت في التقليص من مؤشرات الفقر والهشاشة التي كانت في أعلى مستوياتها، كما ساهمت في تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، ومكنت من مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، ومن تحسين الدخل والادماج الاقتصادي للشباب.

إلى ذلك فإننا ندعو داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلى:

- تجميع كل الجهود الحكومية لاستهداف تنمية العالم القروي خصوصا الدواوير؛

- مواصلة تنفيذ برامج التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية

بالوسط القروي؛

- دعم الولوج إلى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية بالأحياء الهامشية والمراكز القروية الأقل تجهيزا؛

- دعم تشغيل الشباب بالوسط القروي تشجيعا للاستقرار في هذا المجال الترابي.

الجماعات الترابية قطب الرحى في التنمية المحلية:

إن الجماعات الترابية تضطلع بأدوار طلائعية في مخططات وبرامج التنمية المستدامة، ما يفرض توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة لتحقيق رهانات الشأن المحلي.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو الى ضرورة الإسراع بتنزيل النظام الأساسي لموظفي الجماعات المحلية لتحفيز هاته الفئة. وفي نفس الوقت إيجاد حل للموظفين العرضيين الذين أضحوا يشكلون عائقا داخل بعض الجماعات، كما ندعو أيضا الى الاهتمام ببعض فئات رجال السلطة، وخصوصا الخلفان الذين يلعبون دورا كبيرا في مجالات عملهم. وفي نفس السياق، لا يخفى عليكم دور الجماعات المحلية في إعداد ضوابط البناء، وإنجاز البرامج السكنية الا أنها في حاجة الى تطوير أدائها في هذا المجال، عبر إعطاء نفس جديد للسياسة التعميرية، وكذا ترسيخ مساهمة الجماعة المحلية في إعداد وتنفيذ وثائق التعمير.

اتساع دائرة الحقوق والحريات:

حققت المملكة مكاسب ديمقراطية وحقوقية مهمة، جعلت من بلادنا نموذجا يحتذى بها على الصعيدين الإقليمي والقاري، حيث حرصت بلادنا أشد الحرص على ضمان حق التظاهر، وتنظيم اللقاءات العمومية لجمعيات المجتمع المدني ولأطياف الحركة الجمعوية والسياسية بما تضمنه القوانين المعمولة بها في هذا المجال.

وفي إطار هذا النفس الحقوقي والديمقراطي، لا يسعنا إلا نشيد عاليا بالانخراط الجاد والمسؤول لمصالح وزارة الداخلية في تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية، خاصة ما يتعلق باستعمال اللغة الأمازيغية في اللوحات وعلامات التشوير التابعة للجماعات الترابية.

ننوه أيضا بإلغاء لائحة الأسماء الممنوعة والتي خولت للمواطنات والمواطنين المغاربة تسجيل أبنائهم بالأسماء الأمازيغية المغربية، انسجاما مع روح دستور المملكة المغربية.

لذلك فإننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، ندعو إلى تسريع وتيرة استعمال الأمازيغية في مختلف المراسلات والأختام الإدارية ووثائق الحالة المدنية والبطاقة الوطنية.

تلكم كانت أهم محاور مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، مؤكدين لكم السيد الوزير داخل فريق التجمع الوطني للأحرار ومن موقع انتمائنا للأغلبية، أننا سنصوت بالإيجاب على مشروع الميزانية.

وفقكم الله لما فيه خير ومصلحة هذا الوطن الغالي، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك، محمد السادس، أدام الله عزه. وسنصوت من الباب الموضوعية والاتفاق والانتماء لهذه الأغلبية بالإيجاب على مشروع هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة أطر المجلس والوزارة المحترمين،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2025، كما وافق عليها مجلس النواب، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الأساسية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، مشيدين في هذا الإطار بالروح الوطنية العالية للسيدة الوزيرة التي تدير بها هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي طيلة ثلاثة سنوات من التدبير السياسي المحكم الذي كان له أثره الإيجابي والمباشر على المغاربة قاطبة.

نجاحات ومنجزات ومكاسب حقيقية تأت بفضل العمل الجاد والمتواصل لحكومة الأستاذ عزيز أخنوش، التي لم تختبئ وراء الفيضانات، والحروب، والتضخم العالمي، مخلفات كورونا، الجفاف، ولا وراء أي أزمة من الأزمات، بل اختارت هذه الحكومة مواجهة هاته التحديات والأزمات بكل جرأة وشجاعة سياسية لتحويلها إلى فرص حقيقية للنجاح والمثابرة، مكنتها والحمد لله من الوفاء بالبرنامج الحكومي لتنفيذ كل الالتزامات والتعهدات الحكومية، وتنزيل مختلف الأوراش المفتوحة وعلى رأسها تنزيل أسس وركائز الدولة الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

بالعودة إلى موضوع نقاشنا، فإننا نعتبر داخل التجمع الوطني للأحرار أن الدعم المباشر للسكن، والذي رسم خطوطه العريضة، جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله. هو دعامة أساسية لإرساء ركائز الدولة الاجتماعية، باعتباره يمثل جيلا جديدا من التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين لضمان حق جميع المغاربة في الولوج إلى سكن لائق.

وإذ نؤكد أن هذا البرنامج الضخم يعد إجراء تاريخيا غير مسبوق،

فهو الأول على الصعيد القاري، استفادت من هذا البرنامج 29 ألف أسرة، مكن في ظرف سنة واحدة من إحداث 57 ألف منصب شغل في مجال البناء والأشغال العمومية. إلى جانب ارتفاع مبيعات الاسمنت، فضلا عن ارتفاع عدد المعاملات العقارية، ليخلق بذلك انتعاشة اقتصادية كبيرة بهذا القطاع الحيوي. منوهين بإقرار الرفع من رسوم الاسمنت، الذي سيدر مداخيل إضافية لخزينة الدولة موجهة إلى دعم السكن ومحاربة السكن الصفيحي، واستدامة آلية الدعم.

إنه برنامج طموح يشتغل وفق مقاربة جديدة تستهدف مغاربة الداخل والخارج ولفائدة كل الأسر الفقيرة والمتوسطة. عمل جبار ينضاف إلى مسيرات النماء والتطور والإصلاح لتحقيق التوازن الاجتماعي الذي اختاره المغرب ملكا وشعبا.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

عملت هذه الحكومة الاجتماعية التي تشتغل بروح عالية من المسؤولية وبالجدية المطلوبة على دعم المناطق الهشة، حيث عبأت 2. 5 مليار درهم للترميم والبناء في المناطق المتضررة من الفيضانات التي شهدها الجنوب الشرقي.

إلى جانب تقديم إعانات مالية مباشرة لإعادة تأهيل المنازل المتضررة من الفيضانات، وصلت إلى 120 مليون درهم، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

وإذ نجدد تأكدينا في الإطار على إحداث مؤسسة وطنية تعني بقضايا الجبل، تسهر على التلقائية المشاريع فيه، على غرار وكالة تنمية الأطلس الكبير من أجل تأهيل المناطق الجبلية ليكون عملها متواصل ودائم، وليس ظرفي تشرف بشكل مباشر على تنميته وفق خصوصية المجال الجبلي لدعم برامج التنمية المجالية ودعم استقرار الأسر بهذا الوسط الجغرافي المغربي، وتنظيم مجال العمران وتحسين وتجويد البناء من أجل تدبير حضري متجدد لتبسيط مساطر التعمير بالوسط القروي والجبل. أو على الأقل البقاء في هذه المؤسسة من أجل الاعتناء بقضايا الجبل بدل 5 سنوات.

السيد الرئيس،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن عاليا مجهودات الحكومة في بلورة مشاريع وبرامج جديدة تنهل من معين النموذج التنموي الجديد ومن مخرجات الحوار الوطني للتعمير والإسكان تماشيا مع التوجهات الملكية السامية لتحقيق الانصاف المجالي والترابي.

وفي هذا الإطار نطالبكم السيدة الوزيرة بالعمل أكثر على:

- تنزيل سياسات مجالية وترابية تراعي خصوصية الأقاليم والجهات المغربية؛

- تعبئة الموارد البشرية والمالية واللوجستيكية الممكنة لتحقيق التوازنات المطلوبة في تغطية التراب الوطني تكريسا لمبدأ الدولة الاجتماعية؛

- تبسيط المساطر القانونية للتعمير بالعالم القروي؛

- تقوية جاذبية المجالات الترابية والجانب المؤسساتي عبر ترسيخ سياسة عمومية ومجالية تضمن الالتقائية في سياسة إعداد التراب؛

- تنزيل برامج جهوية خاصة بتقليص الفوارق المجالية، وسن سياسات تحقق التوازنات بين المدن الكبرى والمراكز الصاعدة والجماعات الترابية التي تنتمي إلى الجبل المغربي؛

- تسريع المصادقة على المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة للمدن لتحفيز الاستثمار في مجال العقار؛

- إشراك المقاولات المتوسطة والصغرى للانخراط في المشاريع التي تشرف عليها وكالة العمران؛

- رد الاعتبار للموروث العمراني المغربي في مشاريع تأهيل المدن العتيقة وإبراز الخصوصية الثقافية المغربية في مشاريع العمران والبناء؛

- توظيف البعد الأمازيغي في مشاريع العمران الذي يتميز بخصوصيته وبجمالية تصاميمه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد عجزت السياسات الحكومية خلال العشرية الأخيرة عن معالجة السكن غير اللائق، بعدما تراخى المدبر الحكومي في تنفيذ تعهداته والتزاماته للقضاء على السكن الصفيحي والبناء العشوائي، الذي زحف على ضواحي المدن مشكلا أحزمة اسمنتية تعرقل مخططات التنمية بمختلف المدن المغربية، مشيدين في هذا الإطار حرص الحكومة الشديد على تعبئة كل الجهود الممكنة لمعالجة السكن غير اللائق، من خلال اعتماد مقاربة تعاقدية وتشاركية ناجعة، مكنت من تلبية الحاجيات السكنية في العديد من المجالات الترابية التي كانت تعاني من هذه الظاهرة التي تشوه جمالية مدننا ومراكزنا الحضرية على الرغم من صعوبة القضاء على هذه الظاهرة كليا.

وفي سياق هذا الزخم الإيجابي، توجت منهجية اشتغالكم المثمرة بالتعاطي الإيجابي مع رخص السكن، حيث مكنت منصة رخص من تقليص الآجال وتبسيط المساطر الحصول على رخص السكن. ونؤكد على ضرورة مواصلة التبسيط.

كما أن تعزيز الرقمنة وتعميمها، ستحسن من جودة الخدمات وستسرع من وتيرة الحصول على الرخص السكنية لفائدة الساكنة. لذلك نجدد مطالبتنا لكم داخل فريقنا بضخ أغلفة مالية إضافية لبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية من أجل تحقيق الانصاف والتوازن المجالي المطلوب.

تلكم كانت أهم محاور مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، مؤكدين لكم السيدة الوزيرة داخل فريق التجمع الوطني للأحرار ومن موقع انتمائنا للأغلبية، سنصوت بالإيجاب على مشروع الميزانية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير للصالح العام تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك، حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني التدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء برسم السنة المالية 2025 (كما وافق عليها مجلس النواب)، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الأساسية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال. وهي مناسبة لتقييم المنجز الحكومي وكل السياسات العمومية التي همت تدبير هذا القطاع الاستراتيجي.

وفي هذا الإطار، لا بد أن ننوه بالمجهودات المتواصلة لعمل هذه الحكومة خلال ثلاثة سنوات من التدبير الحكومي المحكم، تمكنت خلالها الحكومة من تدبير مختلف التحديات والأزمات الوطنية والدولية، المرتبطة بالجفاف والزلزال والفيضانات، وما خلفته أيضا أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، وتأجج الأوضاع بالشرق الأوسط. بل استطاعت الوفاء بالتزامها في تنزيل الورش الملكي المتعلق بأسس وركائز الدولة الاجتماعية، المنسجمة مع التحولات الاجتماعية الكبرى التي عرفها العهد المحمدي، طيلة 25سنة من النماء والبناء المجتمعي.

وفي نفس السياق، نسجل بكل ارتياح داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، مواصلة الحكومة تنفيذ البرنامج الاستعجالي لإعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز، استنادا للتوجيهات الملكية السامية. حيث عملتم مشكورين السيد الوزير بروح عالية من المسؤولية السياسية على مواجهة آثار الزلزال المدمر، مكنتكم من إزالة أنقاض المساكن والمؤسسات التعليمية المهدمة جراء الزلزال، وتأهيل المباني بالمناطق المتضررة من الزلزال، وتأهيل المحاور الطرقية والمنشآت والمباني المرتبطة بقطاع الماء داخل المجالات الترابية المتأثرة بتداعيات زلزال الحوز.

وبنفس هاته الروح الوطنية العالية التي أبانت عنها هاته الحكومة، فقد توجت مختلف جهودها لمواجهة أثار فيضانات الجنوب الشرقي، بالنجاعة والفاعلية وبالسرعة المطلوبة، حيث أعدت الحكومة برنامجا لتأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات، لحماية المراكز والمدن المهددة بالجنوب الشرقي بغلاف مالي وصل إلى 326. 5 مليون درهم. و1389 مليون درهم تتعلق بقطاع الطرق.

السيد الوزير المحترم،

لقد تابعنا بكل اهتمام كبير لعرضكم القيم الذي قدم الخطوط العريضة للمنجز الحكومي في تدبير هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، والذي يحظى بأهمية كبرى في ضمان السيادة الوطنية المائية، وتطوير منظومة الشريان الطرقي باعتباره محركا رئيسيا للدورة الاقتصادية.

وإذ نؤكد أن بلادنا تشهد ظرفية مناخية صعبة نتيجة توالي سنوات الجفاف، حيث أضحت مشكلا هيكليا أثر بشكل واضح على الاحتياطات المائية وعلى ثرواتنا من هذه المادة الحيوية، جراء الإجهاد المائي غير المسبوق، الذي نتج عنه تراجع مهول للمخزون الوطني من المياه، على الرغم من توفر بلادنا على العشرات من السدود الكبرى والصغيرة، إلا أن المخزون الوطني من الماء ظل يعرف تراجع مستمر، نتيجة للعوامل المناخية الصعبة.

نعم الظرفية المناخية ساهمت في تدهور الموارد المائية الوطنية، إلا أن عجز وتراخي المدبر العمومي خلال العشرية الأخيرة في تنزيل سياسات عمومية كفيلة بالحفاظ على مواردنا المائية لتحقيق الأمن والسيادة المائية كان من بين الأسباب الحقيقية التي زادت من استفحال هذا المشكل العويص.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نشيد عاليا بتنفيذكم المحكم للتوجيهات الملكية الرامية إلى الحفاظ على الموارد المائية وتثمينها، وبتنزيلكم السريع للبرنامج الملكي المتعلق بقضية الماء.

عملت هذه الحكومة برؤية واضحة وطموحة على تسريع تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي2020-2027 والرفع من غلافه المالي من 115 مليار درهم إلى 143 مليار درهم.

ولقد أثمرت هاته الالتزامات الحكومية الجادة والمسؤولة، إلى إعادة هيكلة منظومتنا المائية لضمان العدالة المجالية والتوزيع العادل للثروة المائية، حيث أطلقت هذه الحكومة مشروع الطريق السيار المائي هم في مرحلته الأولى، ربط حوض سبو بحوضي أبي رقراق وأم الربيع، حيث تمكنت في ظرفية قياسية لا تتجاوز ثمانية أشهر من الانتهاء من أشغال الشطر الأول من هذا الورش الكبير، حيث تدفق فائض مياه حوض سبو عبر الطريق السيار المائي إلى حوض أبي رقراق، بكلفة قدرها 6 مليار درهم. وقد مكن هذا المشروع من تأمين مياه الشرب والسقي ومختلف حاجيات ساكنة محور الرباط الدار البيضاء، التي يناهز تعدادها عشرة ملاين نسمة.

وفي السياق ذاته، أطلقتم السيد الوزير برنامج الربط بين سد واد المخازن وسد خروفة لتأمين احتياجات ساكنة طنجة الكبرى من الماء الشروب. وكذلك لتوفير مياه السقي بهذا المجال الترابي، مثمنين استمرارية السياسة الكلاسيكية في تعبئة مواردنا المائية عبر بناء السدود، حيث تتوفر بلادنا على 154 سدا كبيرا بسعة اجمالية تقدر ب. 720 مليار متر مكعب، إضافة إلى العشرات من السدود التلية والصغيرة مكنت بلادنا من تلبية الاحتياجات من مياه الشرب وضمان الري وسقي المناطق الفلاحية، إلا أنه رغم هذا المجهود الكبير والمتواصل، إلا أننا مازلنا نعاني من إجهاد مائي كبير ومقلق نتيجة توالي سنوات الجفاف وشح التساقطات المطرية، ولسوء الاستعمال غير المعقلن لمواردنا المائية، كذلك ما يفرض ابتكار أساليب جديدة لتدبير هذه المادة الحيوية والنادرة.

في مجال الري: ندعو إلى مواصلة سياسة بناء السدود المتوسطة والصغيرة لتجميع الحمولة الزائدة للأنهار والوديان في المناطق التي تعرف اضطرابات جوية قوية، لتغذية الفرشة المائية وللحفاظ على استقرار الساكنة بالعالم القروي للحد من ظاهرة الهجرة القروية، كما ندعو أيضا إلى ترشيد استعمال الماء في الأنشطة السقوية عبر برامج محلية وجهوية تراعي خصوصيات كل جهة.

أما في مجال تعبئة الموارد المائية غير الاعتيادية، فإننا ندعو إلى مواصلة تعبئة المياه العادمة المعالجة لسقي المناطق الخضراء والملاعب الرياضية والمنتجعات السياحية بمختلف المناطق والجهات لتخفيف الضغط على الموارد المائية السطحية والجوفية. لذلك فإن تسريع تنفيذ برامج تحلية مياه البحر سيمكن من تحقيق التوازن المائي وتلبية حاجيات جميع القطاعات من الماء، منوهين في هذا الإطار بتشغيل واستغلال محطات تحلية المياه بمدن الحسيمة، العيون وإقليم اشتوكة - آيت باها.

في انتظار بناء محطتي الناظور والدار البيضاء، إذ لا زالت تعاني الجهة الشرقية وجهة الدار البيضاء الكبرى من ضغط كبير على الموارد المائية وخزانات السدود.

إن المجالات القروية وخصوصا الدواوير أضحت تعاني من نقص في البنية التحتية المرتبطة بشبة توزيع المياه، لذلك فقد أضحت بحاجة إلى مضاعفة كل الجهود الممكنة، لسن سياسات محلية وجهوية تراعي الخصوصيات المجالية في أفق تحقيق التوازنات الترابية المطلوبة، لدعم ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية على الاستقرار في هذه المجالات لتنشيط الدورة الاقتصادية بهاته المناطق التي ترتبط بالماء كعنصر أساسي للحياة والاستقرار بالبوادي المغربية.

السيد الوزير المحترم،

إننا مقبلون على احتضان تظاهرات كروية قارية ودولية تفرض على بلادنا تعزيز وتطوير بنيتنا الطرقية وباقي التجهيزات والمنشآت العمومية، مجددين في هذا الإطار تنوهينا بالقرار المولوي السامي بتعزيز شبكة الطرق السيارة لتبلغ 3 آلاف كيلومتر بحلول 2030.

ولا شك أن هذا القرار سيعزز من العرض الطرقي الوطني ما يفرض ربط كل الجهات بالطرق السيارة، لتحقيق التوازنات المجالية المطلوبة ولتعزيز فرص الاستثمار بكل المناطق المغربية، انسجاما مع الرؤية المتبصرة لجلالة الملك، محمد السادس، نصره الله.

إلى ذلك، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو إلى:

- تعزيز وتطوير البنية الطرقية ببعض الجهات التي لا زالت لا تتوفر على الطرق السيارة لربطها بالمحاور الطرقية الاستراتيجية ببلادنا؛

- تعميم التشوير الطرقي باستعمال العربية والأمازيغية اللغتين الرسميتين للمملكة، والانفتاح على اللغات العالمية بالمحاور الطرقية بالمجالين الحضري والطرقي؛

- تسريع وتيرة صيانة المنشئات الفنية بالعديد من المحاور الطرقية وخاصة بالمحاور الجهوية والإقليمية.

وبخصوص الملاحة المغربية، فإننا متأكدون أنه لأول مرة ستجعل هذه الحكومة من بناء المنشئات الفنية البحرية ضمن أولويتها تماشيا مع الرؤية المستنيرة والمتبصرة لجلالة الملك، الرامية إلى تثمين ثرواتنا ومقدراتنا الطبيعية التي حبانا الله بها، خصوصا الواجهة الأطلسية الطويلة، عبر تطوير وتحديث الأساطيل البحرية المغربية بحيث ستكون إن شاء الله تعالى منصة دولية للتبادل التجاري والاقتصادي والإنساني مع دول غرب إفريقيا والفضاء الأمريكي اللاتيني، مشيدين بدينامية تطور حركية النقل البحري مستحضرين في هذا الإطار تجربة ميناء طنجة المتوسط الذي حول الواجهة المتوسطية المغربية إلى منصة دولية ضخمة للتبادل التجاري والاقتصادي وهو ما يفرض علينا الإسراع في تطوير كل البنيات التحتية المرتبطة بالملاحة وعلى رأسها:

- تسريع وتيرة إنجاز الموانئ المغربية، خصوصا ميناء الناظور غرب المتوسط، ميناء القنيطرة الأطلسي، ميناء الداخلة الأطلسي؛

- وإعادة تهيئة المحطات البحرية للنقل لربط بلادنا بمجموعة من الدول وتعزيز حضورها إقليميا ودوليا؛

- توسعة الموانئ والمنشآت الفنية المرتبطة بالملاحة المغربية؛

- تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بهذا القطاع واعتماد الرقمنة ضمانا للسرعة والنجاعة المطلوبتين لدعم تنافسية أسطول الملاحة البحرية ببلادنا.

مؤكدين لكم، السيد الوزير، داخل فريق التجمع الوطني للأحرار ومن موقع انتمائنا للأغلبية، أننا سنصوت بالإيجاب على مشروع الميزانية.

وفقكم الله لما فيه خير ومصلحة هذا الوطن الغالي، تحت القيادة

الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك، محمد السادس، أدام الله عزه. وسنصوت من الباب الموضوعية والاتفاق والانتماء لهذه الأغلبية بالإيجاب على مشروع هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسرني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية النقل واللوجستيك برسم السنة المالية 2025 (كما وافق عليها مجلس النواب)، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الأساسية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، وهي مناسبة سنوية لتقييم السياسات العمومية في هذا القطاع الحيوي، وإذ نؤكد في هذا الإطار، بالالتزام الحكومي التام في تنزيل البرنامج الحكومي والتوجهات الاجتماعية لهذه الحكومة، رغم السياق الوطني والدولي الصعب، المتسم بعدم وضوح الرؤية الاقتصادية العالمية. في ظل مشهد عالمي ملتهب، متقلب ومطبوع بالأزمات الطارئة، عنوانه العريض استمرار التضخم العالمي والتوترات الجيوسياسية في محيط إقليمي ودولي ملتهب.

وإذ ننوه بالتدخلات الحكومية الشجاعة التي مكنت من التحكم في أسعار المواد الاستهلاكية والأساسية، وكذلك أسعار النقل العمومي من خلال تبني هذه الحكومة لحزمة من الإجراءات والتدابير الاستعجالية لفائدة مهني القطاع، نؤكد أن هذه الإجراءات والتدخلات استهدفت الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وكان لها الأثر المباشر في الحفاظ عليها بعدما حافظنا على عدم الزيادة في النقل العمومي عبر الطرق ونقل السلع والبضائع.

السيد الوزير المحترم،

استمعنا باهتمام بالغ لعرضكم القيم، الذي أعطيتم فيه أرقام مهمة تعكس إرادتكم القوية لتطوير هذا القطاع الاستراتيجي، وفق مقاربة جديدة تهدف إلى بناء منظومة نقل شمولية ومستدامة وتنافسية. تماشيا مع الرؤية المستنيرة والمتبصرة، لجلالة الملك، لتطوير منظومة النقل واللوجستيك ببلادنا، وإذ نؤكد في السياق ذاته على أهمية مبادرة الأطلسي، التي أعلن عنها جلالة الملك، محمد السادس حفظه الله، لتحويل الواجهة الأطلسية لبلادنا إلى فضاء للتواصل الإنساني والاقتصادي والتجاري مع دول إفريقيا الأطلسية ومع الفضاء الأمريكي اللاتيني. وهي مناسبة لنجدد مطلبنا داخل فريقنا بتكوين أسطول تجاري للنقل البحري، يستجيب لطموحات المملكة في تحويل الواجهة الأطلسية إلى مركز للإشعاع الدولي والقاري وللتكامل الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، نطالبكم السيد الوزير ببرنامج خاص بالاقتصاد الأزرق يستجيب لتطلعات بلادنا في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، ولمواجهة تحديات أهداف التنمية المستدامة، علما أن لنا واجهة أطلسية ومتوسطية مهمة واستراتيجية، لها معابر تجارية واقتصادية أساسية لنقل البضائع والسلع والمواد الطاقية.

السيد الوزير المحترم،

استطاعت بلادنا خلال ربع قرن من البناء والنماء، من إنجاز مشاريع كبرى في مجال تطوير بنيتنا التحتية المرتبطة بالنقل واللوجستيك، إلا أن الطموح الملكي ورهانات وتطلعات المملكة في تطوير قدراتنا الوطنية في مجالي النقل واللوجستيك، شكل لكم حافزا كبيرا لتطوير أداء هذا القطاع وفي ذلك الرفع من منسوب أداء عمل هذه الحكومة، لاسيما أن بلادنا مقبلة على تنظيم تظاهرات كروية قارية ودولية، مؤكدين على ضرورة تعزيز الولوجيات والاستجابة لاحتياجات المواطنين لتطوير العرض الطرقي وتجويد البنية التحتية، تماشيا مع الرغبة الملكية في الوصول إلى 3 آلاف كيلومتر من الطرق السيارة في أفق 2030.

إن انخراط الحكومة بكل مسؤولية في تطوير مشاريع وبرامج طموحة للعرض السككي، في إطار المخطط الحكومي، الذي وضعتموه والهادف إلى ربط 43 مدينة بشبكة السكك الحديدية، وإنشاء 1400 كيلو متر من الخطوط الجديدة للسرعة الفائقة، و3800 كيلو متر من خطوط السكك الكلاسيكية في أفق سنة2030. لذلك نرى أن هذا المنجز يبقى خرافيا سيعزز أداء هذه الحكومة ومن خلالها أداء أغلبيتها لتبقى هاته الطموحات مشروعة لهاته الحكومة وستشكل دافعا حقيقيا للدخول إلى مجال صناعة القطارات باعتبارها العمود الفقري للحركية في بلادنا، ورافعة أساسية للدينامية الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها المملكة.

وفي نفس السياق، نسجل بكل ارتياح داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إقدام المملكة على تطوير الأسطول الجوي وتوسيع حجم عرض الأسطول النقل الجوي من خلال عزم بلادنا شراء 200 طائرة، لتلبية الطلب المتزايد على الوجهة السياحية المغربية بفضل السياسة المولوية لتطوير النقل الجوي باعتباره البوابة رقم واحد للدخول والخروج من المملكة المغربية. علما أن بلادنا مقبلة على تظاهرات رياضية كبيرة من حجم كأس العالم وكأس إفريقيا.

ولتطوير منظومة النقل واللوجستيك فإننا نقترح داخل فريق التجمع الوطني للأحرار:

1- النقل السككي:

- مواصلة تحديث العرض السككي من خلال الاعتماد على التصنيع المحلي للقطارات، يوازيه اقتناء أسطول جديد من القطارات من الجيل الجديد؛

- تأهيل ومواصلة تحديث محطات القطار وخطوط السكة الحديدية؛

- تثنية وكهربة خطوط السكك الحديدية التي تربط مدن جهة الشرق بمدينة فاس لتطوير العرض السككي بالمنطقة؛

- ربط جهة مراكش آسفي بجهة درعة - تافيلالت، وكذلك ربط جهة الشرق بجهة طنجة تطوان الحسيمة، بالمنظومة السككية الوطنية؛

- تسريع انجاز خط السكك الحديدية للقطار السريع مراكش أكادير؛

- إبراز الهوية الثقافية المغربية في عمليات بناء المحطات السككية واستعمال الأمازيغية في الهوية البصرية والسمعية وفي جميع المصالح التابعة للمكتب الوطني للسكك الحديدية؛

- رقمنة الخدمات لتدبير القطاع السككي.

2- النقل الطرقي:

- تقوية تنافسية قطاع نقل البضائع؛

- تجديد حظيرة النقل العمومي الطرقي؛

- تجديد حظيرة الشاحنات وهنا ندعو إلى ارجاع التدبير الخاص بدعم هذا التجديد الحضري وتكسير العربات القديمة والذي كان له أثار إيجابية على البيئة تم إلغاؤه في مشروع قانون المالية 2022؛

- سن سياسة للنقل المحلي من خلال تدبير اكراهات ومشاكل النقل الطرقي بالعالم القروي والمناطق الجبلية تستجيب لخصوصيات هاته المجالات الترابية؛

- استعمال الذكاء الصناعي ورقمنة الخدمات الطرقية بالمحطات؛

- إصلاح النقل المزدوج في العالم القروي وتأطيره ومواكبته، وإقرار دعم لتجديد حضيرته على غرار ما تم إنجازه في تجديد حضيرة سيارات الأجرة؛

- استعمال الأمازيغية على متن جميع وسائل النقل الطرقي.

3- النقل الجوي:

- فتح المطارات المغلقة لتعزيز الجاذبية السياحية وإرجاع الحركية لهاته المدن.

- تأهيل وتحديث وصيانة المطارات المغربية وإعادة ضخ دماء جديدة في المكتب الوطني للمطارات؛

- الحفاظ على الهوية الثقافية المغربية للمطارات من خلال إبراز البعدين العربي - الإسلامي، والأمازيغي لهويتنا الوطنية؛

- توظيف الصناعة التقليدية في كل عمليات البناء والإصلاح التي تشهدها المطارات المغربية؛

- تخفيض أثمنة التذاكر وضبط توقيت الرحلات الجوية؛

- ربط المطارات المغربية بين الجهات لتسهيل الربط الجهوي لحركة المسافرين؛

- الارتقاء بأنشطة الشحن الجوي لسد مختلف حاجيات الاقتصاد الوطني؛

- إعادة النظر في تواقيت الرحلات بما يضمن تجويد الخدمات.

4- النقل البحري:

نجدد مطالبنا بـ:

- تسريع وتيرة إنجاز الموانئ المغربية والمنصات البحرية خاصة ميناء الناظور غرب المتوسط، ميناء القنيطرة الأطلسي، ميناء الداخلة الأطلسي؛

- توسعة بعض الموانئ وإعادة تهيئة المحطات البحرية للنقل لربط بلادنا بمجموعة من الدول وتعزيز حضورها إقليميا ودوليا؛

- تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بهذا القطاع واعتماد الرقمنة ضمانا للسرعة والنجاعة المطلوبتين لدعم تنافسية أسطول الملاحة البحرية ببلادنا.

قطاع اللوجستيك:

يلعب قطاع اللوجستيك دورا مهما ومحوريا في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني والرفع من نسب نمو الناتج الداخلي، والمساهمة في التنمية المستدامة للمملكة، إلا أن الطفرة الاقتصادية التي تعرفها المملكة تفرض تبني استراتيجية جديدة للنهوض بهذا القطاع الواعد من خلال تبني مقاربة شمولية تنسجم مع ما ركمته المملكة في مجال الاستثمار.

لذلك، ندعوكم السيد الوزير إلى مواصلة تأهيل المناطق اللوجستيكية، وإحداث مناطق لوجستيكية جهوية تمكن من المساهمة في الاندماج الجهوي. وكذلك مواصلة ورش إصلاح القطاع للنهوض به باعتباره الشريان الرئيس للمنظومة الاقتصادي.

تلكم كانت أهم محاور مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك، مؤكدين لكم السيد الوزير داخل فريق التجمع الوطني للأحرار ومن موقع انتمائنا للأغلبية، أننا سنصوت بالإيجاب على مشروع الميزانية.

وفقكم الله لما فيه خير ومصلحة هذا الوطن الغالي، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك، محمد السادس، أدام الله عزه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلات الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج:

1) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني، ونحن بصدد هذا الورش الدستوري السنوي الهام، أن أساهم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج برسم السنة المالية 2025. وهذه مناسبة لطرح مجموعة من الأفكار والتوجهات كما نؤمن بها داخل فريقنا، بخصوص قطاع نوليه أهمية خاصة باعتباره المسؤول عن تنفيذ السياسة الخارجية للمملكة والدفاع عن سيادتها وتحقيق مصالحها العليا والعناية بشؤون رعاياها في الخارج، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه.

واسمحوا لي في البداية أن أتوجه بخالص التهاني لكم السيد الوزير على إثر تجديد الثقة المولوية السامية فيكم لمواصلة الإشراف على هذا القطاع، مما يعكس تقدير جلالته للجهود الكبيرة التي بذلتموها في خدمته بكل كفاءة ومسؤولية ووطنية عالية، متمنين لكم موصول التوفيق والنجاح في قادم مهامكم.

كما لا يفوتني الإشادة بعرضكم القيم الذي يعكس الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف المسطرة بأداء لا يمكن أن ننعته إلا بالفاعل والمتميز.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

سنستهل هذه المداخلة اليوم، على غير عادتنا، وبعكس ما دأبنا عليه لسنوات، بقطاع الجالية المغربية المقيمة بالخارج. هذا القطاع الذي يشهد تحولا جديدا في مسار تدبير شؤون مغاربة العالم، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية التي جاء بها خطاب جلالة الملك نصره الله بمناسبة الذكرى 49 للمسيرة الخضراء المظفرة، والذي أسس لنقلة مؤسساتية شاملة في تدبير مختلف قضايا الجالية من خلال توجيه الحكومة نحو إعادة هيكلة المؤسسات المعنية بها.

لقد سبق وأكدنا في مناسبات عديدة بأننا مرتاحون لكون هذا الملف يدبر بالرعاية المولوية السامية التي يحيط بها جلالته رعاياه الأوفياء المقيمين خارج أرض الوطن، حيث كانوا دائما في صلب اهتمام جلالته ومحل عطفه المولوي الدائم. وها نحن اليوم أمام منعطف تاريخي يؤسس لمرحلة جديدة تروم تمكين الجالية من الاسهام أكثر فأكثر في مجهود البناء الوطني نحو مدارج التقدم والحداثة وتحصين المكاسب الديمقراطية بهوية مغربية أصيلة، وفي رفع تحدي تنمية الوطن والدفاع عن مقدساته وسيادته ووحدة أراضيه، خصوصا وأننا أمام جالية تتميز بحسها الوطني العالي ومتشبثة بأصولها ومغربيتها وتشكل دائما الاستثناء عندما يتعلق الأمر بالوطن.

فنحن في فريق التجمع الوطني للأحرار، وفي نفس سياق قناعات حزبنا، نعتبرها معنية بنفس الانشغالات والتحديات التي يعيشها المجتمع داخل أرض الوطن، ونؤمن بأنها على مدى عقود قد ساهمت بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. بل أكثر من ذلك، كان لها دور محوري في بناء الصرح الديمقراطي وفي إغناء هويتنا الثقافية الحديثة. ومن واجبنا جميعا إيلاءها العناية اللازمة ومواكبة تطلعاتها وصيانة حقوقها وتحسين مختلف الخدمات المقدمة لها، بما في ذلك تبسيط المساطر الإدارية والتأطير اللغوي والثقافي والديني والهوياتي.

وعطفا على ذلك، فإننا نثمن بكل فخر واعتزاز، هذه الالتفاتة المولوية السامية اتجاه مغاربة العالم، خصوصا مجلس الجالية المغربية بالخارج الذي أمر جلالته بتسريع إخراج قانونه الجديد وإحداث المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج لتكون الذراع التنفيذي للسياسة العمومية للمغتربين المغاربة، وذلك استجابة لمطالب وتطلعات رُفعت منذ سنوات.

إنها مبادرة ملكية خلاقة استُحضِرت فيها الالتقائية وتنسيق الاستراتيجيات الوطنية الموجهة لهذه الفئة من أجل خلق بيئة مؤسساتية واستثمارية حاضنة لخزان الكفاءات والمواهب والخبرات المغربية المقيمة بالمهجر، بما يساهم في تعزيز شعورهم بالانتماء للوطن وفي إشراكهم الفاعل في اشعاع المغرب والدفاع عن مصالحه العليا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

ونحن نخلد هذه الأيام الذكرى 49 للمسيرة الخضراء المظفرة والذكرى 69 لعيد الاستقلال المجيد بدلالاتهما ورمزيتهما التاريخية اللتان تجسدان انتصار إرادة العرش والشعب في التحام وثيق دفاعا عن وحدة الوطن ومقدساته، نحتفي كذلك بسلسلة النجاحات والمكاسب التي حققتها الدبلوماسية المغربية، وعلى رأسها الدبلوماسية الملكية بفعاليتها وتبصرها واستباقيتها، والتي أثمرت عن تطور جد إيجابي للقضية الوطنية وعن دعم دولي غير مسبوق بعد توالي الاعترافات

الدولية لأكثر من 42 دولة بسيادة المغرب على صحرائه، والذي ترجم بفتح العديد منها لقنصليات بمدينتي الداخلة والعيون، بالإضافة إلى حوالي تسع دول أعضاء بالأمم المتحدة تعتبر مخطط الحكم الذاتي المغربي أساسا جديا للوصول إلى حل نهائي.

لقد تعزز الموقف المغربي بهذه المواقف، خصوصا بعدما التحقت باريس بركب واشنطن ومدريد وبرلين، حيث دشنت الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الفرنسي لبلادنا فصلا جديدا من العلاقات بين البلدين باتجاه شراكة استثنائية واعدة، تحققت على إثر الاعتراف الفرنسي بسيادة المغرب على صحرائه، والتي جدد ايمانويل ماكرون التأكيد عليها في خطابه أمام أعضاء البرلمان المغربي، حين جزم بأن مستقبل المنطقة لن يكون إلا في إطار السيادة المغربية.

إن الدعم الدولي لدول وزانة، ومنها عضوين دائمين بمجلس الأمن (الولايات المتحدة وفرنسا)، بالإضافة الى بداية الاصطفاف التدريجي للمملكة المتحدة والصين باتجاه الإقرار بمغربية الصحراء، مع حياد إيجابي من روسيا، بالإضافة الى اعتماد مجلس الأمن الدولي للقرار 2756 بتمديد ولاية بعثة المينورسو لمدة عام كامل، يؤكد بأن هذا الملف قد أوشك على الدخول لمرحلة الحسم وعلى درب التسوية النهائية له.

مسجلين في هذا الباب سابقة انسحاب الجزائر من جلسة التصويت بعد سقوط مقترحاتها المعادية للمغرب، مما جسد عزلتها الدولية في واقع لا وصف له إلا منطوق الخطاب الملكي السامي حين قال جلالته أنه "بالموازاة مع هذا الوضع الشرعي والطبيعي، هناك مع الأسف عالم آخر منفصل عن الحقيقة، ما زال يعيش على أوهام الماضي، ويتشبث بأطروحات تجاوزها الزمن".

السيد الوزير المحترم،

إن نشوة الانتصارات لا يجب أن تنسينا ضرورة التحلي باليقظة من أجل التصدي لكافة المناورات والتحرشات التي تزداد كلما حققنا تقدما في مسار قضيتنا الوطنية، مما يربك خصوم وحدتنا الترابية ويفقدهم جادة الصواب لينتهجوا سياسة افتعال الأزمات وخلط الأوراق.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نعبر عن استنكارنا الشديد للسلوكيات الاستفزازية المتكررة للجزائر وصنيعتها البوليساريو، كان آخرها ما عاشته منطقة المحبس من إطلاق لمقذوفات من قبل ميلشياتها بالتزامن مع مهرجان احتفالي بمناسبة تخليد ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، في خرق سافر للشرعية الدولية وما يشكله ذلك من تهديد للسلم والاستقرار الاقليمي.

وهذه مناسبة لتوجيه تحية تقدير وفخر واعتزاز لقواتنا المسلحة الملكية الباسلة المرابطة على الحدود، التي ردت على هذا الهجوم الإرهابي بشكل حازم دفاعا عن مواطنينا العزل وعن حدودنا الترابية.

هذا دون أن نغفل كذلك التصريحات العدوانية للقيادات السياسية والعسكرية الجزائرية المتوالية ضد بلادنا واستمرار عدوانها الدبلوماسي بالمنظمات والهيئات القارية والدولية ومضاعفة حملاتها التشهيرية بالرموز الوطنية، في محاولة من الجارة الشرقية للتشويش على مكتسباتنا ولتصريف أزماتها الداخلية عبر مواصلة مخططاتها العدائية اتجاه بلادنا في انتهاك صارخ لقواعد حسن الجوار.

إن هذه السلوكيات الخرقاء لن تزيد المغرب إلا عزما للمضي قدما باتجاه استثمار الدينامية التي تعرفها القضية الوطنية لمواصلة مسيرة التنمية بالأقاليم الجنوبية وتعزيز البعد الأطلسي للمملكة، بما يساهم في تحقيق التنمية المشتركة في بعدها الأفقي والعمودي، وجعل الواجهة الأطلسية، كما أرادها صاحب الجلالة، فضاء للتواصل الإنساني والتكامل الاقتصادي والإشعاع القاري، وبما يكفل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، حيث نسجل بكل ارتياح الدور الريادي الذي أصبحت تضطلع به بلادنا على الساحة الافريقية تماشيا والتوجه السديد لصاحب الجلالة نصره الله لتفعيل سياسة التعاون والتضامن جنوب-جنوب كخيار استراتيجي وأولوية بالنسبة للمغرب وشركائه في افريقيا من أجل قارة مندمجة ومزدهرة.

كما نغتنم هذه المناسبة للإشادة بالبعد الإنساني في سياستنا الخارجية من خلال مجموعة من المبادرات كان آخرها دعم الجهود الاسبانية للتخفيف من وطأة الفيضانات التي شهدها مؤخرا جنوب شرق اسبانيا عبر إرسال اسطول من الشاحنات لتسريع عملية إعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة، مما يعكس التزام بلادنا القوي بالتضامن الدولي.

كما نثمن عاليا المواقف النبيلة لصاحب الجلالة نصره الله في دعم الشعبين الفلسطيني واللبناني وبالمبادرات الجريئة والجادة التي ما فتئ يقوم بها المغرب من أجل إحلال سلام عادل وشامل تتعايش فيه شعوب منطقة الشرق الأوسط.

ولن تفوتنا الفرصة دون تجديد إدانتنا للعدوان الإسرائيلي الآثم على الشعب الفلسطيني ورفضنا القاطع للإبادة الجماعية بحقه واتساع نطاق الاعتداءات على الجمهورية اللبنانية الشقيقة التي ندعم سيادتها على أراضيها، مطالبين المنتظم الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته للإيقاف الفوري للعمليات العسكرية المتصاعدة وحماية المدنيين، آملين أن يساهم سريان اتفاق وقف إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل في بدء مرحلة خفض التصعيد بالمنطقة.

هذا ونعبر عن كامل دعمنا لموقف المملكة الراسخ من عدالة ومركزية القضية الفلسطينية والمتمثل في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وتكون غزة جزءا لا يتجزأ منها، كما جدد التأكيد على ذلك صاحب الجلالة نصره في رسالته إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع

الشعب الفلسطيني.

السيد الوزير المحترم،

إذ نعبر عن بالغ اعتزازنا بمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية، والذي خصص بالكامل لقضية الوحدة الترابية للمملكة وللدعم المتنامي للمنتظم الدولي وسمو مبادرة الحكم الذاتي كأساس وحيد وذي مصداقية لحل النزاع المفتعل، فإننا نؤكد انخراطنا الكامل في تصور جلالته ورؤيته المتبصرة لإدارة ملف الصحراء المغربية على المستويات الوطنية والدولية بكل حزم واستباقية والانتقال، كما جاء في المنطوق السامي، من "مرحلة التدبير إلى التغيير" في التعامل مع هذه القضية الوجودية لجميع المغاربة التي لم تعد موضع تفاوض أو مساومة ولا تقبل أي ازدواجية في المواقف.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية باعتماد تدبير احترافي للدبلوماسية الموازية، وعلى رأسها البرلمانية باعتبارها أحد أهم روافد العمل الدبلوماسي المعول عليها في تحصين وتعزيز المكاسب المحققة في قضية الوحدة الترابية، بات لزاما وضع منظومة تنسيق وتواصل دائمة ومتكاملة بين البرلمان بغرفتيه ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي ومع كافة الفاعلين في المجال الدبلوماسي، تكفل توفير المعلومة في حينها والمعطيات والوثائق الضرورية وكل المستجدات المتعلقة بملف الصحراء، هذا إلى جانب وضع استراتيجية استشرافية بأهداف محددة لإنجاح الحضور الدبلوماسي المغربي في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

ومن جانبنا، فنحن واعون بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقنا، إذ أن مجلس المستشارين منكب على تنفيذ التعليمات الملكية السامية عبر العمل على سن استراتيجية تروم تجويد الأداء وعنوانها الكفاءة والاختصاص سواء في التدبير الإداري أوفي انتقاء الوفود بغرض تسهيل مهمة الترافع الدولي حول القضية الوطنية والتصدي بجدية وحزم لخصوم وحدتنا الترابية.

وفي هذا الإطار، لابد من التنويه بالمبادرة التي اعتمدتها وزارتكم لمراجعة الهيكلة الإدارية الحالية من خلال مصادقة الحكومة على مشروع مرسوم رقم 2. 24. 975 بما يسمح بمواكبة المستجدات الدبلوماسية العالمية ومواجهة التحديات والرهانات القائمة.

إننا مطالبون جميعا، فعاليات سياسية واقتصادية ومدنية وهيئات منتخبة، بالمزيد من التعبئة واليقظة المستمرة لتعزيز الموقف المغربي عبر أخذ المبادرة والتحلي بالجرأة والحزم والتحصن بالكفاءة في التعامل مع القضية الوطنية والتسويق لعدالتها، بعدما أضحت من أهم محددات علاقات المغرب الخارجية والمعيار الوحيد الذي تقاس به صداقات المملكة ونجاعة شراكاتها بعيدا عن المواقف الرمادية التي ما زالت تتبناها قلة من الدول والكيانات السياسية، على غرار الحكم المنحاز لمحكمة العدل الأوربية فيما يتعلق بإلغاء اتفاقيتي الفلاحة والصيد البحري بين المملكة والاتحاد الأوربي، مؤيدين في هذا الباب موقف بلادنا القاضي بعدم ابرام أي اتفاقيات لا تحترم السيادة الوطنية واتجاهها نحو توسيع دائرة البدائل عبر الانفتاح على أسواق جديدة وازنة وواعدة، وذلك في إطار تنويع شراكاتنا الاستراتيجية بما يعزز مكانة المغرب الدولية.

السيد الوزير المحترم،

علاقة بمشروع الميزانية المرصودة لهذا القطاع كما عرضتم تفاصيلها، فإنها رغم أهميتها تظل في نظرنا غير كافية لتنزيل الرؤية المغربية الطموحة في هذا المجال، ومع ذلك سنكون إيجابيين في التعاطي معها.

وفي الختام، ووعيا منا بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم والرهانات التي تنتظركم، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار لنا كامل الثقة في مؤهلاتكم وكفاءتكم وخبرة أطر الوزارة للجواب على مختلف التحديات المطروحة، كما نعرب لكم عن مساندتنا المطلقة لجميع المبادرات الرامية الى خدمة المصالح العليا للوطن، في التفاف تام وراء قائد الأمة وضامن وحدتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

2) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد بتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار للمساهمة في إثراء النقاش حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2025، حيث نعتبر هذا اللقاء فرصة تواصلية هامة لتقاسم الأفكار حول كل ما يتعلق بتدبير الشأن الديني ببلادنا.

واسمحوا لي في البداية أن أهنئكم السيد الوزير على الثقة المولوية الغالية التي حظيتم بها مجددا للاستمرار في إدارة هذا القطاع الحيوي، مما يعكس الجهود التي تبذلونها للنهوض به بكل كفاءة ومسؤولية ووطنية عالية. وهذا ليس بالغريب عليكم وأنتم الرجل العالم والصوفي الجامع بين الفكر والذكر، متمنين لكم موصول التوفيق والنجاح.

كما لا يفوتني الإشادة بالعرض القيم والمفصل الذي بسطتم من خلاله مجموعة من المعطيات التي تعكس أهمية الأوراش التي تديرونها في هذا المجال وبرنامج عملكم التوقعي برسم السنة المقبلة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نغتنم هذه المناسبة لنثمن عاليا تجربة بلادنا الرائدة في تدبير وإصلاح الحقل الديني، استنادا على التوجيهات الملكية السامية وعلى الرؤية الثاقبة لأمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الحريص كل الحرص على تحصين عقيدة الأمة بناء على الخصوصية المغربية المبنية على الوسطية والاعتدال والفكر المتنور، وذلك في إطار الثوابت المغربية المرتكزة على المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف السني ومؤسسة إمارة المؤمنين.

فبفضل استراتيجية ملكية متعددة الأبعاد وُضعت لبناتها بكل عناية، تمكن النموذج المغربي المتميز والفريد من ترسيخ مكانته كحصن منيع ضد أي استغلال أيديولوجي أو سياسي للدين، بل أصبح نموذجا يقتدى به بالنسبة للعديد من الدول الإسلامية لمواجهة الفكر الظلامي وخطاب التطرف والغلو، على اعتبار أن نجاح تجربته جعلته مؤهلا تاريخيا وحضاريا للمساهمة في تشكيل الخريطة الدينية على الصعيد الدولي.

وهنا تبرز أهمية التنويه بالدينامية التي تشهدها الدبلوماسية الدينية المغربية، قوتنا الناعمة، خصوصا على المستوى الافريقي، والتي ساهمت في الاشعاع الديني المعتدل بعدد من الدول الإفريقية، في إطار رؤية استراتيجية تهدف إلى المساهمة في جهود مكافحة التطرف وتعزيز السلام في منطقة الساحل والصحراء وفي تدعيم علاقات المغرب بمحيطه الإفريقي، استنادا على تقاسم نفس الهوية الدينية المبنية على الوسطية والاعتدال والتسامح والانفتاح على الآخر، وبالأخص مع غرب إفريقيا.

وفي هذا الإطار، لا يمكننا إل الإشادة بدور الوزارة في الاشعاع الديني المعتدل، مستنيرين بالتوجيهات الملكية الحكيمة، عبر اطلاق العديد من المبادرات، أبرزها إنشاء معهد محمد السادس للأئمة والمرشدين ومؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، بالإضافة الى اعتماد دبلوماسية المساجد لتقوية حضور المملكة بالقارة، حيث نفتخر بافتتاح مسجدين عظيمين بتعليمات ملكية سامية في العشر الأواخر من شهر رمضان المنصرم بكل من كوناكري وأبيدجان، في خطوة تعكس رغبة بلادنا في نشر قيم الاعتدال والتسامح في القارة الافريقية وتحصينها من تسلل المرجعيات الدينية الدخيلة.

وعطفا على ذلك، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نؤكد على ضرورة ترسيخ دعائم هذه العلاقات الروحية من خلال تواصل اقتسام التجربة والخبرة المغربية التي راكمتها في الحقل الديني بما يتوافق مع خطاب صاحب الجلالة نصره الله بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء، والذي سطر فيه جلالته رؤيته المتبصرة للعمق الافريقي، في إطار رؤية جيوسياسية للفضاء الأطلسي.

السيد الوزير المحترم،

إن تحقيق الأمن الروحي أصبح اليوم مفهوما يجب التعاطي معه بكل موضوعية بالنظر إلى التجليات الواضحة لبعض الظواهر المجتمعية الجديدة التي أصبحنا نلحظها، ومنها ارتفاع منسوب الجرائم الأخلاقية واستشراء العنف داخل الأسر والمؤسسات التعليمية والرياضية وغيرها وكذلك انتشار الفكر المتطرف بجميع أبعاده. إن الدين قبل أن يكون معتقدا فهو تربية وتهذيب وتأطير.

وعلى هذا الأساس، وإذ نثمن جهودكم في حماية الأمن الروحي والنفسي للمواطنين، فإننا نشدد على أهمية استثماركم بشكل أكبر في هذا الجانب بهدف تصحيح المفاهيم وتهذيب المواطن وبث القيم الروحية التي لا غنى عنها في تماسك وتعاضد المجتمع. ولا بأس السيد الوزير من اعتماد مكثف لمختلف وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة لمواكبة الشباب في التوعية والتأطير الديني مع مواصلة الاهتمام بالإعلام الديني باعتباره آلية من آليات ضبط الشأن الديني وتحصينه من الاختراقات ووسيلة لمعالجة الإشكالات الكبرى الوجدانية والأسرية.

كما أننا في أمس الحاجة أن تلعب جميع المؤسسات الدينية بمختلف أشكالها، أدوارها كاملة في التنشئة الاجتماعية وفي البناء التربوي والثقافي من أجل تحصين مجتمعنا وترسيخ القيم الإسلامية السمحة.

وفي هذا الإطار، فإننا ندعوكم الى الاستمرار في جهودكم الرامية إلى تأهيل الأئمة والقيمين الدينيين وتطوير وسائل عمل المجالس العلمية ومضامين خطابها بما يتلاءم مع المتطلبات الفكرية للشباب التي أصبحت ترتكز على المنصات الاجتماعية لتوضيح بعض المفاهيم مع مواصلة تأهيل المساجد لتقوم بوظيفتها الدينية والثقافية والرسالية، والاستثمار أكثر في تحصين الأضرحة والزوايا من بعض الممارسات المشينة التي تشوش على دورها الأساسي في إشعاع الأمن الروحي. هذا ونقترح الاشتغال برؤية جديدة تروم تحديث نظام الوقف في اتجاه خدمة الأولويات المجتمعية كالتعليم والصحة ترسيخا لركائز الدولة الاجتماعية.

وفي نفس السياق، فإننا نعرب عن بالغ اعتزازنا بمجهوداتكم المشكورة لتحصين الهوية الدينية المغربية والأمن الروحي لمغاربة العالم اهتداء بالتعليمات الملكية السامية وبالعطف المولوي السامي الذي يحيط به جلالته رعاياه بالخارج، عبر مجموعة من الإجراءات التأطيرية منها إرسال أئمة إلى مختلف الدول الأوربية لإمامة المصلين وإلقاء المحاضرات الدينية في المساجد ودور العبادة، وكذلك بإحداث المجلس العلمي الأوربي للعلماء المغاربة الذي أوكل إليه صلاحيات الحفاظ على هوية جاليتنا المقيمة بالخارج.

ومع ذلك تظل هذه الجهود غير كافية في ظل الانقسامات العقائدية والخلافات المذهبية التي تجعلهم عرضة للانحرافات المتطرفة التي

تتخذ من الدين غطاء للترويج لأجندتها، مما يستدعي تبني استراتيجية أكثر ملاءمة للأجيال المتعاقبة لجاليتنا بدول المهجر بما يسمح بتشبثهم بالهوية المغربية وثقافتنا الأصيلة وبقيم التسامح الديني والعقائدي، وبما يتماشى مع النقلة المؤسساتية الشاملة في تدبير شؤون الجالية التي أسسها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب جلالته بمناسبة الذكرى 49 للمسيرة الخضراء المظفرة.

السيد الوزير المحترم،

للأسف الوقت لا يسعفنا للخوض في تفاصيل أكثر، ولكن علاقة بمشروع الميزانية المرصودة لهذا القطاع كما عرضتم تفاصيلها، فإنها رغم أهميتها تظل في نظرنا غير كافية لتنزيل الرؤية المغربية الطموحة في هذا المجال. ومع ذلك فكلنا ثقة في أن تدبيركم الرشيد سيساهم في تحقيق أهدافها، معبرين لكم عن كامل مساندتنا لجميع المبادرات التي من شأنها تحقيق المصلحة العليا للوطن في ظل القيادة المتبصرة لمولانا أمير المؤمنين، حامي الملة والدين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني، ونحن بصدد هذه المحطة التشريعية السنوية الهامة، وباسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أن أساهم في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2025.

واسمحوا لي في بداية هذه المداخلة أن أتوجه بخالص التهاني لكم السيد الوزير على الثقة المولوية السامية التي حظيتم بها مجددا لإدارة هذا القطاع ذو الصبغة الخاصة، مما يعكس الجهود الكبيرة التي تبذلونها في خدمة الوطن بكل كفاءة ومسؤولية ووطنية عالية، متمنين لكم موصول النجاح والتوفيق.

كما نشكركم على عرضكم القيم، الذي استحضرتم من خلاله مختلف المحاور التي تشتغل عليها إدارة الدفاع الوطني تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الوزير المحترم،

ونحن نخلد هذه الأيام مناسبتين وطنيتين عظيمتين، ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة وعيد الاستقلال المجيد باعتبارهما محطات بارزة في تاريخ كفاحنا الوطني وتجسيدا لانتصار إرادة العرش والشعب وعن وحدة وطنية وشعبية راسخة في الدفاع عن حوزة الوطن والذود عن وحدته الترابية، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نغتنم هذه المناسبة لنقف وقفة إجلال وإكبار وفخر لتقديم التحية لجميع أفراد قواتنا المسلحة الملكية بمختلف تشكيلاتها البرية والبحرية والجوية، وعلى رأسها قائدها الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، التي كانت ولاتزال الحصن المكين الذي تَتَفَتت على جباله أحلام الكائدين والتي عودتنا على التضحيات الجسام دفاعا عن الوطن ومقدساته ووحدة أراضيه ليظل شامخا لا ينكسر.

ونغتنم هذه المناسبة للترحم على أرواح شهدائنا الذين قضوا نحبهم وهم يؤدون واجبهم الوطني والإنساني في ميادين الشرف والبطولة.

السيد الوزير المحترم،

إن تألق القوات المسلحة الملكية تعدى حدود مهامها التقليدية المتمثلة في الدفاع عن السيادة الترابية للمملكة، حيث تلعب أدوارا طلائعية في بناء المغرب الحديث وتحقيق الأمن المجتمعي والاقتصادي وتساهم في مختلف الجهود التنموية في بلادنا، بل وحققت تألقا لافتا في إدارة مختلف الأزمات الوطنية من كوفيد إلى فاجعة زلزال الحوز ومؤخرا الفياضات التي شهدتها بلادنا، إذ كان الجيش في طليعة المؤسسات التي سخرت امكانياتها البشرية واللوجيستيكية في تدبير تداعياتها وفق رؤية شمولية يطبعها التضامن والتلاحم.

وبنفس الروح العالية من الانضباط والتفاني، تجاوز مجال تدخلها الحدود الوطنية من خلال تجريداتها في عدد من عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين، مسجلة بذلك انخراطها في خدمة مبادئ السلام والأمن والتضامن عبر العالم.

السيد الوزير المحترم،

إننا نسجل بكل فخر واعتزاز، الإقدام والحكمة وضبط النفس في تدخلات قواتنا الباسلة للحد من التصرفات الخرقاء لأعداء وحدتنا الترابية والتصدي لكل المحاولات التي تهدف الى زعزعة استقرار البلاد، خصوصا بالمعابر الحدودية على غرار معبر الكركرات الذي أجهض تحريره الحلم الجزائري بإيجاد منفذ على الأطلسي، مستنكرين في هذا الإطار الاستفزازات المتكررة لميليشيات البوليساريو وصانعتها الجزائر التي ازداد منسوب الحقد لدى قياداتها في انتهاك صارخ لقواعد حسن الجوار. فلا تتوانى جارتنا الشرقية في نهج أسلوب التصعيد ضد المملكة في محاولة يائسة لتصدير أزمتها الداخلية، خصوصا بعد توالي الصدمات التي تلقتها من خلال تراكم المكتسبات والانتصارات التي حققتها الدبلوماسية المغربية بفضل الرؤية الاستراتيجية المتبصرة والحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الشيء الذي أثمر عن دعم دولي غير مسبوق لقضية وحدتنا الترابية ولسمو مبادرة الحكم الذاتي بعد توالي الاعترافات بسيادة المغرب على صحرائه، وبالأخص من دول وازنة، بما فيها عضوين دائمين بمجلس الأمن الدولي. هذا بالإضافة

الى اعتماد القرار الأممي رقم 2756 المؤيد للموقف المغربي، والذي عكس عزلة دولية للجزائر تجسدت في تسجيل سابقة انسحابها من جلسة التصويت بعد سقوط مقترحاتها المعادية للمغرب.

وفي هذا الإطار، فإننا في الفريق التجمعي نعرب عن إدانتنا للهجمات الاستفزازية الجديدة لجبهة البوليساريو الانفصالية بعد توغل عناصرها في المنطقة العازلة واطلاقهم لقذائف عشوائية بالقرب من تجمعات مدنيين ومسؤولين مغاربة كانوا بصدد احياء الذكرى 49 للمسيرة الخضراء بمنطقة المحبس، والذي تصدت له قواتنا المسلحة بشكل حازم دفاعا عن أبنائنا العزل في الأقاليم الجنوبية وعن استقرار المنطقة وأمنها.

ان هذه السلوكيات الجبانة لن تزيدنا الا إصرارا على استثمار الدينامية التي تعرفها القضية الوطنية لمواصلة مسيرتنا التنموية بأقاليمنا الجنوبية وتحويلها إلى قاطرة للتنمية الإقليمية في إطار توطيد التعاون جنوب-جنوب وتقوية العمق الافريقي والاستراتيجي لبلادنا، بالإضافة لطموحنا بتحويلها الى قاعدة للاقتصاديات الافريقية والأجنبية وفضاء للتواصل الإنساني والتكامل الاقتصادي والاشعاع القاري والدولي.

السيد الوزير المحترم،

لا شك أن ما وصلت إليه قواتنا المسلحة الملكية من كفاءة وخبرات عالية دليل على الاهتمام السامي الذي يوليه صاحب الجلالة نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، لهذه المؤسسة بصفتها الحارس الأمين للوطن، وحرصه الدائم على تسخير كل الإمكانيات اللازمة لتطويرها ولتلبية الحاجيات والمتطلبات الضرورية للحفاظ على بنياتها الأساسية وتحديث عتادها والسهر على تحسين كفاءة الأطر العسكرية ومدها بأحدث الوسائل العلمية والتقنية والمعرفية، خصوصا في ظل التحولات الجيوسياسية والتحديات الأمنية المطروحة على الساحة الدولية والتي تقتضي تعزيز القدرات الدفاعية واللوجيستيكية والانفتاح على الجيل الجديد من الأنظمة الدفاعية.

وفي هذا السياق، نثمن تنظيم بلادنا لعدد من المناورات العسكرية بأبعاد جيو استراتيجية مع عدد من البلدان الصديقة على غرار مناورات "الأسد الإفريقي" و"الرعد الغامض" الغرض منها توفير تداريب ميدانية لأفراد القوات المسلحة عبر احتكاكها بأقوى الجيوش وأحدثها، بما يكفل تعزيز نفوذ المملكة والسماح لها باستيعاب التحديات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وتعزيز الكفاءة العسكرية المغربية تقنيا ولوجيستيا، فضلا عن تقوية علاقات التعاون العسكري والاستخباراتي مع الدول المشاركة، وعلى وجه الخصوص مع الولايات المتحدة الأمريكية التي يجمعها معنا تحالفا استراتيجيا، خصوصا في أبعاده العسكرية والأمنية.

ولا بد أن نشيد في هذا الباب أيضا بإحداث منطقتين صناعيتين للدفاع، بأوامر ملكية سامية، بهدف استقطاب مشاريع استثمارية في الصناعات المتعلقة بالأسلحة والذخيرة ومعدات الدفاع والأمن، في أفق بناء قاعدة صناعية وطنية دفاعية صلبة تعزز الاستقلالية الاستراتيجية الدفاعية للمغرب كما أعلن عن ذلك السيد رئيس الحكومة الأسبوع المنصرم بمجلس المستشارين.

السيد الوزير المحترم،

لا يفوتني ونحن نناقش ميزانية هذا القطاع أن نسجل بكل إيجابية المجهودات التي تقومون بها لحماية أمن نظم معلومات الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية في بلادنا من خلال المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التي تقوم بأدوار طلائعية في التصدي للحروب الالكترونية وحماية الأمن السيبراني من الاختراق ومن الجرائم المعلوماتية التي تشكل تهديدا للمعطيات الرقمية السيادية، لكن التقدم المتسارع في مجال التقنيات الحديثة وانتشار إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الهجمات والجرائم الالكترونية يدفعنا إلى ضرورة التأكيد على أهمية تجويد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لإقامة فضاء إلكتروني آمن ولتعزيز قدراتنا على الصمود في مواجهة هذه التحديات، وذلك من خلال العمل على زيادة الاستثمار في التكنولوجيات الأمنية الملائمة والرفع من خبرات ومؤهلات الموارد البشرية، تماشيا والتعليمات الملكية السامية بتعزيز قدرات القوات المسلحة من خلال إدماج الذكاء الاصطناعي وتحديث منظومة التدريب العسكري.

كما نسجل بكل إيجابية تواصل العمل بنظام خدمة التجنيد العسكري الإلزامية. هذا الورش الملكي الهام الذي نعول عليه لتعزيز الانتماء الوطني والانضباط لدى الشباب المغربي ومساعدتهم على اكتساب مهارات تساعدهم على تطوير حياتهم وتقوية مساراتهم المهنية وتعميق منظومة القيم لديهم، وبالأخص ما يتعلق بالدفاع عن الوطن ووحدته. فهو تأسيس لمرحلة جديدة يسمو فيها حب الوطن والانضباط والتضحية والشجاعة اللازمين لبناء مغرب الغد ولمواصلة إصلاحاتنا التنموية في تناسق تام بين حقوق وواجبات المواطنة الحقيقية.

وفي الشق المرتبط بالبعد الاجتماعي والإنساني، فإننا نؤكد على أهمية تسخير كافة الإمكانيات والوسائل الكفيلة بتحسين الظروف الاجتماعية لأفراد القوات المسلحة الملكية، وعلى وجه الخصوص إعادة النظر في منظومة الأجور وتوسيع التغطية الصحية، فضلا عن مضاعفة الجهود للاستجابة لمطالب المتقاعدين وقدماء المحاربين ومعطوبي الحرب وذوي الحقوق بتوفير مقومات العيش الكريم، في ظل تقاعداتهم الهزيلة التي لا تساعدهم على تحمل أعباء الحياة، في التفاتة لهذه الشريحة التي أسدت تضحيات جسام فداء للوطن.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إذ نثمن المنجزات التي حققتها إدارة الدفاع الوطني من خلال الانخراط الجاد للمسؤولين عن هذا القطاع في تدبيره، ندعو الحكومة إلى الرفع من الاعتمادات المخصصة له بما يتلاءم مع أهمية الأوراش التي يشرف عليها والتي تحظى بصبغة خاصة. كما نعبر عن مساندتنا المطلقة لجميع المبادرات الرامية إلى خدمة المصالح العليا للوطن، في التفاف تام وراء قائد الأمة وضامن وحدتها وحامي أمنها واستقرارها، جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله.

4) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المندوب السامي المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة أطر المندوبية السامية وأطر المجلس،

يشرفني، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أن أساهم في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم السنة المالية 2025.

وإذ نشكركم السيد المندوب السامي على عرضكم القيم، فإننا نشيد بدوركم الريادي في تدبير هذه المؤسسة، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد المندوب السامي المحترم،

نغتنم هذه المناسبة لتبادل الرؤى ولطرح مجموعة من الأفكار كما نؤمن بها داخل فريقنا حول قطاع نوليه أهمية خاصة بالنظر إلى دوره المحوري في حفظ الذاكرة الوطنية وتعريف الأجيال المتعاقبة بالحمولة الرمزية للمحطات النضالية التي طبعت الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال، وما تحمله من دروس وقيم هي مبعث فخر لنا جميعا.

ولعل من محاسن الصدف أن تتزامن مناقشة مشروع قانون المالية مع تخليدنا لمحطتين نضاليتين بارزتين في تاريخ المملكة، ذكرى المسيرة الخضراء وعيد الاستقلال المجيد، بدلالتهما ورمزيتهما التاريخية وما تجسدانه من انتصار لإرادة العرش والشعب في التحام وثيق دفاعا عن الوطن ومقدساته. وهي المحطات التي نستحضر معها بكل فخر وتقدير واجلال التضحيات الجسام لأبناء هذا الوطن في مسيرة الكفاح الوطني ومعترك المقاومة، في سبيل أن ننعم بالحرية والاستقلال، كما أنها مناسبة للأجيال الصاعدة لإدراك حجم التضحيات والمواقف التاريخية للمقاومة المغربية من أجل الانعتاق والتحرر.

وعلى هذا الأساس، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، اذ نؤمن بأن الحفاظ على الذاكرة الوطنية هي أولوية حيوية لنقل القيم وترسيخ الهوية الوطنية والمواطنة الإيجابية عبر الأجيال، فإننا نثمن عاليا حرصكم على صيانتها في كل تجلياتها ونشيد بجهودكم لإبراز تاريخ الكفاح الوطني والمقاومة وجيش التحرير، وكذلك عملكم على نشر ثقافة المواطنة الإيجابية وإغناء الرصيد التاريخي للمملكة، بما في ذلك استعادة الوثائق والمخطوطات التاريخية من أرشيفات الدول الأجنبية، معتبرين ذلك جهدا وطنيا يستوجب الدعم والتقدير.

وعطفا على ذلك، فإننا ندعوكم لمواصلة جهودكم الحثيثة في سبيل الارتقاء بالشأن المتحفي في بلادنا من خلال متاحف الذاكرة التاريخية للمقاومة وجيش التحرير. هذه الفضاءات التي يتعين الاستثمار لتحويلها لمؤسسات محورية لتلقين ونشر المعرفة التاريخية والهوية الثقافية الوطنية، كما أن تثمينها وصيانتها كفيل بجعلها أداة من أدوات الجذب والامتاع السياحي، اعتبارا لكون المملكة من البلدان القليلة التي تتميز بالاستمرارية التاريخية والحضارية.

السيد المندوب السامي المحترم،

إن أهمية الحفاظ على الذاكرة التاريخية الوطنية يستدعي منا العمل على إدراج مختلف جوانبها الزاخرة في منظومة التربية والتعليم؛ فالمدرسة هي المنهل التعليمي الأول الذي يفترض فيه حفظ الذاكرة وتنمية الروح الوطنية والتشبث بثوابت الهوية المغربية، خصوصا ونحن نعاين كيف أن مادة التاريخ يعتبرها البعض مادة جامدة واجترارية للمعلومات.

وفي اعتقادنا، لدى المندوبية السامية دور رئيس في هذا الباب، حيث ندعوكم لبذل المزيد من الجهود لجعل الذاكرة الوطنية في خدمة المؤسسات التعليمية باعتبارها من القنوات القادرة على تنمية منظومة القيم وترسيخ هذه الذاكرة لدى الناشئة وتعريفها بتاريخ وأمجاد الوطن.

كما أننا نؤكد على أهمية فتح قنوات تواصلية مع أبناء مغاربة العالم للتعريف بمسيرة الكفاح الوطني وبما يساهم في تكوين جالية مؤهلة معتزة بماضيها ومتشبثة بهويتها ووطنيتها.

السيد المندوب السامي المحترم،

إننا في الفريق التجمعي نحيي نهجكم لسياسة تواصلية متميزة على امتداد فترات السنة وعلى صعيد ربوع المملكة، من خلال التنظيم والمشاركة في عدد من الندوات العلمية الدولية والوطنية والجهوية والمحلية، بالإضافة إلى غزارة اصداراتكم وحرصكم على كتابة الذاكرة الوطنية وتوثيقها، حيث ننوه في هذا الباب بالتعاون البناء الذي أسسته هذه المندوبية مع مؤسسات جامعية ومراكز بحث ودراسات.

وهي فرصة لندعوكم إلى الاستمرار في هذه الشراكات، خصوصا من خلال التشجيع على البحث العلمي المرتبط بالذاكرة الوطنية بهدف

إغناء الخزانة التاريخية المغربية.

كما نعتبر الرقمنة ووسائل التواصل الاجتماعي من الوسائل الضرورية التي يتعين الاعتماد عليها لتسويق الذاكرة التاريخية المغربية، دون إغفال تشجيع الانتاجات التلفزية في هذا المجال، ولم لا التفكير في إنشاء مشروع قناة تلفزية تعنى بالحفاظ على ذاكرتنا الوطنية وتاريخنا المجيد.

وإذ نعرب عن بالغ اعتزازنا بالعطف المولوي السامي الذي يحيط به جلالة الملك نصره الله أسرة المقاومة وجيش التحرير، فإننا نسجل بكل إيجابية الجهود التي تبذلونها في سبيل الارتقاء بهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، يبقى إيلاء عناية خاصة بعائلات وأسر المقاومة من الأساسيات للنهوض بهذا القطاع، خصوصا عبر توسيع سلة الخدمات الاجتماعية، وكذلك التفاعل الايجابي مع الملفات والطلبات والشكايات المحالة عليكم.

السيد المندوب السامي المحترم،

علاقة بالميزانية المرصودة لهذا القطاع كما عرضتم تفاصيلها، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أنها لا ترقى إلى مستوى رؤيتكم الطموحة لتحقيق المزيد من الإنجازات والمكاسب، لكننا واثقون بأن تدبيركم الرشيد سيساهم في بلوغ أهدافكم المسطرة برسم سنة 2025، متمنين لكم المزيد من التوفيق والنجاح في مهامكم، في ظل التوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلات الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

1) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي تقديم مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر لمناقشة فحوى ومضامين الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

وفي مستهل ذلك لا بد من التنويه والإشادة بالنقاش الموضوعي والهادئ والهادف والمستفيض، الذي ساد أشغال هذه اللجنة، حول نشاط هذا القطاع الحيوي والإستراتيجي في تكوين النخب والأطر ببلادنا وإشاعة قيم المعرفة والبحث في المجتمع والذي يعتبر أحد مفاتيح قيادة قاطرة التنمية الشاملة والمستدامة، كما نشكر السيد الوزير لتجاوبه الشافي والدقيق مع تساؤلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وتنويرهم بمختلف الجزئيات التي تهم تدبير هذه الوزارة وسبل تطوير الجامعة المغربية.

وإذ أغتنم هذه المناسبة لأهنئكم على الثقة المولوية السامية التي منحت لكم لتولي حقيبة هذه الوزارة.

إن تعيينكم على رأس هذه الوزارة السيد الوزير المحترم تتجسد فيها بالملموس مقولة الشخص المناسب في المكان المناسب واجتمع فيكم ما تفرق في غيركم، أولا من المسار العلمي الذي تتوفرون عليه كدكتور في الفيزياء، وثانيا من التجربة والخبرة الطويلة في المجال والتدرج عبر مسؤوليات مهمة بالقطاع آخرها رئاسة جامعة ابن طفيل والتي عرفت طفرة نوعية على جميع المستويات عند توليكم رئاستها، ورئيسا لندوة رؤساء الجامعات ومساهمتكم في تدبير العديد من القضايا والملفات الاستراتيجية المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي كعضو بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وإسهاماتكم المتميزة في ميدان البحث العلمي، لاسيما في مجال تحلية المياه وتدبير الموارد المائية، ثم ثالثا كونكم سليل أسرة مقاومة ومناضلة ومكافحة عريقة، أنجبت خيرة الأطر ممن تقلدوا مناصب عليا وأثبتوا جدارتهم وحنكتهم إخلاصهم وتفانيهم في خدمة هذا الوطن العزيز.

إن تعيينكم السيد الوزير المحترم على رأس هذا القطاع، شكل بارقة أمل في هذا القطاع، انتظرتها كل الهيئات المنتمية لهذا القطاع بشغف كبير من أساتذة جامعيين وأطر وطلبة، نظرا لحالة الاختناق غير المسبوقة التي وصل إليها هذا القطا القطاع الإستراتيجي، والذي كادت تسبب في شلل كلي وانهيار آمال عريضة من خيرة شباب هذا الوطن.

ولعل حالة الانفراج التي عرفها ملف طلبة كلية الطب والصيدلة، الذي عمر السنة كاملة، وكاد يعصف بآمال جيل من خيرة الأطر بهذا البلد الغالي، والجرأة في حسم ملفات عالقة خاصة ما يتعلق بتعيينات رؤساء الجامعات ومن بينها رئاسة جامعة محمد الخامس باعتبارها إحدى أهم المنارات العلمية التاريخية ببلادنا التي ظلت بدورها متأرجحة لفترة زمنية طويلة لخير دليل على كونكم رجل الميدان والمواقف والقرارات بامتياز.

إن القدرة والجرأة في اتخاذ القرارات والحسم فيها، تعكس بجلاء وبالملموس أنكم رجل المرحلة العالم بتفاصيل منظومة التعليم العالي القادر على قيادة سفينة هذه الوزارة التي يقع على عاتقها تدبير المشتل الذي ينتج النخب والأطر العليا، والمختبر الذي تقع على مسؤوليته تحليل وتشخيص جل مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وتقديم الإجابات عنها من خلال مختلف التخصصات العلمية ومراكز البحث إن النهوض الحقيقي والتنمية لأي مجتمع رهين بمدى قدرة الجامعة على الاستجابة لتحدياته ورهاناته، عبر انفتاح حقيقي للجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وهي مطالبة بوضع أسس مجتمع المعرفة.

ولن نخفيكم مقدار الارتياح الذي شمل مختلف مكونات فريقنا بهذا التعيين، وأملنا وثقتنا فيكم كبيرة في قدرتكم على تبصموا على نقلة نوعية بهذا القطاع.

وطالما أننا بمناسبة مناقشة ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي، ارتأينا مناقشتكم في فريقنا وفق منظور منهجي مؤطر بإشكالية عميقة حول مدى قدرة الجامعة المغربية من تحقيق التنافسية إقليميا وجهويا ودوليا في ظل التطور الكبير للرقمنة والتعليم عن بعد وتكوين خريجين بمواصفات وجودة عالية؟ وهل مشتملات البرنامج الحكومي في الباب ملائمة لهذا التحدي وهل هناك من مداخل إضافية لتخطي العقبات المتراكمة.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، جد واعون بثقل وحجم الإشكالات التي تعرفها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا، والتي هي نتاج متراكم منذ عقود من الزمن.

بالرغم من أن الجامعة المغربية ظلت على الدوام، ولادة للأطر والكفاءات والنخب من مستوى جد عال، كما أسهمت أيضا بأبحاث علمية جد رصينة في مختلف المجالات والميادين. إلا أنه في العقود الأخيرة أصيبت جامعتنا بالعديد من الأعطاب أثرت بشكل كبير على مستويات التكوين بها وانتاجاتها العلمية، بل وأصبحت تنخرها بعض الممارسات الماسة بسمعتها.

إن قدرة بلادنا على مقارعة وإيجاد موقع قدم بين مصاف الدول الصاعدة رهين بقدرتها التنافسية على جميع الأصعدة وفي مقدمتها مجال العلم والمعرفة فأمام السباق المحموم نحو استقطاب الكفاءات والأدمغة لم يعد أمامنا سوى أن نكون في قلب التحول وأن نرفع التحدي.

إننا نعي معكم جيدا أن المنافسة مع اتساع دائرة التعليم العابر للحدود تتطلب الإمكانيات المالية واللوجيستيكية الكافية نعم، إلا أننا نعتقد أنه بإعمال آليات التدبير المحكم والرشيد وحسن استثمار الطاقات الخلاقة بجامعتنا وحسن توجيهها وتأطيرها سيمكن لا محالة من تقليص الفجوة والهوة.

إننا نطمح معكم لإنشاء جيل جديد من الجامعات المغربية، التي تشتغل بمعايير التميز وبنماذج متجددة للحكامة.

السيد الوزير المحترم،

لقد كان رهان النهوض بالجامعة المغربية والبحث العلمي في صلب البرنامج الحكومي، المعزز بإجراءات ملموسة تهم تطوير والارتقاء بأهم المكونات فيها المتمثلة في الطالب والأستاذ والملف البيداغوجي. وبالنظر لكون الجامعة المغربية توجد في قلب الدينامية التنموية ببلادنا، فقد أولتها الحكومة عناية خاصة، من خلال مراجعة أهم التحديات التي تطرحها منظومة البحث العلمي، وما يستلزمه ذلك من إعادة للنظر في مختلف الجوانب التنظيمية والتأطير والبشرية المرتبطة بها، وتجسدت الإرادة القوية لهذه الحكومة في رسم معالم جيل جديد من الجامعات عبر:

• ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي:

نتيجة استفحال ظاهرة البطالة في صفوف حاملي الشهادات العليا وبالأخص من المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، مقارنة بباقي الشباب المتخرج من معاهد ومؤسسات الاستقطاب المحدود من جهة وكذا مقارنة بباقي الشباب إجمالا، ناهيك عن إشكالية الاكتظاظ والهدر الجامعي، التي تتنامى سنويا بهذه المؤسسات وهذا الأمر لا ينطبق فقط على مستويات الإجازة فقط بل امتدت لتشمل المستويات العليا وبالأخص على مستوى الدكتوراه بالرغم من اختلاف الأسباب، أعاد طرح رهان ربط الجامعة بمحيطها وموضوع العدالة المجالية في هذا الباب كأحد المداخل الأساسية لتطويرها وتجاوز العديد من الاختلالات البنيوية التي تتخبط فيها.

وإذ نشيد عاليا بالمخطط المديري للتعليم العالي، الذي يشمل إعادة النظر في أولويات التكوين وفي الهندسة الجامعية لمؤسسات التعليم العالي الخاص والعام والمؤسسات الأجنبية، إضافة إلى المخطط المديري للبحث العلمي، الذي يهدف إلى إعادة تحديد أولويات عروض البحث العلمي وتعزيز مختبرات البحث، مع إعادة النظر في نظام براءات الاختراع العلمي. وارتباطا بما سبق بالنسبة للإصلاح البيداغوجي السيد الوزير المحترم: فإننا نثمن عاليا النموذج البيداغوجي الجامعي الجديد، الذي يتوق إلى الارتقاء بنظام LMD المتعلق بالإجازة والماستر والدكتوراه، للتأكيد على أن الجامعة ليست فقط فضاء لإعداد خريجين من أجل سوق الشغل، إنما الفضاء الأساسي لإنتاج المعرفة وتطوير مهارات الشباب.

كما نؤكد على أهمية مسار هذا الإصلاح البيداغوجي للجامعة، والنهوض بمستوى مواردها البشرية، والذي تم منحه نفسا طويلا باعتماد المخططات المديرية الأربع التي ستشكل في مجملها أسسا مرجعية لقيادة تحول المنظومة في أفق 2030.

نفس الأمر ينطبق على المخطط المديري للابتكار، الذي يعمل على تجديد مواضيع الابتكار مع وضع هندسة جديدة للفاعلين المعنيين، لاسيما عبر تعزيز دور الحاضنات ومراكز التحول التكنولوجي، وتحديث منظومة براءات الاختراع.

إضافة إلى المخطط المديري للتحول الرقمي، الذي يستهدف مراجعة وتجويد المسارات الجامعية، لكل من الطالب والأستاذ الباحث وكافة الأطر الإدارية والتقنية، ناهيك عن تحفيز مسار المشاريع الناشئة والمستثمرين وباقي الشركاء.

نعتقد جازمين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس

الموقر، أنا مسار الإقلاع الصحيح لبلادنا يجب أن يكون منطلقه جامعة قوية بخريجيها وجودة أبحاثها بمنظومة بيداغوجية متكاملة ومتماسكة من أجل تسليح أجيالنا بما يكفي من القيم والكفايات والمهارات لصقل قدراتهم المعرفية وطاقاتهم.

السيد الوزير المحترم؛

بالنسبة لإنجاح الحوار الاجتماعي: لقد تجسدت الإرادة القوية للإصلاح لدى هذه الحكومة من خلال فتح ورش النظام الأساسي لأساتذة التعليم العالي والذي ظل لسنوات يعاني الجمود، حيث ترتب عن جولات الحوار الاستجابة لزيادة غير مسبوقة في أجور الأساتذة بما مجموعه 3000 درهم، بالإضافة إلى الإجراءات الموازية الأخرى التي همت منظومة الضريبة على الدخل والتي ستسفر على زيادة مرتقبة والتي شملت جميع الموظفين بالقطاع العام والخاص مع إقرار نظام أساسي عادل ومنصف لأساتذة التعليم العالي الذين يستحقون كل التحفيز والدعم جراء مجهوداتهم في سبيل تطوير وتعزيز مجتمع العلم والمعرفة.

إن النتائج المحققة في هذا الباب هذا التحول في المسار جاءت ثمرة ونتاج مقاربة تشاركية وديمقراطية مع مختلف الفرقاء، كما أن محطات الحوار الاجتماعي لا تزال متواصلة ومستمرة ومنتظمة لمعالجة باقي الجزئيات المنبثقة عن النظام الأساسي.

السيد الوزير المحترم؛

نحن جد واعون بجسامة المسؤولية التي على عاتقكم، وأيضا واعون بحجم الإشكالات العميقة التي تتخبط فيها جامعتنا على جميع المستويات، والتي لا تتسع هذه المداخلة للتفصيل فيها، لكننا واثقون في حنكتم وتجربتكم وفي الإرادة القوية للسيد رئيس الحكومة على قدرتكم في تلمس الطريق للأجرأة الصحيحة لهذا الورش الإصلاحي الإستراتيجي لجعل الجامعة قاطرة للتنمية ورافعة لها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والرياضة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لي عظيم الشرف لأتولى تقديم مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، لمناقشة فحوى ومضامين الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والرياضة.

وإذ أغتنم هذه المناسبة لأهنئكم على الثقة المولوية السامية فيكم لتولي هذه المهام الجسيمة التي ترتبط بمصير ومستقبل الأجيال، بل ومصير ومستقبل الأمة بأكملها، لأن مصير هذه الأخيرة يرتبط رأسا بقيم أجيالها على قول الشاعر أحمد شوقي "إِنَما الأُمَمُ الأَخْلاقُ مَا بَقِيَتْ فَإِنْ هُمُ ذَهَبَتْ أَخْلَاقُهُمْ ذَهَبُوا".

إن تعيينكم على رأس هذه الوزارة السيد الوزير المحترم، لم يكن بمحض الصدفة، بل هو مقرون بالمؤهل العلمي المتميز الذي تتوفرون عليه كونكم من خريجي إحدى المدارس الكبرى التي أنجبت كبار المسؤولين بالمغرب وفرنسا "مدرسة القناطر والطرق في باريس" من جهة، ثم بمسار التجربة والخبرة الطويلة في مجال التدبير وريادة الأعمال.

كما نود بهذه المناسبة التنويه والإشادة بالنقاش الموضوعي والهادئ والهادف والمستفيض، الذي ساد أشغال هذه اللجنة حول نشاط هذا القطاع الأساسي البنيوي والتربوي الذي يعتبر منطق تكوين الأجيال، وأيضا لحسن الإصغاء والإجابات الشافية التي تم تقديمها من قبل السيد الوزير المحترم في هذا الشأن.

واليوم نحن أمام منعطف جد مهم في مسار تثبيت قواعد التدبير الحديث داخل منظومة القطاع العام، التي عانت لسنوات من عدة معيقات على مستوى أنماط التسيير عززت البيروقراطية والرتابة، وبطء التحول والتطور للاستجابة للتحديات والرهانات الكبرى المتسارعة، والثقة فيكم كبيرة وفي كفاءتكم المشهود بها، لاستلهام ونقل مناهج وأنماط التدبير المحكم المبني على مؤشر قياس المردودية والنجاعة والفعالية القصوى بشكل يتناسب والإمكانات المرصودة.

اعتبارا لكون هذه الحكومة أسست رؤيتها واستراتيجيتها على مشروعية الإنجاز والتنفيذ المحكم للبرامج وتدبير الندرة في ظرفية اقتصادية حساسة جدا، بالاعتماد على الكفاءات والمقصود بالكفاءات هنا من يحقق أقصى معدلات المردودية والإنجاز، ويستطيع تثبيت قيم وممارسات فضلى للتدبير الحديث وبالتالي قيادة سفينته القطاعية في الاتجاه الصحيح الذي يخدم المصالح العليا للوطن والمواطنين.

للأسف، السيد الوزير المحترم، بعد فترة من سيادة خطاب الشعبوية والغوغائية والسفسطائية في الحقل السياسي، ترسخت مفاهيم وتمثلات مغلوطة لدى الرأي العام حول معنى الكفاءة، إذ أصبحت لدى الكثيرين بأنها مقرونة ومرادف لفن الكلام أو الإلقاء والاستعراض وامتلاك أدوات لغوية معينة، في حين هذه الأخيرة تظل أدوات مساعدة ولكنها ليست حاسمة كمعيار لتحديد الكفاءة، ونحن في هذه القاعة أكاد أُجْزِمُ أنه في مساره التعليمي والمهني صادف أناس يتقنون فن الكلام والحديث، لكن عند الامتحانات والاختبارات والمحطات التي تستلزم إبراز الكفاءة وتنفيذ المطلوب إنجازه، نتفاجأ بكون تلك البلاغة اللغوية جوفاء وأن صاحبها أو أصحابها لا حول لهم ولا قوة سوى تلك المهارة، فلطالما ارتبط حسن العمل وصنيعه بالصمت وقلة الكلام.

هنا أود أن أضيف بأن الكفاءة ترتبط بالقدرة على الإبداع والابتكار

وإنجاز المهمات الصعبة وفق رؤية متبصرة وحسن تدبير الأزمات والخروج منها بأقل الأضرار، وتثبيت أفضل الممارسات في المؤسسات من قيم المسؤولية ومبادئ الحكامة الرشيدة.

السيد الوزير المحترم،

لقد كان رهان النهوض بأوضاع المدرسة المغربية في صلب البرنامج الحكومي المعزز بإجراءات ملموسة تهم الارتقاء بأهم مكونين فيها الذين هما التلميذ والأستاذ، وتجسدت الإرادة القوية لهذه الحكومة فيما يلي:

• نجاح الحوار الاجتماعي:

حيث يبقى إخراج النظام الأساسي لموظفي الوزارة إلى حيز الوجود بعد عدة اجتماعات ماراطونية بلغت 50 اجتماع مع النقابات التعليمية، أسفرت على توقيع افاقي 10 و26 دجنبر 2023، بعد عقود من الجمود والانتظارية أثرت سلبا على الوضعيات المهنية للشغيلة التعليمية والذي تم تجاوزه بإقرار نظام أساسي عادل ومنصف لمختلف الفئات بالأسلاك التعليمية التي نكن لها كل التقدير للمهام النبيلة الملقاة على عاتقها.

هذا التحول في المسار جاء نتاج مقاربة تشاركية وديمقراطية مع الشركاء الاجتماعيين، الذي لازالت فصوله مستمرة لليوم عبر لقاءات منتظمة لمعالجة باقي التفاصيل المتفرعة عن النظام الأساسي وهو تجسيد واقعي وعملي للحوار الاجتماعي وتعزيز مقومات الدولة الاجتماعية الذي يعتبر أحد أهم ركائز البرنامج الحكومي.

ومن جملة النتائج التي تبرز مسؤولية هذه الحكومة في التعاطي الجاد والمسؤول مع الشغيلة التعليمية هو صرفها لزيادة غير مسبوقة في تاريخ القطاع بمقدار 1500 درهم، وكذا تسوية عدة ملفات لفئات معينة سيكون لها أثر جد إيجابي على الوضعية المهنية والمالية لهذه الفئات إلى الإجراء الإصلاحي الذي هم الضريبة على الدخل والمتضمن في مشروع القانون المالي الحالي.

وإننا كلنا ثقة فيكم على مواصلة هذا المنحى الإيجابي وتعزيزه بما يكرس منسوب الثقة والتعاون والمسؤولية داخل القطاع.

• الإصلاح البيداغوجي:

نعتقد جازمين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، بأنه أحد أهم الركائز من أجل تطوير المدرسة العمومية لتوفير عرض مدرسي جيد ومتميز لأبناء وبنات هذا الوطن الغالي، يتماهى والرهانات المستقبلية للمنظومة التعلمية من أجل تسليح أجيالنا بما يكفي من القيم والكفايات والمهارات لصقل قدراتهم المعرفية.

وفي هذا السياق نشيد ونثمن مبادرة إرساء مشروع مؤسسات الريادة باعتباره مدخلا أساسيا للإصلاح البيداغوجي المنشود داخل المنظومة التعليمية ببلادنا.

هذا المشروع الطموح الذي أبان وبشكل مبكر وبشهادة عدة متدخلين في العملية التعليمية عن نجاعة كبيرة في تقليص الفوارق التعليمية بين التلاميذ، وذلك عبر برامج تقديم الدعم لفائدة التلميذات والتلاميذ بشكل مجاني بمختلف المؤسسات التعليمية الرائدة، عكس بشكل واضح الرغبة الحكومية الكبيرة والمُلِحَة في تحويل إصلاح التعليم من مجرد شعار، إلى إجراءات عملية حقيقية وبأثر مالي مهم لبلوغ الأهداف المرجوة.

السيد الوزير المحترم،

المؤكد أن الإصلاح البيداغوجي لا يمكن أن يكون ناجعا وقادرا على النهوض بالمنظومة التربوية ببلادنا، إلا إذا اقترن بشكل مباشر بتوسيع العرض المدرسي وجعل هذا الأخير في متناول أبناء وبنات المغاربة أينما تواجدوا عبر التراب الوطني، في إطار عدالة مجالية ما فتئت بلادنا تعمل على جعلها في صلب مشاريعها التنموية.

وفي هذا الإطار نشيد بمجهودات وزارتكم لتوسيع العرض المدرسي وجعله في صلب أولويات السياسة القطاعية لهذه الوزارة، المنبثقة من البرنامج الحكومي الرامي إلى الرفع من ميزانية الاستثمار، وعدم الركون للذرائع لتقليصه كما حاول البعض مرارا وتكرارا لمحاولة الضغط على الحكومة قصد تجميد ميزانيات الاستثمار، متسائلين ومعنا الرأي الوطني، هل هناك إجراءات إضافية لتوسيع العرض المدرسي من أجل مواصلة التخفيف من الاكتظاظ والهدر المدرسي، الذي للأسف رغم كل الجهود المبذولة لازال واقعا مؤثرا في العالم القروي والمناطق الهامشية.

السيد الوزير المحترم،

بالنسبة للمسألة اللغوية، لا يخفى عليكم أن دستور المملكة في فصله الخامس قد أجاب بشكل قطعي على سؤال اللغات الرسمية ببلادنا وانتصر بذلك للغتين الوطنيتين وهما العربية والأمازيغية، وهو ما يجب أن ينعكس ضمن سياستنا التعليمية خصوصا في جانب النهوض بتدريس اللغة الأمازيغية الذي ظل يراوح مكانه لمدة عقدين من الزمن، ما يفرض علينا اليوم بذل مجهود أكبر ومضاعف لتنزيل هذا الورش الكبير الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة حفظه الله من خلال خطاب أجدير التاريخي، والذي سيساهم لا محالة في تجاوز المستويات المرتفعة للهدر الزمني الكبير، الذي أثر على بطء وثيرة تعميم تدريس الامازيغية الذي كان من المفروض أن تتم سنة 2010.

بهذا الخصوص لا بد من إثارة الانتباه إلى أن الحكومة الحالية، لم تجد أمامها سوى نسبة تعميم لا تتجاوز 6%، وهو ما عملت على تداركه بكل جدية بأجرأة عملية للمقتضى الدستوري في هذا الباب والتماهي مع الإرادة الملكية السامية الهادفة لرد الاعتبار للغة والثقافة الامازيغيتين تجلى ذلك سياسيا بتضمينه ضمن البرنامج الحكومي، وتجسدت الإرادة الفعلية لهذه الحكومة خلال الثلاث السنوات الماضية من عمر هذه الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات، بهدف الارتقاء

بتدريس اللغة الأمازيغية في المنظومة التعليمية.

رغم كل هذه المجهودات السيد الوزير المحترم، نواصل مسعانا الحثيث نحو تعميمها، واعتبارا لذلك نسائلكم ومعنا كافة السيدات والسادة المستشارين عن أسباب بطء وتيرة تنزيل تدريس الأمازيغية وهل من سبل لرفع كل العوائق التي تعترضها؟

السيد الوزير المحترم،

وجب الإشارة إلى أن عقود نجاعة الأداء في إطار تنزيل خارطة الطريق 2022-2026 لإرساء حكامة جديدة، جاءت مرتكزة على الأثر والنتائج المحققة لفائدة التلاميذ، وفق مقاربة تشاركية ستمكن لا محالة من تجسيد المسؤوليات المشتركة بين كل المتدخلين في العملية التعليمية، وهو ما سيضمن النجاعة المطلوبة للمدرسة العمومية، التي أنجبت أجيال عديدة من أبناء هذا الوطن الغالي.

وإنها لمناسبة سانحة لنؤكد فيها داخل فريقنا على أهمية هذا المنجز الحكومي الذي سيسعى إلى تحصين أداء وفاعلية المدرسة المغربية، والارتقاء بمنسوب العملية التعليمية برمتها، وَسَيُحَدِدُ مكامن القوة والضعف داخل المنظومة التعليمية التي هي في حاجة ماسة للتخلص من عديد الإشكاليات الإدارية والمجالية، ولتكون فرصة لتقييم أدوارها وأدوات عملها.

تماشيا مع هذا النفس الإصلاحي الكبير للحكومة، التي عملت على توطيد التربية الدامجة كركيزة أساسية لإرساء المبادئ والقيم الحقوقية التي تضمنها دستور الفاتح من يوليوز، حيث ساهمت في توفير وتعزيز مبادئ تكافؤ الفرص بين التلاميذ، خصوصا الأطفال في وضعية إعاقة، الذين مكنتهم من الاندماج في الوسط التربوي والمجتمعي عبر الاستفادة من تعليم ذي جودة وملائم لوضعيتهم الصحية.

واسمحوا لي بهذه المناسبة بأن أتقدم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بجزيل الشكر والتنويه للسيدة المستشارة فاطمة الحساني، رئيسة مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، على كل المخرجات المهمة التي تضمنها تقريرها، ولكافة أعضائها من مختلف الأطياف الممثلة بهذا المجلس الموقر، والذي اجتهد في إخراجها. والتي همت بالأساس الحث على إرساء منظومة دامجة ومنصفة عبر مطالبتها بضرورة إقرار:

- ضمان منظورية مشروع التربية الدامجة في وثيقة خارطة الطريق 2022-2026 من خلال وضع وثيقة مرجعية تحدد الأهداف الدقيقة ومدد الإنجاز والحاجيات من الموارد البشرية المطلوبة؛

- مراجعة الإطار التنظيمي للقرار الوزاري بشأن التربية الدامجة 19. 47 من خلال حذف شرط درجة الإعاقة، وحذف شرط أداء الأسرة لوثيقة تثبت القدرة على أداء الأجرة لخدمة المساعدة المدرسية؛

- عدم ربط ولوج المدرسة بدرجة الإعاقة، وتمكين كل الأشخاص ذوي الإعاقة من الولوج بما فيهم الأشخاص المكفوفين والأشخاص الصم والأشخاص ذوي التوحد، وذوي الإعاقة الذهنية من التعليم على قدم المساواة مع أقرانهم، وأن يشمل التعليم الجامع كل مكونات منظومة التربية والتكوين؛

- إصدار نص تنظيمي يتعلق بشروط ونسب مساهمة مؤسسات التربية والتكوين التابعة للقطاع الخاص في تقديم خدماتها بالمجان لفئة الأطفال في وضعية إعاقة المنحدرين من أسر معوزة؛

- وضع مرجعية معيارية لتصنيف المدارس الدامجة؛

- إصدار قانون خاص بمربيات التعليم الأولي الدامج، وذلك بتوفير أساتذة الدمج المدرسي.

وفي هذا السياق، فإننا ندعوكم السيد الوزير إلى الاشتغال على تزيل هذه المخرجات المهمة باعتبارها قوة اقتراحية لتجويد أداء منظومة التربية الدامجة.

السيد الوزير المحترم،

إذا كانت المدارس الريادية قد أحدثت تغييرا جذريا في المنظومة التعليمية باعتبارها ورشا وطنيا اصلاحيا غير مسبوق، فإننا نسجل بكل ارتياح مبادرتكم السيد الوزير في توسيع هذا العرض التربوي، ليشمل السلك الاعدادي خلال الموسم الدراسي المقبل، وهو ما يبين حرصكم الشديد على ضمان الاستمرارية البيداغوجية بين السلكين الابتدائي، والثانوي الاعدادي.

كما نرغب بهذا الشأن تقديم توضيحات أكثر عن هذا المشروع الطموح مع الإشارة إلى حصيلة مدارس الريادة.

السيد الوزير المحترم،

لقد أضحت الرياضة ببلادنا مصدر فخر واعتزاز وإشعاع عالمي وقاري وجهوي وإقليمي، جراء الحصيلة المشرفة التي تحصدها في عديد من الأنواع الرياضية وفي مقدمتها الرياضة الأكثر شعبية في العالم كرة القدم والفروسية والرياضات الذهنية إلخ...

وبهذه المناسبة نحيي بكل حرارة، كل رؤساء الجامعات الرياضية التي تساهم في تحقيق الإشعاع الرياضي ببلادنا، وفي نفس الوقت ندعو الباقي منهم للاشتغال بجدية ومضاعفة الجهود ليكونوا في مستوى طموحات الرياضي الأول عاهل البلاد أيده الله ونصره.

كما أود التنويه أيضا بجهود الشريف مولاي عبد الله العلوي، رئيس الجامعة الملكية المغربية للفروسية، على العمل المتواصل والمجهود الكبير، الذي يقوم به لتطوير إشعاع هذه الرياضة التاريخية، التي تعزز التميز المغربي وتساهم في حماية موروثنا الثقافي اللامادي الأصيل. الذي يبرز تمغربيت ديالنا، حيث أصبحت الجامعة تشتغل بانتظام على تنظيم تظاهرات وطنية ودولية باحترافية كبيرة، تعكس التطور الكبير الذي شهدته الفروسية المغربية، والتي تعيش أحلى مراحل فتراتها،

وتتسع دائرة الانخراط فيها بشكل غير مسبوق.

وفي هذا السياق نسائل برنامجكم للنهوض بالرياضة المدرسية كمشكل قاعدي لتعزيز رياضتنا الوطنية.

السيد الوزير المحترم،

إن تعزيز البنيات الرياضية باعتبارها رافعة أساسية للتنمية البشرية المستدامة. تشكل أحد الرهانات الكبرى التي تدعوكم للاشتغال عليها باعتبار أن بلادنا مقبلة على احتضان حدثيين كرويين، الأول يتعلق بكأس أمم إفريقيا 2025، والثاني يتعلق بكأس العالم 2030، وبهذه المناسبة لا يسعنا إلا أن نهنئكم السيد الوزير على سرعة تقدم أشغال بناء وإصلاح الملاعب الكروية التي ستحتضن التظاهرات الرياضية القارية والعالمية، حيث شرعت بلادنا في توفير كل التجهيزات الرياضية تستجيب لكل المواصفات المتضمنة في دفتر تحملات الاتحاد الدولي لكرة القدم، والاتحاد الافريقي لكرة القدم، على غرار نظيراتها على المستوى الدولي.

وبنفس المقاربة التي قررتم الاشتغال بها مع الأكاديميات، نؤكد على ضرورة الاشتغال بها أيضا مع مختلف الجامعات الرياضية فباستثناء الجامعة الملكية لكرة القدم، التي تشتغل بمنطق احترافي قاعدي، استطاعت من خلاله الوصول إلى العالمية، شرفت من خلاله المملكة وأعطتها مكانة متميزة قاريا ودوليا أرعبت الخصوم، نجد أن باقي الجامعات الرياضية يبقى عملها محدود جدا، ولعل نتائج أولمبياد باريس لخير دليل على النتائج غير المرضية والضعيفة، التي حصلت عليها مختلف الرياضات الجماعية والفردية، وهو ما يستعجلكم بضرورة تطبيق قانون التربية البدنية، من أجل تبني مقاربة رقابية تقييمية لهاته الجامعات والانخراط في عقدة للبرامج والنتائج.

وبناء عليه، فإننا نؤكد على ضرورة إنجاز عقود النجاعة معها. لتحديد نقاط الضعف والقوة، وتحديد الأهداف في الزمان والمكان، مع الانفتاح على رياضات أخرى، على رأسها الرياضات البحرية.

إن الرياضة المدرسية ظلت لعقود تلعب دورا مهما في إعداد الأجيال الرياضية لذلك نطالبكم السيد الوزير بالاشتغال أكثر على رد الاعتبار للرياضة المدرسية والمنشآت الرياضية التابعة لها خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية، حيث تفتقر هاته المجالات الترابية إلى بنى تحتية رياضية وإلى مؤطرين تربويين في مجال الرياضة.

في السياق ذاته، نجدد مطالبتنا داخل الفريق بضرورة تسريع وتيرة إنجاز مشاريع ملاعب القرب بالمجال القروي وشبه الحضري، والمناطق النائية، وتوفير الفضاءات الرياضية الضرورية للشباب المتعطش لهذه الفضاءات الرياضية والترفيهية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي تناول هذه المداخلة باسم التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر، لمناقشة فحوى ومضامين الميزانية السنوية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية. وأغتنم هذه الفرصة والمناسبة السنوية، لأهنكم على الثقة المولوية السامية في شخصكم كوزير لأحد القطاعات الإستراتيجية ببلادنا، والتي يقع على عاتقها اليوم تنزيل أحد أبرز المحاور الإستراتيجية للبرنامج الحكومي والمتعلق بترسيخ الدولة الاجتماعية.

وما تعينكم على رأس هذا القطاع الحيوي في هذا الوقت بالذات، ما هو إلا تجسيد للرؤية والحس التدبيري الحديث لمنظومة صحية تكون في مستوى التطلعات والرهانات المستقبلية الكبرى لبلادنا ومواصلة هذا الورش الذي بصم فيه سلفكم لمسته، وإن شاء تكونوا خير خلف لخير سلف.

إن ما يمتع به شخصكم السيد الوزير المحترم، من تراكم معرفي وخبرة وممارسة عملية في مجال التدبير سواء في القطاع الخاص والعام سيمكن لا محالة من تقديم إضافة نوعية في مسار تحديث وتطوير منظومة الصحة واستلهام أساليب ومناهج التدبير المبنية على مؤشرات المردودية والنجاعة والفعالية والاقتصاد المعروفة اختصارا ب " les trois E".

كما يطيب لنا التنويه والإشادة بمناخ التفاعل والنقاش الهادئ الذي ميز اللجنة بمناسبة هذه المناقشة، والتي تجلت فيها مبادئ وقيم العمل السياسي الجاد من قبل مختلف الفرقاء حول أحد القطاعات الاجتماعية المفصلية ببلادنا، كما أن التفاعل المستفيض من قبل السيد الوزير المحترم كان له وقع خاص لدى السيدات والسادة المستشارين من حيث دقته والقيمة النوعية التي حملها في سبيل مواصلة ورش الإصلاح الكبير لمنظومة الصحة.

السيد الوزير المحترم،

لقد شكل قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، أحد الانشغالات الكبرى والبارزة للحكومات المتعاقبة، بل كان يشكل هاجسا تكتوي به نظرا لحجم الإشكالات العميقة الذي كان يعيشه.

فالمواطن قد يتحمل وقد تكون ملكة الصبر لديه طويلة في مواجهة جميع مطبات الحياة ومشاكلها، باستثناء الصحة التي تنهار أمامها قلاع الصبر.

ومن جملة المبادرات الشجاعة لهذه الحكومة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، أنها

باشرت بكل جرأة هذا الورش الكبير والطموح باعتماد مالي ضخم في ظل أوضاع اقتصادية جد صعبة دوليا وإقليميا، حيث تسير في المسار الصحيح وتجتهد في توفير الأرصدة المالية الضرورية لمواصلة هذا الورش الإصلاحي الضخم.

إن رهان السيادة الصحية هو رهان استراتيجي يتوجب انجاحه بتظافر جهود كل المتدخلين والفرقاء في الميدان الصحي، وكذا الأطراف المتعاونة معه، ونحن في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين نعي معكم السيد الوزير ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقكم أمام الإكراهات المالية والبشرية واللوجيستيكية.

وإن شاء سوف تجدوا فينا السند والمدعم لكل المبادرات والاجتهادات الصائبة، وكذا خير موجه ومنبه في إطار المواكبة للمشاريع المراد تنزيلها كلما اقتضت ذلك الضرورة، وأيضا كقوة اقتراحية كلما تبدى ذلك لما فيه المصلحة للوطن والمواطنين ومساعدتكم على إنجاح مهامكم.

كما لا تفوتني الفرصة لأحيي وأشيد وأنوه من خلالكم بجنود الخفاء من الأطقم الطبية والشبه الطبية المرابضة والإدارية في ربوع الوطن لتقديم هذه الخدمة النبيلة في نكران للذات وتضحيات.

تعمدت عدم الإطالة في هذه التوطئة لأترك للسيدات والسادة المستشارين بالفريق لمناقشتكم تفصيليا.

وفقكم الله في مهامكم الجسيمة وأختم قولي بقول الله تعالى "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد كاتب الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين لمناقشة فحوى ومضامين الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والادماج الاجتماعي والاسرة بهذه الجلسة العامة.

واذ أغتنم هذه المناسبة لأهنئكم على الثقة المولوية السامية التي منحت لكن لتولي حقيبة هذه الوزارة، التي نسعد بكونها على امتداد عدة ولايات حكومية متتالية للكفاءات تعود النسائية ببلادنا، وأنتن خير دليل على بالنظر للرصيد والتجربة والخبرة التي راكمتموها في المجال الاجتماعي والحقوقي وللمؤهل العلمي المتميز والعالي الذي تتوفرون عليه كدكتورة وخبيرة في مجال مناهضة العنف ضد النساء كما نهنئ الثقة المولوية في السيد كاتب الدولة والذي لا يقل كفاءة وتجربة وخبرة.

كما لا تفوتني الفرصة للتنويه والإشادة بالنقاش الموضوعي والهادئ والهادف والمستفيض الذي ساد أشغال هذه اللجنة، حول نشاط هذا القطاع الأفقي والذي يعتبر أحد مفاتيح تنزيل مرتكز الدولة الاجتماعية، كما نشكر السيدة الوزيرة والسيد كاتب الدولة لتجاوبه الشافي والدقيق مع تساؤلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين. وفي مستهل هذا المداخلة نشيد بمجهود اللجنة المكلفة بإعداد مسودة قانون الاسرة التي انهت أشغالها، هذا المشروع قانون الذي سيعزز الثورة التشريعية التي تعرفها بلادنا خلال هذه الولاية الحكومية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد كاتب الدولة المحترم،

أحد أهم ركائز إن رهان بناء الدولة الاجتماعية، يعتبر البرنامج الحكومي، والذي تقع مسؤولية ترجمة جزء منه ضمن صلاحيات هذا القطاع الذي يتولى تنزيل السياسات العمومية في مجال المرأة والنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين والتنمية الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، نثمن جل المبادرات الحكومية المتخذة للنهوض بأوضاع هذه الفئات الاجتماعية، بدءا من استراتيجي ةجسر2025-2022 للتنمية الاجتماعية المندمجة والمبتكرة والمستدامة والخطة الوطنية للمساواة 2023-2026 وباقي برامج مديريات هذا القطاع، لمواجهة كل أشكال الإقصاء والهشاشة، ولعل الإرادة القوية تجسدت من خلال الرفع من الاعتمادات المالية المرصودة لهذا القطاع ذي الطابع الأفقي.

كما نشيد بالمقاربة التشاركية التي تسلكها الوزارة في إعداد إستراتيجيتها، لضمان الانخراط والاحتضان الكامل من قبل جميع الفرقاء والشركاء المتدخلين لتنزيل محاورها وبرامجه.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد كاتب الدولة المحترم،

فيما يتعلق بمجال المرأة، الذي شهد تحولا نوعيا ملموسا منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس عرش أسلافه مهم المنعمين بدءا بإقرار مدونة للأسرة التي أسهمت في منعطف في مكانة المرأة داخل الأسرة، والتي نتمنى أن تتعزز مع المراجعة الأخيرة التي وضعت مسودتها بين يدي جلالته.

أيضا نسجل الحضور المتزايد لمكانة المرأة على مستوى الحقل العام وتبوؤها وتواجدها في مختلف المجالات والميادين، بل وتحقيقها للريادة والقيادة، سياسيا هناك حضور مهم في مختلف الهيئات المنتخبة ترابيا ووطنيا والذي لا نزال نطمح لرفع نسب مشاركة النساء في مناصب المسؤولية كما جاء في أهداف الإستراتيجية الجديدة.

وبهذا الشأن نعتقد، أن تعزيز مكانة المرأة داخل المجتمع بقدر ما

هو رهين بتوفير الآليات القانونية والتنظيمية والفرص الاقتصادية، فهو أيضا رهين بالدرجة الأساس بالتغيير المجتمعي الشمولي ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا، ولأدل أن تغيير الذهنية المرتبطة بولوج الفتاة للمدرسة خاصة بالعالم القروي بدأت بوادره تلوح في الأفق عبر نسب الفتيات اللواتي يحققن نجاحات باهرة سواء داخل مقاعد الدراسة أو في الولوج للمناصب في القطاعين العام والخاص، أيضا هذا التحول في التمثلات تجاه المرأة مكنها من اقتحام مجالات كانت حصرا على الرجل وحققت فيها النجاحات.

هذه النماذج الناجحة، لا يجب أن تنسينا الإكراهات التي لازالت تعترض الفتاة بالوسط القروي خاصة في المغرب العميق حيث أن فرص الولوج وتطوير المهارات جد ضعيفة فإذا ما استثنينا الأدوار الجد مهمة التي تقوم بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية في هذا الباب التي تعززت مع إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نعتقد أن الاجتهاد وابداع الحلول لهذه العينة من بناتنا.

وفي المنحى أود التنبيه إلى أن توفير فرص الاندماج والترقي للنساء يجب أن يستحضر الفتيات في وضعية إعاقة، فنحن مطالبون بحلول مبتكرة أمام حجم الإكراهات التي تعترضهم وبإعمال البعد المجالي فإن هذه الإكراهات والعراقيل تتضاعف لتصل لمستوى المستحيل في الهامش إما باستثمار أمثل للتحول الرقمي الكبير الذي تعرفه بلادنا عبر توفير الأدوات اللوجيستيكية في هذا الباب للوصول إلى هؤلاء.

وفي ارتباط بموضوع العنف ضد المرأة، فقد شكل القانون رقم 103. 13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء ومرسومه التطبيقي رقم 2. 18. 856 والمقتضيات التنظيمية التي تعززه، ثورة في الترسانة القانونية المغربية، حيث أتاح للمملكة المغربية إطارا قانونيا شاملا خاصا بمحاربة كافة أشكال العنف ضد المرأة والذي يهدف إلى توفير الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف، من خلال أربعة أبعاد، تهدف إلى ضمان الوقاية والحماية وعدم الإفلات من العقاب والتكفل الجيد بالضحايا.

نتفق جميعا بأن العنف ضد النساء هو آفة وظاهرة تنخر جميع المجتمعات المتقدمة منها والسائرة في طريق النمو، ونعتقد أنها تظل مرتبطة بالبعد القيمي والثقافي داخل المجتمعات ونتمنى منكن في هذا القطاع بلورة حلول مبتكرة للتخفيف منها والتصدي لها.

وفيما يتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة، السيدة الوزيرة المحترمة السيد كاتب الدولة المحترم؛ أود ان ألفت انتباهكن أن هذا المجلس الموقر قد شكل مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة متعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة التي تشرفت السيدة المستشارة فاطمة الحساني برئاستها، إذ نغتنم هذه الفرصة للتنويه والإشادة بالمجهود الكبير الذي بذلته بصحبة كافة أعضاء هذه المجموعة المتكونة من مختلف الأطياف الممثلة بهذا المجلس الموقر، وبالمخرجات المهمة العملية التي تضمنها تقريرها. والتي همت بالأساس الحث على إرساء منظومة دامجة ومنصفة عبر مطالبتها بضرورة إقرار:

• ضمان منظورية مشروع التربية الدامجة في وثيقة خارطة الطريق 2022-2026 من خلال وضع وثيقة مرجعية تحدد الأهداف الدقيقة ومدد الإنجاز والحاجيات من الموارد البشرية المطلوبة؛

• مراجعة الإطار التنظيمي للقرار الوزاري بشأن التربية الدامجة 19. 47 من خلال حذف شرط درجة الإعاقة، وحذف شرط أداء الأسرة لوثيقة تثبت القدرة على أداء الأجرة لخدمة المساعدة المدرسية؛

• عدم ربط ولوج المدرسة بدرجة الإعاقة، وتمكين كل الأشخاص ذوي الإعاقة من الولوج بما فيهم الأشخاص المكفوفين والأشخاص الصم والأشخاص ذوي التوحد، وذوي الإعاقة الذهنية من التعليم على قدم المساواة مع أقرانهم، وأن يشمل التعليم الجامع كل مكونات منظومة التربية والتكوين؛

• إصدار نص تنظيمي يتعلق بشروط ونسب مساهمة مؤسسات التربية والتكوين التابعة للقطاع الخاص في تقديم خدماتها بالمجان لفئة الأطفال في وضعية إعاقة المنحدرين من أسر معوزة؛

• وضع مرجعية معيارية لتصنيف المدارس الدامجة؛

• إصدار قانون خاص بمربيات التعليم الأولي الدامج، وذلك بتوفير أساتذة الدمج المدرسي.

ومن خلال هذه التجربة تمكن الجميع من الاطلاع على حجم التحديات التي لا زالت وستزال تواجه هذا القطاع الوزاري بهذا الموضوع، خصوصا، بل وتتطلب منا جميعا التعبئة لرفع سقف هذا الرهان لكونه يهم فئة اجتماعية تستحق منا الاهتمام وتتوفر على طاقات إبداعية جد خلاقة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد كاتب الدولة المحترم،

سوف نظل داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، مقتنعين، بل نكاد نجزن بأن التصدي لبعض الظواهر الاجتماعية التي أصبحت تستفحل وتتزايد، منها ما يتعلق بالأطفال والأشخاص المسنين المحرومين من سند عائلي أو في وضعية هشاشة رهين بدرجة أولى بإعادة النظر في المنظومة التربوية ببلادنا من أجل ترسيخ قيم التضامن والتكافل العائلي وحماية الأسرة التي أصبحت تعاني من التفكك والانحلال هذا الإجراء الوقائي باعتباره الإسمنت الذي يضمن تماسك الأسرة بشكل خاص والمجتمع عموما.

بعد ذلك تأتي المبادرات الرامية لمعالجة الواقع وفق مقاربة علاجية تروم التأهيل وإعادة الإدماج للأطفال المتخلى عنهم من جهة ثم التكفل بالأشخاص المسنين المحرومين من السند العائلي، فلا أخفيكم سرا أنه بقدر اتساع رقعة مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهؤلاء بقدر

أشعر بالإحباط نتيجة تراجع قيم رعاية الأبوين داخل مجتمعنا التي ظلت لأمس القريب وصمة عار في جبين الأبناء.

ولا تفوتني الفرصة للتنويه والإشادة بجهود هذه الحكومة لإرجاع قاطرة منظومة التربية والتكوين ببلادنا إلى سكتها الصحيحة، عبر إجراءات همت بالأساس تصحيح المسار بالنسبة لولوج مهنة الأستاذ المربي التي لا يجب أن تكون ملجأ، بل يتوجب أن تكون نابعة من رغبة وطموح يوازيه تكوين متكامل لهذه المهنة النبيلة، بالرغم مما صاحب إجراءاتها بهذا الخصوص من انتقادات بل الركوب عليها من البعض لتحقيق غايات سياسوية.

وعلاقة ببعض الممارسة السياسوية، ندعو إلى محاولة تطهير هذا القطاع من اختراقات بعض الجمعيات المظللة تحت يافطة العمل الخيري والإحساني والتي ترتبط بشراكات لتدبير بعض مراكز التربية والتكوين ومؤسسات الرعاية الاجتماعية ومنها من تستفيد من الدعم المخصص للجمعيات في هذا الإطار.

وارتباطا بالبنية الهيكلية والتنظيمية لهذا الوزارة التي يقع على عاتقها تنزيل السياسة العمومية في المجال الاجتماعي، اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات والتي ترتبط أساسا بغياب تواجدها على المستوى الترابي، والذي نعتقد انه لا يتماشى وترسيخ مسار اللامركزية واللاتمركز الإداري، فتبرير أو الاستعانة بمؤسسات التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية كأذرع ميدانية للتنزيل لا يستقيم من وجهة نظرنا في الوقت الذي نتوق مستقبلا لوضع سياسات عمومية ذات بعد جهوي تراعي خصوصيات كل جهة على حدة. أيضا أن العلاقة مع هذه المؤسسات في إطار الوصاية الذي قد يتيح اجتماعين للمجلس الإداري سنويا وهو ما تبدو معه المواكبة والتتبع صعبة نسبيا، ناهيك على استنساخ الهياكل هنا وهناك.

وفي جانب آخر، واعتبارا لكوننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر نعتبر الحماية الاجتماعية للموظف إحدى مداخل إنجاح تنزيل أية سياسة عمومية، ومن هذا المنطلق اسمحوا لي طالما تناولنا الحديث على مؤسسة التعاون الوطني التي تعتبر الجهاز التنفيذي لسياساتكم على المستوى الترابي هنا قد أستعير قولة الهشاشة تعالج الهشاشة، فوضعية مستخدمي ومستخدمات هذا القطاع تحتاج منكن للالتفاتة لتحفيز هؤلاء ودعم مؤسسة الأعمال الاجتماعية بها، وهي مناسبة لأشيد وأنوه بجهود طاقم هذه المؤسسة مركزيا أو على المستوى الترابي، وملتمسنا هذا لا يستثني موظفي وموظفات الوزارة ومستخدمي ومستخدمات وكالة التنمية الاجتماعية، في أفق إيجاد الصيغ الكفيلة لتوحيد هذا القطب الاجتماعي.

وبهذا الملتمس والطلب أختم مداخلتي، مع متمنياتي لكن بالتوفيق والنجاح في مهامكن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلات الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:

1) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حضرات السيدات والسادة الأطر،

أتشرف بتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار من أجل المساهمة في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2025، حيث نعتبر هذا اللقاء فرصة للتواصل ولتقاسم الأفكار حول قطاع من أهم القطاعات المنتجة وعنصرا أساسيا في دوران العجلة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

وأغتنم هذه المناسبة لأجدد التهنئة للسيد أحمد البواري على الثقة المولوية السامية التي حظي بها بتعيينه على رأس هذا القطاع المحوري. ولا شك أن هذا التعيين الملكي هو اختيار موضوعي لرجل ابن الدار مارس داخل أروقة وزارة الفلاحة بكفاءة وقدرة عالية وتسلق المهام الإدارية، أكسبته التجربة العالية والمهارات والعلاقات المتميزة ومكنته من اتخاذ القرارات المسؤولة، حيث راكم المعرفة ببواطن الأمور وتجربة متميزة سيكون لها الأثر الإيجابي على مواصلة تنزيل الأوراش والاستراتيجيات الوطنية في الميدان ومجابهة كافة التحديات القائمة بالجودة المطلوبة.

هذا وأتوجه بالتهاني كذلك للسيدة زكية الدريوش على إثر تعيينها كاتبة دولة في الصيد البحري. ولنا اليقين السيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة أنكم لن تؤلوا جهدا للاضطلاع بمسؤولياتكم بكل كفاءة ووطنية عالية، متمنين لكم موصول التوفيق والنجاح والتميز في مهامكم.

كما نشكركم ومن خلالكم جميع الأطر والكفاءات العاملة بالوزارة، على العرض القيم الذي تضمن معطيات ومؤشرات دقيقة استعرضتم من خلالها حصيلة ومنجزات القطاعات المنضوية تحت وصاية الوزارة وبرنامج عملكم التوقعي برسم السنة المقبلة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

حضرات السيدات والسادة،

لا شك أنكم جميعا تدركون المكانة السامقة التي يحتلها قطاع الفلاحة في الاقتصاد الوطني ومساهمته القوية في الناتج الداخلي الخام

وفي جلب العملة الصعبة، هذا إلى جانب أدواره الاجتماعية في تشغيل أزيد من 40% من مناصب الشغل.

هذه الأهمية الاستراتيجية تظهر جليا من خلال ميزانية القطاع التي ستبلغ هذه السنة 20.2 مليار درهم بالإضافة إلى 7 مليار درهم كميزانيات للصناديق والحسابات الخصوصية.

وفي هذا الإطار، نثمن عاليا الدينامية التي يعرفها القطاع الفلاحي والتي أسس لها مخطط المغرب الأخضر الذي حقق نتائج لافتة من حيث نمو واستدامة القطاع الفلاحي، الذي على الرغم من بعض المحاولات لتبخيس مكتسباته والتشويش عليه، تؤكد مختلف المؤشرات أن بفضله تحققت نتائج تاريخية تعود للتشجيعات التي رصدها للقطاع والذي تعزز بحجم الاستثمارات الفلاحية العمومية المهمة والإرادة القوية للنجاح في قطاع كان يعيش في فترة من الفترات على إيقاع الأزمات.

كما نسجل بكل إيجابية النتائج الأولية لاستراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030 الذي يروم مواصلة دينامية التنمية الفلاحية ويرتكز على أولوية العنصر البشري بتأهيل الفلاح والرفع من مستواه الاجتماعي والاقتصادي وخلق جيل جديد من رواد الأعمال الشباب في المجال الفلاحي.

وكلنا يقين بأن تنزيلكم لهذه الاستراتيجية سيساهم في بلوغ مقاصدها، خصوصا على مستوى تثمين وتحويل الإنتاج الفلاحي وتطوير الصناعات الغذائية والنهوض بالمهن المرتبطة بالقطاع الفلاحي.

وفي نفس السياق، نشيد داخل الفريق التجمعي بالتدابير والإجراءات المتخذة على مستوى برنامج الحد من آثار قلة التساقطات المطرية وأثرها على المدخلات الفلاحية في السوق الوطنية وإيجاد البدائل مراعاة للتغييرات المناخية، بالإضافة الى المساهمة الإيجابية للوزارة في تنفيذ البرنامج الاستعجالي للتخفيف من تداعيات زلزال الحوز في الشق المتعلق بالقطاع الفلاحي والبنية التحتية الفلاحية بالمناطق المتضررة.

هذا وننوه بالإجراءات الاستباقية المتخذة منذ تنصيب الحكومة لمواجهة مختلف التحديات المائية وتأثيراتها السلبية على القطاع الفلاحي، خصوصا مع تنامي الصراعات الجيوسياسية التي اثرت على سلاسل التوريد العالمية في الأسواق الدولية، حيث اضطلعت وزارة الفلاحة بدور مهم في تخطيط وإنجاز مشاريع مهيكلة كبرى في ظرف قياسي.

كما نجح المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية في الاضطلاع بدوره المتمثل في حماية جودة المواد الغذائية المستهلكة داخليا أو الموجهة نحو التصدير وفي حماية الرصيد النباتي والحيواني للمملكة والوقاية من الأمراض النباتية والحيوانية التي قد تسبب خسائر مادية واقتصادية جسيمة على غرار برنامج مكافحة الحشرة القرمزية الذي استهدف غرس الصبار المقاوم لها على الصعيد الوطني.

هذا دون أن نغفل مجهودات الوزارة لخدمة الاستثمار وخلق فرص شغل حقيقية في المجال الفلاحي، بالأخص على مستوى تثمين الأوعية العقارية والرفع من التحفيزات في هذا المجال بما يسمح بمضاعفة القدرات الإنتاجية وخلق الثروة، وذلك على الرغم من جملة من الاكراهات المرتبطة بضعف التساقطات المطرية وتراجع المخزون المائي الوطني.

مما يحتم التفكير في وسائل تضمن استدامة هذه الاستثمارات وحماية قدرتها على التشغيل الفاعل، سواء من خلال البحث عن نماذج استثمارية حديثة لتأطير الفلاحة الوطنية أو عبر تطوير بعض السلاسل الفلاحية القادرة على الصمود أمام التقلبات المناخية.

وهنا سندعوكم مجددا الى مواصلة التعاون مع المنتخبين والمجالس المحلية لخلق مشاريع كفيلة بهيكلة سافلة الإنتاج الفلاحي وبما يسمح بالرفع من سلاسل الإنتاج وضمان جودة المواد الفلاحية.

حضرات السيدات والسادة،

إننا في الفريق التجمعي نعي جيدا الأهمية البالغة التي تولونها في الوزارة لقطاع الصيد البحري بالنظر لمساهمته في انتاج الثروة وفي الناتج الداخلي الخام مع ما يستتبع ذلك من أدوار مهمة في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

ولابد السيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة المحترمين أن نستحضر معكم الخطاب الملكي السامي في الذكرى 48 للمسيرة الخضراء المظفرة، الذي رسم الخطوط العريضة لقطاع الصيد البحري باعتباره دعامة استراتيجية للتنمية في مختلف المناطق، وخاصة المناطق الجنوبية للمملكة. ونحن على يقين بأن الجدية التي يدبر بها هذا القطاع ستساهم في التنزيل السليم لهذه الرؤية الملكية الطموحة.

كما أن المجهود المبذول قد ساهم في اقلاع تنموي حقيقي على صعيد هذا القطاع، حيث نجحت استراتيجية "أليوتس" في جعل بلادنا رائدة في مجال حماية البيئة البحرية وخلق التوازن في ثروتها، بما يؤسس لضمان الأمن الغذائي في هذا المجال. هذا ونشيد كذلك بالمجهودات التي بذلت في مجال تسويق المنتوجات البحرية، حيث يمكن اعتبارها من المسالك التسويقية الأكثر شفافية.

وفي هذا الباب، فإننا ندعم سياستكم التواصلية مع مختلف الفاعلين في القطاع من خلال اللقاءات التي تعقدها السيدة كاتبة الدولة، من ضمنها الاجتماع الأخير برؤساء الفيدراليات بقطاع تسويق المنتجات البحرية.

هذا التواصل الفعال مع المهنيين ساهم في ضمان استقرار انتاجي وتوازن مهم بين الحفاظ على القدرة الإنتاجية والتشغيلية وبين تثمين وحماية الموارد البحرية.

كما أن التدبير الرشيد لهذا القطاع قد سمح بتحقيق نوع من

العدالة المجالية فيما يتعلق باستهلاك الثروة البحرية الذي لم يعد مقتصرا على المدن الساحلية.

كلها معطيات ساهمت بإيجابية في السنوات الأخيرة في جعل القطاع أحد اهم ركائز الاقتصاد ببلادنا من خلال عدد من المؤشرات المسجلة، حيث ارتفع عدد وحدات صناعة الصيد ليصل إلى 518 وحدة في 2023 مقابل 470 وحدة في السابق، كما ارتفعت القيمة المالية للصادرات لتبلغ حوالي 31 مليار درهم.

حضرات السيدات والسادة،

بكثير من الاعتزاز نؤكد على الدور الريادي الذي يقدمه قطاع التنمية القروية خصوصا على مستوى امتصاص البطالة، وبالأخص في صفوف النساء القرويات اللاتي تعانين من الهشاشة في المناطق القروية.

ونريد في هذا المقام التأكيد مرة أخرى على النتائج والحصيلة الايجابية المسجلة في مجال تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية والادوار المركزية التي يلعبها صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية في فك العزلة عن العالم القروي وتوفير الخدمات الأساسية بالجماعات القروية ذات الأولوية، بما يسمح بتحسين مؤشرات العيش وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية على مختلف المستويات والاصعدة.

ولا شك أن تخصيص ميزانية اجمالية تقدر ب 152 مليون درهم لمشاريع تنمية الواحات ومناطق الأركان سيكون له وقع إيجابي على الساكنة في المناطق المستهدفة مع برمجة ما يقارب من 133 مشروع جديد بالعالم القروي خلال 2025 في إطار تدخلات الوزارة لتطوير منظومة المشاريع التضامنية.

ورغم هذا الأداء الاستثنائي، فإننا ندعوكم ومن خلالكم الحكومة لبلورة تصور أكثر عمقا للارتقاء بالتنمية القروية ببلادنا والاستجابة لمطالب الساكنة القروية.

وبحكم انتمائي لإقليم تطوان، لا يفوتني أن أشكر وأنوه بأطر المديرية الإقليمية للفلاحة وعلى رأسهم السيد المدير عبد الكريم الكنفاوي على العمل الجاد والمجهود الاستثنائي الذي يقدمه لفائدة جماعات الاقليم بدون استثناء.

السيد الوزير المحترم،

ونحن نناقش الميزانية الفرعية للقطاع وأمام هذا المجهود المبذول لتطويره، لابد من مواصلة العمل على حماية الغابة المغربية لأهميتها الاستراتيجية في حماية الثروة الايكولوجية للمملكة والتشكيلة الغابوية ببلادنا.

وفي هذا الصدد نسجل بكل إيجابية الجهود التي تقومون بها، ومن خلالكم الوكالة الوطنية للمياه والغابات من أجل تنزيل استراتيجية غابات المغرب 2020 2030- التي تكرس الرؤية الملكية السديدة لتنمية مستدامة لهذا القطاع، ونشكر تفاعلكم الايجابي مع مختلف الشركاء لإنجاح هذا المخطط الهادف إلى التكيف مع تغير المناخ وتعزيز التنوع البيولوجي والقدرات المؤسسية لهذه الوكالة التي لها منا كل الدعم في هذه المرحلة التأسيسية.

وإذ ننوه بالعمل الجاد والقوي الذي يقوم به المدير، فإننا ندعو إلى إشراك أكثر للجماعات الترابية في هذا المجهود.

كما نأمل أن تكون البرمجة المالية لهذا القطاع برسم هذه السنة كفيلة بمواجهة آثار مجموعة من الظواهر على رأسها التصحر وحرائق الغابات والاستنزاف غير القانوني للغطاء الغابوي، بما يسمح بحماية موروثنا الطبيعي الوطني وبما يؤهلنا لرفع الهشاشة عن ساكنة المناطق الغابوية.

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

إذ نثمن عاليا المنجزات المحققة على مستوى هذه الوزارة، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نعبر لكم عن مساندتنا المطلقة لجميع المبادرات الهادفة إلى النهوض بالقطاعات التي تشرفون عليها.

وادراكا منا لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم والرهانات التي تنتظركم، فلنا كامل الثقة في مؤهلاتكم وخبرة أطر الوزارة للجواب على مختلف الإشكالات المطروحة، وتوفير كل الشروط الضرورية لخلق القيمة المضافة ولتعزيز مكانة القطاع في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني، بما يتماشى مع الدينامية الكبيرة التي أصبحت تطبع العمل الحكومي لمواصلة ترسيخ دعائم الدولة الاجتماعية واستكمال مسار الاستراتيجيات الكبرى والمشاريع المهيكلة انتصارا للمصلحة العامة وبما يعزز مكانة بلادنا على المستوى الإقليمي والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات):

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنه لمن دواعي السرور والاعتزاز أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، في هندستها الحكومية الجديدة والتي أراد من خلالها جلالة الملك إعادة البريق لها ولعملها وإعطائها دفعة قوية بالنظر إلى حجم الملفات والتحديات المطروحة عليها، خصوصا وأنها توفر الأمن الغذائي للمغاربة، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا

على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة.

وفي هذا الاطار لابد أن نهنئكم من جديد السيد الوزير على هاته الثقة الملكية الغالية التي حظيتم بها رأس هذا القطاع الاستراتيجي، وفي ذلك إشارة قوية للاهتمام جلالته بالطاقات والكفاءات المغربية المتواجدة في العمق المغربي، حيث أتيحت لكم هذه الفرصة وأنتم من أبناء الجبل المغربي الشامخ الذي تدرج باقتدار كبير في دواليب هذه الوزارة، وخبر فيها كل صغيرة وكبيرة، حيث اجتهدتم وأبدعتم في إيجاد الحلول لكل المشكلات والتحديات التي عرفها القطاع الفلاحي وعلى رأسها إشكالية الماء، ومهنئين أيضا السيدة كاتبة الدولة المحترمة المكلفة بقطاع الصيد البحري مع متمنياتنا لها بالتوفيق والنجاح في مهامها، وهي مناسبة نحيي فيها جلالة الملك على اهتمامه الكبير بالمرأة المغربية بتعيينها في هذه المناصب السامية والتي تشكل أحد أبرز تحديات المجتمع الساعي لتعزيز مقاربة النوع الاجتماعي والسعي نحو المناصفة، مؤكدين أن السيدة كاتبة الدولة التي اشتغلت إلى جانب السيد رئيس الحكومة لعقد من الزمن تراكم اليوم تجربة مقدرة ستعطي معها نفسا جديدا لقطاع الصيد البحري، الذي يعيش اليوم تحدي الاستدامة والتفكير باشراك جميع المهنيين بمختلف فئاتهم في تطوير القطاع وإيجاد الحلول لكل الإشكاليات التي قد تعترضه مستقبلا، وأكيد السيدة كاتبة الدولة المحترمة ستكونين ذلك الخيط الناظم لتوحيد مختلف التصورات والآراء لإعطاء انطلاقة جديدة تراعي مصلحة هذا القطاع المنتج للثروة والمشغل للمغاربة، دون أن ننسى أن نتقدم بالشكر لسلفكم السيد محمد الصديقي الذي بذل مجهودات جبارة للرقي بهذا القطاع.

السيد الوزير المحترم،

قطاع الفلاحة لطالما استأثر باهتمام الرأي العام الوطني خلال السنوات الأخيرة وعلى الأخص منذ كوفيد وتوالي سنوات الجفاف، نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها في الاقتصاد الوطني، لا سواء من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام أو في توفير مناصب شغل مهمة خصوصا في العالم القروي دون أن ننسى مساهمته في انتاج الثروة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، قطاع لطالما بذل جهود في تأمين السيادة والأمن الغذائيين والحمد لله بلادنا شرعت في تنميتها الخضراء بفضل الإصلاحات الهيكلية الواعدة وتحديد الأهداف الحقيقية فيما يتعلق بالرفع من الإنتاج وتحسين المردوديات، لتصبح بلادنا نموذجا على المستوى الدولي والقاري.

ونحن نناقش هذه الميزانية الفرعية لا بد أن نستحضر الظروف القاسية التي عاشها القطاع لسنوات طويلة ومتتالية من الجفاف التي ضربت البلاد، طالبين الله سبحانه وتعالى أن يغيثنا بغيثه وينعم علينا برحمة المطر، وبالرغم من كل ذلك قاوم القطاع الجفاف بفضل جهود أطر الوزارة والكفاءات التي تزخر بها وتظافر المهنيين ويحاول بكافة مكوناته السعي نحو تثمين المكتسبات.

الفلاح المغربي السيد الوزير المحترم يقوم بتضحيات كبيرة في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف سلاسل الإنتاج، وإذ نعبر عن اعتزازنا بالمكتسبات التي تم تحقيقها للقطاع وننوه بالمجهود الاستثماري العمومي الذي انخرطت فيه بلادنا والنتائج المحققة في إطار إستراتيجية المغرب الأخضر التي أعادت هيكلة الاقتصاد الوطني، مثمنين مسعى تنزيل إستراتيجية الجيل الأخضر الممتدة طيلة فترة 2020-2030 والتي تشكل امتدادا لهذه الاستراتيجية السابقة والتي مهدت لأربع سنوات الحالية بداية تنزيلها لفلاحة أكثر استدامة وانتاجية وصمود في مواجهة التغيرات المناخية، ترتكز على العنصر البشري، ولأجله يجب إعادة تنمية سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي وذلك عبر تطوير مجال الأعمال في الميدان الفلاحي، ومواصلة مشاريع الفلاحة التضامنية من الجيل الجديد، السيد الوزير المحترم كفاءتكم المهنية وخبرتكم في مجال الماء ستمكنكم من تطوير الري وإعداد المجال الفلاحي من خلال مواصلة عصرنة الشبكات الجماعية في المدارات المسقية الكبيرة، وأيضا تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة الدود من خلال توسيع الري في المدارات المرتبطة بهذه السدود، والعمل على الرفع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، مع الإسراع في إنجاز محطات تحلية مياه البحر.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

وزارتكم كانت حاضرة ومساهمة بقوة في برنامج إعمار مناطق الزلزال، فالأرقام التي قدمتموه في مشروع ميزانيكم جد مهمة وتستحق الوقوف عندها، 611 مليون درهم هو مجموع البرنامج الاستعجالي للتخفيف من آثار وتداعيات زلزال الحوز على القطاع الفلاحي والغابوي، ووصلت نسبة الإنجاز المادي إلى 95% من إصلاحات للمسالك الفلاحية وتهيئة جل السواقي ونقط الماء وبناء ملاجئ واقية من الثلج للكسابة والرحل وتوزيع الشعير بالمجان لهم إلى غيرها من المنجزات.

السيد الوزير المحترم،

لا يسعنا بهذه المناسبة نشيد بأدوار الوزارة التي تدخلت في أكبر عملية دعم عرفها القطاع الفلاحي منذ الاستقلال بحيث أن القطاع الفلاحي أصبح مدعما كله عبر آليات الدعم وعلى رأسها:

- دعم بذور البصل والبطاطس تشجيعا للفلاح لإنتاجها حتى تكون في متناول المواطن وفي ذلك دعما للقدرة الشرائية للمواطن؛

- تطوير مجال الأعمال في الميدان الفلاحي؛

- الحفاظ على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛

- تمليك الأراضي الجماعية؛

- المبادرة المقاولاتية لدى الشاب؛

- عقود برامج من الجيل الجديد بين الدولة والمهنين لتنفيذ استراتيجية الجيل الأخضر؛

- تنزيل البرنامج الاستثنائي للتخفيف من قلة التساقطات المطرية تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية؛

- مواصلة إنجاز برنامج الري المخصص لتهيئ المجال الفلاحي، وكذا تجهيز الضيعات بالري الموضعي، وبرنامج الري الصغير والمتوسط لمواجهة مرحلة الاجهاد المائي؛

- تنزيل برامج لتشجيع المقاولة الشبابية بالعالم القروي؛

- تعزيز قدرات التعليم العالي الفلاحي والبحث الزراعي عبر تأهيل البنية التحتية التعليمية والثقافية بحيث أن التكوين في هذا المجال يبقى ضعيفا ولا يستوعب إكراهات المرحلة؛

- توفير بنيات تحتية تعليمية من أجل استيعاب قطاع الصناعات الغذائية؛

- تعزيز التكوين المهني الفلاحي بالرغم من أهمية عدد الخريجين الذي تجاوز 26 ألف إلا أن العالم القروي يحتاج اليوم إلى أكثر من ذلك بالنظر إلى مؤهلاته والأفاق التي تزخر بها الدعامة الثانية لمخطط الجيل الأخضر؛

- مواصلة برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية بالعالم القروي، وإنجاز مشروع التنمية القروية بجبال الأطلس، وإطلاق مشروع التنمية القروية المندمجة بالجهة الشرقية وكذا تنمية منطقة الواحات وشجر الأركان؛

- الحرص على السلامة الصحية للمواد الغذائية في إطار عمليات المراقبة والاعتماد، مع محاربة الحمى القلاعية، وتعزيز قدرات البرنامج الوطني لترقيم الحيوانات؛

- مجهود مهم في مجالات التعليم والتكوين والبحث والاستشارة الفلاحية، إضافة إلى ذلك تشتغل الحكومة من نافذة القانون المالي على إلغاء الضريبة على القيمة المضافة على كل المنتجات الفلاحية التي لها علاقة بالاستهلاك المباشر للفئات المعوزة وإقرار إعفاءات جمركية لكل المواد الأساسية التي لها صلة مباشرة بالاستهلاك المباشر للمغربة، كاللحوم، زيت الزيتون، العسل وغيرها من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

بقدر ما ننوه بهذه المجهودات المعتبرة والنتائج المحققة، لابد أن نثير انتباهكم، إلى عدد من التحديات المتعلقة بتوسيع آفاق القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني وبناء تنميته على أسس متينة ومستدامة للاعتبارات التالية:

- دعم القدرة التنافسية لصادرات المنتجات الغذائية الفلاحية؛

- دمج السياسة الفلاحية ضمن إستراتيجية التنمية القروية المندمجة؛

- اللجوء المكثف لاستخدام التكنولوجيات المقتصدة للماء وتعبئة المياه غير التقليدية مع الاستعمال المعقلن للموارد المائية.

لذلك لابد أن نؤكد على ضرورة مواصلة انجاز والاشتغال على:

- إرساء سياسة وطنية لترويج المنتوج الفلاحي المنتج من طرف الوحدات الصناعية؛

- ضرورة تأهيل الغرف الفلاحية للمساهمة في تنزيل البعد الجهوي لإستراتيجية الجيل الأخضر؛ حيث يشكو السيد الوزير بأن أن هناك إقصاء لحضورها في العديد من التظاهرات وعدم إشراكها في تنظيمها في غياب الدعم، غياب الأطر، غياب الإمكانيات المالية؛

- العمل على أَجْرَأَةِ دَعْمِ تفعيل التجميع الفلاحي، لاسيما في شقه التعاقدي، مع مراعاة ضمان التناسق الأمثل بين العرض الفلاحي وحاجيات قطاع الصناعات الغذائية؛

- الرفع من وتيرة تحلية مياه البحر لتشمل باقي الجهات التي تعرف خصاصا مهولا، وذلك على ضوء تبني بلادنا لهذا الخيار الاستراتيجي للرفع من المخزون المائي وتوفير مياه السقي لتطوير أكثر فلاحتنا الوطنية.

وفي الأخير، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نشكركم على مجهوداتكم، متمنيا لكم التوفيق في احتواء أزمة الجفاف وتطوير قدرات هذا القطاع، خصوصا وأنكم حاضرون بقوة في كل تفاصيل ومفاصيل هذا القطاع الذي سنصوت على مشروع ميزانيته بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3) مداخلة المستشار السيد جواد الهلالي باسم الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (قطاع الصيد البحري):

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة ميزانية قطاع الصيد البحري، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع

هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، وهي مناسبة نجدد لكم فيها التهاني السيدة كاتبة الدولة المحترمة بمناسبة تعيينكم على رأس قطاع الصيد البحري فتخصيص كتابة دولة لهذا القطاع يعكس العناية الملكية الموصولة بنساء ورجال هذا القطاع، وهي إشارة قوية إلى أهميته الاستراتيجية والحيوية ضمن البرنامج الحكومي، وكذا في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمملكة، مساركم المهني وخبرتكم في قطاع الصيد البحري، يؤهلكم بشكل كامل لتحمل هذه المسؤولية الجديدة داخل الوزارة، مشيدين باللقاء التواصلي الذي قمتم به مباشرة بعد توليكم لمهامكم، لقاء جمع بينكم وبين رؤساء غرف الصيد البحري ورؤساء الهيئات والجمعيات المهنية، وذلك في إطار مقاربة تشاركية باشرتموها بسرعة فائقة لتدارك التأخير الذي كان، خاصة ولإقرار طريقة لتدبير جديد لمختلف الأوراش والمشاريع المتعلقة بالقطاع مطبوعة بالنجاعة والفعالية.

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

قطاع الصيد البحري قطاع حيوي ومشغل يضمن أزيد من 260.000 منصب شغل مباشر، ويساهم بناتج داخلي خام قدره 15 مليار درهم، وتعتبر بلادنا أول منتج في الصيد البحري بإفريقيا، لهذا يجب العمل على تطويره عبر إنشاء وحدات لتكنولوجيا المحيطات وتكثيف حملات التنقيب البحري مع صيانة سفن البحث العلمي والزيادة منها، بحيث لابد من الاهتمام أكثر بالعنصر البشري، إذ لا ننكر بأن قطاع الصيد البحري انخرط مبكرا في ضمان التغطية الصحية فجل المشتغلين فيه مسجلون في نظام الضمان الاجتماعي وهو إنجاز كبير تم بفضل مجهودات الوزارة الوصية بمعية الغرف المهنية وتعبئة جميع المهنيين في القطاع مؤكدين على ضرورة إيلاء المهنيين اهتمام أكبر عبر مواصلة مواكبة الصيادين لتفادي الخسائر التي تطرأ من حين إلى لأخر نموذج هجمات الدلفين التي عرفتها سواحلنا الوطنية، مع اقتناء الشباك المخصصة لصيد سمك النيكرو في البحر الأبيض المتوسط، في هذا الاطار ندعوا إلى مواكبة الصيادين من خلال إقرار تكوينات بمختلف المجالات التي ستعود عليهم بالنفع.

لا بد أن نسجل بكل إيجابية مؤشرات نشاط هذا القطاع بفعل الاستراتيجية الوطنية "أليوتيس" والتي كان لها الأثر الإيجابي، استراتيجية حققت نتائج مشرفة وضعت القطاع على سكة النجاح والإبداع لذلك لابد أن تكون هناك مرحلة لإعادة تقييم الأداء الإيجابي واستلهام النجاح من هذه التجربة الرائدة في المستقبل، ولعل أبرز تجربة تفرض علينا الحديث عنها اليوم كعنوان لهذا التميز هو مؤشرات نشاط الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء البحرية وكذا المكتسبات المهمة التي راكمتها بفعل استراتيجية أليوتيس، والتي يمكن اعتبارها سياسة استباقية مَكَّنَ قطاع الصيد البحري من المحافظة على مكانته الاقتصادية والتي قاومت مختلف الأزمات المطروحة بتداعياتها.

قطاع ذو خصوصيات جبائية، يحتاج اليوم على تعبئة مشتركة بين مختلف مكوناته لكي يتنظم ويتأطر وهي مناسبة نشكر فيها قرار وزير الميزانية الذي قبل مجموعة من التعديلات في الإصلاح الذي قام به في الضريبة على القيمة المضافة السنة الماضية، حيث حظي القطاع بنصيب وافر من الإعفاءات على منتوجات الصيد البحري وأدوات الصيد في مشروع قانون مالية 2024 كان له الأثر الإيجابي على المهنيين، حيث سننتظر فترة ثلاث سنوات طبقا لمقتضيات قانون الاطار من أجل مراجعة هذا الإصلاح، منوهين أيضا بسياسة الدعم التي منحتها الوزارة للمستثمرين الشباب وللصيد التقليدي، إنجاز جاء بفضل ترافع أعضاء فريقنا في هذا الإطار ودفاعهم المستميت على قطاع الصيد البحري انسجاما مع رغبة ونضال المهنيين المتضررين من هاته الإجراءات غير المنصفة.

وإذ نُثِيرُ في فريق التجمع الوطني للأحرار، مسألة توفير المزيد من البنيات التحتية لمواكبة وخلق المشاريع النموذجية خاصة بالوكالة الوطنية للأحياء البحرية التي تشتغل على انجاز استثماراتها على مستوى كل جهات المملكة المفتوحة على البحر من أجل إعطاء دفعة قوية للارتقاء بعمل هذه الوكالة.

نقترح:

- مواصلة العمل على سن مقتضيات قانونية تؤطر مسألة التمويلات المالية في مجال نشاط تربية الأحياء المائية البحرية، خصوصا لدى فئة حاملي المشاريع الصغيرة، لكي لا تضيع فرصا استثمارية على بلادنا في هذا الباب؛

- ضرورة الانخراط وفق المعايير الصحية المتفق عليها دوليا في مجال تطوير الجودة والمواصفات والإشهاد المتعلقة بتربية الأحياء المائية البحرية للاستفادة من إمكانية دخول بلادنا أسواق عالمية جديدة؛

- معالجة مسألة خصاص العقار لتنزيل مشاريع تربية الأحياء المائية البحرية؛

- تحسين جاذبية التحفيزات للاستثمار في نشاط تربية الأحياء المائية البحرية والتي يتم التنصيص عليها وفق نص تنظيمي؛

- العمل على رفع اهتمام ومشاركة الأبناك وقطاع التأمينات بنشاط تربية الأحياء المائية البحرية؛

- ضرورة مراعاة العدالة المجالية في تنزيل مشاريع تربية الأحياء المائية البحرية في مجموع التراب الوطني.

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

وفي الختام، نؤكد لكم السيد الوزير المحترم، السيد كاتبة الدولة

المحترمة، بأننا سنكون إيجابيين في التعاطي مع مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وسنصوت عليها بالإيجاب، إيمانا منا بأنكم ستكونين السيدة الوزيرة السيد الوزير، عند حسن ظن الثقة المولوية السامية التي وضعها فيكم جلالته للنهوض بأوضاع هذا القطاع والارتقاء به.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

4) مداخلة المستشار السيد كمال بن خالد باسم الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجارة والصناعة (قطاع التجارة والصناعة):

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، لابد أن نهنئكم مرة أخرى السيد الوزير على تجديد الثقة فيكم من طرف جلالة الملك حفظه الله، والتهنئة موصولة أيضا إلى السيد عمر حجيرة على تعيينه كاتبا للدولة مكلف بالتجارة الخارجية، كما نهنئكم السيد رئيس اللجنة على تجديد الثقة فيكم متمنيا لكم جميعا التوفيق والسداد في مهامكم الجسيمة. مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة.

أنوه بعرضكم القيم السيد الوزير الذي تناولتم فيه أرقام مهمة وإيجابية تبشر بمستقبل واعد لهذا القطاع والذي أرسى منظومات صناعية مهيكلة واستراتيجية ويشتغل من أجل تنويعها باستثمار كافة المؤهلات التي تتوفر عليها بلادنا نستبشر منها خيرا ان شاء الله.

فقطاعكم السيد الوزير يحرك الدورة الاقتصادية الوطنية يخلق رواجاً غير مسبوق، يرسم معالم صناعية جديدة تعزز ما تحقق وفق الرؤية التي عبر عليها السيد رئيس الحكومة خلال مروره الأسبوع الماضي داخل هذا المجلس الموقر، رؤيته كانت بمضمون سياسي كبير وباستراتيجية تحاول إنقاذ وتطوير صناعات أخرى منها النسيج والصناعة الغذائية، لذلك يحق لنا أن نفتخر بما تحقق وما سيتم تحقيقه، لأنه قطاع سيساهم بشكل كبير في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني.

السيد الوزير المحترم،

ما تحقق من إنجازات على مستوى هذا القطاع يعد مفخرة بالنسبة لنا وللمغرب، خاصة عندما نستعرض حجمها وتأثيرها على القطاع، ونتمنى أن تواصلوا تحقيقها بكل ثقة، حيث تغيرت بفضلها أوضاع اقتصادنا الوطني بفعل مخطط التسريع الصناعي الناجح، الذي أرسى دعائمه جلالة الملك والذي جاء في ظل دينامية شملت النهوض بهذه القطاعات المنتجة والتي أرست استراتيجيات أخرى منها: مخططات المغرب الأخضر وأليوتيس وباقي الاستراتيجيات الوطنية الناجحة، والتي تتقاطعون معها في إنجاز العديد من البرامج، ما سيساهم في مواصلة إنجاح الصناعة الغذائية والإسراع في تنزيلها وتعميمها على باقي الجهات خصوصا التي تعاني من ضعف الاستثمار، مستثمرين شبكة مهمة من الطرق السيارة، حيث تمكنت بلادنا ولله الحمد من توفير أزيد من 13. 600 هكتار من العقار الصناعي، وخلق حوالي 150 منطقة صناعية بكل ربوع المملكة، وهي مقومات لضمان نجاح الاستراتيجية الوطنية للتصنيع، وللتي ستعطي الفرصة لإقرار عدالة مجالية عادلة، بالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرفكم إذ أصبحت المناطق الصناعية منتشرة نسبيا في معظم مناطق المملكة لكن تبقى غير كافية ويجب تعميمها ومواكبتها للاشتغال الفعلي وإعطاء بعض الامتيازات للمناطق البعيدة عن المركز. ما بغيناش نبقاو نسمعو السيد الوزير غالدار البيضاء وطنجة والقنيطرة لي فيهم فرص للشغل، لان خلق مناصب الشغل والتنمية المنشود تحقيقها يجب أن يعمم على أرجاء البلاد.

السياسة الصناعية ببلادنا سياسة متجددة ومستدامة، تأخذ بعين الاعتبار التحولات العالمية، والمتغيرات المتسارعة للاقتصاد العالمي، والسعي لتحقيق السيادة الوطنية في مجال التصنيع.

وإيمانا منا بأهمية مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية، حرصت الحكومة على بلورة عرض عقاري يسمح بتحفيز الاستثمار وضمان توزيع مجالي أفضل لخلق الثروة وفرص الشغل القارة، في هذا الإطار.

نشيد بتوقيعكم على 30 اتفاقية متعلقة بالبنية التحتية الصناعية بقيمة استثمارية تتجاوز 7. 8 مليار درهم، وإطلاق حوالي 32 مشروع متعلق بإنشاء وتوسيع مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية منذ بداية اشتغال هاته الحكومة.

وإذ نسجل بكل اعتزاز المكانة الكبيرة التي يحتلها قطاع الصناعة، وقطاع التجارة بشقيه الداخلي والخارجي داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني، باعتبارهما من القطاعات الأكثر دينامية في جلب الاستثمار وإنتاج الثروة، وخلق فرص الشغل، نؤكد أن مختلف الإستراتيجيات المعتمدة وفي مقدمتها مخطط التسريع الصناعي، كان لها الأثر الإيجابي بالنظر إلى حجمها، فبفضلها تغيرت بنية اقتصادنا الوطني. تعزز بمصداقتنا على قانون الإطار المتعلق بميثاق الاستثمار والقانون المنظم للمراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية، الذي يسعى إلى تحقيق المقاربة المجالية ما بين الجهات خصوصا تلك التي تعاني من ضعف الاستثمار بمنظومات صناعية متنوعة تراعي الخصوصية الجهوية من خلال تعبئة كل إمكانيات الدولة وجهودها لجعل كل الجهات تستفيد من فرص الاستثمار لتلتحق بباقي الجهات الأخرى مستغلة الهوامش والأفاق التي سيحققها ميثاق الاستثمار الجديد.

وإذ نشيد أيضا بالحصيلة الايجابية التي تم تحقيقها خلال سنة 2024 نرى أن قطاع الصناعة واعد وله أفاق كبيرة من حيث استثماراته لذلك نؤكد على ضرورة مواصلة:

- تطوير وتحيين المنظومة القانونية لقطاع الصناعة، عبر الإسراع في إخراج المرسوم الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والذي وعدنا به السيد رئيس الحكومة بإخراجه في الأيام القليلة المقبلة؛

- الرفع من قدرات انجاز مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2030 فيما يخص صناعة السيارات، والصناعات الغذائية، وصناعة النسيج والجلد، والصناعات الكهربائية والالكترونية، والصناعات الكيميائية والشبه الكيميائية والتعدينية والميكانيكية ومواد البناء، والصناعات الصيدلية والمعدات الطبية وترحيل الخدمات؛

- تطوير الابتكار الصناعي والبنية التحتية التكنولوجية.

وإذا كنا مقتنعين بأن هذا المجهود المضمن في مشروع الميزانية هو مجهود إرادي للحكومة فيما يخص مهن الصناعة وفي مجال دعم المبادرة المقاولاتية، نرى أنه من الضروري مواصلة:

- مواصلة تعزيز قدرات بلادنا من أجل تصنيع السيارة الهدروجينية والمركبات الكهربائية الجديدة لتعزيز علامة صنع في المغرب علما أن بلادنا ولله الحمد تصدر السيارات لأكثر من 74 وجهة عالمية؛

- مواصلة تشجيع صناعة السيارات الكهربائية منوهين بأشغال شركة صوماكا التي تخلد إنتاجها للمركبة المليون؛

- مواكبة أكثر من 40 مشروع فيما يخص مشاريع البنيات التحتية الصناعية، بالإضافة إلى تطوير الاستثمار الصناعي، وتثمين المناطق الصناعية وتدبيرها بشكل فعال ومستدام؛

- مواكبة لصيقة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في مجالات الدعم والخبرة التقنية ما مكن من خلق مناصب شغل مهمة في هذا الباب.

هذا الورش الإصلاحي الكبير يقتضي منكم العمل على تسريع تسهيل الولوج إلى المناطق الصناعية عبر إحداث جيل جديد من المناطق الصناعية، تستجيب لرهانات التنافسية الدولية ولحجم انتظارات مختلف المتدخلين وعلى رأسهم المستثمرين الخواص والأجانب لخلق برامج التنمية بمختلف الجهات والأقاليم، وخلق فرص شغل قارة للشباب للتخفيف من تداعيات البطالة، مع إقرار مقاربة مجالية ناضلنا عليها كثيرا من داخل هذا المنبر، بحيث أن هناك جهات لم تستفد بعد من حظها من الاستثمار وتحتاج إلى إحداث مناطق صناعية ذات خصوصية لكي تستفيد أكثر من إمكانيات الدعم التي ترصدها الدولة لتحقيق التوازن المجالي المنشود. وفي هذا الإطار ندعو إلى خلق مناطق صناعية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة بالمدن الصغيرة والمتوسطة والمراكز الحضرية الصاعدة، فهناك إشكاليات حقيقية تواجه المستثمرين الخواص تتعلق أساسا بإشكالية المضاربة العقارية، إضافة إلى استفحال إشكالية تعزيز الطاقة الكهربائية داخل هاته المجموعات الصناعية، علاوة على معالجة مياه الصرف الصحي داخل العقارات المخصصة للإنتاج الصناعي، وكذا إشكالية الماء كذلك. وهو ما يتطلب منكم تسريع وضع مخططات وآليات تضمن التدبير الفعال للمناطق الصناعية لتحسين الولوج إليها.

السيد الوزير المحترم،

فبالرغم من هذا السياق الحالي المتسم باضطرابات في سلاسل القيمة العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام والنقل ووضعية اللايقين، فقد أظهرت الصناعة المغربية صموداً غير مسبوق كما يشهد على ذلك تطور العديد من المؤشرات. ففي سنة 2024، تبين أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية حافظت على نسبها المرتفعة حيث سجلت انتعاش غير مسبوق للقطاعات الصناعية الرئيسية بفعل الأداء الجيد لصناعة السيارات، والتي أصبحت فيها بلادنا رائدة، إذ أصبحت مركزا مهما لصناعة السيارات في إفريقيا، محتلة بذلك المرتبة الأولى على مستوى القارة، بطاقة إنتاجية سنوية تقارب 700. 000 مركبة والتي نطمح ان شاء الله للوصول ل مليون مركبة كما أكدتم على ذلك.

لقد تمكنت بلادنا من تصدير السيارات لأكثر من 70 وجهة عبر العالم، بمعدل إدماج محلي يعادل 69%، بفضل نسيج صناعي قوي يتكون من أكثر من 250 موردا لأجزاء السيارات، علما أن الحكومة ملتزمة برفع معدل الإدماج المحلي ليصل ما نسبته 80%.

وقد مكنت هذه القفزة النوعية في القطاع من بلوغ صادرات السيارات 148 مليار درهم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 28% مقارنة بسنة 2022 و82% مقارنة بسنة 2019، مما يؤكد التطور الملموس والمتواصل الذي يشهده القطاع، حيث تواصل صادراته مسار تصاعدي بتحقيق عائدات تجاوزت 115 مليار درهم، إلى حدود نهاية شهر أكتوبر 2024، بزيادة قدرها 7% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023.

ننوه بمجهوداتكم الكبيرة لدعم وتطوير قطاع الطيران، حيث تمكن من جذب أكثر من 150 مقاولة، على غرار بوينغ (Boeing)، وإيرباص (Airbus)، وغيرها من الشركات العالمية الرائدة التي اختارت المغرب لتوسيع استثماراتها، آخرها شركة سافران (Safran)، التي عززت نشاطها بالمغرب.

وبفضل هذه المجهودات حقق قطاع الطيران نموا مهما، حيث بلغ رقم معاملات صادراته ما بين يناير وشتنبر سنة 2024 حوالي 20مليار درهم، وهو ما يشكل ارتفاعا بـ 20% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2023.

إضافة إلى صناعة النسيج والملابس التي تعرف تطور ملحوظ.

وفي إطار تفاعل فريقنا مع العرض الذي قدمتموه السيد الوزير

المحترم، نؤكد على ضرورة:

- العمل من أجل الانتقال نحو نموذج صناعي جديد يرتكز على القدرة التنافسية الخضراء لتقليل البصمة الكربونية بجميع فروع الصناعة الوطنية، خاصة الصناعات الموجهة للتصدير؛

- العمل على اعتماد تشريعات أكثر صرامة بشأن احترام معايير الانتقال الأخضر؛

- تعزيز السيادة الصناعية من خلال تأمين سلاسل التوريد لضمان التزود بالمنتجات الأولية؛

- العمل على تعزيز الجاذبية الشاملة لمناخ الأعمال وحوافز الاستثمار؛

- تنزيل رهان رقمنة النسيج الصناعي والاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية. وإذ نستحضر بهذه المناسبة التوجه الايجابي للصناعات الكهربائية والالكترونية.

نؤكد داخل فريقنا على ضرورة مواصلة:

الاستثمار وبشكل مستمر في الرأسمال البشري عن طريق التكوين والتكوين المستمر نظرا لما يشكله هذا التوجه كعامل محفز يستجيب بشكل أفضل لمتطلبات الإنتاج الصناعي الوطني يعزز مرونته في مواجهة مختلف أنواع الصدمات المحتملة في المستقبل؛ كما ندعو إلى ضرورة تطوير ترسانة قانونية تعزز إقلاع الاستثمار في المجال الرقمي ونمو المقاولات والحماية والأمن السيبراني مع مراعاة إرساء حكامة فعالة وسلسلة ملائمة لتنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيد كاتب الدولة المحترم،

في قطاع التجارة الخارجية، ننوه بتعميم التغطية الاجتماعية للتجار ونؤكد على ضرورة إدراج برامج التكوين، ومواكبة رقمنة قطاع تجارة القرب، حتى تساهم في تأهيل هذا القطاع باعتباره قطاع مشغل، مع مواصلة الاشتغال على هذا الموضوع لأنه تبين لنا أن هناك فئات لازالت غير مستفيدة من هذا المشروع، تشجيع المنتوج المحلي عبر تطوير شراكات مع مجموعات رائدة في قطاع التوزيع، وسأعود وأشدد على تعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات، وعلى ضرورة تقوية وتعزيز أدوارها وإشراك كتلتها الناخبة في مختلف الأوراش المفتوحة المرتبطة بتنزيل مختلف السياسات العمومية المرتبطة بهذا القطاع وكذا تنزيل مخططات تنميتها وتنمية جامعاتها الوطنية عبر تقييم المشاريع الاقتصادية المقترحة من طرفها والعمل على تنزيلها محليا وجهويا، بهدف تطوير وتحسين المشاريع المدرة للدخل والرفع من مستوى الرأسمال البشري

في فريقنا نرى بأن هذه المجهودات مجهودات مقدرة للوزارة في مجالات التجارة الداخلية والتوزيع، والعلاقات التجارية الدولية، وتطوير الصادرات الوطنية، وحماية المستهلك ومراقبة السوق، ننوه بالسياسة المعتمدة لاستبدال الواردات بالمنتجات المحلية والتي أثبتت قدرة الصناعة الوطنية على الصمود حيث ستدشن عودة الرأسمال الوطني إلى القطاع الصناعي، مسجلين أهمية البرنامج الوطني تصديركم والذي يواصل الاشتغال وفق الإمكانيات المتاحة على الأسواق في إفريقيا والولايات المتحدة والصين وبريطانيا.

السيد الوزير المحترم،

السيد كاتب الدولة المحترم،

إن خلق كتابة للدولة مكلفة بالتجارة الخارجية نعتبره هندسة حكيمة، لما لهذا القطاع من أهمية بالغة، فالتجارة الخارجية جاءت لتعزز العمل الذي تقوم به وزارة الصناعة والتجارة، ففي أول محطة دستورية حضرها السيد رئيس الحكومة بمجلس النواب كان موضوعه التجارة الخارجية، لما له من دور محوري ومهم في التشغيل، خصوصا وبعدما تمكنت المملكة من تحقيق مكاسب مهمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إذ أضحت المملكة ورشا اقتصادياً وتجارياً مفتوح على المستوى الإقليمي بفضل الرؤية الملكية السامية، جعل منها قطبا جذابا للاستثمارات الخارجية وجسر محوريا بين جميع القارات والدول، لهذا يجب العمل على تعزيز الصادرات الخارجية من خلال استهداف أسواق وشركاء متنوعين حفاظا على استدامة هذا القطاع، وتعزيز قدرة البلاد لاستغلال فرص الاستقرار السياسي، والماكرو الاقتصادي اللذان تتميز بهما بلادنا ولكونها أرضية اقتصادية ملائمة لمختلف الاستثمارات، ومدعومة بمجموعة من الإصلاحات المؤسساتية التي باشرتها الحكومة منذ تنصيبها.

ولتعزيز علاقة الحكومة مع الشركاء التقليديين جعل من المغرب منصة حقيقية للتبادل التجاري وإقامة شراكات رابح - رابح.

على مستوى تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي، وهنا لا بد أن نشيد السيدين الوزيرين بكل الإصلاحات التي انخرطت فيها الحكومة باعتبارها إصلاحات استراتيجية ذات راهنية واستباقية كبرى لتحفيز جاذبية الاستثمار الوطني والأجنبي في هذا الإطار ندعو داخل فريقنا إلى ضرورة:

- انخراط المؤسسات البنكية في مواصلة دعم المبادرات الصناعية، من خلال مواكبة المستثمرين المغاربة والأجانب في إنجاز مشاريعهم؛

- مواصلة تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

- مواصلة تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛

- تنزيل إصلاح معمق لقطاع المؤسسات والشركات العمومية والذي أصبح ضروري ومحوري.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن ننوه بمجهوداتكم ومجهودات الأطر التي تشتغل إلى جانبكم مؤكدين بأننا بحكم موقعنا وانتماءنا سنكون إلى جانبكم وسندعمكم في سبيل مواصلة تطوير أداء هذا القطاع باعتباره المدخل الأساسي لتحريك الدورة الاقتصادية الوطنية طالبين منكم العمل من موقعكم على ضرورة رفع كل المعيقات التي تعترض الاستثمار فيه والعمل على تشجيعه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

5) مداخلة المستشارة السيدة جليلة مرسلي باسم الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد كاتب الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية أشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، كما لابد أن نجدد التهنئة بالثقة المولوية السامية التي وضعها فيكم جلالة الملك حفظه الله بتعيينكم وزيرة وكاتبا للدولة، وهي مناسبة لابد أن نحيي إحداث هذه الهندسة التي أفرزتها هذه الحكومة في القطاع، لذلك فإننا جد متفائلون بإحداث كتابة للدولة مكلفة بقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهي إشارة قوية من أجل تطوير هذا القطاع الحيوي عبر تنمية الصناعة التقليدية وتحويله إلى قطاع أكثر أهمية عبر هيكلته وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني، وإذ ننوه بعمل الوزارة الدؤوب الذي بذلته من أجل انخراط الصناع التقليديين في السجل الوطني للصناعة التقليدية، وهو ما يساهم في ضبط عدد العاملين في القطاع، وسيساهم بشكل كبير في عصرنته من خلال الرقمنة، بما يمكن من الاستهداف المباشر لهؤلاء العمال، معتبرين أن قطاع الصناعة التقليدية يحتاج إلى استراتيجية جديدة مميزة ومبتكرة لتنميته بما يجعله قطاعا تنافسيا، ومنتجا للثروة، ومحدثا لمناصب الشغل، ولتحقيق هذه الغايات لابد من إجراءات تعتمد على:

- تطوير تنافسية القطاع وخلق مناصب الشغل؛

- التعريف بالمنتوج التقليدي في المعارض الوطنية والدولية، وتأهيل الموارد البشرية العاملة في مهن الصناعة التقليدية، وجعل الولوج إليها بشكل ديمقراطي يحارب الاقصاء ويشرك الجميع؛

- تطوير الشراكات مع الفاعلين في القطاع؛

- الانفتاح على شركاء في قطاعات حكومة لكي تكون بصمة الصناعة التقليدية حاضرة بقوة بمرافقها، خصوصا التي تكون قبلة للسياح والزوار؛

- إحداث صندوق خاص لدعم الصناعة التقليدية ويشتغل إلى جانب مختلف المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة بالقطاع.

وفي هذا الإطار لا بد أن نشيد بجهودكم في النهوض بهذا القطاع الذي يشكل رمزا للحضارة والأصالة المغربيتين، ويشتغل به عدد مهم من المغاربة الذين يعيلون العديد من الأسر، والذين يحتاجون إلى عناية خاصة بأوضاعهم السوسيو-اقتصادية من خلال رفع وتيرة إنجاز توفير التغطية الصحية والحماية الاجتماعية، والتي للأسف لازالت لا ترقى إلى مستوى طموحنا، حيث يعد قطاع الصناعة التقليدية من بين القطاعات المشغلة بامتياز، إذ بلغ إجمالي العاملين به ما يقارب 2.6 مليون صانعة وصانع، ينشطون في الصناعة التقليدية التي أصبحت صادراتها ترتفع سنة بعد أخرى، حيث تمكنت من تجاوز 1،07 مليار درهم هذه السنة، والمساهمة في الناتج الداخلي الخام بـ 7%.

ننوه أيضا السيد كاتب الدولة المحترم بحماسكم للنهوض بالقطاع منذ أول ظهور لكم داخل غرفتي البرلمان والذي كنتم فيه موفقين جدا أظهر للرأي العام الوطني أنكم على دراية كبيرة بالقطاع، فخطوة الاجتماع مع كافة رؤساء غرف الصناعة التقليدية ما هي إشارة قوية بما هو قادم، مشيدين عاليا بخارطة طريق الجديدة التي تم وضعها للفترة 2025-2027، والتي تهدف إلى تعزيز مكانة الصناعة التقليدية في الاقتصاد الوطني وجعلها قطاعاً يتمتع بهيكلية قوية وتنافسية، بما يتماشى مع طموحات المغرب في تعزيز دوره كوجهة عالمية للصناعات التقليدية المتنوعة.

لابد أن نؤكد أيضا على أن قطاع الصناعة التقليدية عرف نموا مضطردا جراء سياسة الإنتاج والتسويق الكبير لمنتجات الصناعة التقليدية بفعل برامج التسويق المعتمدة على نهج سياسة تنظيم المعارض الوطنية والدولية، والتي بدت محدوديتها وأثرها على الصانع التقليدي، مع تفعيل برنامج التقييس وإشهاد الجودة، مؤكدين على ضرورة العناية والاهتمام بالحرف التقليدية التي تحمي موروثنا الثقافي الوطني.

ندعوكم السيد كاتب الدولة المحترم، بحماية الحرف التقليدية أيضا، التي هي في طور الاندثار، باعتبارها عنوان التميز المغربي المبني على حماية الموروث الثقافي للمغاربة، وتحقيق إنعاش شامل لجميع فروع الصناعة التقليدية وتنفيذ البرامج والمشاريع المهيكلة بما في ذلك مواصلة إحداث أقطاب الصناعة التقليدية بمدن للمهن والكفاءات، ومواصلة إحداث وتوسيع مؤسسات للتكوين، وبرامج الدعم للصناع، وبرامج الجودة التي تخص احترام المواصفات، والعلامات، والتصديق، والبحث والتنمية.

وتبعا لما سبق، ندعوكم أيضا إلى إعادة إحياء المعرض الدولي

للصناعة التقليدية كتقليد سنوي والقيام بالتفاتة في هذا الباب لفائدة جميع الصناع التقليديين لتكون متنفسا لهم على العطاء، والعمل المتواصل، والحفاظ على جودة وأصالة المنتجات التقليدية التي لها حمولة ثقافية وإبداعية كبيرة خصوصا في هذه المرحلة الراهنة التي تنخرط فيه الحكومة بمجهود إرادي لتأهيل هذا القطاع وتجاوز تأثيرات الظرفية الاقتصادية الدولية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني.

السيد كاتب الدولة المحترم،

وإذا كان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في بلدنا واعد، الذي نراهن عليه داخل حزبنا، نعتقد أنكم واعون بأهميته بالنظر إلى الأدوار التي يقوم بها في التقليص من نسب الفقر والهشاشة، وتحريك العجلة الاقتصادية التي تبقى أهم الرهانات التي نشتغل عليها داخل الحزب، بكافة مكوناته ومن جميع المواقع التي يدير فيها الشأن العام وتوفير فرص الشغل والإدماج السوسيو-اقتصادي، حيث نجد أن توجه الشباب والنساء نحو إحداث جمعيات في هذا الإطار، يجسد هذا المنحى التصاعدي للدور الذي تلعبه الجمعيات المهنية ذات البعد الاجتماعي، لتعزيز أدوار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني داخل المجتمع، ولا يسعنا داخل فريقنا إلا أن نشجعكم على تبني هذا المنحى.

وإذ نقدر عاليا أهداف برنامج عمل قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم سنة 2025 نؤكد داخل الفريق على ضرورة الاهتمام أكثر:

- ضرورة مواصلة التكوين المستمر للمرحلة المقبلة، خصوصا وأن الاستراتيجية الوطنية للتكوين التي طالب بها جلالة الملك، تضع الصناعة التقليدية في صلبها، حيث يجب مواصلة الاشتغال على المهارات الفنية، والاشتغال أكثر على الصناعة العريقة، التي بدأت تندثر في مدينة فاس نموذجا؛

- العمل على تنظيم مناظرة وطنية خاصة لتأهيل قطاع الصناعة التقليدية، وجعلها في قلب اهتمام باقي القطاعات الحكومية الأخرى، بشراكة مع الغرف المهنية الجهوية ومجلس المستشارين الخاص لهذه التمثيلة، وكل الفاعلين الذين يشتغلون في القطاع؛

- ضرورة الاشتغال على مؤسسات الدولة العمومية ومقرات الإدارات العمومية وهنا لابد أن نستشهد بما شهده مجلسنا الموقر من إصلاحات عميقة جعلتنا بما تحظى به هذه القطاعات التي نجتمع بها ونشتغل فيها حيث تجعلنا نعيش وسط أجواء مغربية أصيلة متأصلة من الخزف والزربية المغربية، نفس الشيء ينطبق على مطارات المملكة على اعتبار أنها لا تستجيب لمواصفاتنا كبلد عريق، لذا يجب على كل سائح أجنبي أو مواطن أجنبي في المطار كأول محطة يلجها وهو داخل إلى بلدنا أن يجد الزخرفة المغربية، والمعمار المغربي، والزربية المغربية، والشاي المغربي، بحيث نجد مطاراتنا بدون هوية وبدون روح، اللهم إذا استثنينا بعض الصالونات المحدودة، لهذا لازلنا نطالبكم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بضرورة خلق صندوق خاص لدعم الأوراش الكبرى للصناعة التقليدية كأحد الدعامات المالية التي تشتغل على المطارات والموانئ وكل المرافق التي تكون مدخلا لبلدنا، كما يجب أن تكون آلية للترويج لمنتوجات الاقتصاد الاجتماعي.

كانت هذه هي مساهمة فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة ميزانية هذا القطاع الذي يمثل بالنسبة إلينا التميز المغربي والموروث الثقافي الوطني، الذي يجب علينا حمايته وصيانته، وعليه فإننا من موقع انتمائنا للأغلبية والدور الذي نحن واثقون بأنكم ستقومون للارتقاء بهذا القطاع الاستراتيجي من أجل النهوض بهذا القطاع المتشعب سنصوت على مشروع هذه الميزانية بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

6) مداخلة المستشارة السيدة شيماء الزمزمي باسم الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (قطاع السياحة):

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، وهي مناسبة نهنئكم فيها السيدة الوزيرة، على تجديد الثقة الملكية الغالية فيكم لتكوني على رأس هذا القطاع الحيوي الاستراتيجي المشغل والمنتج بامتياز، تعديل له دلالات سياسية كبيرة، بعد إحداث كتابة الدولة مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني ودليل على العناية الكبيرة التي يوليها جلالة الملك لهذا القطاع المتميز والواعد وللدور الكبير الذي يلعبه في تأهيل العنصر البشري من جهة وتعزيز ريادة المغرب من أجل الحفاظ على موروثه الثقافي الزاخر والمستهدف من طرف أعداء الوطني خصوصا وأن بلادنا مقبلة على تنظيم تظاهرات عالمية، والجميل في هذا التعديل أيضا هو تعيين شاب مغربي لربما أصغر وزير في تاريخ الحكومات المغربية، وهو ابن المغرب العميق لتكون على رأس هذا القطاع وفي إرجاع للثقة في الفعل السياسي الوطني عموما وفي الأحزاب السياسي على وجه الخصوص. رسالة ملكية عميقة لظروف الاعتناء بالشباب واشراكه في معترك العمل السياسي النبيل.

تعتبر هاته القطاعات التي نحن بصدد مناقشتها أحد الدعائم

الحقيقية للرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيكولوجية، وخلق فرص الشغل لفئات عريضة من المواطنين، ومصدرا للدخل وجلب العملة الصعبة، وأعمدة فعلية في أي عملية هادفة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

وإذ نسجل بإيجابية انخراط الوزارة الوصية على القطاع في إطلاق "برنامج فرصة" الذي استهدف مواكبة 11. 200 شاب وشابة من حاملي المشاريع في جميع القطاعات الاقتصادية، عرف هذا البرنامج عدالة مجالية إذ حوالي 69% من المجال القروي، تؤكد أن أثاره كانت إيجابية ويجب في المقابل تعميم هذا البرنامج والتفكير في آليات أخرى لتشجيع الشباب على التشغيل الذاتي.

وإذ ننوه بالمجهود المقدر الذي تبذلينه، السيدة الوزيرة، للرفع من قدرات إنجاز هذه القطاعات مجتمعة، بالرغم من تأثر قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بعدة إكراهات إلا أن هذه القطاعات حققت نتائج إيجابية وملموسة، والأرقام التي ذكرت تبين بالملموس المجهود المبذول من طرفكم، حيث أن تطور عدد السياح الوافدين مهم للغاية، واستقبال حوالي 13. 1 مليون سائح، بنسبة ارتفاع 18% مقارنة مع السنة، يرافقه ارتفاع في مداخيل العملة الصعبة التي وصلت إلى 76. 4 مليار درهم بنسبة زيادة 7% مقارنة مع السنة الماضية.

قطاع يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي لبلدنا، يساعد على تعزيز الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل، بتوفيره للعديد من الوظائف المباشرة وغير المباشرة، مما يسهم في تقليص معدل البطالة وتحسين مستوى المعيشة، ويساهم أيضا في تنمية البنية التحتية والترويج للثقافة والتراث المغربي وللحفاظ على الهوية الثقافية المغربية.

قطاع يشجع على مشاريع التنمية المستدامة من خلال السياحة البيئية والجبلية، مما يساهم في حماية البيئة، ويعزز دعامات قطاع الفلاحة، ويساهم في تطوير مختلف الخدمات المقدمة التي تساهم في تأهيل العنصر البشري واعاش الاقتصاد التضامني، ما يعني أنه سيساهم في الرفع من مداخيل ساكنة العالم القروي وتحريك الدورة الاقتصادية الوطنية عموما، مما يساهم تنويع الاقتصاد ويساهم في زيادة الإيرادات العامة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن عاليا أداء الحكومة في قطاع السياحة منوهين بأهمية الإجراءات التي اتخذتها الوزارة من أجل تجاوز آثار زلزال الحوز وفيضانات طاطا عبر تخصيص أغلفة مالية مهمة لإنجاز العديد من المشاريع التنموية للنهوض بالقطاع، على اعتبار أن المناطق التي تعرضت للزلزال هي في الأصل مناطق سياحية معروفة عالميا، وتستقبل عدد كبير من السياح سنويا، مشيدين بتنزيل خارطة الطريق الجديدة لقطاع السياحة بالمغرب والتي تروم إلى استقطاب 17. 5 مليون سائح في أفق سنة 2026، وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة، وخلق 80 ألف فرصة شغل مباشرة، و120 ألف فرصة شغل غير مباشرة، مؤشرات وأرقام ستجعل المغرب إن شاء الله تعالى ضمن أفضل عشر وجهات سياحية عالميا والأكثر جاذبية لدى للسياح عبر العالم.

إن هذا الرصيد السياحي الواعد، تغذيه الجالية المغربية المقيمة بديار المهجر والتي توفر بدورها تحويلات مالية مهمة من العملة الصعبة، تيساهم في الانتعاش السياحي والإنفاق المالي بشكل يفوق بكثير ما تنفقه السياحة الأجنبية، لذلك نؤكد على ضرورة التشجيع والتحفيز والاستقطاب لضمان استدامة مثل هذه الموارد، خصوصا وأن هناك ارتباط وثيق للقطاع بمغاربة العالم الذين يفضلون زيارة بلدهم الأول عوض بلدان أخرى رغم توفر عروض مغرية تخص منتجعات سياحية بارزة عالميا.

ففي إطار تفاعل فريقنا مع العرض الذي قدمتموه السيدة الوزيرة المحترمة، نؤكد على اعتماد المقترحات في معالجة الإشكالية المطروحة على القطاع:

- ضرورة إيجاد حل إشكالية التوزيع غير المتكافئ للسياح، إذ يتمركز غالبية السياح في بعض المدن الكبرى مثل مراكش وأكادير، الرباط، فاس ما يؤدي إلى عدم استغلال الوجهات الأخرى، وتنويع منتوجنا الزاخر المتنوع والموزع بين الجبال والصحراء والواحات، حيث يجب أن يكون هناك تسويق فعال ومتكامل للترويج لسياحة بلدنا، خصوصا وأن المغرب يتميز بتنوع مناخي يمكن استثماره ليكون مصدراً للجذب السياحي؛

- إقرار سياحة مستدامة تحافظ على التراث الثقافي والبيئي، وهو تحدٍ دائم للحفاظ على الموارد الطبيعية، مع ضرورة الاستفادة من التراث اللامادي لبلدنا من خلال الاعتماد على تراثه التاريخي والثقافي والطبيعي لتنويع عرضه السياحي عبر تثمين القصبات الأثرية المهملة وضمان استعادتها لرمزيتها التاريخية وبريقها السياحي وجعلها منارة لجلب السياح؛

- تشجيع السياحة الداخلية والتي تطورت بشكل متزايد حيث ساهمت في تأمين النشاط السياحي الوطني خلال فترة الأزمات وكان لها الفضل الكبير في التخفيف من آثار هذه الجائحة على المهنيين، مشيدين في هذا الإطار بالإجراءات المتخذة في مجال إصلاح المنظومة القانونية للمهن السياحية، والتدابير المتخذة لمراقبة ودعم المقاولات السياحية والجمعيات المهنية؛ عوامل أدت مجتمعة إلى تنويع وتطوير المنتوج السياحي بجميع أصنافه، على أمل تطوير المنتوج الصحراوي والانفتاح أكثر على السياحة الجبلية وتشجيع فرص الاستثمار بهذه المناطق من أجل تطوير عرض سياحي يتناسب مع جميع فئات السياح المغاربة منهم والأجانب وإحداث منتجعات سياحية متجانسة من حيث

المنتوج والأسعار، عبر خلق أقطاب سياحية جبلية في مختلف مناطق المملكة، ودعوتنا لكم السيدة الوزيرة بالعمل على تحسين جودة النقل وظروف الاستقبال، والاشتغال أكثر على نسب عودة هؤلاء السياح، والعمل على مواصلة المواكبة ودعم المقاولات السياحية مع إعادة النظر في منظومة التصنيف؛

- إعادة تهيئة المسالك الطرقية الجبلية لتيسير ولوج السياح إليها، مع الاهتمام بالتشوير الطرقي باعتباره آلية مهمة للتعريف بالفضاءات السياحية؛

- ضرورة الاهتمام بالمؤهلات السياحية الجبلية لجهة درعة تافيلالت، جهة طنجة تطوان الحسيمة، جهة بني ملال خنيفرة وجهة الشرق لما يتوفرون عليه من مؤهلات خصبة لإحداث منتجعات سياحية متميزة؛

- تعزيز الترويج المجالي اعتمادا على الانتقال الرقمي؛

- مراقبة جودة الخدمات في القطاع الفندقي؛

- وإذ نتأسف لغياب تكوين مناسب لدى شباب العالم القروي في مجال السياحة القروية والجبلية لضمان استفادتهم من إنشاء مشاريع محلية من شأنها تثمين المؤهلات والثروات الطبيعية والثقافية بالمناطق القروية والجبلية، نؤكد على أن انعدام تكوين المرشدين السياحيين في العالم القروي هو من الأسباب التي سببت ارتفاع نسب البطالة وسط شباب العالم القروي وبالتالي يبقى التكوين في المجال السياحي أحد المداخل الأساسية لاستيعاب كل الطاقات المعطلة خصوصا وأن هذا الشاب شغوف وله من المؤهلات والمدارك المعرفية في مجال السياحة الجبلية والصحراوية ما يجعله قادرا ليكون فاعلا أساسيا في خلق منتوج سياحي وطني متميز.

إن حصول المغرب على شرف تنظيم كأس إفريقيا للأمم 2025، وكأس العالم 2030 إلى جانب إسبانيا والبرتغال، هي مناسبة سانحة وفرصة مواتية لتجاوز مجموعة من التعثرات التي يعرفها القطاع وتطوير وتعزيز المنتوجات والعروض السياحية في المجال الرياضي، خاصة وأن المغرب يتوفر على إمكانيات سياحية كبيرة مرتبطة بالرياضة، لذا وجب استغلالها واستثمارها والعمل على التسويق والترويج بطرق أكثر ابتكارا وإبداعا.

إن الاهتمام بالسياحة الروحية والدينية يبقى ضروريا بحكم ما يتوفر عليه المغرب من مزارات ومواقع أثرية تراثية ثقافية روحية عتيقة، وغنية من حيث قيمتها ورمزيتها، لذا وجب جردها وإعداد بيانات عنها حول تاريخها وقيمتها، بالاعتماد على الالتقائية والتنسيق بين مختلف القطاعات المعنية كوزارة الشباب، الثقافة والتواصل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

كانت هذه هي مساهمة فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة ميزانية هذا القطاع الذي يمثل التميز المغربي، وقاطرة للتنمية في ظل المحافل الكبيرة التي نحن مقبلون على تنظيمها، وبناء عليه، فإننا من موقع انتمائنا للأغلبية والدور الذي تقومون به السيدة الوزيرة المحترمة للنهوض بهذا القطاع المتشعب الذي يفرض تكاثف جهود جميع الوزراء للمساهمة في إنجاح القطاع، وسنصوت على مشروع هذه الميزانية بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

7) مداخلة المستشار السيد كمال آيت ميك باسم الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مضامين الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة لسنة 2024 كما وافق عليه مجلس النواب، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، نهنئكم السيد الرئيس على تجديد الثقة فيكم كرئيس للجنة القطاعات الإنتاجية.

كما نهنئك السيدة الوزيرة على تجديد الثقة الملكية فيك على رأس وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

أولاً: عرض استراتيجي قيم ورسم معالم أفاق وأعمدة للقطاع، تجسده مضامينه الغنية بالأرقام والمعطيات أبرزها:

- نجاحات متميزة جداً واستثمارات كبيرة وضخمة، لم تختبئ فيها الحكومة وراء الفيضانات، والحروب، والتضخم العالمي، ومخلفات كورونا، والجفاف، بل جعلتها حافزا للاجتهاد والابداع؛

- لحكومة اختارت مواجهة هاته التحديات والأزمات بكل جرأة وشجاعة سياسية لتحويلها إلى فرص حقيقية من أجل إنجاز البرنامج الحكومي وتنفيذ كل الالتزامات والتعهدات الحكومية التي جاءت فيه.

وإذ نؤكد في هذا الإطار بأن التحديات المرتبطة بالانتقال الطاقي ببلادنا مكنت الحكومة من وضع خارطة عمل لسياسة عمومية تهدف إلى تحقيق الإستراتيجية الطاقية الوطنية، تماشيا مع الرغبة المولوية السامية في تحقيق السيادة الطاقية للمملكة من خلال بناء نموذج وطني للاستقلال الطاقي عبر تطوير مشاريع للطاقات المتجددة.

إن هذا البرنامج الواقعي والطموح يهدف إلى:

- توفير الطاقة بأحسن كلفة، بغية الحفاظ على استقرار أسعارها

لحماية القدرة الشرائية للمغاربة؛

- خفض البصمة الكربونية للاقتصاد الوطني؛

- ضمان الأمن الطاقي والاستجابة على الطلب المتزايد الطاقة.

ولتحقيق هذه الرؤية الطموحة والواقعية، التي تسعى إلى توفير الأمن الطاقي لبلدنا يفرض علينا السيدة الوزيرة تحسين حكامة القطاع من خلال:

- تعزيز الإطار التشريعي والمؤسساتي في مجال التنمية المستدامة ومواصلة تحيينه؛

- تسريع الانتقال الطاقي وتعزيز النجاعة الطاقية؛

- تطوير المرونة الكهربائية لمواكبة ادماج الطاقات المتجددة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن النجاعة الطاقية تشكل بالنسبة إلينا رهانا وطنيا واستراتيجيا سيعزز من تحسين واستدامة الاقتصاد الوطني، ما يفرض عليكم، السيدة الوزيرة المحترمة، تبني مقاربة مندمجة ومستدامة عبر مضاعفة كل الجهود الممكنة لربح رهانات الأمن الطاقي والتنمية المستدامة، لا سيما وأن الفاتورة الطاقية الوطنية كلها مستوردة، وتجعلنا دائما تحت ضغط الأسواق الدولية.

الانتقال الطاقي:

لقد حرصت هذه الحكومة على تفعيل التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتعزيز الانتقال الطاقي للمملكة. مثمنين في هذا الإطار التنزيل السليم لهذا التوجه الوطني للانتقال الطاقي، من أجل مواكبة الدمج المكثف للطاقات المتجددة، ولاسيما ما يتعلق برفع حصة هذه الطاقات المتجددة إلى أزيد من 52% من المزيج الكهربائي الوطني في أفق 2030.

ندعوكم في فريق التجمع الوطني للأحرار، السيدة الوزيرة المحترمة، الى تحيين مضامين الاستراتيجيات الطاقية والانخراط في هذا الورش الاستراتيجي لتسريع وتيرة الانتقال الطاقي لخفض معدلات التبعية الطاقية وخفض فاتورتها، ولتحقيق السيادة الطاقية الوطنية، الذي يبقى بالنسبة لنا رهاناً أساسيا وطموح ملكي يجب تحقيقه.

وفي السياق ذاته، نسجل بكل ارتياح تمكن بلادنا من قدرة إضافية من الطاقات المتجددة والتي ناهزت 203 ميغاواط من مصادر متجددة والترخيص لمشاريع جديدة مع مواصلة تطوير عدة مشاريع للطاقات المتجددة.

تعميم ولوج الكهرباء الى العالم القروي:

لقد بلغ برنامج الكهربة القروية نسب عالية تقدر بـ 99.87%، رقم كبير يعكس المجهودات الكبيرة والمتواصلة لعمل هذه الحكومة في تغطية المجال القروي بالكهرباء، باعتبارها ركيزة أساسية لتحسين مستوى عيش ساكنة الوسط القروي ولتحقيق تنمية مستدامة في هاته المجالات التي تنتظر حقها من التنمية الشاملة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن الاختيارات الجديدة للمملكة في مجال تعزيز النجاعة الطاقية، مكنت بلادنا من تنويع مصادر الطاقة المتجددة من خلال تشجيع الاستثمار في المجال الطاقي

ما يفرض عقد شراكات بين القطاع العام والخاص والجامعات الوطنية سواء تعلق الأمر بمجال الطاقات المتجددة أو بالتنمية المستدامة، حيث نعتبر وبكل موضوعية أن التوعية والتحفيز من بين العوامل الرئيسية لغرس روح المسؤولية الجماعية بضرورة الاستهلاك الرشيد والنظيف للطاقة.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم لتنجح بلادنا في هذه النقلة التنموية المنشودة هو تأهيل المنظومة القانونية الوطنية وتسريع وتيرة تنزيلها بشكل يضمن إرساء آليات الحكامة على جميع المستويات وتعزيز قدرات التخزين من المنتجات البترولية على المستوى الوطني.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يشكل القطاع المعدني عاملا مهما لتحريك الدورة الاقتصادية والمساهمة في خلق التنمية الاجتماعية خصوصا بالمجالات القروية، لذلك فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نشيد عاليا بالمقتضيات التي تضمنها القانون المنظم للمناجم الذي يعتبر لبنة أساسية للنهوض بقطاع المعادن والذي أرسى أسس التدبير المحكم للقطاع كما ساهم في الرفع من جاذبية قطاع المعادن وعمل على تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والدولي فيه، مثمنين في هذا الإطار كل الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين جاذبية القطاع المعدني فيما يخص مجالات التأطير القانوني للأنشطة المنجمية، ودعم الجاذبية الجيولوجية للقطاع، وإعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي، مؤكدين على ضرورة تأهيل التراث المعدني المحلي وفق المرتكزات التي استندت عليها الإستراتيجية التنموية 2013-2025 المتعلقة بالقطاع المعدني وأيضا مخطط المغرب المعدني 2021-2030، والذي سيخلق فرص شغل مهمة، إلا أنه وللأسف لازالت هناك عراقيل وصعوبات إدارية تعرقل الاستثمار في هذا القطاع.

وللنهوض بالقطاع المنجمي والمعدني نقترح داخل فريقنا اعتماد الخيارات التالية:

- تطوير الخدمات المرافقة للمعادن كخدمات المناولة والخدمات اللوجيستيكية والنقل باستعمال المستجدات التكنولوجية الحديثة؛

- الأخذ بعين الاعتبار مسألة عدم استقرار أسواق المواد الأولية المعدنية مما يؤثر سلبا على وتيرة نمو القطاع المعدني؛

- تكثيف الجهود في مجال البحث والتنقيب باشراك القطاع الخاص

والعمل على تسريع استثمار امكانياتنا الطبيعية في استخراج المعادن الذي لازال ورشا غير مستثمر بالشكل المطلوب؛

- سَنْ مقتضيات قانونية تؤطر مسألة التمويلات المالية في مجال قطاع المعادن، خصوصا لدى فئة حاملي المشاريع الصغرى؛

- مراعاة الممارسات الدولية الفضلى في مجال تحسين جاذبية التحفيزات للاستثمار في مجال قطاع المعادن لتوسيع هامش حرية المبادرة؛

- إشراك الأبناك وقطاع التأمينات في نشاط قطاع المعادن؛

- إعادة النظر في إغلاق مناجم جرادة، أمام ارتفاع أثمنة الأنتراسيت في العالم وفتح المجال للقطاع الخاص من أجل الاستثمار فيه خصوصا عندما يتبن أن نظام التعاونيات المعمول به يبقى أداءه محدود ما يجعل أثاره على الساكنة المحلية محدود جدا؛

- الارتقاء بأوضاع الصناع التعدينيين الذين تؤطرهم مؤسسة "كاديطاف" من أجل التقليص من البطالة وإشراك أبناء كل المناطق التي تتواجد بها شركات استغلال ثروات منجمية للاستفادة من ثرواتها لتحقيق تنمية اقتصادية، واجتماعية، ومجالية بهذه المناطق.

وفي الأخير، ومن موقع انتمائنا لهذه الأغلبية الحكومية المتجانسة والمنضبطة التي ندعمها ونساندها بدون شروط سنصوت بالإيجاب على مشروع ميزانية هذا القطاع متمنين لكمم التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

II - مداخلات فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية. وهي مناسبة للإدلاء بوجهات نظرنا في العديد من المواضيع ذات الصلة بهذه القطاعات، والتي تمت مناقشتها بروح من المسؤولية الوطنية مع السادة الوزراء خلال أطوار المناقشات التفصيلية لكل قطاع على حدا.

- أولا، مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

نود أولا، أن نسجل اعتزازنا بحصيلة العمل جد المشرفة لقطاع العدل انطلاقا من العمل الجدي والمسؤول للسيد وزير العدل رفقة أطر وموظفي الوزارة المشكورين على ديناميتهم وتفانيهم في الدفع بهذا القطاع، عبر جعله في واجهة القطاعات الحكومية الأكثر نشاطا وعملا وإصلاحا.

إن إنجازات قطاع العدل ليست في حاجة لمن يبرزها، فهي مجهودات واضحة تستحق الإشادة والتنويه، بدءا بالتنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتحديثها في إطار ورش التحديث الاستراتيجي الكبير لمنظومة العدالة، أو على مستوى تعزيز وإصلاح البنية التحتية للمحاكم من أجل نجاعة أفضل للإدارة القضائية، بتنزيل خريطة قضائية تستجيب للحاجيات الحقيقية للمواطنين تسهل عملية الولوج إلى القضاء، بتوزيع جغرافي منصف يحترم العدالة المجالية، حيث نهنئكم السيد وزير العدل المحترم على المجهود الكبير الذي يعكسه حجم تدشيناتكم للمحاكم وتنقلاتكم للوقوف على سير بنائها وتجهيزها من شمال المملكة إلى جنوبها.

وفي إطار تثمين الرأسمال البشري لوزارة العدل، نثمن حرصكم السيد الوزير المحترم، على تعزيز المصالح المركزية واللاممركزة بالموارد البشرية المتنوعة الكفاءات بما يتلاءم مع الحاجيات الفعلية لبلادنا، حيث نقدر عاليا سعيكم الواقعي والحثيث من أجل تحقيق المناصفة داخل الإدارة القضائية، والعمل على تكريس مقاربة النوع في استراتيجية وزارة العدل.

كما نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، افتخارنا بوتيرة العمل المستمرة والمتجددة في الجانب التشريعي، من خلال عدة مشاريع قوانين ومشاريع نصوص تنظيمية، كالمسطرة المدنية، والمسطرة الجنائية والقانون الجنائي وقانون العقوبات البديلة، وقوانين المهن المساعدة للقضاء وغيرها من المشاريع، والتي توضح المجهودات التشريعية الكبيرة التي تقومون بها السيد وزير العدل رفقة الطاقم الإداري للوزارة.

وعلى مستوى المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، نجدد الإشادة بالاستقلالية التامة التي أصبحت تتمتع بها لتدبير شؤونها الإدارية والمالية. كما لا يفوتنا تقدير الجهود الكبيرة التي يبذلها أطر المندوبية للدفاع عن صورة وسمعة بلادنا الحقوقية بعملهم الاحترافي في إعداد التقارير الدورية حول مجموع التحديات والالتزامات الدولية لبلادنا داخل المنتظم الدولي وأروقة الأمم المتحدة.

وعلى مستوى ميزانية السلطة القضائية، نثمن الإصلاحات والمشاريع التي تناولها عرض الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

مؤكدين ارتياحنا للانخراط الكبير للسلطة القضائية في مختلف مشاريع الإصلاح التي تقوم بها الحكومة في مجال العدالة، مثمنين أجواء الثقة والتعاون البناء والقوي التي تجمعكم السيد وزير العدل بالسيد الرئيس المنتدب للسلطة القضائية والسيد رئيس النيابة العامة مما يساعد على تسهيل تنزيل الإصلاحات المنشودة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر المجلس الأعلى للحسابات، أعلى هيئة لمراقبة المالية العامة،

وإذ نشيد بدورها الأساسي في النهوض بالحكامة وترسيخ أسس وقيم النزاهة ومحاكمة الفساد، فإننا نغتنم هذه المناسبة في فريق الأصالة والمعاصرة لتثمين مستوى تقدم المخطط الاستراتيجي (2022-2026) الذي اعتمده المجلس.

كما لا يفوتنا التنويه بمنهجية التنسيق المكثف التي اعتمدها المجلس الأعلى للحسابات مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، بشأن معالجة الشكايات والتظلمات والتقارير ذات الصلة بالمخالفات والجرائم المالية وتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بها، بما يضمن انخراط كل مؤسسة على حدة من أجل المساهمة في تخليق الحياة العامة.

إن المهام الجسيمة والعديدة التي يناط بها قضاة وموظفو المجلس الأعلى للحسابات، سواء على المستوى المركزي أو بمختلف المجالس الجهوية بجهات المملكة، أصبحت تتطلب تمتيع هذه المؤسسة بالموارد المالية والبشرية التي تكفل القيام بمهامها المعقدة والمتشابكة والمهمة جدا، وهي مناسبة لدعوة الحكومة إلى المزيد من الدعم لفائدة ميزانية المحاكم المالية بما يساعدها على تحقيق أهدافها وتنزيل برامجها.

أما فيما يخص قطاع الأمانة العامة للحكومة، هذه المؤسسة التي تعمل على تأمين حسن سير العمل الحكومي بما تشكله من حلقة وصل متينة بين جميع مؤسسات الدولة وبين المتدخلين المهتمين، من خلال تنسيقها لعمليات تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمختلف القطاعات الوزارية،

فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، لا يسعنا إلا الإشادة والتنويه بالمستوى المتقدم للأمانة العامة للحكومة في مواكبتها للأوراش الإصلاحية الكبرى والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية التي تعمل الحكومة على إعدادها، بالخبرة والدقة في مجال صناعة وصياغة النصوص التشريعية وتجويدها ومراجعتها.

كما نجدد الدعوة لإعادة النظر في المساطر المعمول بها في إطار مواكبة النسيج الجمعوي، وخصوصا المسطرة المتبعة في إضفاء صفة المنفعة العامة، لتصبح أكثر بساطة وموضوعية.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار مناقشة قطاع المندوبية العامة لإدارة السجون، نسجل أولا في فريق الأصالة والمعاصرة، وبإيجابية كبيرة التحول الإيجابي الذي يشهده قطاع إدارة السجون، بما يعزز حقوق الإنسان داخل المؤسسات السجنية، ويحافظ على كرامة النزلاء من خلال اعتماد المقاربة التي تساير التطلعات الكبرى لتعزيز منظومة حقوق الإنسان ببلادنا.

وبهذه المناسبة، نشيد بالحصيلة الإيجابية التي عرفها القطاع، القائمة على هدف أنسنة المؤسسات السجنية رغم التحديات والإكراهات سواء الأمنية، أو المالية، أو البشرية، أو التقنية، وهي الإكراهات التي يتضاعف حجمها مع ارتفاع نسبة الاكتظاظ.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله في توجيهاته المتعددة على ضرورة احترام حقوق الإنسان، وجعلها في صلب المشروع الحداثي الديمقراطي الذي يقوده جلالته، لصيانة كرامة الفئات الهشة والنهوض بأوضاعها الاجتماعية، ومن ضمنها نزلاء المؤسسات السجنية.

وفي هذا السياق، نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة، أن تعزيز الرعاية الصحية والنفسية لنزلاء المؤسسات السجنية يعد محورا أساسيا في تنزيل ورش تعميم التغطية الصحية.

وبالتالي، نؤكد كامل اعتزازنا وتقديرنا لتفعيل إدراج السجناء في نظام التأمين الإجباري عن المرض. ودعم الوحدات الطبية بالمؤسسات السجنية بوحدات جديدة، وبإحداث قاعات للفحص الطبي ووحدات لتصفية الدم، بالإضافة إلى تأهيل المصحات القديمة في عدد من المؤسسات السجنية وتعزيز تجهيزاتها.

حضرات السيدات والسادة،

لا يمكن تنزيل برنامج وتدابير إصلاح المؤسسات السجنية، دون الاهتمام بأطر وموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون. هذه الموارد البشرية التي تتحمل مسؤوليات ومخاطر كبرى في الحفاظ على الأمن العام داخل السجون رغم الإكراهات.

فالوضعية المالية والإدارية لموظفي وموظفات إدارة السجون، تقتضي إعادة النظر بإيلاء العناية اللازمة، اعتبارا لطبيعة العمل وظروف الاشتغال.

لذلك نقول إن الميزانية المرصودة للقطاع تبقى هزيلة بالنظر إلى حجم التطلعات والبرامج الصحية والتعليمية والتأهيلية التي تسعى المندوبية إلى تنزيلها.

أما بخصوص قطاع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، فبالنظر إلى حجم الأوراش الكبرى المطروحة على طاولة السيدة الوزيرة المحترمة، والتي تؤكد العزم الشديد على استكمال تنزيلها، فإننا ندعم برنامج عمل الوزارة بالنسبة للسنة المقبلة، في إطار السعي الجدي والمسؤول من أجل تنزيل الاستراتيجية الوطنية للمغرب الرقمي 2030 وفق الرؤية التي ارتضاها جلالة الملك نصره الله، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية، رافعة حقيقية لتحقيق التحول وتسريع وتيرة التغيير بما يساهم في الارتقاء بجودة العلاقة بين المرتفقين والإدارة، وفي الرفع من الإنتاجية وتعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي وتقليص الفوارق المجالية.

حضرات السيدات والسادة،

تدعونا هذه المناسبة أيضا، إلى الحديث عن قطاع العلاقات مع البرلمان، لنؤكد أن التجربة البرلمانية المغربية التي تستمد ركائزها من

التراكمات التي تحققت على مدى نصف قرن من الزمن، والتي رسمت مسارا متميزا وأصبحت نموذجا متأصلا في دستور 2011.

لا يمكن لهذه التجربة إلا أن تكون مثار اعتزاز وفخر لنا، مشيدين بالدينامية المتواصلة في سبيل تعزيز دور البرلمان في الممارسة الديمقراطية.

والمناسبة تدعونا أيضا، إلى الإشادة بما يقوم به السيدات والسادة المستشارين المحترمين من جدية ومسؤولية في أداء مهامهم البرلمانية لتقديم صورة مشرفة عن الممارسة البرلمانية ببلادنا.

إن حصيلة مجلس المستشارين خلال هذه السنة سواء على مستوى مشاريع القوانين، أو على مستوى مقترحات القوانين، وكذلك بالنسبة للأسئلة الشفوية أو الكتابية والجلسات الشهرية، وكذا على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، لا يمكن إلا التنويه بها مع طموحنا دائما للمزيد من العمل لتقوية ممارسة الرقابة البرلمانية داخل هذه المؤسسة المحترمة.

كما نثمن في هذا الإطار التعاون الوثيق القائم بين البرلمان والحكومة على مستوى الأسئلة لاسيما الكتابية حيث نسجل بارتياح التجاوب الكبير من طرف الحكومة.

مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بخصوص مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية، لابد أن أثمن التدابير المتخذة على صعيد الوزارة، من رقمنة المساطر وتبسيطها وإقرار منظومة العدالة الجبائية وتنزيل عدالة مجالية على مستوى توزيع الاستثمار وإعادة انتشار الموارد البشرية والعمل على رفع حصيص النساء المسؤولات ومراجعة مرسوم الصفقات العمومية، الذي حد من الاكراهات التي كانت تواجه المقاولات الصغرى والمتوسطة والعمل على تبسيط المساطر الجمركية وتعزيز المراقبة بالإضافة الى الاستمرار في تنزيل الاصلاح الضريبي مع تعبئة العقار المخصص للاستثمار الجهوي... وغيرها من التدابير، مع استحضار هاجس اصلاح المحاسبة العمومية والاصلاح الضريبي للجماعات الترابية... وهي إصلاحات نرى أنها كفيلة بالإجابة على الإشكالات المطروحة، لذا لا نملك في فريقنا إلا أن نثمنها وندعو لتعزيزها بالمزيد من الإصلاحات لاسيما على مستوى المزيد من شفافية وحكامة الصفقات العمومية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

يعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أحد أهم المؤسسات الدستورية المحدثة بموجب دستور 2011، إذ يمكن من توفير دراسات موضوعية وتوصيات ذات جودة عالية للحكومة ولنا كبرلمانيين وكفاعلين سياسيين، من شأنها أن تساهم بشكل فعال وحاسم في تجويد القرار السياسي، تعكس العمل الجاد والمهم الذي يقوم به المجلس.

في هذا السياق نود الإشارة إلى نقطة نراها في فريق الأصالة والمعاصرة بالغة الاهمية، ونرجو أن تعتبروها بمثابة توصية أو ملتمس، وهي ضرورة الانكباب على المواضيع الحديثة والتي نراها ذات راهنية قصوى وتستأثر باهتمام مجتمعي وتنموي كبير، وهي المتعلق بالرقمنة والذكاء الاصطناعي، ثم المواضيع المتعلقة بندرة المياه التي تعتبر من الإشكالات التي تشغل بال المغاربة، إضافة إلى التغيرات المناخية وتأثيرها على البيئة وعلى الحياة في مجملها، لأننا اليوم نلاحظ أن العالم أجمع يعرف تغييرات مناخية كبيرة ومثيرة لتساؤلات قد تصل حد التساؤل عن مستقبل البشرية على وجه البسيطة.

وأستغل هذا المناسبة لأجدد التنويه بالانتصار الديبلوماسي الكبير والبالغ الأهمية الذي حققه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على مستوى اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في افريقيا (UCESA) حينما استطاع إدراج نقطة شرط العضوية في الاتحاد (UCESA) بإلزامية العضوية في منظمة الأمم المتحدة، وهو ما قطع الطريق أما الكيان الوهمي لنيل عضوية الاتحاد، وبالتالي كسب نقطة إضافة لصالح ملف وحدتنا الترابية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

بهدف القضاء على مختلف أشكال ومظاهر الفساد عمل المغرب على تعزيز آلياته المؤسساتية والقانونية من خلال إحداث هذه الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بمقتضى الفصل 36 من الدستور، وارتقى بها إلى مصاف مؤسسات الحكامة، كإحدى الآليات الأساسية في معركته ضد الفساد والرشوة، خاصة أن بلادنا لا تزال تتأرجح في مؤشر الفساد، إذ صنف المغرب في التقرير الأخير لمنظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد في الرتبة 97 من بين 180 دولة شملها التقرير، وإن كانت لنا ملاحظات كثيرة على المعايير التي يتم اعتمادها في إعداد التقارير الدولية من جهة ومن جهة أخرى نظرا للشفافية والنزاهة التي تتعامل به بلادنا مع الأرقام والمعطيات التي تضعها رهن إشارة جميع الجهات، على عكس عدد من الدول التي تخفي حقيقة أوضاعها وبالتالي نستغرب أنها متقدمة علينا كثيرا في انتشار الفساد وتأتي في رتب متأخرة في التقارير الدولية ذات الصلة، علما أن مثل هذه التصنيفات تؤثر سلبا على مؤشرات الثقة والتنمية وعلى جلب الاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية.

ووعيا منا في فريق الأصالة والمعاصرة، بالتأثيرات السلبية لآفة الرشوة، فإننا نؤكد على ضرورة تفعيل جميع الآليات المتاحة للهيئة للإسهام في تحسين مؤشرات بلادنا على هذا المستوى.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

من المعلوم أن ميزانية رئاسة الحكومة على محدوديتها تشمل عددا من المؤسسات الدستورية الهامة التي تقوم بأدوار قوية مثل (المحكمة الدستورية، الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري، مجلس

المنافسة، مجلس الجالية المغربية...) والإدارية (المرصد الوطني للتنمية البشرية، الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، المدرسة الوطنية العليا للإدارة، الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والاشعاعي، الهيئة الوطنية للمعلومة المالية...).

إن مهام، السيد رئيس الحكومة، تقتضي القيام بتدبير الشأن العام ومواكبة وتفعيل الأوراش الملكية وهو ما لمسناها في عدة ملفات تم تدبيرها بناء على تعليمات ملكية ومخرجات جلسات العمل الملكية، حيث نسجل وبكل فخر واعتزاز نجاح الحكومة ومضيها قدما في تنزيل السياسات العمومية المرتبطة بتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، عبر إرساء أسس سياسة اجتماعية وطنية أكثر إنصافا واستدامة قائمة على تعميم الحماية الاجتماعية ودعم الأسر في وضعية صعبة، وتوفير مدرسة عمومية منصفة وذات جودة، وهي الأوراش التي يوليها صاحب الجلالة عناية سامية.

لذا فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعيد تأكيد التزامنا داخل الأغلبية، ودعمنا التام للحكومة من أجل تنزيل جميع التزاماتها فيما تبقى من عمر الحكومة، خاصة تلك المتعلقة بالشق الاجتماعي.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

لا بد من التأكيد على أن التحالف الحكومي الحالي كان ذكيا وجد موفق في إحداث وزارة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، وذلك بالنظر أولا للأدوار الكبيرة والمهمة التي يلعبها الاستثمار في النهوض بالاقتصاد الوطني، إذ عرفت منظومة الاستثمار، تطورا مهما، سواء من حيث الإطار التشريعي، إذ أن الإصلاح الذي عرفته المراكز الجهوية للاستثمار، بعد صدور القانون رقم 47.18 والمرسوم المتخذ لتطبيقه، مكن من إحداث تحول عميق في مقاربة الاستثمار على الصعيد الترابي، بالإضافة إلى القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، الذي ساهم هو الآخر في تحفيز الاستثمار على مستوى المدن الصغرى والمناطق النائية، عبر إحداث آليات دعم الاستثمار المتمثلة في المنح المشتركة، وال منح الترابية، المنح القطاعية... أو من حيث الممارسة العملية والتنزيل الفعلي لهذه القوانين، شرعت وزارة الداخلية، في التخلي عن الإشراف الفعلي على المراكز الجهوية للاستثمار لفائدة الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية السياسات العمومية، وهو ما أكده مشروع القانون رقم 22. 24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، وهو ما يعني أنكم صرتم مسؤولين مسؤولية كاملة على قطاع الاستثمار.

ونؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة أن موضوع الاستثمار في هذه الظرفية بالذات، يجب أن يكون محط إجماع وطني من لدن جميع الفاعلين، وعلينا أن نوحد جهودنا أغلبية ومعارضة، حكومة وبرلمان، فاعلين اقتصاديين وسياسيين، لأجل إخراج الاقتصاد الوطني من الأزمات التي تحيط به من كل جانب. لذلك نتمنى لكم صادقين كل التوفيق والنجاح في أداء مهامكم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

من المؤكد أن المندوبية السامية للتخطيط تلعب أدوارا غاية في الأهمية، لكونها مؤسسة وطنية تنكب على إنجاز دراسات ميدانية دقيقة ومفصلة، وأخرى إحصائية وفق مناهج وتقنيات علمية محضة حول القضايا والظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها بلادنا، الشيء الذي يوفر تشخيصا حقيقيا موضوعيا وحياديا للواقع العام، ولا يمكن في فريق الأصالة والمعاصرة الا أن بهذه المؤسسة ونثمن المجهودات الجبارة التي يقوم بها مختلف أطر وكوادر المندوبية، ونتمنى صادقين أن يتم مد جسور التواصل بين المندوبية والبرلمان بمجلسيه، بل وانفتاحها على كل المؤسسات السياسية بالنظر للخدمات المهمة التي يمكن أن توفرها للفاعلين بمختلف صفاتهم ومواقعهم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

في الختام نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة، على افتخارنا واعتزازنا بالحصيلة التي حققتها الحكومة بعد أكثر من ثلاث سنوات من العمل الجاد والمسؤول على جميع المستويات، ونحث الحكومة على مواصل مختلف أوراش الإصلاح المفتوحة بجميع القطاعات الوزارية قصد تنزيل جميع الالتزامات التي التزمتم بها كحكومة امام البرلمان، والتزمنا بها كتحالف حكومي أمام الناخبين الذين وضعوا ثقتهم فينا وأمام عموم الشعب المغربي.

والله ولي التوفيق.

مدخلات الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

قطاع الداخلية:

لقد عرفت بلادنا طيلة هذه السنة مجموعة من الأحداث، وعلى رأسها تطورات القضية الوطنية، التي عرفت تحقيق انتصارات بفضل الرؤية الملكية الحكيمة، التي حققت تحولا تاريخيا في مسار حشد دعم القوى الكبرى والوازنة لقضيتنا العادلة، آخرها تجديد الاعتراف الفرنسي بمغربية الصحراء، في ظل استمرار مناورات أعداء الوحدة الترابية في اللعب على الحبلين، دون فائدة تذكر والاختباء وراء مليشيات تمول بأموال كان من الممكن أن تستفيد منها شعوب المنطقة بدل صرفها على الوهم، ولعل قرار مجلس الأمن الأخير حسم الموضوع مرة أخرى، لكن يبدو أن هؤلاء المتشبثين بالوهم لايزالون مستمرين في معاكسة المغرب، مما يستوجب تكثيف وتفعيل كل الطرق والسبل المتاحة لإقرار الحق ولاشي غير الحق.

وإذ نعتبر أن الخطابين الملكيين بمناسبة افتتاح البرلمان وخطاب المسيرة الخضراء يشكلان خارطة طريق متكاملة للحسم في التوجه السياسي والدبلوماسي للمغرب، لتعزيز مشروعية حقنا المطلق في وحدة أراضينا تحت السيادة المغربية وفي جعل مبادرة الحكم الذاتي هي الإطار الوحيد لحل هذا النزاع المفتعل.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن بصدد الحديث عن قضيتنا الوطنية، لابد من التأكيد على اعتزازنا وافتخارنا بيقظة وتفاني القوات المسلحة الملكية بكل تشكيلاتها في التصدي لكل محاولات الاستفزاز التي تقوم بها خصوم وحدتنا الترابية تستهدف ترهيب المواطنين وساكنة الأقاليم الجنوبية، التي تبقى ثابتة وشامخة في وجه كل هذه المحاولات اليائسة.

كما لا يفوتنا الإشادة والتنويه بعمل قوات الدرك الملكي وبما يقدمه عناصر الأمن الوطني بشكل يومي من محاربة كل أشكال الجريمة والحفاظ على السير والجولان، بشكل مهني وأخلاقي عالي أصبح محط شكر وتنويه دوليا وليس فقط وطنيا، بل وأصبح مثالا يحتذى به من لدن دول كبرى، وفي هذا الإطار نثمن خطة عمل الوزارة في هذا المجال، والتي تم اتباعها والمجهودات المبذولة من طرف السلطات المحلية والمصالح الأمنية، والتي قد مكنت من الحفاظ على أعلى مستويات الإحساس بالأمن لدى المواطنين وزوار المملكة، ومن تلافي نمو ظاهرة الجريمة المنظمة بالمملكة.

كما لا يفوتنا التنويه بعمل القوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية على ما يبذلونه من جهود متواصلة لتحقيق الأمن والأمان، بل والتدخل في عمليات إنسانية تجسد روح المسؤولية العالية ونكران الذات لخدمة بلادنا ومواطنينا، فصور تدخل أفراد الوقاية المدنية ومخاطرتهم بأرواحهم لإنقاذ أرواح المواطنين صور لا تفارق أذهاننا أثناء حرائق الغابات أو أثناء الزلزال والفيضانات الأخيرة التي عرفتها بلادنا، وهي مناسبة للترحم على أرواح كل شهداء الوطن راجين من الله عز وجل أن يلهم ذويهم الصبر والسلوان.

وهنا من الضروري التذكير بأنه لولا المشاريع التي أشرفت عليها وزارة الداخلية مسبقا والمتعلقة بمشاريع الوقاية من الفيضانات، ولولا مشاريع الدراسات والمخططات وأنظمة التتبع والإنذار وخرائط قابلية التعمير، إلى غير ذلك من المشاريع المتعلقة بالمراقبة والرصد وتحديد المناطق الأكثر عرضة لهذا النوع من المخاطر الطبيعية، ولولا برنامج التدبير المندمج لمخاطر الكوارث الطبيعة، لكانت نتائج الفيضانات التي عرفتها بلادنا كارثية، وبالتالي فإن من يحمل خطاب تبخيس كل هذه المجهودات، إنما ينكر الحق وينكر الحقيقية ويستهدف مؤسسات بلادنا.

كذلك من باب الإنصاف، لابد من التنويه بالأدوار الرائدة التي يقوم به ولاة وعمال وزارة الداخلية ورجال وأعوان السلطة، والذين نجدهم في كل وقت وفي كل مكان ساهرين على تدبير الحياة العامة للمواطنين بكل جدية ومسؤولية، كما نغتنمها فرصة لتهنئة كل أطر وزارة الداخلية من خلالكم على الناجح الباهر والأجواء الجيدة التي مر بها الإحصاء العام للإسكان

السيد الرئيس المحترم،

وبخصوص قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، فإننا نتابع عن كثب الارتياح الشعبي المعبر عنه من مشروع الدعم المباشر للسكن، الذي وضعت الوزارة بكل دقة تفاصيله بناء على مشاورات واسعة، هذا البرنامج المختلف والفريد من نوعه، والذي نلمس بفريق الأصالة والمعاصرة أنه بدأ يعود بالنفع الواضح والبين على المواطنين وعلى جميع المتدخلين، خاصة وأنه يهدف إلى تجديد نهج دعم الولوج إلى ملكية السكن وإلى مساعدة الأسر من خلال تعزيز قدراتها الشرائية عبر المساعدة المالية المباشرة للمقتنين، عوض سنوات من دعم المنعشين العقاريين، وهو ما عكس دينامية جديدة سهلت الولوج للسكن اللائق وإنتاج بيئة معيشية ذات جودة للمواطنين وسمح بخلق فرص الشغل والثروة ودعم الاستثمار الخاص في مجال البناء والأنشطة المرتبطة به، وهو ما تبرزه المؤشرات المسجلة خلال هذه السنة. وإذ نشيد بمسار الإصلاح الذي يعرفه قطاع الإسكان والذي تعكسه بوضوح لغة الأرقام الواردة في مشروع القانون المالي لسنة 2025 وعلى رأسها:

- مواصلة ضمان ولوج المواطنين إلى سكن لائق، بغلاف مالي قدره 9.8 ملايير درهم، بزيادة 3.2 مليار درهم مقارنة مع سنة 2024؛

- تخصيص 6.3 مليار درهم لمواصلة تنزيل برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي؛

- 3.2 مليار درهم لتسريع تنزيل برنامج مدن بدون صفيح؛

- 2 مليار درهم لفائدة صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضاري.

السيد الرئيس المحترم،

وفيما يخص قطاع التجهيز والماء: لقد أدت فيضانات وسيول شتنبر إلى أضرار بالغة بالبينات التحتية وانقطاع حركة السير بـ141 مقطعا طرقيا، منها 53 مقطعا من الطرق الوطنية، و38 مقطعا من الطرق الجهوية و50 مقطعا من الطرق الإقليمية، زيادةً على تضرر 68 منشأة فنية، منها 4 قناطر كبرى، و47 منشأة مائية، علما أن أغلب هذه المقاطع متهالكة وهو ما يجعلنا نطلب من الحكومة إعادة صياغة خريطة الصيانة وابرام شراكات متقدمة مع الجهات والجماعات الترابية لإعطاء انطلاقة برنامج عام ومستعجل لصيانة الطرق واصلاحها وطبعا دون نسيان طرق والبنية التحتية لإقليم تازة.

وفيما يخص الماء، فقد استبقت الخطب الملكية السامية الأزمة

المائية في المستقبل، من خلال دعوة الحكومة إلى تسريع الأوراش المطلقة منذ سنوات، لعل أهمها ما نحب ان نسميه شريان الحياة المائي أو طريق السيار المائي المشروع الرائد الذي يهدف إلى تحويل فائض مياه حوض سبو -التي كانت تصب في المحيط الأطلسي- إلى حوض أبي رقراق؛ من أجل تأمين تزويد نحو 12 مليون نسمة في محور الرباط-الدار البيضاء بالماء الصالح للشرب، وكذلك تخفيف الضغط على سد المسيرة، الذي يزود العاصمة الاقتصادية (الدار البيضاء) باحتياجها من المياه، والذي بالمناسبة نثمن سرعة وجودة إنجازه التي اشرفتم عليها، ونتمنى أن يعمم هذا المشروع على باقي ربوع المملكة، كما ندعو الى تسريع انجاز محطات تحلية مياه البحر التي أثبتت راهنتها وضرورتها.

وفيما يخص قطاع النقل واللوجسيتيك: إن مجموعة من العوامل تجعل قطاع النقل يحظى بأهمية قصوى من لدن الحكومة، في مقدمتها الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يتمتع به المغرب والذي يجعله بوابة هامة للتجارة الدولية، خاصة في قطاع النقل البحري، إضافة إلى البنية التحتية الحديثة التي استثمر فيها المغرب بشكل كبير، مثل ميناء طنجة المتوسط، والطرق السيارة، وخطوط السكك الحديدية، والقطار فائق السرعة (البراق)، مما يسهل حركة البضائع والأفراد ويعزز فرص التنافسية.

فضلا عن التوسع في مشاريع النقل الحضري: مثل الترامواي في الدار البيضاء والرباط، ما يسهم في تخفيف الازدحام ويعزز الاستدامة البيئية.

إلا أن أبرز التحديات تتمثل في الفجوة التنموية بين المناطق والتفاوت في البنية التحتية للنقل بين المدن الكبرى والقرى والمناطق النائية مما يؤثر على الوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق.

كما أن التحديات البيئية مطروحة بقوة في القطاع خاصة وأن قطاع النقل من القطاعات التي تساهم في انبعاثات الكربون، مما يتطلب اعتماد تقنيات وأنظمة أقل استهلاكا للطاقة وأكثر صداقة للبيئة، كما أن قطاع النقل مازال يعاني من عدة مشاكل بنيوية تحد من تنافسيته ومهنيته، لعل أهمها تعديل مدونة الشغل حيث ينادي مهنيو النقل بوجوب تعديل المدونة حتى تلائم وضعية السائقين المهنيين.

• مداخلات الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج:

السيد الرئيس المحترم،

فبخصوص الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني بكل الهيئات المكونة لها، نهنئكم ونكن لكم كل التقدير والاحترام لكل ما تقومون بتفاني ويقظة في تأدية مهامهم الصعبة، من أجل حفظ أمن وأمان بلادنا ولينعم المغاربة بالراحة والطمأنينة داخل وطنهم تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

ومن دواعي الافتخار تخليد الملك والشعب للذكرى 49 للمسيرة الخضراء المظفرة، في ظرف استثنائي عرفت فيه قضية الوحدة الترابية زخما جديدا بعد الاعتراف الرسمي لدولة فرنسا العظمى بمغربية الصحراء، بفضل العمل الدبلوماسي الدؤوب الذي قاده الملك محمد السادس برؤية متبصرة تنهل من التراث والتاريخ العريق للمملكة.

هذا الزخم الدولي الداعم للحكم الذاتي والسيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية أصبح يشمل دولا عظمى كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، العضوان الدائمان بمجلس الأمن الدولي، وإسبانيا وغيرها من الدول التي تدعم بشكل واضح وصريح سيادة المغرب على كامل صحرائه.

كما لا يفوتنا التنويه والاعتزاز والفخر في احتلال بلادنا مكانة محترمة، بفضل المجهودات التي تقومون بها في سبيل حفظ الأمن السيبراني عبر تعميم الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في أفق 2030، وكذلك في مجال الأمن الإلكتروني، حيث حصلت بلادنا على نقطة تقييم 97.5، وبذلك تكون الدولة المغاربية الوحيدة التي صُنفت ضمن الدول النماذج على هذا المستوى، كما ننوه كذلك بإعلانكم الرسمي دخول المملكة المغربية عصر الصناعات العسكرية وتنويع وتجديد مصادر الحصول على المعدات والتجهيزات العسكرية فلا يسعنا مجددا إلا التنويه الافتخار برؤية قائد البلاد لتعزيز السيادة العسكرية وتقوية القدرات الدفاعية الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لابد لنا في فريق الأصالة والمعاصرة من أن نطلب منكم المزيد من إيلاء كامل العناية لكل مكونات القوات المسلحة الملكية، البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، والعمل على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية الممارسون منهم والمتقاعدون لما يقدمونه من السهر على أمننا وأماننا في كل رقعة من أرض الوطن.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وبخصوص قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج، لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا الإشادة بكفاءتكم المعهودة فيكم وبفضل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في تحقيق الإشعاع الدبلوماسي للمغرب على الساحة الدولية والإقليمية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تأتي مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج في غمرة احتفال المغاربة ملكا وشعبا، بالذكرى 49 للمسيرة الخضراء المظفرة، وفي ظل تحقيق انتصارات دبلوماسية متتالية على مستوى وحدة بلادنا الترابية، واحتضان المؤسسة التشريعية لخطاب رئيس الجمهورية الفرنسية التاريخي الذي أقر مغربية الصحراء ووحدتنا الترابية وسيادتنا على أقاليمنا الجنوبية الثابتة، بحكم مبادئ الحق والشرعية، وقبله خارطة الطريق التي جاء بها الخطاب الملكي السامي لافتتاح البرلمان، والذي دعا إلى التنسيق بين الجميع في مجال الدفاع عن وحدة بلادنا الترابية، وبالمناسبة نؤكد انخراطنا في فريق الأصالة والمعاصرة في تنزيل جميع مضامينه ومساهمتنا بمذكرة مفصلة في الموضوع بعثنا بها لرئاسة مجلس المستشارين، ونتمنى صادقين من وزارة الخارجية التنسيق وتقديم الدعم الأكثر للبرلمان حتى يتسنى له القيام بوظيفته الدبلوماسية الموازية على أحسن وجه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وفي هدا الصدد لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا الإشادة بالمستوى المرموق الذي بلغته العلاقات المغربية الفرنسية وأن البرلمان المغربي دَوَّنَ بمداد الفخر والاعتزاز تفاصيل الزيارة والخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي أمام ممثلي الأمة أعضاء الغرفتين، معلنا فيه دعم فرنسا لسيادة المغرب على صحرائه منوها بالبعد الدبلوماسي الإفريقي الذي أطلقه صاحب الجلالة تجاه إفريقيا، ولعل المبادرة الأطلسية لإحدى عناوين تعزيز مكانة بلادنا كحلقة وصل بين الجنوب والشمال، وبين أوروبا وإفريقيا، وزد على ذلك مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا بشأن مغربية الصحراء التي تعزز الدعم الدولي الواسع لمبادرة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية دون إغفال القرار الهام الصادر عن مجلس الأمن الأخير رقم 2756 القاضي بتمديد ولاية بعثة المينورسو إلى غاية 31 أكتوبر 2025.

وفيما يتعلق بقطاع المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، جاء خطاب جلالة الملك، الذي ألقاه بمناسبة الذكرى 49 للمسيرة الخضراء المظفرة، شاملا ومطمئنا على وضعية مغاربة العالم بعد القرارات الواضحة في تدبير وتجويد شؤون الجالية المغربية بالخارج وخاق هيئتين رئيسيتين: "مجلس الجالية المغربية بالخارج"، و"المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج".

السيد الرئيس المحترم،

وبخصوص قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية في البداية نود في فريق الأصالة والمعاصرة ان نثمن كل الجهود التي تقومون بها من أجل النهوض والعناية بالأئمة والمرشدين والقيمين الدينيين والقائمين بالعناية على المساجد، إلا أننا نبقى دائما طامحين إلى المزيد من العناية بهده الموارد البشرية وتحسين ظروفهم المادية والاجتماعية والصحية والمهنية بتقديم وتنويع الخدمات الاجتماعية، مثل التغطية الصحية، وخدمات مؤسسة محمد السادس للقيمين الدينيين بهدف القضاء على بعض مظاهر الهشاشة التي تعمقها موجات غلاء المعيشة مقابل ضعف التعويضات.

وعلاقة بإيلاء الموارد البشرية لهذا القطاع أهمية قصوى، لما لها من تأثير مباشر على القطاع يأتي التأطير الديني لمغاربة العالم من طرف إيفادكم لبعثات علمية من القراء والوعاظ والواعظات المؤهلين والاكفاء في مقدمة الأمور الحساسة التي لابد من إعطائها المزيد من الاهتمام لما تقوم به من تحصين وتأطير لأفراد الجالية المغربية بالخارج وحماية وترسيخ ثوابتهم الدينية المبنية على العقيدة الاشعرية ومذهب الإمام مالك المعتدل، بعيدا عن كل مظاهر التطرف والغلو عند البعض خاصة بأوروبا، حيث تظهر بعض حالات عدم الاندماج في مجتمعات دول الاستقبال الامر الذي يزيد من مسؤولية هؤلاء القيمين الدينين في محاربة زحف مذاهب ومرجعيات شيعية وسلفية خطيرة على الأمن الديني لأبنائنا بالمهجر، وهنا نثير انتباهكم إلى شكايات بعض أفراد الجالية من بعض الاختيارات التي تكون دون المستوى المطلوب دينيا وخلقا أحيانا لاسيما في شهر رمضان الفضيل.

وبخصوص المساجد، لابد من التنويه بكل الجهود التي تقومون بها في سبيل النهوض بها سواء بالحواضر أو بالعالم القروي تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص، ونركز هنا على المساجد بالعالم القروي، حيث يعتمد غالبا في بناءها على المواد المحلية كالطوب والطين والتي تتأثر بالظروف المناخية والكوارث الطبيعية كما حدث بعد زلزال الحوز الامر الذي يستدعي المزيد من تكثيف الجهود لإصلاح وترميم وبناء هذه المساجد وتدبيرها ومدها بالموارد البشرية المشرفة عليها لتوفير شروط العبادة الهادئة والطمأنينة للمواطنين.

وفيما يتعلق بموضوع الحج، والذي يعتبر أعظم ركن من أركان الإسلام وما يمثله من قيمة روحية وربانية بالنسبة للمسلمين لا ننكر لكم كل المجهودات التي تبذلونها سنويا بمناسبة كل موسم حج، من أجل ضمان مرور ها في أجواء جيدة، وذلك تنفيذا لتعليمات أميرا المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله في هذا الصدد وبفضل خبرتكم وتجربتكم التي راكمتموها في هدا المجال.

إلا أن بعض الخدمات المقدمة من طرف وزارتكم بالرغم من كل الجهود لازالت في حاجة للتجويد كظروف المبيت والتنقل والتغذية التي كانت موضوع انتقاد من طرف العديد من الحجاج كما تم تسجيل غياب الأطقم الطبية وعدم وفاء بعض المؤطرين المرافقين لدورهم في التأطير الجيد وعدم احترام بعض وكالات الاسفار لتعهداتها مع الحجاج.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لا ننكر أنكم تقومون بمجهودات جبارة، من أجل النهوض بالقطاع برمته، وإن قدمنا بعض الملاحظات، إلا أنها تصب في نفس الحس الوطني الذي تتمتعون به في تدبير هذا القطاع الهام ووفقنا الله جميعا لخدمة الوطن تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

وبخصوص الميزانية الفرعية المخصصة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم السنة المالية 2025، فإننا نستهل مداخلتنا هذه أولا بتهنئة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والشعب المغربي بحلول الذكرى 49 للمسيرة الخضراء المظفرة ونجدد بهذه المناسبة السعيدة تمسكنا بوحدة بلادنا الترابية وبسيادة بلادنا على كامل ترابها، وبالعرش العلوي المجيد وتجندنا الدائم للدفاع عن مكتسباتنا الوطنية ووحدتنا الترابية.

ولا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا أن نشيد بما أسدته المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من أعمال جليلة في التعريف بقضيتنا الوطنية الأولى في المحافل الدولية من خلال نشر قيم السلام والعيش المشترك وفي المناسبات الوطنية من خلال توثيق تاريخ نضالات المقاومين المغاربة والتعريف بها ثقافيا وإعلاميا وفي مقررات المدارس لحفظ ذاكرة الوطن وبطولات ونضالات نساء ورجال ضحوا بأرواحهم في سبيل حرية وحماية وأمن الوطن.

لا تفوتنا الفرصة في فريق الأصالة والمعاصرة دون الإشارة إلى المجهودات التي تبذلها المندوبية، من أجل تحسين الظروف المادية والاجتماعية لأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير والعناية التي تولونها لتحقيق مزيد من المكتسبات الاجتماعية لهذه الفئة من المواطنين، الذين يتمتعون بمكانة رمزية في وجدان وذاكرة المجتمع المغربي.

وفي هذا الصدد نثمن كل الجهود التي تقوم بها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في مجال الحماية الاجتماعية والعمل الاجتماعي الذي يشكل ركيزة أساسية في إستراتيجية عمل المندوبية، والذي تسعى من خلاله إلى تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية والصحية لأسرة المقاومة وجيش التحرير.

إن الاستثمار في رقمنة هذا القطاع صار أمرا استراتيجيا من أجل جلب فئة الشباب التي تعتبر قاعدة واسعة من النسيج السكاني لبلادنا ومن أجل مد الجسور بين الأجيال القديمة والأجيال الجديدة وبين الماضي المجيد لبلادنا، عبر تكنولوجيا الاتصال التي صارت أنجع وسيلة من أجل نقل تاريخ المغرب والقيم والمبادئ التي نهجها قدماء المقاومين إلى الأجيال الشابة وتعزز الوعي والفهم النقدي للتاريخ والهوية الوطنية، فالرقمنة وسيلة ناجعة للغاية، من أجل إيصال المعلومة المرتبطة بالذاكرة التاريخية إلى شبابنا الذي يجهل الكثير عن تاريخ بلاده.

<u>خامسا، مداخلات الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:</u>

السيد الرئيس المحترم،

قطاع الشباب والثقافة والتواصل:

إن المتتبع لعمل وزارة الشباب والثقافة والاتصال سيلاحظ دون أدنى شك الأهمية الكبيرة التي حظي بها قطاع الشباب، والذي عرف تحقيق نتائج جد إيجابية بفضل فعالية المشاريع والبرامج الطموحة التي أطلقتها الوزارة بمختلف ربوع الوطن، وهو ما خلق نوعا من الارتياح في صفوف الشباب المغربي، والمتمثلة في تطوير وتأهيل 765 مؤسسة ووضعها رهن إشارة الشباب، وتوسيع قاعدة المستفيدين من الدورات التكوينية عبر إحداث 100 مركز تكوين، مكن من تأطير أكثر من 10.000شاب وشابة، ما ساهم في رفع عدد الشباب المستفيد من العرض التنشيطي بشكل عام إلى 2.400.000 شخصا، وهو عدد لا يستهان به ويعكس حجم الجهد المبذول في هذا المجال.

إضافة إلى ذلك، نسجل بارتياح كبير إحداث 200 نادي للألعاب الإلكترونية على الصعيد الوطني، وتجهيزها بأحدث الأجهزة والمعدات، كما نثمن عاليا الاهتمام الكبير الذي توليه وزارتكم للإدماج السوسيو اقتصادي للشباب، عبر تكوين 54.571 مستفيد في مجال تمويل المشاريع وخلق المقاولات والتكوين في مجالات التكنولوجيا، الشيء الذي ساهم في تحقيق إدماج اجتماعي واقتصادي لنسبة مهمة تجاوزت 56%.

إن المطلع على البرنامج الحكومي أو برنامج عمل الوزارة وسياساتها، سيستشف كيف أن الحكومة والوزارة الوصية على القطاع، التزمت بإعداد وتنزيل استراتيجية ثقافية متكاملة تحدد التوجهات والاختيارات الرئيسية لبلادنا في المجال الثقافي.

وبالعودة إلى حصيلة الوزارة في القطاع الثقافي، يتضح بالملموس أن المجهودات الجبارة أعطت أكلها خاصة فيما يتعلق بالأثر الإيجابي للمشاريع والبرامج الثقافية المتنوعة على جميع المستويات، سواء في مجال تشجيع القراءة ودعم النشر والكتاب وتشجيع الإبداع الفني ودعم الفرق المسرحية وتشجيعها على المشاركة الدولية.

هذا المجهود على مستوى البرامج والمشاريع وازاه عمل بالغ الأهمية على مستوى تأهيل البنية التحتية.

بدوره عرف قطاع التواصل خلال السنة المالية 2024 إطلاق جملة من المشاريع المتميزة، مكنت من تحقيق نتائج جد إيجابية، وعكست الإرادة السياسية القوية التي تحدوكم للنهوض به وتطويره.

وبهذه مناسبة نشيد بمستوى دعم قطاع الصحافة ووسائل الإعلام، بحيث تم تخصيص ما يعادل 6.65 مليون درهم لدعم قطاع الصحافة ومساعدته على تجاوز الصعوبات والإكراهات التي يواجهها،

وتنظيم النسخة الأولى لمعرض الألعاب الإلكترونية بمدينة الرباط وإنشاء منطقة متخصصة في الألعاب على مستوى عمالة الرباط، وغيرها من المشاريع المهمة والواعدة التي تدعم مجالات حيوية وحديثة نتنبأ لها بمستقبل كبير.

بخصوص قطاع التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

تحتل قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار أهمية كبيرة، تبرز من خلال ما توفره من رأسمال بشري مؤهل وقادر على الاستجابة لمتطلبات التنمية على جميع الأصعدة.

وبالعودة إلى حصيلة الوزارة خلال السنة المالية 2024 نجد أنها بصمت على أداء متميز مكن من تحقيق تقدم ملحوظ في تنزيل الالتزامات الحكومية المضمنة في البرنامج الحكومي، فعلى المستوى البيداغوجي، تم اعتماد 926 مسلكا للإجازة في مجالات حيوية تتناسب مع الحاجيات السوسيو اقتصادية، وإطلاق 63 مركزا للتميز، يوفر ما يقارب 113 مسارا للتميز بهدف الرفع من جاذبية المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح، أما على مستوى تعزيز العرض الجامعي، فنسجل بارتياح عميق أن الوزارة حققت تقدما مهما في مجال البرامج التكوينية التي أطلقتها المتعلقة بتكوين أساتذة سلكي التعليم الابتدائي والثانوي، وتعزيز كثافة مهنيي قطاع الصحة وكذا تعزيز الكفاءات الرقمية.

أما على مستوى الدعم الاجتماعي المقدم للطلبة، فهو الآخر عرف تحسنا ملحوظا سواء من خلال الرفع من المنح الموجهة للطلبة، حيث تم اعتماد آليات استهداف تعتمد أساسا على مخرجات السجل الاجتماعي الموحد، والرفع من نسبة إيواء الطلبة بالداخليات والأحياء الجامعية حيث توفقت الوزارة في الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية بنسبة تتجاوز 18%، حيث تم إضافة ما يعادل 9.400 سرير جديد بين الموسمين 2021/2020 و2024/2023، وكذا الرفع من عدد الوجبات المقدمة بنسبة تصل إلى 44% خلال الموسم الجامعي المنصرم، لتصل إلى أكثر من 15 مليون وجبة، وجميعنا نعلم أهمية الدعم الاجتماعي الذي يلعب دورا كبيرا في تمكين آلاف الطلبة المنحدرين من أسر فقيرة بالمدن التي لا تتوفر على جامعات وكذا العالم القروي من متابعة دراستهم الجامعية، كما يعتبر أحد المداخل الأساسية لمحاربة الهدر الجامعي الذي يعرف مع كامل الأسف ارتفاعا ملحوظ على الرغم من المجهودات المهمة المبذولة، لذا ندعوكم السيد الوزير المحترم إلى إيلاء الدعم الاجتماعي أهمية أكبر وتعزيزه وتطويره.

وبخصوص البحث العلمي: تؤكد الحصيلة المعلن عنها أن الوزارة أقدمت على جملة من الإصلاحات البالغة الأهمية، والرامية إلى تعزيز البحث العلمي وتطويره، لمواكبة المستجدات، والانفتاح على المجالات الحديثة للبحث العلمي، حيث عملتم على إطلاق برنامج تكوين 1000 طالب دكتور مؤطر من الجيل الجديد، تناط بهم مهمة البحث العلمي والتأطير البيداغوجي، مقابل الاستفادة من منحة شهرية تصل إلى 7000 درهم، كما يلاحظ أن وزارتكم أعطت أيضا أهمية كبيرة للجانب المتعلق بالحكامة، باعتباره ضرورة لا مناص منها إن كنا فعلا نريد الرقي بالجامعات المغربية وتطوير أدائها، وتوفير الشروط المثلى لنجاح مختلف البرامج المعلن عنها، خلاصة القول نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار تسير في الطريق الصحيح نحو تجويد منظومة التعليم العالي والبحث العلمي برمتها، وكلنا أمل أن يوفقكم الله في بلوغ الأهداف المطروحة، وأن نرى في أقرب الآجال التعليم العالي المغربي يعتلي الريادة، والجامعات المغربية تتقدم في التصنيفات الإقليمية والدولية.

قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

بخصوص قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، لابد من الإشادة بما تقوم به الحكومة الحالية اتجاه قضية التعليم برمته والتربية الوطنية والتعليم الأولي على وجه الخصوص، حيث وضعت خارطة الطريق 2026/2022، بثلاثة أهداف استراتيجية، تتمثل في ضمان جودة التعلمات وتعزيز التفتح والمواطنة، ثم تحقيق إلزامية التعليم.

وقد أبانت حصيلة الوزارة خلال السنة المالية المنصرمة، عن حجم المجهودات المبذولة في سبيل الرقي بمنظومة التربية الوطنية والتعليم الأولي، ففيما يتعلق بعدد التلاميذ المتمدرسين، فقد تم الرفع من نسبة التمدرس للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 4 و6 سنوات إلى 80%، والرفع من نسبة الولوج إلى التعليم الأولي في المدارس العمومية بنسبة 11%، كما تضاعف معدل التحاق الأطفال بالمدارس في المناطق القروية خلال العشر سنوات الأخيرة بثلاثة أضعاف، لينتقل من 33% إلى 91.4% ، وهي أرقام مهمة جدا، في أفق بلوغ الهدف المنشود المتمثل في تعميم التعليم الأولي على جميع الأطفال المغاربة، سواء بالمجال الحضري أو بالعالم القروي والمناطق النائية.

أمام بخصوص الدعم الاجتماعي للتلاميذ، الذي يعتبر أحد العوامل الأساسية لمحاربة الهدر المدرسي الذي لازال ينخر الجسد التعليمي مع كامل الأسف، نسجل أن الوزارة بذلت مجهودات جد مهمة، تمثلت أساسا في الرفع من عدد المستفيدين من خدمات الإيواء والإطعام المدرسي، ليبلغ على التوالي 778.147 و879.114 مستفيد خلال الموسم الدراسي الحالي، ثم تفعيل المبادرة الملكية "مليون محفظة" في صيغتها الجديدة، من خلال صرف مبالغ مالية لفائدة أكثر من 3 ملايين تلميذ، كما تم تخصيص النقل المدرسي لفائدة التلاميذ المنحدرين من المناطق النائية بمساهمة من الجماعات الترابية، الشيء الذي مكن من استفادة ما يعادل 693.638 تلميذا وتلميذة خلال الموسم الدراسي الحالي.

أما على مستوى مناهج التدريس، فنود في فريق الأصالة والعاصرة، التنويه بالمبادرة الفريدة والمميزة التي أقدمت عليها الوزارة، فاعتماد نموذج "المؤسسات الرائدة" الذي يقوم على اعتماد منهجية متعددة

الأبعاد وأساليب بيداغوجية حديثة وفعالة مثل "التعليم بالمستوى المناسب TARL"، وما يتطلبه ذلك من تحسين ظروف استقبال التلاميذ وتجهيز المؤسسات التعليمية بمعدات رقمية... وغيرها من الإجراءات الضرورية، كل ذلك مكن من تحقيق نتائج مريحة تبعث على التفاؤل والاطمئنان، وتفتح أفاق مهمة نحو بلوغ الهدف النهائي لخارطة الطريق المتمثل في مدرسة عمومية ذات جودة.

وفي العلاقة مع مجهودات الحكومة في تعزيز البنيات التحتية، يمكن القول أن هناك عملا كبيرا قد تم، وسيتم تعزيزه في القادم من الأيام، يتمثل في إحداث 189 مؤسسة تعليمية، منها 10 مدارس جماعاتية و15 داخلية وتأهيل أكثر من 2500 مؤسسة تعليمية وتجهيز أكثر من 13.000 قاعة بمعدات معلوماتية، إلى جانب ذلك تم وضع مشروع المؤسسة المندمجة كأداة عملية ورقمية لتحول المؤسسات التعليمية، وتحقيق معايير جودة العلامة.

من المؤكد أن الهندسة الحكومية التي جمعت بين التربية الوطنية والرياضة، تنم على ذكاء وبعد نظر فيما يخص مستقبل الرياضة المغربية، ومن الضروري الاستفادة من هذا المعطى من أجل النهوض بالرياضة المدرسية، واعتبار المدرسة والجامعات مختبرات للتنقيب على المواهب الرياضية، واستحضر هنا التجربة الأمريكية التي دائما ما كانت تتصدر سبورة المداليات في الألعاب الأولمبية، فأغلب رياضييها إذا ما بحثنا في سيرتهم سنجدهم أبطالا في الألعاب المدرسية والبطولات الجامعية، وهو ما يؤكد أن النهوض بالرياضة المدرسية والجامعية هو أحد أهم وأفضل السبل التي ستمكن من تزويد الجامعات الملكية الرياضية بمشاريع أبطال أولمبيين.

لذا، نعتقد أن النهوض بالرياضة المدرسية، فضلا عن دعم مختلف الأندية والجمعيات الرياضية المنتشرة داخل الأحياء بمختلف المدن المغربية باعتبارها مشاتل لصناعة أبطال المستقبل، إلى جانب ذلك من الواجب العمل على تصحيح الاختلالات التي تعرفها عدد من الجامعات الرياضة ومطالبتها بوضع برنامج عمل وفق أهداف محددة، ومتابعتها باستمرار سيكون كفيلا بتحضير أبطال قادرين على المنافسة وحصد الألقاب في التظاهرات الرياضية القادمة.

أمام بخصوص البرامج التي قمتم بعرضها، يتضح أنها جد طموحة وتصبو إلى النهوض بالقطاع الرياضي عامة، من خلال تعزيز البنية التحية من ملاعب القرب، فضلا عن بناء وإعادة تأهيل الملاعب الكبرى حتى تكون جاهزة لاحتضان تظاهرة كأس إفريقيا للأمم 2025 وكأس العالم 2030، ولا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا دعمكم من أجل تشريف بلدنا وإبراز قدرته على تنظيم التظاهرات الرياضية العالمية الكبرى.

في الأخير، نعيد التأكيد على الإشادة بالعمل الكبير الذي قامت به الحكومة بمختلفة القطاعات الوزارية ونؤكد التزامنا كجزء من الأغلبية بالوقوف إلى جانب الحكومة ودعمها من أجل تحقيق جميع الأهداف المسطرة ضمن البرنامج الحكومي.

وعلى مستوى قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نعتبر أن تعزيز التركيبة الحكومية بكتابة الدولة مكلفة بالشغل هو دليل على محورية هذا القطاع، باعتباره من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

السيد الوزير المحترم،

إن مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة يأتي في ظل ظروف اقتصادية استثنائية على المستوى الداخلي والخارجي وسياق دولي مضطرب، وفي سياقات اجتماعية وسياسية واقتصادية مطبوعة بتوالي سنوات الجفاف، وزلزال الحوز والأطلس، وتراجع نسب النمو، وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية لم تعرفها بلادنا منذ سنة 1992، وتأثر سلاسل الإنتاج والتوريد العالمية، وهي الظروف والسياقات التي أرخت بظلالها على كافة المجالات ببلادنا.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين واعون بحجم وصعوبة التحديات التي تواجهها مختلف القطاعات الحكومية، بما فيها القطاع الذي تشرفون على تدبيره، لاسيما على مستوى خلق فرص الشغل الذي يبقى من مسؤولية جميع القطاعات والمؤسسات المعنية والقطاع الخاص.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريقنا نثمن عاليا إعطاء الحكومة التشغيل أولوية قصوى بالنسبة لبرنامج عملها في النصف الثاني من ولايتها، وهو ما يتجلى بوضوح من خلال تعبئة 14 مليار درهم برسم سنة 2025 من أجل تفعيل إجراءات موزعة على ثلاثة محاور:

المحور الأول يهم تحفيز دينامية الاستثمار في القطاعات الأكثر تأثرا من حيث إحداث فرص التشغيل: الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، السياحة، تقوية الدعم المعزز للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

المحور الثاني يهم الرفع من تأثير البرامج النشيطة للتشغيل وتعزيز الدعم لتقوية منظومة التكوين بالتدرج.

ومن الضروري أن نشيد في هذا السياق بما حققته البرامج النشيطة للتشغيل والتي ساهمت في دعم التشغيل المأجور لفائدة 298.478 باحث عن الشغل وفي استفادة 256.048 من برنامج إدماج وأيضا حوالي 42.070 42 من برنامج تحفيز وتمكين 45.809 من الاستفادة من برنامج تأهيل.

أما المحور الثالث للعمل الحكومي في مجال التشغيل فيتعلق بالتخفيف من تداعيات الجفاف على التشغيل بالوسط القروي. وهي كلها برامج واعدة ونتمنى أن تنزلها جميع القطاعات الحكومية بنجاعة

وفعالية حتى يصل أثارها المواطنين ولاسيما فئة الشباب النشطين.

إن نتائج الحوار الاجتماعي الذي ساهمتم في إخراجه بشكل جدي ومسؤول تعتبر نتائج هامة نثمنها عاليا، والتي تعززت بمصادقة الحكومة على مجموعة من المشاريع المراسيم، التي تندرج في إطار تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن الحوار الاجتماعي، وذلك لتفعيل الزيادة بالأجور المتفق بشأنها، والتي دخلت حيز التنفيذ في شقها الأول خلال السنة الجارية.

إن مكتسبات الطبقة العاملة التي تحققت بفضل جهودكم في إطار الحوار الاجتماعي خلال الفترة الماضية من ولاية هذه الحكومة لا يمكن تجاهلها، ولا يمكن تجاهل التجاوب الحكومي الكبير في إطار مسؤولياتها في هذا المجال، من خلال قرارات غير مسبوقة، لفائدة ملايين الأسر من الطبقة المتوسطة.

وفي هذا الإطار، نثمن عاليا حرص الحكومة على فتح مشاورات عميقة ومكثفة مع الفاعلين الاجتماعين والاقتصاديين، بغاية التوصل إلى توافق حول مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، وندعو الجميع إلى الانخراط المسؤول للمصادقة على هذا الورش التشريعي الهام في أقرب الآجال؛ خاصة وأنه سيضفي دينامية اقتصادية كبيرة، سواء من حيث تطوير تنافسية القطاعات الإنتاجية أو من حيث توفير المزيد من فرص الشغل لفائدة المغاربة.

السيد الرئيس المحترم،

لقد ساهمت مختلف التدابير والإجراءات التي اتخذتموها، والتي قدمتموها بشكل واضح ومفصل أمام أعضاء اللجنة الموقرة في تحقيق العديد من الإنجازات، حيث تم تسجيل، على سبيل المثال لا الحصر، تزايد كبير في عدد المقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وارتفاع أعداد المستفيدين من البرامج النشيطة للتشغيل وبرامج التكوين المهني وانطلاق التكوين في نصف مدن المهن والكفاءات المنجزة ورقمنة خدمات الوزارة وتعزيز جهاز تفتيش الشغل، وغيرها من الإنجازات التي تحسب لكم السيد الوزير.

ونستغل هذه الفرصة لندعوكم إلى ضرورة العمل على استكمال ورش مهن المدن والكفاءات وتعميمه في أقرب الآجال.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يخص التكوين المهني، نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة بإيجابية كبيرة تقديمكم برنامجا طموحا لهذا القطاع الحيوي ينبني أساسا على تطوير عرض التكوين المهني وتجويده والرفع من جاذبيته لاسيما في الشق المتعلق بالتكوين المهني الخاص، وإصلاح التكوين المستمر وتعزيز التكوين بالتدرج.

ولا نشك السيد الوزير المحترم في أنكم حريصون كل الحرص على ضمان العدالة المجالية في تخصصات التكوين المهني، بالنظر للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا القطاع بالنسبة لحاضر ومستقبل بلادنا والرهان عليه، إلى جانب قطاعات أخرى من أجل تحقيق التنمية وتأهيل الرأسمال البشري.

ونتمنى إيلاء المزيد من العناية بالعالم القروي، من خلال تعزيز البنية التحتية أولا، وتنويع العرض التكويني وإطلاق تكوينات وتخصصات جديدة تتلاءم وسوق الشغل بالعالم القروي والجبلي.

وفي ذات السياق، ندعوكم إلى ضرورة ملائمة عروض التكوين المهني مع متطلبات وخصوصيات كل منطقة، والحرص على تنويع العرض في التكوين التأهيلي والتكوين المهني الفلاحي، بما يتلاءم مع السياسات القطاعية الأخرى، خاصة تلك المتعلقة بالتربية الوطنية، والمجال الصحي والفلاحي، وكذا تعزيز التكوين بالتدرج.

السيد الرئيس المحترم،

لقد يبقى برنامج أوراش برنامجا طموحا وجد إيجابي يحسب لكم، حيث مكن، إلى متم سنة 2023، من خلق 221.489 فرصة عمل فورية في أوراش عامة كبرى وصغرى بميزانية قدرها 5.4 مليار درهم.. أما فيما يخص برنامج "أنا مقاول" نسجل بإيجابية كبيرة أنه مكن من دعم ومواكبة 100 ألف من حاملي مشاريع المقاولات الذاتية والوحدات الاقتصادية غير المهيكلة والمقاولات الصغيرة جدا، وهو ما ساهم في تحفيز الشباب على الإبداع والابتكار وزرع روح المقاولة لديهم.

وفيما يخص قطاع الصحة والحماية الاجتماعية فإننا نتمنى لكم التوفيق في مهامكم الجديدة السيد الوزير المحترم، ونستغل الفرصة أيضا لنثمن عاليا المجهودات التي قام بها سلفكم البروفيسور خالد آيت طالب للنهوض بالقطاع الصحي ببلادنا.

كما نتمنى التوفيق للسيد مصطفى أبو معروف، الذي عينه صاحب الجلالة في منصب رئيس الهيئة العليا للصحة، والسيد سمير أحيد الذي عينه جلالته مديرا للوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الطبية، والسيد كمال الدغمي، الذي عينه جلالته مديرا للوكالة المغربية للدم ومشتقاته، وهي مؤسسات تم إحداثها لأول مرة من أجل المساهمة في تدبير قطاع الصحة.

كما نستغل هذه الفرصة أيضا لننوه بالعرض الحكومي النهائي لحل أزمة طلبة كلية الطب، والذي استمر بمقاطعة الدراسة والامتحانات لأزيد من 10 أشهر منذ دجنبر 2023.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نثمن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في مجالي الصحة والحماية الاجتماعية، والمتمثلة أساس في مواصلة التنزيل الفعال لورش تعميم الحماية الاجتماعية بميزانية سنوية تناهز 10 مليار درهم، ليبلغ الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج 5.26 مليار

درهم سنة 2025. كما نشيد رفع الدعم المخصص للأطفال، ليصل إلى 250 درهم عن كل طفل من الأطفال الثلاثة الأوائل المتمدرسين، و350 درهم في حالة وجود طفل في وضعية إعاقة، وتخصيص 175 درهم عن كل ولد من الأولاد الثلاثة الأوائل غير المتمدرسين، و375 درهم بالنسبة للأطفال اليتامى من جهة الأب، وكذا استكمال مكونات مشروع تعميم الحماية الاجتماعية في الجانب المتعلق بتوسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد، والاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل.

السيد الوزير المحترم،

لقد بدا واضحا حرص الحكومة الكبير على تنزيل ورش الحماية الاجتماعية المبني على إرساء حكامة جديدة للمنظومة الصحية، وتثمين الموارد البشرية، وتأهيل العرض الصحي، وإحداث نظام معلوماتي موحد وفعال، الأمر الذي استدعى رصد ميزانية ضخمة تعكس الإرادة الحكومية الحقيقية في إصلاح قطاع الصحة، حيث بلغت برسم السنة المالية 2025، 32.757 مليار درهم، مقابل 30.949 مليار درهم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 2.576 مليار درهم، وهوما يمثل زيادة قدرها 6% مقارنة بميزانية سنة 2024، وبزيادة نسبتها 55% إذا ما تمت مقارنتها مع سنة 2021، وهو ما يعني أن حجم الميزانية المخصصة لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية تضاعف بمرتين، مما يعكس أهمية هذا القطاع الحيوي والأساسي ضمن منظومة السياسات العمومية.

وفي سياق متصل، نسجل بإيجابية كبيرة ما قامت به الحكومة لمواجهة الخصاص الحاصل في الموارد البشرية الصحية، حيث التزمت بالرفع التدريجي من عدد العاملين في القطاع إلى أكثر من 90.000 بحلول سنة 2025. وهو الالتزام الذي تعمل على تحقيقه من خلال عدد المناصب المالية المحدثة، فبرسم السنة المالية 2025 ستعمل الحكومة على إحداث 6500 منصب مالي، مقابل 5500 منصب برسم السنة المالية 2024، وبذلك تكون الحكومة منذ تنصيبها قد أحدثت ما مجموعه 16.500 منصبا ماليا في قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، وهو رقم غني عن كل تعليق.

إلى جانب ذلك نثمن إطلاق برنامجا خاصا بالمراكز الاستشفائية الجامعية، وبلورة خطة عمل مهيكلة لتأهيل بنيات هذه المراكز وتطوير معداتها وتجهيزاتها، حيث استفادت من هذه العملية خمس مراكز استشفائية جامعية بكل من: فاس، والدار البيضاء، والرباط، ومراكش ووجدة، إضافة إلى التقدم الملموس الحاصل على مستوى الأشغال بأربع مراكز استشفائية جامعية في طور الإنجاز. كما عملت الحكومة على تعزيز الطاقة السريرية بأزيد من 2100 سرير.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، ننوه بالإجراءات الإيجابية التي اتخذتها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لتحسين وتأهيل العرض الصحي وتسهيل ولوج المواطنات والمواطنين إلى خدمات صحية ذات جودة، وفق تصور جديد يهدف لتجاوز مختلف الإكراهات التي يعرفها العرض الصحي حاليا على المستوى المركزي والترابي، وكذا من أجل تعزيز وتأهيل البنيات التحتية الاستشفائية والتجهيزات الصحية على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي والمحلي. ونلتمس منكم في هذا الصدد السيد الوزير المحترم الحرص على استكمال تنزيل برنامج تأهيل 1400 من مؤسسات الرعاية الصحية الأولية وفق أجندة زمنية مضبوطة، باعتبار هذه المؤسسات الوجهة الأولى للمرتفقين في مسار تلقي العلاجات، واللبنة الرئيسية لتنفيذ سياسة القرب الصحية، والتسريع في تنزيل المجموعات الصحية الترابية وتعميمها على مختلف جهات المملكة، ومواصلة تنزيل اتفاقيات الشراكة المبرمة مع العديد من الشركاء من أجل تأهيل وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية، ومواصلة مشاريع بناء وتجهيز المؤسسات الاستشفائية الجهوية والإقليمية، الامراض النفسية، الاختصاصات، وكذا مواكبة المؤسسات الاستشفائية بالصيانة الاعتيادية والإصلاح الدائم والمستمر، بما يضمن ظروف عمل جيدة للأطباء والمرضى وكافة المرتفقين.

السيد الوزير المحترم،

فيما يخص طب المستعجلات الذي يعتبر القلب النابض والعمود الفقري لأي مستشفى، سواء بالقطاعين العام والخاص، فيجب العمل على النهوض به اعتبارا للمكانة التي يحتلها ضمن المنظومة الصحية الوطنية، كما يجب الحرص على تطوير وتحسين التدخلات الاستعجالية ما قبل الاستشفائية قصد التخفيف من الاكتظاظ الذي تعرفه اقسام المستعجلات واحترام مسلك العلاجات للحد من الحالات العادية التي تلج أقسام المستعجلات كحالات حرج، وهو من بين أهم الرهانات المطروحة أمامكم في مسار إصلاح المنظومة الصحية.

وفي انتظار استكمال الإصلاح المرتقب، يتعين عليكم العمل على التخفيف من الضغط الذي تعرفه أقسام المستعجلات، لأن أكثر من 45% من الحالات المتوافدة على المستعجلات تأتي من أجل الاستشارات الطبية، ذلك أن الولوج المباشر بدون قيد، وغياب عملية تحديد الحالات الطارئة الحقيقية، يشجع على ذلك مما يخلق الاكتظاظ، ويؤثر بالتالي على جودة الخدمات المقدمة للمرتفقات والمرتفقين.

السيد الوزير المحترم،

تضمن عرضكم إجراءات تهم التكفل بالفئات الاجتماعية من ذوي الاحتياجات الخاصة، ونحن من هذا المنبر نطلب منكم ضرورة إيلاء عناية كبيرة للصحة النفسية للمغاربة والحد من الخصاص الحاد على مستوى الموارد البشرية بقطاع الصحة النفسية وخاصة الاطقم الطبية المتخصصة، يجب أن يتعزز الوعي بأهمية الصحة العقلية والنفسية وتأثيرها على بناء أسر وأفراد متوازنة.

لكن للأسف، العديد من المستشفيات وكذلك أجنحة الأمراض العقلية والنفسية بمختلف المراكز الاستشفائية تعرف أوضاعا مقلقة بسبب الخصاص الحاد في الأطر الطبية والتمريضية والأدوات

الأساسية الخاصة بالعلاج، مما ينعكس سلبا على جودة الخدمات المقدمة للمرضى ويجعل الأسر في مواجهة مباشرة مع مرضاهم، خاصة الحالات الصعبة التي يمكن أن تشكل خطرا عليهم وعلى الآخرين.

وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن دق ناقوس الخطر بهذا الخصوص حيث أورد في تقرير نشر بهذا الشأن بأن عدد الأطباء النفسيين ببلادنا لا يتجاوز 434 طبيبا، وهو ما يعكس ضعف الاستثمار في منظومة الرعاية النفسية، والتي نطلب منكم اتخاذ إجراءات عملية بشأنها من قبيل تحفيز طلبة الطب لولوج هذا التخصص والارتقاء بالتكوين والتكوين المستمر في مجال الصحة النفسية والعقلية والرفع من المقاعد البيداغوجية المخصصة للطب النفسي وتخصيص حصص مهمة لمناصب الشغل المحدثة من طرف الوزارة لمجال الطب النفسي والعقلي، وكذا الرفع من الميزانيات المخصصة للمستشفيات والأجنحة الخاصة بالأمراض العقلية والنفسية.

وفيما يخص قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، نثمن عاليا اختيار الحكومة تخصيص منصب كاتب الدولة للمساهمة في النهوض بأوضاع هذا القطاع، وهو ما يعكس رغبة واضحة لتسريع تنزيل الاستراتيجيات الاجتماعية وتجويد الخدمات العمومية لفئة مجتمعية عريضة. نتمنى لكما كامل التوفيق في مهامكما لخدمة هذا القطاع، ونحن مستعدون للمساهمة معكم وإلى جانبكم من موقعنا في هذه المؤسسة التشريعية، وبما يخوله لنا الدستور من اختصاصات من أجل النهوض بهذا القطاع وبأوضاع العاملين به.

إن تركيبة مجلسنا الموقر المتنوعة والنابعة من مؤسسات القرب القطاعية والمجالية تجعلنا على اطلاع بعدة معطيات، ومنها أن المسألة الاجتماعية وقضاياها ليست ملفا لقطاع حكومي محدد، بل هو مجال موزع بين مجموعة من القطاعات الحكومية وهيئات ترابية ومؤسسات عمومية ومجتمع مدني والقطاع الخاص أيضا، مما يقتضي اعتماد مقاربة تشاركية من أجل تنسيق الفعل العمومي وضمان التقائية المتدخلين، وبلغة الميدان نقول أننا لمسنا هذا التحول الايجابي مع الحكومة الحالية ونسعى إلى تطويره وتجويده في نسختها الجديدة، لأننا نسعى وفق البرنامج الحكومي التعاقدي ومخرجات النموذج التنموي الجديد لإقرار أسس واستدامة الدولة الاجتماعية القادرة على مواكبة الأوراش الكبرى المفتوحة ببلادنا، رغم موجة اللايقين الاقتصادي التي تطبع المناخ العالمي، لاسيما ما هو مرتبط بالتغيرات المناخية التي تعرفها بلادنا من خلال موجة الجفاف، أو الصراعات الجيوسياسية الإقليمية والدولية.

السيد الرئيس المحترم،

عملت الحكومة على الرفع من الميزانية المخصصة للقطاع مقارنة مع السنة الماضية، حيث ارتفعت بنسبة 28.9% مقارنة مع السنة المالية الفارطة، كما كانت هناك زيادة بنسبة 8.15% فيما يخص برنامج التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأشخاص المسنين. مقابل ذلك، تراجعت ميزانية برنامج المساواة بين النساء والرجال والتمكين والريادة والنهوض بحقوق المرأة بنسبة 5.11%، وهو ما يجب تصحيحه في القادم من الأعوام بحول الله، لأن بلادنا بحاجة إلى مزيد من تعزيز دور المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ضمان ولوجها إلى التعليم والصحة وسوق الشغل وكافة مناحي الحياة، ونحن على استعداد للترافع للرفع من المخصصات المالية للوزارة.

نود أن نتقاسم معكم عددا من النقاط، بدافع الاستفسار وأيضا من أجل تطوير العرض القطاعي، ونحن على يقين أنكم ستضعونها ضمن سلم الأولويات، ومنها باختصار:

على مستوى مؤسسات الرعاية الاجتماعية: فهي تواجه عددا من الصعوبات والإكراهات، سواء على مستوى العدد أو التوزيع الجغرافي أو من حيث الموارد البشرية، إضافة إلى نقاط أخرى من قبيل ثنائية إشراف جمعية واحدة على عدة مؤسسات أو تدبير مؤسسة واحدة من طرف عدة جمعيات وكذلك عدم انتظامية صرف المنح، دون إغفال ضرورة صيانة البنايات وتطوير وتنويع مرافقها وضمان حد أدنى من الجودة مع تعزيز الولوجيات بها، وكذا ضرورة النهوض بوضعية مؤسسات إيواء الأطفال المتخلى عنهم، ولنا اليقين أنكم ستعملون جاهدين على تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والنهوض بأوضاع فئة المسنين والأطفال المتخلى عنهم.

وعلى مستوى العنف ضد النساء، فرغم المجهودات المبذولة لمحاربة هذه الظاهرة، لازالت هذه الآفة قائمة بمجتمعنا رغم العمل الجاد والعقلاني للحكومة للحد منها، من خلال تعزيز ولوج النساء لسوق الشغل، وتعزيز الترسانة القانونية لحمايتهن من العنف الجسدي والنفسي، ومحاربة ظاهرة الهدر المدرسي وزواج القاصرات.

لا بد أن نتوقف مليا عند العنف الرقمي الممارس ضد النساء والذي يعد تمييزا وانتهاكا لحقوقهن الأساسية، ومشكلة حقيقية تحول دون اندماجهن في مختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، كما أن هذه الظاهرة تؤثر سلبا على الحياة اليومية للمرأة بشكل عام.

وكل المؤشرات تظهر تزايدا متناميا ومقلقا للعنف الرقمي ضد النساء، رغم المجهودات المبذولة على المستوى المؤسساتي وعلى صعيد الهيئات المدنية، وهذا الارتفاع تترجمه العديد من الأرقام والبيانات التي نشرت في الآونة الأخيرة من طرف العديد من المؤسسات.

وبالرغم من دخول القانون رقم 103.03 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء حيز التنفيذ، وبالرغم من التدابير الزجرية الواردة فيه والهادفة للحد من الظاهرة، إلا أن الواقع يظهر استمرار العنف بمختلف أشكاله لاسيما العنف الالكتروني، حيث أظهرت إحصائيات رسمية أن ما يقارب 1.5 مليون امرأة ضحية للعنف الإلكتروني (من

خلال البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية والرسائل النصية القصيرة).

وتعتبر الشابات التي نجد من ضمنهن التلميذات المتواجدات بمختلف المؤسسات التعليمية أكثر النساء عرضة للعنف الإلكتروني بنسبة 29%، خاصة المتراوحات أعمارهن ما بين 15 و19 سنة، لذا يجب تقوية دور النساء داخل المجتمع ونهج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف السياسات العمومية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما يجب تعزيز المنظومة التشريعية وحماية المرأة من العنف والتحرش الجنسي والرقمي، ومراجعة القانون الحالي الخاص بحماية النساء من العنف لجعله يتلاءم مع المعايير الدولية ذات الصلة بالعنف الرقمي.

فبالرجوع إلى لغة التقارير لاسيما الصادرة من لدن رئاسة النيابة العامة أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، نجد أن كلفة هذا العنف كبيرة على المجتمع المغربي وعلى اقتصادنا، بل وعلى صورة بلادنا لاسيما أننا نحظى برئاسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والذي حاز عليه المغرب كثمرة لمجهود تراكمي، يجب الاستثمار فيه وتطويره، وعدم فسح المجال لهامش التراجع.

النقطة الأخيرة التي سأتطرق إليها مرتبطة بالأشخاص في وضعية إعاقة والذين يشكلون حوالي 6.8% على المستوى الوطني. نلتمس منكم الاهتمام أكثر بهذه الفئة المجتمعية التي تتوفر على إطار تشريعي، لكن تنزيل مقتضياته وبلورة استراتيجيات موجهة لهذه الفئة تصادفها عدة تحديات على مستوى الفضاء العمومي، وتتفاقم على مستوى المناطق القروية والجبلية. وقد خصصت الحكومة 500 مليون درهم لدعم الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، مما من شأنه أن يسهم في تذليل الصعوبات التي تواجههم. هذا، ونلتمس منكم العمل على الرفع من الحصة المخصصة لهم للتوظيف وضمان مجانية مجوعة من الخدمات وتوفير الولوجيات على مستوى المرافق العمومية أو البنايات الخاصة، وتطوير البرنامج الوطني "جسر التربية الدامجة".

مداخلات الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد والبحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وانطلاقا من أهمية هذا القطاع والمكانة التي تحتلها هذه المكونات الأربع في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية، والعناية التي تولها الحكومة لجميع القطاعات الإنتاجية التي تساهم في خلق الثروة، لا بد أن نشيد باستمرارية المجهود الذي يبذل في هذه الوزارة، بالرغم من الأزمة البنيوية التي عانى منها لسنوات، والمتمثلة في أزمة الماء التي أثرت بدورها على المنتوج الفلاحي المغربي. بالإضافة لعوامل خارجية تفرضها استمرار الحرب الروسية الأكرانية والصراع في الشرق الأوسط، وهو ما يزال يؤثر بشكل مباشر على سلاسل الامداد العالمية.

وبالمقابل ندعو من خلالكم الحكومة التسريع بباقي الأوراش المبرمجة في إطار تنزيل مخطط العمل الاستعجالي الذي تم تقديمه بين أيدي صاحب الجلالة نصره الله، في إطار الجهود المبذولة لرفع تحدي الأمن المائي وضمان التزويد بالماء الشروب على مستوى جميع مناطق المملكة. والوقوف بحزم على مجموعة من الأسباب التدبيرية الذاتية التي تتسبب في هدر الكثير من الموارد المائية، واستنزاف المياه الجوفية، من قبيل الاستخدام غير القانوني للمياه، والاستغلال غير المستدام للموارد المائية في الأنشطة الزراعية.

كما ندعوكم إلى تعزيز التدابير الكفيلة بالنهوض بقطاع الصيد البحري الذي يعول عليه كثيرا في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وتعزيز دوره الاقتصادي والاجتماعي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام. من خلال العمل على:

- تعزيز الاستدامة البيئية: من خلال الالتزام بحماية الموارد البحرية، وتطبيق قوانين صارمة ضد الصيد الجائر وتنظيم فترات الراحة البيولوجية؛

- تعزيز البحث العلمي: بالاستثمار في مراكز البحث البحرية لدراسة التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتأثيره على الموارد البحرية؛

- تعزيز التطوير التقني والتكنولوجي وتحديث أساطيل الصيد، ودعم الصيادين لتحديث معداتهم باستخدام تقنيات حديثة تسهم في تحسين الكفاءة وتقليل التأثير البيئي. إضافة إلى رقمنة القطاع باعتماد أنظمة رقمية لإدارة عمليات الصيد والموانئ بشكل أفضل؛

- تطوير البنية التحتية: من خلال بناء أو تطوير موانئ حديثة تستوعب نشاط الصيد وتوفر خدمات مثل التخزين والتبريد؛

- التسويق والتصدير والانفتاح على أسواق جديدة.

أما بالنسبة لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، فإننا نسجل بإيجابية عملكم الجاد والمتميز وحرصكم الأكيد على تقوية وتجويد الترسانة القانونية المتعلقة بالانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، ومن ضمنها القانون المنظم للإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية الذي تطرق إلى مقتضيات مهمة لم يسبق أن تم التطرق لها، إيمانا منكم أن قطاع الكهرباء يشكل قطبا مهما في مجال تحسين مناخ الأعمال ومساهما أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

كما نشيد بما تقومون به من مجهودات لتنزيل الاستراتيجية الطاقية للمغرب وفق رؤية مستقبلية، ترمي إلى ضمان أمن البلد من الناحية الطاقية من خلال تنويع مصادر الطاقة الوطنية، وتشجيع استخدام الطاقات البديلة، ودعم إمكانية الوصول إليها من خلال ملاءمة أسعارها واستحداث التكنولوجيات المتقدمة مع الحفاظ على البيئة والصحة والسلامة العامة.

ونسجل بارتياح التفاعل الايجابي لكل الفئات الاجتماعية، وتسجيل

اقتصاد مهم في استهلاك الطاقة الكهربائية، خاصة على مستوى الجهد المنخفض بـ 57%، والجهد المتوسط بـ 31% والجهد العالي والجد عالي بـ 12%. وهذا بلا شك ثمرة ونتاج لمجهودات كبيرة بدلت لأجل التحفيز على الاقتصاد في الطاقة.

وبلا شك فإن الرؤية الجديدة لتنمية الصناعات المعدنية ستمكن من تطوير القطاع وإعطاء دفعة قوية لإحداث تغيير نوعي وكمي في قطاع التعدين.

إلا أنه بالموازاة يجب أن ينعكس هذا التطور كذلك على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والوضعية المعيشية لساكنة المناطق المنجمية، فبالرغم من المحاولات المتعددة للحكومات المتعاقبة في إعداد وتسطير عدة برامج مشاريع تنموية بالمناطق المنجمية، إلا أنه لم نلمس ذلك على أرض الواقع في إخراج هذه الساكنة من العزلة المجالية التي تعيشها.

وعلى مستوى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإننا نسجل بكل إيجابية التحسن المستمر والمتصاعد لمختلف مؤشرات تطور القطاع السياحي ببلادنا، لا من حيث عدد السياح الذي بلغ 13.1 مليون سائح، بنسبة زيادة تقدر ب 18% ولا من حيث المداخيل السياحية التي تقدر ب 76.4 مليار درهم من العملة الصعبة، بزيادة نسبة 7%، ونسبة الملء التي زادت بنقطتين لتصل 50%، وتتجاوز عدد ليالي المبيت سقف 21 مليون ليلة، بزيادة نسبة 10%.

كما لن تفوتنا الفرصة لتسجيل اعتزازنا بالدور الأساسي لمغاربة العالم في إنعاش السياحة خلال العطلة الصيفية، بتوافدهم بأعداد كبيرة إلى بلدهم الأم، الأمر الذي يقتضي استحضار هذا المعطى والمراهنة عليه في جل البرامج الحكومية الخاصة بالقطاع السياحي، من خلال المزيد من التحفيز والاستقطاب لاستدامة هذا المورد المتاح، في هذا الإطار يتعين تعزيز العروض خاصة بمغاربة العالم تساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية والروحية مع وطنهم الأم وتدر على ميزانية الدولة المزيد من العملة الصعبة، خصوصا بالنسبة للأجيال الجديدة التي ولدت في بلدان الإقامة.

وهنا نثمن المبادرة الاجتماعية السكنية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المتمثلة في دعم اقتناء السكن الرئيسي لفائدة مغاربة العالم مما سيعزز أواصر تعلق أفراد الجالية بوطنهم الأم.

كما نحيي بهذه المناسبة المبادرة التي قامت بها وزارة الشباب والثقافة والتواصل-قطاع الثقافة، بشراكة مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، بإنشائها لأول خريطة أثرية وطنية للمغرب، وذلك من أجل جرد التراث الثقافي الوطني وحسن تدبير المعالم والمواقع الأثرية، والتي ستعتمد دليلا للمواقع الأثرية من قبل السياح ونتمنى استغلال هذا المعطى لتعزيز العرض السياحي الثقافي المغربي.

كما يجب التأكيد على أهمية الصناعة التقليدية في دعم المنتوج السياحي والرقي به، لذا ندعو الحكومة إلى:

- الرفع من عدد المعارض الوطنية، وتعزيز المشاركة في المعارض الدولية، باعتبارها الأسواق المثلى للصناع التقليديين لعرض منتوجاتهم، وضمان استمرارية حرفهم؛

- دعم القدرة الشرائية للصناع التقليديين لاقتناء المواد الأولية التي تعرف ارتفاعا في السوق العالمية حتى يتمكنوا من تقليص تكلفة الإنتاج بشكل يسمح لهم بالمنافسة؛

- حكامة القطاع، ومراجعة القانون المنظم للحرف في إطار تشاوري مع الحرفيين وممثليهم في الغرف؛

- تحسين ظروف العمل، وتقوية الحماية الاجتماعية للصناع التقليديين؛

- تطوير قنوات التوزيع ودعم المنتوج المغربي الأصيل، لضمان استمراريته وتنافسيته؛

- تمكين غرف الصناعة التقليدية من الإمكانيات المادية والتنظيمية للقيام بدورها في تمثيل ومواكبة الصناع التقليديين؛

- استحضار المنتوج التقليدي عند إعداد دفاتر التحملات الخاص بالطلبات العمومية، وإدخال الصناعات التقليدية بالأفضلية في دفاتر التحملات الخاصة بالصفقات العمومية التجهيزية.

وأخيرا بالنسبة لقطاع الصناعة والتجارة، فإننا نثمن عاليا ما تم تحقيقه لاسيما على مستوى مخطط التسريع الصناعي الذي يهدف إلى خلق منظومات صناعية فعالة، وإبراز مهن عالمية تجعل من بلادنا منطقة جذب للاستثمارات الكبرى في مجالات صناعية متعددة.

كما نؤكد أن المستجدات التي حملها مشروع القانون المالي ارتباطا بهذا القطاع لها أهمية كبيرة جعلتنا نقتنع بأن القطاع سيستمر في التأكيد على تطوره ومكانته المتميزة من خلال إحداث أكثر من 374 ألف منصب شغل خام، 125 ألف منها منصب شغل صافي، مع تحقيق رقم معاملات يفوق 816 مليار درهم، أي أكثر من ملياري درهم يوميا.

مؤكدين أن هذه الحكومة عملت بشكل جدي على المضي قدما في النهج التصاعدي والتراكمي للإنجازات المحققة في سنواتها الأولى، لاسيما على مستوى تحسين المنتوج الصناعي المغربي والتوسع المهم على مستوى الأسواق الأجنبية، وما واكبه من إصلاحات ومشاريع لبنية تحتية متطورة لمواكبة هذا الانفتاح، حيث أن معظم الصادرات الصناعية عرفت استمرارا في الارتفاع هذه السنة. خاصة قطاع الطاقات المتجددة الذي يستمر في شق طريقه كأحد الاقتصادات الواعدة ببلادنا، نتيجة تنزيل

إستراتيجية الطاقة الوطنية التي عملت على مجموعة من الإصلاحات، وإطلاق عدة مبادرات لدعم مكانة الطاقة النظيفة.

وهي مناسبة للتنويه بالعمل الذي تقومون به على مستوى قطاع التجارة بشقيه الداخلي والخارجي، خاصة وأن القطاع له ارتباط وثيق بالتشغيل وبالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المغربي، وبمعيشه اليومي.

كما نثمن مرة أخرى توجه الدولة المغربية لتنويع شركائها التجاريين وتعزيز علاقاتها التجارية مع محيطها الإفريقي، والذي سيلعب فيه ميناء الداخلة الأطلسي دورا مهما لتعزيز المبادلات التجارية مع دول الساحل وإفريقيا بصفة عامة.

إذ أن القارة الافريقية تعتبر سوقا مهمة لتصدير المنتوج المغربي بحيث سيلقى إقبالا أكبر، على اعتبار الخصوصية والانتماء المشترك للبعد الافريقي الذي يربطنا بكثير من الدول الصديقة. ولنا في هذا الإطار تجارب نجاحات لمجموعة من الشركات المغربية التي أصبحت من أهم الشركات والمنصات الاستثمارية في بعض البلدان الافريقية.

III- مداخلات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

مداخلات الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

- العدل وحقوق الإنسان؛
- العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني؛
- الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛
- إدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- المحاكم المالية؛
- الأمانة العامة للحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، برسم السنة المالية 2025.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن ما حققته بلادنا من إنجازات تاريخية على المستوى المؤسساتي، أبرزها إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية بمقتضى دستور 2011 وإصدار القانون التنظيمي المنظم له، وهي مبادرة أسست لسلطة قضائية حقيقية قوية ومستقلة وكفيلة بتحقيق الأمن القضائي وصون حقوق الأفراد والجماعات والدفاع عن كرامتهم.

ولكي تكون النيابة العامة في منأى عن أي تأثير نص القانون المنظم للسلطة القضائية على استقلالها عن السلطة التنفيذية، وهي تجربة مهمة وامتحان كبير لبلادنا.

وهذا الانجاز النوعي يستحق كل التنويه والإشادة، مع التأكيد على ضرورة تسريع وتيرة استكمال إصلاح منظومة العدالة، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لضمان ترسيخ دولة الحق وسيادة القانون، بعد هذا التأخر الملحوظ في إخراج بقية النصوص التشريعية إلى حيز الوجود، أساسا مجموعة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية والقانون المنظم لمهنة الخبراء وباقي القوانين ذات الصلة بالإصلاح والمرتبطة بتأهيل المهن القضائية وقضاء الأعمال، علما أن القضاء النزيه والمستقل هو الضامن لمناخ الأعمال حيث يسهم في جذب وتشجيع الاستثمارات كما يكرس البناء الديمقراطي ويوطد دعائم الاستقرار والأمن الاجتماعي والاقتصادي ويحمي الحقوق والحريات المكفولة دستوريا لكل المواطنين.

كما نؤكد على ضرورة إيلاء مزيدا من العناية والاهتمام بالجانب المتعلق بأنسنة التشريعات سواء الجنائية أو المدنية أو الاجتماعية، حتى تتماهى مع الوعي الحقوقي في المجتمع واعتماد مقاربة النوع في إعدادها وصياغتها، وهي إرادة تجسدت في قانون خطة العدالة الذي أتاح للمرأة المغربية، ولأول مرة، الحق في ولوج مهنة العدول، وكان قرارا شجاعا، منسجما مع الشريعة الإسلامية السمحاء، ومكرسا لحقوق المرأة.

وفيما يتعلق بالنجاعة القضائية، نثمن المجهودات المبذولة لتسهيل ولوج المتقاضين الى المحاكم وتحسين ظروف استقبالهم وكذا تحديث الإدارة القضائية وتطويرها التكنولوجي، من خلال انجاز المحكمة الرقمية وتعزيز حكامتها، من خلال تنزيل المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة تستجيب لمتطلبات العصر ومستلزمات المرحلة في ظل التحولات التي يعرفها العالم.

والمحكمة الرقمية إجمالا هي منهجية تسيير تعتمد التكنولوجيا الحديثة ومسايرة كل تطورات وسائل الاتصال في إصدار الاحكام وأداء الرسوم ومتابعة أطوار الدعوى من البداية الى النهاية، عن طريق العمل بنظام الالكتروني عوض النظام الورقي.

ونحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ننوه ونشيد بهذا الورش الإصلاحي الهام الذي اعتمدته بلادنا، إلا أننا نود التنبيه إلى عدة ملاحظات والتي تتجسد أساسا في غياب النص القانوني المنظم للمحاكمات عن بعد، إلا من بعض القوانين التي تتعلق فقط بالجانب

الموضوعي مثل قانون 53.05 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية، وقانون رقم 08.09 المتعلق بالمعطيات الشخصية، وبالمناسبة ندعو الحكومة إلى الإسراع بإخراج مشروع قانون المتعلق باستعمال الوسائط الإلكترونية في الإجراءات القضائية.

ولاستكمال بناء هذا الورش بشكل متين وناجح، لابد من تجهيز المحاكم، إذ لا يمكن تصور قيام إدارة إلكترونية بدون بنية تحتية لازمة، ويدخل هذا الأمر في إطار توفير الوسائل المادية لاشتغال الإدارة القضائية، من خلال تعميم الإعلاميات في كل محاكم المملكة وتوفير التجهيزات والحواسب والهواتف وشبكات الاتصال بالإضافة إلى ضرورة توفر على برامج معلوماتية متطورة لها القدرة على معالجة البيانات ونقلها وتبادلها بشكل تفاعلي بين مختلف الفاعلين.

ولعل هذا يطرح إشكالا على مستوى تدبير مرفق القضاء من تباين مستويات المحاكم في التوفر على التكنولوجيات الحديثة وصعوبة استعمالها، كما يواكب ذلك غياب التواصل الرقمي بين الإدارة القضائية والمهن القضائية، بمعنى أن هناك تحدي تقني باعتبار أن المحاكم ليست مؤهلة بشكل كبير.

وكل هذه التحديات المتعلقة بالمحكمة الرقمية لا شك أن الحكومة ستبذل قصارى جهدها لحل هذه الإشكالات.

في إطار مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة والذي جعلته الحكومة من أولوياتها وعملا بالتوجيهات الملكية السامية سيتم تعميم محاكم الأسرة على الصعيد الجهوي وتمكينها من الموارد البشرية والمالية اللازمة، وهذا البرنامج يستحق التنويه والإشادة، كما نسجل ونثمن التزام الحكومة بتطوير البنية التحتية للمحاكم من خلال تشييد بنايات جديدة وتهيئة وتوسعة وتجديد البنايات الموجودة.

وفي نفس السياق نود الاهتمام أكثر بالعنصر البشري على اعتبار أنه الأداة الأساس لتفعيل الإصلاح المنشود، مع العمل على إعادة النظر في الخريطة القضائية لتستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين في إطار إدارة قضائية حديثة ومواطنة تروم تكريس التواصل واحترام معايير الجودة والشفافية وخلق فضاء عميق للثقة والاطمئنان في منظومة العدالة لتجاوز كل الصعوبات والتحديات تفاديا لهذر الزمن القضائي.

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد دائما على ضرورة تكثيف كل الجهود وبشكل جماعي لرسم معالم جديدة لعدالة قوية ومتطورة، مع العمل على الانطلاق نحو عدالة ذكية رقمية تضمن الحقوق وتحقق الأمن القضائي عملا بالتوجيهات الملكية السامية حيث ما فتئ جلالة الملك نصره الله يؤكد، ضمن مجموعة من خطبه السامية، على ضرورة ترسيخ دعائم دولة الحق والقانون وجعل إصلاح منظومة العدالة من بين أولويات ورش الإصلاح الشمولي للبلاد.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بمجال حقوق الإنسان ونحن نناقش اليوم ميزانيات المؤسسات التي تعنى بهذا القطاع لا بد أن نسجل أن التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي تجربة متميزة، ذات أهمية ونجاعة التأثير في السياسات العمومية وفي هذا الاتجاه لابد أن ننوه بمختلف المبادرات التي تم فيها إشراك المؤسسة البرلمانية في إطار إعداد التقارير الوطنية، سواء تعلق الأمر بالتقارير الوطنية برسم الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل أو التقارير الوطنية الموجهة إلى هيئات المعاهدات وهذه من بين الآليات اللازمة لمد جسور التعاون البناء بين السلطة التشريعية والهيئات المكلفة بحقوق الإنسان، لتطوير العمل الحقوقي وتكريس مبادئ وثقافة حقوق الإنسان. وفي نفس السياق ندعو إلى تمكين البرلمان بمختلف التقارير التي تعدها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتفاعل مع التقارير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان في بلادنا.

لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان لابد من انخراط الجميع من مؤسسات الدولة والمجتمع بمختلف تشكلاته، القوى الحية السياسية منها والاجتماعية، لبذل الجهود لرصد وتتبع مختلف الخروقات المرتبطة بمجالات حقوق الإنسان، كيفما كان نوعها ومصدرها، وذلك عن طريق ربط جسور التعاون مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومختلف الفعاليات الحقوقية والاجتماعية.

ونحن نناقش اليوم ميزانية قطاع حقوق الإنسان نشدد على ضرورة إيلاء المزيد من العناية والاهتمام بحقوق المرأة والطفل، وذلك بتجريم تشغيل الأطفال والاعتداء الجنسي والجسدي ولابد من الإشارة هنا إلى تنامي ظاهرة اغتصاب الأطفال، طبقا للمواثيق الدولية.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة مشروع ميزانية وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني تحيلنا على فهم العلاقة التي بين المؤسسة التشريعية والحكومة، والتي تجد مرجعيتها في مضامين دستور 2011 حيث تنص على دور هذا القطاع الحكومي في إحداث نوع من التوازنات بين السلطات وخصوصا تجسير الفجوة بين الحكومة والبرلمان، عبر جسور التواصل والتعاون المشترك، علما أن الدستور تضمن جملة من التعديلات التي من شانها تحقيق هذا الهدف والتي تجلت أساسا في التوسيع من اختصاصات البرلمان في مجال التشريع ومراقبة عمل الحكومة، وقد تجلى هذا المنحى أيضا في التوجيهات السامية لجلالة الملك، مما جعل الحكومة ممثلة في الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان مدعوة لمواصلة العمل على تفعيل التزاماتها مع المؤسسة البرلمانية لتعزيز تعاونهما البناء وتواصلهما المستمر، في إطار الاحترام التام لفصل السلط، عن طريق تفاعلها الإيجابي مع ممثلي الأمة، لكون البرلمان يشكل صرحا دستوريا لدراسة ومناقشة مختلف القضايا التي تشغل الأمة، على اعتبار أن رفع منسوب

الثقة بين الناخب والمنتخب يكمن في تطوير الأداء المؤسساتي للبرلمان والعمل على تحسين صورته ورد الاعتبار للعمل السياسي بشكل عام.

وباستقراء مضامين العرض التقديمي لهذه الميزانية التي نحن بصدد مناقشتها اليوم، نسجل في الفريق الاستقلالي أن الحصيلة التشريعية كانت مهمة وذات بعد اجتماعي بامتياز، والتي جاءت إجمالا تصب في اتجاه وفاء الحكومة بالتزاماتها المتضمنة في برنامجها الحكومي وهذه المبادرات المثمرة والمعززة لمقومات الدولة الاجتماعية بامتياز، كما أرادها جلالة الملك، نثمنها وننوه بها، بيد أننا وككل مناسبة مناقشة الميزانية السنوية لهذا القطاع، نود من الحكومة في هذا الإطار العمل على إرفاق مشاريع القوانين بمذكرات تقديمية والوثائق الضرورية المتعلقة بها، حتى يتسنى لنا تحليل ودراسة هذه النصوص بشكل أعمق ويكون العمل التشريعي ذا جودة عالية وأكثر دقة.

وفي هذا السياق، نحن في الفريق الاستقلالي، نثمن المجهودات التي تبذلها الحكومة في التفاعل الإيجابي مع مبادرات البرلمان بغرفتيه سواء على المستوى الرقابي أو التشريعي وحتى بالنسبة للعمل الدبلوماسي، فالملاحظ أن هذه الحكومة بكل مكوناتها، منذ تنصيبها وهي تعمل على تعزيز التعاون البناء والتواصل المستمر مع المؤسسة التشريعية، في إطار يسوده الاحترام التام لمبدأ فصل السلط.

وبالرجوع إلى حصيلة الإنتاج التشريعي والرقابي وتقييم السياسات العمومية، يظهر حجم الجهد المبذول من قبل كل مكونات الحكومة، في تفاعل مثمر مع مؤسسة البرلمان من أجل تعاون فعال وإيجابي في مسار تعزيز البناء المؤسساتي والديمقراطي لبلادنا. ذ إلا أن الملاحظ هو أنه وبالرغم من هذه المجهودات يظل التفاعل مع مقترحات التشريعية للبرلمان متواضعا، بالمقارنة مع المنتوج التشريعي للحكومة، وهذا ما يتأكد بالأرقام، حيث إن نسبة مقترحات القوانين المقبولة لا تتجاوز 9%، فالحكومة وافقت منذ تنصيبها على 28 مقترح قانون فقط، من بينها 6 مقترحات قوانين برسم هذه السنة، مما جعل هذه النسبة من مقترحات القوانين التي تمت المصادقة عليها من طرف البرلمان، لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب.

فكان لابد أن تبذل الحكومة مجهودا أكبر في التفاعل وأن تعطي أهمية بالغة للمبادرات التشريعية بالبرلمان، سيما وقد تمت مأسسة التعاون بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية بتعزيز دور اللجنة التقنية لدراسة مقترحات القوانين والبت فيها.

وانطلاقا من هذه العلاقة الإيجابية والبناءة بين الحكومة والبرلمان وبعد إحداث هذه اللجنة التقنية التي تعمل على تتبع المبادرات التشريعية، نؤكد في الفريق الاستقلالي كمكون للأغلبية، على ضرورة مواصلة العمل على تقوية التعاون المثمر بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية بما يوطد المسار الديمقراطي ببلادنا، ويحقق التقدم والتنمية وفق الثوابت الدستورية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

أما فيما يتعلق بالحصيلة الرقابية ننوه بالتعاطي الإيجابي للوزارة مع مجمل الأسئلة الشفهية التي يتم طرحها إلا أننا نود التنبيه إلى ضرورة تبني احترام القطاعات الوزارية للآجال المحددة في الإجابة عن كافة الأسئلة الكتابية للسادة المستشارين، حتى لا تفقد راهنيتها وعدم اكتفاء الأجوبة في بعض الأحيان بمعطيات عامة، وذلك من أجل تقوية الرقابة البرلمانية.

نلاحظ أن الحكومة قد أعطت الكثير من العناية للمجتمع المدني باعتماد مجموعة من البرامج، تنزيلا لاستراتيجيتها الجديدة في مجال المجتمع المدني "نسيج" للفترة 2022-2026، كان أبرزها إعطاء الانطلاقة للبرنامج الوطني لتقوية القدرات التنظيمية والمؤسساتية لجمعيات المجتمع المدني وهذا توجه نثمنه عاليا ونؤكد على ضرورة مواصلة تنزيل مضامينه.

لا شك أن المجتمع المدني يشكل مجالا خصبا للمساهمة القوية في التغيير الاجتماعي وفضاء للتفاعل وممارسة المواطنة على اعتبار أنه صلة وصل بين الدولة والمجتمع، ولعل دستور 2011 يعد دعامة رئيسة للتأصيل الدستوري للديموقراطية التشاركية في المغرب، حيث نص على الدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية وأكد على حقه في تقديم العرائض والملتمسات والمساهمة في بلورة السياسات العمومية.

وبالنظر إلى جملة الإصلاحات السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي انخرطت فيها بلادنا، لا يمكن استثمارها استثمارا حقيقيا، الا من خلال الإشراك الحقيقي لمختلف الفاعلين في المجتمع المدني، وكذلك بتوظيف مجموعة من الأليات والتي يمكن تحديدها إجمالا في:

- العمل على الزيادة في حصص الدعم المادي، اللوجستي والتكويني المخصصة لمنظمات المجتمع المدني؛

- الاهتمام بضرورة استعمال منظمات المجتمع المدني لوسائل الاعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، لتقديم برامجها مما سيمكن فئات عريضة من المجتمع من الانخراط في الحياة الاجتماعية.

إن بلادنا مطالبة اليوم بتوسيع صلاحيات منظمات المجتمع المدني علما أن دستور 2011 قد تضمن توسيع حقل الحريات العامة، حتى تصير قوة فاعلة وفعالة هدفها مواصلة بناء مغرب الديمقراطية الحقة.

إلا أنه يلاحظ وبالرغم من أن الجمعيات قد سجلت حضورها ودورها الفعال في التوجهات الجديدة للتنمية المحلية بالمغرب، نظرا لقدرتها على العمل عن قرب وتعبئة مشاركة الساكنة في المشاريع التنموية المحلية، غير أن الواقع يؤكد أن معظمها يفتقر إلى الكفاءة والمهنية الضروريتان لجعلها قوة اقتراحية كما تواجه مشكل جوهري يتمثل في ضعف العنصر البشري المؤهل لخوض غمار العمل الجمعوي

بكل حرفية ومسؤولية.

لكل هذه الاعتبارات، تبقى الوزارة الوصية على القطاع مدعوة اليوم لمواصلة تنزيل مضامين البرنامج الوطني لتقوية القدرات التنظيمية والمؤسساتية لجمعيات المجتمع المدني، ومضاعفة الجهود للنهوض بهذا المجال وبذل المزيد من العناية لتأطير الجمعيات حتى تتمكن من القيام بأدوارها الإنسانية إن على المستوى الوطني أو الخارجي كشريك في الدفاع عن قضايا بلادنا في المحافل الدولية.

وفي نفس السياق، نود أيضا تسجيل ايجابيات تبني الوزارة للاستراتيجية الجديدة للمجتمع المدني ونثمن كل محاور هذه الاستراتيجية، التي اعتمدت على تشخيص وضع المجتمع المدني والوقوف على التحديات التي يواجهها، بناء على تقارير وتوصيات مؤسسات ولجان متعددة، فالمرجو في هذا الإطار العمل على تشجيع المشاركة المكثفة لجمعيات المجتمع المدني في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية على اعتبار أن هذا الورش لازال من أولويات وتحديات هذه المرحلة، التي تتطلب مزيدا من العمل لتعزيز ولوج المجتمع المدني للتمويل العمومي، مع تكاثف الجهود لتهيء مجالا قانونيا وضريبيا ملائما لجمعيات المجتمع المدني، مع الإشادة بفكرة إحداث هيئة حكامة تشتغل على الدور الحكومي في مجال النهوض بالمجتمع المدني.

كما نؤكد مرة أخرى أن المجتمع المدني بحاجة ماسة إلى مزيد من الحكامة والتأهيل وإعطائه مزيدا من الاهتمام وتشديد عملية التدقيق والافتحاص في طرق صرف الاعتمادات الممنوحة حتى تحقق مختلف البرامج أهدافها.

السيد الرئيس المحترم،

من خلال استقراء مضامين ميزانية وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة نستشف أن الحكومة عازمة على الإسراع بإصلاح الإدارة، بهدف الرفع من مردودية الخدمات العمومية عبر تبسيط المساطر، وإطلاق استراتيجية جديدة للتحول الرقمي، فبلادنا أصبحت مدعوة إلى الاشتغال على حاجيات الإدارة وهو أمر ناجم عن مكانتها الوازنة في الارتقاء الاقتصادي، عن طريق جلب الاستثمارات الأجنبية، تحسين مناخ الأعمال، إرساء علاقة ثقة بين الجهاز الإداري والمواطنين وتخليق الحياة العامة، في ظل عصرٍ يتميز بعولمة الأسواق، والتنافس الحاد بين الدول والمؤسسات الاقتصادية، وانتشار وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات، وضرورة السرعة في اتخاذ القرار، وتحدي المخاطر، علما أن الإدارة هي ركيزةً أساسيةً في دفع عجلة التنمية من خلال محاربة الريع والفساد، ضمان النزاهة والشفافية وتحقيق العدالة الاجتماعية، عبر سيادة القانون وربط المسؤولية بالمحاسبة.

لا شك أن هذا القطاع قد حقق إنجازات متقدمة نتجت عن مختلف المبادرات الاستراتيجية الحكومية في مجال تنظيم الإدارة وتتبع تنفيذها من خلال إعداد السياسة الحكومية في مجال اللاتمركز الإداري وتتبع تنفيذها، والسهر على ترشيد الهياكل الإدارية لا سيما عبر اقتراح الإجراءات الهادفة إلى تحسين تنظيمها وتسييرها، وإعداد الاستراتيجية الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والسهر على مواكبة وتتبع تنفيذ البرامج والمشاريع المرتبطة بها وتقييم حصيلة منجزاتها.

ولعل أهم مداخل إصلاح الإدارة العمومية وتحسين أدائها بغية تجويد خدماتها العمومية يأتي من خلال إصلاح شمولي، عبر تطوير وسائل عملها القانونية والمادية والبشرية، والأهم من ذلك هو تحسين علاقتها بالمرتفقين وتجديد ثقته بها، لتصبح رافعة للتنمية الشاملة وأداة لمواجهة التحديات المستقبلية.

وتستند المقاربة الإصلاحية للإدارة العمومية على المبادئ والمقتضيات التي كرسها دستور 2011، والتي تتحدد في التوجهات العامة للمملكة والمبادئ الموجهة للحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحقيق مبادئ الإنصاف المجالي والشفافية والنزاهة والحياد، مع احترام مبدأ المساواة بين المواطنين ترسيخا للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرصة.

يكتسي العنصر البشري أهمية قصوى في مجال تطوير وتحديث الإدارة العمومية، وعلى هذا الأساس فالتدبير الحديث للموارد البشرية يستلزم تحسين مردودية الأداء الإداري عبر تأهيل العنصري البشري، باعتباره المرتكز الأساس لأي تنمية إدارية، حيث إن السير الجيد للمرفق العمومي ومدى قدرته على الاستجابة إلى متطلبات المرتفقين تبقى متوقفة بشكل كبير على كفاءة العنصر البشري وعلى تأهيله ودرجة تحفيزه.

وبناء على هذه المعطيات يبقى النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية محط مساءلة في ظل المقتضيات الجديدة الواردة بالوثيقة الدستورية لسنة 2011، مما يفرض ضرورة مراجعته لمواكبة التحولات التي يشهدها التدبير العمومي الحديث، حيث وجب الرفع من كفاءات الرأسمال البشري للإدارة العمومية من أجل خدمة تليق بالمرتفقين.

لأن أي إصلاح هو مرتبط حتما بتطوير الموارد البشرية في الإدارات العمومية، وتمكينها من التكوين والتكوين المستمر. وتحفيزها مقابل الابتكار والإبداع، دون إغفال تطوير منظومة الترقي، سواء في الرتبة أو الدرجة وتوحيد الأنظمة الأساسية بما يضمن العدالة بين مختلف الفئات والعمل على البحث عن الكفاءات وتثمينها. مع الحرص على انسجام القواعد المرتبطة بالأنظمة الأساسية والأجور والتعويضات وبالاحتياط الاجتماعي لموظفي إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

لا شك أن بلادنا قد اعتمدت استراتيجية ممتدة لسنوات لتعزيز البنية التحتية الرقمية (استراتيجية المغرب الرقمي 2030)، لرقمنة الخدمات الإدارية والتشجيع على خلق فرص الشغل، وزيادة المساهمة الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الإطار لا بد أن نثمن هذه التوجه، حيث عندما نستحضر التحولات التي شهدها ورش الرقمنة بالمغرب، نجد أن هذا القطاع قد حقّق نموا كبيرا خلال السنوات الماضية وهو ما جسّدته العديد من الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة، من قبيل استراتيجية "المغرب الرقمي" لسنة 2013 ومخطط "المغرب الرقمي" لسنة 2020 ولقد تأكدت فعاليته في ظل جائحة كوفيد 19 وهذا أمر بالغ الأهمية.

كما نجد أن بلادنا شرعت فعلا في الانتقال من إدارة كلاسيكية إلى إدارة مواكبة للتحول العالمي، على اعتبار أن الانتقال الرقمي بات المدخل الأساس لتحقيق الشفافية والقضاء على الرشوة والفساد، إلا أن هذا التحول يتطلب موارد بشرية ذات خبرة وكفاءة عالية. فالتحول من الإدارة الورقية إلى الرقمية، يتيح التحكم في الأهداف ويضمن السرعة في إنجاز المهام، ويمكن من تقلص المسافة بين المرتفق والإدارة.

كما نود أن نؤكد أيضا وكما أكدنا في أكثر من مناسبة على ضرورة الاشتغال على وضع إطار قانوني رقمي يضمن ثقة المستخدمين، وتعزيز مرونة الخدمات، وتشجيع "الاستثمارات الرقمية" في القطاعين العام والخاص، كما يجب العمل على إنشاء جيل جديد من البنية التحتية الرقمية بمختلف أنحاء البلد، مع تسجيل أنه في المناطق النائية نجد الكثير من الدواوير لازالت بعيدة كل البعد عن هذه المعطيات.

ومن هذا المنطلق تظل بلادنا ملزمة بالاستعداد الجيد لتطورات العالم المتقلب والموسوم بالتحولات التكنولوجية المتسارعة، الأمر الذي يفرض تطوير النظام البيئي-الرقمي المرتبط بالشركات والمقاولات بشكل متواصل.

إننا في الفريق الاستقلالي وفي إطار مناقشة ميزانية قطاع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة نسجل أنه من أجل إنجاح عملية الإصلاح الإداري لابد من توفر إرادة سياسية حقيقية وتضافر جهود جميع المتدخلين، وتأهيل الموارد البشرية.. وكما جاء في خطاب جلالة الملك في افتتاح الدورة التشريعية (14 أكتوبر 2016) "إن إصلاح الإدارة يتطلب تغيير السلوكيات والعقليات، وجودة التشريعات، من أجل مرفق إداري عمومي فعال في خدمة المواطن".

وبهذه المناسبة لابد أن نثمن عاليا مجهودات الحكومة بحرصها وعزمها على مواصلة الإصلاحات العميقة لنمط اشتغال الإدارة العمومية ببلادنا تنفيذا لتوجهات الملكية السامية ولمضامين البرنامج الحكومي، وعملا بتوصيات النموذج التنموي الجديد عن طريق تسريع التحول الرقمي، مع الحرص على بناء ترسانة تشريعية وتنظيمية لتدعيم وتكريس دينامية الإدارة الرقمية.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج هي مناسبة للتذكير بأهمية الأدوار التي تضطلع بها المؤسسة السجنية، فيما يتعلق بالأمن الإنساني والعام داخل المجتمع، غير أن مهمة بناء السجون يجب تتأسس على مبادئ العدالة والإنسانية. وعلاوة على الوظيفة الردعية التي تباشرها هذه المؤسسات كآليات لتنفيذ العقوبات التي يصدرها القضاء، فإنها تحظى أيضًا بمهام وقائية، من حيث السعي لتقويم سلوك الجناة وإدماجهم داخل المجتمع وترسيخ تنشئة اجتماعية تدعم تحصينهم من السقوط في براثن الجريمة من جديد.

لقد حظي قطاع السجون ببلادنا بأهمية بالغة نظرا لما يمثله من بعد حقوقي وقانوني وإنساني، حيث شهد خلال السنوات الأخيرة جملة من التطورات في اتجاه الارتقاء بمستوى المؤسسة السجنية، تنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك ولمقتضيات الدستورية التي تحث على النهوض بحقوق السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع، والتزاما ببنود الاتفاقيات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان التي تم الانخراط فيها تحقيقا للأمن والسلامة وأنسنة ظروف الاعتقال وإعادة إدماجهم في المجتمع. إلا أن هذا الورش الإصلاحي الهام بالرغم من المكتسبات التي راكمها لا زال يعاني من بعض التعثرات.

ولعل أهم هذه التعثرات تتجلى أساسا في ظاهرة الاكتظاظ وكل ما يترتب عنها من تداعيات خطيرة، فالاكتظاظ داخل السجون أضحى يشكل معضلة حقيقية تطرح أكثر من إشكال قانوني وحقوقي؛ لتداعياته الخطيرة على المعتقلين وعلى وظائف المؤسسات السجنية بشكل عام؛ فهو يؤدي إلى خلق ظروف اعتقال من شأنها إضعاف قدرة المنظومة السجنية على الاستجابة لحاجيات الأشخاص النزلاء، سواء فيما يتعلق بالعناية الطبية والتغذية والإيواء، والتكوين والترفيه.

وقد أثرنا في أكثر من مناسبة أن الاكتظاظ هو نتاج طبيعي للمقاربة الأمنية التي تتعاطى بها المؤسسة القضائية ومختلف المؤسسات المعنية مع الظاهرة الإجرامية، المتمثلة أساسا في اللجوء المكثف للاعتقال الاحتياطي وبطء المحاكمات والتطبيق شبه المنعدم للمقتضيات القانونية المتعلقة بالإفراج المقيد، إضافة إلى الإعمال المحدود لمسطرة الصلح بالشروط، حيث تشير المعطيات الإحصائية إلى أن نسبة السجناء في إطار الاعتقال الاحتياطي يشكِّلون ما بين 40 و60 بالمائة من مجموع المعتقلين.

ومن هذا المنطلق فإن الحكومة ملزمة بالإسراع بتنزيل النصوص القانونية المرتبطة بالمسطرة الجنائية، بما يسمح باللجوء إلى التدابير والعقوبات البديلة ولعل مشروع قانون رقم 43. 22 المتعلق بالعقوبات البديلة الذي تمت المصادقة عليه في هذا الاتجاه. وفي هذا الإطار، نود فعلا أن يحد نسبيا من ظاهرة الاكتظاظ في تدارك إعمال مسطرة الاعتقال الاحتياطي، ولعل هذه المعضلة أصبحت تتفرع عنها عدة ظواهر سلبية ومشاكل، فالمؤسسات السجنية وما تعرفه من أحداث شغب وتمرد واعتداء على الموظفين ومختلف مظاهر العنف واليأس والإحباط والعود، كل هذه العوامل ساهمت في تحويلها إلى أماكن تفرخ المنحرفين وتسهم في ارتفاع نسبة الجريمة وتطورها.

من هذا المنطلق، لا بد من بذل المزيد من الجهود من طرف كل المعنيين وحتى المجتمع المدني من أجل خلق منظومة سجنية ذات شمولية عامة، وذات أبعاد نموذجية مستشعرة بإنسانية النزلاء، مع تفعيل روح الإصلاح والتهذيب والإدماج في حقهم، فالكل مدعو إلى توحيد الرؤى في خضم الحوارات الوطنية من أجل تخليق الشفافية لتدبير معضلة السجون، والذي يمكن تفعيله على أرض الواقع وفق المقاربات التشاورية والتشاركية.

ولكي لا تفوتنا الفرصة ونحن نناقش مضامين ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون، نود تثمين توجه الحكومة إلى اعتماد استراتيجية النهوض بحقوق السجناء وإعادة إدماجهم عن طريق حزمة من التدابير والإجراءات الدامجة لعدة مقاربات بغية أنسنة الاعتقال ومواكبة إعادة إدماجهم وتحديث الإدارة السجنية.

وهنا لا بد أن نثمن عاليا المنجزات التي اعتمدتها المندوبية وتتمثل في مبادرة إحداث وتجهيز مراكز بيداغوجية مؤهلة بعدد من المؤسسات لتكوين النزلاء في عدة شعب مختلفة، وتمكنهم من اكتساب مهارات وحرف، تساعدهم عند الإفراج عنهم على الانخراط في سوق العمل وتحقيق الاندماج السوسيو-مهني والاقتصادي بشكل يحقق الأمن العام للمجتمع ويحتوي السجناء الذين استفادوا من إعادة الإدماج، وهذا الأمر هو نتاج اعتماد فلسفة إعادة التأهيل عبر تكوين السجناء وتمكينهم من معرفة مهنية عند خروجهم من المؤسسة السجنية تمكنهم من العثور على عمل شريف ووسيلة كسب مشروعة تبعدهم عن سبل البحث عن أسباب العيش بطرق غير مشروعة وهذه هي أهداف العملية الإدماجية.

كما نؤكد مرة أخرى ونحن بصدد مناقشة ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون، على ضرورة تحسين وضعية الموظفين والعاملين بالمؤسسات السجنية ببلادنا، إداريا وماديا مع العمل على تحسين وضعيتهم النفسية بالتحفيزات المادية، نظرا لجسامة العمل الذي يقومون به، فالملاحظ أن مستوى التأطير داخل السجون يتطلب مزيدا من العناية والاهتمام، وهنا لا بد أن نثمن تفاعل الحكومة مع هذا المطلب، حيث جاءت بنص تشريعي جديد ينظم المؤسسات السجنية وقد تمت المصادقة عليه ونتمنى أن يحل تطبيقه الإشكالات المطروحة في هذا الإطار.

كما نناشد كل المهتمين والفاعلين والمسؤولين على هذا القطاع إيلاء مزيدا من العناية للمؤسسة السجنية ولساكنتها وهنا لا بد أن ننوه بتحسن جودة الخدمات الطبية المقدمة للسجناء والتي تتجلى في افتتاح وحدات طبية عصرية واحداث قاعات الفحص الطبي ووحدات طبية لتصفية الدم...، كما نؤكد مرة أخرى على مواصلة الاهتمام بالجانب النفسي للنزلاء وتكثيف الجهود والعمل على إيجاد الآليات التي من شأنها تحسين وضعية المؤسسة السجنية في إطار أنسنتها وإدماج السجناء في محيطهم السوي الذين كانوا يعيشون فيه من قبل.

السيد الرئيس المحترم،

بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية للمحاكم المالية نتوجه بالشكر الموصول والتقدير للسيدة الرئيس الأول وقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم الجسيمة، في الفحص والتدقيق والدراسة.

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا كل المجهودات المبذولة من طرف المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية في تخليق الحياة العامة وربط المسؤولية بالمحاسبة والعمل عل ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، خاصة في ظل السياق الوطني الاستثنائي ومختلف التحولات على المستوى الدولي الذي يتطلب تدبيرا أكثر عقلانية للموارد المالية.

وحتى لا تفوتنا الفرصة لا بد أن نسجل الدور الهام لهذه المؤسسة الدستورية في تعزيز آليات الرقابة المؤسسية، عبر تقييمها للبرامج والمشاريع العمومية وقياس مدى تحقيق الأهداف المسطرة بالنظر للوسائل المستعملة، ومع إبراز مكامن النقص وإصدار توصيات من أجل الرقي بفعالية ونجاعة التدبير.

وفي إطار مناقشة الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2025، نستغل هذه المناسبة فرصة لكي نثمن عاليا التواصل الإيجابي للمجلس مع المؤسسة التشريعية، عبر جملة من التقارير التي يصدرها والتي تشكل مجالا مثمرا للتعاون المؤسساتي لتخليق المجال العام.

لا شك أن هذه التقارير لها دور فعال بالنسبة للمؤسسة التشريعية تتجسد في الاستعانة بها في تقييم السياسات العمومية، ومراقبة العمل الحكومي كما تسهم في خلق نقاشات عمومية بناءة.

وفي هذا الاتجاه نؤكد على ضرورة توسيع مجال نشر هذه التقارير والعمل على متابعة مآل ومدى التزام المعنيين بتوصياتها، عن طريق وضع دليل لها لكي يتم الوقوف على تنزيل وتفعيل مقتضيات هذه التقارير مع التأكيد على ضرورة تحيينها.

وبناء عليه، فإننا في الفريق الاستقلالي نود التأكيد كلما كنا بصدد مناقشة ميزانية هذا المجلس على ضرورة العمل على توسيع مجالات تدخل المجلس الأعلى للحسابات وتمكينه من آليات الاشتغال الضرورية من موارد مالية وبشرية كفئة، نظرا لكونه يعد أهم آليات الرصد والمساءلة في ما يتعلق بصرف المال العام ومحاربة الفساد، وبالأخص على مستوى المجالس الجهوية للحسابات، لكي تقوم بدورها على الوجه الأكمل.

كما نؤكد على مواصلة نشر المجلس للبرنامج السنوي لأشغال الرقابة التي يتولاها أو التي يعتزم القيام بها، وكذا كل التقارير والقرارات القضائية التي يصدرها طبقا للفصل 248 من الدستور، على اعتبار أن من بين المهام الأساس للمحاكم المالية تكمن في استعمال الوسائل

القانونية التي منحت لها مثل نشر التقرير السنوي ونشر أحكامها وقراراتها القضائية، وهي وسيلة للتواصل والانفتاح على مختلف فعاليات المجتمع، لأن من خصائص الرقابة والمساءلة المالية العصرية الفعالية والشفافية والعقلنة والانفتاح على الرأي العام.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة نتقدم إلى السيد الأمين العام للحكومة بالشكر والتقدير ولكل الأطر والموظفين على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم الجسيمة، في صناعة القوانين وحرصهم على دراستها وتدقيقها وإخراجها لحيز التنفيذ من خلال نشرها ضمن تقنية متطورة بالجريدة الرسمية.

وفي هذا الإطار، وبعد الاستماع لمضامين العرض المتعلق بالميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2025، نستخلص أن الأمانة العامة للحكومة قد انخرطت بكل مكوناتها وصلاحياتها في الورش الإصلاحي الكبير والهام الذي اعتمدته بلادنا، عملا بالتوجيهات الملكية السامية لتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية ولتشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل. كما عملت على مواجهة التحديات المطروحة على كل الأصعدة ضمن مشروع إغناء الترسانة القانونية بنصوص تستجيب للتطورات والتحولات التي تتطلبها المرحلة، فهذه المؤسسة توجد كما نعلم عند ملتقى جميع مؤسسات الدولة حيث تسهر على تأمين حسن سير العمل الحكومي، وتقوم بمهام تنسيق عملية تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمختلف القطاعات الوزارية، والقيام بمهمة تتبع مسار كل مشروع نص قانوني والتحقق من مطابقته لأحكام الدستور وعدم تناقضه مع النصوص التشريعية الجاري بها العمل، وهي مهمة نثمنها عاليا، نظرا لتميزها بالخبرة والدقة في مجال التشريع من خلال صياغة القوانين وتجويدها ومراجعة الترسانة القانونية الوطنية.

كما نسجل في الفريق الاستقلالي احترافية ودينامية الأمانة العامة في مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية، التي تعمل الحكومة على إعدادها وتنفيذها في ظل الدستور الجديد.

فإلى جانب هذه الأدوار المتميزة التي تضطلع بها الأمانة العامة للحكومة، فإننا نؤكد مرة أخرى، وكلما كنا بصدد هذه المناقشة خلال هذا اللقاء السنوي الهام على الإشادة بانخراطها في الورش الإصلاحي الذي تمت المطالبة به في عدة مناسبات، حيث يروم التحيين والتحديث الكلي للمنظومة القانونية لبلادنا التي لم تعد تتلاءم ومقتضيات الدستور الجديد ومستجدات المجتمع المغربي ومضامين الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، علما أن هذه الفترة التي تمر منها بلادنا هي مرحلة تأسيس بامتياز لتنزيل المضامين الكبرى للنموذج التنموي، وإرساء لأسس الدولة الاجتماعية، وهو ما يستدعي بالضرورة المواكبة القانونية الورش الكبير من تسريع وتيرة إنتاج النصوص التشريعية، والحرص أيضا على ملاءمة وانسجام الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني، والتقييم المستمر لوجاهة وفعالية القوانين، ضمانا للأمن القانوني.

ولكي لا تفوتنا الفرصة، لابد أن نثمن التدابير التي تم الانخراط فيها والمتمثلة أساسا في اعتماد الأمانة العامة الاستراتيجية العمل الممتدة إلى سنة 2027، حيث تم إحداث مديرية خاص بجودة القانون مع العمل على مواصلة رقمنة الجريدة الرسمية وهذا التوجه هو المطلوب حاليا.

وكلما كنا بصدد هذا اللقاء السنوي إلا ونطلب من الأمانة العامة مواصلة انفتاحها على محيطها السياسي، عن طريق عقد مزيد من اللقاءات مع ممثلي الأمة وتكثيف التواصل لمد جسور التعاون في المجال التشريعي بين البرلمان بغرفتيه والأمانة العامة للحكومة للاستفادة من خبرتها وكفاءتها في مجال الإنتاج القانوني، مما سينعكس إيجابا على المبادرة التشريعية البرلمانية والرفع من وتيرة إنتاج التشريع ببلادنا.

في إطار تطوير ومواكبات التحولات الرقمية التي شهدها العالم، كانت الأمانة العامة مواكبة لكل هذه التطورات عبر رقمنة الجريدة الرسمية وإحداث البوابة الإلكترونية، وهذه المبادرة نثمنها عاليا، إذ تمثل قيمة مضافة للمشرعين والباحثين والمهتمين والتي نسجل أنها تمتاز بالدينامية وسهولة الاستخدام. ومن هذا المنطلق نود التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود للحماية من الاختراقات، وفتح المزيد من الخدمات لكافة المواطنين بمختلف تخصصاتهم واهتماماتهم وشرائحهم.

وفي هذا السياق لا بد أن نثمن وحسب ما جاء في العرض المبادرات القيمة التي تم اعتمادها فيما يتعلق بعملية دمج مديرية الجمعيات مع مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية حتى تتأتى مواكبة المهن وتأطير الهيئات المهنية.

وفي هذا السياق لابد من التأكيد على ضرورة تبسيط المساطر والاجراءات القانونية والإدارية المرتبطة بمنح رخص مزاولة العديد من المهن سيما المتعلقة بالمجال الطبي.

أيضا نود المصادقة على الشهادات المحصل عليها بالجامعات والمعاهد الأجنبية في إطار ملاءمتها ومعادلتها مع الشهادات الوطنية.

وفي مجال النشر، لابد السيد الأمين العام للحكومة أن نثمن عاليا العمل الدؤوب والسهر على إصدار جملة من الوثائق القانونية على شكل سلاسل تروم الحفاظ على القاعدة القانونية من التحريفات التي قد تتعرض لها النصوص القانونية.

وفي نفس الاتجاه نثمن عمل الأمانة العامة للحكومة على إصدار الدلائل المرجعية والتأطير القانوني للإدارات العمومية. وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة مواصلة هذا العمل لنشر الثقافة القانونية وتطوير

وتأهيل العمل التشريعي عامة، وأن تعمل على تجميع النصوص المتفرقة وذات وحدة الموضوع على شكل مدونات، مع التأكيد على ضرورة وضع دليل للمراسيم الصادرة في كل ولاية تشريعية.

كما نود في هذه المناسبة من الأمانة العامة أن تعمل على تسريع إصدار النصوص التطبيقية لبعض القوانين الضرورية لتنفيذها، حتى لا تفرغ هذه النصوص من محتواها وتبقى المبادرة التشريعية بدون جدوى والتي أثرناها غير ما مرة.

أما في مجال الجمعيات والمنفعة العامة، وكما سبق وأن أثرناه في عدة مناسبات، فإن جمعيات المجتمع المدني أضحت من المكونات الأساس لكل مجتمع ديمقراطي حداثي لذلك متعها الدستور الجديد بحق ممارسة أنشطتها بحرية في إطار احترام الدستور والقانون. وفي هذا الإطار لابد أن ننبه مرة أخرى إلى أن النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجمعيات، ومنها على وجه الخصوص ظهير 1958 أصبح متجاوزا وصار من الضروري إعادة النظر في مضامينه ومراجعتها على ضوء المرجعية الدولية المعمول بها، والتزاما بأحكام الدستور، مع التأكيد على ضرورة تضمين هذه المراجعة في نص قانوني تجمع فيه جميع المقتضيات الخاصة بالحياة الجمعوية والمتعلقة بكل المقتضيات والأحكام العامة لتأسيس الجمعيات.

ونظرا للدور المتنامي للمجتمع المدني الذي يمكن أن يشكل رافعة ودعامة لباقي المؤسسات ويسهم في حل إشكالات ومعضلات اجتماعية، التي يقع حلها على عاتق الدولة أساسا، فإن الحكومة اليوم مدعوة إلى تفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بالمجتمع المدني، وتسطير عدة برامج للرفع من قدرات أطر المجتمع المدني، وسن قوانين تنظم مجال العمل التطوعي؛ وقد تم بالفعل إصدار القانون رقم 06. 18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي الذي دخل حيز التنفيذ، بعد صدوره بالجريدة الرسمية عدد 7010 بتاريخ 5 غشت 2021، عملا بالأوامر الملكية السامية ومراعاة لتحولات المجتمع المغربي بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

إجمالا، فإن هذا المجال تتقاطع فيه اختصاصات عدة قطاعات حكومية من أمانة عامة للحكومة ووزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان وأيضا وزارة الداخلية والسلطات الترابية، مما يستلزم إيلائه مزيدا من العناية وتخصيص ميزانيات مهمة لدعم هيئات المجتمع المدني الجادة بالتزام الشفافية الضرورية في صرف الدعم العمومي، وإعادة النظر في الدعم الأجنبي وتقييم النتائج المحصل عليها عن طريق اعتماد رؤية شاملة لإرساء منظومة متكاملة لتتبع الاتفاقيات مع المجتمع المدني في إطار المشاريع والبرامج الممولة إن على المستوى الوطني أو الأجنبي.

وفي الختام وبعد مناقشة هذه الميزانيات ودراستها، فإننا في الفريق الاستقلالي سنصوت عليها بالإيجاب.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة المالية:

- الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة؛

- الميزانية الفرعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

- الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط.؛

- ميزانية مجلس المستشارين؛

- الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية؛

- الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية؛

- الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أشارك في مناقشة الميزانيات الفرعية ضمن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، في إطار مشروع قانون المالية رقم 24. 60 للسنة المالية 2025.

في البداية، لا يسعنا إلا أن نعبر عن فخرنا واعتزازنا الكبيرين بالقيادة الحكيمة لأمير المؤمنين، جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي بفضلها يحتل بلدنا المكانة المستحقة بين دول العالم. هذه القيادة الرشيدة جعلت من المغرب قاعدة انطلاق نحو التنمية في إفريقيا.

كما ننتهز الفرصة لنثمن التوجيهات الملكية السامية التي تضع تطلعات المواطنين والمواطنات في صلب أولويات البلاد، سعياً لتحقيق العدالة المجالية وتعزيز الإنصاف، وخير دليل حرص جلالته على التنزيل الفعلي والحقيقي لمقومات الدولة الاجتماعية، كامتداد سعي جلالته لجعل المواطنات والمواطنين متشبعين بقيم المواطنة الحقة، فكما جاء في خطاب جلالته في خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2023. 2024:

لقد أظهرت الفاجعة انتصار القيم المغربية الأصيلة، التي مكنت بلادنا من تجاوز المحن والأزمات، والتي تجعلنا دائما أكثر قوة وعزما، على مواصلة مسارنا، بكل ثقة وتفاؤل.

تلك هي الروح والقيم النبيلة، التي تسري في عروقنا جميعا، والتي نعتبرها الركيزة الأساسية، لوحدة وتماسك المجتمع المغربي.

وهي قيم وطنية جامعة، كرسها دستور المملكة، وتشمل كل مكونات

الهوية المغربية الأصيلة، في انفتاح وانسجام مع القيم الكونية.

وأخص بالذكر هنا، القيم المؤسسة للهوية الوطنية الموحدة:

- أولا: القيم الدينية والروحية: وفي مقدمتها قيم الإسلام السني المالكي، القائم على إمارة المؤمنين، الذي يدعو إلى الوسطية والاعتدال، والانفتاح على الآخر، والتسامح والتعايش مع مختلف الديانات والحضارات. وهو ما يجعل المغرب نموذجا في العيش المشترك، بين المغاربة، المسلمين واليهود، وفي احترام الديانات والثقافات الأخرى؛

- ثانيا: القيم الوطنية التي أسست للأمة المغربية، والقائمة على الملكية، التي تحظى بإجماع المغاربة، والتي وحدت بين مكونات الشعب المغربي، وعمادها التلاحم القوي والبيعة المتبادلة، بين العرش والشعب.

كما يعد حب الوطن، والإجماع حول الوحدة الوطنية والترابية، من ثوابت المغرب العريقة، التي توحد المغاربة، والتي تشكل الإطار الذي يجمع كل روافد الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتنوعها؛

- ثالثا: قيم التضامن والتماسك الاجتماعي، بين الفئات والأجيال والجهات، التي جعلت المجتمع المغربي كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا.

وإننا ندعو إلى مواصلة التشبث بهذه القيم، اعتبارا لدورها في ترسيخ الوحدة الوطنية، والتماسك العائلي، وتحصين الكرامة الإنسانية، وتعزيز العدالة الاجتماعية. وخاصة في ظل ما يعرفه اليوم، من تحولات عميقة ومتسارعة، أدت إلى تراجع ملحوظ في منظومة القيم والمرجعيات، والتخلي عنها أحيانا.

1) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين.

في البداية، نود أن نعرب عن خالص التهنئة إلى السيد رئيس الحكومة على إدارته الحكيمة وتدبيره الرصين لشؤون الحكومة وعلى السلاسة التي تم بها التعديل الحكومي لضمان فعالية ونجاعة جديدين لأدائها، بالتعاون مع قيادات الأغلبية في جو من التوافق والانسجام التامين. كما نستغل هذه المناسبة للإشادة بالمنهجية التواصلية التي اعتمدتها رئاسة الحكومة كترسيخ لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتفعيلًا لحق المواطنات والمواطنين في الحصول على المعلومات.

كما لا يمكننا إلا أن نثني على جهود السيد رئيس الحكومة في تدبير العديد من القطاعات التي تقع تحت إشرافه المباشر، فرغم حجم هذه الميزانية وأبوابها المتعددة، فإنها تُعد مدخلًا أساسيًا للكثير من الميزانيات المرتبطة بقطاعات حيوية تحت مسؤولية رئاسة الحكومة. وفي هذا السياق، نجدد مطلبنا بتوفير تقارير تفصيلية تتعلق بنجاعة الأداء وغيرها من الوثائق التي تمكن السيدات والسادة المستشارين من تقييم أداء هذه القطاعات بموضوعية، نظرًا للتكليف المباشر للسيد رئيس الحكومة برئاسة المجالس الإدارية الخاصة بمجموعة من المؤسسات الكبرى، والتي تشمل ولايتها العامة العديد من المجالات، وحتى مع تفويض الصلاحيات للوزراء تبعًا لاختصاصاتهم نظرًا لصعوبة الإشراف المباشر عليها، وكذلك كونه منسقًا للعديد من اللجان الموضوعاتية، فإننا نعيد التأكيد على أهمية تقديم تقارير مفصلة حول أعمال هذه اللجان لتسهيل عملية التتبع والتقييم. وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من المؤسسات تتبع مباشرة لمصالح رئاسة الحكومة، مثل أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، جامعة الأخوين، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المحكمة الدستورية، المجلس الأعلى للقطاع السمعي البصري، المجلس الأعلى للتعليم، وكالة الأمن والسلامة النووية والإشعاعية، بالإضافة إلى مجلس الجالية بالخارج، المرصد الوطني للتنمية البشرية، ومجلس المنافسة. هذه المؤسسات تمثل عددًا ملحوظًا من الهيئات المتنوعة بين الطابع السياسي، الاقتصادي، العلمي، والحقوقي. وهذا يعطي رئاسة الحكومة دورها المحوري والجامع في مختلف المجالات. غير أن التدبير الحالي لهذه المؤسسات خارج نطاق الرقابة البرلمانية يشكل استثناءً يثير التساؤلات بشأن الالتزام بمبادئ الديمقراطية، وهو وضع نأمل أن يتم تجاوزه مستقبلاً. فعلى الرغم من استقلال بعضها بناءً على الدستور والقوانين المؤطرة لها، إلا أنها تنفذ بشكل أو بآخر توجهات الحكومة وتسهم في تنزيل رؤاها واستراتيجياتها عبر البرامج والمشاريع المختلفة. وبالتالي، يعد تعزيز آلية الرقابة والتطوير أمرًا جوهريًا لبلوغ أفضل مستويات الأداء والتدبير الديمقراطي المنشود.

2) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين.

نناقش اليوم الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، هذه المؤسسة الدستورية الحيوية التي تواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تشهدها بلادنا. الهدف المشترك هو تقديم رؤى واضحة للمسؤولين لدفع عجلة تقدم ونمو المغرب، والوصول به إلى المكانة العالية التي يطمح إليها كل مغربي. لا بد هنا من الإشادة بالدينامية المتميزة التي يعمل بها هذا المجلس، حيث أصبح بحق شريكا حقيقيا للبرلمان، خصوصًا مجلس المستشارين، كما أشار السيد رئيس المجلس عند تقديم الميزانية الفرعية، حيث توصل المجلس إلى حدود 28 نونبر 2024 بثلاثة إحالات (إحالتان من مجلس المستشارين

وإحالة من مجلس النواب)، كما أن مجلس أيضًا شريك مهم للحكومة وقدم مساهمات فعالة في العديد من المحطات التشريعية سواء من خلال التقارير القيمة التي تضيء الرؤية حول القضايا المطروحة، أو عبر الإحالات البرلمانية أو الذاتية، هذه المساهمات تجعل المجلس شريكا جوهريًا للمؤسسة البرلمانية، حيث يمدها بالأرقام والمعطيات والرؤى التي تخدم مسار التنمية المستدامة، كما مكنت جهود التواصل والتعاون التي يحرص المجلس على بذلها بشكل منتظم في تجاه مختلف الشركاء المؤسساتيين، من تعزيز تفاعل البرلمان مع أعمال المجلس، بحيث يتلقى المجلس عدة دعوات لتقديم مخرجات آرائه أمام اللجان الدائمة والموضوعاتية المؤقتة سواء من مجلس النواب ومجلس المستشارين.

إن ما يزيد من أهمية عمل هذا المجلس هو إنتاجه لتقارير وآراء مؤثرة في مجالات متعددة شملت الصحة والحماية الاجتماعية، تأهيل الرأسمال البشري، حقوق المرأة، الروابط مع مغاربة العالم، اقتصاد الرياضة، الأخبار الزائفة، والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة للمنظومات البيئية الغابوية، هذا الزخم يحق لنا جميعًا أن نفخر به، خاصة وأن المجلس يضم نخبة من السياسيين والاقتصاديين والنقابيين والفاعلين الجمعويين، ما يضمن بناء تقارير موثوقة وواقعية وقابلة للتطبيق، وذلك بفضل النقاشات المستفيضة داخل هذه التركيبة المتنوعة، ويجدر بالإشارة إلى مبادرة المجلس بإطلاق منصة رقمية تشاركية "أشارك" التي تتيح الفرصة للمواطنات والمواطنين لإبداء آرائهم، وهو ما يعزز البعد التشاركي في صنع القرار. نحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ندعو إلى تفعيل وتنفيذ التوصيات القيمة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر مختلف تقاريره سواء السنوية أو تلك المتعلقة بالإحالات بأنواعها (الحكومية أو البرلمانية أو الذاتية)، هذه التوصيات تسهم بلا شك في تطوير الاقتصاد والإدارة وغيرها من المجالات الحيوية التي تعزز تقدم البلاد، بدءًا من مواضيع الاستهداف وإصلاح الإدارة وصولا إلى القضايا البيئية وغيرها.

وختامًا، نود الإشارة إلى ضرورة إحداث آلية خاصة لمتابعة تنفيذ توصيات المجلس، هذه الخطوة ستضمن استثمار الفوائد والمقترحات التي يقدمها بشكل أفضل مما سيؤدي دون شك إلى تحسين أداء مختلف المؤسسات في بلادنا.

3) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين.

بداية لا بد من تهنئة السيد المندوب السامي على تعيينه من قبل جلالة الملك نصره الله في هذه المهمة متمنين له التوفيق والنجاح.

لا يخفى على أحد الدور المحوري والمهم الذي تضطلع به المندوبية السامية للتخطيط في توفير البيانات الإحصائية الضرورية لتخطيط السياسات العمومية التي تلبي تطلعات المواطنات والمواطنين. وعليه، وأثناء مناقشتنا للميزانية الفرعية لهذا القطاع، نود أن نثني على جهود أطرها وكفاءاتهم العالية التي يجسدونها في خدمة المصلحة العامة. كما ندعو الإدارة إلى الاستجابة لمطالب الموظفين واحترام حقوق ممثليهم النقابيين. وفي هذا السياق، نحث الحكومة على التعامل الإيجابي مع المعطيات الرقمية الصادرة عن هذه المؤسسة الوطنية، والاعتماد عليها كشريك استراتيجي بدلاً من اعتبارها خصماً. وبمناسبة الحديث عن هذا الدور الحيوي الذي تقوم به المندوبية السامية للتخطيط، نقترح تنظيم لقاءات طوال العام تتيح للسيدات والسادة المستشارين فرصة الاطلاع بشكل موضوعي على مختلف الإحصائيات الصادرة عنها. كما نأمل أن تتخذ الحكومة ما يلزم من خطوات لتمكين هذه المؤسسة من الموارد البشرية والمادية الضرورية، مما يضمن استمراريتها في تقديم خدماتها بالروح والجودة ذاتيهما.

ولا بد من انتهاز هذه الفرصة للتنويه بجدية المندوبية السامية في تنفيذ برنامجها الاستراتيجي 2022 – 2026، الذي يهم مجموعة من المحاور أهمها مواكبة تنزيل النموذج التنموي الجديدي واعتباره مرجعية لقياس مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلادنا، وإنجاز البرنامج الوطني للبحوث الدائمة والبنيوية وعلى رأسها الإحصاء العام السابع للسكان والسكنى خلال الفترة الممتدة ما بين فاتح و30 شتنبر 2024، وهي مناسبة أيضا للتنويه بالدور الكبير الذي بدله أطر وموظفي وأعوان المندوبية السامية ومختلف المساهمين في هذا الورش الوطني.

4) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين.

بداية يطيب لنا في الفريق الاستقلالي تجديد التهنئة للأخ سيدي محمد ولد الرشيد على انتخابه رئيسا لمجلسنا الموقر، كما ننوه بالدينامية الجديدة التي أصبحت تطبع أعمال المجلس بقيادته، حيث لا يدخر جهدا في منح المؤسسة المكانة التي تستحقها عبر مختلف التدخلات التي يقوم بها إن على مستوى الدبلوماسية البرلمانية أو من خلال تطوير أداء لجنة التنسيق بين مجلسي البرلمان للإيجاب.

لابد لنا ونحن نناقش ميزانية مجلس المستشارين أن ننبه للضعف الذي تعرفه ميزانية المجلس، رغم الدور الكبير الذي يضطلع به، مما

يستوجب السعي، وفق منظور تواصلي محكم، لتبليغ الرأي العام بالجهد المضني والكبير الذي يقوم به مجلس المستشارين بمختلف مكوناته لتكريس الديمقراطية التمثيلية، وكون عمله عمل وطني ينبني على حمل هموم المواطنين وانشغالاتهم إلى المجلس من أجل عرضها على الوزراء من مختلف مكوناته: جماعات ترابية ونقابات ونساء ورجال الأعمال وغرف مهنية، ومناقشة هذه المطالب وإيجاد حلول واقعية لها، وأن هذه المؤسسة هي تجسيد للديمقراطية، ومؤسسة دستورية مهمة في البناء الديمقراطي لبلادنا. فلا أحد يشكك في الدور الكبير الذي يلعبه البرلمان في الحياة السياسية المغربية، فهو أحد أعمدة الصرح الديمقراطي المغربي، وهو واجهة العمل السياسي ببلادنا، إذ أن كل الفرق والمجموعات النيابية بالإضافة إلى غير المنتسبين كلها تمثل واجهة نضالية للأحزاب أو الهيئات التي تنتمي إليها.

ونحن نناقش هذه الميزانية كذلك لا يسعنا إلا أن ننوه بمجهودات السيد رئيس ومكتب المجلس للاهتمام بالموارد البشرية، داعين إلى الزيادة في توفير تحفيزات تتناسب واشتغالهم الذي يستحق التنويه والإشادة خصوصا ما يتعلق بالسكن. كما ندعو الى الاهتمام بمنظومة التكوين التي يستفيد منها أطر وموظفو المجلس بكافة أصنافهم (رسميون، ملحقون، رهن الإشارة والمتعاقدون).

ولا يسعنا إلا أن ننوه بالأطر والكفاءات التي يزخر بها مجلس المستشارين، الذين يقومون بأعمال جبارة من خلال المواكبة والمساعدة والحضور المستمر، وقيامهم بواجباتهم على أحسن وجه لتيسير عمل السيدات والسادة المستشارين، داعين إلى الإسراع في إخراج المنظام الجديد في حلة تضمن الترقي المنصف، واعتماد الشفافية والمصداقية في تنزيله عبر وضع الشخص المناسب في المنصب المناسب لترشيد الحكامة داخل دواليب إدارة المجلس.

كما نشيد بدعم السيد الرئيس والمكتب لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي مجلس المستشارين.

كما نعتز بكون مجلس المستشارين يعتزم فتح باب التكوين المستمر في وجه الموظفين في مجالات عديدة كاللغات والمعلوميات، لما للاعتناء بتكوين العنصر البشري من أهمية.

5) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين.

يسرنا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن نعبر عن تقديرنا الكبير للأطر والموظفين والأعوان العاملين بوزارة الاقتصاد والمالية على الجهود المبذولة في مختلف المديريات المركزية، الجهوية والمحلية، كما نسجل بارتياح كبير النهج التشاركي الذي تعتمده الوزارة في العمل مع الشركاء الاجتماعيين، من خلال إشراكهم في تنفيذ إجراءات عملية تتعلق بالجوانب المهنية والاجتماعية، مما يعكس اهتمامًا حقيقياً بتحسين ظروف العمل وتعزيز التعاون البناء، وفي هذا السياق، نثمن عقد لقاءات متكررة مع الهيئات النقابية وفتح قنوات الحوار والتواصل سواء على المستوى المركزي أو الجهوي، حيث تناولت قضايا تهم الموظفين، إضافة إلى مواصل تنزيل ميثاق تنفيذ الخطة الاجتماعية بالشراكة مع الشركاء الاجتماعيين ومؤسسة الأعمال الاجتماعية، كما نعتبر إخراج النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة الاقتصاد والمالية مكسبا مهما سيساهم في تطوير أداء الوزارة، وبهذه المناسبة، نتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل موظفات وموظفي الوزارة على جهودهم الكبيرة في أداء المهمات والمسؤوليات الموكلة إليهم ومساهمتهم الفاعلة في إنجاح الإصلاحات الكبرى بالبلاد، ونشيد كذلك بالدور المحوري الذي يلعبه العنصر البشري داخل الوزارة من خلال إسهاماته القيمة في ميادين مختلفة كالجمارك والضرائب والمالية العمومية، وننوه بالأهمية التي توليها الوزارة لتطوير هذا العنصر البشري، عبر تنظيم دورات التدريب المستمر والترقيات المهنية وتحسين مكانة المرأة وظروف بيئة العمل، كما ننخرط بعميق التقدير في الإشادة بالدور النشط الذي تلعبه مؤسسة الأعمال الاجتماعية بالتعاون مع الوزارة والشركاء الاجتماعيين لتقديم خدمات اجتماعية متميزة ومتنوعة لفائدة الموظفين والمتقاعدين وأسرهم تشمل هذه الخدمات التقاعد التكميلي والتغطية الصحية والدعم في مجالات التعليم والسكن وغيرهما، مع التركيز أيضاً على الاهتمام بأبناء المنخرطين من ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يعزز قيم العدالة الاجتماعية والمساواة داخل المؤسسة.

وبخصوص الاستفادة المتكافئة من الخدمات الاجتماعية، فإننا نثمن إتاحة هذه الخدمات بالمستوى نفسه للموظفين في الجهات كما هو الحال في المديريات المركزية، مما يسهم في تعزيز الانتماء الوظيفي والاستقرار الاجتماعي، ومن جانب آخر نولي اهتماماً خاصاً بمخطط العمل الاستراتيجي للمؤسسة الذي يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي، ويركز على الاهتمام بفئات معينة مثل نساء الوزارة وأبناء الموظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وفي إطار جهود الوزارة في مجال النجاعة الطاقية، نقدر خطواتها لدعم استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح بهدف تخفيف العبء المالي عن الدولة وتقليل التبعية الطاقية، ويأتي ذلك انسجاماً مع تطبيق ميثاق مثالية الإدارة في التنمية المستدامة المنبثق عن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، ونحن نتطلع إلى دور ريادي للوزارة كنموذج يُحتذى به في تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة خصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي حملت تحديات كبرى مرتبطة بارتفاع تكاليف الطاقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين.

تواصل الوزارة تفعيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري عبر تحديث التصميم المديري المرجعي المتعلق بهذا الشأن، وذلك بنقل الاختصاصات والصلاحيات ذات الطابع التقريري إلى المصالح اللاممركزة بالجهات والعمالات والأقاليم. هذا الجهد يستحق منا كل إشادة وتقدير كونه يندرج ضمن رؤية استراتيجية تستهدف تعزيز الحكامة الجيدة والرفع من الأداء العمومي على المستوى الترابي.

6) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

بداية نهنئ السيد الوزير المنتدب على نيله الثقة المولوية السامية ووضعه على رأس هذا القطاع لما راكمه في بلاد المهجر من تجارب ناجحة سيستثمرها لا محالة في تذليل الصعاب التي تواجه المستثمرين ببلادنا.

وفي إطار مناقشة الميزانية الفرعية لهذه الوزارة، يسعدنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن نثني على جهود أطر الوزارة في مواصلة تنزيل مشروع القانون الإطار رقم 22. 03 الذي يُعد بمثابة ميثاق مستقبلي للاستثمار، هذا المشروع يتميز بشموليته ووضوحه وتماسكه، حيث يركز على تعزيز الاستثمار الموجه نحو الأولويات الاستراتيجية للدولة من خلال حزمة من التدابير المحفزة والمبتكرة.

إن التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية يمثل دعامة أساسية للحكامة الرشيدة والتسيير الفعّال، وكما نعلم، فإن هذه الوزارة تتكفل بثلاثة محاور مهمة على مستوى الاقتصاد الوطني نشيد بما تم إنجازه منها من قبيل:

في مجال تشجيع ودعم الاستثمار:

في إطار تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات، خلال 5 اجتماعات على مشاريع استثمارية في كل جهات المملكة بقيمة 176 مليار درهم، ستمكن من خلق حوالي 96. 000 منصب شغل.

خلال سنة 2024 تم عقد ثلاث لجان وطنية للاستثمارات تمت خلالها:

- المصادقة على 74 اتفاقية وملحقا لمشاريع استثمارية في إطار نظام الدعم الأساسي، بقيمة إجمالية تفوق 51,6 مليار درهم ستمكن من إحداث 37. 600 منصب شغل؛

- المصادقة على مشروع استراتيجي في إطار نظام الدعم الخاص المطبق على المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاستراتيجي، بقيمة استثمارية تصل إلى 14 مليار درهم، سيمكن من إحداث 17. 595 منصب شغل؛

- منح الطابع الاستراتيجي لـ 5 مشاريع استثمارية إضافية بقيمة إجمالية تزيد عن 115 مليار درهم ستمكن من إحداث 75. 000 منصب شغل؛

- تنظيم عدة تظاهرات على المستوى الوطني الدار البيضاء، الرباط، وجدة، مراكش، للتعريف بالميثاق الجديد للاستثمار وتعبئة الفاعلين والشركات للاستفادة من الفرص والتحفيزات التي يتيحها؛

- تنظيم جولات ترويجية للتعريف بالعرض المتميز للمغرب في مجال الاستثمار في عدة دول كألمانيا، الولايات المتحدة، إسبانيا، الصين...؛

- مواكبة المستثمرين خلال كل مراحل مشاريعهم لتسهيل عملية الاستثمار؛ مواصلة تنزيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة جهويا وقطاعيا، باعتماد مقاربة تشاركية مع كل الفاعلين في القطاعين العام والخاص على المستويين المركزي والجهوي؛

- مواصلة العمل على تطوير المرصد الوطني الاستثمار"، ليشكل آلية فعالة لتتبع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة وتعزيز معرفة منظومة الاستثمار.

- مواصلة تنظيم حملات ترويجية دولية في بلدان مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية للتعريف بالعلامة الوطنية "Morocco Now" واستقطاب الشركات الأجنبية.

في مجال تحسين مناخ الأعمال:

المساهمة في تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال خلال الفترة 2023-2026، والتي تم إطلاق 74% من مبادراتها؛

من أهم الإصلاحات الهيكلية التي تم إنجازها:

• اعتماد المرسوم المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها؛

• اعتماد القانون المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية؛

• تفعيل ميثاق الاستثمار الجديد؛

• تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.

إطلاق الورش المتعلق بتحسين وتبسيط مسارات المستثمر خلال كل المراحل، بهدف تبسيط المسارات المتعلقة بالحصول على التراخيص اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وجعل عملية الاستثمار أكثر مرونة وتحسين جودة الخدمات.

وكذلك التنويه بتحديد خمسة عشر مسارا ستتم دراسة تبسيطها، وفق مقاربة شمولية، بالتعاون والتنسيق مع مختلف الفاعلين.

كما نثمن المنهجية التشاركية بين البرلمان والحكومة التي ستمكن من تعزيز المراكز الجهوية للاستثمار عبر:

مراجعة الإطار القانوني للمراكز الجهوية للاستثمار وإحالته على البرلمان؛

العمل على وضع خارطة طريق تجسد المواءمة الاستراتيجية للمراكز الجهوية للاستثمار في انسجام مع أهداف الاستثمار.

في مجال الالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

نشيد بما تم إنجازه والمتمثل:

- بلورة خارطة طريق لتعزيز التقائية الإستراتيجيات والبرامج القطاعية والسياسات المندمجة، من خلال وضع مرجع يعزز تكامل وانسجام السياسات العمومية ويرفع من نجاعتها وأثرها على المواطنين وكذا مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية الكبرى للبلاد؛

- العمل على تطوير ونشر ثقافة الالتقائية وتقييم السياسات العمومية لدى فاعلي القطاع العام عن طريق برمجة ورشات تكوينية تهم بالخصوص كيفية تنزيل الاليات العملية وتطبيق المبادئ الرئيسية والمنهجيات العلمية في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين.

ونتمنى التوفيق للوزارة في تنزيل برنامج عملها لسنة 2025 المتمثل في:

1. الاستثمار:

- استكمال إصدار وتنزيل النصوص التطبيقية لتفعيل ميثاق الاستثمار؛

- مواصلة تفعيل آليات الحكامة التي ينص عليها ميثاق الاستثمار الجديد؛

- تعزيز العمل الميداني لتحقيق أهداف الاستثمار؛

- استكمال الترتيبات التقنية لإحداث المرصد الوطني للاستثمار؛

- مواصلة الترويج للعرض المغربي وطنيا ودوليا لاستقطاب وتنويع المستثمرين.

2. تحسين مناخ الأعمال:

- مواصلة تتبع تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال؛

- مواصلة الورش المتعلق بتحسين وتبسيط مسارات المستثمر بالتعاون الوثيق مع الفاعلين المعنيين، من خلال:

- إعداد خطة لتنفيذ الإجراءات والمشاريع المتعلقة بتبسيط وتحسين المسارات المعنية؛

- إطلاق تفعيل إجراءات التبسيط والتحسين للمسارات ذات الأولوية؛

- تعزيز وسائل التواصل والتوعية؛

- المساهمة في تسريع الأوراش المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال وتقوية جاذبية الاستثمار وتنافسية المملكة.

3. التقائية وتقييم السياسات العمومية:

مواصلة تنزيل ورش وضع إطار عام لالتقائية وتقييم السياسات العمومية من خلال:

- تنزيل الإطار الوطني للالتقائية السياسات العمومية؛

- تعزيز انخراط الشركاء من خلال تنظيم دورات تدريبية لتشجيع تبني الإطار المعياري في إطار مرحلة إدارة التغيير في صياغة وتدبير السياسات العمومية؛

- تعزيز آليات تنسيق وتوجيه السياسات العمومية؛

- وضع إطار مرجعي لتقييم السياسات العمومية؛

- مواصلة التعاون مع الهيئات العاملة في مجال التقائية وتقييم السياسات العمومية.

وفي نفس السياق لا بد من التنويه بسعي الحكومة بصدد إلى تنزيل تصور جديد متعدد الأبعاد، لتمكين المراكز الجهوية للاستثمار، من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار، من خلال جعلها:

- مرجعا للاستثمار على المستوى الجهوي؛

- فاعلا أساسيا في الترويج للمؤهلات المجالية؛

- محركا لتنمية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال؛

- مراكز للحلول، تضمن تنزيل المشاريع في كل مراحلها.

ختامًا، نتمنى لهذا القطاع الوزاري النجاح في تحقيق أهدافه، وتعزيز دوره المحوري لدعم الاستثمار.

7) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

نناقش اليوم الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من

الرشوة ومحاربتها، وذلك استناداً إلى أحكام الفصل 167 من الدستور الذي يحدد مهام وصلاحيات الهيئة وتنظيمها. الهيئة تمثل أداة أساسية لترسيخ مبادئ النزاهة وتعزيز الوقاية من الفساد ومكافحته بما يساهم في تخليق الحياة العامة وتعزيز الحكامة الجيدة وثقافة المرفق العام وقيم المواطنة المسؤولة. تضطلع الهيئة بمهام جوهرية تشمل التنسيق والإشراف على تنفيذ سياسات مكافحة الفساد، فضلاً عن متابعة تنفيذ هذه السياسات بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

في هذا الإطار، تضطلع الهيئة بمجموعة من الاختصاصات، أبرزها:

في مجال نشر قيم النزاهة والوقاية من الفساد:

- تقديم مقترحات استراتيجية بشأن سياسة الدولة في الوقاية من الفساد ومكافحته وآليات تنفيذها؛

- إبداء الرأي حول الاستراتيجيات الوطنية والسياسات العمومية المرتبطة بالوقاية من الفساد؛

- العمل بتنسيق مع المؤسسات والجهات المعنية على متابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد؛

- إعداد استراتيجية وطنية شمولية لغرس قيم النزاهة، خاصة في مجالي التربية والتعليم، بالشراكة مع مختلف القطاعات؛

- تطوير وإصدار أدلة مرجعية لتعزيز النزاهة ونشرها على نطاق واسع؛

- تنظيم برامج توعوية وتعزيز ثقافة الصالح العام والمواطنة المسؤولة؛

- تقديم توصيات إلى الحكومة والبرلمان لتعزيز الشفافية والحكامة الجيدة وتخليق المرافق العامة.

في مجال مكافحة الفساد:

- معالجة التبليغات والشكاوى المتعلقة بحالات الفساد ودراستها والتأكد من صحتها قبل إحالتها للجهات المختصة؛

- متابعة المخالفات الإدارية والمالية واتخاذ الإجراءات اللازمة؛

- إجراء البحوث والتحريات عن حالات الفساد وفق إطار قانوني محدد.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين.

إن نجاح الهيئة في أداء رسالتها يتطلب توفير الإمكانيات المادية والموارد البشرية المناسبة لدعم تنفيذ برنامج عملها الطموح، الذي بلا شك سيحقق مكاسب كبيرة لبلدنا في مجالات تعزيز الشفافية وترسيخ أفضل الممارسات في المرافق العمومية، وكذلك مكافحة الفساد التي تتطلب إرادة سياسية قوية وإصلاحات شاملة تطال مختلف القطاعات، خصوصاً في ظل الجهود المبذولة من قبل الهيئة والتي عكستها تقاريرها الموضوعاتية مثل تقرير الإثراء غير المشروع ورأيها حول مشروع تعديل قانون المسطرة الجنائية وتقارير أخرى مهمة.

ولا يفوتنا أن ننبه إلى ضرورة توفير المناصب المالية لهذه الهيئة للنجاح في مهامها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، إذ يقدم ملاحظاته على ميزانيات القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية التي نوقشت داخل لجنتنا، فإنه يدعو إلى مزيد من التحسين والتطوير لتحقيق الاستفادة الأمثل من الفرص التنموية التي تزخر بها بلادنا، ونسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وانطلاقاً من أهمية الدور الذي تقوم به الهيئة لتعزيز اللاتمركز الإداري وتحسين أداء المرافق العمومية، فإننا نؤكد دعمنا لهذه الميزانيات بالتصويت الإيجابي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

- قطاع الداخلية؛

- قطاع التجهيز والماء؛

- قطاع النقل واللوجستيك؛

- قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والسياسة المدينة.

1) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

بداية أتقدم إليكم السيد الوزير المحترم بأحر التهاني على تجديد الثقة في شخصكم من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ونتمنى لكم التوفيق في مهامكم.

يسرني أن اتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية، التي نعدها في الفريق مناسبة سنوية تتيح الفرصة، لمناقشة

الأوراش التي تدخل في صميم اهتمام الوزارة، والوقوف كذلك على أهم الإنجازات التي تم تحقيقها، سيما وأن القطاع، قطاع مهم، وحيوي، وذلك مرده إلى حجم المهام والأدوار المنوطة بالوزارة، وهي مناسبة كذلك لكي نشيد وننوه بما جاء في عرضكم، السيد الوزير المحترم، ونشكركم على المجهودات التي تبدلونها وتضطلعون بها في سبيل النهوض بالقطاع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

كما يعلم الجميع، أن بلادنا عرفت كارثة طبيعية تجلت في الزلزال العنيف الذي ضرب بعض الأقاليم السنة الماضية، وبهذه المناسبة، نشيد وننوه بالمبادرة الملكية السامية، من خلال تعليمات جلالته لمختلف المتدخلين، وعلى رأسها الوزارة التي تشرفون على إدارتها والقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية، هذا التدخل الفوري والسريع والفعال، مكن من إنقاذ الأرواح ومساعدة ومؤازة المتضررين والتصدي لآثار هذه الكارثة غير المسبوقة، حيث أبان فيها الشعب المغربي عن عظمته وشموخه وقدرته على التصدي لكل الأزمات والكوارث التي يتعرض لها، حيث أصبح مثالا يتحدى به في قيم التضامن.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نسجل بإيجابية عملية الدعم المباشر للأسرة المنكوبة، من خلال الشروع في صرف الدعم المادي المحدد في 2500 درهم شهريا لكل أسرة، وهنا ننوه بالمجهودات التي تقوم بها الوزارة، حرصا على إيصال الدعم لمستحقيه، كما نشيد بالمجهود الذي تقوم به الوزارة لضبط إحصائيات المباني المتضررة، والمعطيات المتعلقة بها والمجهودات المبذولة لانطلاق عملية صرف الدعم المخصص لإعادة البناء والترميم في أحسن الظروف.

إننا نغتنم هذه المناسبة للإشادة بالأداء المتميز للإدارة الترابية في مواجهة تداعيات الزلزال والكوارث الطبيعية الى جانب القطاعات الأخرى من خلال تنسيق عمل كافة المتدخلين فضلا عن التدبير المحكم لعملية توزيع المساعدات وتوجيهها، وهي مناسبة كذلك السيد الوزير المحترم للإشارة بما قامت به الوزارة في سبيل تنزيل البرنامج الاستعجالي بمعية شركاء آخرين لإعادة إيواء المتضررين ضحايا الزلزال والكوارث والفيضانات، خاصة مع اقتراب موسم البرد نظرا لخصوصية المجال بالمناطق المتضررة، وفي هذا الإطار نطالب السيد الوزير المحترم بفتح نقاش واسع حول تحديات تدبير الكوارث ببلادنا وتكثيف الجهود لبلورة استراتيجيات تقوم على الرصد والاستباقية خاصة أمام الآثار المستقبلية للتغيرات المناخية والتحولات البيئة.

وفيما يخص تنمية أقاليمنا الصحراوية نشيد بأهم الإنجازات التي حققتها بلادنا في مجال تعزيز النهضة التنموية التي تعرفها هذه الأقاليم، منوهين في الآن نفسه بالنموذج التنموي الجديد لتنمية هذه الأقاليم العزيزة.

أما بخصوص الجانب الأمني ننوه بالمجهودات والأدوار الريادية التي تضطلع بها مختلف المصالح الأمنية التي تتميز باليقظة والاستباقية من أجل ضمان أمن واستقرار بلادنا، ولذا ندعو الى ضرورة دعم المجهودات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية من خلال رفع الاعتمادات المالية المخصصة لها، وتعزيزها بالموارد البشرية، نفس الأمر بالنسبة للمديرية العامة للوقاية المدنية، نظرا للمجهودات التي تقوم بها.

وفيما يتعلق الجهوية المتقدمة فإننا نسجل بإيجابية التجربة المهمة التي راكمتها بلادنا في مجال اللامركزية كخيار أساسي يساهم في ترسيخ ودعم ديمقراطية القرب وتدبير الشأن المحلي، وهي مناسبة للإشارة إلى أهمية الأدوار والاختصاصات الموكولة إلى الجماعات المحلية، التي تبقى رهينة إمكانياتها المادية والبشرية، حيث إن تعزيز الموارد المالية للجماعات ومراجعة منظومة الجبايات الترابية سيساهم قي تعزيز التنمية المحلية.

كما نغتنم هذه المناسبة لننوه ببرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، وهي فرصة كذلك للإشادة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي جعلت العنصر البشري في صلب التنمية واستطاعت تحقيق إنجازات مهمة وكما استطاعت أيضا تحقيق إنجازات مهمة على مستوى عدة برامج تستهدف الطبقات الفقيرة والهشة في شتى المجالات كما نسجل بإيجاب الأوراش الاجتماعية الكبرى لبلادنا كورش تعميم الحماية الاجتماعية وبرامج الدعم الاجتماعي، ونشير إلى أن تنزيل نظام السجل الاجتماعي الموحد وتعميم العمل به على مختلف جهات المملكة يعد مدخلا أساسيا لتنزيل هذه الأوراش، وفيما يخص تدبير ملف الأراضي السلالية فإننا نشيد بطريقة تعاطي الوزارة مع هذا الموضوع، منوهين بالمنظومة القانونية المؤطرة له والتي ترمي إلى جعل هذه الأراضي تساهم في خلق الثروة وتوفير فرص الشغل، مؤكدين في الآن نفسه على أن هذه المنظومة حدت بشكل كبير من الإشكالات التي كان يعرفها تدبير هذه الأراضي.

هذه بعض الأفكار التي ارتأى الفريق الاستقلالي أن يساهم بها بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية، هذا القطاع المهم والحيوي، وإننا سنصوت بالإيجاب

وشكرا.

2) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يسرني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والماء، وقبل الشروع في المناقشة أهنئكم السيد الوزير المحترم على تجديد الثقة المولوية في شخصكم على رأس وزارة التجهيز والماء، راجين من العلي القدير أن يزيدكم توفيقا في المهام الموكولة إليكم، كما أود أن أنوه بالمعطيات القيمة التي وردت في عرضكم السيد الوزير المحترم، ,وان أشكركم باسم الفريق على المجهود الكبير والدور الفعال الذي قمتم به على رأس الوزارة الذي إبان الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز لمساعدة المناطق المتضررة وفتح الطرق في وقت قياسي، بموازاة التدخلات والمساعدات التي قامت بها فرق الإنقاذ والمجتمع المدني، فضلا عن الزيارات الميدانية التي قمت بها، السيد الوزير المحترم، وذلك بهدف تخفيف المعاناة عن الساكنة المنكوبة، وتضميد جراحها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتبر مناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والماء، فرصة علمة للوقوف على أهم المنجزات التي قامت الوزارة خلال هذه الفترة التي توليتم فيها السيد الوزير المحترم مسؤولية هذا القطاع المهم، الذي نعده من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال ارتباطها الوثيق بعناصر التنمية، ومدى مساهمتها في تقليص الفوارق الجهوية، وخلق مناخ الاستثمار، والرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

قطاع الطرق

لا يخفى على أحد أن قطاع الطرق يلعب دورا مهما وأساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، باعتباره من أهم الهياكل الأساسية التي تعتمد عليها التنمية. وعليه، نلتمس السيد الوزير المحترم، العمل على:

- ضرورة الإسراع بإنجاز الطرق السيارة وتعميمها سيما وأن المغرب مقبل على تنظيم كأس العالم 2030؛

- إعادة النظر في المعايير المعتمدة لإنجاز عدد من طرق؛

- العمل على محاربة بعض النقط السوداء بالطرق السيارة،

- التقليص من الفوارق المجالية في مجال البنيات التحتية الطرقية.

قطاع الماء

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

لا يختلف اثنان في كون المنظومة المائية مازالت تواجه وتجابه العديد من التحديات الكبرى، المرتبطة أساسا بالتقلبات المناخية التي يشهدها العالم، الأمر الذي ينجم عنه ندرة المياه وعدم تكافئها مع الحاجيات المتزايدة.

السيد الرئيس المحترم،

تبقى إشكالية ضمان نوع من العدالة المجالية من أجل الحصول على الماء كمادة حيوية، وضمان استقرار المواطنات والمواطنين في المناطق المهددة بالعطش إحدى كبريات التحديات التي تواجه بلادنا في السنوات القادمة، وهي مناسبة السيد الرئيس المحترم لكي نحيي، السيد الوزير المحترم على المجهودات التي تبذلها الوزارة في هذا المضمار، وذلك بهدف تجاوز الخصاص المسجل في هذه المادة الحيوية في العديد من المناطق المهددة بالعطش، وعليه فإننا في الفريق الاستقلالي ندعو إلى:

- مواصلة عمليات بناء السدود وتسريع وتيرة إنجازها؛

- بناء السدود الصغرى لتنمية الموارد المحلية وإعطاء انطلاقة تنموية للمناطق الجبلية؛

- دعم العالم القروي في مجال الماء؛

- تعميم محطات معالجة المياه العادمة في مختلف جهات المملكة وإعادة استغلالها في عمليات السقي؛

- ضرورة تحيين الترسانة القانونية في ظل الاستغلال المفرط للمياه وماله من تأثير على الفرشة المائية.

قطاع الموانئ

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إنه من نافلة القول، الإشارة، والتأكيد على أن قطاع الموانئ، يمثل ويشكل رافعة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحركا لتنافسية الاقتصاد المحلي، وبما أن بلادنا مقبلة على تنظيم التظاهرة الرياضية العالمية المتجلية في كأس العالم لكرة القدم، فإنه يتعين العمل على تطوير الموانئ وجعلها في مستوى يليق بضيوف المغرب، إضافة الى البعد الأطلسي للمملكة الذي دعا اليه صاحب الجلالة أيده الله.

وعليه، ندعو السيد الوزير إلى:

- الإسراع بإنجاز موانئ جديدة على الواجهة الأطلسية بأقاليم

الجنوب؛

- تأمين الجهود المبذولة لتعزيز الرصيد المينائي عبر مواصلة إنجاز أشغال مجموعة من الموانئ وفي هذا الإطار نشيد السيد الوزير المحترم بانطلاق بناء ميناء الداخلة الأطلسي، ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية بالأقاليم الجنوبية؛

- العمل على مواجهة خطر التوحل وإعادة صيانة الموانئ.

قطاع الأرصاد الجوية

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يعتبر قطاع الأرصاد الجوية، من القطاعات الهامة، التي تدخل ضمن اختصاصات الوزارة التي تشرفون على تسييرها، لما تضطلع به من أدوار وعليه نطالب السيد الوزير المحترم بـ:

- توسيع مراكز الأرصاد الجوية في عدد من مناطق المملكة، وذلك بغية المساهمة الفعالة في الرفع من نجاعة الإنذار المبكر والحد من الكوارث الطبيعية؛

- إيلاء العناية بصيانة الأجهزة الرصدية، نظرا لتأثيرها المباشر على استمرارية وجودة إنتاج القطاع؛

- تشجيع البحث العلمي في هذا الميدان.

3) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع النقل واللوجستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يسرني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أساهم في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع النقل واللوجستيك، هذا القطاع الذي نعتبره في الفريق الاستقلالي قطاعا مهما وحيويا بالنظر إلى الأدوار الهامة التي يضطلع بها في جميع المجالات.

السيد الوزير المحترم،

أود بداية أن أهنئ سيادتكم على الثقة الملكية السامية التي حظيتم بها بتعيينكم على رأس هذه الوزارة، سائلا المولى عز وجل أن يوفقكم في هذه المهمة التي تعتبر تكليفا قبل أن تكون تشريفا، كما أغتنم هذه الفرصة لأنوه بعرضكم القيم، مشيدا بالمجهودات المبذولة من طرف الوزارة والمؤسسات التابعة لها بهدف إصلاح وتأهيل وتحديث القطاع لضمان انخراطه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق الرؤية والتوجهات الملكية السامية.

السيد الوزير،

إن قراءة متأنية للعرض المتكامل الذي تقدمتم به أمام اللجنة يؤكد مدى إلتزام هذا القطاع بتنفيذ السياسة الحكومية كما سطرها البرنامج الحكومي بهدف إرساء منظومة متكاملة ومتطورة للنقل واللوجستيك، سواء على مستوى نقل المسافرين أو نقل البضائع أو النقل السككي والبحري والبري والجوي الجوي، قوامها تعزيز البنية التحية واللوجيستيكية الرفع من جودة الخدمات.

السيد الوزير،

لا شك، أن المشاريع والبرنامج التي سيعرفها هذا القطاع في إطار مشروع القانون المالي 2025، بما فيها أساسا الأوراش ذات الصلة بالاتفاقيات التي تم توقيعها أمام جلالة الملك نصره الله وأيده والرئيس الفرنسي بمناسبة زيارة الدولة التي قام بها لبلادنا بدعوة كريمة من جلالته والتي تهم النقل السككي وصناعة الطيران.

السيد الوزير المحترم،

إن مناقشة مضامين الميزانية القطاعية لوزارة النقل واللوجستيك، مناسبة نستحضر فيها مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 49 للمسيرة الخضراء المظفرة، عندما اعتبر جلالته أنه" إذا كانت الواجهة المتوسطية تعد صلة وصل بين المغرب وأوربا، فإن الواجهة الأطلسية التي تم تعزيزها بفضل استرجاع أقاليمنا الجنوبية، هي بوابة المغرب نحو افريقيا، ونافذة انفتاحه على الفضاء الأمريكي، حيث دعا جلالته إلى تأهيل المجال الساحلي وطنيا بما فيه الواجهة الأطلسية للصحراء المغربية وهيكلة هذا الفضاء الجيو سياسي على المستوى الإفريقي، وذلك بهدف تحويل هذه الواجهة الأطلسية إلى فضاء للتكامل الاقتصادي القاري والدولي، وتسهيل الربط بين مختلف مكونات الساحل الأطلسي وتوفير وسائل النقل ومحطات اللوجستيك بما في ذلك التفكير في تكوين أسطول بحري تجاري وطني قوي وتنافسي.

إنه على الرغم من القيام بمجموعة من الإصلاحات الرامية والهادفة إلى تطوير هذا القطاع والرقي به، وتحديثه ليلعب الأدوار المنوطة به، فإنه مازال يشكو من بعض الأعطاب التي تقف حجرة عثرة في سبيل تحقيق الطموحات المرجوة منه، والتي نجمل بعضها في:

- هزالة وضعف الميزانية القطاعية التي لا تتناسب وحجم القطاع، ولا تسعف الوزارة على تحقيق الأهداف والبرامج المسطرة ضمن العرض المقدم؛

- تعثر وإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، إذ أنه على الرغم من صدور القانون سنة 2021 لم يتم إحراز أي تقدم في هذا المضمار؛

- قدم النصوص القانونية والتشريعية؛

- ضرورة تحول قطاع النقل من الطابع الريعي الى قطاع تنافسي؛

- ضرورة هيكلة قطاع النقل عبر دراسة شاملة وموحدة تشمل النقل الطرقي للأشخاص والبضائع؛

- تأهيل وتنظيم المحطات الطرقية وتجويد خدماتها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا نعتبر في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية هذه المناسبة فرصة للإشادة والتنويه بمواصلة تخصيص الحكومة دعما استثنائيا لفائدة مهني النقل الطرقي لمواجهة آثار ارتفاع أسعار المحروقات والتخفيف من الآثار السلبية على القدرة الشرائية للمواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إنه ولإنجاح هذا القطاع الهام لابد من اعتماد مقاربة تشاركية وذلك من خلال إشراك المهنيين أنفسهم، سواء تعلق الأمر بالنقل السياحي أو نقل البضائع أو النقل العمومي او غيره، وذلك من خلال:

- وضع أجندة خاصة بجولات الحوار مع مختلف المهنين والمقاولات المتوسطة والصغرى والصغرى جدا؛

- ضرورة معالجة إشكالية تقادم حظيرة العربات المستغلة من طرف مقاولات النقل الطرقي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إنه وكما لا يخفى على الجميع، أن السلامة الطرقية هدف نسعى إليه جميعا، ذلك أن حوادث السير تسبب كل سنة في مقتل 3500 مغربي وذلك لعدة أسباب منها ما هو مرتبط بالتهور واللامبالاة، وصعوبة المسالك الطرقية وغيرها، وفي هذا الباب ندعو:

- الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية أن تبذل المزيد من الجهود التحسيسية في هذا السياق؛

- ضرورة تنظيم مهنة سائقي النقل الطرقي وسيارات الأجرة؛

- إشراك الجماعات الترابية والمدارس والجامعات في الوقاية من حوادث السير.

النقل بالعالم القروي

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

بعد الزلزال العنيف الذي عرفه المغرب في السنة الفرطة، تبين بالملموس أن هناك حقيقة لا يمكن لأحد أن يتجاهلها أو ينكرها، أن ما يعرف أو يصطلح عليه بالنقل السري لعب أدوارا مهمة في عمليات التنقل على الرغم من كل المشاكل التي يطرحها فيما يخص مشروعيته وقانونية ومدى احترامه للضوابط القانونية واستيفائه لشروط السلامة الطرقية، إن أزمة النقل بالعالم القروي تتعمق السيد الوزير المحترم في ظل غياب بنية تحتية مواتية (طرق مصنفة ومعبدة...) النقل المزدوج يعاني كذلك من مشاكل عدة بالرغم من الأدوار الهامة التي يضطلع بها، تتجلى في طريقة تدبير وتوزيع رخص النقل على الأقاليم والجماعات، وكذا الخصاص المسجل مما يؤدي إلى نقل ساكنة العالم القروي في ظروف غير لائقة.

النقل السككي

على الرغم من توفر المغرب على شبكة مهمة للنقل السككي، إلا أنها لم تعرف انتشارا واسعا.

سلبية هذا القطاع تتجلى أساسا في الاضطرابات التي تعرفها القطارات بين الحين والآخر.

النقل الجوي

السيد الوزير المحترم،

الملاحظة التي يمكن تسجيلها، هي أن زبناء الشركة المغربية الوحيدة في قطاع النقل الجوي يشتكون من التأخيرات المستمرة، لطائراتها إذا تعلق الأمر بالرحلات الداخلية أو الخارجية، إنه وعلى الرغم من هذا نسجل بإيجابية إقدام الحكومة على توقيع عقد الرفع من رأسمال الخطوط الملكية المغربية مما سيسمح بمتوقع جديد في السوق الدولية.

النقل البحري

الأسطول المغربي البحري ضعيف، الأمر الذي يتعين فيه على الحكومة العمل على تطويره، خصوصا وأن المغرب أصبح منصة صناعية لوجستيكية مهمة، أي الاعتماد بقوة على التصدير، وفي هذا الباب نطالب من الوزارة العمل على تجاوز إشكالية غياب سيادة بحرية وطنية مقابل هيمنه الأسطول الأجنبي بأكبر حصة من الرواج البحري للمسافرين من المغرب.

قطاع اللوجستيك

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمون،

لا أحد يجادل في كون قطاع اللوجستيك يعد محركا أساسيا للقدرة التنافسية في الدينامية الاقتصادية العالمية، الشيء الذي يستلزم

تطويره من خلال تعبئة إمكاناته والاستفادة من آثاره غير المباشرة على باقي القطاعات الاقتصادية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

تلكم بعض الملاحظات والأفكار التي ارتأى الفريق الاستقلالي أن يعبر عنها خلال هذه المناقشة، وأنه سيصوت بالإيجاب على مشروع الميزانية الفرعية لهذا القطاع.

4) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمون،

يسرني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، أن أساهم في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

وقبل أن أشرع في المناقشة أود أن أنوه بالعرض القيم والشافي الذي تقدمت به السيدة الوزيرة المحترمة، كما أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم الوزيرة المحترمة على إعادة الثقة المولوية السامية التي حظيتم بها من قبل جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيدة الوزير المحترمة،

إن القطاع الذي تشرفين عليه نعتبره في الفريق الاستقلالي أحد الركائز الأساسية للدولة الاجتماعية، إننا ونحن نناقش مشروع هذه الميزانية نستحضر السياق الوطني والظرف الاستثنائي الذي يصادف المناقشة نستحضر الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز لسنة الماضية، وهي مناسبة ننوه فيها بالتعليمات الملكية السامية الهادفة الى احتواء آثار وتداعيات الزلزال، والتنويه كذلك بروح التضامن والتآزر التي أبان عنها كل المغاربة، من أجل مد يد العون والمساعدة، للمنكوبين والمتضررين، كما نغتنم هذه الفرصة كذلك، للإشادة بالأدوار الطلائعية التي قام بها أفراد القوات المسلحة الملكية، والقوات المساعدة، والدرك الملكي، ورجال الوقاية المدنية، ورجال الأمن والسلطات المحلية، وذلك تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، والمجتمع المدني بكل أطيافه، ولا ننسى كذلك المجهود الذي بذلته الوزارة التي تشرفون عليها في إطار اختصاصها للتدخل في المناطق المنكوبة والمتضررة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

إن إقدام الحكومة على عملية الدعم المباشر الموجه للأسر قصد الحصول على السكن، والذي يترجم الرغبة الملكية لاستفادة الطبقة ذات الدخل المحدود والطبقة المتوسطة من سكن لائق، يعتبر عملا مقداما من شأنه أن يحقق أهدافا اجتماعية واقتصادية، من قبيل تحسين المستوى المعيشي للأسر المعنية وإنعاش مجال العقار الذي عرف ركودا خلال أزمة كورونا، فضلا عن خلق فرص الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

إن عمل الحكومة ومن خلالها الوزارة التي تشرفون عليها على تمكين ساكنة العالم القروي من الدعم عمل محمود، غير أننا نطالب بالتنزيل السليم له وتوجيهه للفئة المستهدفة، وتفادي المضاربات العقارية وأساليب التحايل على المواطن الراغب في الاستفادة من الدعم.

مجال إعداد التراب الوطني

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

إن مجال إعداد التراب الوطني، يعتبر في رأينا قطاعا من القطاعات المهمة التي تشرف عليها الوزارة، إذ أنه يعتبر رافعة أساسية تعتمد الدولة لضمان انسجام وتنسيق والتقائية السياسات العمومية المؤثرة في المجالات الترابية، كما أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق التنمية المجالية، أما ما يخص التعمير، فإننا ننبه الى الاختلالات التي يعرفها والتأخر الحاصل في إخراجها.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن ونشجع ورش الرقمنة الذي يحظى بأهمية قصوى في مجال تحسين الحكامة الإدارية وتبسيط المساطر، غير أن هذه العملية تشوبها بعض الأعطاب المتجلية في كون عملية رقمنه تدبير الرخص في مجال التعمير، لا تحترم في بعض الأحياء الآجال المطلوبة، وعدم إمكانية تبادل الوثائق فيما بين الإدارات، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستثمار ويفتح الباب أمام بعض الممارسات السلبية، ولكي تعرف عملية التعمير حكامة لابد من تشريع عملية نقل الاختصاصات الى المديريات الجهوية وتنزيل اللاتمركز الإداري تنزيلا سليما يمكن اخد القرار دون العودة والرجوع الى المركز، وذلك بهدف إرساء دعائم الجهوية المتقدمة. الشيء الذي يتطلب تعزيز المصالح الجهوية للوزارة بموارد بشرية كفأه ومتخصصة، وفي هذا المجال نطالب وبإلحاح على أهمية تنزيل ورش اللاتمركز الإداري اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

الوكالات الحضرية

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على الدور الهام الذي تلعبه الوكالات الحضرية في مجال التخطيط الحضري والتأطير التقني، وبهذه المناسبة نثمن المجهودات التي تقوم بها الوزارة من أجل تعزيز التواجد الترابي للوكالات وتحسين إطارها القانوني ودعمها بالإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للرفع من إسهامها في تحقيق التنمية وجلب الاستثمار.

العالم القروي

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمون،

إن توفير السكن اللائق بالعالم القروي بالشكل الذي يراعي خصوصية المجال ويضمن شروط العيش الكريم، سيساهم لا شك في تحقيق التنمية بهذا الوسط وتشجيع استقرار الساكنة، الأمر الذي سينعكس إيجابا على وتيرة معالجة العديد من الإشكالات المتعلقة بالإسكان والتعمير.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن الولوج الى السكن من الحقوق الأساسية، التي يكفلها الدستور، ويحظى بأهمية بالغة لدى المواطن المغربي، وفي هذا المجال نحي الوزارة على المجهودات التي تقوم بها في ميدان محاربة دور الصفيح والسكن غير اللائق ومعالجة الإشكاليات المرتبطة بالدور الآيلة للسقوط، واستحضارا السيدة الوزيرة المحترمة، للاستحقاقات الرياضية التي ستنظمها بلادنا، ندعو الى ضرورة تسريع وتيرة القضاء على دور الصفيح.

مؤسسة العمران

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

إن مؤسسة العمران من المؤسسات المهمة في مجال البناء، وعليه ندعو الى ضرورة العمل على تقييم البرامج السابقة وتحديد مآل المساكن التي تم إنجازها في إطار تلك البرامج السابقة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

على اعتبار أن مؤسسة العمران شريكا أساسيا في مجال السكن، يجب العمل على تثمين نقط القوة في مجالات تدخلها والعمل على تجويد خدماتها لاسترجاع الثقة في هذه المؤسسة للقيام بالأدوار الاجتماعية المنوطة بها، وقبل أن أختم تدخلي، أود أن ألفت انتباه الوزارة الى نقطة مهمة تتعلق بالتراث المعماري المتعلق بالقصور والقصبات والمدن العتيقة، وجعل هذا الموروث مركز استقطاب السياحة ببلادنا، هذه بعض الأفكار التي ارتاي الفريق الاستقلالي أن يساهم بها في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لهذا القطاع الهام، وإننا سنصوت بالإيجاب عليه.

والسلام عليكم.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية:

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني؛
- المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج برسم السنة المالية 2025.

السيد الرئيس المحترم،

إن الميزانية الفرعية المخصصة لوزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، تشكل أهم القطاعات الوزارية بالنظر إلى حجم وطبيعة الاختصاصات التي تضطلعون بها والمرتبطة بالسيادة الخارجية، وهي مناسبة للتوجه بالشكر الجزيل للسيد الوزير، ولباقي السيدات والسادة أطر الوزارة على ما أمدونا به من وثائق هامة للمساهمة في هذه المناقشة.

وهي مناسبة سنوية نتمكن من خلالها الوقوف على ما تحقق طيلة السنة الماضية، من العطاء والانتصار المستمر لوزارة الخارجية وللدبلوماسية الرسمية، وما تحققه من إنجازات ونتائج غير مسبوقة، وفي هذا الإطار لابد أن نثمن المجهودات المبذولة من أجل الدفاع عن القضايا والمصالح الوطنية وإشعاع صورة بلادنا بالخارج، ورعاية مصالحها الحيوية، في انسجام تام مع روح الدستور ومع التوجهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي.

كما تشكل لحظة لاستشراف الآفاق والتوقعات المستقبلية لهذه السنة المالية 2025، وإنه من حسن الصدف أن تتزامن مناقشة الميزانية المخصصة لهذا القطاع الحيوي مع مناسبتين هامتين ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، الحدث التاريخي الهام الذي جسد أروع صور التلاحم بين العرش العلوي المجيد والشعب المغربي البطل، وبهذه المناسبة التاريخية السعيدة التي تمثل محطة مشرقة ومفصلية في تاريخ المملكة المغربية، وذكرى حصول بلادنا على الاستقلال، ونحن في الفريق الاستقلالي نثمن مضامين الخطابين الملكيين بمناسبة افتتاح البرلمان خلال الدورة الخريفية لهذه السنة 2025/2024 وكذا الخطاب الملكي بمناسبة تخليد بلادنا للذكرى 49 للمسيرة الخضراء المظفرة.

إن الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية المغربية بقيادة جلالة الملك نصره الله، والتي شكلت علامات فارقة ولحظات فاصلة، تحولت فيها أنظار العالم بأسره إلى المغرب بتاريخه العريق الممتد عبر قرون، فضلا عن تاريخنا الأمازيغي الطويل، وملكيتنا المواطنة التي تتولى أمورنا منذ قرون، في ارتباط قوي بين العرش والشعب.

لحظات جعلت العالم يقف احتراما وتقديرا لمختلف جوانب القوة الدبلوماسية الرسمية والناعمة لبلادنا، ولما تحقق ويتحقق من نجاحات مبهرة على كافة الأصعدة تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

مما لا شك فيه أن هذه النجاحات الباهرة التي حققتها وتحققها الدبلوماسية المغربية هي ثمرة عمل دؤوب يرسم خارطته ويرسي دعائمه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، انجازات يشهد عليها العالم بأسره وأصبحت تؤرق الخصوم، بحيث أن بلادنا وبفضل الدبلوماسية الملكية المتبصرة أصبحت تحتل مكانة خاصة ومرموقة بين الدول، وأصبحت بفضلها بلادنا دولة يستشهد بإنجازاتها في المحافل والمنتديات والمؤتمرات الدولية والجهوية والإقليمية.

لقد واجهت بلادنا ولازالت كل التحديات، التي تحاول المس بقضايانا العادلة، وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية، التي تحظى بإجماع وطني وبتعبئة منقطعة النظير، وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل مواصلة مسيرة النماء والإصلاح والتنمية الشاملة بالأقاليم الجنوبية.

والتصدي لكل المؤامرات والدسائس المحاكة من قبل البوليساريو، والنظام الجزائري وأعداء الوحدة الترابية، في محاولة لافتعال الفوضى والفتن وخلق القلاقل لزعزعة الاستقرار وتغيير الحقائق التاريخية والقانونية والجغرافية على مستوى المنطقة.

إن مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية من السنة التشريعية الحالية 2025/2024 شكلت خارطة طريق حول مستجدات وتطورات القضية الوطنية، لقد أكد جلالته أن بلادنا انتقلت من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير داخليا وخارجيا، الأمر الذي يتطلب تغيير أسلوب الترافع والدفاع عن قضيتنا الوطنية الأولى، كما جاء الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء حافلا بالرسائل القوية تتعلق بقضية الوحدة الترابية، جاءت واضحة تجاه كل من يحاول استغلال هذا النزاع المفتعل لخدمة أجندته الداخلية والسياسية.

مؤكدا جلالته على التعاطي مع هذا الملف ضمن رؤية واقعية مبنية على التسوية السياسية عبر مبادرة الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية تحت السيادة المغربية.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتز ونفتخر بكل الإنجازات غير المسبوقة والتطورات الايجابية لفائدة قضيتنا الوطنية الأولى والتي تعززت بفتح العديد من الدول لقنصلياتها بالعيون والداخلة وبتراجع العديد من الدول وتصحيح موقفها من الجبهة المزعومة، وهذا التحول هو ثمرة حكمة وتبصر جلالة الملك نصره الله وأيده، وثمرة ونجاعة الدبلوماسية الرسمية والدور الطلائعي الذي تلعبه الدبلوماسية الموازية من أجل التصدي لأطروحات خصومنا.

وقد توجت كل هذه الانتصارات باعتراف عدد من الدول بسيادة المغرب على صحرائه، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وما تم مؤخرا بعد زيارة رئيس دولة فرنسا لبلادنا ومن اعترافها بسيادتنا على أقاليمنا الصحراوية بما من شأنه أن يزيد من التأكيد على عمق وشرعية القضية وعلى جدية ومصداقية مشروع الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب، كحل سياسي واقعي وجدي لهذا النزاع المفتعل.

ولا يسعنا في الفريق الاستقلالي إلا أن نشيد عاليا بالمواقف المغربية المعلنة تجاه مختلف قضايا السياسة الخارجية، والتي أسهمت في تعزيز الرصيد المهم من المكتسبات التي تحققت، والتي تجعلنا نستشعر حجم المجهودات والتضحيات التي بذلت، لكي يكون الوطن على الصورة التي نعتز بها اليوم، خصوصا في اللحظات التي تتصاعد فيها مناوئات الخصوم والتي تحاول يائسة المس، ما استطاعت، بالمكتسبات المحققة.

إن هذه النجاحات الإنجازات الدبلوماسية تحققت بفضل الدبلوماسية الملكية المتبصرة القوية التي يقودها جلالة الملك نصره الله، وبتضافر جهود وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج مع الدبلوماسية البرلمانية الموازية الداعمة للدبلوماسية الرسمية، ضمن التعاون والتوازن بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية، وهو توجه يستلزم تكثيف الجهود من أجل اليقظة والتعبئة الشاملة لكشف المؤامرات التي تحاك ضد وحدتنا الترابية.

ومن هذا المنطلق فإن سفراء وقناصلة بلادنا بمختلف الدول الأجنبية، مدعوون إلى مواصلة القيام بأدوارهم بشكل قوي ومكثف مع مضاعفة جهودهم بتوجيهاتكم الرسمية، من أجل التصدي لمختلف مناورات أعداء وحدتنا الترابية على جميع الأصعدة.

فيما يتعلق بالجالية المغربية المقيمة بالخارج نلاحظ أن علاقة مغاربة العالم بوطنهم الأم المغرب ذات أهمية خاصة بأبعاد كبرى اجتماعية وثقافية واقتصادية، فضلا عن بعدها السياسي، لأن جاليتنا تمتاز عن غيرها بتشبثها بهويتها وارتباطها القوي ببلادها، وتحظى باهتمام مولوي سامي حريص على الارتقاء بمختلف السياسات العمومية الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج. ويتجلى الاهتمام والعناية السامية التي يوليها جلالة الملك نصره الله وأيده، لهم من خلال حرصه على مصالحهم وحقوقهم باعتبارهم أبناء هذا الوطن، ولكونهم سفراء لبلدهم المغرب، نظرا لتقلدهم مختلف المناصب المسؤوليات في بلدان إقامتهم، فالمغاربة عرفوا بوفائهم الدائم وارتباطهم بوطنهم الأم، وتمسكهم بمقدساته ودفاعهم المستمر والدائم لمصالحه العليا، وهذا ما برهنت عليه الجالية المغربية المقيمة بالخارج في أكثر من مناسبة، ولعل جائحة كورونا وزلزال الحوز خير دليل على تلاحمهم وتضامنهم عبر تحويلات مالية ومساهمتهم في صندوقي: تدبير الجائحة والصندوق الخاص بمعالجة آثار الزلزال المدمر في بلادهم الأصلية.

وفي هذا الاتجاه، نستخلص من مضامين الخطاب الملكي (افتتاح الدورة الخريفية من السنة التشريعية الحالية 2025/2024)، الرؤية الإصلاحية التي أطلقها جلالته من أجل التجاوب مع انتظارات الجالية المغربية وتقوية إدماجها في الدينامية التنموية والاستثمارية للمغرب عن طريق إعادة هيكلة مجلس الجالية المغربية بالخارج كمؤسسة دستورية مستقلة، كما أعلن جلالة الملك نصره الله عن إحداث المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج باعتبارها الجهة الوحيدة المكلفة بإعداد الإستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج، والذراع التنفيذي للسياسات العمومية في هذا المجال، إن هذه المبادرة الملكية تستهدف تحسين مستوى التواصل والخدمات المقدمة للجالية، مما سيقوي العلاقة بين مغاربة العالم بوطنهم الأم.

وحفاظا على استمرار هذا الارتباط والتواصل، فإن الوزارة مدعوة إلى توطيد هذه العلاقات ومساعدة المغاربة المقيمين بالخارج على التمسك بهويتهم، والحفاظ على حقوقهم المكتسبة، والدفاع عن مصالحهم وتقوية علاقاتهم بوطنهم الأم وبالهوية المغربية وأيضا تسهيل وتيسير زياراتهم الفصلية خصوصا تلك التي تتم في إطار عملية عبور "مرحبا" والتي تنظم تحت الرعاية الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ويبقى أن نشير في باب علاقة المغرب بجاليته المقيمة بالخارج، أنه قد بات من الضروري الانكباب على مراجعة مجموعة من اتفاقيات الحماية الاجتماعية الموقعة بين المملكة المغربية وبلدان إقامة مغاربة العالم، وذلك حماية لحقوقهم ومصالحهم.

إن المهام الجسيمة التي تتحملونها، تجعلنا جميعا نؤكد كلما كنا بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لهذا القطاع الحرص على الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لميزانية الوزارة، لكي تستطيع القيام بمهامها في أحسن الظروف، من أجل تعزيز مكانة المغرب على المستوى العالمي، ولضمان الحضور الوازن لبلادنا في مختلف المحافل الإقليمية والدولية والقارية، وتعزيز الإشعاع الدولي للمملكة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني هي فرصة سنوية نثمن عاليا من خلالها كل الجهود التي تبذلها هذه الوزارة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله.

كما هي مناسبة نود أن نقدم تحية إجلال واعتزاز للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة الباسلة لما تضطلع به من مهام جليلة من اجل صيانة الوحدة الوطنية والدفاع عن مصالحه الحيوية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركانها العامة.

ولقد التزمت الحكومة بالقيام بعدة إجراءات وتدابير مالية وبأوامر من جلالة الملك نصره الله والتي تهم الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع الحيوي، وهذه المبادرة الهامة نعتز بها في الفريق الاستقلالي، حيث نسجل بإيجابية ونثمن كل هذه التدابير والإجراءات من أجل تحقيق تطور مستمر يعكس جودة تكويننا العسكري والعمل دائما على تأهيله وترقيته، عبر التكوين والتكوين المستمر في مختلف التخصصات التقنية والتكنولوجية المتطورة، على اعتبار أن هذه التدابير هي من الأولويات لكي تظل القوات المسلحة الملكية قوية وحاجزا منيعا تتكسر دونه كل الأطماع الخارجية وتقوم بمهامها بنجاعة ومهنية عالية حماية للسيادة المغربية وحفاظا على المؤسسات الشرعية والدفاع عن الوحدة الترابية.

والملاحظ أن تألق المؤسسة العسكرية المغربية لم يقتصر فقط على الدفاع عن السيادة والوحدة الترابية والوطنية وتحقيق الأمن الخارجي لبلادنا بل تعداه إلى التميز في الشق الإنساني وهنا لابد أن نستحضر كل المساهمات الجليلة للقوات المسلحة الملكية في البعثات الأممية لحفظ السلام، والتدخل السريع تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله وأيده، لمساعدة ضحايا الأوبئة وهنا نستحضر جائحة كورونا، وما قامت به القوات المسلحة الملكية من تدخلات طبية كبيرة عن طريق فتح المستشفيات العسكرية وتقديم مساعدات طبية والتصدي لكل تداعيات الزلازل والكوارث الطبيعية (زلزال الحسيمة سنة 2004، وزلزال أكادير سنة 1960، وزلزال الحوز2023) وهو أبلغ دليل وشاهد على هذه الدينامية والفعالية التي راكمتها قواتنا المسلحة في هذا الشق الإنساني حيث وثقتْ العديد من صور زلزال الحوز لحظات إنسانية مؤثرة لأفراد القوات المسلحة الملكية، وهي صور لا يمكننا أمامها إلا الانحناء للقوات المسلحة الملكية المغربية تقديرا لجهودها في الدفاع عن السيادة الوطنية والترابية وحفظ الأمن والسلام بالعالم، بكل حزم وفعالية وبكل إنسانية.

وبهذه المناسبة نشيد بانفتاح المؤسسة العسكرية من خلال الوزارة المنتدبة المكلفة بالدفاع على نظيراتها في الدول الشقيقة والصديقة عملا بتعليمات القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية جلالة الملك نصره الله وأيده للتعاون وتبادل الخبرات حيث أصبحت بلادنا اليوم شريكا فاعلا وموثوقا عالميا في عمليات حفظ السلام.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة الميزانية الفرعية المخصصة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هي مناسبة لشكر السيد الوزير ومن خلاله الأطر والعاملين بالقطاع، على كل الجهود التي يبذلونها في سبيل النهوض بالشأن الديني ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين الملك محمد السادس نصره الله وأيده، سواء على مستوى إدارة الوقف أو إدارة المساجد أو تطوير البرامج والمناهج التعليمية أو تعزيز الوعي الديني والتواصل مع الجالية المغربية في الخارج أو تنظيم موسم الحج، وغيرها من المهام التي تدخل في إطار الاختصاصات التي يضطلع بها هذا القطاع.

نسجل بإيجابية العناية الفائقة التي تنهجها الوزارة من أجل تأهيل الحقل الديني وتطويره وتجديده، فهو ورش يعد من الأوراش، التي تبرز بشكل جلي المقاربة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من أجل ضمان تدبير جيد للشأن الديني يتماشى مع متطلبات العصر وينسجم تمام الانسجام مع ثوابت هوية المملكة، التي تشكلت على امتداد تاريخها العريق. والحرص على تحصين المواطن والمجتمع ككل من نزعات التطرف والانغلاق والجهل، وذلك عبر الاهتمام بالمساجد وحمايتها وتعزيز أدوارها، على اعتبار أنها فضاءات للعبادة والتوجيه والإرشاد ومحو الأمية.

كما نثمن العناية الخاصة التي توليها الوزارة عملا بالتعليمات الملكية السامية لمؤسسات التعليم العتيق التي تعتمد التربية الدينية في التنشئة على القيم والمحافظة على هوية الأمة ومرجعيتها الثقافية وخصوصيتها الحضارية، ومن شأنها خلق أجيال معتدلة، لأن المرحلة الراهنة التي نمر بها جد دقيقة من حيث التحولات الفكرية والمغالطات العقائدية في ظل العولمة وتداعياتها الاجتماعية والثقافية والفكرية.

ولعل أبرز دور لهذا القطاع يتمثل في الحفاظ على المرجعية الدينية للمملكة المرتكزة على السنة، والمذهب المالكي، والعقيدة الأشعرية، والمحفزة على الاجتهاد، وفق مقاصد الشريعة السمحة، والاعتدال والوسطية والتسامح، بعيدا عن كل تشدد أو تطرف أو غلو. ولعل هذا ما أكده أمير المؤمنين في خطابه (أبريل 2004 أمام المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية الاقليمية).

يشكل العنصر البشري إحدى ركائز الإصلاح الذي يفرض ايلائه كل العناية والاهتمام، وذلك بالعمل على تحسين الوضعية الاجتماعية والمادية للقائمين على هذا الشأن علما أن ورش إصلاح الحقل الديني يتأسس على فعالية العنصر البشري وتأهيله لكي يقوم بالأدوار المنوطة به على أحسن وجه.

وفي هذا الاتجاه نلاحظ أن الوزارة قد أعطت عناية خاصة للنهوض بالأوضاع المادية والاجتماعية والصحية لفئة القيمين الدينيين ببلادنا من خلال اتخاذ جملة من المبادرات والإجراءات فعلى المستوى المادي، عرفت المكافآت تحسنا ملحوظا حيث ارتفع الغلاف المالي السنوي المخصص لمكافآتهم. لقد أصبح القيمون الدينيون يتوفرون على تأمين صحي وفي إطار الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين يستفيد جميعهم من إعانات مادية عن العجز والوفاة. وهذا التوجه يكرس مفهوم العدالة الاجتماعية الذي تنتهجه بلادنا.

ويبقى أهم منجز يستحق الإشادة هو أن القيمين الدينيين أصبحوا يتوفرون على إطار قانوني في شأن تنظيم مهامهم وتحديد وضعياتهم، وواجباتهم ويضمن حقوقهم.

نحن في الفريق الاستقلالي نثمن هذا التوجه عاليا ونؤكد على ضرورة مواصلة القيام بهذه الإجراءات التي من شأنها تحسين وضعية هذه الشريحة من المواطنين التي تحظى بمكانة رمزية واعتبارية في المجتمع، على اعتبار أن القيمين الدينيين لهم أصول تاريخية متجذرة ممتدة في الزمان والمكان، بما لهم من مسؤوليات اجتماعية ودينية وروحية وثقافية إلى جانب اضطلاعهم بمهام المساعدة في الأماكن المخصصة لشعائر الدين الإسلامي، وكل هذه المهام الجليلة تسهم في الحفاظ على الأمن الروحي والديني لبلادنا ونشر النموذج المغربي المتميز بالاعتدال، ومحاربة كل أشكال التطرف.

الأمر الذي يفرض بذل المزيد من الجهود للنهوض بأوضاع هذه الفئة من المجتمع لأنها لازالت تعاني من هزالة وضعف المكافآت، مما يتطلب معالجة هذه الوضعية، عن طريق إعادة النظر في القانون المنظم للقيمين الدينين بما يضمن الزيادة في التعويضات وتسوية وضعية الأئمة المجازين.

فيما يتعلق بمغاربة العالم نود من الوزارة الوصية على الحقل الديني مواصلة العمل واتخاذ كل التدابير لضمان تأطير ديني سليم لهم، بما يراعي متطلبات الارتباط الديني والثقافي بالوطن الأم، ويستجيب لمقتضيات الانتماء لبلدان الإقامة وأداء شعائرهم الدينية ويضمن لهم الأمن الروحي في ظل الاسلام الوسطي المعتدل والمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية، بشكل يستوعب انتظاراتهم الدينية في ظل مختلف التحولات الفكرية التي يعيشها العالم.

لذا فإن عملية التأطير الديني لمغاربة العالم تفرض أدائها بما تقتضيه التحولات التي طرأت على العالم بشكل عام، من أجل الحفاظ على الهوية الدينية للجالية وتوثيق صلتها بوطنها الأم.

فالمرجو أن لا يقتصر هذا التأطير على المستوى الموسمي خلال شهر

رمضان فقط بل يجب أن يتواصل خلال فترات معينة من السنة، عن طريق إقامة ندوات وموائد مستديرة مع التأكيد على ضرورة إشراك مؤطرين مغاربة من بلدان الإقامة، خاصة ممن زاوجوا بين التكوين الشرعي والمعرفي في كل من المغرب وبلدان الإقامة، مع توسيع دائرة الأفراد المستهدفين من عملية التأطير الديني، ليشمل فئة الجيل الثالث وعلى الأخص الجيل الرابع من مغاربة المهجر. ويكون التأطير مؤسس على رؤية إنسانية وحضارية للدين، ترسخ قيم العيش المشترك في إطار مجتمع مدني متعدد الإثْنيّات، وحبذا لو تم ذلك بالتعاون مع لجان المراكز الإسلامية والفاعلين الجمعويين في بلدان الإقامة.

السيد الرئيس المحترم،

تشكل مناقشة ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير محطة سنوية نطلع على الحصيلة السنوية لعمل المندوبية واستشراف آفاق العمل برسم السنة المقبلة.

في البداية نتوجه بالشكر والامتنان للأسرة المقاومة وجيش التحرير وبالترحم على أرواح الشهداء منهم لما قدموه من تضحيات لاستقلال وخدمة الوطن، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بهذه الفئة ومدها بكل الدعم والعناية.

في إطار الحفاظ على الذاكرة الوطنية التاريخية إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ننتهز فرصة مناقشة الميزانية الفرعية لهذا القطاع لنوجه تحية إكبار وإجلال لأسرة المقاومة واستعراض ما قدمته من خدمات جليلة للوطن، وهي فرصة أيضا نستحضر من خلالها دروس الماضي النضالي المشرف، لنستلهم منه قيم الكفاح والمقاومة والتصدي لأعداء الوطن ومن خلالنا كل الأجيال الصاعدة، ولكي نستنير بها في حياتنا الحاضرة ونستشرف بها المستقبل لتحقيق آمال وطموحات وطننا المغرب عن طريق مواصلة التعبئة المستمرة بما يخدم الصالح العام لبلادنا. لهذا فإن تقوية الروح الوطنية وأسس المواطنة الحقة هو السبيل لمواجهة التحديات وكسب رهانات الحاضر والمستقبل تحت القيادة الحكيمة والرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، فمنذ تولي جلالته عرش اسلافه الميامين وهو يحرص على بناء وإعلاء صرح المغرب الحديث والارتقاء به في مصاف التقدم والازدهار لترسيخ دولة الحق والقانون وتوطيد دعائم البناء الديمقراطي والمؤسساتي وتطوير وتأهيل قدراته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية، وتعزيز مكاسبه في كل مجالات التنمية المستدامة.

فيما يتعلق بالميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير لابد أن نثمن المبادرات التي تعتزم الحكومة القيام بها لفائدة قدماء المقاومين وجيش التحرير لتحسين ظروفهم المادية والاجتماعية عن طريق حزمة من التدابير والإجراءات، تفعيلا للرعاية والعناية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لهذه الفئة من المواطنين ولتنزيل دعائم وأسس الدولة الاجتماعية، فالمندوبية السامية واعية بضرورة الانخراط في هذا الورش الملكي الكبير والتاريخي، الذي يعتبر بحق ثورة اجتماعية وتنموية.

ومن هذا المنطلق فإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على المندوبية السامية بضرورة مواصلة النهوض بأوضاع أسرة المقاومة المعيشية عن طريق توسيع سلة الخدمات من قبيل السكن ورخص النقل العمومي وذلك بالتنسيق مع القطاعات الحكومية. والاستفادة من خدمات المكتب الوطني للسكك الحديدية بشكل أفضل، الاستفادة من السكن الاقتصادي لتحقيق أبسط شروط العيش الكريم...

ونعتبر في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن مواجهة هذه المتطلبات بما يتماشى وركائز الحماية الاجتماعية، ويسمح بالنهوض بأوضاع هذه الفئة الاجتماعية، يتطلب الزيادة في الميزانية المخصصة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على اعتبار أنها بحق استثمارا عموميا وواجبا وطنيا لا ينبغي التعامل معه من زاوية مالية ضيقة، بل احتسابا للمدلول الاجتماعي لهذا المجال الوطني، بأمجاده التاريخية والحضارية والفكرية والثقافية والقيمية.

إن أهمية حفظ الذاكرة الوطنية تكمن في كونه سياسة عمومية تقتضي التعبئة من طرف عدة فاعلين مع الاعتماد على القنوات التلفزية الوطنية عبر المواكبة المستمرة واعتماد التكنولوجية الحديثة لإغناء الرصيد التاريخي، والتعريف بقضية الوحدة الترابية، وهنا لابد أن ننوه بما تم تحقيقه من استجلاب للوثائق والمخطوطات الموضوعة في مراكز الأرشيف الأجنبية. والعمل على نشر القيم الوطنية وثقافة المواطنة الفعالة، من خلال إحداث متاحف وفضاءات سوسيو-ثقافية للمقاومة وفي هذا الإطار نود من المندوبية السامية أن تعمل على إقامة شراكات مع مختلف الأكاديميات والجامعات لتدوين وتوثيق ذاكرة المقاومة.

واعتبارا لكل هذه المضامين التي تمت مناقشتها والتي نثمنها عاليا سنصوت بالإيجاب على هذه الميزانيات برسم السنة المالية 2025. ذ

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة الميزانيات القطاعية، التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم مشروع القانون المالي2025.

السيد الرئيس،

قبل الشروع في مناقشة ميزانية هذه القطاعات، لابد أن نثمن كفريق استقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، مضامين

مشروع قانون المالية لسنة 2025 الذي عرف إدخال إصلاحات هيكلية، تهدف إلى تعزيز الأداء الاقتصادي والاجتماعي، مع تركيزه على محاور أساسية عدة، لعل أبرزها دعم الدولة الاجتماعية، تشجيع الاستثمار، خلق فرص الشغل، تعزيز الاستدامة المالية، تسريع الإصلاحات الهيكلية، تحسين بيئة العمل من خلال دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتعزيز فتح فرص الشغل في إطار سياسات تكافؤ الفرص، مع مواصلة تطبيق خارطة الطريق لإصلاح التعليم 2022-2026. حيث تتضمن خطة تحسين جودة التعليم، تعزيز بنيته التحتية، ودعم الموارد البشرية.

كما تسعى الحكومة عبر مشروع قانون المالية 2025 إلى تحسين الوصول إلى التعليم في المناطق القروية من خلال تطوير المدارس وتوسيع نطاق الاستفادة من الدعم الاجتماعي، مما يسهم في تحسين الظروف الاجتماعية لعدد كبير من الأسر المغربية.

قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

السيد الرئيس،

تلعب المدرسة دورًا حيويًا في تشكيل المجتمعات وتطوير الأفراد، باعتبارها نقطة انطلاق أساسية في حياة الطفل. فأهمية المدرسة والتمدرس تتجاوز مجرد التعليم، إذ تشمل جوانب متعددة تؤثر بشكل مباشر على الفرد والمجتمع، حيث تساهم في تطوير المهارات الأساسية التي يحتاجها الأفراد لمواجهة تحديات الحياة. مما يعزز من قدرتهم على في عالم يتطلب التكيف مع التغيرات السريعة والتحديات المتزايدة.

فالمدرسة تعزز أيضًا القيم الاجتماعية والأخلاقية، ودورًا محوريًا في التربية على روح المواطنة والانتماء وفي بناء جيل واعٍ قادر على المشاركة الفعالة في المجتمع.

مع ذلك، تواجه المدرسة العمومية تحديات عديدة تتمثل في نقص الموارد المالية، والاكتظاظ في الفصول الدراسية، ونقص الموارد البشرية، هذه الإكراهات التي تتطلب جهودًا متكاملة من الحكومة والأسرة والمجتمع المدني لتحسين واقع التعليم وضمان وصول تعليم ذي جودة عالية الى جميع الأطفال.

فالدخول المدرسي الجديد يشكل فرصة لتعزيز العملية التعليمية ومواجهة التحديات بروح من المسؤولية والتعاون بين جميع الفاعلين بما يتطلب من تضافر جهود القطاع الحكومي الوصي وكل المتدخلين لضمان بيئة تعليمية محفزة وآمنة للتلاميذ تمكنهم من تحقيق نجاح دراسي يعود بالفائدة على مستقبلهم ومستقبل وطننا. حيث تعتبر الموارد البشرية في قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة من العوامل الأساسية التي تؤثر على جودة التعليم في المغرب. ومع مشروع قانون المالية لعام 2025، تم تخصيص ميزانيات مهمة تهدف إلى تعزيز هذا القطاع وتحسين ظروف العمل، حيث يتضمن هذا المشروع مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تطوير الكفاءات البشرية وتوفير بيئة تعليمية ملائمة، ومن المهم أن تتبنى الوزارة استراتيجيات فعالة لتوظيف وتكوين هذه الأطر بشكل مستدام. مع تركيز هذه الاستراتيجيات على تحسين جودة التكوين الأولي والتكوين المستمر، مما يسهم في رفع مستوى الكفاءة ويعزز من القدرة على مواجهة التحديات التعليمية.

ولا يمكن لهذه الاستراتيجية أن تجد سبيلها الى النجاح، دون أن تشمل خطط تطوير الموارد البشرية وتحسين ظروف العمل، مما يتطلب توفير بيئة عمل ملائمة تستجيب لمتطلبات الصحة والسلامة، وإلى تعزيز الأنظمة الإدارية التي تسهل من عملية الانتقال والتوظيف بين الأكاديميات، فتحسين ظروف العمل سيؤدي إلى زيادة الرضا الوظيفي وبالتالي تحسين الأداء المهني.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نؤمن ان وضعية التعليم الراهنة تتطلب إصلاحات جذرية لمواجهة الأزمات المتراكمة، فرغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة، بما في ذلك تخصيص ميزانيات مهمة وتحسين برامج التعليم، إلا أن النتائج لا تزال دون الطموح، حيث تشير التقارير إلى أن 77% من التلاميذ غير قادرين على تحقيق المعايير الأساسية في القراءة والكتابة، والحكومة واعية بهذا، ودليلنا، انها تسعى إلى تنفيذ خارطة طريق للإصلاح تمتد من 2022 إلى 2026، ترتكز على تحسين جودة التعليم وتعزيز تكافؤ الفرص. ومع ذلك، فإن هذه الجهود تحتاج إلى دعم شامل من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المدرسة والأسرة والمجتمع المدني. فالإصلاح لا يمكن أن ينجح دون التزام جماعي من جميع المعنيين بالعملية التربوية.

فمن بين الخطوات التي اتخذتها الحكومة هي الرفع من إنشاء المدارس الجماعاتية بشكل ملحوظ، مما يعكس الرغبة في تقليص معدلات الهدر المدرسي وتحسين الوصول إلى التعليم، كما تم التركيز على تحسين تكوين نساء ورجال التعليم وضمان جودة التكوين، وهو ما يعتبر مدخلاً أساسياً لإصلاح المنظومة التعليمية.

ومع ذلك، يبقى السؤال مطروحًا حول مدى فعالية هذه الإصلاحات في تحقيق تغيير حقيقي. لأن الحاجة ملحة لإعادة تقييم السياسات العمومية المتخذة في المنظومة التعليمية، وتبني استراتيجيات جديدة تتجاوز الحلول الترقيعية التي تم اعتمادها سابقًا، لذا يجب على الحكومة أن تعزز جهودها بشكل أكبر وأن تعمل على تنفيذ إصلاحات شاملة وجذرية لضمان مستقبل أفضل للتعليم في بلادنا، بما فيها تحسين البنية التحتية للتكنولوجيا، وتكوين نساء ورجال التعليم على استخدام الأدوات الرقمية، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التعليم الإلكتروني كوسيلة لتحسين جودة التعليم، ففي اعتقادنا أن توظيف التكنولوجيا يعتبر أحد أهم العوامل التي يمكن أن تسهم في تطوير التعليم وتحسين جودته، وفي هذا السياق، يواجه النظام التعليمي المغربي تحديات كبيرة تتطلب استراتيجيات فعالة لتعزيز الاستثمار في برامج التطوير التربوي بالتكنولوجيا، في عصر الذكاء الاصطناعي،

الذي ينبغي استغلال هذه التقنيات لتحسين تجربة التعلم، عبر تطوير أنظمة تعليمية مخصصة تتكيف مع احتياجات الفردية، مما يعزز من فعاليتها.

السيد الرئيس،

يواجه التعليم العمومي والخصوصي في المغرب مجموعة من الإكراهات التي تعكس أزمة عميقة في المنظومة التعليمية. تتعدد هذه الإكراهات وتتنوع، مما يتطلب استراتيجيات فعالة للتغلب عليها وتحسين جودتها.

فغياب الامكانيات ومحدوديتها يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه التعليم العمومي، حيث تعاني المؤسسات التعليمية من نقص حاد في الموارد اللازمة لتوفير بيئة تعليمية ملائمة. هذا النقص يؤثر على جودة التعليم ويعزز الفجوة بين المدارس العمومية والمدارس الخصوصية، إضافة إلى ذلك، الاكتظاظ في الفصول الدراسية الذي يمثل بدوره تحدياً كبيراً. حيث يتجاوز عدد التلاميذ في بعض الأقسام الحد المقبول، مما يؤثر سلباً على قدرة المعلمين على تقديم تعليم فردي وفعال، هذا الوضع يعزز من صعوبة متابعة التلاميذ ويزيد من معدلات الهدر المدرسي.

أما عن نقص الأطر التربوية فهو أيضاً من القضايا الملحة، فرغم الجهود المبذولة لتوظيف الأساتذة، إلا أن هناك عجزاً ملحوظاً في بعض المناطق، مما يؤدي إلى دمج الأقسام أو تمديد ساعات العمل بشكل يؤثر سلباً على جودة التعليم، أما للتعليم الخصوصي الذي يرفع له البعض القبعة، فقد غرق في "التسليع والتبضيع"، حيث أصبح التعليم سلعة تُباع وتشترى، مما يعمق الفجوة الاجتماعية ويساهم في إعادة إنتاج التفاوتات داخل المجتمع ويؤدي إلى تفاقم مشكلات الهدر المدرسي، ويجعل التعليم الجيد حكراً على أبناء الطبقات الميسورة.

وللتغلب على هذه الإكراهات، يجب على الحكومة اتخاذ عدة إجراءات فعالة عبر تخصيص مزيد من الموارد المالية لبناء وصيانة المدارس وتوفير البنية التحتية اللازمة لتحسين ظروف الدراسة سيساهم بشكل كبير في جاذبية وتحفيز التلاميذ على الحضور وتقليل نسب الانقطاع المدرسي، مع العمل على تسريع عمليات توظيف الأطر التعليمية لسد العجز وضمان توزيع عادل للمعلمين عبر مختلف المناطق، مع السعي الى تعزيز إدماج التكنولوجيا في التعليم وتعميم الأدوات الرقمية على المدارس واستخدامها بشكل فعال. فالتكنولوجيا أصحت جزءاً أساسياً من المستقبل وإدماجها سيساهم في تحسين النتائج الدراسية، ولا ننسى الرفع من الدعم المخصص لتلاميذ المنحدرين من أسر معوزة عبر تقديم منح دراسية خاصة وتوفير وسائل النقل المدرسي والدعم النفسي والاجتماعي، بل يمكن للوجبات المدرسية أن تساهم في تحفيز الحضور المنتظم للتلاميذ، خصوصاً في المناطق القروية.

إن تحسين الموارد البشرية في قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة يتطلب جهودًا متكاملة تشمل تحديث التكوين، تحسين ظروف العمل، إدماج التكنولوجيا، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية. لرفع جودة التعليم وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

وما يواجهه قطاع التربية الوطنية، يواجهه بصورة مشابهة قطاع الرياضة الذي يعرف بدوره مجموعة من التحديات التي تعيق تطوره وتؤثر على مردوديته على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية وتعزيز الأنشطة الرياضية، إلا أن هناك إكراهات كبيرة تتطلب معالجة فعالة.

فمن أبرز المشاكل التي يعاني منها القطاع نقص البنية التحتية، حيث العديد من الملاعب والمرافق الرياضية في حالة سيئة، تضطر معه العديد من الفرق الوطنية البحث في مدن بعيدة من أجل اجراء مبارياتها المرتبطة بالدوري الوطني، مما ويؤثر سلبًا على مستوى الأداء الرياضي ويعيق فرص التدريب وإقامة المباريات بشكل منتظم.

ناهيكم عن تحديات الدعم والتمويل التي تلقي بظلالها على قطاع الرياضة. حيث تواجه الأندية الرياضية نقصًا حادًا في الدعم المالي، مما يعيق قدرتها على تحسين وتجديد البنية التحتية وتطوير أداء أطرها الفنية والإدارية. مع العلم أن الدعم الحكومي لا يزال غير متوازن، حيث يركز بشكل كبير على كرة القدم، مما يؤدي إلى تهميش رياضات أخرى تحتاج إلى دعم أكبر، أمام ضعف المشاركة الشعبية في الأنشطة الرياضية والذي يمثل تحديًا آخر، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الممارسين للرياضة بشكل مستمر لا تتجاوز 13%، وهو رقم يعتبر ضعيفًا جدًا مقارنة بدول أخرى. هذا الضعف في الممارسة يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الرياضي ويحد من الفرص المتاحة لتطوير المواهب.

أما الجامعات الرياضية في المغرب فتعاني بدورها من مجموعة من المشاكل التي تؤثر على أدائها في المحافل الدولية، مما ينعكس سلبًا على نتائجها في المنافسات الكبرى، ومن أبرز هذه المشاكل ضعف التخطيط الاستراتيجي، نقص الموارد المالية، والافتقار إلى البنية التحتية المناسبة. غياب الحكامة المالية والادارية، فعلى الرغم من الدعم المالي الكبير المخصص للجامعات الرياضية، إلا أن النتائج لا تعكس فعالية هذا التمويل، مما يثير تساؤلات حول كيفية استغلال هذه الموارد.

وللتغلب على هذه الإكراهات، نقترح تبني مجموعة من الاستراتيجيات الفعالة:

- أولاً: تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوفير التمويل اللازم وتحسين البنية التحتية الرياضية. بما يمكن من أن تلعب هذه الشراكات دورًا حيويًا في دعم الأنشطة الرياضية وتوفير الموارد اللازمة؛

- ثانيًا: تطوير برامج تدريبية متخصصة لتأهيل الموارد البشرية في المجال الرياضي. وما يتطلبه ذلك من توفير تكوين مستمر للمدربين

والموظفين الإداريين لضمان تقديم مستوى عالٍ من التدريب والدعم للرياضيين؛

- ثالثًا: تعزيز الثقافة الرياضية في المجتمع من خلال حملات توعية تشجع على ممارسة الرياضة وتبرز فوائدها الصحية والاجتماعية، حيث يمكن أن تسهم هذه الحملات في زيادة نسبة الممارسين وتحفيز الأفراد على الانخراط في الأنشطة الرياضية؛

- رابعا: تعزيز الحكامة داخل الجامعات والاندية الرياضية بما يتناسب مع ربط المسؤولية بالمحاسبة وتحسين آليات المحاسبة والمراقبة لضمان استخدام المنح بشكل فعال وشفاف ويمكن لمجلس الأعلى للحسابات أن يلعب دورًا حيويًا في تقييم الأداء المالي والإداري للجامعات الرياضية ورفع تقارير حول نتائجها؛

- وأخيرًا: تحسين الإطار القانوني والتنظيمي لدعم الرياضة وتسهيل الإجراءات اللازمة لتطويرها عبر خلق آليات واضحة لمتابعة تنفيذ السياسات الرياضية وضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

من خلال هذه الاستراتيجيات، يمكن لقطاع الرياضة في المغرب تجاوز الإكراهات الحالية وتحقيق تطور ملموس يسهم في تعزيز مكانته على الصعيدين الوطني والدولي.

السيد الرئيس،

تتمثل أهمية التعليم الأولي في كونه مرحلة حيوية لتكوين الأطفال، حيث يساعد على تطوير مهاراتهم الاجتماعية والمعرفية. تسعى الحكومة من خلال خارطة الطريق 2022-2026 إلى تعميم التعليم الأولي بحلول عام 2028، مع التركيز على تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الأطفال، خاصة في المناطق النائية. يتضمن ذلك تحسين المناهج الدراسية وتوفير بيئات تعليمية ملائمة، بالإضافة إلى تعزيز كفاءة المربيات والمربين من خلال برامج تدريبية متخصصة.

ومع ذلك، يواجه قطاع التعليم الأولي مجموعة من الإكراهات التي تعيق تقدمه. من بين هذه الإكراهات، نقص الموارد المالية المخصصة للتعليم الأولي، مما يؤثر على جودة التعليم المقدم. كما أن هناك حاجة ملحة لتأهيل الأطر التعليمية وضمان توفير برامج تدريبية مستمرة.

فالتعليم الأولي يمثل أساسًا لبناء مستقبل تعليمي أفضل للأطفال المغاربة. مما يتطلب معه الأمر جهودًا متكاملة من جميع الأطراف المعنية لتحقيق أهداف ملموسة تساهم في رفع جودة التعليم الأولي وضمان فرص متساوية لجميع الأطفال.

قطاع الصحة والحماية الاجتماعية

السيد الرئيس،

لقد عرف المغرب قفزة نوعية في المجال الصحي خلال السنوات الأخيرة، بفضل الإصلاحات التي تبنتها الحكومة في إطار التوجيهات الملكية السامية لتعزيز المنظومة الصحية. وقد تجلت هذه القفزة في مجموعة من المبادرات والإنجازات التي ساهمت في تحسين الخدمات الصحية والبنية التحتية وتوسيع نطاق التغطية الصحية.

خلال سنة 2024، شهد المغرب تطورات كبيرة في مجال الصحة، خاصة على مستوى التشريعات والإصلاحات القانونية التي تهدف إلى تحسين النظام الصحي وتوسيع التغطية الصحية. من أبرز هذه التعديلات، القانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، الذي يهدف إلى تحديث المنظومة الصحية الوطنية من خلال تحسين حكامة القطاع، وتوفير خدمات صحية عادلة ومتاحة لجميع المواطنين. يركز هذا القانون على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتطوير الموارد البشرية، خاصة عبر زيادة عدد خريجي كليات الطب والصيدلة، وإنشاء هيئات جديدة مثل الهيئة العليا للصحة والوكالة المغربية للأدوية.

كما تم رصد زيادة كبيرة في ميزانية قطاع الصحة لعام 2024، حيث تم تخصيص 30 مليار درهم لتطوير البنية التحتية الصحية. تتضمن هذه الميزانية تنفيذ مشاريع بناء مستشفيات جامعية في العديد من المدن المغربية.

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، يلح دائما على إعطاء أهمية كبرى لتحسين قطاع الصحة في المغرب، عبر الرفع من مستوى الخدمات الصحية وتوسيع التغطية الصحية الشاملة. وكنا ننادي ولا زلنا بمجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى معالجة الإشكالات المزمنة التي يعاني منها القطاع، خصوصًا في المناطق القروية والنائية. كما شددنا على أهمية تخصيص ميزانية أكبر لقطاع الصحة، واستثمار الموارد البشرية من خلال زيادة عدد الأطباء والممرضين وتحسين ظروف عملهم، لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، بالإضافة إلى تضمين رؤيتنا إقرار "الخريطة الصحية" التي ستضمن توزيعًا عادلًا للمرافق الصحية في جميع أنحاء البلاد.

كما نواصل داخل الحكومة التأكيد على النهوض بالأوضاع الصحية في المناطق الجبلية والنائية، حيث يعاني المواطنون من صعوبات في الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية، مع ضرورة تقديم حلول مبتكرة لمواجهة هجرة الأطباء.

وهي فرصة لننوه من بالإستراتيجية التي اعتمدتها الحكومة بناء على التوجيهات الملكية السامية من أجل تعزيز الخدمات الصحية، بوضع خطط لتطوير البنية التحتية الصحية في المدن التي ستستضيف التظاهرات الرياضية خلال السنوات المقبلة بحول الله القارية منها والعالمية مثل طنجة، الدار البيضاء، الرباط، مراكش، أكادير، وفاس. وتشمل هذه الخطط تحسين المراكز الصحية والمستشفيات المحلية لضمان تقديم خدمات عالية، فالحكومة تعمل مشكورة على تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية باعتبارها جزءًا رئيسيًا من سياساتها

التنموية، بهدف تحسين جودة حياة المواطنين وتقليص الفوارق الاجتماعية، استجابةً لتحديات هيكلية تفاقمت بفعل الأزمات الاقتصادية والصحية العالمية، حيث تمثل، الحماية الاجتماعية في بلادنا محورًا استراتيجيًا في ظل التوجيهات الملكية السامية لإرساء نظام شامل ومتوازن، فكما يعلم الجميع، أن سنة 2024 كانت حاسمَة في إطلاق برامج الحماية الاجتماعية الشاملة، مع تركيز خاص على توفير التأمين الصحي لـ11 مليون مغربي كانوا خارج المنظومة، وتحقيق هدف التغطية الصحية الشاملة بحلول 2025، لكن رغم هذه التحديات والفرص تواجه الحكومة تحديات كبيرة، منها:

- ضعف الموارد البشرية: حيث يسجل نقص في الأطر الطبية وشبه الطبية القادرة على تلبية الطلب المتزايد على الخدمات حيث نسجل عجز كبير في الأطباء والممرضين مقارنة بالمعايير الدولية، فمعدل التأطير يبلغ حوالي 17 طبيبًا لكل 10.000 نسمة، بينما توصي منظمة الصحة العالمية بمعدل 44 طبيبًا لكل 10.000 نسمة، وعلى قلتها فإنها تعاني الى جانب هذا الخصاص الى سوء التوزيع على الصعيد الوطني مما يسائل العدالة المجالية الصحية؛

- ضبط التمويل: فنحن في أمس الحاجة إلى تحقيق توازن بين استدامة البرامج وتوفير التمويل دون إثقال كاهل الميزانية العامة.

في المقابل، توفر هذه الإصلاحات فرصة لتعزيز الثقة بين المواطن والدولة، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار من خلال تحسين المؤشرات الاجتماعية، فتحدي الحماية الاجتماعية يعكس رؤية طموحة تهدف إلى بناء مجتمع أكثر عدلاً وشمولاً. رغم الصعوبات التنفيذية، يمثل هذا التحدي خطوة ضرورية نحو تعزيز الاستقرار الاجتماعي وضمان الكرامة الإنسانية، مما يجعله نموذجًا يحتذى في دول المنطقة.

غير أن هناك إصلاحات جارية تعمل الحكومة على تنفيذها من أهمها:

- زيادة عدد الخريجين: حيث وضعت الحكومة هدفًا لمضاعفة عدد الأطباء من خلال رفع الطاقة الاستيعابية لكليات الطب؛

- إحداث مناصب جديدة، لتعزيز الموارد البشرية، حيث تم تخصيص آلاف المناصب المالية سنويًا لقطاع الصحة، بما في ذلك 6500 منصب مالي في قانون المالية 2025؛

- تحسين التكوين: حيث تعمل الحكومة على تطوير المناهج التعليمية للأطباء والممرضين لتكون أكثر توافقًا مع متطلبات النظام الصحي الحديث.

ومع الإصلاحات الجارية، تطمح بلادنا إلى الوصول إلى معدل تأطير يبلغ 45 طبيبًا لكل 10,000 نسمة بحلول 2030. كما أن التوسع في برامج التكوين وتحديث البنية التحتية الصحية سيساهم في تحسين جاذبية العمل داخل البلاد والحد من هجرة الأطر الصحية، مما يعزز مناعة النظام الصحي واستدامته، فطموح المغاربة في مجال الصحة والحماية الاجتماعية يعكس رغبتهم في تحقيق نظام شامل ومتطور يضمن العدالة الاجتماعية، ويوفر خدمات صحية ذات جودة عالية لكافة فئات المجتمع.

التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

السيد الرئيس،

تواصل الحكومة المغربية تعزيز استثماراتها في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ضمن استراتيجيتها لتنمية الموارد البشرية وتعزيز الابتكار، وهو ما يظهر جليًا في مشروع قانون المالية و2025. تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تعزيز جودة التعليم الجامعي وتحقيق التكامل بين الجامعات وسوق الشغل من خلال تحسين البنية التحتية وتطوير البحث العلمي.

في مشروع قانون المالية لعام 2024، خصصت الحكومة المغربية ميزانية إضافية لقطاع التعليم العالي، حيث ركزت على تحسين الأداء الأكاديمي وتوسيع قاعدة المستفيدين من التكوينات الحديثة. ومن بين هذه التكوينات، إعطاء الأولوية للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، وهي المجالات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما يستمر العمل بموجب "خارطة طريق التعليم العالي" (2022-2026) التي تهدف إلى الرفع من جودة البحث العلمي، مع ربط هذه التطورات مع أولويات التنمية الوطنية، أما في مشروع قانون المالية 2025، فقد رفعت الحكومة ميزانية قطاع التعليم بشكل عام، بما في ذلك تعزيز الاستثمار في البحث العلمي والابتكار. فجزء كبير من هذه الميزانية موجه لدعم الجامعات في إنتاج المعرفة وتعزيز برامج الابتكار وريادة الأعمال داخل الحرم الجامعي. ويُتوقع أن تسهم هذه البرامج في تعزيز التنافسية الاقتصادية من خلال دعم الشراكة مع القطاع الخاص لضمان اندماج الخريجين في سوق الشغل، بما يعكس توجهها الاستراتيجي لربط التعليم العالي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا الاتجاه يُعد خطوة مهمة نحو جعل التعليم العالي والبحث العلمي محركين أساسيين للنمو المستدام في المملكة.

على الصعيد الدولي، ورغم هذه الجهود المبذولة، ما زال المغرب يواجه تحديات كبيرة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي. وفقًا لتصنيفات التعليم العالمي، لا يزال المغرب متأخرًا مقارنة بعدد من الدول العربية والعالمية من حيث جودة التعليم العالي. ومع ذلك، فإن استراتيجية الحكومة تهدف إلى تحسين هذا التصنيف من خلال تعزيز البحث العلمي، وتطوير الابتكار في الجامعات، مع تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، لذلك، يبقى أفق السنوات القادمة واعدًا، بشرط تنفيذ هذه السياسات بشكل فعال بما يمكن المغرب من أن يحقق تقدمًا ملحوظًا في هذا القطاع، ويساهم في تعزيز مكانته بين الدول الرائدة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي في

المنطقة.

السيد الرئيس،

داخل أروقة كلية الحقوق بمدينة الرباط، يقف أحمد، طالب في السنة الأخيرة من سلك الماستر، يتنقل بين مدرجات مكتظة ومكتبة تعاني نقصًا في الموارد. يشكو أحمد من غياب بيئة أكاديمية ملائمة تمكنه من إعداد بحثه بشكل جيد. ورغم حماسه لمواصلة دراساته العليا، إلا أن التحديات التي يواجهها قد تدفعه للتفكير في خيارات أخرى، ربما خارج حدود الوطن.

قصة أحمد ليست حالة فردية؛ إنها مرآة لما تعيشه الجامعة المغربية في السنوات الأخيرة. على الرغم من مكانتها كمؤسسة تعليمية يفترض أن تقود قاطرة التنمية، حيث تواجه الجامعة تحديات هيكلية تؤثر على دورها المحوري. من بين هذه التحديات: الاكتظاظ المتزايد، محدودية التمويل، ضعف البحث العلمي، والافتقار إلى رؤية استراتيجية قادرة على تحويل الجامعة إلى فضاء للإبداع والتجديد.

الإحصائيات الأخيرة تكشف أن نسبة تمويل التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة مقارنة بدول أخرى في المنطقة. ومشروع قانون المالية لسنة 2025 يحمل وعودًا بتحسين الوضع، خاصة من خلال رفع الأجور وتشجيع البحث العلمي.

من جهة أخرى، تشكل العلاقة بين الجامعة وسوق الشغل تحديًا آخر. تشير التقارير إلى أن نسب البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية في ارتفاع، مما يثير تساؤلات حول مدى ملائمة المناهج التعليمية لمتطلبات السوق. في ظل هذه الأوضاع، يبدو أن دور الجامعة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بات محل نقاش واسع، خاصة مع التوسع في الجامعات الخاصة التي قد تؤدي إلى تفاقم الفجوة بين الفئات الاجتماعية.

ومع ذلك، لا تخلو الساحة من بصيص أمل. مبادرات مثل مخطط تسريع تحول منظومة التعليم العالي (PACTE ESRI) التي تسعى لتعزيز دور الجامعات في الابتكار والبحث العلمي. هذه الخطوات تشمل تحسين البنية التحتية، إدخال الرقمنة، وزيادة الروابط بين الجامعات والمقاولات. لكن هذه المشاريع تواجه تحديات في التنفيذ الفعلي، خاصة في ظل البيروقراطية وضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين.

فإذا استمرت الجامعة المغربية في مسارها الحالي دون تدخل جذري، فإن قصص أحمد وزملائه قد تصبح القاعدة بدلاً من الاستثناء. الجامعة ليست مجرد مكان للتعليم؛ إنها مؤسسة اجتماعية تحمل على عاتقها مهمة إعداد أجيال قادرة على قيادة التغيير وتحقيق التنمية. التحدي الأكبر أمام الحكومة وأصحاب القرار هو ضمان أن تتحول الجامعة المغربية من مؤسسة تواجه الأزمات إلى ركيزة أساسية لمستقبل أكثر إشراقًا.

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

السيد الرئيس،

تعتبر وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة من الوزارات الحيوية في المغرب، حيث تُعد مسؤولة عن تنفيذ السياسات الحكومية المتعلقة بالحماية الاجتماعية، وتعزيز الاندماج الاجتماعي للفئات الهشة مثل النساء، الأطفال، الأشخاص في وضعية إعاقة، وكبار السن. فالوزارة تسعى إلى تحسين الظروف الاجتماعية لهذه الفئات، من خلال تنفيذ برامج متنوعة تهدف إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن تعزيز مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية.

أحد محاور العمل الرئيسية للقطاع هو تحسين الخدمات الاجتماعية من خلال تفعيل برامج الحماية الأسرية، وتطوير مراكز الرعاية والأنشطة الاجتماعية، والاهتمام خاصة بمكافحة التميز ضد النساء ودعم مشاركتهن في الحياة السياسية والاجتماعية، إضافة إلى العمل على تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

تأتي هذه المبادرات تماشياً مع الرؤية الملكية السامية التي تهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين المواطنين من جميع الفئات والشرائح من الحماية والرعاية الاجتماعية.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نؤكد أن الحكومة ماضية في تنفيذ إصلاحات هيكلية في قطاع التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، مع التركيز على تحسين حكامة المؤسسات الاجتماعية وتعزيز آليات تتبع وتقييم البرامج لضمان تحقيق الأثر المطلوب على أرض الواقع. حيث أن هذا النهج يستند إلى رؤية شاملة لتحقيق الإدماج الاجتماعي والتنمية المستدامة، مع التركيز على أولويات مثل دعم النساء في وضعية هشاشة وتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع وسوق الشغل.

ففي سياق مناقشة قانون المالية لسنة 2025، ركزت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي من خلال مبادرات متعددة. تشمل هذه الجهود برامج لدعم تمدرس الأطفال ذوي الإعاقة، وتوفير الأجهزة المساعدة والمعدات التقنية، مع تشجيع الأنشطة المدرة للدخل، ودعم تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة عبر مشاريع ريادة الأعمال والمقاولات الصغرى.

وهي فرصة اليوم لنثمن الآليات الرئيسية المستخدمة لدعم الفئات المعنية، ولعل أبرزها دور "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي"، الذي خصص منذ إنشائه موارد كبيرة لتحسين ظروف معيشة الأشخاص في وضعية إعاقة. هذا الصندوق يوفر تمويلات لاقتناء الأجهزة التعويضية، وتحسين تمدرس الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس العمومية والخاصة. كما يساهم في إنشاء مراكز استقبال ومرافقة اجتماعية، ويعزز من إدماج الأشخاص في سوق الشغل عبر الدعم المالي والتكوين، فالوزارة تعمل مشكورة على تحفيز الاندماج

من خلال أنشطة موجهة لهذه الفئة لتمكينها من المشاركة الفعالة في المجتمع، بالإضافة إلى تعزيز التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين مختلف الجهات الفاعلة.

كما نثمن التزام السيدة الوزارة بتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية وتبسيط الإجراءات لضمان وصول الدعم إلى المستفيدين بالشكل الأمثل. وهي فرصة لندعو إلى تخصيص موارد إضافية لضمان استدامة المشاريع وتحقيق الأهداف المرسومة في مجال الإعاقة ضمن الإطار العام للدولة الاجتماعية التي يتم تطويره.

أحد المحاور الأخرى التي تتبناها الوزارة هو برنامج "مدن ولوجة"، الذي يهدف إلى إزالة الحواجز المادية والثقافية التي تحد من قدرة الأشخاص في وضعية إعاقة على المشاركة الفاعلة في المجتمع. يشمل هذا البرنامج تحسين الوصول إلى المرافق العامة، والنقل، وتوفير الأماكن التي تتناسب مع احتياجات هذه الفئة، مع العلم أن الولوجيات في المغرب تُعد قضية محورية لتحقيق العدالة الاجتماعية والدمج الفعلي للأشخاص في وضعية إعاقة ضمن الحياة العامة. ورغم أن المغرب قد قطع أشواطًا مهمة في السنوات الأخيرة لتحسين الولوجيات، إلا أن الفجوة بين التشريعات والتطبيق العملي ما زالت قائمة، حيث نسجل

ضعف التنفيذ: رغم وجود قوانين منظمة إلا أن تطبيقها غالبًا ما يكون جزئيًا أو غائبًا بسبب نقص التمويل أو ضعف الرقابة، فمعظم البنية التحتية من مباني عامة وخاصة، خصوصًا في المناطق القروية، غير مجهزة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، كوسائل نقل مجهزة لذوي الإعاقة، مثل الحافلات والقطارات، يترجم نقص في الوعي بأهمية الولوجيات، مما يجعل التنقل بالنسبة لهذه الفئة تحديًا يوميًا.

رغم الجهود المبذولة، فإن قضية الولوجيات في المغرب تحتاج إلى إرادة سياسية أقوى، وميزانيات مستدامة، وتعاون وثيق بين الدولة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص من أجل تطوير الولوجيات التي لا تدخل في إطار الرفاهية، بل هي شرط أساسي لبناء مجتمع عادل وشامل يتيح الفرص للجميع دون استثناء.

ظاهرة التسول، السيد الرئيس في المغرب، تعد من القضايا الاجتماعية التي تزداد تعقيدا يوما بعد يوم، حيث تتداخل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية بشكل كبير. هذه الظاهرة تعتبر تحديًا كبيرًا، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها بعض المواطنين، مثل الفقر المدقع، البطالة، أو العجز عن العمل بسبب الإعاقة أو الأمراض. على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، فإن التسول يُعد من الظواهر المستمرة التي تحتاج إلى حلول متكاملة.

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة تعمل بشكل مستمر على مكافحة هذه الظاهرة عبر مجموعة من البرامج والمبادرات. من بين أبرزها خطة حماية الأطفال من الاستغلال في التسول، التي تهدف إلى سحب الأطفال المستغلين في الشوارع وتأهيلهم اجتماعيًا. الوزارة أيضًا تقدم الدعم الاجتماعي والنفسي للأشخاص الذين يعانون من مشكلات صحية أو نفسية تُدفعهم للتسول.

إلى جانب هذه الجهود، هناك العديد من التوصيات التي تم طرحها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي تتضمن ضرورة تكثيف البرامج الاجتماعية، وتعزيز الحماية القانونية، وتوفير فرص عمل للفئات الأكثر هشاشة. كما تم التأكيد على أهمية دعم الجمعيات المحلية التي تقدم مساعدات مباشرة بدلًا من الاعتماد على التسول.

تظل ظاهرة التسول في المغرب مسألة شائكة تتطلب المزيد من التنسيق بين القطاعين الحكومي والمدني لضمان حلول فعالة ومستدامة.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ننوه بجهود ورؤية الوزيرة الدكتورة نعيمة بن يحيى، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والدكتور عبد الجبار الراشدي كاتب الدولة في الادماج الاجتماعي، مؤكدين على الأداء المتميز للوزارة في مواجهة التحديات الاجتماعية. وبتفاعل الوزارة مع البرامج الرامية إلى تعزيز حماية الفئات الهشة، مثل الأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة، وتطوير الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى الجهود الكبيرة التي ستبذلها الوزارة في مكافحة التميز وتعزيز تمكين المرأة، خصوصا في سنة 2025، والتي تركز على تثمين المكتسبات السابقة وتسريع تنفيذ المشاريع الحكومية، بما في ذلك تحسين الرعاية الصحية والتعليمية للأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وزيادة تمثيلية النساء في السياسة العامة، هذه التوجهات الحكومية تأتي تنفيذا للرؤية الملكية السامية التي تعنى بمختلف مكونات المجتمع المغربي والرقي بخدماتها وحمايتها وحفظ كرامتها.

اننا في الفريق الاستقلالي، نسجل بكل أسف تنامي القلق الاجتماعي بشأن العنف ضد النساء في بلادنا، فالحكومة تكثف جهودها من خلال اعتماد إجراءات وقوانين وسياسات شاملة، تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة التي تمثل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان وتحديًا أمام تحقيق المساواة. رغم الجهود المبذولة، يبقى التحدي الأكبر هو تغيير العقليات الاجتماعية التي تبرر العنف أو تتغاضى عنه. ويتطلب ذلك تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، إلى جانب إشراك كل مكونات المجتمع المغربي في جهود التوعية لتعزيز قيم المساواة، هذه الجهود تشكل جزءًا من رؤية متكاملة لتحسين أوضاع المرأة في بلادنا، لكنها لا تزال بحاجة إلى دعم أوسع من جميع شرائح المجتمع لتحقيق تأثير ملموس ومستدام.

قطاع التعاون الوطني

السيد الرئيس،

يعد قطاع التعاون الوطني في المغرب أحد الركائز الأساسية في

منظومة الدعم الاجتماعي، حيث يضطلع بدور محوري في تحسين حياة الفئات الهشة والمحرومة. فقد تأسس هذا القطاع في عام 1957 بهدف تقديم الدعم الاجتماعي للفئات التي تعاني من التهميش والفقر، ومع مرور الوقت تطور ليشمل العديد من المبادرات الاجتماعية التي تعزز من الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك، يظل هذا القطاع يواجه العديد من التحديات التي تتطلب تحديثًا دائمًا للآليات والسياسات المتبعة فيه.

من أجل تحسين فعاليته وتعزيز دوره، يمكن اتخاذ عدد من الإجراءات التي تسهم في تطوير عمل التعاون الوطني وتوسيع نطاق تأثيره، هذا العمل الذي لا يقتصر فقط على تقديم المعونات المالية أو العينية، بل يمتد ليشمل تنمية بشرية مستدامة من خلال إنشاء مراكز تعليمية وتأهيلية، خاصة للأطفال الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة. هذه المبادرات تشمل تقديم التكوين على المهارات الحرفية والأعمال اليدوية، إلى جانب التعليم والنشاطات الثقافية التي تعزز من قدرة الأفراد على الاندماج في المجتمع. كما تساهم المؤسسة في إيواء النساء في وضعية صعبة وتوفير الدعم النفسي والطبي للمستفيدين من خدماتها، بما في ذلك تقديم المساعدة للنساء ضحايا العنف والمسنين.

فقطاع التعاون الوطني لا يقتصر على الدعم في الأوقات العادية، بل يتميز أيضًا باستجابة فعالة في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية، حيث ساهم في تقديم الدعم للمتضررين من الزلازل والفيضانات. إلى جانب ذلك، يواصل التعاون الوطني تطوير استراتيجياته وتوسيع شبكة الشراكات مع الجمعيات المحلية والدولية لتوسيع دائرة الاستفادة من خدماته.

من جهة أخرى، يُعد التوجه نحو الرقمنة أحد الخطوات الضرورية لتطوير العمل الاجتماعي. في ظل التحولات التكنولوجية السريعة، يمكن للتعاون الوطني أن يستفيد من منصات إلكترونية لتيسير الوصول إلى خدماته. هذه المنصات ستتيح للمواطنين تقديم طلبات الدعم، والحصول على المساعدة والمتابعة إلكترونيًا، مما يسهم في تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف، كما أن الرقمنة تسهم في تحسين الشفافية والمراقبة على صرف الموارد، وهو ما يعزز الثقة في المؤسسة ويسهل متابعة تنفيذ البرامج الميدانية.

إضافة إلى ذلك، يُعتبر دعم برامج التعليم والتكوين المهني أحد المفاتيح الأساسية للحد من الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي. من خلال تكوين الفئات الشابة، وخصوصًا النساء، على المهارات المهنية المطلوبة في سوق العمل، بما يسهم في تحسين الوضع المعيشي لهذه الفئات بشكل مستدام.

لذلك، يعتبر تطوير عمل التعاون الوطني في المغرب ضرورة حتمية لضمان تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة. من خلال تحسين التنسيق مع الجمعيات، توسيع استخدام التكنولوجيا، دعم برامج التدريب المهني، وتعزيز آليات المراقبة والتقييم، بما يمكن لهذا القطاع أن يستمر في تقديم الدعم للفئات الأكثر حاجة في المجتمع.

وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد الرئيس،

في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025، تبنّت الحكومة المغربية تدابير متعددة تهدف إلى تعزيز سوق الشغل وتقليص البطالة. أهم هذه التدابير تتجلى في تخصيص ميزانية تزيد عن 14 مليار درهم لتعزيز البرامج الوطنية للتشغيل، مع تركيز خاص على الشباب، حيث شملت هذه البرامج تحسين التكوين المهني في القطاعات التي تعاني نقصًا في اليد العاملة المؤهلة، مثل الصناعة والبناء والخدمات. كما تم إلغاء شرط الدبلوم لبعض الفرص، لفتح المجال أمام شرائح أوسع من الشباب غير الحاصلين على شهادات أكاديمية أو مهنية للاندماج في سوق الشغل. إلى جانب ذلك، تسعى الحكومة إلى تحسين بيئة الأعمال للمقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أكثر من 85% من الشركات في المغرب، من خلال تخفيف تكاليف التشغيل مثل الطاقة واللوجستيك، بهدف تعزيز استدامتها وقدرتها على خلق فرص عمل جديدة.

من جهة أخرى، يعمل المشروع على دعم القطاع الفلاحي الذي يفقد حوالي 150 ألف وظيفة سنويًا، عبر تخصيص ميزانية لدعم الأنشطة الاقتصادية في المناطق القروية وتوفير فرص عمل مستقرة، ونبارك في هذا الإطار خلق لجنة حكومية خاصة لوضع وتنفيذ خطة وطنية شاملة لمحاربة البطالة وتعزيز التشغيل، فالحكومة تسعى لتوطيد الاستثمار العمومي بما يقارب 340 مليار درهم، مع توجيه الجهود نحو خلق دينامية استثمارية شاملة تدعم النمو الاقتصادي المستدام وتساهم في خلق فرص عمل جديدة، وفق رؤية متكاملة تهدف إلى الاستجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، هذه الرهانات والتحديات المرتبطة بالإدماج الاقتصادي، المقاولات الصغرى، والتشغيل، والكفاءات في بلادنا تتطلب مقاربة شاملة توازن بين احتياجات السوق والتنمية الاجتماعية، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية والهيكلية، بما يعكس عمل وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات التوجه الحكومي لتعزيز هذه القطاعات من خلال مبادرات ومشاريع استراتيجية، من أهمها الإدماج الاقتصادي الذي عملت الحكومة على تحسين فرص الشغل من خلال برامج مبتكرة مثل "مدن المهن والكفاءات" التي تهدف إلى تلبية احتياجات السوق بتكوين مهني متطور، إضافة إلى مبادرات تستهدف الفئات الهشة، خصوصًا في المناطق القروية وشبه الحضرية، لتعزيز العدالة المجالية في فرص الشغل، مع تطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص لتوسيع نطاق الإدماج.

أما فيما يتعلق بالمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى فإننا ننوه بتوفير

الحكومة الدعم لهذه المقاولات كجزء من تعزيز الاقتصاد المحلي باعتبار أن هذا القطاع يعد مشغلًا رئيسيًا، حيث إن 73% من المقاولات المغربية تصنف ضمن هذه الفئة، وقد عملت برامج الدعم على تحسين ولوج التمويل، وتوفير المواكبة التقنية، وتعزيز الرقمنة عبر منصات رقمية جديدة لتسهيل الإجراءات الإدارية.

في مجال التشغيل عملت الحكومة على ابتكار وإطلاق عروض وخدمات جديدة لدعم الباحثين عن الشغل، بما في ذلك تطوير البنيات التحتية للتشغيل مثل وكالات إنعاش التشغيل. كما تُنفذ برامج تهدف إلى تمكين الشباب من خلال التدريب المهني وإعادة التأهيل لتعزيز قابليتهم للتشغيل، خصوصًا مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة.

مع ذلك، تبقى التحديات متمثلة في تقليص الفجوة بين الكفاءات المطلوبة في السوق وقدرات طالبي الشغل، وتحسين الإطار القانوني للمقاولات الصغيرة لتسهيل بيئة العمل، وضمان استدامة برامج الدعم الحكومي في ظل محدودية الموارد الاقتصادية.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتبر القطاع غير المهيكل في بلادنا تحديًا اقتصاديًا واجتماعيًا كبيرًا بسبب تأثيراته المتعددة على الاقتصاد الوطني وسوق العمل، حيث يساهم هذا القطاع في توفير فرص عمل لشريحة واسعة من السكان، إلا أنه يؤدي إلى تفاقم الهشاشة الاجتماعية، والى منافسة غير عادلة مع المقاولات المنظمة، مع فقدان الدولة لمداخيل ضريبية كبيرة، فالوضع الحالي يعكس نوعًا من التساهل تجاه أنشطة الاقتصاد غير المهيكل حفاظًا على السلم الاجتماعي، لكنه يحتاج إلى تدخلات فاعلة لتحقيق التوازن المطلوب بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

لقد واصلت الحكومة تنفيذ برامجها لدعم سوق العمل وتعزيز التشغيل بمقاربة شمولية. عبر برامج عدة لعل من أبرزها:

1. برنامج أوراش: الذي استهدف توفير فرص عمل مؤقتة للمواطنين، حيث استفاد أكثر من 224.371 شخصًا بحلول نهاية 2023. البرنامج ركّز على تعزيز الإدماج المهني في مختلف القطاعات، خاصة في المناطق القروية والهشة، مع تحقيق نسبة إدماج نسائية تجاوزت 61% في 2023؛

2. برنامج تحفيز: الذي ساهم في دعم المقاولات الناشئة خلال سنواتها الأولى، عبر تقديم تحفيزات مالية وضريبية لتشجيع التوظيف المستدام. البرنامج مكّن من تحقيق معدلات إدماج مرتفعة، خاصة بين المهندسين بنسبة 1.77%؛

3. برنامج تطوير التكوين المهني: انطلق في سنة 2024 ليشمل تخصصات مهنية تتماشى مع حاجيات سوق الشغل، ما يعزز قدرة الشباب على إيجاد وظائف مناسبة ويقلل من الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل؛

4. كما تم فتح ورش الإصلاحات القانونية التي شملت تطوير الإطار القانوني للمقاولات الصغرى، بالإضافة الى تنظيم الحوار الاجتماعي مع النقابات لتحسين ظروف العمل وضمان التوازن في علاقات الشغل.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ننوه بتوجه الحكومة في هذا القطاع، وكمساهمة منا في تطويره نتقدم اليكم بمقترحات تستند إلى تقييم النتائج السابقة ورصد التحديات الراهنة بهدف تحسين أداءه وتعزيز تأثير برامجه على الفئات المستهدفة.

ستكون البداية من برنامج "أوراش"، الذي نطالب بتحسين استدامة هذه البرامج من خلال التركيز على توفير فرص شغل طويلة الأمد بدلًا من الحلول المؤقتة. كما ندعو إلى:

• تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوسيع نطاق برامج الإدماج والتشغيل، مع ضمان العدالة المجالية، وتفعيل الرقابة القبلية والبعدية على الشركاء؛

• ضرورة العمل على زيادة الاستثمار في التكوين المهني المتخصص لتلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية الواعدة مثل الطاقات المتجددة والتكنولوجيا الرقمية؛

• العمل على تحسين حكامة برامج القطاع لضمان الكفاءة في الإنفاق والاستفادة المثلى من الموارد المخصصة؛

• تعزيز الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدًا، التي تُعد المحرك الأساسي لخلق فرص الشغل؛

• إعادة النظر في أدوار الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (أنابيك) لتقديم خدمات أفضل للمستفيدين وتوسيع نطاقها ليشمل الفئات الأكثر هشاشة؛

• وضع خطط لتحسين بيئة العمل، خاصة بالنسبة للنساء والشباب، من خلال تطوير قوانين الشغل وتحقيق توازن أفضل بين الحقوق والواجبات في علاقات الشغل.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه القطاع، إلا أن تخفيض ميزانية الاستثمار المخصصة له، لا يتماشى مع حجم التحديات التي تواجه سوق الشغل، مما يفرض الحاجة إلى إعادة النظر في أولويات الإنفاق لتعزيز دور الوزارة في تحقيق الأهداف الحكومية الخاصة بالإدماج الاقتصادي والتشغيل.

هذه المقترحات تعكس تطلعات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لدعم التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تطوير أداء القطاع وتعزيز تأثيره على مستوى السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

قطاع الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس،

كما يعلم الجميع، يشكل عمل وزارة الشباب والثقافة والتواصل حجر الزاوية في الرؤية الاستراتيجية للدولة المغربية نحو بناء جيلٍ متجذر في هويته، واعٍ بدوره في مجتمع المعرفة، وقادر على مواجهة تحديات العصر، تجسيدًا لرؤية ملكية سامية وشمولية تهدف إلى تعزيز مكانة الشباب كفاعل رئيسي في التنمية، وصيانة الهوية الثقافية الوطنية في زمن التحولات السريعة. وفي إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025، تبدو الوزارة عازمة على مواجهة التحديات المرتبطة بتطوير بنيتها التحتية البشرية والمؤسساتية، بما يعكس وعيًا بأهمية الشباب كمحرك للتغيير، والثقافة كحاضنة للهوية، والإعلام كوسيلة لتوجيه الذوق العام نحو الأجود والأرقى، تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية التي أكدت دائمًا على ضرورة الاهتمام بالشباب والثقافة باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لبناء مغرب المستقبل، بما يعكس الأولويات الوطنية والرهانات الإقليمية والدولية.

لقد جاءت التوجيهات الملكية السامية في مناسبات عديدة لتؤكد على أهمية دعم الشباب باعتبارهم عماد الأمة وركيزة استمراريتها. ومن أبرز هذه التوجيهات، الدعوة إلى تمكين الشباب من الوسائل اللازمة لتحقيق ذواتهم والمساهمة في مسيرة التنمية الوطنية.

أما في مجال الشباب، فالوزارة تُولي أهمية قصوى لتحسين بنيتها البشرية والمؤسساتية، مستهدفة تجاوز الخصاص الذي تعاني منه في الموارد البشرية المؤهلة، خاصة في دور الشباب التي تُعد فضاءات رئيسية لتأطير الناشئة وصقل مواهبها. فدور الشباب، رغم محدودية إمكانياتها في بعض المناطق، كانت ولا تزال حاضنة حيوية تحتضن أنشطة تربوية ورياضية وثقافية تسهم في توجيه طاقات الشباب واستثمارها بشكل مثمر. من هذا المنطلق، تسعى الحكومة في إطار قانون المالية 2025 إلى ضخ مزيد من الموارد لتأهيل هذه الفضاءات وتوسيع شبكة تغطيتها، بما يضمن وصول الخدمة إلى جميع الفئات، لا سيما في المناطق النائية. ويبرز هذا الالتزام من خلال برامج تكوين أطر جديدة وتوفير دورات تدريبية مستمرة للعاملين في هذا القطاع، ليكونوا أكثر انسجامًا مع تطلعات الأجيال الجديدة.

ففي مجال المخيمات الصيفية، تظهر الوزارة التزامًا متجددًا بتطوير البرامج التربوية والترفيهية التي تستهدف الشباب، باعتبارها استثمارًا بعيد المدى في بناء الإنسان. فالمخيمات الصيفية، التي تُعد متنفسًا حيويًا للأجيال الصاعدة، ليست مجرد أنشطة عابرة، بل ورشات تنشئة متكاملة تصقل شخصية الطفل المغربي، وتمده بالقيم الوطنية وروح المواطنة. ويُعدّ نجاح برامج مثل "البرنامج الوطني للتخييم" مثالًا حيًّا على قدرة هذه المخيمات على الوصول إلى فئات واسعة من الأطفال والشباب، حيث تسعى الوزارة من خلال الاعتمادات المخصصة في قانون المالية الجديد إلى زيادة طاقتها الاستيعابية، وتحسين البنية التحتية للمخيمات، وضمان الجودة التربوية للأنشطة المقدمة، بما يتيح مشاركة أكثر شمولية لأبناء المناطق النائية والمهمشة.

فقد عملت الوزارة على تأطير 200 ألف طفل في المخيمات الصيفية خلال هذه السنة، الا أن هناك تعثرات وجب التغلب عليها مستقبلا، من قبيل ارتجالية توزيع الفضاءات وتوزيع الحصيص بالنسبة للجمعيات، حيث أن هناك جمعيات ألغيت استفادتها قبيل انطلاق المرحلة التخييمية الخاصة بها، لذلك نعول على برمجة تكوينات خاصة بالموارد البشرية المؤهلة للإشراف على نجاح هذا البرنامج في السنوات المقبلة 2025، لتفادي بعض المشاكل التي عرفها هذا البرنامج خلال السنة الحالية ومنها:

- نقص التجهيزات والبنية التحتية: رغم جهود الحكومة في تحسين فضاءات التخييم، كانت هناك انتقادات حول عدم كفاية التجهيزات في بعض المراكز وتأخر توفيرها؛

- جودة التغذية: رغم رفع المنحة المخصصة للتغذية، فقد أُثيرت تساؤلات حول جودة وتوازن الوجبات المقدمة في بعض المخيمات، مع تسجيل شكاوى بشأن الخصاص في الكم والكيف؛

- ضعف التكوين والتأطير: سجل أن بعض الأطر المشرفة على الأنشطة لم تكن مؤهلة بشكل كافٍ، مما انعكس على جودة البرامج التربوية والأنشطة الترفيهية؛

- الفوارق الجغرافية: عانت المناطق النائية والقروية من ضعف التنظيم مقارنة بالمراكز الحضرية، مما خلق تباينًا في مستوى الخدمات المقدمة للأطفال؛

- التحديات اللوجستية: استمرت مشاكل النقل وغياب الحلول المناسبة لتيسير تنقل الأطفال إلى مراكز التخييم، خاصة في المناطق البعيدة؛

- ضعف التنسيق بين الأطراف: أثار غياب تعاون فعال بين الجمعيات الشريكة والوزارة انتقادات بشأن تحقيق الأهداف التربوية للمخيمات.

هذه المشاكل تبرز الحاجة إلى تحسين الإعداد المسبق وتعزيز التنسيق بين الجهات المسؤولة، والتركيز على جودة الأنشطة والبنية التحتية لتطوير تجربة التخييم في المستقبل.

أما في المجال الثقافي، فإننا نثني على الوزارة وضع نصب عينيها ترسيخ الهوية الوطنية متعددة الروافد، من خلال الحفاظ على التراث المادي واللامادي وتثمينه. في مشروع قانون المالية لسنة 2025، حيث نلمس اهتمامًا لافتًا بمواصلة رقمنة الأرشيف الوطني، وتأهيل المؤسسات الثقافية كالمتاحف والمسارح ودور الثقافة. فمنطقة مثل فاس القديمة، التي تحتضن تاريخًا عريقًا يمتد لقرون، ليست مجرد وجهة سياحية،

بل رمزًا للعبقرية المغربية التي تجمع بين الأصالة والابتكار. ومن هذا المنطلق، فإن تخصيص موارد إضافية لحماية المعالم التاريخية وترميمها على الصعيد الوطني بما يضمن استدامة هذا الإرث الثقافي، ويمنحه قيمة مضافة كرافد اقتصادي من خلال السياحة الثقافية.

ويبرز المعرض الدولي للنشر والكتاب كحدث سنوي يحمل دلالات عميقة، حيث يجمع بين الفكر والأدب والمعرفة، ويعكس غنى الثقافة المغربية، حيث يشكل هذا المعرض منصة لعرض الإنتاج الأدبي الوطني وإبراز الإبداعات الشابة، مع الانفتاح على الثقافات الأخرى. وفي هذا السياق، نهنئ الوزارة على جهودها المستمرة لجعل هذه التظاهرة أكثر شمولية وتأثيرًا من خلال استقطاب أسماء وازنة في عالم الفكر والثقافة، وتنظيم فعاليات موازية تستهدف فئة الشباب والأطفال لتعزيز علاقتهم بالقراءة كمصدر للمعرفة والإبداع.

وفي ميدان الإعلام، يأتي دور الوزارة محوريًا في ضمان حرية التعبير وتعددية المشهد الإعلامي، مع الحفاظ على القيم الأخلاقية والمهنية التي تميز الإعلام المغربي، حيث يبرز في هذا الإطار تنظيم وتعزيز الصحافة الرقمية، من أجل وضع قواعد تنظيمية جديدة تلائم التحولات التكنولوجية المتسارعة، وتشجع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي. مع دعم الصحافة الجهوية، باعتبارها مرآة تعكس التنوع المجالي وتساهم في توطيد الديمقراطية التشاركية.

وفي سياق آخر، تبرز أهمية الارتقاء بالمنتوج الفني المغربي، لا سيما الأفلام والمسلسلات، كجزء من الاستراتيجية الثقافية الوطنية. فالسينما والتلفزيون، باعتبارهما أداتين مؤثرتين في تشكيل الوعي المجتمعي، يتطلبان دعمًا يوازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية والانفتاح على الإبداع الفني، والحكومة من خلال سياسة الدعم العمومي، تضع معايير تضمن إنتاج أعمال ذات جودة عالية، تُحترم فيها القيم الجمالية والفكرية، بعيدًا عن الانحدار إلى ما يُفسد الذوق العام. وكمثال على ذلك، نذكر النجاح الذي حققته بعض الأفلام المغربية التي تناولت مواضيع اجتماعية بأسلوب إبداعي، مما جعلها تصل إلى منصات عالمية، وعكست صورة مشرقة عن الثقافة المغربية، وهذا لا يغنينا عن دعم العنصر الأساس في الصناعة السينمائية والتلفزيونية، ألا وهي الموارد البشرية وعلى رأسهم الفنانات والفنانين الرواد اللذين اصبحوا يعيشون ضيق ذات اليد نظرا لعزوف المخرجين والمنتجين عن دعوتهم للمشاركة في انتاجاتهم وتعويضهم بما يطلق عليهم المؤثرين على شبكة الانترنت مما يضرب في العمق المهنية والاحترافية في هذا المجال الذي أصبح ينتج انتاجات ظرفية مشوهة، ولعل التحدي الأكبر الذي يواجه القطاع يتمثل في كيفية توجيه الإعلام الوطني ليكون رافدًا للارتقاء بالذوق العام بدلًا من الخضوع لمعايير الربح التجاري فقط. من هنا، ندعو الحكومة، في إطار استراتيجيتها الجديدة، لتطوير شراكات مع كتاب سيناريو ومخرجين مغاربة، مع الحرص على إنتاج محتوى يليق بالمشاهد المغربي، يجمع بين المتعة والقيمة.

السيد الرئيس،

ختاما، مشروع قانون المالية لسنة 2025 لا يُعدّ مجرد وثيقة مالية، بل أداة استراتيجية تجسد التزام الحكومة بدعم الشباب والثقافة والإعلام، عبر تخصيص موارد كافية، ووضع سياسات واضحة المعالم تهدف إلى خلق بيئة محفزة للابتكار والإبداع. ليبقى الهدف الأسمى هو إعداد جيل قادر على حمل مشعل التنمية، ورفع التحديات بروح وطنية وأفق عالمي، عاليين مؤمنًا بقدراته ومتصالحًا مع جذوره.

شكرا السيد الرئيس.

تدخل الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات والتنمية القروية؛

- وزارة الصناعة والتجارة؛

- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي؛

- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن لجنة القطاعات الإنتاجية التي تندرج في مشروع قانون المالية لسنة 2025، وهي فرصة مهمة وأساسية لتعزيز العمل التشاركي بين مجلس المستشارين والحكومة، وفرصة سنوية لترسيخ التعاون بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية، والذي يحرص مجلسنا عليه في كل مناسبة.

بداية يطيب للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن يتقدم بصادق عبارات التقدير والعرفان للسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة بهذه القطاعات، وأطرها وأطر قطاع المالية، وأطر مجلس المستشارين على مجهوداتهم المبذولة في إعداد هذا المشروع ومن خلال التعاطي مع التعديلات.

وبهذه المناسبة يجدد الفريق التزامه بميثاق الأغلبية في تمثل تام لقيم ومبادئ حزب الاستقلال الذي يعتز بتحقيق بلادنا لمكتسبات هامة وغير مسبوقة في العديد من المجالات، ومواجهة مختلف التحديات والأزمات الداخلية والخارجية، ومواصلة البناء والتطوير في إطار الاستقرار تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة أعزه الله.

وقد تمكنت بلادنا بفضل الرؤية السديدة والحكيمة لملكنا المفدى

من الانخراط في برنامج تحديثي طموح يرتكز على تنويع شراكاتها ونسيجها الاقتصادي، بالتوازي مع تطوير البنيات التحتية الكبرى بمختلف جهات المملكة، كميناء طنجة المتوسط والقطار الفائق السرعة الأول على الصعيد الإفريقي، إضافة لتحقيق الريادة في مجال الطاقات المتجددة، وصناعة وتصدير السيارات، وقطاع الطيران والإلكترونيك.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

يسجل الفريق الاستقلالي ومعه حزب الاستقلال بكل إيجابية إعداد القانون المالي لسنة 2025 في سياق يتسم بتراجع معدل التضخم إلى 1.1% بفضل المجهودات التي بذلتها الحكومة لدعم الأسعار.

ويتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا يقدر ب 3.3% مع نهاية سنة 2024، متسما بالدينامية التي يعرفها القطاع غير الفلاحي، الذي يتوقع أن يحقق ارتفاعا في القيمة المضافة بنسبة 3.7% بعد تسجيل 3.5% في سنة 2023.

وقد تعززت هذه الدينامية بفعل التصاعد الملحوظ الذي عرفته القطاعات المصدرة مقارنة مع السنة الماضية، خصوصا صادرات قطاع السيارات التي ارتفعت ب 6.7+% والفوسفاط ومشتقاته ب 11.7+%، إلى جانب ارتفاع مبيعات الإسمنت ب 7.2+%، والتطوير المسجل على مستوى قطاع السياحة الذي حقق رقما بلغ 11.8 مليون سائح بزيادة 16%، وفي المداخيل ب 76,4 مليار درهم بنسبة 6.7+%، بالموازاة مع الارتفاع المسجل في الاستثمارات الأجنبية والتي عرفت تطورا مهما بلغ 25.4 مليار درهم بزيادة 13.9% في نفس الفترة من السنة الماضية.

ولقد مكنت هذه الدينامية من تقليص عجز الميزانية في حدود 4% سنة 2024، بعد أن بلغ مستوى 5.4 % سنة 2022، و4 % سنة 2023، بفضل مواصلة تحسن الموارد الضريبية التي ارتفعت بـ 11.9% مع نهاية شهر شتنبر 2024 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2023.

فبكثير من التقدير نسجل أن في مشروع قانون المالية لسنة 2025، استندت الحكومة في إعداده على أولويات واقعية تتغيا الإجابة على مختلف القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، بناء على النتائج والمكتسبات المحققة خلال النصف الأول من هذه الولاية الحكومية، لضمان مواصلة تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية والنموذج الاقتصادي والمالي تجسيدا للتوجهات الملكية والتزامات البرنامج الحكومي.

ففي إطار تكريس المسار التصاعدي لاستراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030 تواصل الحكومة التزامها بإعطاء الأولوية للعنصر البشري وتعزيز جيل جديد من الطبقة الوسطى الفلاحية، حيث انتقل عدد الأسر من 350 الى 450 ألف أسرة، وتحقيق جيل جديد من رواد الأعمال الشباب في القطاع الفلاحي، وقد بلغ عدد المستثمرين الجدد في القطاع الفلاحي 350 ألف، و150 ألف من الشباب المتكون والمدرب، إضافة لخلق جيل جديد من التنظيمات الفلاحية، ناهيك عن 2 مليون فلاح متصلين بالخدمات الرقمية الفلاحية، وتكوين 5000 مستشار فلاحي.

وفي تقديرنا، تصبو هذه الاستراتيجية لاستدامة التنمية الفلاحية من خلال الحفاظ على منجزات السلاسل الفلاحية وتدعيمها، وخلق قنوات توزيع عصرية وفعالة بإنجاز 12 سوق جملة وأسواق أسبوعية عصرية، ومن خلال دعم الابتكار حيث تروم إنجاز 120 مجزرة مرخصة من الجيل الجديد وتعزيز المراقبة الصحية، مع تحقيق فلاحة متأقلمة ومرنة وناجعة بالحفاظ على التربة، وتحقيق النجاعة المائية.

إلى ذلك عملت الحكومة من خلال صندوق التنمية، الفلاحية خلال هذه السنة على تخصيص 4.8 مليار درهم لدعم استعمال الطاقة الشمسية في الضخ لتعويض استعمال غاز البوطان، ودعم المقاولين الشباب المستثمرين في الأرض السلالية الفلاحية، ودعم سلسلة الزيتون، ودعم سلسلة الحوامض، ودعم الحبوب والقطاني الغذائية والزراعات العلفية، ودعم سلسلة الحليب.

ونظرا للتأثير المباشر على الفلاحة المغربية جراء الجفاف الذي استمر لسنوات اعتمدت الحكومة برنامج الحد من تأثير عجز التساقطات المطرية خلال السنتين 2024/2023، وبذلك فقد خصصت 5 مليار درهم لحماية الرصيد الحيواني و4 مليار درهم لحماية الرصيد النباتي ودعم سلاسل الإنتاج، و1 مليار درهم لتعزيز القدرة المالية للقرض الفلاحي من أجل دعم الفلاحين، وهذا يحسب للحكومة ولوزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات والصيد البحري.

وفيما يخص البرنامج الاستعجالي للتخفيف من آثار وتداعيات زلزال الحوز على القطاع الفلاحي والغابوي فقد خصص مبلغ 611 مليون درهم لإصلاح المسالك القروية، والسواقي ونقط الماء والتزويد بالماء الشروب، والنقل المدرسي وتوزيع الشعير بالمجان على الكسابة...

وبهذا الصدد نثمن مشروع إعادة هيكلة التأمين الفلاحي بعد توالي سنوات الجفاف، إضافة لتعزيز العرض المائي عبر تحلية ماء البحر وتهيئة المجال الفلاحي، وتعزيز الفلاحة التضامنية. وتشجيع المقاولة الشبابية بالعالم القروي، وإيلاء العناية لسلامة الصحية ومراقبة المواد الغذائية على الصعيد الوطني وعند التصدير والاستيراد.

وبخصوص التكوين في مجال الفلاحة فإننا نهيب بحكومتنا الموقرة إيلاء المزيد من العناية بالتكوين المهني الفلاحي والتعليم العالي الفلاحي، ودعم البحث الزراعي بشكل يحقق التطور المنشود في المجال الزراعي والحيواني.

وحرصا منه على تحقيق تنمية العالم القروي والجبلي، يساهم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية وبمساهمة القطاعات

الوزارية المعنية ومجالس الجهات في استكمال أوراش التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمساهمة في تحقيق عدالة مجالية متوازنة، وخلق طبقة وسطى فلاحية، وتحسين الولوج للخدمات الاجتماعية بالجودة المطلوبة، تماشيا مع التوجه المولوي الذي أرساه صاحب الجلالة دام له النصر والسؤدد.

وقد أتاحت استراتيجية غابات المغرب 2020-2030 الرفع من الفعالية في المحافظة على البيئة، خصوصا بتحديث المهن الغابوية عبر رقمنتها، وإعادة هيكلة التنظيم المؤسساتي عبر إحداث وكالة وطنية وفق إطار ملائم، مع بلورة مخططات التنمية الغابوية على مستوى مختلف الجهات، إضافة للتعاقد مع عدد من الجمعيات الرعوية، وتهيئة المنتزهات الوطنية ومحاربة التصحر، وتعميم نظام إنتاج الشتائل الغابوية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

رغم كل الإنجازات المعتبرة في مجال الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات في سياق دولي صعب، وفي ظل إكراهات توالي الجفاف، يظل سؤال السياسات الفلاحية المغربية وقدرتها على تحقيق الأمن الغذائي والإيكولوجي مشروعا في ظل استيراد بلادنا للعديد من المنتجات الفلاحية وتصدير أخرى، ورهان استدامة توفير الموارد المائية، وموقع الصناعات الغذائية في مخطط الجيل الأخضر.

وبذلك فإن الفريق الاستقلالي يجدد التوصية بـ:

- تعزيز استدامة الفلاحة الوطنية وتأقلمها مع مختلف التحديات؛

- تحقيق العدالة المجالية وتعزيز كفاءة الاستهداف المجالي للسياسات العمومية الفلاحية؛

- تعميم استعمال المياه العادمة المعالجة في سقي المساحات الخضراء وإرساء نظام جديد لاستغلاله في السقي الفلاحي؛

- تشجيع الجودة والابتكار والتكنولوجيا الخضراء من أجل تكييف الفلاحة المغربية مع التوجهات الفلاحية العالمية؛

- تعزيز مراقبة استعمال المبيدات وتقييمها؛

- إعادة جدولة ديون الفلاحين خلال سنوات الجفاف؛

- خلق جيل جديد من التحفيزات في المجال الفلاحي؛

- إقرار نظام جبائي خاص يراعي خصوصية الفلاحة المغربية؛

- إصلاح القانون المنظم لأسواق الجملة؛

- تعزيز استخدام التكنولوجيا المقتصدة للماء؛

- تأهيل الغرف الفلاحية؛

- تثمين المنتجات الغابوية؛

- تنمية المنتزهات الوطنية.

وبإقرار الفاعلين في قطاع الصيد البحري فإن" استراتيجية أليوتيس" حققت نجاحا مهما في تحقيق مكتبات استراتيجية بالاستمرار في تهيئة المصايد ذات الأولوية التسويقية، ومواصلة البرنامج الوطني للاقتصاد الأزرق بشراكة مع البنك الدولي، ومحاربة الصيد العشوائي، وتعزيز المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية (VMS). وقد حققت هذه الاستراتيجية مكتسبات اجتماعية وصحية للبحارة، والتعويض عن حوادث الشغل، ودعم مراكز الصيد بالاتصال السلكي واللاسلكي في خطوة متقدمة شكلت نقلة نوعية بهذا القطاع.

وبذلك فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يوصي بالعمل على الرفع من معدل استهلاك الفرد المغربي من السمك، ووضع نظام مندمج للتزود والعرض في المدن والقرى، مع فرض احترام قوانين الشغل والسلامة الصحية والمهنية، وتعويض شركات الصيد عن فترة الراحة البيولوجية أو عقد اتفاقيات تتيح لها الصيد خلال تلك الفترة بمياه دول أخرى، وإخراج قانون للصيد ينظم القطاع ويحمي العاملين به ويحدد مجال اشتغالهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

لا حظنا من خلال العناوين الأربعة التي تضمنتها المذكرة التوجيهية حول مشروع القانون المالي لسنة 2025 المحددة للأولويات الاستراتيجية التالية:

مواصلة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والحفاظ على استدامة المالية العمومية.

وفيما يتصل بالمخطط التشريعي فقد نشر بالجريدة الرسمية القانون رقم 56.23 المتعلق بمناطق التشريع الصناعي، والقانون رقم 44.24 القاضي بتتميم المادة 71 من القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم وشركة الأسهم المبسطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة، والقانون رقم 45. 24 القاضي بتتميم المادة 85 من نفس القانون.

وقد نشر كذلك بالجريدة الرسمية 9 مراسيم، 1 بتحديد كيفيات وإجراءات إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها، و5 متعلقة بإحداث مناطق التسريع الصناعي، و3 متعلقة بالموافقة على منح امتياز إعداد وإدارة مناطق التسريع الصناعي.

وستتعزز الترسانة التشريعية خلال سنة 2025 بالعديد من القوانين بعد استكمال المساطر.

ونسجل بكل إيجابية الدينامية الصناعية التي تعرفها بلادنا على خلفية التوجيهات السامية لصاحب الجلالة أعزه الله، حيث يجسد التطور المتصاعد للصناعة المغربية إحداث 12779 مقاولة صناعية في 2023 بما حقق 784.946 منصب شغل صناعي سنة 2023، مما جعل بلادنا تحقق 377 مليار درهم من الصادرات خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وبكثير من التقدير نسجل الالتزام المتواصل للصناعيين والمقاولين بحوالي 117 مليار درهم من الاستثمارات المرتقبة. كما نسجل باعتزاز خلق 125.555 منصب شغل صافي منذ ولاية الحكومة إلى متم 2024، حسب معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و374.193 منصب خام.

ومواكبة للتحولات الكبيرة والتطورات التي تعرفها صناعتنا الوطنية يركز البرنامج الصناعي لسنة 2025 على الأولويات المحددة في الرسالة الملكية السامية بمناسبة اليوم الوطني للصناعة في 29 مارس 2023، من خلال قناعتين راسختين: سياسة صناعية جديدة تعتمد على أولويات هيكلية مشتركة، وإرادة قوية في بناء سياسة صناعية جديدة، من خلال مقاربة الذكاء الجماعي ومنطق التشاور، مع جعل الجهات محورا أساسيا.

هذا وإن النجاح في إقرار السيادة الصناعية يمر عبر ترسيخ قوي على المستوى الترابي وصناعة أكثر ابتكارا وخالية من الكربون مع استعمال تقنيات المستقبل، وإعمال تدابير كفيلة بتحسين القدرة التنافسية للصناعة الوطنية وجعل الرأسمال البشري في صميم السياسة الجديدة.

فبالموازاة مع التطور الحاصل في صناعة السيارات وصناعة الطائرات، سجلنا خلال هذه السنة التحول نحو مشاريع جديدة للبحث والتطوير والابتكار الصناعي والتي يجري المصادقة عليها من قبل لجنة التتبع التابعة لصندوق دعم الابتكار، وكذا توسيع قاعدة المراكز التقنية الصناعية ودعم إنشاء أقطاب التنافسية والابتكار.

وتتطلع الوزارة من خلال برنامج عمل 2025 لمواصلة دعم إحداث المحطات التكنولوجية في إطار الأوراش التي تم إطلاقها من خلال توفير الدعم المالي والمواكبة اللازمين لترويج وانبثاق مشاريع البحث والتطوير والابتكار في المجالات الصناعية.

ونحن إذ ننوه بمجهودات السيد الوزير الساهر على هذا القطاع الحيوي، فإننا ننوه بالحكومة برمتها والتي حددت تحقيق السيادة الصناعية هدفا لها.

وإن الفريق الاستقلالي يجدد التأكيد على ربط مجال الاستثمار بتحقيق الدولة الاجتماعية، واحترام الحقوق الدستورية للأجراء، والتأكيد على أن هدف الاستثمار ومضمونه يجب أن ينعكس على المواطن المغربي، وينوه كذلك بتوجه الوزارة لتحويل وجهة المغرب بالنسبة للمستثمرين من اليد العاملة بثمن بخس، الى وجهة للموارد البشرية ذات الكفاءة العالية.

وفيما يتعلق بالتجارة الداخلية، فإننا نسجل بارتياح مجهودات الوزارة من أجل تعميم الحماية الاجتماعية للتجار، ومواكبة رقمنة قطاع التجارة، وتشجيع الشراء المشترك، ووضع برامج للتكوين، وملائمة الإطار التشريعي، وتعزيز دور غرف الصناعة والتجارة والخدمات، وحماية المستهلك ومراقبة الأسعار.

وبخصوص التجارة الخارجية نحي المبادرة الملكية بخلق كتابة الدولة بهذا القطاع المهم وننتهز هذه الفرصة لتهنئة السيد عمر حجيرة كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة المكلف بالتجارة الخارجية.

وفي هذا الإطار نثمن انخراط المغرب بشكل إيجابي في المنظمة العالمية للتجارة، وإقراره بعض التدابير كتحسين نظام المراقبة عن الاستيراد، وتعزيز المراقبة المحلية، والإشراف على تنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال التجارة، ومواصلة تفعيل برنامج دعم المصدرين المبتدئين، وإطلاق نسخة جديدة من برنامج النهوض بالصادرات، وتعزيز التغطية الوطنية في قطاع البريد عبر التوزيع، ومؤشرات جودة الخدمات، حيث تشكل سياسة متقدمة من شأنها الارتقاء بالاستثمار والصناعة المغربية نحو الرقي والتقدم.

ويجدد الفريق الاستقلالي تأكيده على إقرار عدالة مجالية في مجال الصناعة والتجارة وتعزيز الشراكة الصناعية والتجارية مع العمق الإفريقي. وتحفيز التصدير، وتنويع الأسواق، وتطوير البنيات والخدمات اللوجستيكية، ويعبر على الاستعداد والتعبئة لإنجاح المسار الصناعي والتنموي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

يشكل قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المدرة للعملة الصعبة، ومن بين القطاعات المشغلة ببلادنا.

فبخصوص القطاع السياحي لا بد من التنويه بالمجهودات الحكومية في التعريف بالوجهات المغربية، ذلك أن بلادنا تتصدر قائمة البلدان المنافسة من حيث تطور عدد السياح في السبعة أشهر الأولى من سنة 2024 مقارنة بالفترة نفسها من 2023، وتبقى مؤشرات القطاع السياحي في تحسن مستمر حيث بلغ عدد السياح 31.1 مليون بمراكز الحدود بزيادة 18% مقارنة مع النفس الفترة من السنة الماضية و21.3 مليون ليلة مبيت بزيادة 10% مقارنة مع نفس الفترة من السنة بنسبة ملء بلغت 50% بزيادة 2 نقطة مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، كما بلغت مداخيل القطاع 76.4 مليار درهم مداخيل من

العملة الصعبة بزيادة 7% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

وننوه بخارطة طريق القطاع السياحي 2023-2026 التي ركزت على النهوض بالرأسمال البشري واستكمال المشاريع وتوسعة المرافق وتجهيزها وتطوير العرض التكويني لمؤسسات القطاع، وتأطير وتدريب الأطر الإدارية والبيداغوجية، ووضع خارطة طريق جهوية مع رؤساء الجهات، وإنجاز تصورات متعلقة بآليات تحفيز الاستثمار السياحي، وإنجاز برنامج لتثمين القرى السياحية كما عملت الشركة المغربية للهندسة السياحية على إعداد برامج تروم تطوير المنتوج الثقافي والمنتوج الطبيعي وتطوير القصبات والقصور.

هذه البرامج النوعية في منظورنا سيكون لها آثار مهمة في تحقيق سياحة مستدامة، ويثمن فريقنا المجهودات المبذولة في إطار الحكومة بالعمل على تعزيز النقل الجوي ورفع الطاقة الاستجابية، ومضاعفة الرحلات الجوية، وملاءمة العرض السياحي للطلب الدولي، وتحفيز الاستثمار العمومي والخصوصي، وتسريع تدابير التسويق والترويج للرفع من عدد السياح الوافدين، مما جعل بلدنا يحقق تطورا مهما خلال العشر أشهر الأولى من السنة الجارية مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة.

كما يدعم خارطة الطريق الجديدة لقطاع السياحة التي تهدف لتحقيق 17.5 مليون سائح و120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة، و200 ألف فرصة شغل جديدة مباشرة وغير مباشرة في أفق 2026، وذلك باعتماد تصورات جديدة للعرض السياحي واعتماد الحكامة، وتطوير منظومة التكوين الفندقي والسياحي، حيث سيتم استكمال مشاريع توسعة المرافق والتجهيزات، وتطوير العرض التكويني للمؤسسات التابعة للقطاع، إضافة لتطوير الترسانة القانونية لمواكبة تطور العرض والمنهجيات، والاستثمار من خلال برنامج تطوير المنتوج الثقافي، وبرنامج تطوير المنتوج الطبيعي وبرنامج تطوير القصبات والقصور حيث تعتبر خطوات متميزة تتيح بلوغ الأهداف المسطرة.

وسعيا منه لتعزيز الاستثمار السياحي وتطوير النقل الجوي والتوزيع، ننوه بما قام به المكتب الوطني المغربي للسياحة بتكثيف المجهود للترويج لوجهة المغرب عبر تطوير شركات على مستوى النقل الجوي والتوزيع.

وبذلك جاء تضيف موقع "Travel off path" الأمريكي المتخصص في السياحة والأسفار، للمغرب ضمن الوجهات السياحية الخمس في العالم الأسرع نموا خلال سنة 2024، والتي نصح رواده بزيارتها مسجلا أن المملكة المغربية ستظل خيارا أفضل للمسافرين الذين يتطلعون إلى استكشاف بلد تمزج ثقافته بين البعدين الإفريقي والعربي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزير المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

تعتبر الصناعة التقليدية بالمغرب موروثا حرفيا تقليديا، يتميز بتنوعه وأصالته، وقد ظلت هذه الثروة الحرفية وما تحمله من ذاكرة وقيم مشتركة ومن ممارسات وطقوس وتعابير حية تقاوم تقلبات العولمة والتطور المستمر الذي تعرفه أساليب الإنتاج، واستطاعت أن تفرض نفسها كرصيد ثقافي غير مادي، يعزز الهوية الجماعية للمغاربة ويدعم صورة المغرب، وتساهم كذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبادنا.

ونسجل بكل إيجابية محافظة الصناعة التقليدية خلال سنة 2023 على إنجازها للسنة الفارطة وتجاوزت قيمتها 1.07 مليار درهم، وقد تطورت الصادرات بنسبة 7% مقارنة مع السنة الماضية، وبـ 11% خلال الفترة بين 2016-2023، وتمكنت صادرات القطاع من انجاز تطور إيجابي خلال 9 أشهر الأولى من سنة 2024 بنسبة تطور بلغت 2% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2023.

إلى ذلك حقق البرنامج الاستعجالي لإصلاح الأضرار المترتبة عن الزلزال نتائج مرضية، وحتى تكون الصناعة التقليدية في الموعد وتستجيب لانتظارات الصناع التقليديين فقد سجلنا سعي الوزارة إلى هيكلة القطاع ومواكبة الفاعلين، وتواصل عملية التسجيل بالسجل الوطني للصناعة التقليدية، وأن تطوير أداء المنصة الإلكترونية للسجل ومواكبة الصناع في عملية التسجيل يعد ثمرة لنجاح البرامج المسطرة في المجال السياحي، ناهيك عن الانخراط الفعال في ورش التغطية الصحية.

ونحن إذ نثمن توفر هذا القطاع حاليا على أكثره من 140 بنية تحتية و50 بنية في طور الإنجاز فنحن نتوق إلى تعزيز هذه البنية بما يتلاءم وطموحات بلادنا، ونشيد بالمجهود المبذول من أجل حماية المنتوج المغربي عبر المصادقة على مجموعة من المواصفات وعلامات الجودة مثل (شارة الجودة) و(حماية القفطان المغربي) (الزليج) و(الخياطة الرفيعة المغربية) وعلامة (تراث المغرب).

وقد خلق توجه تعزيز الشراكات مع غرف الصناعة التقليدية لدعم تنظيم معارض وتظاهرات وطنية ودولية، إضافة لمشاريع تنمية الصناعة التقليدية والمحافظة على البيئة من جهة، والشراكة مع الجمعيات والجامعات من جهة أخرى، صدى طيبا لدى كل المتدخلين في هذا القطاع.

ومما يدعم التكوين وتأهيل الموارد البشرية، فإن مواصلة دعم البنيات التحتية للتكوين، وتحسين جودة التكوين المهني، وتنمية قدرات الصناع التقليديين يلقى تجاوبا وقبولا، الشيء الذي سيساهم لامحالة في تعزيز ديمومة وتطور الصناعة التقليدية.

وفي تقديرنا فإن الترويج لمنتوجات الصناعة التقليدية يحتاج لمجهودات أكبر خصوصا من قبل مؤسسة دار الصانع، مع مواصلة التعريف بالمنتوج المحلي في المعارض الدولية.

وبخصوص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فإننا ندعم الدينامية التي تقودها الوزارة من خلال تأسيس التعاونيات، ومواكبتها، وعقد الشركات مع مجالس الجهات، ومع الجمعيات التنموية، والجامعات، والفاعلين الدوليين.

وإن كان الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يسجل ارتياحه لدعم المشاريع التنموية للتعاونيات وللجمعيات عبر مختلف البرامج المدرجة في إطار الاتفاقيات الموقعة أو في طور التوقيع مع مختلف الفاعلين وتطوير برامج (لالة المتعاونة) (الجيل الجديد) و(مؤازرة)...

فإن بعض الأسئلة تطرح نفسها باستمرار:

- ماهي المقاربة الوزارية لإغراء التعاونيات للانفتاح على الصناعة التقليدية على غرار الفلاحة؟

- كيف تعمل الوزارة على حماية بعض حرف الصناعة التقليدية المهددة بالانقراض؟

- كيف تعمل الوزارة على تسجيل منتجات الصناعية التقليدية المغربية وحمايتها كموروث وطني؟

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزير المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يحيي رهان بلادنا على إقرار جيل جديد من السياسات العمومية تروم التحول نحو الاستدامة بهدف تحقيق الأمن المائي والغذائي، وإقرار الحكامة المستدامة ومجالات ترابية دامجة، واعتماد اقتصاد تنافسي منخفض الكربون ويخلق الثروة وفرص الشغل، وولوج الساكنة للخدمات الصحية والتعليم، والنقل والخدمات العمومية الأخرى، وجعل الموارد الطبيعية ونظم البيئة مثمنة وقادرة على التكيف مع التغيير المناخي، والحفاظ على الموروث الثقافي وتثمينه، من خلال إستراتيجية شاملة أرسى معالمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

إن الرؤية الوطنية 2035 التي تؤسس الجيل جديد من السياسات العمومية من خلال رافعات للتحويل تعنى بالرأسمال البشري، والآليات الاقتصادية والمالية، والجبائية، وإقرار إطار تشريعي والتنظيمي، واعتماد الرقمنة والابتكار، والبحث والتطوير، في مجالات التحول نحو الاستدامة بتحقيق الأمن المائي، والطاقي، والغدائي، والحفاظ على الموروث الثقافي، وجعل المجالات الترابية مستدامة وشاملة، واقتصاد منخفض الكربون ومنتج للثروة وفرص الشغل، وولوج الساكنة للخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، النقل...) وموارد طبيعية ونظم بيئية مثمنة وقادرة على الصمود تجاه التغيير المناخي.

ويعتبر أهم تحدي لتحقيق أهداف التحول الطاقي هو توفير الطاقة بأحسن كلفة، وخفض البصمة الكربونية للاقتصاد الوطني، وضمان الأمن الطاقي، والاستجابة للطلب على الطاقة، وعبر تعبئة الموارد الطاقية الوطنية تعمل بلادنا على تحقيق نموذج طاقي وطني يروم الاستدامة والتنافسية والأمن الطاقي.

والفريق الاستقلالي يشيد باعتماد هيكلة جديدة للوزارة تعمل على تنمية الإنتاج الطاقي والمعدني من جهة، والتثمين المعدني والطاقي من جهة أخرى وبالتطوير المستمر للإطار التشريعي والتنظيمي الخاص بالكهرباء والطاقات المتجددة، وتجويد الإطار التنظيمي والمؤسساتي الخاص بالنجاعة الطاقية، ومجال التقنيات والسلامة النووية، وإصدار وإعداد النصوص التنظيمية في مجال المحروقات، وتعديل القانون رقم 33. 13 المتعلق بالمناجم، وتعزيز الإطار القانوني في مجال التنمية المستدامة، خصوصا التقييم البيئي، والنفايات، والتنوع البيولوجي، والتغير المناخي، إضافة للساحل والهواء.

هذا وإن سياسة تطوير مشاريع الطاقات المتجددة من خلال تشغيل قدرة إضافية، ومنح الترخيص لقدرة كهربائية إضافية، ومواصلة تسريع إنجاز مشروع المركب الشمسي نور ميدلت، إضافة، لمواصلة تطوير وإنجاز المشاريع المبرمجة ستحقق نتائج مهمة.

كما سجلنا بكثير من الاعتذار مضاعفة وثيرة الاستثمارات في الطاقات المتجددة بأكثر من أربع مرات لتنتقل من حوالي 3.5 مليار درهم في السنة ما بين 2009 و2022 إلى استثمار سنوي يناهز في العدل 15,1 مليار درهم ما بين 2023 و2027.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

بهذه المناسبة نشكر عملكم في مجال مواكبة الشبكة الكهربائية للانتقال الطاقي وتعزيز الاندماج الجهوي للشبكات الكهربائية عبر تعزيز الاستثمارات بشبكة النقل الكهربائية لإدماج أمثل للطاقات المتجددة والمشروع الاستراتيجي ونوعي لربط الجنوب بالوسط بخط قدرته 3جيغاواط. وتعزيز الاندماج الجهوي للشبكات الكهربائية، وسياسة التعويض عن الاقتصاد في استهلاك الكهرباء.

وننتهز هذه الفرصة لإثارة انتباهكم لضرورة الرفع من قدرات تخزين المواد البترولية، مع الإشادة بالإجراءات المتخذة في مجال المحروقات.

وتواصل السياسة الطاقية المغربية إثارة اهتمام العديد من كبريات الشركات العالمية التي تهتم بوضع المغرب على رأس خططها الاستثمارية.

وإن تعزيز التعاون الثلاثي بين المغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والدول الإفريقية من خلال احتضان المتدربين الأفارقة على مستوى المؤسسات الوطنية، إضافة لتعزيز إطار القانوني والمؤسساتي في مجال التنمية المستدامة، وتطوير مشاريع الطاقة المتجددة وخلق الفرص الاستثمارية، تعتبر إجراءات ذات جدوى وتحقق نتائج مهمة

على المستوى الوطني والإفريقي.

وإن تحقيق اقتصاد في الاستهلاك الطاقي ب 20% في أفق 2030 من خلال الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية، تعتبر خطوة متميزة إذا ما أضيفت للمشاريع الاستثمارية الجديدة بمبادئ النجاعة الطاقية، وفرض احترامها على مستوى النفقات العمومية والبرامج المستفيدة من دعم الدولة.

ومن حسنات الدينامية التي يعرفها هذا القطاع، الرؤية الجديدة لتنمية الصناعات المعدنية التي تهدف إلى إحداث تغيير نوعي في قطاع التعدين، في إطار سياسة ثلاثية الأبعاد تعتمد الانتقال الطاقي والانتقال الرقمي وتطوير الرأسمال البشري، إضافة للتحويل الاستراتيجي الذي يهدف إلى إعادة تموقع القطاع المعدني في الاقتصاد الوطني، وانخراط القطاع المنجمي في تحقيق الحياد الكربوني.

ونسجل بكل اعتزاز دعم التحول إلى تدبير مستدام ومندمج للنفايات مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف ومبادئ الاقتصاد الدائري المبني بالخصوص على الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية النظم البيئة وكذا تحسين البيئة المعيشية للسكان، من خلال البرنامج الوطني لتثمين النفايات ومخططات محاربة التلوث البحري الطارئ، بالموازاة مع التنفيذ السياسة الوطنية في مجال تغير المناخ، وبرنامج حماية وتثمين الأوساط البيئة والتنوع البيولوجي، وبرنامج الوقاية من المخاطر في مجال الطاقة والمعادن، إضافة لتعزيز المراقبة والرصد والتقييم البيئي.

وتبقى ميزانية الوزارة ضعيفة بالنظر للتطلعات والطموحات خصوصا أي ميزانية التسيير تستأثر بـ 77% مقابل 23% فقط للاستثمار.

وبذلك فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بالإيجاب على الميزانيات الفرعية للوزارات التي تدخل ضمن لجنة القطاعات للإنتاجية برسم القانون المالي لسنة 2025.

والسلام عليكم ورحمته الله وبركاته.

IV – مداخلات الفريق الحركي في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات جميع اللجن الدائمة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2025.

السيد الرئيس المحترم،

في مستهل مداخلتنا ونحن نناقش مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة القاطنين بالخارج لسنة 2025، ومن باب العرفان والامتنان، لابد من التنويه والإشادة بالدينامية التي تعرفها الديبلوماسية المغربية، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، دبلوماسية فاعلة وناجعة ومبادرة حصنت الوحدة الترابية لبلادنا وجعلتها منظارا لشراكاتها، وقضية عَادِلَة تَجَسَّدَتْ عَدَالَتَها من خلال توالي اعترافات الدول من جميع القارات بسيادة المغرب على صحراءه وَسَحْبُ اعترافاتها بجمهورية الوهم.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار تقييم مرحلة التأسيس للجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي للدولة، فبالرغم من المجهودات المبذولة لازالت التفاوتات الجهوية والمجالية في توزيع الميزانية وفرص التنمية تشكل عائقا أمام تحقيق التنمية الجهوية المنشودة، لذا نجدد التأكيد في الفريق الحركي على بذل مزيد من الجهود لضمان التوزيع العادل والمنصف للثروة الوطنية بما يحقق التوازن بين كل الجهات، توازن لم ولن يتحقق إلا من خلال إعادة النظر في معايير توزيع الميزانية وذلك باعتماد معيار الخصاص البنيوي و التنموي، كما ننتهز هذه الفرصة لندعو الحكومة إلى التعجيل بتفعيل الاختصاصات الذاتية للجهات وباقي الجماعات الترابية، وتنزيل ميثاق اللاتركيز الإداري كآلية أساسية لتنزيل الجهوية المتقدمة وضمان نجاعة وحكامة إدارتها.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص قطاع الاقتصاد والمالية، فأمام محدودية آثار التدخلات الحكومية، أضحت قناعتنا راسخة في الفريق الحركي أن الاقتصاد الوطني يعرف هشاشة غير مسبوقة، جراء وضعية صعبة تعيشها المقاولة المغربية بجميع أصنافها، وضعية عنوانها الإفلاس وضعف النجاعة والمردودية والتنافسية، فَوفَّقَ أرقام الكونفدرالية المغربية للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة أعلنت 33 ألف مقاولة إفلاسها سنة 2023 وستعلن 40 ألف مقاولة إفلاسها في نهاية السنة الجارية الكرارية، ونتطلع أن يشكل إجراء تخصيص 12 مليار درهم في مشروع قانون المالية لسنة 2025 لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة مدخلا أساسيا لتحسين وضعيتها دون إغفال استحضار البعد الجهوي والمجالي في تفعيل هذا الدعم.

أما بالنسبة للمالية العمومية، فَبِقَدْرِ ما نَثَمِّنُ إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية والإصلاح التدريجي للنظام الجبائي نتطلع في الفريق الحركي إلى التعجيل بإصلاح جذري لنظام الصفقات العمومية وإصلاح النظام البنكي وأنظمة التقاعد المقبلة على الإفلاس، وصندوق المقاصة، ومعالجة اختلالات الميزان التجاري وميزان الأداءات والحد من ارتفاع المديونية الداخلية والخارجية.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص قطاع الفلاحة، فأمام محدودية آثار المخططات القطاعية وبرامج الدعم، فالحكومة مطالبة بإعادة النظر في عمق السياسة الفلاحية من خلال التركيز على دعم الفلاحين والكسابة وإصلاح اختلالات التوزيع والاستهداف التي عرفتها برامج الدعم السابقة، متطلعين أيضا إلى معالجة إشكاليات ديون الفلاحين، وتسويق المنتوج الفلاحي والتأمين الفلاحي وإشكالية ندرة المياه.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص تنمية المناطق القروية والجبلية التي نعتبرها دائما في مرجعيتنا الحركية على رأس أولوياتنا، فأمام الخصاص التنموي بهذه المناطق، نجدد التأكيد على ضرورة بلورة برنامج مندمج ومتكامل لتنميتها.

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة للقطاعات الاجتماعية، فبخصوص قطاع التعليم، نتمنى أن تنعكس ميزانيته الضخمة على مسار إصلاح القطاع الذي نتطلع أن يعود إلى سكته الصحيحة عبر القيام بخطوات عملية لاستكمال تنزيل قانون الإطار.

أما بالنسبة للتعليم الأولي، فهو يحتاج إلى مبادرات حكومية حقيقية لِمُأَسَسَتِهِ وإدماجه كسلك من أسلاك منظومة التعليم بدل استمرار تفويضه للجمعيات ضدا على أحكام قانون الإطار وبعيدا عن معايير الجودة.

أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي، فأمام محدودية الطاقة الاستيعابية لمؤسساته ذات الولوج المفتوح وفي ظل ارتفاع عدد الطلبة الجدد ب 5.3% مقارنة بسنة 2023، ندعو الحكومة مجددا إلى العمل على إنجاز الأنوية والمؤسسات الجامعية للقرب البالغ عددها 34 مؤسسة التي التزمت بإنشائها الحكومة السابقة.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص قطاع الصحة، فبالرغم من الأوراش الإصلاحية المهيكلة التي عرفها القطاع، خاصة ورش الحماية الاجتماعية، فهو لازال دون الانتظارات والتطلعات، ونتطلع إلى مبادرات نوعية لمعالجة الاختلالات المرتبطة بالخصاص وسوء التوزيع المجالي للموارد البشرية الطبية وشبه الطبية وضعف الحكامة المؤسساتية.

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة لقطاع الشغل، فأمام ارتفاع معدل البطالة بالمغرب إلى 13,7 في المائة على المستوى الوطني وإلى 17% بالوسط الحضري، وفقدان الاقتصاد الوطني لـ 157 ألف منصب شغل خلال سنتي 2022 و2023، فإن الحكومة مطالبة بإنتاج سياسة جديدة للتشغيل المستدام.

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، نسجل بلغة الواقع الملموس أن هناك تعثرا وعجزا بنيويا وسياسيا للحكومة في مسار تنزيل أحكام الفصل الخامس من الدستور والقانون التنظيمي.

السيد الرئيس المحترم،

ختاما، نسجل أن مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تبقى بعيدة كل البعد عن تحقيق رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة وإرساء الأسس الحقيقية لرهان الدولة الاجتماعية وتنزيل النموذج التنموي الجديد.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

V - مداخلات فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في مناقشة الميزانيات الفرعية لمشروع قانون المالية 2025، وإنها لفرصة مهمة كي ننوه بالنقاش العميق والقوي الذي عرفته اللجان البرلمانية حول الميزانيات الفرعية، بحيث كانت هذه المناقشات فرصة للوقوف عند مختلف السياسات والاستراتيجيات الجاري تنفيذها، كما شكلت فرصة للحوار المباشر ما بين السادة أعضاء الحكومة والإخوة والأخوات البرلمانيين حول القطاعات التي يشرفون عليها.

طبعا لن نعيد هنا التذكير بالمواقف الكبرى للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والتي حرصنا على توضيحها في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية، سواء بلجنة المالية أو خلال الجلسة العمومية المخصصة لذلك، وما يهمنا اليوم هو تسليط الضوء على بعض الأفكار والملاحظات الدقيقة التي نعتبر أنه من المهم طرحها، علما أن الحيز الزمني لا يكفي حتى لبسط مداخلة واحدة، ومع التذكير بأن الإخوة والأخوات أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب شاركوا في جميع المناقشات التي تمت باللجان كما أنهم حرصوا على تسليم مداخلات مكتوبة، لا شك أنها ضمنت في تقارير اللجان ومع استحضار كل ذلك، ونظرا للغلاف الزمني الضيق سوف نقتصر هنا على الحديث عن ميزانية فرعية واحدة عن كل لجنة دائمة.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان:

مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل وباقي الميزانيات التي يقدمها السيد وزير العدل:

نثمن في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب العمل المهم الذي تم القيام به، قصد تحيين الترسانة القانونية المرجعية للممارسة القضائية،

من خلال إعداد مجموعة من مشاريع القوانين وعرضها على مسطرة المصادقة التشريعية، وهي نصوص طال انتظارها، وهنا يهمنا أن نطرح بعض الأسئلة بكل الاحترام اللازم لجميع المكونات والفعاليات التي لديها آراء ومواقف مخالفة لبعض مضامين تلك النصوص:

- هل تعني المقاربة التشاركية تعطيل مسار الإصلاح التشريعي في نصوص قانونية طال انتظارها؟

- من هو المشرع؟ هل البرلمان أم الحكومة أم الجمعيات المهنية؟

لقد سبق لنا في مناسبات سابقة التأكيد على أهمية العمل الذي تم القيام به بخصوص رقمنة العديد من المساطر القضائية، وهو عمل جد مهم يساهم في تحقيق النجاعة القضائية وضمان الشفافية والحد من العديد من الممارسات الضارة بصورة منظومة العدالة.

إن التوجهات الاستراتيجية للتحول الرقمي لمنظومة العدالة ستساهم - لا محالة - في إحداث التحول المنشود، الذي يتوقف حسن إعماله على انخراط كافة الفاعلين المعنيين لمنظومة العدالة. وعطفا على ذلك نثمن كل الإجراءات الرقمية التي قامت بها الوزارة، ولاسيما ما يتعقل بإحداث العديد من الخدمات الرقمية والمنصات الالكترونية لفائدة المهن القانونية والقضائية.

لقد تلقينا باهتمام كبير المعطيات ذات الصلة بحصيلة عمل اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب، وانتشار التسلح وتمويلهما، وكذا منجزات لجنة الإشراف والمراقبة على المهن القانونية والقضائية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وإن كل ذلك يعكس بجلاء إرادة واضحة لتفعيل مضامين المنظومة القانونية الوطنية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، في تجاوب دائم مع التوصيات والمعايير الدولية ذات الصلة.

أما فيما يتعلق بتعزيز البنية التحتية للمحاكم، فإننا نثمن العمل الذي يتم القيام به، والذي بلغ 186 مشروعا يشمل العدد الإجمالي لمشاريع البناء والتهيئة، التي تشرف عليها الوزارة، وهو عمل مهم سيكون له آثر بالغ على ظروف العاملين بالمحاكم، وكذا سيساهم في تأهيل البنايات التي لم لعد مؤهلة أو صالحة للعمل بها.

أما فيما يتعلق بتدبير الموارد البشرية العاملة بالوزارة، فإننا نجدد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب دعمنا الكامل لمطالبهم العادلة والمشروعة، ولا يساورنا شك في أن الوزارة لن تدخر جهدا في التجاوب مع تلك المطالب بما يحقق الإنصاف ويضمن تكافؤ الفرص، وذلك لأن كل المشاريع الإصلاحية المهمة التي يعرفها القطاع، يتوقف نجاحها على انخراط إرادي للموارد البشرية، التي وعلى الرغم من المكتسبات التي حققت لصالحها، إلا أن هناك بعض الملفات المطلبية التي تطالب بحلها ومعالجتها في أقرب وقت ممكن.

أما فيما يتعلق بالميزانية المرصودة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وكذا حصيلة عملها، فإننا نثمن كل المجهودات التي تبذلها هذه المندوبية من أجل الدفاع عن بلادنا في المحافل الحقوقية الدولية والتصدي للمغالطات والأراجيف التي ما فتئ خصوم بلادنا يروجونها زيفا وبهتانا.

إن تفاعل بلادنا مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، يشكل مبعثا للاعتزاز والافتخار ويهمنا هنا أن نتساءل عن حصيلة التفاعل مع طلبات الإجراءات الخاصة، التي بلغت خلال هذه السنة 5 طلبات.

وبالإضافة إلى كل ذلك وقع الحديث على أن بلادنا توصلت بأزيد من 900 توصية من منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فما طبيعة هذه التوصيات؟ وما نسبة توزيعها حسب كل هيئة أممية؟

وفيما يتعلق بالميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، فإننا نثمن العمل الذي يقوم به المجلس، في إطار صلاحياته الدستورية وطبقا للتوجيهات الملكية السامية، من أجل توطيد استقلال السلطة القضائية، وتنفيذ المخطط الاستراتيجي، أما فيما يتعلق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فلقد تلقينا بكثير من الاهتمام مضامين عرض السيد الوزير لتقديم الميزانية الفرعية للمجلس، ولا سيما ما يتعلق بالأدوار المهمة التي يقوم بها في علاقته مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتوضيح المكتسبات والمنجزات الحقوقية التي حققتها بلادنا ولا سيما في الأقاليم الجنوبية، وهي الأدوار التي ما فتئت تقارير الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء المغربية تشيد بها.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

مناقشة الميزانية القطاعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

ننوه بالتفاعل الإيجابي للحكومة مع التوجيهات الملكية السامية الداعية الى مواصلة المجهود الذي بذلته بلادنا للنهوض بالاستثمار الوطني والأجنبي، خاصة من خلال تسريع الإصلاحات الهادفة الى تحسين مناخ الأعمال بغية توفير مناصب الشغل وخلق القيمة المضافة وتعزيز المقاولة الوطنية.

لقد شكل تشجيع الاستثمار وتطويره لبنة أساسية في الرؤية الاقتصادية والتنموية لجلالة الملك نصره الله منذ توليه العرش، حيث دعا في عدة مناسبات لا يتسع المجال لذكرها الى إعطاء العناية اللازمة للاستثمار وتشجيعه والإلمام بمواطن الخلل ومعالجتها، لتجاوز الصعاب التي تواجه المستثمرين، خاصة في علاقتهم مع الإدارة، كان من بينها خطاب جلالته بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2017 الذي كان قويا في هذا الاتجاه و بنفس المناسبة بتاريخ 07 يوليوز 2018، وكذا بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية

الحادية عشرة سنة 2022.

لقد ساهمت الإصلاحات التشريعية التي باشرتها بلادنا في مجال الاستثمار في السنوات الأخيرة في توفير بيئة تشريعية داعمة للاستثمار من خلال إصلاح العديد من القوانين المؤثرة على بيئة الاستثمار ومناخ الأعمال، ومن أبرزها القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية للاستثمار، وأيضا القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، الهادفين الى تحفيز الاستثمار؛ وتحقيق الحكامة؛ وتوفير الضمانات؛ وتسهيل الاستثمار عبر أدوات وإجراءات تنظيمية جديدة.

وفي هذا السياق نؤكد على أهمية التدابير والإجراءات التي تم القيام بها لتنزيل القانون الإطار 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار الذي يعتبر انتقالا نوعيا في أنظمة الاستثمار وهيكلتها وضمان إعمال مضامينه، كان اخرها تعديل القانون 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية الموحدة للاستثمار لتمكين هذه المراكز من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار.

لقد تلقينا باستحسان كبير بعض النتائج التي كشفت عنها وزارتكم والمتعلقة بحجم الاستثمارات، التي بلغت الى حدود أواخر شهر شتنبر 2024 200 مليار درهم، وارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 48 (13.6 مليار درهم) وخلق 200 ألف منصب شغل تقريبا[4].

تابعنا باهتمام كبير المجهودات الاستثنائية التي تقوم بها اللجنة الوطنية للاستثمارات منذ احداثها بموجب القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار لسنة 2022، إذ نقف عند حجم مشاريع الاتفاقيات الاستثمارية، التي تتم المصادقة عليها من طرف هذه اللجنة وعلى أهمية المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاستراتيجي في إطار الصلاحيات الممنوحة لها، والتي همت مجموعة من القطاعات الواعدة، مما يجسد الزخم الذي أصبحت تعرفه بلادنا فيما يخص تطوير الاستثمارات وتكريس جاذبية الاقتصاد الوطني، حيث إن هذه اللجنة خلال خمس (5) اجتماعات صادقت على مشاريع استثمارية في عدة جهات من المملكة بلغت قيمتها 176 مليار درهم والتي ستمكن من خلق 96.000 منصب شغل تقريبا.

تابعنا باهتمام المجهودات المبذولة من طرف هذه الوزارة والهادفة الى خلق مناخ ملائم لجلب الاستثمار عبر اتخاذ العديد من المبادرات والإجراءات التي تروم تحسين جاذبية المملكة وتعزيز ثقة المستثمرين، وخاصة ما يتعلق بتنزيل خارطة الطريق المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال 2023-2030 التي تهدف الى تقوية مكانة المملكة كوجهة لاستثمارات.

وفي هذا الإطار، يهمنا التأكيد على أهمية القفزة النوعية التي تم تحقيقها خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تم القيام بها تبعا للتوجيهات الملكية السامية، والرامية الى تحسين مناخ الأعمال والاستثمار، الذي أكد في مناسبات عديدة على دعم الاستثمار والمقاولة باعتبارهما قاطرة للتنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعمل على توفير مناخ تنافسي وجذاب للاستثمار للمساهمة في انتاج الثروة وخلق فرص الشغل.

وعلى الرغم من النتائج الجيدة التي يتم تحقيقها، والتي توضح حجم المجهودات المبذولة من أجل خلق مناخ ملائم لجلب الاستثمارات وتحسين جاذبية المملكة وتعزيز ثقة المستثمرين فإن ما يجب التأكيد عليه وبكل وضوح هو أن هناك عمل كبير يتعين القيام به في هذا المجال خصوصا على مستوى تخليق الحياة العامة وتسريع الإجراءات الإدارية خلال مختلف مراحل إنجاز المشاريع الاستثمارية فعلى الرغم من وجود قوانين جد مهمة ومباشرة العديد من الإصلاحات لتسهيل الفعل المقاولاتي وتحسين مناخ الأعمال، إلا أن الإدارة تكون في حالات كثيرة عائقا أمام المشاريع الاستثمارية كما أن تحسين ترتيب بلادنا في مؤشر إدراك الرشوة عبر مكافحة أشكال الفساد الذي يحتل المرتبة الثامنة بين انشغالات المقاولات والمرتبة الثانية كعائق أمام الاستثمار بالنسبة للمغاربة القاطنين بالخارج حسب دراسات أعدتها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أوردتها في تقريرها لسنة 2024 يعد مدخلا لا غنى عنه في هذا الإطار.

وفي هذا الإطار، ونظرا لأهمية هذا المناخ لجذب الاستثمارات وتشجيع المستثمرين على ضخ استثمارات جديدة وتوفير مناصب الشغل وبالتالي تحقيق معدلات النمو المستهدفة، لابد من إعطاء دفعة جديدة للمراكز الجهوية للاستثمار لخلق جيل جديد منها قادر على مواكبة التطورات التي يعرفها المجال، يستجيب لمختلف متطلبات التنمية، ويكون في مستوى التطلعات، نظرا لدورها المحوي خلال هذه المرحلة الراهنة، وذلك عبر منح المراكز الجهوية للاستثمار صلاحيات حقيقية في مجال الاستثمار لتمكينها من الإشراف الشامل على مختلف المشاريع الاستثمارية في إطار التنسيق مع مختلف المتدخلين.

إن الإصلاح الذي تشهده هذه المراكز يجب أن يفهم في إطار واحد وقناعة واحدة، هي أن الإصلاح أو الإقلاع الاقتصادي رهين في بعض جوانبه بالإصلاح الإداري، وهو الأمر الذي يفيد ضرورة إصلاح العلاقات بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي، وذلك عبر تطويرها وتحديثها وتبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها، لجعلها فعالة ومجدية في خدمة الاستثمار والمستثمر مع تعزيز الإطار الجهوي في بعده الاقتصادي، وتجسيد سياسة القرب من المستثمر.

وفي هذا الإطار، فإن ما يجب التأكيد عليه هو أن تحفيز الاستثمار وقطف ثماره بشكل كامل، مرهون بجعل المراكز الجهوية للاستثمار فاعلا حقيقيا في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة وطنيا وجهويا، وأيضا تمكينها من الوسائل القانونية والمالية والبشرية ذات المهارات في المجالات التقنية والقانونية والاقتصادية الكفيلة بتأهيلها من أجل

[4] أرقام أعلن عنها الوزير السابق بمناسبة مناقشة مشروع القانون رقم 22.24 بتغيير وتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية للاستثمار أمام لجنة المالية.

الاضطلاع بأدوار طلائعية ورائدة في مواجهة التحديات والمسؤوليات الملقاة عليها.

إن ما نود التنبيه إليه اليوم في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، هو ضرورة الإسراع بإخراج النصوص التنظيمية المتعلقة بنظام الدعم الخاص الموجه الى المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في أقرب الآجال، رغم أن الأجل المحدد في المادة 40 من ميثاق الاستثمار قد تم تجاوزه، باعتبار أن هذا النوع من المقاولات يشكل جزء كبيرا من النسيج الاقتصادي لبلادنا، وباعتباره أيضا خزانا كبير لليد العاملة.

إن من أكبر التحديات التي كانت ولا تزال من العراقيل الحقيقية للنهوض بالاستثمار هو العقار، وهو ما يستوجب ابتكار حلول مناسبة لهذا الاشكال الذي لازال مطروحا، وذلك عبر تشخيص دقيق لهذا المشكل وايجاد حلول واقعية وقابلة للتنفيذ.

كما تعتبر العدالة المجالية أيضا أحد التحديات الملحة أمام تحقيق التنمية الاقتصادية ببلادنا، باعتبارها مدخلا أساسيا للعدالة الاجتماعية، فالعديد من التقارير الرسمية كشفت على أن هناك تفاوتات مجالية تؤثر سلبا على مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يتطلب التوزيع المتوازن والمتكافئ للتقسيم الترابي للاستثمار.

وبخصوص الميزانية المرصودة للقطاع برسم السنة المقبلة، فإن هذه الاعتمادات تبقى غير كافية مقارنة مع حجم التحديات التي يواجهها، وفي ظل الإصلاحات التي يعرفها، وهكذا ففي الوقت الذي تشهد فيه المراكز الجهوية للاستثمار إصلاحات جوهرية واختصاصات جديدة، تم خلال هذه السنة تقليص عدد المناصب المالية الممنوحة له بنسبة 25% مقارنة مع سنة 2024،إذ لم تتجاوز 30 منصبا ماليا، كما أن زيادة ميزانية الاستثمار المخصصة لإعادة تجهيز هذه المراكز لم تتجاوز 3 في المائة مقارنة مع 2024، هذا في الوقت الذي لم تتجاوز فيه الزيادة التي عرفتها ميزانية الاستثمار المخصصة للوزارة لسنة 2025، وهو ما لا يتناسب مع تلبية الطموحات التي تروم جعل الاستثمار رافعة للتشغيل.

إن ما نتمناه اليوم هو أن ما حققته بلادنا من أشواط مهمة في مجال الاستثمار والقفزة النوعية التي تشهدها بلادنا على مستوى مؤشر ممارسة الأعمال يجب أن ينعكس بشكل إيجابي على واقع التشغيل، وذلك عبر الرفع من قدرات المقاولة على إحداث مناصب شغل جديدة والحفاظ على مناصب الشغل القائمة والمساهمة في مكافحة الهشاشة في مجالات العمل.

ثالثا، مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2025:

نتقدم بخالص عبارات التقدير لجميع العاملين بوزارة الداخلية في مختلف مصالحها المركزية والترابية على جهودهم المتواصلة خدمة للوطن والدفاع عن مصالح العليا.

وفي هذا الإطار نسجل العمل الكبير والمتواصل عبر هذه الوزارة لمواصلة مسار التنمية بمختلف أقاليم المملكة، ومساهمتها في تسريع مختلف المخططات والبرامج التنموية المسطرة وتنسيقها مع باقي المتدخلين، وخاصة على مستوى تعزيز الخدمات والبنيات التحتية المرتبطة بالتنمية البشرية.

وحول السياسة الأمنية الوطنية، فمن خلال الأرقام والاحصائيات المتضمنة بالمصنف المرفق بملف ميزانية هذه الوزارة يظهر مدى حجم مجهوداتها وقدراتها على تفعيل وتنزيل المنظومة الأمنية الوطنية بكل مهنية واحترافية وذلك من أجل تطويق الجريمة بجميع أنواعها.

وفي هذا السياق، ونظرا لما يلعبه الاستقرار الأمني في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، فإننا نشيد بالدور الكبير الذي تنهض به المنظومة الأمنية بمختلف مكوناتها على نجاعتها ويقظتها الاستباقية. وعطفا على ذلك، نعبر عن بالغ تقديرنا لعمل الأجهزة الأمنية الوطنية التي تشكل درعا واقيا للوطن والمواطن، عبر عملها الدائم واليومي للتصدي للجريمة بشتى أنواعها وأشكالها.

وعلى مستوى الوقاية والحماية المدنية، فإنه وبفضل تعزيز تغطيتها الترابية وتجربتها في مجال التدخل، والاسعاف فإن وزارة الداخلية ومن خلال مصالح الوقاية المدنية لم تدخر جهدا في تدبير ومواجهة الفيضانات الأخيرة التي ضربت العديد من مناطق المملكة، والتي لولاها لكان حجم الخسائر أكبر.

لقد واصلت هذه الوزارة عملها الى جانب باقي المتدخلين في إطار إعادة تأهيل وبناء المناطق المتضررة من جراء الزلزال تطبيقا للمقاربة المولوية السامية الرامية الى إعادة بناء هذه المناطق والنهوض بها، وإننا إذ نؤكد على أهمية المجهودات المبذولة والموجهة الى ساكنة هذه المناطق، فإنه لا زال هناك عمل كبير يجب القيام به، لا سيما وأن الظروف المناخية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والتطلعات المنتظرة للمواطنين، تفرض علينا الإسراع في تنفيذها، خاصة تلك المرتبطة منها بالحقوق المشروعة لساكنة المناطق المتضررة.

يهمنا التأكيد على أهمية المبادرة التي قامت بها الوزارة في إطار الأهمية التي تولها للورش الخاص بتدبير ملف المتضررين من زلزال الحوز، عبر

إطلاق منظومة معلوماتية في إطار تبادل المعطيات مجموعة العمران بهدف تمكين المتضررين من المساعدات المالية، وهو ما يؤكد التجاوب السريع والفعال لوزارتكم مع مختلف البرامج الاجتماعية.

إن الأرقام المسجلة على مستوى السجل الوطني للسكان (21.6) مليون والسجل الاجتماعي الموحد (18.9 مليون) يؤكد بشكل جلي حجم الجهود المتواصلة لتطوير منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، والتي أصبحت فعلا المدخل الوحيد للولوج الى البرامج الاجتماعية، وهو ما يؤكد الجدية والفعالية التي انخرطت فيها الوزارة لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية، رغم أن ذلك يجب ألا يخفي الصعوبات التي لا يزال يواجهها العديد من المواطنين التي تحول دون ولوجهم لبرامج الحماية الاجتماعية.

وعلى مستوى تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، نعرب عن تقديرنا للعزيمة الثابتة والرغبة القوية التي تحذو لمواصلة وتعزيز المسار الديمقراطي والمساهمة في بناء مغرب التنمية الذي يرعاه صاحب الجلالة نصره الله، وانخراط الوزارة في التنزيل الفعال لأوراش الجهوية المتقدمة واللامركزية، ودعم الجماعات الترابية للقيام بالمهام الموكولة إليها بما يضمن نجاعتها في التدبير المحلي تكريسا لمسار الديمقراطية المحلية ببلادنا بشكل يضمن المساهمة في دعم تنمية محلية مستدامة ومندمجة.

نثمن مصاحبة الوزارة للجهات ولسائر الجماعات الترابية، وندعو الى مزيد من العناية بموظفي الجماعات الترابية، والى التفاعل مع مطالبها بما يمنحه لكم القانون من اختصاصات، وذلك من أجل النهوض بأوضاعها.

وبالمناسبة، وفي إطار المجهودات المبذولة من أجل تحديث المرافق الإدارية والاهتمام بالرأسمال البشري والرفع من جودة اشتغال المصالح الإدارية في علاقتها مع المرتفقين نهنئ السيد الوزير على تتويج المفتشية العامة للإدارة الترابية بحصولها على شهادة "اعتماد الجودة" للتدقيق الداخلي، وهو ما يعد سابقة بالنسبة لأجهزة الإدارة العمومية.

وبخصوص الحياة التمثيلية، فإنه يهمنا أن نشير الى أن التحديات التي يجب علينا مواجهتها جميعا هو تبخيس عمل المؤسسات الوطنية ومحاولة النيل منها، لذلك ندعو الوزارة الى الاستمرار في تقديم الدعم والمواكبة للجماعات الترابية ولمؤسسات التأطير، وذلك حتى تضطلع بأدوارها الدستورية.

وفيما يتعلق بسير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن المتأمل في مداشر وحواضر جمات المملكة سيقف على الأدوار الاجتماعية التي لعبتها هذه المبادرة، والتي ساهمت في إنجاز العديد من المشاريع والبرامج لصالح الساكنة، سواء على مستوى تدارك الخصاص في البنيات التحتية والخدمات الأساسية أو مواكبة الأشخاص في وضعية هشة، أو دعم الأجيال الصاعدة، أو على مستوى تعميم التعليم الأولي بالوسط القروي ودعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي.

إنه وإن كان العمل خلال هذه المرحلة تميز بمواصلة الوزارة تفعيل برامج المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وفق مقاربة جديدة تجعل من الاستثمار في الجوانب اللامادية للتنمية البشرية والارتقاء الاجتماعي للشباب والأجيال الصاعدة أحد أهدافها، فإننا نسجل استمرار الحاجة الى نهج سياسات أكثر استهدافا للشباب، خصوصا وأن معدلات البطالة عرفت ارتفاعا مهولا.

لقد سجلنا باهتمام كبير الأهمية البالغة التي أصبحت تولها الوزارة لأراضي الجماعات السلالية باعتبارها الوصية عليها، التي أصبحت تعرف دينامية كبيرة، خاصة بعد إصلاح منظومتها القانونية. لم يكن برنامج تعبئة مليون هكتار من الأراضي الجماعية شعارا، بل انخرطت وزارة الداخلية فعلا في إطلاق العديد من برامج التحديدات الإدارية من أجل تحصين هذه الأراضي من عمليات الاستيلاء التي تهددها، وخاصة في بعض المناطق الشاسعة من المملكة، وهو ما سيسهل عملية إدماجها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج:

وإنها لمناسبة ثمينة كي نعبر عن بالغ اعتزازنا بالانتصارات الديبلوماسية الملكية وبالأداء المتميز لوزارة الخارجية، كما أنها مناسبة كي نؤكد تجندنا الدائم وراء جلالة الملك محمد السادس حفظه الله دفاعا عن الوحدة الترابية والوطنية.

نتابع باهتمام بالغ الدعم الدولي المتزايد لمقترح الحكم الذاتي لمغربية الصحراء، وستظل الزيارة التاريخية التي قام بها فخامة الرئيس الفرنسي بدعوة كريمة من جلالة الملك حفظه الله، محطة تاريخية عكست القناعة القوية لدى دول العالم اليوم بمغربية الصحراء، وبتهافت الأطروحة الانفصالية التي أصبحت معزولة، وهو الأمر الذي ظهر بجلاء أثناء مناقشات مجلس الأمن الدولي لقراره بخصوص الصحراء المغربية.

وها نحن لا يكاد يمر يوم دون أن نسمع بيان أو موقف من إحدى دول العالم يدعم مقترح الحكم الذاتي والمهم في هذا المسار هو المواقف التي تأتي من بعض المناطق التي كان خصوم بلادنا يعتبرونها حديقة خلفية لأنصار الانفصال.

إن هذا الدعم الدولي المتزايد لمغربية الصحراء، يعكس الرؤية الملكية المتبصرة، كما يؤكد قوة المبادئ المحددة للموقف المغربي من هذا النزاع الإقليمي المفتعل، والتي أكد عليها جلالة الملك في العديد من خطبه السامية، لعل آخرها خطاب جلالته بمناسبة الذكرى 49 لعيد المسيرة الخضراء، هذا الخطاب المرجعي الذي حدد فيه جلالة الملك بوضوح

أركان ودعائم الوضع الشرعي الذي تمثله بلادنا، كما أنه خطاب وضح بإسهاب ملامح العالم المنفصل الذي تمثله بعض المكونات المعادية للوحدة الترابية لبلادنا.

لا يخفى على علمكم ما يجتازه العالم من اضطرابات وحروب وفي مقدمتها المأساة الحاصلة في قطاع غزة، وفي هذا الإطار نعبر عن اعتزازنا بمواقف جلالة الملك المناصرة للقضية الفلسطينية، كما نثمن حرص جلالته على إيصال المساعدات للمدنيين في قطاع غزة. لقد كانت لبلادنا مواقف واضحة وقوية من تلك الأحداث عكستها مجموعة من الخطب والرسائل الملكية، سواء التي وجهها جلالته إلى القمة العربية الإسلامية الأولى والثانية أو الرسالتين اللتين وجههما جلالته إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الأولى سنة 2023 والثانية 2024، إن هذه الرسائل والخطب الملكية التي أعقبت أحداث 7 أكتوبر 2023، تؤكد بالملموس عمق الرؤية الملكية الداعية إلى الانتقال من تدبير الأزمة إلى إيجاد حل عادل ودائم عبر إحياء عملية السلام ومن خلال قطع الطريق على المتطرفين من أي جهة كانوا.

ستظل الرسالة التي وجهها جلالته خلال هذا الأسبوع إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أحد النصوص الملكية القوية، التي أكدت على أن ما يقع يساءل الضمير العالمي.

ونثمن المجهودات التي تقوم بها الوزارة لصالح أفراد الجالية المغربية بالخارج، ونؤكد أن خارطة الطريق بخصوص مغاربة العالم حددها الخطاب الملكي الأخير بمناسبة عيد المسيرة الخضراء المظفرة، ولا سيما قرار جلالته السامي بإحداث تحول جديد في مجال تدبير شؤون الجالية المغربية بالخارج.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية:

مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

نتقدم بخالص تقديرنا وامتناننا للسيد الوزير السابق على العمل الدؤوب والمجهودات التي بذلها في تدبير هذا القطاع الذي عرف تحولا نوعيا، وندعو إلى مواصلة الجهود في مجال تعزيز الدولة الاجتماعية، من خلال استكمال تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، عبر مواصلة وضع المنظومة القانونية ومواصلة الإصلاح الشامل بهدف توفير عرض صحي يرقى الى مختلف التطلعات الذي جعل من بين أولوياته النهوض بأوضاع الموارد البشرية وإحداث نظام معلوماتي مندمج وتفعيل عمل المجموعات الصحية الترابية والهيئة العليا للصحة والوكالة المغربية للأدوية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته ومؤسسات الحكامة.

سادسا، مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:

مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

لا يسعنا إلا التنويه بمضامين العرض الذي تقدم به السيد الوزير، والذي يعكس بالنسبة لنا رؤية واضحة لمواصلة تحقيق المكتسبات المحققة في القطاع الفلاحي، وكذا معالجة الإشكاليات المستجدة التي فرضتها توالي سنوات الجفاف وتأثيرات التحولات الدولية على بلادنا.

طبعا من المعلوم لدى الجميع أهمية هذه الوزارة، وكذا أهمية القطاعات التي تتوزع عبرها سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني، وكذا بالنسبة للمعيش اليومي للمواطنين والمواطنات، لذلك فهي تحظى بعناية ملكية سامية تم التعبير عنها في العديد من الخطب والرسائل الملكية السامية.

فبفضل هذه الرؤية الملكية تمكنت الفلاحة الوطنية ورغم الصعاب والتحديات وبفضل المخططات الواردة التي تبنيها منذ سنة 2007 من تحقيق تحول كبير ساهم بشكل فعال في تحقيق السيادة الغذائية وفي تطوير وتحديث الفلاحة المغربية.

لقد تمكن مخطط الجيل الأخضر 2020-2030، من تطوير الفلاحة الوطنية، كما أن برنامج الحد من آثار التساقطات المطرية والظروف الاقتصادية والتي رصدت له ميزانية تقدر ب 10 مليار درهم، كان له أثر مباشر على دعم الفلاحين والمساهمة في استقرار الأسعار ومحاصرة معدل التضخم، وذلك ما تؤكده الأرقام في هذا المجال، لذلك فإن فضيلة الانصاف تفرض علينا الإقرار بالمنجزات وتقديم المقترحات لتجاوز أوجه القصور والإكراهات المطروحة، ولعل في مقدمتها إشكالية الماء، والتي أصبح تأثيرها على القطاع واضح، غير أنه من المهم إعادة التأكيد اليوم على وجوب تلازم الأمن المائي والأمن الغذائي، لأنهما معا يشكلان تحديين لا لا يساورنا شك في قدرة بلادنا على ربحها.

طبعا، لا يمكننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نتحدث عن الفلاحة الوطنية وأوضاعها والتحديات التي تواجهها دون استحضار وضعية الفلاح الصغير الذي ندعو إلى مضاعفة المجهودات المبذولة لدعمه ومساعدته على الصمود في وجه التقلبات الراهنة.

إننا نعتقد أن جزءا مهما من الدعم المقدم يجب أن يكون من نصيب الفلاح الصغير والمتوسط لتحقيق التوازن المطلوب، وللحد من إشكالية البطالة بسبب الجفاف التي ما فتئت التقارير والاحصائيات الصادرة تكشف عنها باستمرار وفي هذا الإطار نثمن مضامين المخطط الذي وضعته الحكومة لمواجهة إشكالية البطالة والذي تضمن كما هو مبين في وثائق مشروع قانون المالية تدابير مهمة للحد من البطالة المرتبطة بالقطاع الفلاحي.

نعتقد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن مواجهة التحديات التي تواجه الفلاحة الوطنية اليوم يجب أن تتم عبر دعم الإنتاج الوطني أولا، وهو دعم تم القيام به من طرف الوزارة. ويجب مضاعفة المجهودات المبذولة فيه، مع الحرص على التقييم الدائم لكل الإجراءات والتدابير المتخذة في هذا المجال، أما دعم الاستيراد فقد أثبت محدوديته ولا داعي للعودة إلى موضوع دعم أضاحي، لأن الحكومة أقرت بمحدودية هذه التجربة.

لقد سبق لنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب التأكيد على أنه ما لم يتم اتخاذ تدابير واضحة لمواجهة المضاربات والاحتكار والجشع وتجار الأزمات فإن جميع التدابير التي تتخذها الحكومة سيكون أثرها في الحد من ارتفاع أسعار المواد الفلاحية جد محدود.

يهمنا فيما يتعلق بقطاع الصيد البحري التأكيد على وجوب العناية الدائمة والموصولة بالبحارة واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لضمان سلامتهم الجسدية والمهنية. إن هذا القطاع الحيوي ينهض بشكل أساس على العمل الكبير الذي تقوم به اليد العاملة، وأمام العائدات المهمة التي يذرها فإن مطالب تطوير كافة أوجه الحماية الاجتماعية والمهنية تبدو وجيهة ومعقولة.

V – مداخلات فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي، أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2025.

ولا بد في البداية أن أجدد تهنئة السيدات والسادة أعضاء الحكومة على الثقة الغالية التي حظوا بها من طرفة جلالة الملك حفظه الله، متمنيا لهم التوفيق والنجاح في مهامهم.

كما أشكر السيدات والسادة الوزراء ورؤساء المؤسسات الدستورية على تفاعلهم الإيجابي أمام اللجان الدائمة لمجلسنا الموقر وعلى العروض القيمة والشاملة والمدعمة بالعديد من الأرقام والمؤشرات.

وبهذه المناسبة، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لابد أن نثير بعض المشاكل ونسجل بعض الملاحظات ونقدم الاقتراحات التي نراها في فريقنا بناءة ومهمة للنهوض بمختلف القطاعات المعنية، والتي نسجلها من زاوية مهنية وكممثلي للاتحاد العام لمقاولات المغرب، إسهاما منا في النهوض بالقطاعات الإنتاجية التي تعتبر من اللبنات الصلبة لمرتكزات التنمية في بعديها الوطني والمحلي.

وقد حاول أعضاء الفريق الحضور في غالبية اجتماعات اللجن إلا من تعذر عليه الحضور لسبب طارئ، ومن تم بسط أفكار وتوجهات الفريق ومن خلال منظمة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على مستوى تقديم تشخيص للمشاكل التي تعاني منها العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة وتقديم المقترحات البناءة التي نرى بأهميتها من زاوية نظرنا كفاعلين اقتصاديين في حلحلة العديد من المشاكل وتذليل العديد من العراقيل التي لازالت تحد من تطوير الاقتصاد الوطني، والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

وبعد تقديم مداخلة موجزة في الجلسة العامة تلخص مجموع المشاكل التي تعاني منها مجموعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كما تتضمن العديد من الأفكار والمقترحات التي نراها ضرورية لتطوير هذه القطاعات، ارتأينا أن نقدم مداخلة مفصلة لمجموع هذه القطاعات قصد تضمينها في محضر الجلسة نظرا لضيق الوقت المخصص لمناقشة الميزانيات الفرعية.

بخصوص قطاع الداخلية

فقد رفعت بلادنا تحدي كبير، تحدي تنموي فرض عليها الانكباب العاجل والفوري على مظاهر الخصاص الاجتماعي والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية من أجل كسب رهان التحديات المستقبلية الجسيمة المطروحة على بلادنا داخليا وخارجيا، ولرفع هذا التحدي وجب علينا تسخير كل الإمكانات وتعبئة الموارد.

وفي هذا السياق، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نشيد بالنهضة الشاملة التي تعرفها أقاليمنا الجنوبية كما أكد على ذلك جلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية من خلال حسن تدبير الأوراش التنموية ذات البعد المجالي والبيئي والاقتصادي، فقد تميز هذا الورش على وجه الخصوص تحديات الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن تدبيرها وضمان استدامتها، وعلى راسها إشكالية ندرة المياه وتدبير الإجهاد المائي بصفة عامة.

بخصوص قضية وحدتنا الترابية:

لابد من الإشادة بالمكتسبات النوعية والتاريخية التي حققتها بلادنا ولازالت، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الاعترافات الوازنة والمتتالية بمغربية الصحراء، بفضل السياسة المتبصرة لجلالته، حيث أصبح مقترح الحكم الذاتي يحظى باحتضان أممي كبير، يتعزز بتفعيل النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية،بمبادرات ملكية حكيمة ذات بعد نظر شامل يهم كل الشركاء، يمكن من خلق شراكات وعلاقات جديدة يسودها احترام سيادة الدول على أراضيها،وتطمح إلى النماء والاستقرار والديمقراطية، ونؤكد على ما جاء في خطاب جلالته بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء على أن الشراكات والالتزامات القانونية للمغرب، لن تكون أبدا على

حساب وحدته الترابية، وسيادته الوطنية، و لقد حان الوقت لتتحمل الأمم المتحدة مسؤوليتها، وتوضح الفرق الكبير، بين العالم الحقيقي والشرعي، الذي يمثله المغرب في صحرائه، وبين عالم متجمد، بعيد عن الواقع وتطوراته.

بخصوص الشق الأمني:

لقد تلقينا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بارتياح تام كل الإجراءات والتدابير التي اتخذتها بلادنا من أجل تقوية ودعم الدور المحوري الذي يضطلع به مرفق الأمن في المساهمة في تحقيق أمن واستقرار البلاد الذي هو من أهم شروط نجاح ورش الاستثمار الذي أطلقته بلادنا مؤخرا، ونؤكد مرة أخرى أن الحكامة الأمنية الجيدة تتطلب تفعيل المخططات الاستراتيجية الأمنية الرامية إلى الرفع من القدرات التدبيرية والاستباقية للقوات العمومية، لاسيما في ظل سياق جهوي وإقليمي ودولي مطبوع بعدم الاستقرار وتكاثر شبكات المخدرات والتطرف، وتفاقم تحديات إدارة الحدود المرتبطة أساسا بتدفقات الهدرة السرية والتي تعتبر بلادنا من أهم المعابر لها بحكم موقعها الجغرافي وقربها من القارة الأوروبية .

وبهذه المناسبة، أود أن أتوجه بكلمة شكر وتقدير لقواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية، وأجهزة الأمن الوطنية بمختلف تشكيلاتها، على الجهود والتضحيات التي تقدمها، وتجندها الدائم، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله ورعاه، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن، وصيانة أمنه واستقراره.

بخصوص المجال الاجتماعي:

نثمن بالمناسبة مجهودات الوزارة في اعتماد تصور جديد يقوم في جوهره الأساسي على إعطاء الأولوية من جهة للمناطق الفقيرة والفئات الهشة ولكن ورغم المجهودات المشار إليها سلفا لازال قطاع الجماعات الترابية يعاني من عدة مشاكل من حيث الإمكانات والموارد والتحديات، وخصوصا بين الجماعات الحضرية والقروية وكذا النقص على مستوى الكفاءات المتخصصة والموارد البشرية المؤهلة بالنظر إلى الاختصاصات الجديدة والمحدثة لفائدة الجماعات الترابية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد العام لمقولات المغرب تلقى بارتياح كبير مواصلة وزارة الداخلية تقديم الدعم للجماعات الترابية من خلال حصتها في حصيلة الضريبة على القيمة المضافة، لفائدة مجموعة من الجماعات الترابية من أجل إنجاز أشغال الوقاية من الفيضانات موضوع الاتفاقيات المبرمة بين الجماعات وعدة شركاء في إطار صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية.

أما بخصوص تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، فإننا نثمن دور الوزارة في السهر على تسريع وتيرة إنجاز المشاريع المبرمجة، عبر مواكبة اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، من خلال إنجاز وتحيين خرائط الفوارق المجالية، عبر نظام معلوماتي يتيح للمتدخلين في مجال التنمية الترابية إمكانية إدراج المشاريع المبرمجة في قاعدة بيانات هذه المنظومة مع تتبع تنفيذها.

وهنا تجدر الإشارة إلى ورش إعادة إعمار مناطق زلزال الحوز، عرف شيء من التعثر والبطيء، وهو راجع بجزء كبير إلى خصوصية المنطقة من الناحية الجغرافية ونطلب بالمناسبة كل مكونات الحكومة الإسراع بإنجاز المشاريع المبرمجة في هذا المجال خصوصا في هذا الفصل الذي يعرف تساقطات الأمطار والثلوج بهده المناطق.

بخصوص الجهوية المتقدمة:

لقد تلقينا بارتياح كبير ما جاء في كلمتكم بخصوص التعاقد بين الدولة والجهات، الذي نعتبره آلية ناجعة لإعمال مبدأي الالتقائية والتنسيق عبر صياغة برامج مشتركة، قائمة على أساس رؤية مندمجة، تنبني على الانسجام والتكامل بين الرؤية التنموية للجهات والاستراتيجيات الوطنية، ومن هذا المنطلق فنحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب منخرطون في هذا الباب، ولا بد من التأكيد على أن تفعيل النموذج التنموي الجديد سيمكن تدريجيا من المساهمة في توطيد وتطوير هياكل الحكامة الترابية بصفة عامة، عبر ابتداع أنماط مبتكرة للتدبير دامجة وفاعلة في حقل التنمية الجهوية، والمجالية، لاسيما عبر المساهمة في إنجاز برامج ومشاريع أفقية (بين-قطاعية) وكذلك مشاريع متعددة التمويل العمومي والخاص، وغيرها من صيغ تمويل الاقتصاد المختلط.

وفيما يخص آجال الأداءات لا تفوتني الفرصة لأثمن العمل المتميز الذي قامت به وزارة الداخلية، وأخص بالذكر السيد المدير العام للجماعات المحلية بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومديرية المنشآت العمومية والخوصصة إضافة إلى الخازن العام للملكة في إنشاء اللجان الجهوية والإقليمية التي أحدثت لتسريع آجال الأداء، كما نطالب بإعادة تفعيل هذه اللجان.

أما بخصوص قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامُني:

فلا يَسَعُنَا إلا أن نثمن العمل الكبير الذي تقوم به وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامُني، ونحن في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نسَجِّلُ بكل إيجابية حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2024، سيما ما يتعلق بـ:

- تأهيل وتعزيز العرض الفندقي الذي استفاد من الدعم المالي؛
- تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات؛
- دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة ومقاولات التنشيط السياحي.

واليوم، نحن مَدْعُوُون للاستمرار بالعمل بنفس الوَتِيرَة الإيجابية من أجل تَطْوير العرض السياحي وتَقْوِيَةِ البنيات السياحية، خصوصا وأن بلادنا مُقْبِلَة على تنظيم كأس العالم 2030.

فَتَنْظِيمُ هذا الحَدث العالمي يُمَثِّلُ فُرْصَة اقتصادية واجتماعية وثقافية كَبِيرة، فعلى سبيل المثال: وعلى المستوى السياحي من المُتَوَقَّعِ أن يجْذِبَ المغرب ما يَزيد عن مليون ونصف المليون زائر إضافي خلال فَتْرَة كأس العام، مما سَيَرْفَعُ المداخيل السياحية بقيمة تَتَراوَحُ بين 20 و30 مليار درهم.

وهو ما يَسْتَدْعِي التَّنْفِيذَ الأَمْثَلْ والسريع للمشاريع المُرْتَبِطة باستعدادات بلادنا لهذا الحدث الضَّخْم، واستغلال الفُرَصْ التَرْوِيجِيَة لهذا الحدث العالمي لتسويق بلادنا كَوِجْهَةٍ سياحية رَائِدَة، والترويج لصناعتنا التقليدية.

وعلى الرَّغْمِ من الأرقام الإيجابية التي يسجلها قطاع السياحة ببلادنا، إلَّا أنه لا يزال علينا تَكْثِيفَ الجُهود من أجل مُواكبة تَطَوُّر القطاع السياحي ببلادنا، سيما على مستوى:

- تحفيز الاستثمار على المستوى الجِهَوِي وتقديم عُروض سياحية تتوافق مع المناطق. لتحقيق ذلك، ينبغي إنشاء صناديق جهوية متخصصة (fonds régionaux spécialisés) لدعم أصحاب المشاريع، ودعم جزء من الاستثمار لِخَلْقِ فاعلين جُدُد وتوسيع "عرض المغرب"؛

- دعم المقاولات في تَحَوُّلِها لمواكبة التوجهات العالمية فيما يخص جودة الخدمة، عن طريق إنشاء برامج مدعومة بِمَراكز تَمَيُّزْ (centres d'excellence)، ومُمَوَّلَة بِشكل جزئي من قبل الدولة؛

- تسريع التحول الرقمي للمقاولات السياحية ودَعْمها لزيادة اندماجها في قنوات التوزيع العالمية، ودعم حُضورها في أسواق "وِجْهَة المغرب"، في ظل سياق تنافسي قوي؛

- الرفع من مستوى الخدمات في المجال السياحي عن طريق تَحْسِين برامج وجودة التكوين بمؤسسات التكوين المهني السياحي والفندقي؛

- تقوية خطوط النقل الجوي: الذي يعتبر الرافعة الرئيسية للأسواق الدولية. وذلك من خلال وضع خطة مع الفاعلين في القطاع لإعادة بناء وتنويع طرق النقل الجوي.

وفيما يخص الصناعة التقليدية، فإننا نُثَمِّن العمل الذي تقومون به من أجل تطوير صناعتنا التقليدية، كما نثمن مضامين وأهداف الاستراتيجية الجديدة لقطاع الصناعة التقليدية 2021-20230.

وعلى الرغم من الإنْجَازات المُحَقَّقَة، فإن هذا القطاع لا يزال يُعاني من عدة مشاكل على غرار تَراجُعْ بعض الحرف، كما أن الكثير من الأنشطة تُمَارسُ في إطار غير مهيكل، الأمر الذي يَحُولُ دُونَ تطويره والنهوض به، ولأجل مواجهة هذه التحديات، فإننا نقترح:

1- هيكلة الفاعلين الاقتصاديين

وذلك بإعداد برامج مُوَاكِبَة تَسْتَهْدِف تقوية تنافسية مقاولات وتعاونيات الصناعة التقليدية، خاصة على الصعيد الدولي، لتحقيقه زيادة كبيرة في الصادرات.

2- تحديث فروع قطاع الصناعة التقليدية

إضافة إلى ظهور فروع قوية وتنافسية في الصناعة التقليدية، لابد أيضًا تسريع تحديث سلسلة القيمة ودعم التحول الرقمي للقطاع.

3. تعزيز الترويج لصناعتنا التقليدية من خلال تخصيص يوم للترويج لمنتوجات صناعتنا التقليدية على غرار ما هو معمول به في فرنسا Craft Friday (Vendredi de l'ARTISANAT) على غرار Black Friday الذي لَقِيَ نَجاحا كبيرا.

وفيما يخص إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة

فلا يخفى عليكم أهمية التعمير والتخطيط الترابي كعامل أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ الشيء الذي يستوجب إحداث قطيعة مع الممارسات التقليدية وتبني مقاربات مُبْتَكرة، والتحلي بالجرأة والشجاعة، لأن هذا القطاع ليس بالسهل. فلابد من تحفيز التفكير في تخطيط حضري يضمن تمويل وتوفير العرض السكني ويضمن تجويد إنتاجه وملائمة للساكنة، في إطار كفيل بتوفير مرافق وبنية تحتية عصرية وآنية سهلة الولوج، مع ضرورة تبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بالتعمير ومواكبة المستثمرين، وإرساء حكامة جيدة.

كما أننا نثمن مقاربة التهيئة والتعمير وفق منظور جديد يأخذ بعين الاعتبار الإشكاليات والرهانات المطروحة على المجالات الترابية في كل مستوياتها، خاصة وأن التحدي اليوم كما لمستم، لا يكمن في الاكتفاء بالتصحيحات الطفيفة أو الملائمات الجزئية، بل يفرض تبني استراتيجية مجالية مبنية على منظور أوسع وأعمق يأخذ بعين الاعتبار مستلزمات التنمية الترابية في بعدها الاندماجي والشامل. وهنا تكمن أهمية التخطيط الاستراتيجي الذي تبنته الوزارة، كأداة لتهيئة المجال في إطار متناسق ومتماسك ومتضامن يحفظ لكل المكونات المجالية وظيفتها وخصوصيتها، ويضمن للمواطنين إطارات وفضاءات ملائمة للعيش الكريم.

وهنا لابد أن نشير إلى ضرورة الانتقال إلى جيل جديد من وثائق التعمير، يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البناء في العالم القروي والمراكز الصاعدة، والمناطق الجبلية، بما يرفع من نسبة إنجاز المرافق العمومية المقررة في هذه الوثائق، وعدم إهدار منسوب العقار وتجميده حتى نجعل من التعمير أداة مرنة لتحفيز الاستثمار من خلال التعمير

بالأهداف، والتعمير التفاوضي مع المستثمرين من أجل ضبط البرامج المزمع إنجازها.

أما بخصوص قطاع إعداد التراب الوطني وبحكم أهميته الاستراتيجية في كل برنامج تنموي، فقد صار لزاما أن تكون برامجه مواكبة لمخططات التهيئة العمرانية، مع التسريع بوثيرة انجاز تصاميم التهيئة في بعض المناطق مع تحيين بعضها الذي تجاوز العشرين سنة، وأغلب المعطيات التي هو قائم عليها غير محينة وفق التقطيعات الترابية الجديدة والتحولات الاجتماعية والبشرية التي تعرفها بلادنا، مع التأكيد على التقائية البرامج وإعطاء إعداد التراب الوطني وظيفته الحقيقية وبعده الحقيقي في تنزيل الجهوية المتقدمة والبعد الجهوي لإعداد التراب الوطني المنصوص عليه في الدستور.

أما بخصوص قطاع التعمير، فإن مواكبة قوانين التعمير لمجال إنعاش الاستثمار العقاري، رهين بوضوح وشفافية السوق العقارية والذي ينصب أساسا على تحديد طبيعة العقار، من جهة، وملاءمة قوانين التعمير مع الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنتجها الدولة لتحفيز الاستثمار العقاري من جهة ثانية.

وإن ما يفسر هذا الواقع التباينات الشاسعة التي تقتضي إيجاد حلول جدرية وصيغ قانونية تلامس الواقع والحد من عدد المتدخلين حتى لا تضيع مصالح المواطنين والمصلحة العليا للوطن، وبهذا الصدد فإننا نطالب بمراجعة شاملة لوثائق التعمير والقوانين المؤطرة لهذا المجال، وتفعيل دور الوكالات الحضرية التي يكتسي دورها أهمية كبرى في تأطير وتدبير قطاع التعمير وتنظيم المجال بصفة عامة مع ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري بالوزارة وتحسين ظروفهم المادية وتعزيزها بالموارد البشرية المكونة والكُفأة من أجل أن تقوم بالمهام المنوطة بها.

وبخصوص قطاع النقل واللوجستيك:

1- بالنسبة لقطاع اللوجستيك

لا شك أن الوزارة تعمل بكل جدية ومسؤولية على تطوير سلاسل لوجيستيكية فعالة تهدف إلى خدمة تنافسية الاقتصاد الوطني، باتخاذ مجموعة من الإجراءات ستمكن من إعطاء الأولوية لتسريع وثيرة إنجاز المحطات اللوجستيكية وتطوير كفاءات الفاعلين في قطاع نقل البضائع واللوجستيك.

وقد دعا الاتحاد العام لمقاولات المغرب الحكومة إلى تكوين "فريق عمل" مكون من القطاعين العام والخاص، والذي سيتعامل مع جميع الأمور المتعلقة باللوجستيك، مع تزويد هذه الوحدة بجميع الأدوات والوسائل اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية اللوجستيكية والتي ستكون مهامها:

- الإشراف على تنظيم القطاع.

- تضافر جميع الإجراءات اللوجستيكية المخططة في الاستراتيجيات الوطنية الأخرى؛

- تسهيل العمليات اللوجستيكية؛

- التقوية بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في سلسلة التوريد من حيث الاتصال والتنسيق؛

- تطوير قطاع اللوجستيات من خلال تحديد خطوط استراتيجية جديدة (جوية وبحرية) للتجارة الدولية.

2- بالنسبة لقطاع النقل

يقف المغرب اليوم أمام تحدِيات جديدة تتمثل في:

- تعزيز حكامة قطاع النقل بهدف ضمان تنسيق أفضل بين مختلف الجهات الحكومية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي وتحقيق تكامل في السياسات والخطط؛

- تخطيط على المدى الطويل لتوجيه الاختيارات فيما يتعلق بالاستثمار وتطوير البنية التحتية للنقل، مع مراعاة احتياجات المواطنين الحالية والمستقبلية؛

- تحسين الكفاءة والأداء الاقتصادي لخدمات النقل واللوجستيك وكذلك القدرة التنافسية للمقاولات العاملة في القطاع؛

- تحسين ولوجية جميع المواطنين إلى خدمات النقل العمومي للأشخاص، بما في ذلك تطوير حلول نقل متكاملة ومتعددة الوسائط تسمح بالتحول السلس بين وسائل النقل المختلفة؛

- تعزيز وسائل النقل المستدامة، مثل النقل الجماعي للأشخاص، السيارات الكهربائية، وأنظمة النقل الذكية، مما سيساهم في تحسين السلامة وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتقليل الضغط على البنية التحتية للنقل.

ولمواجهة هذه التحديات، نرى في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ضرورة العمل على:

- رفع كفاءة أنظمتنا النقلية وتحسين الولوج إليها؛

- الأخذ بعين الاعتبار التحديات الراهنة للتنمية المستدامة، وذلك بما يتوافق مع توجهات النموذج التنموي الجديد والاستراتيجيات القطاعية للمملكة؛

- تعزيز فرص دمج المواطنين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛

- دعم الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة.

وبالمناسبة لابد من أن نثمن تفعيل مجموعة من الإجراءات

والتدابير من أجل استمرارية عمل المقاولة النقلية ودعم تنافسيتها عبر مواصلة تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية، من خلال تفعيل نظام معلوماتي للخدمات عن بعد يُمَكن مقاولات نقل البضائع لحساب الغير من تجديد بطاقة الترخيص الخاصة بمركباتهم.

ودائما على مستوى قطاع النقل، فإن النقل السككي بالمغرب يعد رافعة أساسية وعاملا مهما من عوامل النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، من خلال مشاريع مهيكلة ذات وقع مهم، سواء على مستوى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين، أو على مستوى تسريع وتيرة التنمية الحضرية لهذه المدن.

لكن هذه المنظومة تعاني من عدة مشاكل، أبرزها:

- تهالك وتلاشي القطارات والعربات في عدة محاور رئيسية وهذا لضعف ميزانية الصيانة للمكتب الوطني للسكك الحديدية. وهنا فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نؤكد على ضرورة:

- ضرورة توسيع شبكة القطارات فائقة السرعة إلى مراكش وأكادير، والمدن الشرقية للملكة؛

- ضرورة تطوير الشبكات الجهوية السريعة، لا سيما على مستوى جهة الدار البيضاء-سطات وجهة الرباط-القنيطرة؛

- تحسين شبكة السكك الحديدية التقليدية لتوفير رحلات أسرع وأكثر راحة وملاءمة.

أما بخصوص النقل البحري: فإننا نلاحظ هيمنة الشركات الأجنبية على أغلب الخطوط، وكذا هزالة وضعف الأسطول المغربي في مجال النقل البحري، ناهيك عن ارتفاع أثمنة الرحلات وخصوصا أيام الدروة والتي تكون خلال فصل الصيف وتتزامن مع عودة مغاربة العالم من مختلف الدول الأوربية.

وفيما يخص قطاع الصناعة والتجارة

فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نُسَجِّلُ بكل إيجابية التطور الإيجابي لصناعتنا الوطنية، والذي جاء بعد مسار طويل من العمل الجاد الذي مَكَّنَنا من بُلوغ مستوى التطور الذي نعيشه اليوم.

وَخَيْرُ مِثال يُمكن الاسْتِشْهَادُ به في هذا المجال هو قِطاع صِناعة السيارات الذي يَعيشُ قِصَّةَ نَجاحٍ مُتميزة، فَبَعد أن أصبح المُنْتِجُ الأول للسيارات في أفريقيا، أَثْبَتَ المغرب والقطاع الخاص المغربي قُدْرَتَهُمَا على الجَمْع بين القُدْرَة التنافسية والابتكار وبِنسبة اندماج مَحلي تبلغ 69%، وصادرات تصل إلى 150 مليار درهم.

كما يُعَدُّ قِطاع صناعة الطيران أيضًا مِثَالًا لهذا النجاح، واليوم لا تُوجَدُ هناك طائرة تُحَلِّقُ في السماء ليست فيها أَجْزَاءٌ صُنِعَتْ فِي المَغْرب.

على الرَّغْمِ من تَقَدُّمِ العديد من فُروع الصناعة الوطنية، إِلَّا أَنَّهَا لا تَزال تُواجه العديد من التَّحديات التي تَحُدُّ من قُدُراتِها والتي يَجِبُ مُعَالَجَتُها، وذلك على غرار:

• العمل على تَحسين مُعدل الاندماج المحلي في جميع الصناعات، من خلال تطوير جميع المنظومات الاقتصادية (les écosystèmes)، على غِرَار ما تَحَقَّقَ في صناعة السيارات، وهو ما يستوجب مُواصلة تشجيع علامة "صُنع في المغرب"، وتَفعيل الأفضلية الوطنية للمنتجات المحلية في الصفقات العمومية.

- رَفع جودة التكوين من أجل مُلاءمة طَبِيعَةْ تَكْوِين الخِرِّجِين مع متطلبات سوق الشغل؛

- وأخيرا إخراج ميثاق استثمار خاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والتي تمثل 95% من نسيجنا الاقتصادي، للمساهمة في تطور المنظومة الصناعية على صعيد كافة جهات المملكة.

أما بخصوص قطاع التجهيز والماء

أولاً: قطاع التجهيز

يشكل قطاع التجهيز إحدى الدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، حيث يُسهم بشكل مباشر في تحسين جودة الحياة، وتقليص الفوارق المجالية، وتهيئة بيئة محفزة للاستثمار. وقد لمسنا خلال السنوات الأخيرة دينامية ملحوظة على مستوى تطوير المشاريع الكبرى، سواء على صعيد الطرق السيارة أو البنيات التحتية الخاصة بالموانئ والمطارات، ولكن على الرغم من هذه الإنجازات، فإننا نواجه تحديات تتطلب مزيدًا من العمل، أبرزها:

• المواصلة في استراتيجية تحسين جودة الطرق الثانوية والمعبدة بالمناطق النائية لتعزيز التنمية القروية؛

• العمل على صيانة وإعادة تأهيل البنيات التحتية المتضررة جراء الكوارث الطبيعية، مثل زلزال الحوز وفيضانات شتنبر 2024؛

• وفي ظل الاستعداد القائمة لتنظيم تظاهرات رياضية كبرى، مثل كأس إفريقيا للأمم 2025 وكأس العالم 2030، فإن التحدي يتطلب تعزيز البنيات التحتية لاستيعاب الزخم الدولي.

لذلك فنحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نوصي بما يلي:

- تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع الطرق المزدوجة والرابطة بين المدن الكبرى والجهات؛

- تخصيص اعتمادات إضافية لصيانة البنيات التحتية وضمان استدامتها؛

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالاستفادة من إمكانات صندوق محمد السادس للاستثمار، لدعم تمويل المشاريع الكبرى.

ثانيًا: قطاع الماء – محور استراتيجي لضمان الأمن المائي

يشكل قطاع الماء إحدى التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا، حيث أصبح المغرب يعيش في وضعية إجهاد مائي هيكلي بسبب التغيرات المناخية والنمو الديمغرافي المتزايد. وقد أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطبه السامية على ضرورة اعتماد تدبير عقلاني ومستدام لهذه المادة الحيوية. وهو كذلك رغم الإنجازات المحققة وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- اعتماد البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، بكلفة إجمالية تصل إلى 115 مليار درهم؛

- إطلاق مشاريع تحلية مياه البحر بعدة جهات، لتلبية احتياجات الساكنة والمشاريع الاقتصادية.

إلا أن هناك تحديات يجب العمل على تداركها ومنها:

- ندرة الموارد المائية وعدم توازن توزيعها بين الأحواض المائية؛

- تدهور وضعية بعض السدود نتيجة التوحل وفقدان كميات كبيرة من المياه بسبب التبخر.

ومن هذا المنطلق فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نقترح ما يلي:

- الإسراع في إنجاز محطات جديدة لتحلية مياه البحر، خاصة بالمناطق التي تعاني من ندرة المياه مثل جهة سوس وبعض المناطق الشرقية؛

- تحسين مردودية شبكات التوزيع الحضري والقروي، وتقليل نسبة الهدر المائي؛

- تطوير برامج إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لأغراض صناعية وزراعية؛

- اعتماد تقنيات مبتكرة لتقليص الهدر المائي في السدود، وتنويع مصادر المياه من خلال استكشاف المياه الجوفية.

ثالثًا: قطاع الموانئ – بوابة المغرب نحو العالمية

تُعد الموانئ المغربية محورًا استراتيجيًا للتنمية الاقتصادية، حيث تساهم بشكل كبير في تعزيز التجارة الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية. وقد شهد القطاع تحقيق مجموعو من المنجزات المهمة والاستراتيجية وأهمها:

- تطوير ميناء طنجة المتوسط ليصبح أحد أبرز الموانئ في المنطقة؛

- الشروع في إنجاز ميناء الناظور غرب المتوسط وميناء طرفاية؛

- إتمام إنجاز مشروع ميناء الداخلة الأطلسي الذي سيمكن من تطوير قطاع الصيد البحري في الجهة، وتنمية المبادلات التجارية، خاصة وأنه سيكون بوابة المملكة المغربية على المحيط الاطلسي والقارة الأمريكية.

ولكن بالمقابل هناك تحديات يجب العمل على تجاوزها:

- الحاجة إلى تحسين قدرات الموانئ الأطلسية لتكون بمستوى الموانئ المتوسطية؛

- مواجهة ظاهر التوحل التي تؤثر على أداء بعض الموانئ.

لذلك فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نوصي بما يلي:

- تحسين مستوى السلامة المهنية والبيئية بالموانئ الوطنية؛

- تطوير منظومة حماية الساحل لمواجهة تأثيرات التغيرات المناخية.

أما بخصوص قطاع الفلاحة والصيد البحري:

فإن المغرب كان وما زال يُصنف كبلد فلاحي مهم في شمال أفريقيا بدون منازع وذلك رغم طابع مناخه الشبه الجاف، إلا أن إنتاج الحبوب ببلادنا مازال لا يغطي احتياجات استهلاكنا الداخلي، مع العلم أننا لا زلنا نستورد جزء كبير من الحبوب والقطنيات من الخارج وبالتالي فإننا لم نتوفق في الوصول إلى ضمان سيادتنا الغذائية في هذا المجال، حيث كلّف استيراد القمح وحده العام الماضي نحو 25.8 مليار درهم، بزيادة سنوية تناهز 81%، فيما قفزت كلفة واردات الشعير من 743 مليون درهم سنة 2021 إلى 3.1 مليار درهم، إلا أنه بالمقابل فإن مجالات أخرى كقطاع الخضروات والفواكه فإن المغرب يتمتع بقدرة وطنية مهمة لضمان الاكتفاء الذاتي، بل إننا نصدر ما يعادل 1.500.000 طن من هذه المواد وهذا جله نتيجة فلاحة عصرية مواكبة للتطورات الحاصلة في المجال على الرغم من الإشكالات والعوائق التي لا تزال تواجهها ضمن مخلف المراحل بداية من الإنتاج إلى التصدير.

ولا تفوتنا الفرصة أن نثمن إعلان بلادنا عبر المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمعهد الوطني للبحث الزراعي، مؤخراً، عن تسجيل ستة أصناف جديدة واعدة من بذور الشعير والقمح الصلب المقاومة للجفاف والحرارة المرتفعة، من أجل استعمالها في قطاع الزراعة في المغرب، التي نتمنى أن تدفع نحو إيجاد حل وطني محلي من أجل الخروج من ازمة استيراد الحبوب التي تعيشها بلادنا.

وقد شهدت الصادرات المغربية من البرتقال تجاه عدد من الأسواق الخارجية، خلال الـ8 أشهر الأولى من السنة الجارية، انخفاضا مهما؛ بالرغم من أن المملكة تعد "أحد أكبر منتجي هذه المادة في العالم"، إذ استوردت دول الخارج نحو 30 ألف طن "فقط" من البرتقال المغربي بقيمة تم تقديرها بـ13,7 ملايين دولار؛ وهو تراجعٌ بالمقارنة مع العام الماضي، فبعدما "حقق" المغرب، السنة الفارطة، عائدات تصدير من البرتقال قدرها 71 مليون دولار؛ فإن توقعات منصة "إيست فروت"، المتخصصة في أسواق الخضر والفواكه عالميا، تذهب في اتجاه أن

"المغرب سيخفض بشكل كبير صادراته من هذه الحمضيات لأسباب عديدة بحلول نهاية الموسم الحالي، بحيث سينخفضُ تصدير البرتقال المغربي تبعا لموسم 2023/2022 إلى أدنى مستوى في السنوات الثمان الماضية على الأقل"، وعلى سبيل المثال فقد أضطر عدد من الفلاحين بالمناطق الجنوبية إلى اجتثاث أشجار "البرتقال" بسبب ندرة المياه إن لم نقل انعدامها، فمثلا فقد اضطر عدد من فلاحي المجال إلى خفض المساحة المزروعة من 300 هكتار إلى أقل من 100 هكتار، وهو ما يستدعي ضرورة إعادة النظر فيما سياسة تدبير الموارد المائية، من خلال مخططات مجالية، على اعتبار أن القلب النابض للفلاحة المغربية هو أكادير والغرب. ولذا، من الضروري تأهيل برنامج فلاحي يراعي خصوصية المناطق مناخيا لضمان وفرة في الإنتاج والجودة أيضا مع الحفاظ على الموارد المائية.

إن الجفاف الهيكلي الذي تعيشه بلادنا منذ سنوات، أثر بشكل كبير على الإنتاج الوطني وبشكل أكبر على الاقتصاد القروي بصفة خاصة، وفي ذات السياق لا ننسى أن الفلاحة العصرية والمستثمرين ضمنها كانوا على وعي تام بحقيقة الإشكالات المائية التي تعيشها البلاد فسعت إلى تبني أساليب التدبير المعقلن للمياه من خلال اعتماد أسلوب السقي بالتقطير Goute à Goute بنسبة اعتماد كلي 100% مما يمكن من اقتصاد 47% من الاستهلاك المائي، ولا ننسى أن نذكر هنا أن الدعم الذي تقدمه وزارة الفلاحة للفلاحين في مجال اقتصاد الماء باستعمال التقنيات المذكورة ساهم بشكل كبير في إنجاح هذا الورش الكبير التي يؤكده حجم صادرات البلاد من الخضر والفواكه، كما تم عرضها سابقا.

لن يختلف أحد أن قطاع الصيد البحري شهد، بفضل العناية الملكية واستراتيجية "أليوتيس"، إقلاعا تنمويا ناجعا، عبر إنجاز برامج تنموية مهمة وتنزيل عدد من المخططات الواعدة، إلا أننا ونحن مقبلون على إطلاق النسخة الثانية من استراتيجية "أليوتيس"، التي تحكم التوجه العام للقطاع في أفق 2030، لا يسعنا إلا أن نطرح عدد من الإشكالات التي لايزال القطاع يعيشها، وعيا منا بضرورة البحث عن معالجتها وفق تصور واقعي يجعل من النسخة الثانية من الإستراتيجية فرصة لاستدراك النواقص ودعم الإنجازات المحققة، فمثلا لايزال القطاع يعرف مجموعة من الممارسات غير القانونية؛ على غرار الصيد الجائر، والتصريحات الكاذبة بالمصطادات السمكية التي تعد مدخلا مهما لاستفحال آفة تهريب الأسماك، عن طريق استغلال مجموعة من الثغرات التنظيمية التي بنيت فلسفة وضعها في الأساس على ضمان حقوق المهنيين وتلافي ضياعها، غير أن البعض يستغل هذه الثغرات لأغراض غير قانونية يضر بمبدأ المنافسة الشريفة، وهي الممارسات التي من شأن استمرارها أن يهدد المكاسب التي كسبتها بلادنا من خلال استراتيجية "أليوتيس".

وحتى نكون أكثر واقعية وانخراطا في إيجاد الحلول والسبل الكفيلة بالمشاركة في إنجاح السياسات العمومية والمجالية المتخذة في المجال ندعوكم.

أولا: فيما يخص قطاع الفلاحة:

ندعوكم السيد الوزير إلى ضرورة العمل على:

1. التدخل لإعادة الجدولة للديون المتراكمة على كاهل الفلاحين، بالنظر لتوالي سنوات الجفاف التي أدخلتهم في أزمة مالية خانقة؛

2. تعزيز التنسيق والتعاون بين القطاعات المعنية، مع خلق مناخ تحفيزي لفائدة الشباب في العالم القروي، عن طريق خلق المقاولات، ودعم التكوين، لاسيما في المهن والخدمات المرتبطة بالفلاحة؛

3. تشجيع المزارعين في قطاع الحبوب عند الإنتاج من أجل مردودية أكثر وتحسين المحاصيل؛

4. ضرورة بناء سياسة قائمة على التأقلمِ مع الوضع المائي الصعب الذي يشهده المغرب، وبناء سياسة زراعية قائمة على توافر الاكتفاء الغذائي المنشود؛

5. العمل على اخراج قانون منظم لقطاع توزيع وبيع الخضر والفواكه للمستهلك المغربي يضع حدا لتدخل الوسطاء؛

6. إعادة النظر وتحيين النصوص التشريعية المؤطرة لتنظيم واستغلال أسواق الجملة لتواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية؛

7. عصرنة قطاع اللوجيستيك وضمان نقل هذه المنتجات في شاحنات تتوفر على آليات التبريد مما سيمكن من تقليص تضرر السلع من 40% حاليا إلى 5%، وهي نفس نسبة تضرر السلع الموجهة للتصدير؛

8. إعطاء مكانة مركزية للبحث والتطوير في مجال اختيار البذور والزراعات الأكثر مقاومة للجفاف، وطرق استخدام الأسمدة العضوية منها كبدائل، في تطوير تقنيات السقي والأساليب الفلاحية الأكثر ملاءمة لمناخ البلاد؛

9. زيادة المساحات المزروعة، وتحديداً بالمحاصيل التي تُستهلك محلياً، كالحبوب، والذرة والشعير والقطاني والنباتات الزيتية وقصب السكر..؛

10. تمكين المستثمرين في المجال من الاستفادة من مياه البحر المحلاة بأثمنة تفضيلية؛

11. مواصلة العمل من أجل حل أزمة الجفاف وندرة المياه؛

12. تشجيع صناعات الأعلاف والأسمدة؛ لأنها تساعد منتجي اللحوم الحمراء والبيضاء في التحكم في أسعار العلف والأسمدة؛

13. إيقاف الإجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بمتأخرات الكراء للفترة المتأثرة بالأزمة، وإعفاء المستثمرين من مستحقات الكراء منذ

عام 2019، ومنح فترة انتقالية مدتها خمس سنوات لدعم الاستثمار في مشاريع زراعية متوافقة مع الظروف المناخية الجديدة.

ثانيا: فيما يخص قطاع الصيد البحري:

إننا اليوم في حاجة ماسة إلى اتخاد مجموعة من التدابير لدعم مواصلة العمل على إقامة اقتصاد بحري، يساهم في تنمية الوطن من خلال:

1. بناء التجهيزات التي تحد من آثار التغيرات المناخية الحيوية البحرية وصناعة السفن، وتنمية البحث العلمي الخاص بعلم البحار؛

2. حماية واستدامة الثروة السمكية، عبر تكوين نسيج مندمج من أنشطة اقتصادية بحرية بجعلها بمثابة دعامة أساسية لتنمية بعض المناطق وخاصة بالأقاليم الشرقية؛

3. تأهيل القطاع عبر تحديث وحدات الصيد وتكوين الصيادين والرفع من قدراتهم على تتبع واقتفاء أثر مسالك التوزيع ومحاربة التهريب، ومحاربة جميع أشكال النهب وتقوية حراسة مناطقنا البحرية؛

4. ضمان سيادة المملكة المغربية على ثرواتها في الاتفاقيات الدولية، سواء أكان مع الدول أو مع الرأسمال الأجنبي؛

5. تشجيع الاستهلاك الوطني من الأسماك، عن طريق إقرار الأسعار التحفيزية والنظام الملائم للتسويق والعرض في المدن والقرى على حد سواء؛

6. تعزيز تدابير الرقابة للقضاء على الصيد غير المشروع والصيد الجائر.

وفيما يخص قطاع الاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية

فإن مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة تشكل مناسبة لنا، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، للتأكيد على العمل الكبير الذي تقوم به الحكومة بهدف تعزيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

وفي هذا الإطار، فإننا نسجل بكل إيجابية الاستمرار في رفع المجهود الاستثماري للدولة، حيث سيصل إلى 340 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025، بزيادة تقدر بـ 5 ملايير درهم مقارنة بسنة 2024، و40 مليار درهم مقارنة بسنة 2023.

كما نثمن حصيلة أَجْرَأَةِ ميثاق الاستثمار، وفي هذا الإطار، وإن كنا نسجل المسار الإيجابي لتنزيل هذا القانون وتفعيل نصوصه التطبيقية، فإننا نؤكد على ضرورة مواكبة مسار التنزيل وفق مُقاربة تُسَاءِلُ النتائج المحققة، خصوصا تلك المرتبطة بفعالية الاستثمار وأثره على التنمية وخلق فرص الشغل. سيما وأن بلادنا على الرغم من أنها ظلت تُصنف خلال العشر سنوات الأخيرة ضمن أكثر معدلات الاستثمار ارتفاعا، إلا أن أثره على التنمية ظل محدود الفاعِلية.

ونحن نرى أن التنزيل السليم لمقتضيات ميثاق الاستثمار تجاوز هذه الإشكالية ويحقق الأهداف المرجوة منه على مستوى خلق القيمة المضافة وإحداث مناصب الشغل.

إن مناقشة الميزانية الفرعية هي مناسبة أيضا لتقديم بعض الملاحظات والمقترحات الكفيلة بالمساهمة في التنزيل السليم لميثاق الاستثمار، وذلك على غرار:

- الإسراع في إخراج المرصد الوطني للاستثمار؛

- الإسراع في إخراج المرسوم المتعلق بنظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والذي تجاوز أجل الإصدار المنصوص عليه في قانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار؛

- نشر دليل المساطر، الذي تعمل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE) على إعداده، وهو ما سيمكن المقاولات من رؤية واضحة حول مختلف الآليات والأدوات التي يوفرها هذا الميثاق؛

- تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها، سيما ما يتعلق بتحسين وتبسيط مسارات المستثمر. من ذلك من خلال إعادة النظر في طريقة اشتغال منصة "رخص" الرقمية بسبب بطء معالجة الملفات، الذي قد يصل إلى السنة، مما يعرقل عمل المقاولات، بل أحيانا قد يُسَبِّب لها خسائر مادية وضياع فرص الاستثمار.

أما بخصوص قطاع الصحة والحماية الاجتماعية

لابد أن ننوه بمجهودات الوزارة لحل مشكل طبلة كليات الطب والصيدلة ما نتج عنه توقف الإضراب وعودة الطلبة إلى مدرجاتهم.

لا بد كذلك من الإشادة بالمجهودات المبذولة لتعميم الحماية الاجتماعية رغم الصعوبات والإكراهات التي تعترض تنزيل هذا المشروع الطموح، خصوصا على مستوى الفئات الهشة التي كانت مستفيدة من نظام "راميد" وما برز من مشاكل في نقلهم إلى نظام (AMO-TADAMOUN)، بالإضافة إلى الفئات الأخرى التي تمارس مهنا حرة.

سأحاول أن أقسم هذه المداخلة على شكل محاور:

أولا: تعزيز الدينامية التشريعية

لابد بهذه المناسبة أن ننوه بالدور الريادي الذي لعبه البرلمان في تعزيز الدينامية التشريعية التي يشهدها المجال الصحي خلال الفترة التشريعية 2021-2024، حيث أقر مجموعة من القوانين الحيوية التي تهدف إلى إصلاح وتطوير القطاع الصحي، بما في ذلك تحسين التغطية الصحية وتنظيم الخدمات الصحية الوطنية.

غير أن الرهان الحالي لإنجاح هذا الإصلاح التشريعي وتنزيله على أرض الواقع، يبقى معلقا على إخراج كافة المراسيم التطبيقية المنصوص عليها في هذه القوانين، ووضع الهياكل التنظيمية لعمل الوكالات المحدثة وتوفير الموارد البشرية والمادية لضمان اشتغالها في أحسن الظروف

ثانيا: تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص

لا يخفى عليكم أن القطاع الخاص يلعب وسيظل دورا أساسيا في إنجاح ورش الحماية الاجتماعية، وهو ما يستدعي تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تعد اليوم أولوية بالمغرب، خصوصا وأن المواطن المغربي يريد الاستفادة من الخدمات الصحية بالجودة المطلوبة، تحقيقا لرؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

ولابد من الإشارة إلى الاستثمارات الكبرى التي قام بها القطاع الخاص في القطاع الصحي ما أدى إلى إغناء الغرض الصحي ببلادنا وتحسين جودته، بالإضافة إلى إحداث كليات خاصة للطب وهو ما سيمكن من تعزيز توفر بلادنا على عدد أكبر من الأطر الطبية لتجاوز الخصاص الكبير الذي تعاني منه مستشفياتنا.

ثالثا: الخريطة الصحية

نحن محظوظون بتوفر بلادنا اليوم على خريطة صحية باعتبارها إطارًا استراتيجيًا مهمًا تم تصميمه لضمان توفير خدمات الرعاية الصحية بشكل عادل وفعال في جميع أنحاء البلاد.

إلا أنه وبالرغم من المنجزات المحققة يلاحظ وجود بعض النقاط التي يجب تطويرها بما يساهم في تحقيق النتائج المرجوة، لذا ندعوكم للعمل على:

1. مواصلة ضمان توزيع عادل ومنصف للموارد والبنية التحتية الصحية، مع مراعاة العوامل الديموغرافية والوبائية والجغرافية؛

2. مواصلة تعزيز الرعاية الصحية الأولية باعتبارها الخط الأمامي للصحة العامة، مع ضمان توفر خدمات الوقاية والعلاج والرعاية الأساسية على مستوى المجتمع؛

3. القيام بتحديد دقيق لتوزيع وتخصيص المرافق الصحية، بما في ذلك المستشفيات والمراكز الصحية ووحدات الرعاية الأساسية، عبر ضمان تغطية شاملة، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق الريفية والنائية؛

4. استدراك النقص الحاصل في المهنيين الصحيين من خلال التخطيط لتوزيع عادل للأطباء والممرضات وغيرهم من العاملين الصحيين وتحفيزهم.؛

5. الأخذ بعين الاعتبار البنية التحتية للنقل وخدمات الإحالة، لضمان قدرة المرضى خاصة في حالات الطوارئ على الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية المناسبة في الوقت المناسب؛

6. العمل على مراجعة الخريطة الصحية وتحديثها بانتظام لتعكس الاحتياجات المتغيرة للسكان والتقدم المحرز في القطاع الصحي؛

7. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من خلال تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الرعاية الصحية، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات، والعمل على توفير إطار تنظيمي يدعم هذه الشراكات مع ضمان جودة الرعاية وحماية حقوق المرضى؛

8. مواصلة دمج التكنولوجيا في النظام الصحي لتحسين الكفاءة وجودة الرعاية، من خلال رقمنة السجلات الصحية وتنفيذ أنظمة المعلومات الصحية وتحسين الاتصال بين مرافق الرعاية الصحية، وتعميم استخدام الطب عن بعد، خاصة في المناطق النائية وكذا تعزيز البنية التحتية التكنولوجية والاتصالية لدعم هذه المبادرات

رابعا: إطلاق برنامج الوحدات الصحية

ننوه بمبادرة إطلاق برنامج الوحدات الصحية المتنقلة عن بعد، التي تهدف إلى تحسين ولوج ساكنة العالم القروي للخدمات الصحية، وتمثل نموذجا جديدا للتدخل الطبي الذي يزاوج بين توفير العلاج عن قرب والتطبيب عن بعد، والذي أنطلق بإشراف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في 28 أكتوبر 2023، على إطلاق هذا البرنامج الصحي الرقمي المتنقل المخصص للعالم القروي، من خلال التوقيع على اتفاقية الإطار من قبل الشركاء الثلاثة، وهم مؤسسة محمد الخامس للتضامن ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية والقطاع الخاص، وقد حان الوقت لتقييم هذه التجربة وتعميمها على مختلف الجهات، وإطلاق وحداث طبية متنقلة عن بعد جديدة لتغطية المجالات الترابية الهشة التي هي اليوم في حاجة ماسة إليها، كما حصل إثر الهزة الأرضية التي عرفتها بلادنا، عبر تسخير وحدات طبية متنقلة عن بعد لتتبع الوضعية الصحية بالدواوير التي تعرضت لأضرار مادية وبشرية.

إن هذه المبادرة تفتح آفاقا جديدة أمام العمل الجماعي لضمان حق المواطن الذي كان مقصياً بسبب وضعه المالي أو الجغرافي أو الثقافي، من الاستفادة بكل عدل من حقه في الصحة، إلا ان هذا المشروع الواعد والرائد يجب ان يكون على وعي تام بالإشكالات التي يواجهها العمل في قرى ومداشر تفتقر إلى أبسط البنيات التحتية اللازمة (طرق، مستوصفات، غياب شبكة الربط بالإنترنيت...)، فهذه المناطق السيد الوزير لاتزال تعاني من إكراه جغرافي لا يسمح بالوصول إلى أبعد النقاط وإلى المناطق النائية جدا من المملكة، خصوصا التي تعاني من وعورة التضاريس وصعوبتها، وهو ما يستدعي اليوم الانفتاح بشكل مبدع وخلاق على مختلف المتدخلين والفاعلين داخل المجالات الترابية الأكثر هشاشة، تحقيقا لعدالة مجالية صحية، وتحقيق المساواة الصحية بين المواطنين بجميع فئاتهم.

وهنا نود أن نؤكد على ضرورة العمل على:

- توفير إمكانيات متوازنة مالية وبشرية ولوجستيكية حسب الحاجيات والمؤشرات الديمغرافية من خلال إحداث وحدات صحية متنقلة قادرة على تغطية المجالات الترابية تحقيقا للعدالة الصحية المجالية؛

- البحث عن حلول مبتكرة لربط المناطق النائية بشبكات الأنترنت عالية الصبيب ولم لا اعتماد الاتصال عبر الأقمار الصناعية؛

- اعتماد مقاربة تشاركية مع مختلف المتدخلين، واعتماد سياسة صحية وقائية ناجعة، وعرض منصف ومتكافئ للعلاجات بمختلف جهات المملكة، بناء على معطيات وتوجهات الخريطة الصحية الوطنية والخرائط الصحية الجهوية المعتمدة، ورقمنة المنظومة الصحية، لضبط وتتبع مسار علاج المواطن في مختلف مراحله؛

- تحقيق التكامل بين القطاع الخاص والقطاع العام من خلال إقامة شراكات مع المصحات الخاصة لتوفير كافة الموارد البشرية والتقنية واللوجستية في مواجهة التحديات الصحية المختلفة؛

- الحد من هجرة الأطباء الذي أصبح مشكلا حقيقيا تعاني منه بلادنا، وإيجاد الأجوبة الكفيلة بمحاربة هذه الظاهرة عبر توفير الظروف الجيدة للعمل وتحفيز الأطباء؛

- توفير "صيدليات القرب" لسد الخصاص الذي يواجهه المستفيدون من خدمات هذه الوحدات الطبية بالمناطق النائية، ولما لا إحداث وحداث صيدلية متنقلة مواكبة لعمل الوحدات الطبية المتنقلة عن بعد؛

- توفير ظروف عمل لائقة، تشمل توفير الأدوية والمستلزمات الطبية والأمن داخل الوحدات الطبية سواء بالنسبة للعاملين بها أو المستفيدين من خدماتها من مرضى؛

- توفير أطباء متخصصين في مختلف المجالات جهويا من أجل تسهيل وتقريب عملية الاستشارة الطبية التي تتم داخل الوحدات المتنقلة عن بعد؛

- تكثيف أنشطة الوحدات الطبية المتنقلة في نقاط تجمع الساكنة الهشة، مع ضمان التكفل بالحالات المرضية المرصودة بواسطة القوافل الطبية المتخصصة والمستشفيات المرجعية المحددة وكذا ضمان التكفل بالحالات المستعجلة.

وفيما يخص قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

يعتبر إصلاح منظومة التربية والتكوين من أهم التحديات التي أعطاها صاحب الجلالة أولوية خاصة، بل اعتبرها من القضايا الوطنية الأولى، حيث لا تُشَكِّل مُجَرَّد إصلاح قطاعي فحسب، وإنما معركة مصيرية لرفع تَحَدِّيات التنمية ببلادنا، كما جاء في عدد من خطبه السامية.

كما لا يمكن أن نختلف حول وضعية التعليم والتكوين ببلادنا التي لا تزال غير مُشَرِّفَة ولا ترقى إلى مستوى تَطَلُّعَات مغرب اليوم، على الرغم من الإصلاحات المتكررة التي لم تنجح جلها في التغلب على مَوَاطِن الخلل والتعثرات التي باتت شبه بِنيوية نتيجة ضعف الحكامة المعتمدة في السياسة التعليمية.

وهي الوضعية التي تساءلنا جميعا، أحزابا سياسية ونقابات وقطاع خاص ومجتمع مدني، كل من موقعه وبكل تجرد ومسؤولية، حول ضرورة الانخراط في هذا الورش الإصلاحي المحوري.

أولا: ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية

إن التفاوت في الاستفادة من الخدمة العمومية (التربية)، بناء على الانتماء السوسيو-اقتصادي والثقافي والجغرافي ظاهِرٌ للعيان، ذلك أن عدم الالتحاق بالمدرسة والانقطاع المبكر عن الدراسة والهدر المدرسي بكل أشكاله يَطَالُ بنسب أكبر أبناء العالم القروي والمناطق النائية وأبناء الطبقات المعوزة وخصوصا الفتيات منهم، كما أن التفاوت في الاستفادة من جودة التعليم هو أيضا قائم بثقل أكبر، حيث يميل لصالح الوسط الحضري على حساب الوسط القروي، ولفائدة المؤسسات المتواجدة بمراكز المدن على حساب المؤسسات المتواجدة بالأحياء الشعبية والمناطق النائية.

ولمواجهة هذا الوضع من الضروري تخويل التمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص تميزا إيجابيا، لاستدراك جوانب النقص والتعثر.

ثانيا: ضمان التقائية السياسات العمومية ذات الصلة بقطاع التربية والتعليم

إن تحقيق الإصلاح الحقيقي لمنظومتنا التربوية لا يمكن أن يستقيم إلا في ظل ضمان التقائية السياسات التربوية بين كل الفاعلين والمتدخلين في القطاع طوال مسار تنزيل السياسات العمومية التربوية، ومواكبتها بوضع آليات لتحسين صياغتها من جهة، كوضع إطار معياري لالتقائية السياسات العمومية التربوية، ومن جهة أخرى، تعزيز تتبع وتوجيه تنفيذ هذه السياسات.

وهو ما يستدعي اليوم إحداث تغيير جذري في الفِعْل العمومي، والعمل على أن تلعب وزارتكم دورا مركزيا من أجل ضمان التكامل بين مختلف السياسات التربوية، نظرا لما يشكله تعزيز التقائية السياسات التربوية من أهمية بالغة لتحقيق تنمية حقيقية، وملموسة بالنسبة للمواطنين.

ثالثا: تنفيذ المخطط التشريعي المنبثق عن القانون الإطار

يحق لنا اليوم الافتخار بتوفر بلادنا على القانون الإطار رقم 51.17

المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي والذي يعتبر أول قانون إطار في التشريع المغربي بهم هذه المنظومة.

غير أننا ننبه إلى التأخر الملحوظ الذي يشهده تنزيل هذا القانون والذي تحدد المادة 59 منه تفعيله في ثلاث سنوات كأجل أقصى، لذا فإننا نأمل منكم السيد الوزير العمل على تسريع إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بالقانون الإطار لضمان تحقيق الأهداف المرسومة للإصلاح.

رابعا: التعليم الأولي ورهان الجودة

من بين الأوراش الأساسية التي تشكل مدخل حقيقي لجودة منظومة التربية والتكوين، والتي أكدت عليها المادة 8 من القانون الإطار، ورش تعميم تعليم أولي ذي جودة واليوم والحمد لله نسجل المجهود الكبير الذي تم بدله في هذا الصدد، إلا أنه يجب ألا ننسى وجود تعليم أولي تقليدي وغير مهيكل بمواصفات تفتقد للمقومات التربوية، والمطلوب اليوم العمل على ضمان التقائية مختلف هذه القطاعات لتفادي أي وقع سلبي على هذه المنظومة.

خامسا: أهمية مشروعي التربية الدامجة ومدارس الفرصة الثانية

ندعو إلى تخصيص اعتمادات مهمة لتنزيل مشروعي التربية الدامجة ومدارس الفرصة الثانية، وإشراك فعاليات المجتمع المدني الذي برهن البعض منهم على قدرة كبيرة في فتح أبواب الفرصة الثانية، كما هو حال مدرسة البطحاء بفاس التي تعمل بشراكة مع وزارة التعليم، وتشكل نموذجا في هذا الباب، وبهذه المناسبة ندعوكم السيد الوزير المحترم، لزيارة هذه المدرسة للوقوف على النجاحات التي حققتها والدور الريادي الذي تلعبه، حيث قامت ببناء ثلاث مراكز للفرصة الثانية لتأهيل الأطفال من عمر 16 إلى 18 سنة ومنحهم فرصة ليكونوا مواطنين صالحين مساهمين في دعم التنمية البشرية ببلادنا.

سادسا: التأسيس لشراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص

معلوم أن القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام يشكل مكون محوري ضمن منظومتي التعليم والتربية الوطنية، وهو شريك للتعليم العمومي ومكون أساسي من مكونات المنظومة، وهو ما يستدعي دعم هذا القطاع وتحفيزه، والتأسيس لشراكة حقيقية من خلال تطوير جيل جديد من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلا أننا نسجل العديد من العراقيل التي تقف عائقا أمام القطاع التعليمي الخاص، وهنا نلاحظ غيَاب تصور واضح بشأن التعليم الخصوصي. بحيث لا يمكن أن تَقْتَصِرَ خارطة الطريق، على التعليم العمومي دون الخصوصي، في الوقت الذي يجب أن يكون هناك تَلاحم وتكامل بين القطاعين العمومي والخصوصي بما يساهم في تَجْوِيدِ المدرسة المغربية.

إن إصلاح منظومتنا التربوية اليوم لم يعد ترفًا، بل ضرورة ملحة تفرضها تحديات العصر وتطلعات مجتمعنا نحو تنمية شاملة ومستدامة. فالنظام التربوي هو العمود الفقري لأي نهضة اقتصادية واجتماعية، ولذا يتوجب علينا اعتماد رؤية إصلاحية متكاملة ترتكز على المبادئ التالية:

- مواصلة وضع المتعلم في مركز العملية التعليمية: من خلال تصميم سياسات بيداغوجية تركز على احتياجات المتعلم وقدراته، وتوفير بيئة تعليمية شاملة تراعي الفوارق المجالية والاجتماعية؛

- مواصلة تحسين جودة التعليم الأولي: من خلال التعميم الكامل للتعليم الأولي مع توفير موارد مادية وبشرية كافية وكفؤة؛

- دعم التحول الرقمي: من خلال الاستثمار في التكنولوجيا كأداة لتعزيز جودة التعليم، مع ضمان عدالة الوصول للجميع؛

- تطوير آليات التقييم والتتبع: من خلال وضع مؤشرات واضحة لقياس فعالية الإصلاحات وضمان استدامتها؛

- إعادة النظر في تمويل التعليم: من خلال تعزيز ميزانية التعليم مع توفير بدائل تمويل مبتكرة تعتمد على الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني؛

- تشجيع التعليم الخصوصي لتعزيز إسهامه في إغناء العرض التعليمي.

وفيما يخص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

فإن الوضعية التي تعيشها الجامعة المغربية حاليًا، كما بَسَطَتْهَا عدد من التقارير الوطنية والدولية، تُلْزِمُنا، كل من موقعه، بالانخراط في التفكير الجاد والمسؤول، الذي لا تُغَذِّيهِ الهَوَاجِسُ السياسية، امتثالا للتوجيهات الملكية السامية في خطاب ثورة الملك والشعب لسنة 2013، حين أكد على أنه "لا ينبغي إقحام القطاع التربوي في الإطار السياسي المحض، ولا أن يخضع تدبيره للمزايدات أو الصراعات السياسية".

فعلى الرغم من الإصلاحات والمخططات المتعاقبة التي لم يستطع الإصلاح الجديد تحقيق جُلَّ غايات وجودها، بعد سنة من تنزيله، إذ لا يزال التعليم العالي يكافح من أجل تجديد نفسه، خصوصا في ظل أداء مقلق يثير المزيد من المخاوف بشأن المستقبل المهني للخريجين وعدم ملاءمة التكوينات لمتطلبات سوق الشغل، وواقع جامعات غير قادرة على الاستجابة بفعالية لمطالب اجتماعية واقتصادية ملحة.

وبعد تشخيص واقع منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، نَوَدُّ أن نتفاعل معكم ببعض الملاحظات والتساؤلات التي تَهُمُّ التعليم العالي الخاص الذي يُعَدُّ شريكا أساسيا لقطاع التعليم العالي العمومي، وذلك عبر ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: يتعلق بدعم القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي

وكما تعلمون، فقد عقد السيد رئيس الحكومة عدة لقاءات تَرُومُ تَشجيع الاستثمار في مُختلف المجالات خاصة وأن بلادنا شهدت مؤخرا المصادقة على ميثاق جديد للاستثمار الذي جاء كبلورة للرؤية الملكية المتبصرة في هذا المجال، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن استراتيجية تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

هنا أود أن أؤكد على أن التعليم العالي الخاص لم يحظ بالعناية اللازمة التي تمكنه من أن يكون شريكا أساسيا في الارتقاء بالتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، رغم إسهامه في تثمين الرأسمال المادي واللامادي.

المحور الثاني: يتعلق بالجامعات الشريكة

حيث نلاحظ أن نظام التعليم العالي الخاص يعمل بِنَمَطَيْن، نَمَطٌ خاص بالجامعات الشريكة التي تَتَمَتَّعُ بمجموعة من الامتيازات على حساب الجامعات الخاصة، كالاستفادة من الإعانات الكبيرة للوزارة كل سنة والتي تصل إلى مئات الملايين من الدراهم.

هذه الامتيازات تَخْلُقُ نوعا من التميز وتَضرب في العمق مبدأ المنافسة العادلة، وهو الوضع الذي يُعَزِّزُ مكانة الجامعة الشريكة على حساب الجامعات الخاصة التي تعتمد على مواردها الذاتية دون دعم ولا إعانة.

إن المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار يُقَدِّم رُؤْيَةً عامة ويُثير عدة تساؤلات، وهو ما يستدعي ضرورة القيام بتقييم شامل ومدروس لهذا المخطط، الذي أطلقه الوزير السابق، ولكن، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتنفيذ هذا المخطط، فقد لاحظنا العديد من التحديات التي تؤثر على فعاليته، حيث لاحظنا:

1. غياب دراسة جدوى شاملة تأخذ بعين الاعتبار الموارد المالية والبشرية اللازمة لكل مرحلة، وهو ما دفع إلى تنفيذ مشروعات غير مدروسة بالشكل الكافي، مما أثر سلبا على استدامة الإصلاحات، وحرك مخاوف بإعادة استمرار فشل مشاريع الإصلاح.

2. نقص في الأساتذة المتخصصين في التكنولوجيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والاقتصاد الرقمي.

3. البنية التحتية غير الملائمة في العديد من الجامعات، خاصة في المناطق النائية، فالبنية التحتية التي لا تواكب تطورات التحولات الرقمية لا تسهم في تحسين جودة التعليم الرقمي أو في تيسير الوصول إلى المعرفة بشكل فعال.

لذا فإننا ندعو إلى:

- تسريع عملية تحديث البنية التحتية الرقمية للمؤسسات الجامعية حتى تتوافق مع المعايير الحديثة للتعليم الرقمي؛

- تعزيز التنسيق بين الحكومة، الجامعات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والعمل على وضع آليات متابعة وتقييم واضحة لضمان تنفيذ مشاريع المخطط في الوقت المحدد ووفقًا للمعايير المطلوبة؛

- تعزيز البحث العلمي التطبيقي من خلال إقرار الشراكات بين الجامعات والمقاولات، وتحفيز المقاولات التي تستثمر في الأبحاث العلمية داخل الجامعات، وذلك بهدف نقل الابتكار إلى السوق وتعزيز الاقتصاد الوطني.

وفيما يخص المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

فإن مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مناسبة للإشادة بالتضحيات والمجهودات الكبيرة التي يبذلها السيد المندوب العام وكافة مسؤولي وأطر وأعوان المندوبية العامة لإدارة السجون لتحقيق التوازن بين الانضباط والأمن داخل المؤسسات السجنية، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما يضمن بيئة سجنية إنسانية تتماشى والمعايير الدستورية والدولية في مجال حقوق الإنسان، تنفيذا للتوجيهات الملكية الرشيدة و التي تؤكد على ضرورة النهوض بالمؤسسات السجنية وتطويرها لضمان إدماج وتأهيل فعلي للسجناء بعد الإفراج عنهم.

وهنا لابد من الإشارة إلى ضعف المناصب المالية المخصصة للمندوبية خلال السنة المالية 2025، (ألف منصب) أمام حجم المشاكل التي تواجهها، وخاصة فيما يتعلق بتدبير الموارد البشرية، والذي يؤدي سلبا إلى ارتفاع ضغوطات العمل داخل السجون المغربية، إضافة إلى ذلك وجود خصاص في مجال الأطر المتخصصة في تأهيل السجناء لإعادة الإدماج.

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن المجهودات التي تقوم بها المندوبية العامة في تحقيق الهدف المتوخى من العقوبة، ألا وهو تأهيل وتهذيب السجناء، في تقويم سلوكهم، وحمايتهم من براثين الإجرام، وتقديم يد المساعدة لهم أثناء تواجدهم بالمؤسسات الراعية، وإلى فترة ما بعد انتهاء العقوبة، ليتمكنوا من إعادة بناء شخصيتهم من جديد على أسس صحيحة.

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نرى أنه من بين الأسس التي يمكن اعتمادها من أجل إدخال إصلاحات حقيقية على السجون المغربية، يمكن تلخيصها في النقط التالية:

- ترسيخ مقومات الحماية لحقوق وكرامة السجناء والفئات الأكثر هشاشة؛

- تحديث تدبير السجن على أسس شراكة حقيقية مع المحيط والمكونات المجتمعية ومع قطاعات حكومية وترابية أخرى؛

- العمل على تخليق قطاع السجن وتدبيره على أساس قيم الشفافية والمراقبة والمساءلة.

أما بخصوص إشكالية الاكتظاظ بالسجون المغربية، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن صدور القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، ونعتبره خطوة بارزة نحو إصلاح المنظومة الجنائية المغربية، حيث يهدف هذا القانون بشكل أساسي إلى تقديم بدائل للعقوبات السالبة للحرية في بعض الجنح، وذلك للحد من استخدام السجن وتعزيز فرص إعادة إدماج المحكوم عليهم في المجتمع. من خلال توفير إطار قانوني لتنفيذ العقوبات البديلة، مما يعكس تحولا نحو نظام عدالة جنائية أكثر مرونة وإنسانية.

السيد الرئيس المحترم؛

كانت تلك أهم الملاحظات التي أثارها فريقنا والتي كانت مرفوقة بأهم الاقتراحات البناءة التي نؤمن بأهميتها وقدرتها على تجويد السياسات العمومية وتحسين تنفيذها بمختلف القطاعات، بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة المنشودة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك نحند السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VI- مداخلات فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية لمشروع القانون المالي لسنة 2025، أن أتقدم بهذه المداخلة المقتضبة، على أن نوافي رئاسة مجلسنا الموقر بمداخلاتنا التفصيلية التي تقدمنا بها أثناء المناقشات داخل اللجن الدائمة.

وقد ارتأينا بناء مداخلتنا على أربع دعامات نعتبرها أساسا لمواجهة التحديات، وتحقيق الأولويات المعلن عنها، المتمثلة في تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وتوطيد دينامية الاستثمار والتشغيل، ومواصلة تنزيل الاصلاحات الهيكلية، والحفاظ على استدامة المالية العمومية، وهي الدعامات التي نوردها بقليل من التفصيل كالتالي:

الدعامة الأولى:

تأهيل الاقتصاد الوطني وجاذبية الاستثمار ورفع وثيرة التشغيل

نسجل بفخر كبير أن اختيارات بلادنا في مجال التصنيع تسير في الاتجاه الصحيح، مع وجود إمكانيات كبيرة للرفع من وثيرة نمو القطاع، خاصة في الصناعات الأكثر تشغيلا لليد العاملة والتي نستطيع فيها تحقيق نسبة إدماج محلي كبيرة، كالصناعات الغذائية وصناعة السيارات وأجزائها والتعدين والنسيج، والصناعات الكيماوية.

وبهذا سيتمكن القطاع، إلى جانب رفع قيمته المضافة، من توفير مناصب شغل أكثر عددا واستدامة، بالنظر إلى ضعف تأثره بالتقلبات المناخية والجيوسياسية مقارنة بقطاعي الفلاحة والخدمات، مع ضرورة الحرص على صون حقوق الأجراء وحرياتهم النقابية، واحترام شروط صحتهم وسلامتهم، وتحسين دخلهم عبر رفع الأجور وربطها بالأثمان، وتقوية دور جهاز تفتيش الشغل ومده بالموارد البشرية والوسائل الضرورية.

الدعامة الثانية:

تأهيل التعليم والصحة العمومين واستكمال ورش الحماية الاجتماعية

رغم المجهودات المبذولة، تبقى النتائج المرجوة من إصلاح التعليم العمومي باختلاف أسلاكه أبعد ما يكون عن التحقيق، وهو ما يفرض علينا إعادة النظر في السياسات المعتمدة، عبر تنفيذ ثورة حقيقية داخل القطاع، يكون محورها المتعلم والمعلم والبرامج التعلمية.

وفي قطاع الصحة، ورغم الإنجازات المحسوبة لهذه الحكومة، فلا يزال قطبه العمومي يعيش بعض الاختلالات، كنقص البنيات التحتية واللوجيستيكية والتفاوت المجالي في توزيعها وفي انتشار الموارد البشرية واستمرار هجرتها.

وعلى صعيد استكمال ورش الحماية الاجتماعية، فإننا ندعو إلى مراجعة معايير الاستحقاق، وتوسيع قاعدة المواطنين المشمولين بنظام التغطية الصحية "AMO التضامن"، ليشمل العاملات والعمال المنزليين ومساعدي التجار والحرفيين، وبعض فئات العاملين الموسميين، وكل أجير فقد عمله، كما ندعو إلى الوقوف على الاشكالات التي يعرفها هذا الورش، والتي يضيق المجال للتفصيل فيها.

الدعامة الثالثة:

إصلاح الإدارة ورقمنتها والرقي بأوضاع الموظفين العموميين

يكتسي ورش إصلاح ورقمنة الإدارة أهمية كبيرة، بالنظر إلى أهدافه المتمثلة في تبسيط المساطر ومحاربة الفساد، وتنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري وتوسيع صلاحيات المسؤولين الإقليمين والجهويين، وهو ما يقتضي تعزيز وتقوية الحكامة الإدارية، وضمان نجاعة الرقابة المالية، مع الحرص على تكريس ثقافة التقييم المُنتظم والتدبير المبني على النتائج وعلى ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ونؤكد هنا على أن أي إصلاح للإدارة العمومية لا يمكن تصوره دون

تحسين أوضاع موظفيها ومستخدميها، والتفاعل الإيجابي مع مطالبهم العادلة والانتقال من النموذج القائم على تدبير مسارهم، إلى نموذج مبني على تدبير كفاءاتهم.

الدعامة الرابعة:

تعزيز السيادة الوطنية في المواد الأساسية وخفض كلفة المعيشة

وبهذا الخصوص، فإننا ندعو إلى الانكباب أكثر من أي وقت مضى على ضمان السيادة الغذائية، عبر توجيه الدعم العمومي لتحقيقها، والاهتمام أكثر بالبحث العلمي الفلاحي، والتوجيه الجزئي للزراعات في المدارات السقوية، مع الحفاظ قدر الإمكان، ودون استنزاف مواردنا المائية، على القدرات التصديرية للقطاع، اعتبارا لمساهمته في خفض عجز ميزاننا التجاري وتشغيل اليد العاملة، مع ضرورة رفع التمييز ضد أجرائه في الحد الأدنى للأجور وساعات العمل.

كما لا يفوتنا التأكيد على أهمية تحقيق قدر من السيادة الطاقية، ومواصلة الجهود في مجال الطاقات المتجددة، وإعادة فتح مصفاة "لسامير" للتخفيف من تأثير تقلبات السوق العالمية جراء الاضطرابات الجيوسياسية المتلاحقة التي تُنذر بمزيد من التنامي.

وأخيرا وليس آخرا، فإننا إذ نسجل داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل باعتزاز ما تُحققه بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من انجازات ديبلوماسية غير مسبوقة لقضيتنا الوطنية الأولى، وتوالي اعتراف الدول بمغربية صحرائنا العزيزة، فإننا ندعو إلى رفع وثيرة عملنا الديبلوماسي الرسمي والبرلماني والشعبي، دعما لوحدتنا الترابية ومواجهةً لما يُحاكُ ضدها من دسائس خائبة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون؛

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، ومن منطلق عدم اصطفافنا لا كأغلبية ولا كمعارضة، فإننا لا نبتغي من مناقشتنا لمشروع القانون إلا الإصلاح ما استطعنا، آملين أن تجد آراؤنا طريقها لمضمونه، ولمضامين القادم من مشاريع القوانين المالية.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد والعباد، والسلام عليم ورحمة الله.

VII- مداخلات مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم بمجلس المستشارين بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية 2025.

وكالعادة لا يمكننا أن نفوت الفرصة دون أن نؤكد فيها، بأن الاعتمادات المالية المخصصة لمجموعة من القطاعات الوزارية لن تمكن من الوفاء بكافة الالتزامات، لكن بالمقابل يجب ألا ننكر أن المشاكل التي عاشها العالم والمغرب خاصة خلال الآونة الأخيرة مازالت تلقى بظلالها على السياسات النقدية والميزانياتية.

ولذا فلا خيار أمامنا اليوم، إلا التضامن فيما بيننا، لتجاوز الأزمات والمرور ببلادنا إلى بر الأمان، هذا لا يعني أنه ليست هناك برامج طموحة تستدعي منا إعطائها الأمل والمجال الكافي لكي تتمكن من الخروج الى أرض الواقع.

وهنا أستحضر فقرة جاءت في كلمة السيدة الوزيرة بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية للسنة الماضية لم تنمحي من ذاكرتي والتي أكدت من خلالها على أنه لا يمكن اغفال المستوى الجيوسياسي، اذ لازالت وحدتنا الترابية تحتل مركز انشغالنا الوطني، باعتبارها القضية الوطنية الأولى، فاذا كانت بلادنا قد حققت تقدما حاسما ونهائيا في هذا المجال على الصعيد الديبلوماسي أو التنموي، بفضل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، فإن إصرار بعض الأطراف على مناهضة وحدتنا الترابية يضيع على الدول المكونة للفضاء المغاربي فرص الاندماج الاقتصادي والتنموي، ويحرمها من موقع تفاوضي أكبر وأقوى في وقت يحتدم فيه الصراع العالمي في اتجاه ترتيب خارطة دولية جديدة يعاد فيها توزيع مناطق النفوذ وتداخل المصالح، وهو الشيء الذي يزيدنا إصرارا لرفع التحدي أمام كافة المعيقات.

حضرات السيدات والسادة،

اليوم، نحن كمؤسستين تشريعية وتنفيذية يجب أن نؤمن بالفرضيات المعتمدة في مشروع قانون المالية 2025 الذي من خلالها تتوقع الحكومة أنه بناء على مجهوداتها، ستعمل على تقليص العجز الميزانياتي إلى -3.5 سنة 2025، وستتمكن من التحكم في معدل التضخم، كما أكدت على أنها وبهدف تعزيز مناعة بلادنا في مواجهة التغيرات المناخية، ستعتمد مقاربة مندمجة ومتكاملة تقوم على تعزيز الإطار المؤسساتي الذي سيمكن من تكثيف التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية لتكريس البعد المناخي في مختلف السياسات العمومية، بالإضافة الى عدة توجهات والتي تروم كلها الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وبما أن الامر يهم المالية العمومية، نغتنم الفرصة للتأكيد على ضرورة التسريع بتنزيل القانون الاطار رقم 69.19

المتعلق بالإصلاح الجبائي.

وفي الجانب المرتبط بدعم الإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتعليم والتكوين المهني كذلك تم التنصيص على:

- مواصلة تنزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية 2022-2026؛

- مواصلة تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول نظام التعليم العالي والبحث العلمي وكذا خارطة طريق تطوير التكوين المهني.

وفي الجانب المرتبط بإصلاح منظومة العدالة هناك:

- التنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتحديثها؛

- تأهيل البينة التحتية للمحاكم والرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية.

وفي الجانب المرتبط بتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل، فمبلغ 340 مليار درهم بزيادة 5 ملايير درهم مقارنة مع سنة 2024 شيء مهم، وذلك من أجل:

- تعزيز دينامية الاستثمار العمومي، ومواصلة انجاز مشاريع البنية التحتية بما فيها الطرق السيارة، السكك الحديدية الموانئ المطارات والنقل الحضري حتى نكون على أهبة الاستعداد لاستضافة كأس العالم 2030 إن شاء الله؛

- كذلك، مواكبة القطاعات الاستراتيجية، والتي تروم مواصلة تنزيل خارطة الطريق للقطاع السياحي 2026،2023- تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي 2030، بالإضافة إلى مواصلة تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر. ناهيك عن مواصلة تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية ومواصلة تنزيل الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية.

ومن خلال هذه التوجهات والأوراش يتبين أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات والتي يتضح أنه سيكون لها أثر على مالية، الدولة، خاصة ما إذا تم الالتزام بتطبيقها وتنزيلها بالشكل المطلوب والحكامة الجيدة.

وفي الأخير، وبالرغم من أن المغرب قد أحرز تقدما هاما على مسار التحول الهيكلي لاقتصاده وتعزيز صموده في مواجهة مختلف الصدمات، فلا تزال هناك تحديات كبيرة أمام ترسيخ أسس التنمية المستدامة والشاملة، ويبقى تعزيز الرأس المال البشري وإعداده بشكل أفضل لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية إحدى الأولويات الحاسمة لبلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VIII - مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

يشرفني أن اتناول الكلمة باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية التي تنتمي إلى لجنة العدل والتشريع، وهي مناسبة للتأكيد على أن موضوع تطوير منظومة العدالة ببلادنا يعد من الانشغالات الملكية السامية، حيث ما فتئ جلالته يولي لهذا القطاع الأهمية المستحقة منذ اعتلائه العرش، لهذا فإننا نؤكد في نقابتنا أنه لا محيد عن استكمال مشروع الإصلاح القضائي، طبقا لتوصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة والعمل على تعزيز ثقة المواطنات والمواطنين في العمل القضائي، وهذا لن يتم بطبيعة الحال إلا عبر استكمال هذه الأوراش على المستوى التشريعي والمؤسساتي، على رأسها القوانين المؤطرة للمنظومة القضائية، خاصة المسطرتين المدنية والجنائية والقانون الجنائي.

كما ندعو إلى إيلاء الأهمية القصوى لورش اصلاح مدونة الأسرة، ومعالجة مختلف الإشكالات ومظاهر القصور التي أبانت عنها من أجل بناء مجتمع منصف وعادل ومتوازن وقوي، كما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله.

إن التنزيل السليم للأوراش السالفة الذكر لن يتأتى إلا من خلال التعجيل بمعالجة الخصاص الذي تعرفه المحاكم في الموارد البشرية المؤهلة، وتجهيزها بالآليات الكفيلة لمساعدة القضاة والموظفين للقيام بمهامهم في أحسن الظروف وإيلاء الأهمية اللازمة لورش التحول الرقمي، فرغم المجهود الكبير المبذول في هذا الشأن، إلا أنه يجب الاستمرار في العمل بهذا الورش بوتيرة سريعة وشمولية مع بذل مزيد من الجهود لمعالجة نقاط الخلل والضعف في المنظومة المعلوماتية لتحقيق السرعة، والحفاظ على أرشيف وذاكرة المحاكم والرفع من نجاعة أدائها.

السيد الرئيس،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نؤكد على وجود العديد من الإشكالات في عملية تنفيذ الأحكام الاجتماعية الصادرة في نزاعات الشغل، وهذا يرجع بالأساس للاختيارات الإجرائية في المادة الاجتماعية من جهة، ثم من جهة ثانية إلى عدم امتثال المحكوم عليهم من للأحكام القضائية، لهذا ندعو إلى المزيد من ترشيد السياسة الجنائية.

السيد الرئيس،

إن بلادنا قد شق مسارا طويلا من أجل توطيد أسس ومرتكزات

دولة الحق والقانون، واتخذ من أجل ذلك خطوات شجاعة أرسى من خلالها بنيات مؤسساتية عزز اختصاصاتها وصلاحياتها بترسانة متماسكة من النصوص والتشريعات، الأمر الذي يتطلب مواصلة مسار الإصلاح بجدية وفعالية ومعالجة كل الاختلالات التي تشوب هذا المجال في شموليته، من ضمنها حقوق المناطق القروية والجبلية والحقوق اللغوية، ومعالجة ظاهرة الهجرة السرية والنهوض بوضع الشباب والحد من التفاوتات المجالية وإيلاء المزيد من الاهتمام للنساء القرويات واعتماد ميزانية خاصة للطفولة على غرار ميزانية النوع الاجتماعي.

السيد الرئيس،

وبخصوص العلاقات مع البرلمان، فإننا نسجل ضعف التفاعل الإيجابي مع مقترحات القوانين في إطار المبادرة التشريعية التي يتقدم بها المستشارات والمستشارون، وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة تسريع مسطرة دراسة مقترحات القوانين.

كما نؤكد على ضرورة وضع جدولة زمنية لدراسة مشاريع القوانين المحالة على البرلمان في إطار عقلنة الزمن التشريعي وتحقيق الأمن القانوني.

أما بخصوص وتيرة تجاوب الحكومة مع أسئلة السيدات والسادة المستشارين، خصوصا الكتابية منها، فلا زالت تثير الكثير من الملاحظات، سواء المتعلقة بتجاوز الآجال الدستورية والقانونية، زد على ذلك التفاعل النادر جدا للحكومة مع طلبات تناول الكلمة في موضوع طارئ وعام.

السيد الرئيس،

فعلى الرغم من الإجراءات المتعددة والإصلاحات المتعاقبة التي همت الإدارة العمومية طيلة السنوات الماضية، إلا أن هذه الأخيرة عانت ولا زالت تعاني من العديد من الأعطاب البنيوية التي لم تستطع كافة الإجراءات والتدخلات التي تم اعتمادها التغلب عليها، وفي هذا الصدد نسجل وجود تفاوتات صارخة على مستوى انخراط الإدارات في روش الرقمنة، لذلك نؤكد على ضرورة تجاوز هذا الاشكال والعمل على تقوية مجال الرقمنة في جميع القطاعات بنفس الوتيرة والمساواة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

IX- مداخلة المستشارين خالد السطي ولبنى علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار في الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية بمناسبة مناقشة مشرع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025 والذي يأتي في سياق استمرار الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله، والتي كان أخرها اعتراف الجمهورية الفرنسية بالحكم الذاتي كأساس وحيد للتوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع المفتعل.

تعزيزركائز الدولة الاجتماعية - العلاقة مع الشركاء الاجتماعيين:

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا نتساءل اليوم عن طبيعة هذه الدولة الاجتماعية. فسن إجراءات تدخل في إطار الحماية الاجتماعية، على أهميتها، لا ينبغي اعتباره منتهى الدولة الاجتماعية، التي توصف أيضا بدولة الرخاء. فعن أي دولة اجتماعية نتحدث في ظل ارتفاع معدلات البطالة (13.6% سنة 2024) وتآكل الطبقة المتوسطة بسبب الغلاء وجمود الأجور؟ وهل من سبيل لتحقيق الدولة الاجتماعية في ظل عدم القدرة على تأمين السيادة الغذائية والمائية والدوائية؟

كما أن الحماية الاجتماعية لا ينبغي اختصارها في التغطية الصحية فقط. ومن هنا، ندعو إلى مراجعة عتبة الاستهداف التي حرمت فئات واسعة من الاستفادة من برامج الدعم بعدما استفادت من المنحة الأولى، وحرمت فئات واسعة من الاستفادة من نظام "أمو تضامن" بعدما كانت تستفيد من نظام "راميد".

لقد التزمت الحكومة بمقتضى اتفاق 26 أبريل بعقد جولتين للحوار الاجتماعي واحدة قبل إحالة مشروع قانون المالية على البرلمان، غير أن الحكومة لم تلتزم بهذا الأمر، رغم أهمية مأسسة العلاقة مع الشركاء الاجتماعيين على السلم الاجتماعي.

وفي هذا السياق، لا زلنا نؤكد على أن إقصاء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من الحوار الاجتماعي رغم أننا نقابة جادة ومسؤولة تحتل المركز الثالث في القطاع الخاص ينم عن منطق إقصائي وهيمني لا علاقة به بالقانون، مؤكدين في هذا السياق على خلو الإطار القانوني من أي مقتضيات لتنظيم مسألة التمثيلية في القطاع العام على عكس القطاع الخاص. وهو ما يؤكده إقصاء منظمتنا من التمثيلية في عدد من المؤسسات الدستورية. كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والوكالة الوطنية لمحو

الأمية والمجالس الثلاثية التركيب بوزارة التشغيل.

إصلاح التعليم والبحث العلمي والابتكار:

يعد قطاع التعليم ركيزة أساسية لبناء مجتمع. ولا بد أن نسجل ملاحظات عامة وهي عدم الاستقرار في المسؤولية على مستوى رأس الوزارة، وهذا نعتبره أحد العوامل المؤثرة بالسلب على تنزيل الب امج الإصلاحية. كما أن الخروج عن القانون الإطار مقتضيات الرؤية والارتهان إلى خارطة الطريق، أفرز عدم التقيد بآجل الإصلاح رغم طابعها الإلزامي طبقا لما حدده قانون الإطار، ومن ذلك تأخر وزارة التربية الوطنية في إصدار عدد من النصوص التشريعية التطبيقية التي نص عليها القانون الإطار.

لازالت أرقام الهدر المدرسي مقلقة ونتائج محاربة الهدر المدرسي متواضع، بحيث ارتفع إلى 4.4% خلال موسم 2022-2023 وكان في حدود 3.4% موسم 2020-2021، مما جعل المديريات تلجأ إلى إجراءات ترقيعية مخالفة للمساطر الإدارية بطريقة تتجاوز مجالس الأقسام صاحبة الاختصاص في إعادة منقطعين استوفوا عدد السنوات القانونية للتمدرس وتجاوزوا سن التمدرس الإلزامي (أكثر من 16 سنة).

ومن هنا، نتساءل عن سبب تجميد اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التي توقفت اجتماعاتها منذ مجيء هذه الحكومة ومعها تم تعطيل المخطط التشريعي والتنظيمي لتفعيل أحكام قانون الإطار وفق المادة 57 منه.

إن اعتماد خارطة الطريق وما استتبعها من تكريس مدرسة الريادة لازال تدني نتائج التلاميذ المغاربة ورسوخ تعليماتهم، في التقييمات الدولية يسائلنا جميعا، حيث تراجع ترتيب المغرب في هذه التقييمات لسنة 2022 مقارنة سنة 2018. وعلى مستوى البنية التحتية والتجهيز، أكثر من 60% من المدارس الابتدائية وما يتجاوز 59% من المؤسسات الإعدادية غير مرتبطة بشبكة الصرف الصحي حسب اخر احصاء سنة 2023، و45% من المدارس الجماعاتية لا تتوفر على داخلية أو أنها لا يتم استغلالها وبعضها خدماتها سيئة أو يتم تجاوز طاقتها الاستيعابية.

كما أن الوزارة تحمل عنوان التعليم الأولي لكن تدبير الفاعلين يتم بالوكالة عبر الجمعيات، وشغيلة هذا القطاع تحتاج إلى نظام خاص يعكس منظومة حقوقهم وواجباتهم. كما نتساءل عن قطاع الرياضة من استراتيجية الوزارة المندمجة. فالرياضة المدرسية هي مشتل المواهب، لكن تعزيز حضور هذا القطاع وشغيلته في رؤية واستراتيجية الوزارة.

وبخصوص التعليم العالي، لا ينبغي أن يرتهن إلى الزمن الحكومي المحدود. فكما قال جلالة الملك، في خطاب 20 غشت 2013، "من غير المعقول أن تأتي أي حكومة جديدة بمخطط جديد، خلال كل خمس سنوات، متجاهلة البرامج السابقة، علما أنها لن تستطيع تنفيذ مخططها بأكمله، نظرا لقصر مدة انتدابها. لذا، فإنه لا ينبغي إقحام القطاع التربوي في الإطار السياسي المحض، ولا أن يخضع تدبيره للمزايدات أو الصراعات السياسوية".

وبناء عليه، ندعوكم إلى تحرير منهجية تدبير الإصلاح من حيرة هذه الدوامة والاحتكام إلى مقتضيات القانون الإطار. لأن هناك مؤشرات عدة تؤكد أن قطاع التعليم العالي منذ بداية هذه الولاية الحكومية يجتهد خارج التوجيهات الملكية، وكأن الرهان هو التخلص من الإصلاحات السابقة والاجهاز على مبدأ التراكم، بل وصل الأمر حد القطيعة مع القانون الإطار.

إن تشجيع الولوج إلى البحث العلمي ومحاربة الهدر يقتضي الاستمرار في مشروع الأنوية الجامعية التي أوقفتها الحكومة الحالية بإصدار مراسيم إلغاء 34 مؤسسة جامعية كانت ستشكل توازنا لعرض التعليم العالي وتخرج أقاليم ومدن من دائرة التهميش على مستوى ولوج الحق في التعليم العالي، علكما أن تلك المشاريع لم تأت من فراغ، بل من خلال تشخيص وطني ومشاورات موسعة، وبناء على معايير علمية وبيداغوجية واجتماعية معمول بها على الصعيد الدولي، ومن أهم المقاصد التي بنيت عليها اللجوء لخفض نسب الهدر الجامعي والدفع ببلدنا إلى مصاف البلدان الصاعدة التي تشترط في مجال التعليم العالي أن يكون 45% من الفئة العمرية 18 – 21 سنة ذووا مستوى جامعي.

الصحة والحماية الاجتماعية:

يواجه القطاع الصحي مجموعة من الإكراهات والتحديات التي تؤثر على جودة الخدمات الصحية المقدمة وقدرة النظام الصحي على تلبية احتياجات المواطنين، ومنها ضعف البنية التحتية الصحية ونقص الموارد البشرية وتفاوت الخدمات الصحية وضعف التغطية الصحية الشاملة والتمويل الصحي وإدارة القطاع الصحي والتحديات المرتبطة بالصحة الوقائية؛ بالإضافة إلى البحث العلمي والتطوير.

وفي هذا السياق، ندعو إلى الزيادة ميزانية القطاع الصحي لتصل للمعدل منظمة الصحة العالمية 10%، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحسين تمويل الخدمات الصحية، وضرورة تحسين البنية التحتية الصحية من خلال بناء وتجهيز مستشفيات جديدة ومراكز صحية في المناطق القروية، وتحديث وصيانة المعدات الطبية في المستشفيات الحالية؛ وتعزيز الموارد البشرية عبر تشجيع تكوين أطباء وممرضين جدد من خلال رفع عدد المقاعد الدراسية، وتحسين ظروف العمل والرواتب للحد من هجرة الأطر الصحية، وتحفيز الأطر للعمل في المناطق القروية والنائية.

كما نطالب بضمان عدالة توزيع الخدمات الصحية؛ وتوفير وحدات طبية متنقلة للمناطق النائية، وإنشاء مراكز تخصصية في المدن الصغرى. كما نطالب بتوسيع التغطية الصحية من خلال تسريع تنفيذ نظام التغطية الصحية الشاملة (AMO) وضمان استفادة الجميع، ودعم الفئات الهشة لتخفيف العبء المالي للعلاج؛ وتحسين الإدارة والحكامة.

وارتباطا بموضوع الموارد البشرية، فإننا ندعو إلى التسريع بتنزيل اتفاق 23 يوليوز 2024، وفق المضامين التي تم التوصل إليها في شقها الاعتباري والمادي. مع إعطاء الألوية للمطلب الاعتباري والقانوني على اعتبار أن أهم نقطة من نقط الاتفاق هي مركزية المناصب المالية والأجور، والحفاظ على صفة موظف.

الأمن الطاقي والتنمية المستدامة:

لقد انخرطت بلادنا منذ 2009 في استراتيجيات الأمن الطاقي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، في أفق بلوغ 52% من المزيج الكهربائي الوطني خلال سنة 2030. ومن هنا، نتساءل عن حصيلة تنفيذ هذه الاستراتيجية، وعن مدى ملاءمة هذه الاستراتيجية مع التحولات الإقليمية والدولية والتحديات المناخية.

إن مسألة تثمين الموارد الطاقية والحفاظ عليها ليست قضية حكومة وحدها، وليس قضية قطاع حكومي واحد، بل هي قضية مجتمعية تقتضي انخراط كل أطياف المجتمع المغربي من أجل الحفاظ على هذه الموارد وترشيد استغلالها لضمان حق الأجيال اللاحقة. غير أنه يجب على الحكومة العمل بشكل حثيث على تسريع وتيرة الطاقات المتجددة الشمسية والريحية والهيدروجينية التي تقتضي بنية تحتية خاصة للتخزين والنقل وموارد مائية مهمة، خصوصا أنه غاز قابل للانفجار.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن تحقيق السيدة اليوم أصبح رهينا بضمان السيادة الدوائية والغذائية والطاقية. ولذلك، لابد من تعزيز البنية التحتية الطاقية وعصرنتها. فالاستهلاك الطاقي ما بين 2009 و2023 يبين تقلص حصة المواد البترولية من 60.2% إلى 51.5%، لكن بالمقابل ارتفعت حصة الفحم من 23% الى 32,4%؛ وهذا مشكل، لأن الهدف هو تنمية الاعتماد على الطاقات المتجددة وليس الفحم. بينما تقلصت الطاقة الكهرومائية من 4.4% الى 0.4%. كما أن الطاقة الشمسية لا تمثل إلا 2.4% فقط بمعنى أن المواد البترولية والفحم يستحوذان على 83.9% من الاستهلاك الطاقي.

وفي هذا السياق، يعتبر تكوين الموارد البشرية ورشا استراتيجيا في مجال النجاعة الطاقية، ولقد تم تعبئة العديد من المعاهد المتخصصة التي تشرف على التكوين في قطاع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، ووضع خريطة الاحتياجات على مستوى التكوين، وإطلاق مخطط وطني للتكوين.

ورش الجهوية:

ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نسجل التأخر الكبير في تنفيذ مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، لاسيما إعداد التصاميم المديرية، وتأخر إعداد برامج التنمية الجهوية رغم أن القانون ينص على وضعها في السنة الأولى من انتداب المجلس والعمل على تتبعها وتحيينها وتقييمها.

ولا نحتاج هنا إلى التذكير بأن المدخل الأساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية يمر عبر دعم ورش الجهوية، مع ما يقتضيه ذلك من توفير الموارد البشرية والإمكانات اللوجيستية والمالية؛ والنهوض بدور الجهات والجماعات الترابية الأخرى وجماعاتها باعتبارها الوحدات الأساسية في التنمية المجالية، مع التأكيد على ضرورة ربط ذلك بوجود نخب محلية تتحلى بالجدية اللازمة و تتمثل مبادئ الحكامة الجيدة التي جاء بها دستور 2011؛ بالإضافة إلى فتح العالم القروي للاستثمار والمبادرة الحرة (ربطه بالصبيب العالي) حتى يساهم في خلق الثروة، لاسيما وأن هناك مؤهلات بشرية. وفي هذا السياق، نتساءل عن مآل الطبقة الفلاحية الوسطى التي وعد بها برنامج الجيل الأخضر.

الفلاحة والأمن الغذائي:

يكتسي قطاع الفلاحة أهمية كبيرة لتحقيق الأمن الغذائي، وركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، خصوصا وأنه يسهم في الناتج الداخلي الخام ويوفر مناصب الشغل. ولذلك، لابد من ضرورة تقييم المخطط الأخضر قصد الوقوف على الإيجابيات لتثمينها والسلبيات لتجاوزها، ولو أن هذ المخطط لم يبعد غلاء الأسعار عن المغاربة في مختلف المواد الأساسية (ارتفاع أسعار اللحوم بنسبة 100%).

ولا بد من الإشارة هنا إلى مجموعة من الإكراهات التي يعاني منها هذا القطاع، كالتغيرات المناخية والجفاف وتراجع التساقطات المطرية وعدم انتظامها، مما يؤثر على الإنتاج الفلاحي؛ وندرة الموارد المائية وانخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية نتيجة النمو السكاني والتغيرات المناخية وضعف البنية التحتية في المناطق القروية وضعف الطرق والخدمات اللوجستية التي تسهل نقل وتسويق المنتجات الفلاحية؛ والإنتاجية المنخفضة حيث استعمال تقنيات تقليدية في الزراعة، ما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية وقلة التحديث التكنولوجي وضعف استعمال الآلات والأسمدة الملائمة.

كما يعاني أيضا من ضعف الولوج إلى التمويل والأسواق لصعوبة تسويق المنتجات بسبب ضعف شبكات التوزيع والتنافسية وضعف أو وقلة الدعم الموجه للفلاح؛ والتجزئة العقارية وصعوبة استثمار الأراضي الصغيرة في مشاريع فلاحية مربحة؛ والتحديات الاجتماعية والاقتصادية حيث ضعف تأطير الفلاحين وغياب التكوين المستمر وهجرة الشباب القروي نحو المدن بسبب محدودية فرص العمل في الفلاحة.

وبناء عليه، لا بد من استراتيجية شاملة تتضمن استغلالًا مستدامًا للموارد الطبيعية، وتحديث تقنيات الإنتاج، وتحسين ظروف الفلاحين خصوصا الصغار منهم، ودعم الابتكار، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وبخصوص قطاع الصيد البحري، فإنه من بين أهم القطاعات الاقتصادية والاستراتيجية، لكن رغم توفر المغرب على 3500 كلم من السواحل البحرية لازال أغلب المغاربة غير قادرين على اقتناء العديد من أنواع الأسماك بسبب الغلاء وارتفاع اثمانها، بل هناك انواع تباع في البحر ولا تصل إلى البر.

التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية

وفي الختام، ونظرا لضعف تجاوب الحكومة مع تعديلاتنا التي همت بالأساس التخفيض الضريبي؛ وتضريب الشركات الكبرى؛ وإدماج الأساتذة أطر الأكاديميات؛ وتعزيز جهاز تفتيش الشغل والرفع من مناصب اللغة الأمازيغية وغيرها من التعديلات. ولكل الاعتبارات المشار إليها فإننا سنصوت على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025 وعلى مشاريع الميزانيات الفرعية بالرفض.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.